الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة قسنطينة

كلية: أصول الدّين والشّريعة والحضارة الإسلاميّة

قسم: الكتاب والسّنّة

شعبة: السنة في الدراسات الحديثة والمعاصرة

رقم التّسجيل: .....

الرّقم التّسلسلي: .....

تعقبات الشيخ أحمد شاكر على "دائرة المعارف الإسلامية" في المباحث الحديثية

- دراسة تحليلية نقدية -

بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في: السنة في الدراسات الحديثة و المعاصرة

إعداد الطّالب:

محمد بن قيدة

إشراف الدكتور:

حميد قوفي

لجنة المناقشة

الاسم واللّقب	الصّفة	الرّتبة العلميّة	الجامعة الأصليّة
أ.د. نصر سلمان	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
د. حميد قوفي	مقرّرا	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
د. حسان موهوبي	عضوا	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
د. صالح عومار	عضوا	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

السّنة الجامعيّة: 1431-1432هـ/2010-2011م

نوقشت يوم الأربعاء : 23 جمادى الأولى 1432- الموافق لـ: 27 أفريل 2011

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إهداء

- إلى منبع العطف والحنان.. إلى من رباني صغيرا.. وتعبا من أجل تأديبي وتعليمي كثيرا.. إلى أمّي وأبي – حفظهما الله ورعاهما – ..
- إلى إخوتي وأخواتي.. وزوجتي..
- إلى أساتذتي وزملائي الطلبة في جامعة الأمير عبد القادر..
- إلى كلّ من أحب سنة النبي ﷺ.. وتعلّمها وعلّمها.. وحفظها.. وعمل بها..

أهدي هذا البحث المتواضع .. راجيا من الله تعالى أن يجعله في ميزان حسناتي..

إنه سميع قريب مجيب..

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وعرفان

- أشكر الأستاذ المشرف الدكتور: حميد قوفي.. على إشرافه على هذا البحث.. وعلى توجيهاته القيمة التي استفدت منها كثيرا.. وعلى تشجيعه لي.. وصبره علّي طوال مسيرة إنجاز هذا البحث.. فجزاه الله عنّي كل خير..
- كما أشكر أساتذة قسم الكتاب والسنة على ما أَبْدَوه لي ولزملائي من نصح وتوجيه.. وأخص منهم: الدكتور مختار نصيرة، والدكتور نصر سلمان، والدكتور صالح عومار، والدكتور حسان موهوبي، والدكتورة حكيمة حفيظي..
- وأشكر كلّ من قدّم لي خدمة.. أو ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل.. وأخص منهم بالذكر:
  - زملائي في الحي الجامعي: محفوظ، وحريز، وحمزة..
  - وكل من: محمد رمضاني، ورابح بلخير، ومراد خنيش، وياسين بن عمراوي، وسليم نصري، وأمين سيفور، وعلي كمرة، ويوسف حميمد، وعبد الكريم، وعبد الحليم، وعبد الكريم قسول..
  - فبارك الله فيهم جميعا..
- والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.. من قبل ومن بعد..

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فقد توجهت جهود المستشرقين منذ البدايات الأولى لنشأة المدارس الاستشراقية نحو دراسة العلوم الإسلامية، وبعد قرون من البحث والدراسة تبلورت من خلالها النظرة الاستشراقية للحضارة الإسلامية، بالإضافة إلى ما حصّله الباحثون الغربيون من ذخائر شرقية وموارد متنوعة عن علوم وتاريخ العالم الإسلامي، مع ما قاموا به من دراسات في ذلك، رأى المستشرقون ضرورة إنشاء موسوعة شاملة عن المعارف الإسلامية؛ تكون مصدرا متكاملا يرجع إليه الباحثون الغربيون في دراساتهم عن الإسلام وحضارته. وهكذا أنشأ المستشرقون "دائرة المعارف الإسلامية" التي صدرت سنة (1913م) بثلاث لغات: الإنجليزية والفرنسية والألمانية، ثم في سنة (1933م) صدرت الترجمة العربية للدائرة. ولمّا كانت مادة "الدائرة" تعبّر عن نظرة المستشرقين للمعارف المحررة فيها، فقد قام المترجمون وبعض العلماء الأفاضل بالتعقيب على ما ورد فيها، وإبداء الملاحظات والتنبيهات التي لا يستغني عنها قارئ هذه الموسوعة والمستفيد من معارفها.

ولقد كان الشيخ العلامة أحمد شاكر من أهم العلماء المتعقبين على "دائرة المعارف الإسلامية"، الذين كان لهم الفضل في بيان أوهام "الدائرة" عن الإسلام وحضارته، حيث نجد تعليقاته قد تنوعت مواضيعها إلى: فقهية ولغوية وحديثية وغيرها، ثم إنه لَمّا كان الشيخ "شاكر" من علماء الحديث البارزين في العصر الحاضر، والمتخصصين في الدراسات الحديثية تأليفا وتحقيقا ومراجعة، رأيت أن أتناول بالدراسة تعقباته الخاصة بالمباحث الحديثية؛ إبرازا لجهد الشيخ في الدفاع عن السنة، إلى جانب ما هو معروف عنه من جهود في تحقيق مصنّفاتِها ومراجعتها، والتأليف في علومها.

ثُمّ إنّه لَمّا كانت تعقبات الشيخ أحمد شاكر متنوعة في مواضيعها ومباحثها، وكان موضوع بحثي متركزاً في دراسة التعقّبات الخاصة بالمباحث الحديثية، اخترت - بعد استشارة الأستاذ المشرف وبعض أساتذتي من جامعة الأمير عبد القادر - أن يكون عنوان البحث كالآتي:

« تعقبات الشيخ أحمد شاكر على "دائرة المعارف الإسلامية" في المباحث الحديثيّة – دراسة تحليلية نقدية – »

- **إشكالية البحث:**

من خلال اطلاع الباحث على "دائرة المعارف الإسلامية" يَجد فيها معلومات هامة ومعارف إسلامية مختلفة جمعها كبار المستشرقين الذين عنوا بالدراسات الإسلامية، وفي مقابل ذلك يجد جملة تعقبات وتعليقات من أساتذة وباحثين متخصصين تضيف إلى الأصل فوائد وتنقيحات لا يستغني عنها المتصفح للموسوعة، وقد كان الشيخ أحمد شاكر من كبار المتخصصين في السنة النبوية وعلومها – في عصرنا الحديث – الذين ساهموا في التعليق على "الدائرة"، وخاصة فيما يتعلق بالمباحث الحديثية.

وهذا يجعل الباحث يطرح التساؤلات الآتية:

– ما هي المباحث الحديثية التي عقّب عليها الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على "دائرة المعارف الإسلامية"؟

– ثم ما مدى موضوعية ودقة المعلومات المدونة في "دائرة المعارف الإسلامية" فيما يَختص بالحديث النبوي وعلومه، وما هو إسهام الشيخ "شاكر" في بيان ذلك؟

– وهل اقتصرت تعقبات الشيخ أحمد شاكر على مجرد التعليق والإضافة، أم تجاوزت ذلك إلى الرد على الشبهات وتصحيح المفاهيم والأخطاء الحديثية الواردة في "دائرة المعارف"؟

– وما هو منهجه في هذه التعقبات؟ وما هي قيمتها في بيان شبهات المستشرقين حول السنة والرد عليها؟

– وهل يُمكن زيادة بعض الإضافات على ما أورده الشيخ أحمد شاكر في تعقّباته؟

هذه الإشكالات وغيرها سأحاول أن أجيب عنها في هذه الدراسة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

يمكن إبراز أهم الدوافع التي جعلتني أختار هذا الموضوع في النقاط الآتية:

أ). انتشار ترجمات "دائرة المعارف الإسلامية" بالعربية في كثير من الأوساط المعرفية، مع ما احتوته من أخطاء وأوهام عن الإسلام عامّة والسنة النبوية خاصة، بعدما كان ضررها قاصرا على من يقرؤها باللغات الأجنبية، لذا كان ينبغي التنبيه على هذه المفاهيم الخاطئة عن السنة وعلومها.

ب). حرص كثير من الأوساط العلمية على تزويد مكتباتها بها دون تصحيح أو تنقيح لِمعارفها.

ج). وفرة المعلومات التي احتوتها الدائرة في شتى المجالات، مع حرص محرّريها على إظهار الموضوعية، وتوثيقهم لمعلومات كثيرة من مصادر إسلامية؛ وهذا يجعل الباحث يدرس مدى موضوعية ما جاء في "الدائرة" عن الحديث النبوي.

د). أهمية التعليقات التي أوردها الشيخ أحمد شاكر ودقتها في التنبيه على كثير من الأوهام، خاصة فيما يتعلق بعلوم الحديث؛ لأن تعليقاته تستمد قوتها من كونه أحد كبار المشتغلين بالسنة وعلومها في عصرنا الحديث.

هـ). تميزت تعقبات الشيخ أحمد شاكر بالدقة والتركيز في عبارتها ومادتها، وفي أغلبها بالإيجاز والاختصار؛ لذا فهي تحتاج إلى دراسة وتحليل.

و). تعقبات الشيخ أحمد شاكر جاءت في هامش مقالات (أو موادّ) الموسوعة؛ ولهذا فهي تحتاج إلى إبراز أكثر حتى تكون جنبا إلى جنب مع ما كتبه المستشرقون.

- **أهداف البحث:**

يهدف هذا الموضوع إلى مجموعة من النقاط المتمثلة فيما يأتي:

أ). إبراز جهود الشيخ أحمد شاكر في الرد على مطاعن وشبهات المستشرقين حول السنة النبوية، إلى جانب ما دُرس عنه من جهود في تحقيقها والتأليف في فنونها.

ب). التعرف على مدى قوة هذه التعقبات في بيان المفاهيم الخاطئة التي احتوتها "دائرة المعارف الإسلامية" عن السنة.

ج). كما يهدف البحث إلى التعرف على مدى صحة ومصداقية المعلومات والمباحث المدونة في دائرة المعارف الإسلامية عن السنة النبوية.

- **الدراسات السابقة:**

لم أقف - حسب اطلاعي - على دراسة سابقة بهذا العنوان، وكل ما وقفت عليه من دراسات لها صلة بموضوعي هذا من بحوث أكاديمية وتأليفات ومقالات يمكن تصنيفها كالآتي:

أ). وقفت على دراسة وحيدة لها صلة مباشرة بموضوعي، وهي عبارة عن كتاب مطبوع بعنوان: "جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاكر مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية"، لعبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، دار الرياض- القاهرة، 2005 : إلاّ أن صاحب الكتاب اقتصر على مجرد جمع التعقبات فحسب، دون دراستها أو التعليق عليها، كما أنه رتّبها وفق ترتيب "الدائرة"، أي: بحسب المواد المرتبة على حروف المعجم، ثم إن جمعه كان عامّا للتعقبات على اختلاف مباحثها، أما موضوعي فسيقتصر على التعقبات الخاصة بالمباحث الحديثية، بالإضافة إلى الدراسة والتحليل.

ب). دراسات أخرى لها صلة جزئية بالموضوع، وهي على قسمين:

1. قسم تناول بالدراسة والنقد "دائرة المعارف الإسلامية"، واختلفت هذه الدراسات بين من بحث مادة من موادها، وبين من تناول دراسة الدائرة ككل، وأذكر من هذه البحوث ما يأتي:

– رسالة دكتوراه بعنوان: "العقيدة الإسلامية في دائرة المعارف الإسلامية – عرض ونقد –" إعداد: خالد بن عبد الله القاسم – بكلية أصول الدين جامعة أم القرى – مكة المكرمة، وقد نوقشت الرسالة سنة 1417هـ: وركز الباحث في دراسته على جوانب نقدية فيما يتعلق بمباحث العقيدة الإسلامية في الدائرة ككل.

–"منهج المستشرقين في دراسة النظم الاجتماعية – دراسة نقدية لدائرة المعارف الإسلامية بحسب الترجمات العربية –"، إعداد بشير بن نعمان دحّان قسم الثقافة الإسلامية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية –: تتبع الباحث في دراسته ما يختص بموضوع الأسرة والعلاقات الاجتماعية العامة في مواد "الدائرة"، محاولا تأصيلها من وجهة نظر إسلامية دقيقة.

– كتاب مطبوع بعنوان: "دائرة المعارف الاستشراقية أضاليل وأباطيل" للدكتور إبراهيم عوض، مكتبة البلد الأمين – القاهرة، (ط1: 1419): واشتمل البحث على المحاور الأساسية التالية: القرآن، مسائل فقهية، النبي محمد عليه الصلاة والسلام، والعقيدة والتاريخ، حيث نبّه الباحث فيها على بعض مطاعن "الدائرة" حول هذه المحاور وتناولها بالمناقشة والنقد.

والملاحظ أن هذه الدراسات تَختلف عن موضوعي من وجهين:

الأول– أن هذه البحوث تناولت دراسة "الدائرة" ككل أو مادّة من موادها، أما موضعي فهو خاص بالمواد التي تعقبها أحمد شاكر فحسب.

والثاني– أن دراستي تتمحور حول جزئية معينة من "الدائرة" والتعقبات، وهو ما يختص بالمباحث الحديثية المتعقَّب عليها في "الدائرة" من طرف الشيخ أحمد شاكر.

2. وقسم آخر درس حياة الشيخ "أحمد شاكر" وجهوده العلمية، وآراءه الحديثية، وأذكر من هذه الدراسات ما يأتي:

– رسالة ماجستير بعنوان: "جوانب نقدية في جهود الشيخ أحمد شاكر الحديثية" إعداد: يوسف عبد اللاوي، إشراف: نصر سلمان، قسم الكتاب والسنة، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة – سنة 1419-1998: ركز الباحث في دراسته على حياة الشيخ وآرائه في مسائل في علوم الحديث: كزيادة الثقة وعلم الرجال ونحو ذلك.

– مقال بعنوان: "أحمد شاكر وجهوده في الحديث والدفاع عنه"، إعداد أحمد بن عبد الله بن أحمد، مجلة الحكمة- العدد 13- سنة 1418: واقتصر فيه الباحث على ترجمة الشيخ وحاول استيعاب جميع مؤلفاته، وركز جهده على تحقيق الشيخ شاكر "للمسند" و"جامع الترمذي"، وذكر تعليقات أحمد شاكر على "الدائرة" في جملة مؤلفاته، ولم يفصّل في الكلام عليها.

– ومقال آخر بعنوان: "ترجمة العلامة الشيخ أحمد شاكر وبيان جهوده العلمية"، إعداد: أبو حسان إبراهيم، مجلة الحكمة- العدد 4، سنة 1415: وتميز المقال بتقسيم جهود الشيخ حسب فنون مختلفة كالفقه وعلم الحديث واللغة وغيرها، ولكنه لم يذكر جهوده في الرد على المستشرقين، وهذا ما سأحاول إبرازه في هذا البحث.

- **خطة البحث:**

مقدمة: في التعريف بالبحث، وإشكاليته، وأهدافه، والدراسات السابقة ...

وقد قسّمت البحث إلى أربعة فصول، فصل تمهيدي ضمّنته مقدّمات هامة للبحث، وثلاثة فصول لعرض تعقّبات أحمد شاكر ودراستها، وهي كالتالي:

الفصل التمهيدي: مفاهيم مهمة: ويتضمّن المباحث الآتية:

المبحث الأول: التعريف بالاستشراق وجهوده في دراسة السنة النبوية

المبحث الثاني: التعريف "بدائرة المعارف الإسلامية"

المبحث الثالث: ترجمة الشيخ أحمد شاكر

المبحث الرابع: التعريف بتعقبات أحمد شاكر على "دائرة المعارف الإسلامية"

الفصل الأول: التعقبات المتعلقة بالصحابة والرواة: ويتضمّن المباحث الآتية:

المبحث الأول: موقف "الدائرة" من عدالة الصحابة

المبحث الثاني: أوهام "الدائرة" في أسماء الصحابة ومن اختلف في صحبتهم

المبحث الثالث: التعقبات المتعلّقة بالرواة من غير الصحابة

الفصل الثاني: التعقبات المتعلقة بكتب السنة: يتناول المباحث الآتية:

المبحث الأول: موقف "دائرة المعارف الإسلامية" من روايات الصحيحين

المبحث الثاني: شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما وانتقادات الدارقطني عليهما

المبحث الثالث: مناهج المحدثين في تأليف كتب الحديث

الفصل الثالث: التعقبات المتعلقة بقواعد المحدثين واصطلاحاتهم: ويتضمن أربعة مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول: التعقبات المتعلقة باصطلاحات علم الحديث

المبحث الثاني: اختلاف النقاد في الحكم على الرواة توثيقا وتضعيفا

المبحث الثالث: ظهور حركة الوضع وجهود العلماء في مواجهتها

المبحث الرابع: تخريج أحمد شاكر لبعض الأحاديث وحكمه عليها

خاتمة: حصر أهم النتائج، والتوصيات والاقتراحات.

وقد ذيّلتُ البحث بـ: **ملحق**: نبّهت فيه إلى عدم استيعاب تعقبات أحمد شاكر لجميع المباحث الحديثية في "دائرة المعارف الإسلامية"، وضربتُ أمثلة توضح ذلك.

- **أهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:**

– اعتمدت في هذه الدراسة ابتداء على **الإصدارات الثلاثة** للترجمة العربية "**لدائرة المعارف الإسلامية**" كمصدر أساس، لأن موضوع الدراسة يتمحور حول تعقبات أحمد شاكر على هذه الموسوعة، كما رجعت إلى الإصدار الأخير "للدائرة" باللغة الإنجليزية، ولم يتسنَّ لي الإطلاع على الإصدار الأول منها بلغة أجنبية، إلا أني لم أعتمد عليها بشكل أساس، لأن تعقبات أحمد شاكر إنّما كانت على النسخة العربية المترجمة، بل رجعت إليها أحيانا من باب المقارنة والوصف ونحو ذلك.

ولَمّا جَمعتُ تعقبات الشيخ أحمد شاكر الحديثية من "الدائرة"، وصنَّفتها حسب مضامينها إلى عدة مباحث، وبدأت بدراسة ما جاء في كل تعقب منها، اعتمدت على مصادر ومراجع مختلفة، وفي علوم متنوعة، ومن أهمها:

– **الكتب التي تناولت التعريف بالاستشراق ونشأته وتاريخه وأهدافه**، ومنها: "المستشرقون" للعقيقي، و"الاستشراق والمستشرقون" للسباعي، و"الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري" لمحمود زقزوق وغيرها.

– **كتب الرجال و التراجم والطبقات:** ومن أبرزها: كتاب "التاريخ الكبير" للبخاري، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، و"الطبقات الكبرى" لابن سعد، و"تهذيب الكمال" للمزي، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر، ومن أهم الكتب المصنفة في **تراجم الصحابة:** "الاستيعاب" لابن عبد البر، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم، و"أسد الغابة" لابن الأثير، و"الإصابة" لابن حجر وغيرها.

– كما رجعت إلى **كتب التاريخ** لتوثيق بعد الروايات والأخبار التاريخية، ومن أهمها: "تاريخ الطبري"، و"تاريخ مدينة دمشق" لابن عساكر، و"تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي، و"المنتظم" لابن الجوزي، و"البداية والنهاية" لابن كثير، كما رجعت إلى **كتب السيرة**: كسيرة ابن هشام.

– واعتمدت على **كتب السنّة** لتخريج الأحاديث وعزوها إلى مصادرها الأصلية، وأهمها: الكتب الستّة، ومسند الإمام أحمد، والمعجم الكبير للطبراني، ومستدرك الحاكم وغيرها.

– ورجعت إلى **كتب التفسير**: كتفسير الطبري وتفسير ابن كثير، والشوكاني وغيرها.

– كما رجعت إلى **معاجم اللغة العربية** ومنها: "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس، و"لسان العرب" لابن منظور، و"تاج العروس" للزبيدي وغيرها.

– واعتمدت على مصادر مختلفة في **علم مصطلح الحديث** أهمها: "معرفة علوم الحديث" للحاكم، و"الكفاية" للخطيب البغدادي، و"علوم الحديث" لابن الصلاح، و"فتح المغيث" للسخاوي، و"تدريب الراوي" للسيوطي، وغيرها.

كما استفدت من بعض الدراسات حول أحمد شاكر، خاصةً في ترجمته والتعريف بِجهوده، وأهمها:

– "جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاكر مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية"، لعبد الرحمن العقل.

– رسالة ماجستير بعنوان: "جوانب نقدية في جهود الشيخ أحمد شاكر الحديثية"، إعداد يوسف عبد اللاوي، نوقشت بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، بقسنطينة.

Õ المنهج المتبع:

اقتضى منّي موضوع البحث السير وفق مناهج متعددة، أهمّها:

– **المنهج الاستقرائي**: ويبرز من خلال جَمع تعقبات الشيخ أحمد شاكر الحديثية، ثم تصنيفها حسب مضامينها إلى مباحث، و تصنيف هذه المباحث إلى فصول.

وكذلك من خلال بيان المنهج العام لتعقبات الشيخ "شاكر" الحديثية وخصائصها في الفصل التمهيدي.

– **المنهج التحليلي**: وذلك بتحليل تعقبات الشيخ أحمد شاكر، وتفصيل ما أجمله فيها، أو توضيح ما أبهمه، ويتجلّى هذا المنهج خاصّة في الفصل الأول والثاني والثالث.

– **المنهج النقدي**: و يبرز في بيان جهد الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في التعقيب، والإشارة إلى ما ركّز عليه، وما لم يتطرّق إليه، أو إضافة بعض ما فاته، ونحو ذلك، ويَبرز في الفصل الأول والثاني والثالث.

- **المنهج الوصفي**: و يبرز خاصّة في التعريف بالاستشراق ودائرة المعارف الإسلامية، وكذا وصف ما جاء في تعقيب أحمد شاكر خلال المناقشة والتحليل.
- **المنهج التاريخي**: من خلال مناقشة بعض الروايات التاريخية المطروحة في الموضوع المناقش، ومعرفة مصادرها ومدى قيمتها التاريخية.

- **صعوبات البحث**:

وأُبرِز أهم الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:

- تَفرُّق تعقبات الشيخ أحمد شاكر في أكثر من إحدى عشر مجلدا في "الدائرة"، صَعَّب عملية جَمْعها والإحاطة بها جميعها، إضافة إلى أنّ التعقيب أحيانا يكون في الهامش وهو الأغلب، وأحيانا قد يكون في المتن مما يستدعي مني تدقيقا وتركيزا كبيرين حتى أميز التعقب وأَستخرجه من "الدائرة".
- قد يتطرق الشيخ أحمد شاكر في تعقيب واحد إلى عدّة موضوعات، لا يندرج بعضها ضمن المباحث الحديثية المُلتزَمة في هذا البحث، لذا كان من العسر بمكانٍ استلال الجانب الحديثيّ من تلك الفقرات؛ لترابط عناصرها وتداخل عباراتها.
- كما واجهت صعوبة في تصنيف تعقبات الشيخ أحمد شاكر المتفرقة، وضمّ بعضها إلى بعض في سياق واحد، يُسهِّل معرفة مجمل كلام أحمد شاكر في نفس الموضوع.
- ومن ذلك توثيق بعض المعلومات الواردة في التعقيب، أو في أصل المادّة المُتعَّقب عليها، خاصّة إذا ذَكَر الشيخ "شاكر" أنه لم يطّلع عليها، ولقد ساعدني في هذا الأمر - بعد فضل الله تعالى - الاستعانة بجهاز الحاسوب، وبعد البحث قد أُوافق أحمد شاكر على حُكمٍ ما، أو أخالفه بحسب ما توصّلت إليه - بجهدي القاصر - في ذلك الموضوع، وبيَّنتُ ذلك في مَواضِعه.
- صعوبة أو استحالة الحصول على بعض المراجع التي احتجت إليها، وقد حاولت جاهدا الوصول إليها - في إطار الإمكانات المتاحة لديّ - عن طريق البحث على شبكة الإنترنت، وسؤال بعض الأساتذة المتخصّصين عنها، ولكن لم أُوفّق في الوصول إليها، وقد بيَّنت ذلك في مواضعه.

- **منهجي الخاص في كتابة البحث**:

- بالنسبة **للآيات القرآنية**: فقد اعتمدت فيها على مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي الخاص "بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف"، وقد خرّجت اسم السورة ورقم الآية في متن المذكّرة، مكتفيا بذكر اسم السورة ثم رقمها، وميزته بقوسين على هذا الشكل: [ ].

– أما **الأحاديث النبوية**: فقد ميّزتُها بين قوسين بهذا الشكل: **( )** ، كما ضبطت متن الحديث بالشّكل.

– وقد خرَّجت الأحاديث النبوية وغيرها من الآثار والراويات في الهامش، ذاكراً اسم المصنِّف ثمّ اسم الكتاب مختصراً، ثم في أيّ كتاب أخرجه، وفي أيّ باب، ثم الجزء والصفحة من الكتاب، وإن كان الحديث في غير الصّحيحين غالبا ما أذكر مَن صحّحه مِن المتقدمين أو المتأخرين، إلا في المبحث الرابع من الفصل الأخير فكثيرا ما أعزو الحديث في متن المذكّرة لِمقتضى سياق الدراسة الإسنادية للحديث.

– وإن خرّجتُ الحديث من مصنّف حديثيّ مطبوع مع شرحه، فأذكر أوّلا اسم المصنَّف ثم أشير بين قوسين ( ) إلى الاسم الذي اشتهر به شرحه مختصراً.

– أما بالنسبة **لعرض التعقّبات ودراستها**، فقد ركزت في كل تعقب على إبراز العناصر التالية:

أ)– عرض نص المادة المُتعَقَّب عليها: و أميّزه بالبند العريض، وأضعه بين قوسين: « ».

ب)– أذكر اسم محرر المادة في المتن، وأترجم له في الهامش، وإن سبقت ترجمته أشير إلى ذلك.

ج)– أذكر نصّ تعقّب أحمد شاكر، وأميّزه بالبند العريض، وأضعه بين قوسين بهذا الشكل « ».

د)– إذا كان تعقيب أحمد شاكر طويلا، فقد أقسمه أحيانا إلى فقرات حسب العناصر التي تضمنها، وأتناول بالدراسة كلّ فقرة على حدة، وأبيّن ذلك في مواضعه.

ثُمّ بعد هذا العرض أتناول بالتحليل والمناقشة ما جاء في التعقيب، والمادة المُتعَقَّب عليها، مع إبداء ما أمكن من الملاحظات والإضافات، كما قد أَجْمَع بعض التعقّبات في عنصر واحد، لِكَوْنِها تصب في الموضوع نفسه.

– وقد حاولت جمع كلّ التعقبات الحديثيّة لأحمد شاكر التي احتوتها "دائرة المعارف الإسلامية"، وأحيانا أقتطف فقرة من تعقبٍ ليس له تعلّق بالمباحث الحديثية، لأن تلك الفقرة فحسب هي التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

وأنبّه إلى أنّي لم أتعرض في هذا البحث إلى دراسة تعقّبات الشيخ أحمد شاكر التي تختص بالسيرة النبوية وشخص النبي ﷺ، ولعلّه موضوع يحتاج إلى دراسة مفردة.

– وبالنسبة **للتوثيق والتهميش**: فقد أخّرت معلومات الطباعة والنشر إلى فهرس المصادر والمراجع، فأذكر اسم الكتاب أوّلاً، ثم اسم المؤلّف ثانيا، ثم أذكر المحقق في أول ذكرٍ للمصدر فقط، ثم كثيرا ما أذكر إن تكرر المصدر اسم شهرته، واسم شهرة مؤلفه، كأن أقول: "الاستيعاب" بدلا من:

"الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، و"الإصابة" اختصارا لـ"الإصابة في تمييز الصحابة"، و"تفسير ابن كثير" بدلا من: "تفسير القرآن العظيم" لابن كثير، وهكذا.

أمّا كتب السنّة المشرّفة فأذكر اسم شهرتها دون ذكر المحقّق عند تخريج الأحاديث اختصاراً.

كما أكتفي في هامش كل صفحة بذكر اسم مؤلّف الكتاب عند أول ذكرٍ له، فلا أشير إلى اسْمه إن تكرّر ذكره المصدر نفسه في تلك الصفحة.

- ولَمّا اعتمدتُ على الإصدارات الثلاثة للترجمة العربية "لدائرة المعارف الإسلامية" فإنّي أميز كلّ إصدار منها على النحو الآتي: (إص1): بالنسبة للإصدار الأول للترجمة العربية لدائرة المعارف، و(إص2): للإصدار الثاني لَها، و(إص3): للإصدار الثالث.

- لم أُترجِم لجميع الأعلام الموجودين في متن المذكرة؛ تَجنّبا للإطالة وإثقال الهوامش، ولكن ركّزت على ترجمة الصحابة والرواة الذين يدور حولهم الموضوع المُناقش في التعقيب، خاصة في الفصل الأول، ولم ألتزم في ذلك بترجمة تفصيلة لَهم، ولكن أَذكُر ابتداءً مصادر ترجمتهم في الهامش، مبتدأً بكُتُب الصحابة ثم غيرها من كتب الرجال والتراجم، ومرتبا إيّاها على حسب وفاة أصحابها، ثم أتناول في المتن ما يتعلق بالحيثيّة المناقشة من سيرته وحياته فحسب.

أما بقية التراجم فإني أرتّب مصادر الترجمة فيها على حسب الأقدمية.

- وكذلك ترجمتُ بإيجاز لمحرّري المواد المُتعَقَّب عليها في الهامش، إلا بعضهم قد ترجمتُ لهم في المتن عند التعريف "بدائرة المعارف" في الفصل التمهيدي.

- كما عرَّفتُ بإيجاز في الهامش بِبعض الأماكن والبلدان الواردة في متن المذكرة.

- **الرموز**: وهي كالآتي:

إص: بالنسبة للإصدارات الثلاثة للنسخة العربية للدائرة.

ج: الجزء من الكتاب والتزمته في التهميش.

ص: الصفحة والتزمت ذلك في التهميش.

دت: في فهرس المصادر بالنسبة للكتب التي لم يذكر تاريخ طبعها.

م: السنة بالتاريخ الميلادي.

هـ: السنة بالتاريخ الهجري.

مد: أي المادة من مواد "دائرة المعارف"، ثم أضع نقطتين وأذكر اسْمها، واستعملته خاصة في الفصل التمهيدي.

- أما **الفهارس**: فقد صنعتها تسهيلا لمراجعة البحث، وتقريبا لمحتوياته، وهي كالآتي:

- **فهرس الآيات القرآنية**: مرتَّبةً حسب ترتيبها في المصحف.
- **فهرس أطراف الأحاديث النبوية**: وجعلتها للأحاديث المرفوع إلى النبي ﷺ، من قوله أو فعله، سواء كان الحديث صحيحاً أو ضعيفاً.
- **فهرس الأعلام المترجم لهم**: واكتفيت بذكر موضع الترجمة.
- **فهرس الأماكن والبلدان**: وأذكر الموضع الذي عرفت فيه بذلك المكان.
- **فهرس المصادر والمراجع**: المعتمدة في البحث باللغة العربية، ثم باللغة الأجنبية، مُرتِّبا إيّاها على حروف المعجم.
- **فهرس الموضوعات**: التي تضمنها البحث.

والله أرجو أن أكون قد وفّقت - ولو يسيرا - من خلال هذا البحث المتواضع، في إبراز شيء من جهود أحمد شاكر في الدفاع عن السنة النبوية، وأن أكون أعطيت هذا الموضوع شيئا يسيرا من حقّه.

هذا وما كان فيما سطرته في هذه الورقات من صواب فمن الله وحده وبتوفيقه، وما كان من غلط أو زلل أو سهو فمن نفسي والشيطان، والله الموفق والهادي إلى سواء الصراط.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل التمهيدي:

مفاهيم مهمة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالاستشراق وجهوده في دراسة السنة النبوية

المبحث الثاني: التعريف "بدائرة المعارف الإسلامية"

المبحث الثالث: ترجمة الشيخ أحمد شاكر

المبحث الرابع: التعريف بتعقبات أحمد شاكر على "دائرة المعارف الإسلامية"

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد :

لقد اعتنى علماء الغرب منذ قرون عديدة بدراسة حضارة العرب والمسلمين وعلومهم، وفي العصر الحديث عرف هذا النوع من الدراسات نشاطا واسعا وتطورا ملحوظا، فكان من أهمّ الأعمال التي أنجزها المستشرقون الغربيون في هذا العصر هو تأليفهم "لدائرة المعارف الإسلامية"، التي نُشرت باللغات الأجنبية الأوربية، وقد عمل مجموعة من الباحثين على ترجمة الموسوعة إلى اللغة العربية، مع إضافة تعليقات على الأصل المترجم، وضعها نخبة من علماء العالم العربي والإسلامي، وكانت تعقّبات الشيخ أحمد شاكر من بينها.

ولَمّا كان هذا البحث يتمحور حول التعقبات الحديثية لأحمد شاكر، فقد قدّمت بهذا الفصل التمهيدي الذي سأتطرق فيه إلى التعريف بالاستشراق ونشأته وأهدافه، ومجالات أنشطته، لكونه المؤسّسة المسؤولة عن إنجاز موسوعة "دائرة المعارف الإسلامية"، ثمّ بعد ذلك أعرّف بالدائرة وإصداراتِها ومراحل إنشائها، لأنّ تعقبات الشيخ أحمد شاكر تناولت ما جاء فيها.

كما حاولت أن أقدّم لمحة موجزة عن بعض الجوانب الإيجابية والسلبية لجهود المستشرقين في دراساتهم حول السنة النبوية.

ثمّ وضعت ترجمة موجزة للشيخ أحمد شاكر تبرز مكانته العلميّة وأهمّ مؤلفاته وآثاره، وأخيرا ذكرت أهمّ خصائص التعقبات الحديثية التي تناولها هذا البحث، ومنهج أحمد شاكر فيها على وجه العموم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول : التعريف بالاستشراق وجهوده في دراسة السنة النبوية

يتناول هذا المبحث تعريفاً موجزا بالمفهوم اللغوي والاصطلاحي للاستشراق، وتاريخ نشأة هذه الحركة وأهدافها ومجالات أنشطتها، ثمّ أخيراً أعرض فيه لَمحة سريعة عن جهود المستشرقين في دراسة ما يتعلق بالسنة النبوية، بِوَجهَيْها الإيجابي والسلبي.

ويشتمل هذا المبحث على المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم الاستشراق ونشأته

الفرع الأول: تعريف الاستشراق لغة

1- المفهوم اللغوي للاستشراق في اللغة العربية:

كلمة الاستشراق مشتقّة من مادة "شرق"، يقال: شَرقت الشّمس تَشرُق شُروقاً وشَرقاً، أي: طلعت، واسم الموضع: الْمَشرِق[1].

وأشرقت أضاءت، والتّشريق: الأخذ في ناحية المشرق، وشَرّقوا: ذهبوا إلى الشَّرْق أَو أتَوا الشرق، وقيل: الشّرق الشمس؛ فيُقال: طلعت الشرق، ولا يُقال غربت الشرق[2].

- **استحداث كلمة (استشراق)**: ومِمّا يَستدعي الانتباه أنّنا إذا تَتَبَّعنا معاجم اللغة العربية المختلفة[3] من خلال مادّة "شرق" فإننا لا نجد هذا الاشتقاق، أي: كلمة "استشراق" وما يتصل به نحو "مستشرق"؛ مما يدل على أنّ هذه الكلمة ليست أصيلة بل هي مُولَّدَة[4] حديثاً[5].

واستشرق على وزن (**استفعل**): من صيغ مزيد الفعل الثلاثي، فالهمزة والسين والتاء زوائد، ثم الفاء والعين واللام (شرق) أصل في الكلمة.

---

[1]- لسان العرب، ابن منظور جمال الدين المصري، تحقيق عامر أحمد حيدر، ج5 ص912. وتاج العروس في جواهر القاموس، محب الدين مرتضى الزبيدي، تحقيق علي شيري، ج13 ص237.

[2]- لسان العرب، ج5 ص913-914. وتاج العروس، ج13 ص240-241.

[3]- ينظر مادّة "شرق" في: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ج3 ص264. ولسان العرب، ج5 ص912-918. وتاج العروس، ج13 ص237-243، وغيرها.

[4]- المولّد: صفة اللفظ الذي دخل اللغة العربية بعد عصر الاحتجاج، أي: بعد آخر المائة الثانية بالنسبة إلى عرب الأمصار، وآخر المائة الرابعة بالنسبة إلى عرب البوادي. ينظر: المعجم المفصل في اللغة والأدب، ميشال عاصي - إميل بديع، ج2 ص1221.

[5]- معجم متن اللغة، أحمد رضا، ج3 ص310. والاستشراق بين الحقيقة والتضليل، إسماعيل علي محمد، ص9.

وهذه الصيغة تدلّ على معان مختلفة، أهَمّها: الطلب والسؤال، وهو الغالب فيها[1]، وقد ذهب مؤتَمر المجامع اللغوية بالقاهرة إلى قياسها، فجعل المؤتمر صيغة "استفعل" قياسِيَّة كلّما احتيج إليها في التعبير، حيث جاء في "مجلة المجمع اللغوي"[2]: « ـ المجمع أن صيغة (استفعل) قياسية؛ لإفادة الطلب والصيرورة».

ومن هذا الباب استعمل المُحدَثون كلمة "استشراق" من ترجمة كلمة (Orientalism)، ثم استعملوا من الاسم فعلاً، فقالوا: استشرق، ثُمّ شاعت لفظة "استشراق" و"مستشرق" شيوعاً كبيراً في عالَمنا العربي، وفي كتابات المستشرقين أنفسهم[3].

والسين في كلمة "الاستشراق" تفيد الطلب، أي: طلب دراسة ما في الشرق؛ لأن الألف والسين والتاء إذا دخلت على الفعل فإنّها تعني الطلب. ولهذا نجد في بعض المصادر اللّغويّة الحديثة أنّ: «الاستشراق هو: طلب علوم الشرق ولغاتهم، "مولّدة عصريّة حَدِيثة"، يُقال لِمن يُعنى بذلك من علماء الفرنجة»[4].

وبهذا يُعلم أنّ مصطلح "الاستشراق" يُعدّ من التسميات الحديثة، وإن كان مدلولها غير حديث، كما هو معروف من تاريخ الاستشراق ونشأته.

2- **المفهوم اللغوي للاستشراق في اللغة الفرنسيّة والإنجليزية**: الاستشراق مرادف لكلمة (Orientalism) باللغات الأجنبية، وهو تعبير يدل على الاتجاه نحو الشرق.

وكلمة (Orient): مشتقّة من اللاتينية، وتشير إلى منطقة الشرق الواقعة شرق أوربا، وهذه الكلمة تتميز بطابع معنوي بالنسبة للغات الأوربية، فهي تتناول تعريفا آخر يدلّ على أن المقصود بالشرق ليس الشرق الجغرافي فحسب، وإنما الشرق المقترن بمعنى: النّهوض والضياء والنور والهداية، ولفظ (Orientalism): يُستعمل للدلالة على علوم تختصّ بدراسة الحضارات الشرقية[5].

---

[1]- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، ج2 ص153-154. والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق جاد المولى ـ محمد أبو الفضل ـ علي البجاوي، ج1 ص49.

[2]- سنة 1353-1934، مجلد (1)، ص37.

[3]- فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر، أحمد سمايلوفتش، ص30.

[4]- معجم متن اللغة، أحمد رضا، ج3 ص310.

[5] - Le petit Larousse - grand forma, sous la direction de Philip merlt, P 763. Oxford Advenced learner's dictionary of current English, p 932.

وكما أن هذه الكلمة مولَّدة عصرية في اللغة العربية، فهي كذلك في اللغة الأجنبية فقد ظهرت كلمة مستشرق (Orientalist) في إنجلترا سنة (1779م)، وفي فرنسا سنة (1799م)، ثُمّ أُدرجت كلمة الاستشراق في قاموس الأكاديميّة الفرنسية عام (1938م)[1].

الفرع الثاني: تعريف الاستشراق اصطلاحًا

لقد قدّم الباحثون في الاستشراق تعريفات مختلفة ومتنوعة تعبّر عن مفهوم هذا المصطلح، ويمكن استعراضها على النحو الآتي:

البند الأول: مفهوم الاستشراق عند علماء الغرب

1)- **تعريف برنارد لويس**: ويتحدّث هذا المستشرق عن بعض الأبعاد التاريخية لكلمة "الشرق" عند الأوربيين، فيذكر: أنّ هذه المفردة كانت في السابق تَحمل معنى واحداً فقط، بحيث كانت "المسألة الشرقية" تعني للأوربيين الإمبراطوريّة العثمانيّة، ثُمّ صارت كلمة شرق (Orient) تعني للفرنسيّين السّاحل الشرقي للبحر المتوسط، وبعد ذلك تَعرّف الأوربيون على الشرق بمناطقه الواسعة، صاروا يسمّون الشّرق باسم: الشرق الأدنى، أو الشرق الأوسط[2].

أمّا عن مصطلح الاستشراق، فيذكر أنّ: هذه الكلمة كانت في الماضي مُستخدمة لمعنيين اثنين:

- الأول: كان يدلّ على مَدرسة في الفنّ، تَختصّ بمجموعة من الفنّانين الغربيّين، كانوا عبارة عن رحّالة إلى الشرق، يُقيمون لفترة من الزمن في الشرق الأوسط[3] وشمال إفريقيا، ويَرسمون ما يَرونه أو يَتخيّلونه عن هذه المنطقة.

- والمعنى الثاني: وهو الأكثر شيوعا، أنّه: اختصاص علميّ (أو فرع أكاديمي) يدرس فيه المستشرقون لغات أخرى غير اللغات الأوربيّة[4].

---

[1]- من افتراءات المستشرقين على الأصول العقدية في الإسلام، عبد المنعم فؤاد، ص15-16. نقلا عن: تراث الإسلام، شاخت وبوزورف، ج1 ص78.

[2]- الإسلام والغرب، برنارد لويس، ترجمة قسم التأليف والترجمة بدار الرشيد، ص42.

[3]- الشرق الأوسط: يطلق هذا المصطلح على منطقة جغرافية تشمل أجزاء من إفريقيا الشمالية، وجنوب غربي آسيا، وجنوب شرقي أوربا، ويختلف العلماء بشأن الأقطار التي تشكل الشرق الأوسط، غير أن كثيراً منهم يتفق على أن الإقليم يتكون من: قبرص، مصر، إيران، العراق، وفلسطين المحتلة، الأردن، والكويت، ولبنان وعمان، وقطر والبحرين، والسعودية، والسودان وسوريا، وتركيا، والإمارات واليمن. وبدأ يُردّد هذه التسمية رجال السياسة والحرب إبان الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، ثم تسرّب الاصطلاح إلى المؤسسات والمنظمات العالمية في العالم. ينظر: الموسوعة العربيّة العالميّة، مجموعة من الباحثين، ج14 ص97. والموسوعة العربية الميسّرة والموسّعة، ياسين صلواتي بمساعدة مجموعة من الأساتذة والباحثين، ج5 ص2187.

[4]- الإسلام والغرب، ص40-41.

2)- **تعريف قواميس اللغات الأجنبيّة**: وتُطلق مصطلح الاستشراق (Orientalism): على معنيين، الأول: مجموعة تَخصّصات موضوعها دراسة الحضارات الشرقية.

والثاني: لون أدبيّ وفنّي ازدهر في القرن التاسع عشر من الميلاد، يتعلّق بوصف المناظر والمشاهد والشخصيّات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط[1].

3)- مناقشة هذه التعريفات: يُلاحظ على تعريفات الغربيّين للاستشراق: تعميم الآفاق الثقافية الشرقية التي يتناولها، سواء كان ذلك متّصلاً بالعلوم والمعارف الإسلامية والعربية، أم متّصلاً بالمعارف الشرقية الأخرى، مِن: صينية ويابانية، وفارسية وهندية وغيرها.

ويرى "عبد الرحمن حبنكة الميداني" أنّ: «هدف الغربيين من هذا الإطلاق العام الذي يشمل كل الشرق والشرقيين، مسلمين أو غير مسلمين، أن يكون غطاء للهدف الأساسي، الذي هو دراسة كل ما يتعلق بالإسلام والمسلمين، لخدمة أغراض التبشير من جهة، وأغراض الاستعمار الغربي لبلدان المسلمين من جهة أخرى... ثم توسعت الدراسات الاستشراقية بعد توسع الاستعمار الغربي في الشرق، فتناولت: دراسة جميع ديانات الشرق، وعاداته، وحضارته، وجغرافيته، وتقاليده، ولغاته، وكل ما يتعلق به»[2].

البند الثاني: مفهوم الاستشراق عند العلماء العرب

1- **تعريف إدوارد سعيد**: ويرى أنّ لَه ثلاث دلالات:

- الدلالة الأولى: جامعية أكاديمية، فكل من يقوم بتدريس الشرق أو الكتابة عنه أو بحثه فهو مستشرق، وعمله هو استشراق، سواء أكان المرء مختصاً بعلم الإنسان أم بعلم الاجتماع أم مؤرخا أم فقيه لغة.
- الدلالة الثانية: أسلوب فكري قائم على تمييز وجودي ومعرفي بين الشرق والغرب.
- الدلالة الثالثة: أسلوب غربي يهدف للسيطرة على الشّرق، وبَسط السِّيادة عليه[3].

2- **تعريف مالك بن نبي**: «هم الكتاب الغربيون الذين يكتبون عن الفكر الإسلامي وحضارته»[4].

3- **تعريف محمود زقزوق**: ويتناول تعريفه معنيين اثنين:

أ)- **المعنى العام**: تطلق كلمة "مستشرق" على كل عالم غربي يشتغل بدراسة الشرق كله: أقصاه ووسطه وأدناه، في لغاته وحضارته وأديانه، وهو ما سَمّاه "زقزوق": بالمعنى الواسع.

---

[1] - Larousse - grand forma, sous la direction de Philip merlt, P 763.

[2]- أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، ص120.

[3]- الاستشراق: المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، ترجمة كمال ديب، ص38-39.

[4]- إنتاج المستشرقين وأثره في الفكرة الإسلامي، ص5.

ب)- **المعنى الخاص:** هو «الدراسات الغربية المتعلقة بالشرق الإسلامي في لغاته وآدابه وتاريخه، وعقائده وتشريعاته وحضارته بوجه عام، وهذا هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن في عالمنا العربي الإسلامي عندما يطلق لفظ "استشراق ومستشرق"، وهو الشائع أيضاً في كتابات المستشرقين»[1].

4)- **تعريف الموسوعة الميسرة في الأديان:** «الاستشراق: تعبير يدل على الاتّجاه نحو الشرق، ويطلق على كل ما يبحث في أمور الشرقيين وثقافتهم وتاريخهم.

ويقصد به ذلك التيار الفكري الذي يتمثل في إجراء الدراسات المختلفة عن الشرق الإسلامي، والتي تشمل حضارته وأديانه وآدابه ولغاته وثقافته. ولقد أسهم هذا التيار في صياغة التصورات الغربية عن الشرق عامّة، وعن العالم الإسلامي بصورة خاصة»[2].

5)- **مناقشة التعريفات:** يُلاحظ على هذه التعريفات أنّها متأثّرة بالميول المعرفية لأصحابها، بحيث أنّ كل واحد منهم صاغَ التعريف حسب زاوية المعالجة من ناحيته الخاصة، وسبب ذلك هو اختلاف المنظورات التي يرى من خلالها الدارس موضوعه، حيث كان انشغال "مالك بن نبي" مثلاً منصبًّا على دراسة أثر الاستشراق المُعطّل للانبعاث الإسلامي المنشود، وكان إدوارد سعيد مهتمًّا بإبراز الجانب العنصري في الكتابات الاستشراقية.

كما ركّز جلّ مَن عرّف الظاهرة الاستشراقيّة من العرب على آثار هذه الدّراسات على العالم العربي عامّة والإسلامي خاصّة، مع الإشارة إلى الخلفّيات الثقافية والتاريخيّة لدراسات المستشرقين.

النتائج: يُستنتج من العرض السابق ما يأتي:

- الاستشراق تخصّص علميّ يحاول أصحابه دراسة الشرق وكل ما يتعلق به من لغات وآداب ومعتقدات وعادات ونحوها.
- أنّ الاستشراق من حيث الإطلاق العام ينصرف إلى دراسة كلّ ما هو شرقيّ على اختلاف حضارات هذا العالم وأديانه، وبوجه خاصّ إلى دراسة ما يتعلّق بالإسلام وحضارته، وهذا الوجه هو ما يعني الدارس في الحقل الشرعيّ، لكونه له علاقة مباشرة بمجال دراسته.
- الاستشراق علم مستقل له ذاتيّته، يقوم بدراسة كل ما يتعلق بالشرق وحضارته.
- المستشرق عالِم غربي يهتم بالدراسات الشرقية، سواء كان غربياً أصلاً أو انتماءً.
- أنّ الدراسات الاستشراقية كان لها الأثر الكبير في تعريف الغرب بحضارات الشرق عامة، وحضارة الإسلام خاصة.

---

[1]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، محمود حمدي زقزوق، ص18.

[2]- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف مانع بن حمّاد الجهني، ج2 ص687.

الفرع الثالث: نشأة الاستشراق وتطوره

من الصعب تحديد تاريخ معيّن لبداية الاستشراق، ولهذا اختلفت وجهات النظر في تعيين فترة زمنيّة تُعتبر كبداية لظهوره، ولا تتّجه المحاولات في هذا الصّدد إلى تَحديد سنة معّينة لذلك، وإنّما إلى الإشارة لحِقبة زمنيّة على وجه التقريب.

أولا- آراء الباحثين في بداية ظهور الاستشراق: ومِن أهمّها:

1- هناك مَن يرى أنّ الاستشراق بدأ بظهور الإسلام والرسالة المحمدية، وأن جذوره تمتد إلى الصدر الأول من الإسلام متمثّلةً في اليهود والنصارى[1].

2- وهناك من يذهب إلى أنّ الاستشراق قد بَدَأ منذ دقّت جيوش الفتح الإسلامي أبواب أوربا العريضة؛ فأخذت أوربا التي كانت غارقة في الجهل والتخلف الحضاري تبحث عن أسباب نهضة المسلمين، لعلّهم يظفرون بما يوقفون به امتداد هذا الزّحف الذي صار يهدّد كيانهم[2].

3- أن بدايته ترجع إلى الاحتكاك الذي كان بين العرب المسلمين والأوربيين في الأندلس: حيث يرى نجيب العقيقي[3] ومصطفى السباعي[4]: أنّ بداية الاستشراق ترجع إلى القرن العاشر الميلادي، عندما قصد بعض الرهبان الغربيين الأندلس إبان عظمتها ومجدها، وتثقّفوا في مدارسها، وترجموا القرآن والكتب العربية إلى لغاتهم، وتتلمذوا على علماء المسلمين في مختلف العلوم وبخاصّة في الفلسفة والطب والرياضيات، ابتداء من الراهب الفرنسي "جربرت" (1003م)، الذي قصد الأندلس وتتلمذ على أساتذة من المسلمين في إشبيلية وقرطبة، حتى أصبح من أكثر علماء عصره إلماماً بالثقافة العربية الإسلامية، وكذلك الراهب "بطرس المحترم" (1156م)، وبعد أن عاد هؤلاء الرّهبان إلى بلدانهم نشروا ثقافة العرب، وأشهر مؤلفات علمائها.

كما ذهب إلى هذا الرأي أيضا المستشرق: "برنارد لويس"[5].

4- هناك من يرى بأنّ بداية الاستشراق كانت في القرن الرابع عشر (14) الميلادي حين أصدر "مجمع فينا الكنسي" عام (1312م) قراراً بإنشاء عدد من كراسي اللغة العربية في عدد من الجامعات الأوربيّة[1].

---

[1]- ينظر: الاستشراق والدراسات الإسلاميّة، عبد القهار داود العاني، ص7.

[2]- ينظر: أجنحة المكر الثلاثة، عبد الرحمن حبنكة الميداني، ص123. وظاهرة انتشار الإسلام وموقف بعض المستشرقين منها، محمد فتح الله الزيادي، ص63.

[3]- المستشرقون، ج1 ص110.

[4]- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، ص17-18.

[5]- ينظر: فلسفة الاستشراق، سمايلوفتش، ص57-58.

5- وهناك من يعتبر أنّ الحروب الصليبية (1096-1291م) هي السبب الأكبر الذي أدّى إلى توجيه الاهتمام نحو الدراسات الاستشراقية، وقد ذهب إلى هذا الرأي بعض الباحثين العرب[2]، وبعض المستشرقين[3].

ثانيا- أثر الحروب الصليبية على الحركة الاستشراقية: لقد كان فشل الحروب الصليبية في حملاتها المتوالية على الشرق الإسلامي دافعاً للمزيد من الاهتمام بالثقافة الإسلامية[4]، ففي أعقاب الحروب الصليبية وُضعت الخطة لغزو المسلمين بوسائل أخرى غير وسيلة الحرب المسلحة بالأسلحة المادية، واقتضت خطة الغزو الجديد التوسع في الدراسات الاستشراقية، لتكون تمهيداً لهذا الغزو، وإعداداً لشروطه الفكرية والنفسية.

ولما كان المحركون للحروب الصليبية من رجال الكهنوت الأوربيين، وكانت العلوم العليا منحصرة في الكنيسة لديهم يومئذ، كان أوائل المتوجهين للدراسات الشرقية من هؤلاء الرجال[5].

فأنتجت بذلك الحروب الصليبية إنتاجاً فكرياً "هو الاستشراق": إذ نَفَر قوم من الغربيين يدفعهم التعصب الصليبي إلى دراسة اللغة العربية والتعرف أكثر على العالم الإسلامي[6].

وعلى هذا الأساس يربط المستشرق الألماني "يوهان فوك" بين الحروب الصّليبية وبين أوّل ترجمة للقرآن الكريم إلى اللاتينية في أوربا، فيذكر أنّه: في سنة (1143م)، وهي السّنة التي رُدّ فيها الصليبيون على أعقابهم، ظهرت أوّل ترجمة لاتينيّة للقرآن في السنة نفسها على يد الأب بطرس المبجّل... وكان بطْرس قد أقلّته رحلة عمل إلى إسبانيا (الأندلس) في سنة (1141م)... فخرج "بطرس المبجل" من هذه الرحلة بقناعة مفادها: أنّه لا سبيل إلى مكافحة دين الإسلام بقوّة السّلاح، وإنّما بقوّة الكلمة، وروح المنطق الحكيم؛ لكنّ تحقيق هذا المطلب يَشترط المعرفة المتعمّقة برأي الخصم أوّلاً، وهكذا وضع خطّة للعمل على ترجمة القرآن إلى اللاتينيّة[7].

ثالثا- مرحلة إنشاء الجامعات والمعاهد والتأليف: ثم توسّعت الدراسات الشّرقية والعربية أكثر عندما أمر بابا الفاتيكان الخامس في أوائل القرن الرابع عشر (14) بإنشاء كراسي للغات العربية

---

[1]- ينظر: الاستشراق، إدوارد سعيد، ص80. والاستشراق الخلفية الفكرية للصراع الحضاري، زقزوق، ص18.

[2]- ينظر: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا (مقدمة كتابه المتنبي)، محمود شاكر، ج1 ص35. والاستشراق والمستشرقون وجهة نظر، عدنان محمد وزان، ص27-28.

[3]- ينظر: تاريخ حركة الاستشراق، يوهان فوك، ترجمة عمر لطفي العالم، ص16-17.

[4]- أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي، علي جريشه - محمد شريف، ص19.

[5]- أجنحة المكر الثلاثة، حبنكة الميداني، ص123.

[6]- أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي، ص18.

[7]- تاريخ حركة الاستشراق، يوهان فوك، ص17.

والعبرية والكلدانية في عدد من الجامعات الرئيسية في أوربا، وهي جامعة باريس وأكسفورد، وبولونيا، وجامعة الفاتيكان نفسها، مع تنصيب أستاذين لكل من هذه اللغات في كل كرسي، وتكليفهم بترجمة نصوص عربية وعبرية وكلدانية للرّد على منتقدي الدين المسيحي[1].

ولم ينقطع منذ ذلك الوقت وجود أفراد درسوا الإسلام واللغة العربية، وترجموا القرآن، وبعض الكتب العربية العلمية والأدبية[2].

ثم في القرن السابع عشر أصبح من السهل طباعة الكتب العربية في أوربا عن طريق المطابع التي أقامها الكاردينال "فريناند المديسي" في عام (1586م)، فَتَمّ حينذاك طباعة كتب عربية مختلفة من بينها مؤلفات ابن سينا في الطب والفلسفة [3].

ثمّ اتسع النشاط الاستشراقي أكثر في القرن الثامن عشر، فأُسّست للاستشراق معاهد خاصة، وتألّفت جمعيات للتعاون في الأعمال المتعلقة بالدراسات الشرقية، كنشر بعض المخطوطات باللغة العربية، ووضع الفهارس الشاملة لبعض الكتب الإسلامية ونحو ذلك، ودخلت الدراسات الإسلامية في الجامعات الكبرى، وأخذ فريق من المستشرقين يؤلّف في العلوم الإسلامية[4].

رابعا- استفادة اليهود من الحركة الاستشراقية: ورأى اليهود في الاستشراقَ بابًا هامًّا من أبواب التّسلل إلى البلاد التي يحلمون بالسيطرة عليها، فتخصص فريق منهم في الدراسات الشرقية، وتابعوا المسيرة ضمن الخطط اليهودية، حتى احتلّ عدد وفير من اليهود كراسي التّدريس الشرقية في الجامعات الكبرى[5].

خامسا- مرحلة الاستعمار: ولَمّا نَـ نت نابتة الفكر الاستعماري في دول أوربا بعد نهضتها، واحتاج الطامعون باستعمار بلاد المسلمين إلى زادٍ من الدراسات الشرقية، وجّهت الدوائر الاستعمارية أعداداً من المتعلمين في بلادها للتفرغ للدراسات الشرقية من جوانب متعددة: لغوية، ودينية، واجتماعية، وتاريخية، وسياسية، وغيرها[6].

وفي القرن الثامن عشر (18) وهو العصر الذي بدأ فيه الغرب باستعمار العالم الإسلامي والاستيلاء على ممتلكاته، إذا بِعَددٍ من علماء الغرب ينبغون في الاستشراق، ويصدرون لذلك

---

[1]- المستشرقون، العقيقي، ج1 ص105-106.

[2]- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، مصطفى السباعي، ص18.

[3]- تاريخ حركة الاستشراق، ص62-63. والاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، محمود زقزوق، ص31.

[4]- أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي، علي جريشه - محمد شريف، ص21.

[5]- أجنحة المكر الثلاثة، حبنكة الميداني، ص123.

[6]- المصدر السابق، ص124.

المجلات في جميع الممالك الغربية، ويُغيرون على المخطوطات العربية في البلاد العربية والإسلامية، فيشترونها من أصحابها الجهلة، أو يسرقونها من المكتبات العامة التي كانت في نهاية الفوضى، وينقلونها إلى بلادهم ومكتباتهم، وإذا بأعدادٍ هائلة من نوادر المخطوطات العربية تنتقل إلى مكتبات أوربا، حتى بلغت في أوائل القرن التاسع عشر: مائتين وخمسين ألف مجلّد[1].

سادسا- مرحلة الاستشراق المعاصر: وفي أواخر القرن (18) الميلادي عمد المستشرقون إلى تغيير أساليبهم وأرادوا أن يظهروا بمظهر جديد؛ وهو ما زعموه من تحرير الاستشراق من الأغراض التبشيرية، والاتّجاه به إلى وجهة البحث العلمي البحت[2].

وبالرغم من ذلك فإنّ «المستشرقين المعاصرين لا يستطيعون النظر إلى أقرانهم القدماء إلا نظرتهم إلى الرواد في هذا المجال، وإن لم يقبلوا جميع ما جاء به معظم المستشرقين القدماء»[3].

ولهذا فإنّ الاستشراق المعاصر بحاجة إلى أن يثبت جِديته في نظرته العلمية إلى علوم المسلمين[4]، إذ لا يزال الاستشراق المعاصر مستمسكا بالاستشراق القديم، ولا يستطيع الفكاك منه، مع أن هناك محاولات جادّة من بعض المستشرقين المعاصرين لتحسين صورة الاستشراق لدى العلماء والمفكرين والمثقفين المسلمين، وتأكيدهم على النظرة المعاصرة للإسلام بعيداً عن التأثيرات الاستشراقية القديمة التي اتسمت بالهجوم المباشر على الإسلام والمسلمين.

سابعا- مراحل تطوّر الاستشراق: وبعد العرض السابق نَجد أنّ الاستشراق قد مرّ بالمراحل التالية:

1- **مرحلة الانبهار بالحضارة العربية والاتجاه إليها**: منذ أن دقّت جيوش الفتح الإسلامي أبواب أوربا، وقامت الدولة الإسلامية في الأندلس، التي أسست نهضة وحضارة إسلامية لم تشهدها أوربا من قبل، حينئذ أخذ الأوربيون الغارقون في الجهل والتخلّف الحضاري يبحثون عن أساسيات نهضة المسلمين، وبلوغهم هذا المجد العظيم.

وكان من أبرز سمات هذه المرحلة الاتجاه إلى ترجمة الكثير من أمهات الكتب العربية إلى اللاتينية، خاصّة منها: كتب الرياضيات والفلك والطب والكيمياء وغيرها[5].

---

[1]- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، مصطفى السباعي، ص18-19.

[2]- أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي، علي جريشه - محمد شريف، ص21.

[3]- الاستشراق والدراسات الإسلامية، علي بن إبراهيم النملة، ص133.

[4]- المصدر نفسه، ص135.

[5]- باختصار من: ظاهرة انتشار الإسلام وموقف بعض المستشرقين منها، محمد فتح الله الزيادي، ص63-65. والمستشرقون، العقيقي، ج1 ص99.

2- **مرحلة ما بعد الحروب الصليبية**: يعتبر الاستشراق في هذه المرحلة نتيجة من نتائج الحروب الصليبية، حيث أن الصليبيين انهزموا عسكرياً، وفشلوا في غزو المسلمين بالسلاح، فبدؤوا بالتفكير جديًّا لغزو المسلمين فكرياً[1].

3- **مرحلة التنظيم الفعلي**: حين جاء القرن الثامن عشر، وبدأ الغرب الأوربي في استعمار العالم الإسلامي والاستيلاء على ممتلكاته، ظهر الاتجاه الحقيقي والمنظم للاستشراق، وتَمثل ذلك في نبوغ بعض علماء الغرب في هذا الميدان، وإصدارهم العديد من المجلات في كثير من بلاد الغرب، لغرض الاستيلاء على الكنوز العربية المتمثلة في المخطوطات والانتقال بها إلى المكتبات الغربية.

وبمرور الوقت ازدادت هذه الحركة تنظيماً واتساعاً، وشعر العديد من روادها بضرورة وجود رابط يجمع أعضاء هذه الحركة، ويعطي لهم الفرصة للتلاقي والتشاور، وقد تم ذلك عندما عقد أول مؤتمر للمستشرقين في باريس سنة (1873م)، ثم تبعه الكثير من هذه المؤتمرات[2].

4- **في العصر الحاضر**: إن نظرة جادّة على مؤلفات بعض المستشرقين في العصر الحديث وبالخصوص كتاباتهم عن الإسلام تشير إلى أن بعض هذه الكتابات قد تغيرت شكلاً ولم تتغير مضموناً، بينما نجد أيضاً أن البعض الآخر من الكتابات ظل على نفس النهج السابق الذي سلكه مستشرقو المراحل السابقة[3].

وذلك أن المنهج الاستشراقي في الكتابة لا يزال حتى يومنا هذا يسير على المنهج الذي بدأ به، كما أن الارتباط بين المستشرقين والدوائر الاستعمارية والكنيسة لا يزال قائماً حتى الآن، وكذلك الدعم مستمر من الحكومات الغربية، والذي استطاع معه المستشرقون تطوير أساليبهم ووسائلهم[4].

النتائج: وأهمّ النقاط التي تستخلص من هذا العنصر هي:

- أنّ بداية الاستشراق كانت مع الفتح الإسلامي للأندلس، فظهرت جهود أفراد معيّنين بدؤوا يحاولون التعرف على هذا الزحف الجديد الذي أصبح يغزو العالم، ولكنّه لم يصل إلى درجة من النّضج الفعليّ والوضوح في الأهداف إلا بعد الحروب الصليبية، حيث أدرك الغربيون أن القوة لا تملك لهم حلاًّ، وصار واضحاً لأكابر رهبانهم ومفكريهم أنه لا سبيل إلى مقارعة هذا العدو إلاّ

---

[1]- باختصار من: ظاهرة انتشار الإسلام وموقف بعض المستشرقين منها، ص66.

[2]- المصدر نفسه، ص68-69. وينظر: المستشرقون، ج3 ص365.

[3]- ظاهرة انتشار الإسلام وموقف بعض المستشرقين منها، ص71.

[4]- المصدر نفسه، ص73-74.

بسلاح المعرفة والعلوم، للقيام بنهضة أوربية تضاهي تلك النهضة التي عرفها المسلمون وأهّلتهم لأن يكونوا سادة العالم آنذاك.

- أنّ الدّافع الأكبر لهذه البدايات المبكرة للاستشراق كان يتمثل في ذلك الصراع الذي دار بين العالمين الإسلامي والنّصراني في الأندلس وصقلية وغيرهما، كما دفعت الحروب الصليبية بصفة خاصة إلى اشتغال الأوربيين بمحاولة التعرف على حضارة الإسلام وعادات شعوبها.

- أنّ الاستشراق في بداية نشوئه قد قام على أكتاف رجال الدين النصارى، كما يَتبيّن هذا من استقراء تاريخ الاستشراق، حيث كانت طلائع المستشرقين من القساوسة والرهبان، وذلك أن رجال الكنيسة كانوا يشكّلون الطبقة المتعلمة في أوربا إبان القرون الوسطى، وكانوا يُهَيْمِنون على الجامعات والمراكز العلمية.

ولهذا يمكن القول بأن تاريخ الاستشراق في مراحله الأولى هو أحد جوانب الصراع بين العالم النصراني الغربي والشرق الإسلامي في القرون الوسطى، فقد كان الإسلام - على حسب تصوّرهم- يُمثّل مشكلة بعيدة المدى بالنسبة للعالم النصراني في أوربا على كافة المستويات.

المطلب الثاني : أهداف الاستشراق ومجالاته

الفرع الأول: أهداف الاستشراق

خلال رحلة الاستشراق التاريخية منذ ظهوره وعبر مراحل تطوره، تنوعت أهدافه ودوافعه وفقاً لمتطلّبات كل دولة، ومقتضيات كل عصر وزمن، ولذا فقد «سارت حركة الاستشراق جنباً إلى جنب مع التحوّلات والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي سادت العصور التي عاش فيها المستشرقون»[1].

وهذا ما جعل النشاط الاستشراقي متنوعاً بحسب الدوافع والأهداف التي سعى إليها عبر مراحله التاريخية المختلفة، «علماً بأنه قد يجتمع أكثر من دافع وهدف وراء نشاط استشراقي واحد، وفي زمن واحد وفي بلد واحد»[2]، ويمكن إبراز أهمّ أهداف الحركة الاستشراقيّة ودوافعها فيما يلي:

أولا- الأهداف الدينية: بدأ الاستشراق بالرهبان والقساوسة النصارى منذ القرون الوسطى، مدفوعين بدافع الانتصار للنصرانية، والرغبة في تنصير المسلمين الذين اكتسحوا أراضيهم[3].

ففي ذلك الوقت خشي النصارى في الغرب من وصول الصورة الحقيقية للإسلام إلى جماهيرهم النصرانية؛ إذ أنّه لو أتيح لغير المسلمين التّعرف عليه ودراسته في جوّ من الاتّزان والإنصاف؛ لَما تردّد كثير منهم في الإيمان والرضا به ديناً[4].

وقد اعترف المستشرق الألماني "يوهان فوك" بالدافع التبشيري للاستشراق صراحة، حيث يقول: «ولقد كانت فكرة التبشير هي الدافع الحقيقي خلف انشغال الكنيسة بترجمة القرآن واللغة العربيّة»[5]، يعني: في بداية نشأة الاستشراق الأولى.

كما يُحدد المستشرق الألماني "رودي بارت" هدف الاستشراق خلال نشأته وبداياته الأولى بوضوح وصراحة، فيقول: «كان الهدف من هذه الجهود الاستشراقية في ذلك العصر، وفي القرون التالية هو التبشير، وهو إقناع المسلمين بلغتهم ببطلان الإسلام، واجتذابهم إلى الدين المسيحي»[6].

وقد كان من أبرز الدعاة المتحمسين في القرون الوسطى الذين طالبوا بضرورة تعلم لغة المسلمين لغرض تنصيرهم "روجر بيكون" (1294م)، حيث كان يرى أن التنصير هو الطريقة الوحيدة التي

---

[1]- الاستشراق الإسرائيلي في المصادر العبرية، محمد جلاء إدريس، ص23.

[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- أجنحة المكر الثلاثة، حبنكة الميداني، ص127.

[4]- الاستشراق بين الحقيقة والتضليل، إسماعيل علي، ص32.

[5]- تاريخ حركة الاستشراق، يوهان فوك، ص16.

[6]- الاستشراق والغارة على الفكر الإسلامي، محمد عبد الله الشرقاوي، ص11. نقلا عن: الدراسات العربية والإسلاميّة في الجامعات الألمانية، ص9. وقد حاولت الحصول على كتاب "بارت" فلم أحصّله، لذا نقلت هذا النص عنه بالواسطة.

يمكن بها توسيع العالم المسيحي على حساب العالم الإسلامي؛ ولبلوغ هذا الغرض لابد من توفر شروط ثلاثة، هي: أ)- معرفة اللغات الضرورية لذلك.

ب)- دراسة أنواع الكفر وتمييز بعضها من البعض الآخر.

ج)- دراسة الحجج المضادّة حتّى يمكن دحضها[1].

وشارك "بيكون" في طموحاته "ريموند لول" (1316م)، الذي كانت له جهود كبيرة أثمَرت: إنشاءَ كراسي لتدريس اللغة العربية في أماكن متعددة من أوربا، وكان الهدف من هذه الجهود هو التنصير والتبشير للمسيحية، وامتلاك القدرة على مواجهة الزحف الإسلامي[2].

وقد أَقرَّ مجمع فينا الكنسي سنة (1312م) أفكار "بيكون" و"لول" بشأن تعليم وتعلّم اللغات الإسلامية، وتَمّت الموافقة على تعليم اللغة العربية في خمس جامعات أوربية كبرى هي: باريس، أكسفورد، بولونيا وسلمنكا، بالإضافة إلى جامعة المدينة البابوية، وكان "ريموند لول" يعتقد بأن الوقت قد حان لإخضاع المسلمين عن طريق التنصير، وبذلك تزول العقبة الكبرى التي تحول دون تحويل الإنسانية كلها إلى العقيدة الكاثوليكية[3].

ويمكن الاطلاع على الأغراض التبشيرية للمستشرقين في العالم الإسلامي، وبلسان المستشرقين أنفسهم، من خلال البحث المستفيض الذي نشرته "مجلة العالم الإسلامي" الفرنسية الاستشراقية التبشيرية، في سنة (1912م) تحت عنوان "الغارة على العالم الإسلامي": وهذه المجلة كانت تصدرها جمعية اسمها "الإرسالية العالمية المغربية" مؤلّفة من عدد من المستشرقين الذين درسوا الكتب الإسلامية والعادات الشرقية واللغة العربية، وكان رئيس تحرير المجلة يومئذ هو المستشرق "لو شاتليه"[4] (Le Chatelier). ويكشف "لو شاتليه" الأهداف التي يلتقي عليها المستشرقون والمبشرون في مقدمته للبحث المشار إليه، فيقول: «قلنا في سنة (1910م) عندما كنّا نَخوض على صفحات هذه المجلة في موضوع السياسة الإسلامية: ينبغي لفرنسا أن يكون عملها في الشرق مبنياً قبل كل شيء على قواعد التربية العقلية... ويَجدر بنا لتحقيق هذا بالفعل أن لا نقتصر على المشروعات الخاصة التي يقوم بها الرهبان المبشرون وغيرهم؛ لأن لهذه المشروعات أغراضاً اختصاصية... فتبقى مجهوداتُهم ضئيلة

---

[1]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، زقزوق، ص28. والاستشراق والغارة على الفكر الإسلامي، الشرقاوي، ص14.

[2]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ص29.

[3]- تاريخ حركة الاستشراق، يوهان فوك، ص32. والاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ص29.

[4]- لو شاتليه (Le Chatelier)، (1855-1929م): مستشرق فرنسي، يعدّ أول من أشرف على "مجلة العالم الإسلامي"، وقد اهتم بدراسة الإسلام في إفريقيا الغربية والمغرب، واشتغل أستاذا لعلم الاجتماع في معهد فرنسا، من مؤلفاته: "الإسلام في إفريقيا الغربية". ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج1 ص227. موسوعة المستشرقين، بدوي، ص517.

بالنسبة إلى الغرض العام الذي نحن نتوخّاه؛ وهو غرض لا يُمكن الوصول إليه إلاّ بالتعليم، الذي يكون تَحت الجامعات الفرنساويّة... وكنَّا منذ أَمَد بعيد نودّ أن نخوض في ذكر تفاصيل أعمال هذه الإرساليّات التي اشتهرت بِخطّتها، ووفرة الوسائل التي أعدَّتْها، وتوسّلت بها لِمقاومة دين الإسلام... ومن هنا يتبين لنا آن إرساليات التبشير الدينية التي لديها أموال جسيمة، وتُدار أعمالها بتدبير وحكمة؛ تأتي بالنفع الكثير في البلاد الإسلامية، من حيث أنّها تَبثّ الأفكار الأوربية... إنّ لِنتيجة إرساليّات التبشير في البلاد الإسلامية مزيّتين: مزية تشيِيد، ومزية هدم، أو بالحري مزيتي: تحليل وتركيب»[1].

ولتحقيق هذا الهدف الدينِيّ هناك وسائل كثيرة استخدمها المستشرقون، من بينها:

أ)- تشويه الإسلام والتشكيك في أصوله، وتوجيه المطاعن له.

ب)- تشويه التاريخ الإسلامي، وتشويه حضارة المسلمين، وكل ما يتصل بالإسلام من علم وأدب وتراث.

ج)- نَبْش الحضارات القديمة وإحياء معارفها، وبعث الطوائف الضّالة والحركات الهدامة القديمة، ليتسنى لهم بذلك تشتيت شمل الأمة الإسلامية وتفكيك رابطة الدين الإسلامي، ومن ذلك:

إحياء الفرعونية في مصر، والآشورية في العراق، والبربرية في شمال إفريقية، والفينيقية على ساحل فلسطين ولبنان[2].

ولا ننسى هنا المستشرقين اليهود؛ فقد أقبلوا على الاستشراق لأسباب دينية وسياسية تتصل بخدمة الصهيونية، وظل اليهود طوال أدوار التاريخ المتعاقبة يقذفون بالأفكار المعادية للإسلام، وحتّى عصرنا الحاضر الذي شهد نشاطاً يهودياً عارماً في هذا المجال، فقاموا على كل صعيد، وركبوا كل سبيل، وجندوا كل شيء من أجل نشر الفكر المعادي للإسلام والمسلمين[3].

ثانيا- الأهداف الاستعمارية: لم تَنسَ أوربا هزيمتها المنكرة في الحروب الصليبية، رغم مرور القرون العديدة على أحداثها ووقائعها، ولَمّا لاحت للغرب الفرصة الذّهبية في العصر الحديث، انقضَّ الغرب الصليبي على الشرق الإسلامي المترنّح؛ بفعل عوامل التخلّف والانحطاط السياسي والثقافي والعسكري والاقتصادي التي حاقَتْ به[4].

---

[1]- الغارة على العالم الإسلامي، لُ شاتليه، ص13-17. وقد ترجم هذا البحث كلّ من: مساعد اليافعي - ومحبّ الدين الخطيب، وهو كتاب مهمّ جدّا يعرض الأهداف التبشيرية والتنصيرية للاستشراق بلسان المستشرقين أنفسهم.

[2]- أجنحة المكر الثلاثة، حبنكة الميداني، ص128.

[3]- باختصار من: الاستشراق بين الحقيقة والتضليل، إسماعيل علي، ص38.

[4]- الاستشراق والغارة على الفكر الإسلامي، الشرقاوي، ص20.

«واستطاع الدافع الديني أيضاً أن يلعب دوره الهام في دعم هذه الحركة، إذ كان المستشرقون المبشرون يَرَون في بسط النفوذ الاستعماري والاقتصادي الأوربي على بلاد المسلمين في الشرق، فرصة كبرى لتحقيق أهدافهم التبشيرية»[1]؛ ولذلك قدّم المستشرقون لحكوماتهم خلاصة دراساتهم عن الشرق، وما يحتاجونه من معرفة أحواله ومداخل السيطرة عليه.

فقد ظهرت الحاجة الغربية في هذه الفترة بالذات إلى معرفة الشرق الإسلامي وبخاصة من الناحية الجغرافية والاجتماعية، للتعرف على موارد الثروة والتركيبات الاجتماعية فيه.

ومن أمثلة التعاون الكبير بين الجهاز الاشتراقي والجهاز الاستعماريّ، ما أسهم به الاستشراق الفرنسيّ من أعمال كان لها أثر هامّ في تثبيت جذور الاستعمار الفرنسيّ في الجزائر، وما قدّمه من عون وسَند منذ البدايات الأولى التي وطئت أقدام هذا الاحتلال أرضَ الجزائر، فبرزت عدّة أسماء لمستشرقين كانت لهم أيَادٍ فاعلة في خدمة السّلطة الاستعماريّة آنذاك، من بينهم: المستشرق "برينييه"[2] الذي يُعتبر مؤسّس مدرسة الاستشراق الفرنسي الناشطة في الجزائر، وغيره كثير[3].

وقد كان للسيطرة الغربية على الشرق الإسلامي دورها في تعزيز موقف الاستشراق، فلما استفاد الاستعمار التوسعي من الاستشراق الفوائد الجمّة؛ عمل على تغذيته وتدعيمه ورفع مكانته، ونَشأ رباط رسمي وثيق بين هاتين المؤسستين: مؤسسة الاستعمار، ومؤسسة الاستشراق؛ ويقرّر المستشرق الألماني "استفان ويلد" هذه الحقيقة ويدعو المستشرقين للإقرار بها، فيقول: «والأقبح من ذلك أنه توجد جماعة يسمون أنفسهم مستشرقين سخّروا معلوماتهم عن الإسلام وتاريخه في سبيل مكافحة الإسلام والمسلمين، وهذا واقع مُؤلِم، لا بد أن يعترف به المستشرقون المخلصون لرسالتهم بكل صراحة»[4].

ثُمّ إنّه لَمّا تم لهم الاستيلاء العسكري والسيطرة السياسية، كان من دوافع الدراسات الاستشراقية الرغبة في إضعاف المقاومة الروحية والمعنوية في نفوس المسلمين، وبث الوهن والارتباك في تفكيرهم، فكان من وسائلهم في ذلك:

---

[1]- الاستشراق الإسرائيلي في المصادر العبرية، محمد جلاء، ص30.

[2]- برينييه لويس جاك (Bresnier)، (1814- 1869م): مستشرق فرنسي، درس اللغات الشرقية، ثم قصد الجزائر سنة (1836م) وأقام يعلّم العربية في حاضرتها 33 سنة، وبها توفي. له: "شرح أصول العربية" صرف ونحو وعروض، ومختارات عربية مختلفة نشرها مع ترجمتها إلى الفرنسية. ينظر: الأعلام، الزركلي، ج5 ص245. موسوعة المستشرقين، بدوي، ص97.

[3]- للتفصيل في ذلك ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج6 ص17-19، وما بعدها.

[4]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، زقزوق، ص47. والاستشراق والغارة على الفكر الإسلامي، الشرقاوي، ص22.

أ)- التشكيك بفائدة ما في أيدي المسلمين من تراث، وما عندهم من عقيدة وشريعة وقِيَم؛ حتى يفقدوا ثقتهم بثقافتهم، ويرتَموا في أحضان الغرب يأخذون منه المقاييس الأخلاقية، والمبادئ والعقائد، ويتم بذلك للغرب إخضاع المسلمين لحضارته وثقافته[1].

ب)- السيطرة على بلدان العالم الإسلامي وشعوبها، طمعاً في استغلال أرضها وثرواتها وخيراتها لفائدة الغرب الأوربي[2].

إذن فقد كانت العلاقة عميقة بين المؤسسة الاستعمارية والمؤسسة الاستشراقية؛ بحيث لعب الاستشراق دَورَ الدليل للاستعمار في ربوع العالم الإسلامي، بغرض فرض السيطرة الغربية عليه، ثم بعد أن تَمّت هذه السيطرة اتّجه إلى خنق روح المقاومة في نفوس المسلمين والعمل على تشكيكهم في عقيدتهم وتراثهم، وإشعارهم بالتّدني والانحطاط والافتقار؛ حتى يتمكن الاستعمار من طمس الهوية الذاتية الإسلامية، وإخضاع المسلمين نهائياً وكليًّا للثقافة والحضارة الغربية[3].

ثالثا- الأهداف الاقتصادية: ومن الأمور التي حرّضت كثيرا من الغربيّين على الدراسات الاستشراقيّة، رغبتهم في غزو البلاد الإسلاميّة غزوا اقتصاديّا، يهدفون فيه إلى الاستيلاء على الأسواق التجارية، والمؤسسات المالية المختلفة، والاستيلاء على الثروات والموارد الطبيعية، وتحصيلها بأبْخس الأثمان[4].

ومِمّا يُجلّي هذا الهدف بوضوح ما نقله المستشرق الإنجليزي "آرثر آربري" عن المذكّرة التي رفعها جمع من العلماء الأوربيين سنة (1639م) إلى المسؤولين في جامعة كمبرج، والتي طالبوا فيها بإنشاء كرسي للدارسات العربية بالجامعة، ومِمّا جاء فيها: «ولكنّنا نهدف أيضا إلى خدمة نافعة إلى الملك والدّولة، عن طريق تجارتنا مع الأقطار الشرقيّة، وإلى تمجيد الله بتوسيع حدود الكنيسة والدعوة إلى الديانة المسيحيّة، بين هؤلاء الذين يعيشون الآن في الظلمات»[5].

ولهذا وجّهت المؤسسات الاقتصادية الغربية، من يَهتمّون بالدراسات الاستشراقية الخاصة بالجانب الاقتصادي، ليكونوا وسائطهم ورسلهم ومستشاريهم في مهماتهم ومطالبهم الاقتصادية[6].

رابعا- الأهداف السياسية: وقد برز هذا الدافع مع بداية استقلال البلدان الإسلامية عن الاستعمار الغربي، عندما ظهرت سفارات الدول الغربية في تلك الدول المستعمرة سابقاً؛ لتتمكن من الاتّصال

---

[1]- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، السباعي، ص22.

[2]- أجنحة المكر الثلاثة، حبنكة الميداني، ص128.

[3]- الاستشراق والغارة على الفكر الإسلامي، الشرقاوي، ص29. وينظر: الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، ص22.

[4]- أجنحة المكر الثلاثة، حبنكة الميداني، ص130.

[5]- المستشرقون الناطقون بالإنجليزية، عبد اللطيف الطيباوي، ترجمة قاسم السامرائي، ص21.

[6]- أجنحة المكر الثلاثة، حبنكة الميداني، ص130.

برجال الفكر والصحافة والسياسة، فتعرف أفكارهم واتجاهاتهم السياسية، وكثيراً ما كان السفراء الغربيون يبثّون الدسائس للتفرقة بين الدول العربية والإسلامية بحجة توجيه النصح وإسداء المعونة[1]، ولهذا فإنّ الدول الغربية في حاجة دائمة ومستمرة إلى مشورة المستشرقين للاسترشاد بآرائهم ونصحهم، بصفتهم المؤسسة التي لَها الاطلاع الواسع على العالم الشرقي، خاصة عند رسم سياستها الخارجية في بلاد الشرق الإسلامي، كما أنّها في حاجة إلى مَن يَرصد لها في استمرار واقع تلك البلاد وتداعياته[2].

وفي المرحلة المعاصرة فإن أوربا تكتشف الفكر الإسلامي مرة أخرى، لا من أجل تعديل ثقافي بل من أجل تعديل سياسي؛ لوضع خططها السياسية مطابقة لما تقتضيه الأوضاع الراهنة في البلاد الإسلامية من ناحية، ولِتسيّر هذه الأوضاع طبق ما تقتضيه سياساتها السّاعية إلى السيطرة على هذه الشعوب وإخضاعها لسياستها من ناحية أخرى[3].

خامسا- الأهداف العلمية: إن العالم العربي والإسلامي الذي قامت فيه حضارات راقية، وثقافات ولغات وفلسفات مزدهرة، وأرسيت فيه علوم وفنون شامخة وسامية؛ هذه القيم وغيرها استطاعت على مرّ العصور أن تَجذب المثقفين الأوربيين لدراستها والاهتمام بها، من أجل الاستفادة من معارفها، وإرواءً لرغبة الاطلاع واستكشاف ما هو جديد.

وهذا الهدف يقوم على أحَد الدافعين الآتيين:

1- دافع علمي يقصد به دراسة علوم الشرق الإسلامي في التخصصات العلمية والتجريبية البحتة، ونقلها إلى الغرب، لتنهض أوربا وتتقدم نحو الرّقي الحضاري الذي سبقها به المسلمون بمسافات شاسعة خلال العصور الوسطى؛ لذلك انكبّ الغربيون على علوم الشرق الإسلامي ينهلون من معينها، ويجمعون المؤلفات الإسلامية لينقلوها إلى اللغات الأوربية[4].

2- دافع علميّ من بعض المستشرقين، القصد منه البحث العلمي الخالص، ودراسة الإسلام وعلومه بتجرد لمعرفة الحقائق التي خَفيَت عن الغرب الأوربي[5].

بيد أنّ نَفراً قليلا مِنَ المستشرقين أقبلوا على الدراسات الاستشراقية بدافع من حبّ الاطلاع على حضارات الشرق، وأديانه ولغاته وثقافاته؛ وهؤلاء أقل خطأً من غيرهم في فهم الإسلام[1].

---

[1]- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، السباعي، ص24.

[2]- الاستشراق بين الحقيقة والتضليل، إسماعيل علي، ص70.

[3]- إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي، مالك بن نبي، ص9.

[4]- الاستشراق بين الحقيقة والتضليل، ص38-39.

[5]- أجنحة المكر الثلاثة، حبنكة الميداني، ص132.

ولكنّ هؤلاء قلّما يوجدون إلاّ حين يكون لهم من الموارد المالية الخاصة ما يُمكّنهم من الانصراف إلى الدراسات الاستشراقية بأمانة وموضوعية؛ لأنّ أبحاثهم لا تلقى رواجاً عند رجال الدين أو رجال السياسة، ولا عند عامة الباحثين الغربيين؛ فلَما كان هذا المسلك الذي يقوم على البحث العلمي الحيادي المتجرد لا يدرّ على مرتاديه مكاسب ومغانم؛ كان من الطبيعي أن يندر وجوده في أوساط المستشرقين[2].

إلاّ أنّ هؤلاء مع إخلاصهم في البحث والدراسة لا يَسلمون من الأخطاء والاستنتاجات البعيدة عن الحق، إمّا لجِهلهم بأساليب اللغة العربية، وإمّا لجهلهم بالأجواء التاريخية الإسلامية على حقيقتها[3].

وكثيراً ما يتعرض هؤلاء الباحثون لمضايقات، ويُتّهمون من سائر المستشرقين - ذوي الدوافع الدينية والاستعمارية والسياسية - بالانحراف عن المنهج العلمي، أو الانسياق وراء العاطفة، أو الرغبة في مُجاملة المسلمين والتقرب إليهم، كما فعلوا مع "توماس أرنولد"[4] حين أنصف المسلمين في كتابه "الدعوة إلى الإسلام" حيث برهن فيه على تسامح المسلمين في جميع العصور مع مخالفيهم في الدين[5].

«ومن هؤلاء من أدّى به البحث العلمي النّزيه إلى اعتناق الإسلام والدفاع عنه، كما فعل المستشرق الفرنسي "دينيه"[6] الذي عاش في الجزائر فأُعجب بالإسلام وأعلن إسلامه، وتسمى باسم "ناصر الدين دينيه" »[7].

---

[1]- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، السباعي، ص24.

[2]- المصدر نفسه، ص25. وأجنحة المكر الثلاثة، ص130.

[3]- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، ص32.

[4]- توماس ووكر أرنولد (Thomas Arnold)، (1864- 1930م): مستشرق إنجليزي متعاطف مع الإسلام، تعلم في "كمبردج". وعين أستاذا للعربية في جامعة لندن سنة (1904م)، ثم مديرا لمعهد الدراسات الشرقية بها. له كتب بالانجليزية في: "تعاليم الإسلام" و "الخلافة"، وقد ترجم الأخير إلى العربية وطبع. ينظر: الأعلام، الزركلي، ج2 ص94. موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، ص9-10.

[5]- باختصار من: الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، ص32-33. والاستشراق بين الحقيقة والتضليل، إسماعيل علي، ص51.

[6]- ناصر الدين دينيه (Etienne Dinet)، (1861-1929م): إتين دينيه، مستشرق فرنسي، أمضى جانبا من حياته في مدينة (بوسعادة) بالجزائر، وكان يقيم فيها نصف السنة من كل عام، أعلن سنة (1927م) اعتناقه الإسلام، وله تصانيف بالفرنسية منها: محمد في السيرة النبوية، ساعده في تأليفه سليمان بن إبراهيم الجزائري ، وطبع بالفرنسية والانجليزية.

ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج1 ص228. والأعلام، الزركلي، ج1 ص83.

[7]- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، السباعي، ص33.

ولكنّ الواقع العلميّ والتاريخيّ للحركة الاستشراقيّة يُؤكّد أنّ الدافع الديني لَم يرتبط بمرحلة معينة من مراحله التاريخيّة فحسب، بل نجده ملازماً للنشاط الاستشراقي منذ نشأته الأولى، وحتى العصر الحديث؛ وذلك أنّ واقع الدراسات الاستشراقية - في معظمه - ليس سوى عودة إلى أهداف سابقة، ولكن بأسلوب غير مباشر حتّمته المتغيرات الراهنة.

صحيح أنّ هناك دعوات من بعض المستشرقين نادوا فيها بالانسلاخ من الخلفيات الدينية والاستعمارية، ولكن تبقى هذه الدعوات قائمة على المستوى النظري فقط؛ إذ نجد واقع البحث العلمي الاستشراقي في غالبه عندما يتناول دراسة الإسلام خاصّة والشرق عامة، تحكمه تلك النزعة القديمة القائمة على الدوافع والأهداف الدينية، أو على الأقل تبقى كخلفيات فكرية مؤثرة.

ولهذا يذكر عبد اللطيف طيباوي: «أنّ ألوان التحامل القديم عموما قد تضاءلت كثيرا منذ فجر هذا القرن إلاّ أنّها ما زالت تعيش قويّة، وما زالت فئة من الباحثين في اللغة العربيّة والإسلام تعمل في الغرب على نشرها وترويجها على نطاق واسع»[1].

وذلك أنّ الموضوعيّة لا يمكن أن تقوم لَها قائمة في ظلّ العداء والحقد؛ لأنّ التفكير العدائي الموروث من الحروب الصّليبيّة القديمة مستحوذ على عاطفة المستشرقين وطريقة تفكيرهم[2]، وفي هذا الصّدد يُبيّن المستشرق النمساوي محمد أسد "ليوبولد فايس"[3] مدى أثر عاطفة الحقد والكره المتجذّر في نفوس المستشرقين على كتاباتهم حول الإسلام، فيقول: «لا نجد موقف الأوربي من الإسلام موقف كره في غير مبالاة فحسب - كما هو الحال في موقفه من سائر الأديان والثقافات- بل هو كره عميق الجذور، يقوم في الأكثر على صدور من التعصب الشّديد، وهذا الكره ليس عقلياً فحسب، ولكنه يصطبغ أيضاً بصبغة عاطفية قوية، فقد لا تتقبل أوربا تعاليم الفلسفة البوذية أو الهندوكية، ولكنها تحتفظ دائماً - فيما يتعلق بهذين المذهبين - بموقف عقلي متّزن ومبني على التفكير، إلا أنها حالَما تتّجه إلى الإسلام يختل التوازن، ويأخذ الميل العاطفي بالتسرب. حتى إن أبرز المستشرقين الأوربيين جعلوا من أنفسهم فريسة التحزب غير العلمي في كتاباتهم عن الإسلام، ويظهر في جميع بحوثهم - على الأكثر - كما لو أن الإسلام لا يمكن أن يعالج على أنه موضوع بحث في البحث العلمي؛ بل على أنه متّهمٌ يقف أمام قُضاتِه... ويختار المستشرقون شهودهم حسب

---

[1]- المستشرقون الناطقون بالإنجليزية، ص25.

[2]- الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر، عدنان محمد وزان، ص122.

[3]- ليوبولد فايس (1900-1992م): مستشرق من أصل نمساوي، وقد أسلم هذا المستشرق وتسمى بـ"محمد أسد"، وكتب دراسات وافرة معظمها في تصحيح أخطاء المستشرقين عن الإسلام، ومن مؤلفاته: "الطريق إلى مكة"، "رسالة القرآن" وغيرها. ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج2 ص291. إتمام الأعلام، نزار أباظة - محمد رياض المالح، ص220.

الاستنتاج الذي يقصدون إليه مبدئياً، وإذا تعذر عليهم الاختيار العرفي للشهود، عمدوا إلى اقتطاع أقسام من الحقيقة التي شهد بها الشهود الحاضرون ثم فصلوها من المتن أو تَأَوَّلوا الشهادات بروح غير علمي...

وليست نتيجة هذه المحاكمة سوى صورة مشوهة للإسلام وللأمور الإسلامية تواجهنا في جميع ما كتبه مستشرقو أوربا. وليس ذلك قاصراً على بلد دون آخر - إنك تجده في انكلترا وألمانيا، وفي روسيا وفرنسا، وفي إيطاليا وهولندا - وبكلمة واحدة: في كل صقع يتجه المستشرقون فيه بأبصارهم نحو الإسلام. ويظهر أنّهم يَنْتَشون بشيء من السرور الخبيث حينما تعرض لهم فرصة - حقيقية أو خيالية - ينالون بها من الإسلام عن طريق النقد»[1].

الفرع الثاني: مجالات أنشطة الاستشراق

سلك المستشرقون سبلا مختلفة لتحقيق أهدافهم وغاياتهم، فتنوّعت مجالات أنشطة الحركة الاستشراقيّة على مستوى أصعدة وميادين عديدة، ومن أهمها:

أولا- الجامعات (التدريس الجامعي): استخدم المستشرقون الجامعات بشكل خاصّ لنشر أفكارهم وإذاعتها بين الطبقة المثقفة في أوربّا، ثم بعد ذلك في الشرق العربي والإسلامي.

ويكاد يكون هناك في كلّ جامعة أوربية وأمريكية معهد خاص للدراسات الإسلامية والعربية، ولكلِّ معهد مكتبة عامرة بالكتب والمراجع العربية الإسلامية[2].

كما عمل الاستشراق المعاصر على إنشاء معاهد وجامعات يُشرف عليها في بلدان العالم الإسلاميّ خاصّة، وبلدان الشّرق عامة.

ومن بينها: "الجامعة الأمريكية" في: بيروت ومصر وتركيا، و"الكلّية الفرنسيّة" في لاهور بالهند، وغيرها[3].

وهكذا سقطت هذه الجامعات الغربيّة في بلاد المسلمين تحت الأيدي الخفيّة للاستشراق والتبشير والدوائر الاستعماريّة، وغدت خططها ومناهجها وتوجيهاتها تَخضع بطريق غير مباشر لِما تفرضه وتُمليه هذه الأيدي الخفية، وغدت الكنيسة الغربية تفخر بأنّ العلوم الإسلامية والعربية تُدرس على طريقتها التي تخدم أغراضها في بلاد المسلمين، وبأنّ المشرفين على تدريس هذه العلوم من تلامذتها.

---

[1]- الإسلام على مفترق الطرق، محمد أسد (ليوبولد فايس)، ترجمة عمر فروخ، ص50-52.

[2]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، محمود زقزوق، ص63-64.

[3]- المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام، محمد البهي، ص9-10.

وقد تأثّر كثير من الذين درسوا في الجامعات الغربية من أبناء المسلمين بدراسات المستشرقين، وانخدعوا بأساليبهم وأخذوا يردّدون شبهاتهم، ويعتبرونها حقائق علميّة مسلّما بها[1].

ثانيا- جمع المخطوطات: اهتم المستشرقون منذ زمن طويل بِجمع المخطوطات العربية من كل مكان في بلاد الشرق الإسلامي؛ وكان هذا العمل قائما على وعي تام بقيمة هذه المخطوطات التي تَحمل تراثاً غنيًّا في شتى مجالات العلوم[2].

وكانت الجهات الحكومية المعنية في أوربا ترسل مبعوثيها لشراء المخطوطات من الشرق، ولقد تَمّ جمع المخطوطات من الشرق بطرق مشروعة وغير مشروعة، كما لقيت هذه المخطوطات في أوربا اهتماماً عظيماً، وتَمّ العمل على حفظها والعناية بها، وفهرستها فهرسة علمية[3].

كما ساعدت الحملة الاستعمارية الأوربية على بلدان الشرق الإسلامي في العصر الحديث وبشكل كبير على جلب الكثير من المخطوطات[4].

وتُقدَّر المخطوطات العربية الإسلامية في مكتبات أوربا بعشرات الآلاف، بل قد يصل عددها إلى مئات الآلاف[5].

ثالثا- التحقيق والنشر والتأليف: قام المستشرقون بتحقيق الكثير من كتب التراث، وقابلوا بين النسخ المختلفة، ولاحظوا الفروق وأثبتوها، وأضافوا إلى ذلك فهارس أبجدية للموضوعات والأعلام في أواخر الكتب التي نشروها.

وبذلك استطاعوا أن ينشروا عدداً كبيراً جدًّا من المؤلفات العربية، كانت عوناً كبيراً للباحثين الأوربيين من المستشرقين، وغيرهم من بلاد الشرق[6].

وقد تعدّدت مجالات التّأليف في الدراسات العربيّة والإسلاميّة لدى المستشرقين، وبلغ مجموع ما ألّفوه عن الشّرق في قرن ونصف (أي: منذ أوائل القرن التاسع عشر حتّى منتصف القرن العشرين) حوالي ستّين ألف كتاب[7].

---

[1]- أجنحة المكر الثلاثة، حبنكة الميداني، ص153.

[2]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، زقزوق، ص63-64.

[3]- المصدر نفسه، ص63. وينظر في ذلك أيضا: تاريخ حركة الاستشراق، يوهان فوك، ص193.

[4]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ص63.

[5]- تاريخ حركة الاستشراق، ص193-194. والاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ص63-64. والمستشرقون، العقيقي، ج3 ص352-353.

[6]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، محمود زقزوق، ص64-65.

[7]- الاستشراق، إدوارد سعيد، ص216. والاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ص67.

وهذه المؤلّفات بعضها قيّم لَه فائدة علميّة للباحثين الغربيّين والشرقيين، وبعضها الآخر مَلِيءٌ بالطعن في الإسلام وحضارته[1].

رابعا- الترجمة: قام المستشرقون بترجمة عدد كبير من الكتب العربيّة والإسلاميّة إلى اللغات الأوربيّة كافّة، حيث نقلوا إلى لغاتهم الكثير من دواوين الشعر وكتب التاريخ وغيرها، هذا فضلا عمّا تُرجم في القرون الوسطى مِن مؤلفات العرب والمسلمين في: الفلسفة والطبّ والفلك وغيرها من العلوم[2].

خامسا- الجمعيّات والمؤسّسات: بدأ المستشرقون في النِّصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي وفي مختلف بلدان أوربا وأمريكا بإنشاء جمعيّات ومؤسّسات لِمتابعة الدراسات الاستشراقيّة:

فتأسّست أوّلا "الجمعيّة الآسيويّة" في باريس سنة (1822م)، ثُمّ "الجمعيّة الملكيّة الآسيويّة" في إنجلترا عام (1823م)، و"الجمعيّة الشّرقيّة الأمريكيّة" عام (1842م)، و"الجمعيّة الشرقيّة الألمانيّة" عام (1845م)، وقد قرّرت هذه الجمعيّة في عام (1861م) إنشاء معهد ألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، وهذا ما فعله المستشرقون في كل من: النمسا وإيطاليا وروسيا[3].

وسرعان ما نشطت هذه الجمعيّات في إصدار المجلاّت والمطبوعات الخاصّة ببحوثهم حول الإسلام والمسلمين، وبلادهم وشعوبهم، وكلّ ما يتعلّق بهم.

سادسا- إرساليّات التبشير: التي تنشط في العالم الإسلامي فتقوم بأعمال إنسانيّة في الظاهر على مستوى: المستشفيات والجمعيّات الخيرية والملاجئ والمياتم وأشباهها[4].

وقد أشار المستشرق "لو شاتليه" في بحث له إلى هذا الجانب، وبيّن نشاط الاستشراق في هذا المجال، وأثره في تحقيق الأهداف التبشيرية للعالم الأوربيّ[5]، كما في نصّه السابق.

سابعا- عقد المؤتمرات: لإحكام خططهم في حقيقة الأمر، ولبحوث عامّة في الظاهر، وتَضمّ هذه المؤتمرات مئات المستشرقين الذين يجتمعون من مختلف البلدان الغربيّة، فمثلا: "مؤتمر أكسفورد" سنة (1928م) كان يضمّ: تسعمائة (900) مستشرق، من خمس وعشرين (25) دولة.

تُنشر بحوث هذه المؤتمرات في مجلّدات للاهتداء بِها كنُظُم ومناهج، تُعتبر أصولا وأمّهات يستند إليها الباحثون الغربيّون في دراساتهم[6].

---

[1]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ص68.

[2]- المصدر نفسه، ص66.

[3]- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، السباعي، ص37.

[4]- المصدر نفسه، ص34.

[5]- الغارة على العالم الإسلامي، لو شاتليه، ص13-17.

[6]- المستشرقون، العقيقي، ج3 ص365-367. والاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، ص35.

ثامنا- المجلاّت: ومن أهمّها: "مجلّة جمعية الدراسات الشّرقيّة" الأمريكيّة، وهذه المجّلة لها فروع في: لندن وباريس وغيرها.

و"مجلّة العالم الإسلامي" التي يصدرها المستشرقون الفرنسيون: واتّجاهها عدائي تبشيري، ولهم أيضا مجلّة تُسمّى "الدراسات الإسلامية".

وأصدر المستشرقون الألمان "مجلّة الإسلام".

وأخطر المجلاّت التي يصدرها المستشرقون الأمريكيون في العصر الحديث "مجلة العالم الإسلامي"، التي بدأت نشاطها سنة (1911م) وطابعها تبشيري سافر[1].

المطلب الثالث : جهود المستشرقين في دراسة السنّة - ما لهم وما عليهم -

بذل المستشرقون منذ القرون الوسطى جهودا كبيرة في دراسة علوم الإسلام، «لكنهم لم يتجهوا إلى دراسة الأحاديث النبوية، إلا في وقت متأخر»[2]، إذ أن العصر الحديث - عصر البحوث المتخصصة - عرف توجّها خاصّاً من قبَل المستشرقين نحو الدراسات الحديثية، حيث ظهرت إلى ساحة التأليف كتاباتهم في هذا المجال مع مطلع القرن العشرين، لكنها حملت معها الوجه السلبي للاستشراق بالطعن في السنة والتشكيك في صحتها، ورغم ذلك فقد صدرت عنهم أعمال تعتبر إيجابية من بعض وجوهها.

---

[1]- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، السباعي، ص37-38. وينظر للتوسع أكثر: المستشرقون، العقيقي، ج3 ص377-388.

[2]- دراسات في الحديث النبوية وتاريخ تدوينه، محمد مصطفى الأعظمي، ج1 ص(ي).

الفرع الأول: بعض الجهود المشكورة للمستشرقين في دراساتهم للسنة النبوية[1]

الاستشراق - في حقيقته - يشتمل على عناصر سلبية وأخرى إيجابية، فعلينا أن نعترف للمستشرقين بما لهم من عناصر إيجابية، كما أنه من واجبنا أن ننبه إلى ما وقعوا فيه من أخطاء[2]، إذ لا يمكن أن نتجاهل كما يذكر أبو شهبة: «أنّ بعض المستشرقين كانت لهم في دراساتهم للسنة والأحاديث أعمال مذكورة غير منكورة، ومشكورة غير محجورة، كإحياء بعض الكتب الحديثية»[3]، بتحقيقها ونشرها ونحو ذلك. ومن بين هذه الجهود:

- **حفظ المخطوطات وطباعتها**: «إن انتقال المخطوطات إلى أوربا بوسائل شرعية وغير شرعية؛ قد هيأ لها أحدث وسائل الحفظ والعناية الفائقة، والفهرسة الدقيقة، في وقت عانت فيه المخطوطات النادرة في العالم الإسلامي من التلف والتآكل»[4]، ناهيك عن تحقيقها وإخراجها، حيث يصور لنا أحمد شاكر مدى الدقة في التحقيق والإخراج، التي تميزت به طباعة المخطوطات العربية ونشرها في أوربا، في مطلع القرن العشرين، مقارنة بإخراجها في الدول العربية آنذاك، كما نبّه - رحمه الله- إلى ما قد تحويه مطبوعات المستشرقين من التعسف والاستنباط والتأويل الفاسد لنصوصها[5]، يقول الشيخ "شاكر": «ومعاذ الله أن أَبْخَس أحدًا حقّه، أو أنكر ما للمستشرقين من جهود مشكورة في إحياء آثارنا الخالدة، ونشر مفاخر أئمتنا العظام»[6].

- **مفتاح كنوز السنة**[7]: عُنِي "فنسنك"[8] بالحديث عناية فائقة، فوضع هذا الكتاب مرتبا على حروف المعجم؛ حتى يتيسر للباحثين الوقوف على الأحاديث في مظانّها ومواضعها، وقد لقي هذا العمل ترحيبا كبيرا من العلماء والباحثين في الحديث داخل العالم الإسلامي، حيث يقول رشيد رضا: «...وإن عالمنا الإسلامي لهو أحوج إليها [أي: هذه الفهرسة] من العالم الأوربي»[9]، ثم يذكر عن

---

[1]- اقتبست هذا العنوان من عبارة للأستاذ: أبو شهبة، في كتابه: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص375.

[2]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، زقزوق، ص12.

[3]- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص375.

[4]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ص64.

[5]- جامع الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، مقدمة التحقيق، ج1 ص17-19.

[6]- المصدر نفسه، ج1 ص20.

[7]- وهو فهرس للأحاديث والآثار مرتبٌ على الموضوعات، وقد جعله مصنّفه مفتاحا لأربعة عشر كتابا من كتب السنّة المشهورة، وهي: الكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند أحمد، ومسند أبي داود الطيالسي، وسنن الدارمي، ومسند زيد بن علي، وسيرة ابن هشام، ومغازي الواقدي، وطبقات ابن سعد. وضعه "فنسنك" بالانجليزية، ثم نقله إلى العربية محمد فؤاد عبد الباقي.

[8]- ستأتي ترجمته في: ص45.

[9]- مفتاح كنوز السنة، فنسنك، مقدمة رشيد رضا، ص (ن). وينظر أيضا: الإسلاميات بين كتابات المستشرقين والباحثين المسلمين، أبو الحسن الندوي، ص14.

نفسه أنه: «لو وُجد بين يديّ هذا المفتاح لسائر كتب الحديث؛ لوفر عليّ أكثر من نصف عمري الذي أنفقته في المراجعة»، ثم أخيرا يشكر لصاحب الكتاب عمله هذا[1].

- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**[2]: وضعه "فنسنك" أيضا بالاشتراك مع مجموعة من المستشرقين، ولما توفي استمر زملاؤه في العمل عليه، حتى تَمّ عام (1936م)[3]، ولا شك أن هذا العمل كسابقه، قد قدم خدمة جليلة للباحثين في الحديث وعلومه.

مع العلم بأن مثل هذه الأعمال للمستشرقين وُضعت أصلا لخدمة أهدافهم الخاصة، لا لخِدمة البحث العلمي وإثرائه في العالم الإسلامي[4]، إلا أن علماء الإسلام استفادوا من بعض هذه الجهود، وإنما يدل هذا على «تقديرنا للأعمال العلمية النافعة... فنقول للمحسن: أحسنت وللمسيء: أسأت»[5].

الفرع الثاني: بعض الجهود السلبية للمستشرقين في دراساتهم للسنة

قاد المستشرقون في مطلع القرن العشرين حملة كبيرة: لتشكيك المسلمين في دينهم، عن طريق الطعن في الحديث وروايته باسم البحث الحرّ، متذرعين لذلك بما دخل على الحديث النبوي من وضع ودسّ، متجاهلين تلك الجهود التي بذلها علماؤنا لتنقية الصحيح من غيره، استنادا إلى قواعد بالغة الدقّة في التثبت والتحري، مما لم يُعهد في أيّ دين أو ملّة أخرى[6].

ويرى "**مصطفى الأعظمي**": أن أوّل وأكبر حملة استشراقية واسعة وشاملة في العصر الحديث للتشكيك في السنة والأحاديث النبوية، قد قادها المستشرق اليهودي "جولد زيهر"[7]، الذي يَعده المستشرقون: أعمق العارفين بالحديث النبوي[8].

---

[1]- مفتاح كنوز السنة، مقدمة رشيد رضا، ص (س- ش).

[2]- ومواد هذا المعجم هي كلمات مفتاحية للأحاديث النبوية مرتّبة على حروف المعجم، لتسعة (9) مصادر من أشهر كتب السنة، وهي: الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الدارمي.

[3]- المستشرقون، العقيقي، ج3 ص547.

[4]- ويذكر "محمود شاكر" في مقدمة كتابه "المتنبي" المسماة: (رسالة في الطريق إلى ثقافتنا) (ج1 ص54-55): أنّ المستشرقين كانوا لا يطبعون من هذه الكتب إلا أعدادا محدودة، توزع على مراكز الاستشراق في أوربا وأمريكا، وما فضل منها وهو قليل جدا، كانت تسقط منه النسخة والنسختان والعشرة على الأكثر في بلداننا؛ إذ لم يسوّغوا قط تسويقها في العالم العربي والإسلامي، كما تسوق بضائعهم الأخرى.

[5]- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، أبو شهبة، ص375.

[6]- باختصار من: الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، ص302. والاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، مصطفى السباعي، ص28.

[7]- ستأتي ترجمته في: ص122.

[8]- بحث بعنوان: المستشرق شاخت والسنة النبوية (ضمن: مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية)، محمد مصطفى الأعظمي، ج1 ص67.

بينما يُعدّ المستشرق الإيطالي "كايتاني"[1] من أسبق من تطرق إلى نقد الأحاديث عند علماء المسلمين في كتابه "الحوليات الإسلامية"[2]، ولكن تطرقه إلى هذا الموضوع، كان في إشارة سريعة تميزت بالإيجاز والسطحية.

ويمكن إبراز أهم **الشبهات والمطاعن التي أثارها المستشرقون حول السنة** باختصار فيما يأتي:

1- **زعمهم أن الحديث مزيج من عقائد الأديان السابقة وأفكار من اليهودية والنصرانية**[3]: يقول جولد زيهر: «فتبشير النَّبِيّ العربي ليس إلا مزيجًا منتخبًا من معارف وآراء دينية، عرفها أو استقاها بسبب اتصاله بالعناصر اليهودية والمسيحية وغيرها التي تأثر بها تأثرًا عميقًا، والتي رآها جديرة بأن توقظ عاطفة حقيقية عند بنِي وطنه»[4].

2- **الطعن في رواة الحديث من الصحابة ومن بعدهم**؛ لأنه إذا قلّت الثقة بنقلة الأحاديث والسنة النبوية قلّت الثقة بالمنقول[5]، فقد كثر القول في رواة الأحاديث النبوية في كتابات المستشرقين ووسائلهم الأخرى، ووضعوا مجموعة من هؤلاء الرواة الثقات موضع الشبهة والتشكيك في رواياتهم، بدعوى تأثرهم بالأحوال السياسية أو الاقتصادية التي كانوا يعيشون فيها، وكان على رأس قائمتهم عَلَمان كبيران من أعلام الرواية، هما: الصحابي الجليل أبو هريرة ﷺ، والإمام ابن شهاب الزهري رحمه الله[6].

3- **زعمهم التعارض في الأحاديث**: ومستندهم في ذلك الأحاديث المشكلة والمختلفة في ظاهرها.

4 – **ادّعاؤهم أن الأحاديث النبوية هي نتيجة التطور السياسي والديني**: يقول "بروكلمان"[7]: «القسم الأعظم من الحديث المتصل بسنة الرسول ﷺ لم ينشأ إلا بعد قرنين من ظهور الإسلام، ومن هنا تعين اصطناعه مصدراً لعقيدة النبي نفسه»[8].

---

[1]- كايتاني ليون (Caetani Leone)، (1869- 1926م): من أشهر المستشرقين الإيطاليين، ولد في "روما" وتعلم في جامعتها. ثُمّ قام برحلات إلى الشرق وجمع مكتبة عربية ضخمة، من أهم أعماله: كتابه "الحوليات الإسلامية": تناول فيه التّاريخ الإسلامي من مولد النبي ﷺ إلى (40) هجرية. ينظر: الأعلام، الزركلي، ج5 ص250. موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، ص493.

[2]- المستشرقون والحديث النبوي، محمد بهاء الدين، ص129.

[3]- نجد أنّ المستشرق "بروكلمان" يكرر هذا المطعن كثيرا في كتابه: تاريخ الشعوب الإسلامية، من ذلك مثلا: ص69 و70 و74.

[4]- العقيدة و الشريعة في الإسلام، جولد زيهر، ترجمة محمد يوسف- عبد العزيز عبد الحق- علي حسن عبد القادر، ص5-6، وينظر كلامه في هذا المعنى أيضا: ص42-43.

[5]- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد أبو شهبة، ص370-371.

[6]- السنة قبل التدوين، عجاج الخطيب، ص437 و501.

[7]- ستأتي ترجمته في: ص200.

[8]- تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان، ترجمة أمين فارس- منير البعلبكي، ص71.

5- **الطعن في منهج المحدثين في النقد (سندا ومتنا)**: وردت أقاويل عن طائفة من المستشرقين حول منهج المحدثين في نقد الحديث؛ مفادها أن جل اهتمامهم كان منصبا على الأسانيد دون المتون، بحيث لم تحظ بأي اهتمام في نقدهم[1].

يقول "شاخت"[2]: «إن أكبر جزء من أسانيد الأحاديث اعتباطي، ومعلوم لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث... وأي حزب يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين كان يختار تلك الشخصيات ويضعها في الإسناد»[3].

ويقول "كايتاني": «كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب مُحِلٍ من سرد الأشخاص الذين نقلوا المَرْوِيّ، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه»[4].

6- **تأخر التدوين فتح مجالا للوضع**: فادّعوا أن السنة أُهملت بعد الرسول ﷺ أكثر من قرنين، إلى أن جَمَعها بعض المصنفين في كتب السنن في القرن الثالث الهجري؛ ولهذا تسرب إليها الوضع[5].

7- **تحريف المستشرقين لمفهوم السنة**: حيث يُعرِّف المستشرقون السنة بأنها: مجموعة العادات والتقاليد الموروثة عن المجتمع الجاهلي، مع تعديلات جوهرية، نسبت إلى النبي ﷺ[6].

---

[1]- المستشرقون والحديث النبوي، محمد بهاء الدين، ص129. ودفاع عن الحديث النبوي، أحمد عمر هاشم، ص43.

[2]- ستأتي ترجمته في: ص46.

[3]- المستشرق شاخت والسنة النبوية (ضمن: مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية)، مصطفى الأعظمي، ج1 ص104.

[4]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص279.

[5]- السنة قبل التدوين، ص 2 و376-377.

[6]- العقيدة والشريعة في الإسلام، جولد زيهر، ص40-41.

المبحث الثاني : التعريف "بدائرة المعارف الإسلامية"

اهتم العالم الأوروبي بدراسة الشرق وحضارته منذ أواخر القرون الوسطى، وكان هذا الاهتمام متجها بخاصة إلى الحضارة العربية الإسلامية، بعد احتكاك الأوروبيين بالعالم الإسلامي في الأندلس، ثم في فترة الحروب الصليبية، واستمر هذا الاهتمام متواصلا إلى عصرنا الحاضر.

وفي أوربا بدأ العمل الموسوعي يظهر في الساحة العلمية، منذ عصر النهضة الأوروبية - في مطلع القرن التاسع عشر - وأصبح يتطور تدريجيا، ويأخذ إطاره العام كعمل علميّ متميز[1].

وقد شاع في أوربا إطلاق كلمة: (Dioctionary) على الموسوعات في بعض الفترات، ثم بدأ استخدام كلمة (Encyclopédia)، التي ازداد استخدامها فيما بعد حتى أصبحت مصطلحا يطلق على هذا النوع من الكتب والمراجع[2].

أما اللغة العربية، فقد حفلت قديما بالعديد من الأعمال الموسوعية، التي احتوت على تراث فريد في أغلب فروع المعرفة البشرية، وخاصة في مجالات العلوم الشرعية والأدب والتاريخ[3].

وفي ظرف هذا الجو العلمي الذي ظهرت فيه الموسوعات العلمية التي تجمع المعارف المختلفة المجالات؛ رأى المستشرقون أن يجمعوا ما كتبوه عن حضارة الإسلام من دراسات متفرقة في كتبٍ مختلفة ومجلات خاصةٍ على طريقة هذه الموسوعات الحديثة (Encyclopédia).

ويتضمن هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: أسباب ودوافع إنشاء "الدائرة"

رأى المستشرقون منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن يجمعوا خلاصة أبحاثهم في كتاب جامع يتّبعون فيه منهج القواميس والمعاجم الحديثة، فأعدّ بعضهم مشروعا يعرضه على طاولة مؤتمرات المستشرقين التي كانت تنعقد من حين لآخر في تلك الآونة، ومن أبرز الأمور التي مهّدت لقيام هذا المشروع ما يلي:

---

[1]- الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، ياسين صلواتي بمساعدة مجموعة من الأساتذة والباحثين، المقدمة، ج1 ص7.

[2]- المصدر نفسه، المقدمة، ج1 ص6-7.

[3]- ويرى محمود شاكر: أن "دائرة المعارف" أو "الموسوعة" كما هو شائع في عصرنا الحديث، كان يطلق عليها أسلافنا تسمية: "الجمهرة" وجمعها: جماهر، ومنها: "جمهرة اللغة" و"جمهرة الأنساب" ونحوها. ينظر: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا (مقدمة كتابه المتنبي)، محمود شاكر، ج1 ص55.

الفرع الأول: قرار "مؤتمر جنيف"

طرح بعض المشاركين في المؤتمر العاشر للمستشرقين، الذي عقد في مدينة جنيف (بسويسرا) سنة (1894م)، فكرة إنشاء: موسوعة تبحث موادها في الحضارة الإسلامية، وفي مختلف الشؤون المتعلقة بالعرب تاريخيا وجغرافيا، ولغة وأدبا وفنّا وعِلما وفلسفة؛ بغيةَ تغطية ثقافتهم تغطية تامة في كل ميدان، وبحسب ما توصلت إليه بحوث ودراسات المستشرقين، في كافة بلدان أوروبا والغرب عامة[1].

وقد لقيت هذه الفكرة بالفعل ترحيب المشاركين في هذا المؤتمر، فشُكّلت لجنة إشراف على تنفيذها، تتألف من المستشرقين التالية أسماؤهم:

- الألماني : هوتسما (Houtsma). - الإنجليزي : أرنولد (Arnold).
- الفرنسي : باسيه (Basset). - والألماني : هارتمان (Hartmann)[2].

وكلفوا المستشرق الألماني "هوتسما"[3] بالإشراف العام على إنشائها، ومطبعة ليدن بإصدارها، واستعين بالمجامع ومؤسسات نشر العلم في أوروبا قاطبة للإنفاق عليها[4].

الفرع الثاني: بروز الحاجة إلى جمع شتات الأبحاث الاستشراقية في موسوعة شاملة

لقد كانت هذه الخطوة التي بادر إليها المستشرقون نابعة من: شعورهم في المؤتمرات الدولية المنعقدة بالحاجة إلى "دائرة معارف" لأعلام العرب والإسلام، لكي تجمع شتات دراساتهم في هذا المجال وتكون مكتوبة باللغات الثلاث: الألمانية، الفرنسية والإنجليزية[5].

وذلك أنّ: «فكرة الموسوعات بحدِّ ذاتها فكرة تهدف إلى تناول المعلومات في ناحية واحدة أو مجموعة نواح من الحياة الثقافية في المجتمع، بتركيز شديد واختصار يسهّل البحث ويوفر الجهود في عصر السرعة والشمول والاختزال، إذ لا يملك المرء العادي وحتى الباحث المختص الوقت المديد، إذا أراد معرفة شيء عن نقطة معينة تَمر به أثناء بحثه الطويل، لكي يعود إلى قراءات واسعة واستقصاءات متنوعة للوصول إلى هذه المعرفة.

---

[1]- تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، محمود المقداد، ص200-201.

[2]- المصدر نفسه، ص200.

[3]- ستأتي ترجمته قريبا في: ص45.

[4]- المستشرقون، العقيقي، ج3 ص371. ويذكر العقيقي أن المستشرقين دعوا إليها سنة (1895م)، ينظر: المستشرقون، ج3 ص370، خلافا لما تقدم مما جاء في "تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، ص200".

[5]- المستشرقون، ج3 ص370.

ولذا كانت فكرة الموسوعات تقوم على توفير الوقت والجهد معا؛ ليُبذلا في غير ذلك من الأعمال، ومن هنا كانت صفات التنظيم والاختصار والشمول في الموسوعات صفات أساسية وضرورية لها»[1].

الفرع الثالث: المكتبة الشرقية

ويرى المستشرق "يوهان فوك": أن "المكتبة الشرقية" التي أُلفت بفرنسا في أواخر القرن السابع عشر هي لبُّ وأساس "دائرة المعارف الإسلامية" المعاصرة[2].

ويؤيده في هذا الرأي الباحث "محمود المقداد" الذي يرى أن: «فكرة هذه الموسوعة قد استوحيت من مصدرين رئيسيين: الأول: والأقدم هو "المكتبة الشرقية"؛ الثاني: "الموسوعة الفرنسية" التي وضعت في القرن التاسع عشر»[3].

وكان المستشرق "بارتولوم هيربلو"[4] (D' Herbelot) : عندما سافر إلى إيطاليا كنصف دارس ووجد الدعم من اللورد فرديناند الثاني، وضع مخططه عن "المكتبة الشرقية" لجمع كل ما يعثر عليه في الكتب العربية والفارسية والتركية، من معرفة قيِّمة في ترتيب أبجدي مريح.

ثم في فرنسا لما تقاعد، تفرغ أخيرا لأبحاثه وظهر مؤلفه تحت عنوان "المكتبة الشرقية"، ولكنه توفي سنة (1965م) قبل أن يكتمل طبعها، وطبعها كاملة أحد زملائه بعد ذلك[5]، وهي عبارة عن دائرة معارف شرقية باللّغة الفرنسية مرتبة على حروف الهجاء في عدة مجلدات تبحث في علوم الشرقيين وتاريخهم وآدابهم وخرافاتهم وأديانهم وعاداتهم، وغيرها[6].

---

[1]- تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، محمود المقداد، ص201.

[2]- تاريخ حركة الاستشراق، يوهان فوك، ترجمة: عمر لطفي العالم، ص103.

[3]- تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، ص201.

[4]- هيربلو (Barthelemy Herbelot)، (1625-1695م): مستشرق فرنسي، باريزي المولد والوفاة. كان ترجمانا للملك لويس الرابع عشر، واشتهر بمعجم وضعه بالفرنسية للفلسفة والادب في الشرق سماه (المكتبة الشرقية) طبع في أربعة مجلدات، قال العقيقي: فيه أخطاء وضلالات ونواقص. ينظر: الأعلام، الزركلي، ج2 ص41. موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، ص603-604.

[5]- تاريخ حركة الاستشراق، ص102-103.

[6]- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، ج4 ص146.

المطلب الثاني: إصدارات "دائرة المعارف الإسلامية"[1]

الفرع الأول: إصدارات النسخة الأجنبية (الأصل)

مرت الدائرة خلال إنشاءها بمراحل توقّف متعدّدة، ثم كانت تستأنف أعمالها في كل مرة مع شيء من التجديد والزيادة والتنقيح، ويمكن ملاحظة أن الطبعة الأصل باللغات الأجنبية جاءت على العموم في إصدارين اثنين:

الإصدار الأول (1913-1942م):

تَم إنجاز الطبعة الأولى من "دائرة المعارف الإسلامية" ابتداء من سنة (1913م) إلى سنة (1942م)، في أربعة مجلدات ضخمة مع جزء ملحق بها، وبثلاث لغات هي: الفرنسية والألمانية والإنجليزية، وكان المجلد الواحد يتألف من قرابة ألف وأربعمائة (1400) صفحة من القطع الكبير، وبحرف طباعي دقيق وورق رقيق[2]. وهذه المجلدات كالآتي:

- المجلد الأول: من A إلى D، في 1119 صفحة.
- المجلد الثاني: من E إلى K، في 1243 صفحة.
- المجلد الثالث: من S إلى Z، في 1314 صفحة.
- والملحق في: 286 صفحة، طبعة ليدن ما بين (1913-1931م)[3].

وكان المستشرقون يقومون بترجمة المواد المحررة بلغة من اللغات الثلاث، إلى اللغتين الأخريين مباشرة، ليتم صدور هذه الموسوعة باللغات الثلاث في الوقت نفسه[4].

الإصدار الثاني (1954م):

ولما تَحققت الغاية من "دائرة المعارف الإسلامية" في الإصدار الأول، من إحاطة الناس بأحوال المسلمين، واطلاعهم على تاريخهم وجغرافيتهم ودينهم وعلومهم وأعلامهم[5]، وبسبب النجاح الهائل

---

[1]- أقصد "بالإصدار" : الطبعة المطورة التي تكون فيها زيادات وتعديلات عن الطبعات التي صدرت قبلها، وقد يطبع الإصدار الجديد المختلف عن سابقه عدة طبعات، وفي عدة دورٍ للطبع، ولكن هذه الطبعات تندرج ضمن إصدار واحد، وبذلك يكون الإصدار بهذا المفهوم أعم من الطبعة، إذ أن الإصدار الواحد: قد تكون له طبعات مختلفة، فيطبع مثلا: بدار الكتب العلمية، ودار الفكر، ودار المعارف وهكذا، وهذا ما سيتضح من خلال محتوى هذا المطلب.

[2]- باختصار من: تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، محمود المقداد، ص201-202. والمستشرقون، العقيقي، ج3 ص372.

[3]- المستشرقون، ج3 ص372.

[4]- تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، ص202.

[5]- المستشرقون، ج3 ص372.

الذي صادفته باللغات الثلاث: الإنجليزية، الألمانية والفرنسية؛ بحيث لاقت رواجا كبيرا[1]، فنفدت الطبعات في وقت قصير.

بدأ المستشرقون بالتفكير في إصدار طبعة جديدة، أوسع خطة من الطبعة الأولى، يستدركون فيها ما فاتهم ويضمنوها الثمرة الأخيرة لدراساتهم في تاريخ العالم الإسلامي وجغرافيته، وقدموا بذلك مشروعا «إلى "المؤتمر الدولي الحادي والعشرين للمستشرقين"، المنعقد في باريس سنة (1948م)... وقد أقرّ المؤتمر هذا المشروع على أساس إنجاز الطبعة الثانية المنشودة في ستة مجلدات يتألف كل منها من (1820) صفحة، من القطع والحرف المستعملين في الطبعة الأولى، مع التوصية بإصدار فهرس عام لمواد الموسوعة وكتّابها، مع أطلس جغرافي وتاريخي، وتلحق الذيول بجملة المجلدات الستة المحتوية على متن المواد.

وأوصى المؤتمر بأن تصدر هذه الموسوعة في طبعتها الثانية باللغتين الفرنسية والإنجليزية فقط. وقد وضع المشروع تحت إشراف ليفي بروفنسال... وبُدئ بإصدارها سنة (1954م)»[2].

وتكفل بالمبادرة إلى تنفيذ المشروع "المجمع العلمي الملكي" الهولندي بالتعاون مع مندوبين من المجامع العلمية الأخرى التي يضمّها الاتحاد الدولي للمجامع العلمية[3]، ثم في سنة (1962م) منحت "مؤسسة روكفار" مبلغ (45) ألف دولار لاستكمال هذا الإصدار[4].

وقد أفسح المجال في الطبعة الجديدة لعدد أكبر من المواد في موضوعات اقتصادية واجتماعية وفنية، كما سُمح للباحثين العرب بأن يشاركوا في تحرير موادها، وسمح كذلك للباحثين المسلمين، وللباحثين اليهود في فلسطين المحتلة بأن يسهموا فيها أيضا[5].

ويُلاحظ على الطبعة الجديدة أن محرريها قد اتبعوا فيها سبلا شتى، فحينًا يثبتون القديم[6] كما هو، وأحيانا يثبتونه مع تعديل طفيف وتقديم وتأخير، وحينا يثبتون القديم ويذيلونه بما استجد، وحينا يحذفون القديم كليةً[7]، إلا أنّ قسما كبيرا من الطبعة الأولى مثبت في الطبعة الجديدة، وقد أُشير إلى

---

[1]- موجز دائرة المعارف الإسلامية، إص3، المقدمة، ج1 ص(ي).

[2]- الإسلام والغرب، برنارد لويس، ص46. وتاريخ الدراسات العربية في فرنسا، محمود المقداد، ص202.

[3]- دائرة المعارف الإسلامية، إص2، المقدمة، ج1 ص8.

[4]- المستشرقون، العقيقي، ج3 ص372.

[5]- تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، ص202.

[6]- أي: نصّ الإصدار القديم.

[7]- دائرة المعارف الإسلامية، إص2، المقدمة، ج1 ص8.

مثل هذه المواد القديمة المنقحة على يد لجنة تحرير الطبعة الجديدة بنجمة توضع عند اسم كاتبها الأصلي[1]، ويتبع هذا الاسم مباشرة وبين قوسين اسم منقح المادة[2].

ولقد وجدت هذه الطبعة رواجا كبيرا أيضا كالطبعة التي سبقتها، فصدرت الطبعة الفرنسية المنقّحة كاملة في الستينات، ثم طبعت عام (1981م)، ثم أعيد طبعها عام (1986م)، هذا دون ما صدر منها بالإنجليزية[3].

الفرع الثاني: إصدارات الترجمة العربية

قام مجموعة من الباحثين بالعمل على ترجمة هذه الموسوعة إلى اللغة العربية رغبة منهم بأن يساهموا في النهضة العربية والإسلامية، وللعمل بصدق من أجل تحقيق الوحدة الثقافية في العالم الإسلامي، كما صرحت بذلك اللجنة القائمة على ترجمة "الدائرة"، في مقدمتها على الكتاب[4].

وقد عُرّبت "دائرة المعارف" في ثلاثة إصدارات، هي:

الإصدار الأول (1933-1967م): عمل مجموعة باحثين من خريجي كلية الآداب بجامعة القاهرة، وهم: إبراهيم زكي خورشيد، وأحمد الشنتناوي، وعبد الحميد يونس، ومحمد ثابت الفندي، على التخطيط لترجمة "دائرة المعارف الإسلامية" إلى اللغة العربية، بعد أن اختمرت فكرة القيام بهذا المشروع في أذهانهم، ثم كوّنوا "لجنة ترجمة الدائرة"، على أن يتقاسموا هذا العمل، ثم يشرعوا في إنجازه[5]. واعتمدت هذه الترجمة على الإصدار الأول من النسخة الأجنبية، وقد بدأ إخراجها في سنة (1933م)[6]، على شكل أجزاء متفرقة، كأجزاء المجلات في كل شهرين جزء[7] إلى أن تم المجلد الأول من الترجمة في نفس السنة، وتوالى بعد ذلك ظهور المجلدات الأخرى حتى المجلد الخامس عشر الذي صدر سنة (1967م)[8]، وموادها من حرف الألف حتى أجزاء من حرف العين، وبالتحديد انتهت بمادة "عارفي باشا" وطبعتها دار الفكر بالقاهرة.

---

[1]- تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، محمود المقداد، ص202-203.

[2]- علم التفسير في كتابات المستشرقين، عبد الرزاق هرماس، مجلة جامعة أم القرى، العدد 25، ص85.

[3]- تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، ص203.

[4]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، المقدمة، ج1 ص5.

[5]- المصدر نفسه، المقدمة، ج1 ص6.

[6]- تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، ص206.

[7]- مجلة المنار، محمد رشيد رضا، مجلد 33، ص479.

[8]- الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، ياسين صلواتي بمساعدة مجموعة من الباحثين، المقدمة، ج1 ص20.

الإصدار الثاني (1969م): وفي عام (1969م) أعادت لجنة الترجمة المحاولة من جديد، وبدأت بإخراج طبعة ثانية، أضيف إليها المواد المستحدثة في الطبعة الثانية من الموسوعة الأصلية، لكن ضخامة الموسوعة وتعدد مجالاتِها وقفت حائلا دون ذلك؛ إذ لم يقدّر لهذه المحاولة الاكتمال فتوقّفت بعد صدورها في ستة عشر (16) مجلّدا[1]، ويبين المترجمون مدى الصعوبات الجمة التي كانوا يلقونها في إنجاز مثل هذا العمل الضخم، حيث جاء في مقدّمة الإصدار الثاني: «وهل يخفى على العارفين أن ترجمة مثل هذه "الدائرة" قد لا تقل صعوبة على تأليفها؟ ...فضلا عما تقتضيه الترجمة من تحقيق أسماء البلدان والأعلام والأماكن، وتحرير النصوص من مظانّها المشتتة وبعضها مخطوط عسير المنال... ناهيك بمزالق الترجمة في المسائل الإسلامية، والجهاد الذي يكابده المترجم في تحري المصطلحات في شتى العلوم والفنون، بل نحتها في بعض الأحيان، وفوق ذلك كله العقبات المادية... إذِ المال - بعد العزيمة - هو عصب كل شيء»[2]، ومما زاد من صعوبات الأمر رحيل رواد ذلك المشروع والكثير ممن شاركوا في الترجمة. وهذه الطبعة مشتملة على ما وجد في الطبعة الأولى، ورمزوا للمواد المضافة في الطبعة الثانية بالرمز (+)[3].

الإصدار الثالث (1998م): في منتصف التسعينات، وبمبادرة من الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، وبالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدأ التفكير الجدي في استكمال مشروع ترجمة "دائرة المعارف"، بعد حرف العين انتهاء إلى حرف الياء[4]، فصدرت في سنة (1418هـ 1998م)، وقد تميز هذا الإصدار: بالاعتماد على الإصدارين الأولين المترجمين بما فيهما من تعليقات، مع اختصار كثير من المواد والمعلومات، والتعليقات الأقل أهمية، أو لكونها غير لائقة بالقرآن الكريم أو بشخص النبي ﷺ، يقول المشرف على نشر الإصدار في مقدمته على الموسوعة: «نركز فقط على المواد ذات الأهمية الكبرى والأساسية، وحذفنا المواد التي تبدو غير ذات أهمية مثل: أسماء بعض الشعراء والشخصيات، أو الأماكن التي لا تمثل أهمية خاصة بالنسبة لمسيرة الحضارة الإسلامية، ومن هنا كان وصف: "موجز" مصاحبا لهذه الطبعة الجديدة من هذا العمل»[5]، وربما

---

[1]- موجز دائرة المعارف الإسلامية، إص3، المقدمة، ج1 ص(ز-ح).

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص2، المقدمة، ج1 ص7.

[3]- وهذه بعض المواضع التي توضح ذلك: (ج1ص131)، (ج6 ص197)، (ج6 ص286)، (ج10 ص372).

[4]- موجز دائرة المعارف الإسلامية، إص3، المقدمة، ج1 ص(ح).

[5]- المصدر السابق، المقدمة، ج1 ص(ك).

أضيفت معلومات جديدة لمادة موجودة في مكان آخر[1]، وقد جاءت في (32) مجلدا، وخصص الجزء الثالث والثلاثون (33) منها للفهارس.

- **الإصدار المعتمد في هذا البحث:**

اعتمدتُ في دراسة تعقّبات الشيخ أحمد شاكر على الإصدار الأول، لسببين:

- الأول: أنّ هذا الإصدار هو الذي كان في حياة الشيخ، أما الإصداران الآخران فكانا بعد وفاته؛ ذلك أن الإصدار الثاني كان سنة (1969م)، والثالث سنة (1998م)، والشيخ توفي عام (1958م).

- الثاني: أنّ الإصدار الثالث تميّز بحذف كثير من المواد التي عليها تعليقات أحمد شاكر[2]، ك: مادة "بسر بن أبي أرطاة"، ومادة "تميم الداري"، وغيرهما.

ومع ذلك فأحيانا أرجع إلى الإصدارين الأخيرين، لإبداء بعض الملاحظات بخصوص ما طرأ عليهما من تغيير وتعديل، وأحيانا أخرى قد أرجع إلى الطبعة الأجنبية أيضا.

المطلب الثالث: خصائص "دائرة المعارف الإسلامية"

بما أن الترجمة العربية "لدائرة المعارف الإسلامية" قد حافظت على الأصل المترجَم مع بعض الزيادات والإضافات، فسأتناول خصائص الدائرة ككل إجمالا، ثم أذكر بعد ذلك الخصائص المتعلقة بالترجمة العربية.

الفرع الأول: الخصائص العامة "لدائرة المعارف الإسلامية"[3]

يمكن إجمال الخصائص التي تميزت بها هذه الموسوعة في النقاط الآتية:

أولا- أن مجال الدائرة يقتصر على البحث والدراسة في ناحية واحدة من المعرفة الإنسانية، وهي تراث الإسلام وما يتصل به، كما هو ظاهر من اسمها، وهذا يشمل التراث الإسلامي: العربي، والفارسي، والتركي والكردي وغيره مما له أثر في تاريخ الإسلام وحضارته.

ثانيا- شارك عدد كبير من أبرز المستشرقين الأوروبيين والأمريكيين وكافة دول الغرب في تحرير مواد هذه الموسوعة، فليست ثمرة مجهود فردي، وإنما هي نِتاج جهود فريق من المفكرين والعلماء والباحثين

---

[1]- مثال ذلك: أبو العلاء المعري الموجود ترجمته في الإصدار الثالث في نفس ترتيبها ج2 ص374-380، ثم أضيفت مادة جديدة (المعري) ج30 ص9443-9449، وربما كان المراد أن الموضع الثاني أنسب وليس الأمر سهوا بدليل إشارتهم إلى ذلك في الهامش، ولعل الأفضل أن تكون المادتين في موضع واحد تسهيلا للقارئ.

[2]- فهذه التعقبات موجودة في الإصدار الأول، لكنها غير موجودة في الإصدار الثالث.

[3]- هذه الخصائص تشترك فيها النسخة الأجنبية، والترجمة العربية لدائرة المعارف.

من دول شتّى، ومن أجيال متعاقبة، إلى جانب الدعم الذي قدّمته مؤسسات خاصة وعامة للإشراف على هذا المشروع الضخم وإتمامه.

وقد بلغ عدد محرري الدائرة في الإصدار الأول لها حسب ما أحصيته[1] حوالي: أكثر من مائتي (200) محرّر، بينهم قليل من الكتاب العرب الذين ساهموا في تحرير بعض المواد، ولكن مساهمتهم قليلة جدا بالمقارنة مع ما حرره المستشرقون، فعدد هؤلاء المشارقة حسب الإصدار الأول لا يصل إلى عشر كتّاب.

بينما وصل عدد المحرّرين من المستشرقين في الإصدار الأخير لدائرة المعارف باللغة الإنجليزية إلى حوالي: أكثر من أربعمائة وخمسين (450) محررا[2].

ثالثا- تُعْهَد كل مادة من مواد الدائرة إلى متخصص في موضوعها، ليتولى تحريرها بناء على دراساته وبحوثه في الموضوع الذي يناسب العلم والفن الذي أتقنه وبرز فيه، وذلك حتى تكون المادة المعرَّف بها أكثر دقة وعمقا، وأقرب إلى البحث العلمي والتحقيق.

فمثلا: نلاحظ أن المستشرق "يفر" (Yver) قد تخصص في تحرير المواد المتعلقة بالشمال الإفريقي، وهذه أمثلة عن بعض المواد التي حرّرها مع ذكر الجزء والصفحة من "الدائرة":

- [مادة : أوراس] : (ج1 ص462-464).
- [مادة : بردو][3]: (ج3 ص118-126).
- [مادة : بجاية] : (ج3 ص350-354) وغيرها.
- ونلاحظ أن المستشرقَيْن "فنسنك"[4] و"شاخت"[5]: تخصصا في تحرير المواد المتعلقة بالأمور الفقهية، فمن المواد التي حررها "فنسنك" مثلا: - [مادة: تيمم]: (ج6 ص157-159).
- [مادة : الحج] : (ج7 ص290-310).
- [مادة : سنة] : (ج12 ص281-286).
- ومن المواد التي حررها "شاخت" مثلا : - [مادة : رهن] : (ج10 ص355-362).
- [مادة : طلاق] : (ج15 ص238-249)، وهكذا.

---

[1]- اعتمدت في هذا الإحصاء على الإصدار الأول من الترجمة العربية لدائرة المعارف الإسلامية، المطبوعة في 15 مجلد.

[2]- The Encyclopidia of Islam, prepared by a number of leading orientalists, new edition, v2 p5-11.

[3]- مدينة في تونس.

[4]- ستأتي ترجمته في: ص45.

[5]- ستأتي ترجمته في: ص46.

رابعا– تقوم منهجية "دائرة المعارف الإسلامية" على «جمع مختلف المعلومات في مجال معين كالآداب والتاريخ والطب... وغيرها، ثم تُرتّب هذه المادة التي تَم جمعها وتُحرر مع مراعاة التركيز والاختصار، دون الإخلال بما يتطلبه الإلمام بالمادة»[1].

وقد تَمّ ترتيب «مواد هذه الموسوعة ترتيبا هجائيا متسلسلا لتسهيل مراجعة أي مادة فيها على الباحثين والقراء والمطالعين، وفي آخر كل مادة يذكر اسم كاتب المادة من المستشرقين... فيكتب الجزء الأول منه مختصرا بالحرف الأول أو الحرفين الأولين منه، ثم يذكر الجزء الثاني أو اسم العائلة بتمامه (مثل: وليم مارسيه – W.Marçais، وكليمان هوار– Cl.Hwart)[2]، ويكون ذكر الاسم عادة بعد أن يسرد كاتب المادة جملة مراجعه المعتمدة في كتابتها مرتبة أيضا ترتيبا هجائيا، لتعين الباحث على العودة إلى الأصول إن شاء التوسع فيها»[3].

إذن فمنهجية الدائرة تقوم على العناصر الآتية:

1- عنوان المادة: يكتب في بدايتها، وفي أعلى الصفحة.
2- المادة المُحرَّرة: وهو نص البحث أو المقال الذي كتبه المحرِّر في الموضوع المعرَّف به.
3- مصادر المادة: وتأتي في الأخير بعد اكتمال نص المادة.
4- اسم المحرِّر: ويأتي أخيرا بعد ذكر مصادر المادة، فهو آخر شيء متعلق بالمادة التي سبقت، ويكتب عادة بخط واضح وعريض نوعا ما.

خامسا– اشتملت "دائرة المعارف الإسلامية" على معلومات وافية عن أعلام الإسلام، من: الصحابة والعلماء والزعماء والملوك ونحو ذلك.

سادسا– كما اشتملت على ألوان كثيرة من العلوم الطبية، الزراعية، الجغرافية، الدينية، التاريخية، والفلسفية وغيرها من المعارف التي يصعب حصرها.

سابعا– تمتاز "الدائرة" بسهولة اللغة والأسلوب في عرضها للمعارف التي تضمنتها؛ الأمر الذي لا يجعلها وقفا على الخواص من الباحثين وكبار المثقفين، فهي سهلة ميسرة لأيّ قارئ حتى وإن كان مستواه الثقافي والمعرفي متوسطا.

---

[1]– بحث بعنوان: علم التفسير في كتابات المستشرقين، عبد الرزاق هرماس، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة وآدابها، العدد 25، ص85.

[2]- The Encyclopidia of Islam, New edition, (Hwart): v1 p247, p434. (Marçais): v1 p367, p680.

[3]– تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، محمود المقداد، ص202.

ثامنا- استمرارية صدورها سواء باللغات الأجنبية أو ما يتعلق بالترجمة العربية، إذ أن العمل على إنشاء "دائرة المعارف الإسلامية" تعرض لعدة تعثرات، كانت تتوقف فيها عن الصدور، ثم تستأنف من جديد نشاطها، وتتكون لجنة جديدة بمساهمات أفراد ومؤسسات، لقصد إتمام الدائرة أو الخروج بإصدار جديد. ويرجع السبب في ذلك: أن الموسوعة قامت على جهود مجموعة من المؤلفين والمشرفين عليها، إضافة إلى المؤسسات الداعمة لها، بخلاف العمل الفردي فإنه عادة ما يتوقف عن الصدور بعد موت مؤلفه، أو انصرافه عنه إلى عمل آخر.

تاسعا- جاءت الدائرة محلاة بالصور والرسوم والجداول البيانية، وبعض الخرائط والمخططات، خاصة في الإصدار الأخير للنسخة الأجنبية وهذه بعض الأمثلة:

1- Encyclopaedia of islam, (v1: 365-401-472)- (v2: p46-256-258).

2- دائرة المعارف الإسلامية (الترجمة العربية):

أ)- الإصدار الأول، بعض المواضع: (ج7 ص410)-(ج8 ص46)-(ج8 ص90-92) - (ج15 ص211-218).

ب)- الإصدار الثاني: (ج6 ص442)-(ج6 ص463-465) - (ج9 ص311-313).

ج)- الإصدار الثالث: (ج24 من ص7452 إلى7477).

عاشرا- نلاحظ أن الإصدار الأول من النسخة الأجنبية والمترجمة، يتحدثان عن البلدان العربية والإسلامية في وقت الاستعمار، مثل بلدان: الجزائر وتونس والسودان والصومال[1] وغيرها.

حادي عشر- في الغالب يقوم بتحرير المادة محرر واحد، وأحيانا يكتب المادة محررين أو أكثر، ولكن توضع مادة كل محرّر وحدها، بحيث يُكتب عنوان المادة ثم نص المحرر الأول، ثم يعاد كتابة اسم المادة ونص المحرّر الثاني، بحيث يكون النص الثاني إضافة وزيادة على ما سبقه.

مثال ذلك :- مادة "آب" كتب الشطر الأول منها "هوار"، ثم الشطر الثاني "ماهلر"[2].

- ومادة "إبراهيم باشا" كتب الشطر الأول "كالا"، والثاني "موردتمان"[3].

كما قد يشترك في تحرير نص مادة واحدة محرران اثنان، ويُنسب النص إليهما معا، ومثال ذلك: اشتراك "كراوس وبينس" في تحرير مادة "الرازي أبو بكر"[4].

---

[1]- ينظر مثلا عن الجزائر: دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج6 ص373-423. وعن الصومال: ج14 ص440-452.

[2]- المصدر نفسه، ج1 ص8-9.

[3]- المصدر نفسه، ج1 ص45-47.

[4]- المصدر نفسه، ج9 ص457.

وقد يشترك في تحرير المادة مستشرق غربي، وباحث مشرقي عربي، مثاله: مادة "ابن البناء" حررها سوتر (Suter) ومحمد بن شنب[1].

ثاني عشر- يلاحظ على "دائرة المعارف الإسلامية" استئثار المستشرقين بتحرير المواد المتعلقة بأمور العقيدة والشريعة الإسلامية، وحتى بعض المشاركين القلائل من المشارقة لم يُسند إليهم تحرير أي مادة تتعلق بأمور الإسلام[2]، خاصة في الإصدارات الأولى منها؛ وهذا ما يبين أن هذه الدائرة موجّهة أصلا إلى القارئ الغربي الأوروبي الذي يحاول المستشرقون دائما أن يصوروا له الإسلام وفق نظرتهم الخاصة، لا وفق نظرة علماء الإسلام، فلطالَما وقف المستشرقون حاجزا في وجه معرفة الأوروبيين للإسلام الصحيح بمثل هذه الكتابات التي تهدف إلى الطعن في الإسلام وإثارة الشبهات حوله.

ثالث عشر- كما يلاحظ على الدائرة أيضا على الرغم من خصائصها السابقة، وما احتوته من معارف تاريخية هامة، أنها امتازت بإثارة كثير من الطعون الصريحة والشبهات الواضحة حول الإسلام والقرآن والنبي ﷺ ومن ذلك مثلا:

1- في مواضع كثيرة وعديدة من "الدائرة" يكرر المستشرقون الزعم بأن: الدين الإسلامي مقتبس من اليهودية والنصرانية والديانات الأخرى، وهذه بعض المواضع أمثلة على ذلك[3]:

(ج2 ص647) – (ج5 ص485) – (ج7 ص142) – (ج8 ص375) – (ج11 ص100-103) – (ج14 ص304).

2- كثيرا ما يردد المستشرقون أن: القرآن من تأليف محمد، فيأتون بعبارات تَنسب القرآن إلى النبي ﷺ، كقولهم على سبيل المثال: «يقول محمد ﷺ في القرآن» ونحوها من التعابير التي تهدف إلى الطعن في الوحي الإلهي، ومحاولة إضفاء صفة البشريّة عليه، وهذه بعض المواضع أمثلة على ذلك: (ج7 ص198) – (ج14 ص106-108) – (ج14 ص303).

3- الطعن في شخص النبي ﷺ، واتهامه بالخداع[4] والتحايل[5]، وغيرها من المطاعن.

الفرع الثاني: خصائص الترجمة العربية

---

[1]- المصدر السابق، ج1 ص103. وستأتي ترجمة "محمد بن شنب" قريبا.

[2]- بحيث يعهد إليهم ترجمة بعض الأعلام أو التعريف ببعض الأماكن فقط، وستأتي أمثلة عن ذلك في المطلب الرابع، ص43-44.

[3]- أذكر هذه المواضع التي من "دائرة المعارف" حسب الإصدار الأول.

[4]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص328.

[5]- المصدر نفسه، ج7 ص329.

تميزت الترجمة العربية "لدائرة المعارف" بخصائص عن الأصل يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أولا– لم تكتف ترجمة الموسوعة بنقل النص الأجنبي، بل أضافت إليه الشروح والتعليقات المناسبة في النقاط التي يُخشى فيها الالتباس أو يختلف فيها الرأي ونحو ذلك، وهذا ما بيَّنَتْه لجنة الترجمة في مقدمتها على الإصدار الثاني للدائرة، حيث جاء فيها : «ولم تقتصر الترجمة على مواد الدائرة فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى التعليق على كثير من موادها بالتصحيح أو التكملة، أو ردّ هوى، أو درء مطعن، وتولى ذلك أئمة الكتّاب والعلماء العرب، حتى أصبحت النسخة العربية من عدة وجوه أكمل من الأصل»[1].

وقد أشاد الشيخ محمد رشيد رضا بهذا الصنيع فقال: «وقد سررنا إذ علمنا أن جماعة من شباننا شرعوا في ترجمة المعجم بلغة الإسلام العربية، ووضع حواشي لِتُصَحح ما فيه من الأغلاط التاريخية والعلمية والدينية وبيان الحق فيما دسّوه فيه من عقائدهم وآرائهم الباطلة في المسائل الدينية»[2]، وقد ذكر في نفس الموضع مجموعة من خصائص الترجمة العربية "للدائرة"، تبين أن قراءتها باللغة العربية أنفع من قراءتها باللغة الأجنبية.

ثانيا– التعقبات التي أوردها المترجمون غالبا ما تكون في هامش الموسوعة[3]، وأحيانا أخرى قد تكون في متن الكتاب[4]، بعد انتهاء نص المادة المحررة في الأصل مباشرة، وفي آخر التعقيب يُكتب اسم المتعقب بالبند العريض.

ثالثا– تنوعت هذه التعقّبات بين الطول والإيجاز، فقد تكون في سطرين أو أكثر، وقد تكون في عدة صفحات، بل أحيانا يكون التعقيب أطول من المادة الأصلية.

رابعا– شارك المتعقّبون على "الدائرة" كل واحد حسب تخصصه، فمثلا: "حامد الفقي" علّق على مواد تتعلق بالعقيدة[5] وهكذا، ومن المعلّقين من كانت تعليقاته كثيرة جدا، ومنهم من اكتفى بتعليقات قليلة معدودة[6]، كما ساهم المترجمون أيضا في التعليق على "الدائرة" وإبداء الملاحظات وتصحيح الأخطاء والهفوات[7].

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، إص2، ج1 ص7.

[2]– مجلة المنار، العدد 33، ص477.

[3]– هذا هو الغالب والأكثر في "الدائرة"، يلاحظ ذلك كل من يتصفحها.

[4]– وهذا الصنيع أقل بالمقارنة مع ما يكون في الهامش، أمثلته: (ج3 ص17) – (ج4 ص20) – (ج10 ص413).

[5]– مثلا : في المواضع التالية : من "دائرة المعارف الإسلامية"، إ ص1، (ج2 ص559) – (ج7 ص290).

[6]– من المكثرين في التعليق مثلا: أمين الخولي، وأحمد شاكر، ومحمد مسعود وغيرهم.

[7]– بعض المواضع مثلا: (ج1 ص303) – (ج8 ص76) – (ج10 ص383) – (ج14 ص392).

المطلب الرابع: كتّاب "الدائرة" والمتعقبون عليها

لقد تميزت الترجمة العربية للدائرة بإيراد تعليقاتٍ لنخبة من كبار العلماء والمفكرين العرب والمسلمين، كما أن تحرير الأصل اشترك فيه مجموعةٌ من كبار المستشرقين في العالم الغربي، ولهذا سأعرض في هذا العنصر جملة منهم بإيجاز.

الفرع الأول: كتّاب "دائرة المعارف الإسلامية" (أو المحررون)

لقد عُهدت المقالات المختلفة في موضوعاتها وتخصصاتها، إلى كبار أعلام المستشرقين في العالم الغربي، كلٌّ حسب تخصصه، والموضوع الذي عرف بالتأليف والبحث فيه، وكانوا يوقِّعون على ما يكتبون. ولقد اختلفت الدول التي ينتمون إليها، حتى وصلت إلى أكثر من ثلاث عشرة (13) دولة، وقد أُحصيت عدد محرري "الدائرة" حسب الإصدار الأول لأنه هو المتعلق ببحثي، فوجدت عددهم - كما سبق ذكره - أكثر من مائتي (200) محرر، وقد زاد عددهم أكثر من الضعف في الطبعات الموالية[1]. وهذه لائحة بأسماء بعضٍ من محرّري "الدائرة" على سبيل التمثيل لا الحصر، أذكر بلدانهم وبعض المواد التي حرروها[2]، والجزء والصفحة على حسب الترجمة العربية:

- **من الهولنديين:**

- جوينبل (Juynboll): [مادة: ابن سريج]: (ج1 ص189)، [مادة: السلف]: (ج12 ص103).
- أرندنك (V.Arendonk): [مد: إبراهيم بن أدهم]: (ج1 ص36)، [مد: حاتم الطائي]: (ج7 ص225-227).
- بروكلمان (Brockelmann) : [مد: الأعلم]: (ج2 ص321)، [مد: شهاب الدين]: (ج13 ص414).
- سنوك (H.Snouk) : [مد : أبو نمى]: (ج1 ص413)، [مد : حسن]: (ج7 ص404).

- **من الفرنسيين:**

- ماسينيون (L.Massignon) : [مد : ابن الروح]: (ج1 ص181)، [مد : حامد]: (ج7 ص275).
- ديمومبين (Demombyne): [مد: أحمد]: (ج1 ص500)، [مد : الرجم] : (ج10 ص59-65).

---

[1]- سبق ذكر ذلك في ص38. وأنهم قد بلغوا أكثر من (450) محررا، على حسب آخر إصدار أجنبي.

[2]- أذكر مادة أو مادتين على الأكثر للتمثيل.

- **من الإنجليزيين:**

– مرجليوث (Margoliouth) : [مد : ابن الحجاج] : (ج1 ص130-131).

– نيكولسن (Nicholson) : [مد: بدل]: (ج3 ص457)، [مد: سلوك]: (ج12 ص118).

- **من الإيطاليين:**

– جويدي (I.Guidi) : [مد : الحبشة] : (ج7 ص282-287).

– نلينو (Nallino) : [مد : أسطولاب] : (ج2 ص114-118).

– ليفي دلافيدا (L.Della vida): [مد: خثعم]: (ج8 ص231)، [مد: الصفوية]: (ج14 ص232).

- **من الروسيين:**

– بارتولد (W.Barthold): [مد: أباقا]: (ج1 ص231)، [مد: البراهمة]: (ج3 ص501).

– مينورسكي (V.Minorsky) : [مد : سهر] : (ج11 ص268).

- **من الدنماركيين:**

– بول (Buhl) وأويستريب (Oestrup) : [مد : ألف ليلة وليلة]: (ج2 ص527).

- **من المجريين** : – جولد زيهر (Goldziher): [مد : أهل البيت]: (ج3 ص92).

- **من الأمريكيين** : – ماكدونالد (Macdonald): [مد : اجتهاد]: (ج2 ص314).

وغيرهم من السويديين والبلجيكيين والسويسريين[1].

وشارك في تحرير بعض المواد بصفة قليلة ونادرة بعض الشرقيين[2]، منهم: – **محمد بن شنب**[3] **(من الجزائر)**: [مد: ابن أبي زيد]: (ج1 ص80)، [مد: الداني]: (ج9 ص118)[4].

---

[1]– المستشرقون، العقيقي، ج3 ص371.

[2]– ومن بينهم أيضا ممن لم أذكرهم في المتن: يوسف علي : (ج9 ص28-31)، ومحمد شفيع : (ج10 ص48)، وعددهم قليل، بحيث لا يصل إلى العشرة في الإصدار الأول، أما الإصدار الثاني فكان مجالهم أوسع نوعا ما. فمنهم مثلا : – (H. Ablul Wahab - Tunis) - (Abdul Hai) - (Adnan Adivar – Istanbul) - (Saleh .El Ali-Baghdad) ...

ينظر: - The Encyclopaedia of Islam, New edition, v2 p5-6

[3]– محمد بن العربي بن محمد أبي شنب: تركي الأصل، عربي المنبت واللسان. ولد بقرية المدية (من أعمال الجزائر) وشغف باللغات، فأحسن الفرنسية والإيطالية والألمانية وغيرها. منحته الجامعة الجزائرية لقب (دكتور) في الآداب. وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق، وأكاديمية العلوم الاستعمارية بباريس. من مؤلفاته: "تحفة الأدب في ميزان أشعار العرب"، و"أبو دلامة وشعره" بالعربية والفرنسية. ينظر: الأعلام، الزركلي، ج6 ص266. ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج3 ص486.

[4] – ومن أمثلة المواضع في الطبعة الإنجليزية الأخيرة : (ج2 ص216) – (ج2 ص838)...

– وهدايت حسين: [مد: ابن بابويه]: (ج1 ص95) ، [مد : إسماعيل الشهيد]: (ج2 ص129).

- **ترجمة أهم المشرفين على تَحرير "الدائرة"**: وأكتفي هنا بتراجم موجزة لأهم المشرفين على تحرير "الدائرة"، في إصدارها الأول والأخير، مع ذكر بعض مواضع المواد التي حرروها:

أولا– في الإصدار الأول:

1- **هوتسما** (Houtsma): أول من كلّف بالإشراف على لجنة تحرير الدائرة، ابتداء من (1895م): هو مارتن تيودور مستشرق هولندي (1851-1943م)، ألّمّ باللغات العربية والفارسية والتركية، ودرّسها في جامعة أوترخت، وانتخب عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق[1].

– من المواد التي حررها: [مد: أبان]: (ج1 ص16-17)، [مد: طغرل الأول]: (ج15 ص229).

2- **فنسنك** (Wensink): كان تلميذا لهوتسما، وحل محله في الإشراف على لجنة التحرير سنة (1924م): هو أرند جان مستشرق هولندي (1882- 1939م)، من أشهر المستشرقين وأكثرهم إنتاجاً، ، تعلم اللغة العربية وأصبح أستاذاً في جامعة ليدن، ألف معجم "مفتاح كنوز السنة"، ووضع بمساعدة غيره "المعجم المفهرس للحديث النبوي"[2]. وهو من أكثر المستشرقين كتابة في الدائرة، وفي كثير من كتاباته يرجع الشريعة الإسلامية إلى مصادر يهودية ونصرانية.

من المواد التي حررها: [مد: تيمم]: (ج6 ص157-159)، [مد: الخطبة]: (ج12 ص286)[3].

ثانيا– وأهم من تولى الإشراف على تحرير **الإصدار الأخير** "للدائرة"[4]:

3- **هاملتون جب** (Gibb): من أكبر مستشرقي إنجلترا في وقته (1895– 1971م)، ولد في الإسكندرية بمصر وتعلم في إنجلترا، وترحل في الدول العربية، عمل أستاذا للعربية في أكسفورد، ثم هارفارد الأمريكية[5]، وهو من أكثر المستشرقين كتابة في الدائرة. – من المواد التي حررها: [مد: تاريخ]: (ج4 ص530)، [مد: الطولونيون]: (ج15 ص390-395).

4- **ليفي بروفنسال** (Provençal): مستشرق يهودي فرنسي (1894– 1956م)، ولد في الجزائر وتخرج من كلية الآداب فيها، اشترك في الحرب وعين ضابطاً في الشؤون الإسلامية بالمغرب، ثم أستاذاً بمعهد الدراسات العليا بالرباط، ثم مديراً له، نال الدكتوراه في لغة قبائل شمال المغرب، كلفته

---

[1]– المستشرقون، العقيقي، ج2 ص315. والأعلام، الزركلي، ج5 ص252. وموسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، ص616.

[2]– المستشرقون، ج2 ص319-320. والأعلام، ج1 ص289. وموسوعة المستشرقين، ص416.

[3]– يلاحظ على جل المواد التي يحررها "فنسنك" و"شاخت" كما سيأتي، أنها في أغلبها تتمحور حول الفقه والشريعة الإسلامية.

[4]- The Encyclopaedia of Islam , new edition, v2 p3.

[5]– المستشرقون، ج2 ص103-129. وموسوعة المستشرقين، ص174.

حكومته بمهام بين لندن والقاهرة والقدس ودمشق[1]. – من المواد التي حررها: [مد: اشبيلية]: (ج2 ص203-210)، [مد: الرازي]: (ج9 ص451).

5- **جوزيف شاخت** (Schacht): مستشرق يهودي ألماني (1902- 1969م)، درس اللغات الشرقية وتخصص في العربية، وعين أستاذا في جامعة فرايبورغ، ثم الجامعة المصرية، ثم درّس في الجزائر، ثم في كولومبيا بأمريكا إلى وفاته، انتخب في مجامع عدة منها المجمع العلمي بدمشق، اشتهر بدراسة التشريع في الإسلام[2].

من المواد التي حررها: [مد: أصول]: (ج2 ص290)، [مد: رهن]: (ج5 ص411-417).

الفرع الثاني: المتعقبون على "دائرة المعارف الإسلامية"[3]

تعقب مجموعة من الأساتذة والباحثين والعلماء الشرقيين المسلمين على الترجمة العربية "للدائرة"، في تعليقات توضع في الهامش غالبا، وقد تجاوز عددهم: الخمسين متعقبا في إصدارها الأول - حسبما أحصيته -، وأذكر هنا بعضا منهم، مع أمثلة عن مواضع تعليقاتهم:

- محمد مسعود[4]: (ج1 ص16) - (ج3 ص35-41) - (ج4 ص402).
- أمين الخولي[5]: تعليقاته كثيرة جدا منها: (ج 2 ص 266) – (ج 4 ص602) – (ج 12 ص 49) – (ج14 ص107).
- محمد عرفه: (ج2 ص200) - (ج3 ص17).
- أبو إسحاق اطفيش: (ج3 ص504) - (ج5 ص452) - (ج9 ص159).
- محمد البشير الإبراهيمي: وجدت له تعليقا وحيداً (ج10 ص321).
- مهدي علام[6]: وقد عهدت إليه لجنة الترجمة مراجعتها خاصة في أجزائها الأخيرة:

---

[1]- المستشرقون، العقيقي، ج1 ص293-300. والأعلام، الزركلي، ج2 ص34-35.

[2]- المستشرقون، ج2 ص469-471. والأعلام، ج8 ص234.

[3]- ترجمت لبعض المتعقبين ولم أعرف بجميعهم، لكي لا يطول بنا المقام، لأن القصد هو الإشارة إليهم فقط.

[4]- محمد مسعود (بك) بن حسن عفيفي: مؤرخ، أديب، صحفي، ومترجم. ولد بالإسكندرية عام (1872م)، اتجه إلى الصحافة فبدأ محررا في المؤيد، وشارك في إنشاء صحف أخرى وتحريرها، وأصدر "جريدة الآداب" و"جريدة النظام"، وتوفي بالقاهرة سنة (1940م). ينظر: الأعلام، ج7 ص96-97. ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج3 ص713.

[5]- أمين الخولي: من أعضاء المجمع اللغوي بمصر. ولد سنة (1895م)، تخرج بمدرسة القضاء الشرعي بالأزهر ، وتوفي عام (1966م). من آثاره: "البلاغة العربية"، و "من هدي الرسول" وغيرها. ينظر: الأعلام، ج2 ص16.

[6]- محمد مهدي علام: عالم وباحث، ولد سنة (1900م)، عين عميدا لكلية الآداب بجامعة عين شمس، كما أشرف على مجلة المجمع اللغوي، توفي عام (1992م). من آثاره: "فلسفة المتنبي"، و"العفو في الإسلام". ينظر: إتمام الأعلام (ذيل لإتمام الأعلام للزركلي)، نزار أباظة – محمد رياض المالح، ص271.

(ج8 ص124) – (ج9 ص71)- (ج12 ص167).

- أحمد شاكر: وتعليقاته محل البحث.

- المترجمون: وقد شاركت لجنة الترجمة بشكل كبير في التعليق على "الدائرة" في مواضع منها: (ج1 ص313) – (ج2 ص62) – (ج 13 ص322).

- وآخرون كـ: حمزة طاهر، وعبد الوهاب النجار، ومحمد يوسف موسى، محمد مصطفى حلمي، محمد شفيق غربال، وجاد المولى، وغيرهم.

المطلب الخامس: موقف علماء ومفكري الإسلام من "الدائرة"

لقد لقيت الترجمة العربية "لدائرة المعارف الإسلامية" رواجا وإقبالا واسعين بين الأوساط العلمية والثقافية في العالم العربي والإسلامي، وتناولها الباحثون في شتى المجالات لسهولتها وتنوع معارفها، إلا أن ما احتوته الدائرة من طعون صريحة في الإسلام، وشبهات قد تخفى على غير المتخصص في القرآن والسنة - بالرغم من التعقيب على بعضها - جعل كثيرا من علماء الشريعة ينبهون المستفيد من هذه الدائرة، إلى ضرورة اليقظة والحذر مما قد تحويه من أخطاء علمية أو تاريخية ونحوها.

وفيما يأتي عرض مجمل لأقوال ثلة من الباحثين والعلماء[1]، تبين نظرتهم "لدائرة المعارف":

1- موقفان لمحمد رشيد رضا: في بداية صدور الأجزاء الأولى من الدائرة أشاد الشيخ رضا بالترجمة العربية سنة (1933م) في "مجلة المنار" حيث يقول: «وإن لِمن ينقله [أي: المعجم] إليها لَمنّة يجب أن نشكرها لهم بالقول والفعل، ونحمد الله أن نهض لأداء هذا الواجب جماعة منا فشرعوا في ترجمتها بلغة الإسلام العامة»[2]، وكان رأْي "رشيد رضا" هذا في البداية، لما رأى التزام المترجمين بإرفاق المواد التي تحتاج إلى تصحيح وتصويب، بتعليقات يكتبها علماء متخصصون[3].

ثم عدَل عن هذا الرأي؛ لأن المترجمين - في نظرته - نشروا الأجزاء الأخيرة بلا تعليق على موادها المشوهة للإسلام، حيث يقول: «إن نشر هذا المعجم باللغة العربية كما كتبه واضعوه بدون تعليق على ما فيه من الأغلاط والمطاعن ومخالفة الحقائق هو أضر من شر كتب دعاة النصرانية (المبشرين) وصحفهم؛ لأن هذه قلما ينخدع أحد من عوام المسلمين بما فيها من باطل»[4].

---

[1]- لم أذكر جميع الأقوال والآراء التي جمعتها اختصارا؛ لأن أكثرها تصب في نفس المعنى، فاكتفيت بذكر الأهم.

[2]- مجلة المنار، مجلد 33، ص477.

[3]- المصدر نفسه، مجلد 33، ص477-478.

[4]- المصدر نفسه، مجلد 34، ص387.

ويبين **رشيد رضا** رأيه النهائي عن الدائرة فيقول: «...هو معجم لَفَّقَه طائفة من علماء الإفرنج؛ لخدمة ملّتهم ودولهم المستعمرة لبلاد المسلمين... ذلك بأن هؤلاء الملفِّقين لهذا المعجم الذي سموه "دائرة المعارف الإسلامية"، لم يتركوا شيئا من عقائد الإسلام، ولا من فضائله ولا من شريعته، ولا من مناقب رجاله، إلا وصوّروه لقرّاء معجمهم بما يخالف صورته الصحيحة... وفي هذه الدائرة عيوب علمية وتاريخية...»[1].

2- **أحمد شاكر**: ويذكر أنّ التعقيب على كل مطعن في موضعه، كَفِيلٌ بتجنّب الآثار السيّئة لبعض أخطاء الموسوعة، ففي تعليقه على مادة "الله" من "دائرة المعارف الإسلامية" يقول: «وقد كان الرأي تأخير هذا الرد ليكتب في موضعه، عند الكلام على الحديث، ولكن رأى إخواني أن أبادر بالكتابة في هذه المناسبة؛ احتياطا من الأثر السيّء لكتابة الكاتب عند نشر أقواله باللغة العربية، وذيوع آرائه بين أبناء العروبة في مختلف الأقطار الإسلامية، وقد كان ضررها قاصرا على من يقرأ الدائرة باللغة الأجنبية وحدها»[2].

3- **محمد البهي** (المدير العام للثقافة الإسلامية بالأزهر - سابقا -): ويرى أنّ أخطر عملٍ قام به المستشرقون هو إصدار هذه الدائرة، فيقول: «ولعل أخطر ما قام به المستشرقون حتى الآن هو إصدار "دائرة المعارف الإسلامية" بعدّة لغات... ومصدر الخطورة في هذا العمل هو أن المستشرقين عبّؤوا كل قواهم وأقلامهم لإصدار "الدائرة"، وهي مرجع لكثير من المسلمين في دراساتهم، على ما فيها من خلط وتحريف وتعصّب سافر ضد الإسلام والمسلمين»[3].

4- **مصطفى السباعي**: ويرى أن «...في هذه الموسوعة التي حشد لها كبار المستشرقين وأشدهم عداء للإسلام، قد دسّ فيها السم في الدسم، وملئت بالأباطيل عن الإسلام وما يتعلق به، ومن المؤسف أنها مرجع لكثير من المثقفين عندنا، بحيث يعتبرونها حجة فيما تتكلم به...»[4].

5- **محمود حمدي زقزوق**: ويرى أنه «على الرغم مما لنا نحن المسلمون على هذه "الدائرة" من مآخذ كثيرة، فإنها تُعدّ ثمرة من ثمار التعاون العلمي الدولي بين المستشرقين»[5].

---

[1]- المصدر السابق، مجلد 34، ص386.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص587.

[3]- المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام، محمد البهي، ص14.

[4]- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، السباعي، ص36.

[5]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، زقزوق، ص70.

6- **محمد عبد الله الشرقاوي**: يرى أن: «... دائرة المعارف الإسلامية التي وضعوها [أي: المستشرقون] ... لا تزال عمدة الدارسين من العلماء والطلاب على ما بِها من اضطراب وقصور وتشويه وتزييف »[1].

7- **أنور الجندي**: يقول بعد أن ذكر مجموعة من كتب المستشرقين منها "دائرة المعارف": «ولا ريب أن هذه المؤلفات كلها تحمل أهواء الاستشراق والغزو الفكري، في محاولة انتقاص السنة النبوية...»[2]، ويقول في موضع آخر: «دوائر المعارف... التي كتبت بأقلام أجنبية مليئة بالأخطاء والشبهات، وما فيها من أغلاط بعضها مقصود ضمن مخطط التغريب والغزو الثقافي...»[3].

– ولما تحدث **أبو الحسن الندوي** عن دائرة المعارف الإسلامية وترجمتها في: "الندوة العلمية حول: الإسلام والاستشراق" المنعقدة في الهند سنة (1402هـ- 1982م) دعا إلى: «أن توضع موسوعات إسلامية أصيلة بقلم الباحثين المسلمين، أصحاب الاختصاص في الموضوعات الإسلامية»[4].

كما دعا إلى ذلك آخرون في كتاباتهم أمثال: محمد البهي[5] ومحمود زقزوق[6] وأنور الجندي[7] وغيرهم.

إلا أنه رغم هذه التحفظات والمحذورات التي احتوتها دائرة المعارف الإسلامية، مما أشار إليه الأساتذة السابق ذكرهم، فإن الباحث يحتاج إلى الاستفادة من هذه الموسوعة لأمور منها:

- أنها مصدر هام للتعرف على آراء المستشرقين في الإسلاميات.
- التعقبات التي جاءت في الترجمة العربية، تفيد الباحث في معرفة شبهات المستشرقين ومطاعنهم في الإسلام، مع مناقشتها في مواضعها.
- أنها احتوت على معلومات نادرة وهامة في: التراجم والتواريخ والأماكن وغيرها.
- لا مناص من التعقيب على ما جاء في الدائرة من أخطاء لا يرتضيها المسلمون، وتصويبها في نفس الدائرة، كما فعل جماعة من الأفاضل منهم: أحمد شاكر وحامد الفقي ومهدي علام وأمين الخولي وغيرهم، حتى يستفيد القارئ منها بحذر.

---

[1]- الاستشراق والغارة على الفكر الإسلامي، الشرقاوي، ص58-59.

[2]- السنة في مواجهة شبهات الاستشراق، أنور الجندي، المؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنة النبوية، ج2 ص11.

[3]- شبهات في الفكر الإسلامي، أنور الجندي، ص55-56.

[4]- الإسلاميات بين كتابات المستشرقين والباحثين المسلمين، الندوي، ص19.

[5]- المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام، محمد البهي، ص5.

[6]- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ص149.

[7]- شبهات في الفكر الإسلامي، ص56.

المبحث الثالث : ترجمة الشيخ أحمد شاكر[1]

لَمّا كانت الدراسة متعلقة بتعليقات الشيخ شاكر على الدائرة، كان ينبغي أن نتعرف على هذا العَلَم وعلى أطوار حياته، وما خلّفه من آثار خدمةً للعلم وللأمة الإسلامية.

وسأتناول في هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: اسمه ومولده ونشأته

الفرع الأول: اسمه ونسبه

هو العلامة الشيخ: أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، من آل أبي علياء، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ، سماه أبوه: "أحمد شمس الأئمة أبو الأشبال"[2].

والده: هو الشيخ محمد شاكر، شخصية أزهرية كبيرة، ومن كبار علماء مصر، شغل مناصب علمية وشرعية رفيعة: فكان قاضيا في السودان، ثم وكيلا لمشيخة الأزهر الشريف.

وجده لأمّه: هو العالم الجليل: الشيخ هارون عبد الرزاق، إمام من أئمة العربية، وكان شيخ رواق الصعايدة في الأزهر[3].

---

[1]- المصادر التي اعتمدت عليها في ترجمة أحمد شاكر هي كالآتي:

- الأعلام، الزركلي، ج1 ص253.
- معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية)، عمر رضا كحالة، ج1 ص284.
- مقال بعنوان: أحمد محمد شاكر إمام المحدثين، إعداد – أخيه-: محمود محمد شاكر، مجلة "المجلة"، العدد 19، سنة: 1377-1958، مجلد (2)، ص119.
- من أعلام العصر: أبو الأشبال شمس الأئمة أحمد محمد شاكر، بقلم: أسامة بن أحمد شاكر، ط1: 1422-2001.
- جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية، عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، ج1، ص11.
- بحث بعنوان: ترجمة العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر وبيان جهوده العلمية، إعداد: أبو حسان إبراهيم، مجلة الحكمة، العدد: 4، سنة 1415، ص173.
- بحث بعنوان: أحمد شاكر وجهوده في الحديث والدفاع عنه، إعداد: أحمد بن عبد الله بن أحمد، مجلة الحكمة، العدد 13، سنة 1418، ص99.
- بحث بعنوان: الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في مسند الإمام أحمد بن حنبل، إعداد: عاطف التهامي فؤاد، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 48، سنة 1422-2002، ص113.
- رسالة ماجستير: جوانب نقدية في جهود الشيخ أحمد شاكر الحديثية، إعداد يوسف عبد اللاوي، إشراف: نصر سلمان، جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة، سنة :1997-1998، ص12.

[2]- مقال: أحمد محمد شاكر إمام المحدثين، محمود محمد شاكر، مجلة "المجلة"، العدد 19، مجلد(2)، ص119.

[3]- المصدر نفسه، مجلد (2)، ص119-120. وجامع الترمذي، تحقيق وشرح أحمد شاكر، مقدمة التحقيق، ج1 ص92.

الفرع الثاني: مولده ونشأته

1- مولده[1]: ولد الشيخ - رحمه الله - بعد فجر يوم الجمعة 29 من جمادى الآخرة سنة 1309هـ، الموافق لـ: 29 من يناير سنة 1892م، بمنزل والده بدرب الإنسية في القاهرة، وكان أبوه يومئذ: أمينا للفتوى مع أستاذه الشيخ العباسي المهدي - مفتي الديار المصرية -.

2- نشأته[2]: لما بلغ الشيخ أحمد شاكر سن الثامنة صدر الأمر بإسناد منصب قاضي السودان إلى والده محمد شاكر في: 10 من ذي القعدة سنة 1317هـ الموافق لـ:11 مارس 1900م، فرحل بولده إلى السودان، فألحق ولده "أحمد" بكلية "غوردون"[3]، وبقي تلميذا بها حتى عاد أبوه من السودان، وتولى مشيخة علماء الإسكندرية في: 26 من أبريل سنة 1904م، فألحق ولده من يومئذ بمعهد الإسكندرية الذي يتولاه.

وكان الشيخ أحمد شاكر منذ عقل وطلب العلم، مُحبّا للأدب والشعر، كدأب الشباب في صدر أيامه، فاجتمع في الإسكندرية وأديبا من أدباء زمانه في هذا الثغر، هو الشيخ: عبد السلام الفقي فحرّضه على طلب الأدب، وحرض معه أخاه عليّا وهو أصغر منه، وصار يقرأ لهما أصول كتب الأدب في المنزل زمنا طويلا. ثم أراد الشيخ عبد السلام أن يختبر تلميذيه فكلفهما إنشاءَ قصيدة من الشعر، فعمل "عليّ" أبياتا، أما "أحمد شاكر" فلم يستطع أن يصنع غير شطر واحد ثم عجز؛ فمن يومئذ انصرف أخوه عليّ إلى الأدب، وانصرف هو إلى دراسة علم الحديث بِهمة لا تعرف الكلل منذ سنة (1909م) إلى يوم وفاته، ولكن لم ينقطع قطّ عن قراءة الآداب حديثها وقديمها، مؤلَّفها ومترجمها، كما سيظهر بعد ذلك من الكتب التي تولى نشرها في حياته - رحمه الله -.

ولما انتقل والده من الإسكندرية إلى القاهرة بعد أن عين وكيلا لمشيخة الأزهر في ربيع الآخر سنة (1327هـ) الموافق لـ: 29 من أبريل سنة (1909م)، التحق "أحمد" هو وأخوه "علي" بالأزهر، فكانت إقامته في القاهرة بدء عهد جديد في حياته، فاتصل بعلمائها ورجالها.

واستمر بالدراسة إلى أن حاز "شهادة العالمية" من الأزهر في سنة (1917م).

وما من شك أن ما درسه الشيخ في الأزهر، وما تلقاه من شيوخها ساهم في تكوينه العلمي، وساعده على الوصول إلى درجات رفيعة في تخصصات متنوعة من العلوم الشرعية.

---

[1]- مجلة "المجلة"، مقال بعنوان: أحمد محمد شاكر إمام المحدثين، المجلد (2)، ص119.

[2]- باختصار من: المصدر نفسه، المجلد (2)، ص119-120، وجوانب نقدية في جهود الشيخ أحمد شاكر الحديثية، رسالة ماجستير، يوسف عبد اللاوي، ص13.

[3]- وهي: جامعة الخرطوم الآن. ينظر: الموسوعة العربية العالمية، مجموعة من الباحثين، ج14 ص22.

المطلب الثاني: حياته العلمية

الفرع الأول: سماعاته وإجازاته[1]

سمع الشيخ - رحمه الله - وتلقى على "والده": صحيح مسلم، وسنن الترمذي، والشمائل، وبعض صحيح البخاري، وتفسير البغوي، وجمع الجوامع في أصول الفقه، وكتاب الهداية في فقه الحنفية وغير ذلك من الرسائل الصغيرة والكتب المطولة.

كما سمع من العلامة المحدث الشيخ "عبد الله بن إدريس السنوسي" عالم المغرب ومحدثها وتلقى عليه طائفة كبيرة من صحيح البخاري، فأجازه بروايته.

ولقي بالقاهرة الشيخ "محمد بن الأمين الشنقيطي" فأخذ عنه بلوغ المرام، وأجازه به وبالكتب الستة. ولقي بها الشيخ "أحمد بن شمس الشنقيطي" فأجازه بجميع علمه.

وتلقى أيضا عن الشيخ "سليم البشري - وكان شيخا للأزهر - وأخذ عنه "شرح الموطأ".

وهذا اللقاء المتتابع لعلماء السنة الذين سمع منهم أو قرأ عليهم؛ هو الذي مهّد له أن يصبح من كبار علماء الحديث في عصرنا الحاضر.

الفرع الثاني: رحلاته العلمية

سبق ذكر بعض الأماكن التي تنقل إليها "أحمد شاكر" في صغره مع والده إلى السودان، ثم إلى الإسكندرية، ثم إلى القاهرة، ولا شك أن الشيخ استفاد من هذه الرحلات التي درس في كل منها على أساتذة كثيرين، أخذ عنهم العلوم والمعارف المختلفة وخاصة عندما انتقل إلى القاهرة ودرس بالأزهر على أعلام القاهرة ورجالها، كما التقى فيها جلّة المحدثين من خارج مصر، الذين استفاد منهم في علوم السنة والحديث أيّما استفادة.

وفي سنة (1347هـ)، سافر الشيخ "شاكر" إلى مكة لأداء فريضة الحج، وكان يتردد في مكة على المكتبات الخاصة والعامة، وعند الشيخ "عبد الوهاب الدهلوي" الذي استعار منه الشيخ "أحمد" نسخة من مخطوطة من كتاب "ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث" من أجل طبعها[2].

كما سافر إلى الرياض سنة (1368هـ) الموافق لـ (1949م)، وقابل فيها الملك عبد العزيز، وعرض على مسامعه حاجة العلماء والطلاب إلى اقتناء "المسند" للإمام أحمد بقيمة ميسرة بعد نفاذ الطبعة الأولى؛ فأمر بطبعه مرة أخرى[1].

---

[1]- باختصار من: مجلة "المجلة"، مجلد (2) ص120. وجوانب نقدية في جهود الشيخ أحمد شاكر الحديثية، رسالة ماجستير، يوسف عبد اللاوي، ص18.

[2]- مفتاح كنوز السنة، فنسنك، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي، مقدمة أحمد شاكر، ص (ض).

الفرع الثالث: المناصب التي تولاها

إن عالما جليلا متفنّنا كأحمد شاكر لا بد أن يكون له أثر كبير في خدمة الأمة والعلم، ولهذا فقد تولى مناصب شرعية وعلمية هامة، منها:

- عُين مدرّسا بمدرسة ماهر سنة (1917م)، إلا أنه لم يبق بها غير أربعة أشهر[2].
- اشتغل موظفا قضائيا، ثم قاضيا، وظل في القضاء حتى أحيل على المعاش في سنة (1951م)، عضوا بالمحكمة العليا، ولكنه لم ينقطع في خلال ذلك عن دراساته في: الحديث والفقه والأدب[3].
- وكان عضوا في "لجنة وضع المناهج والتفسير والحديث" وقد اختاره لذلك شيخ الأزهر آنذاك محمد مصطفى المراغي[4].
- وعضوا في اللجنة المشرفة على طباعة سلسلة ذخائر العرب[5].
- وبالرغم من أنّ الشيخ أحمد شاكر اشتغل بالقضاء لمدة طويلة من حياته تجاوزت الثلاثين سنة، إلا أن ذلك لم يشغله أبدا عن التأليف والتحقيق في شتى صنوف المعرفة، وعلى رأسها الحديث النبوي الشريف، وفي هذا الأمر يقول أحمد شاكر: «ووليت القضاء... أحكُم كما يحكم إخواني، كما أُذن لنا في الحكم به من مذهب الحنفية، ولكني بجوار هذا بدأت دراسة السنة النبوية أثناء طلب العلم، من نحو ثلاثين سنة، فسمعت كثيرا وقرأت كثيرا، ودرست أخبار العلماء والأئمة ونظرت في أقوالهم وأدلتهم...»[6].

الفرع الرابع: ثناء العلماء عليه

إن النشاط العلمي العارم الذي قام به الشيخ أحمد شاكر في ساحة البحث والتحقيق العلمي ونشر المخطوطات والكتب النفيسة، جعله ذا سمعة عالمية كبيرة في الساحة الفكرية الإسلامية، مما جعل أعلام العلماء من معاصريه يتكلمون عنه بصفة الإعجاب والمدح والثناء، وأذكر من ذلك مثلا:

يقول الشيخ **حامد الفقي**: «... وقد ساهم الأستاذ في إحياء كتب السنة مساهمة مشكورة، فنشر كثيرا من كتبها نشرا علميا ممتازا»[7].

---

[1]- المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق وشرح أحمد شاكر، ج1 ص20.

[2]- مجلة "المجلة"، مجلد (2)، ص120-121.

[3]- المصدر نفسه، مجلد (2)، ص121. وأحمد شاكر وجهوده في الحديث والدفاع عنه، مجلة "الحكمة"، العدد 13، ص104.

[4]- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، المقدمة، ص3.

[5]- جوانب نقدية في جهود الشيخ أحمد شاكر الحديثية، رسالة ماجستير، يوسف عبد اللاوي، ص17.

[6]- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، المقدمة، ص8.

[7]- المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق أحمد شاكر، ج2 ص556.

وقال فيه أخوه الأستاذ **محمود شاكر**: «هو الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر، المحدث المشهور، وهو أحد الأفذاذ القلائل الذين درسوا الحديث النبوي في زماننا دراسة وافية، قائمة على الأصول التي اشتهر بها أئمة هذا العلم في القرون الأولى، وكان له اجتهاد عرف به في جرح الرجال وتعديلهم، أفضى به إلى مخالفة القدماء والمحدثين...»[1].

وقد لقّبه الأستاذ **عبد السلام هارون**: «بإمام أهل الحديث في عصره»[2].

وقال عنه الأستاذ **الزركلي**: «لم يخلفه مثله في الحديث بمصر»[3].

وقال الشيخ **ناصر الدين الألباني**: «وهذا لا يمنعني من أن أعترف أن هناك بعض الرجال المتأخرين لهم فضلهم الظاهر في هذا العلم نستفيد كثيرا من تحقيقاتهم وتعليقاتهم، كأمثال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - وغيره من الأفاضل»[4].

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

الفرع الأول: شيوخه

تتلمذ الشيخ على جلّة من علماء عصره، الذين استفاد منهم في علوم الشريعة والسنة واللغة وغيرها، ومنهم من أجازه كما سبق، ومن شيوخ أحمد شاكر - رحمهم الله -:

1- الشيخ محمد شاكر - والده -: وهو أعظم شيوخه أثرا في حياته كما ذكر "محمود شاكر"، فقد قرأ له مع إخوانه مجموعة من كتب التفسير والحديث والفقه وغيرها، يقول محمود شاكر: «وقد ظهر أثر والده هذا ظهورا بيّنا في دراسة الشيخ أحمد للحديث، وفي أحكامه التي قضى بها في مدة توليه القضاء بمصر»[5].

2- الشيخ عبد السلام الفقي: وهو شيخه في علم الأدب العربي، وصنعة الشعر[6].

3- الشيخ محمود أبو دقيقة: وكان أول شيوخه في معهد الإسكندرية، وهو أحد العلماء الذين تركوا في حياة "شاكر" أثرا لا يُمحى؛ فهو الذي حبّب إليه الفقه وأصوله، وخرّجه في الفقه حتى تمكن منه، وكان "أبو دقيقة" من علماء الأزهر[7].

---

[1]- مجلة "المجلة"، مجلد (2)، ص119.

[2]- كلمة الحق، أحمد شاكر، مقدمة عبد السلام هارون، ص (ج).

[3]- الأعلام، ج1 ص253.

[4]- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ج4 ص (م).

[5]- مجلة "المجلة"، مجلد (2)، ص120

[6]- المصدر نفسه، مجلد (2)، ص119.

[7]- المصدر السابق، مجلد (2) ص120.

4- الشيخ محمد مصطفى المراغي: وصفه أحمد شاكر بقوله: «أستاذنا الإمام العظيم المصلح الحكيم، الأستاذ الأكبر»[1].

وكل من : 5- الشيخ عبد الله بن إدريس السنوسي، من المغرب.

6- الشيخ محمد بن الأمين الشنقيطي.

7- الشيخ أحمد بن الشمس الشنقيطي.

8- الشيخ شاكر العراقي.

وهؤلاء المشايخ المذكورين إلْتقى بهم أحمد شاكر بالقاهرة أيام دراسته في الجامع الأزهر[2].

9- الشيخ طاهر الجزائري: عالم السنة المتنقل، قال عنه أحمد شاكر: «أستاذنا الجليل الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي - رحمه الله -»[3].

10- الشيخ محمد رشيد رضا: صاحب المنار[4].

11- الشيخ جمال الدين القاسمي: من علماء الشام[5].

يقول محمود شاكر بعد أن ساق جملة من شيوخ أخيه "أحمد" من مصر وغيرها من بلدان العالم الإسلامي: «ولقي كثيرا غير هؤلاء من علماء السنة، يطول ذكرهم بالتفصيل، وهذا اللقاء المتتابع للعلماء، هو الذي مهّد لهذا العالم أن يستقل بمذهب في علم الحديث، حتى استطاع أخيرا أن يقف في منتصف هذا القرن علَما مشهورا لا ينازعه في إمامة الحديث إلا قليل»[6].

الفرع الثاني: تلاميذه

---

[1]- الباعث الحثيث، المقدمة، ص3.

[2]- مجلة "المجلة"، مجلد (2)، ص120.

[3]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص340.

[4]- مجلة "المجلة"، مجلد (2)، ص120. ومفتاح كنوز السنة، فنسنك، مقدمة أحمد شاكر، ص (ث).

[5]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص340.

[6]- مجلة "المجلة"، مجلد (2) ص120.

إن كثيرا من المصادر التي ترجمت للشيخ أحمد شاكر - فيما ما اطلعت إليه - لم تشر إلى هذا الجانب[1]، بينما يذكر صاحب "جمهرة مقالات أحمد شاكر" أن "شاكرًا": «انقطع للتأليف وتحقيق كتب التراث، ولم ينصِّب نفسه لتدريس الطلبة، ولكن رغم ذلك فإن الذين تتلمذوا على كتبه لا يحصون كثرة»[2]، ولعلّ هذا من أسباب عدم إشارة كثير ممن ترجم له إلى عنصر (تلاميذه)؛ ذلك أنّ انشغاله بوظيفة القضاء الشرعي من جهة، وانكبابه على التأليف وتحقيق التراث الإسلامي من جهة أخرى، جعله لا يطرق باب التدريس المباشر للطلبة، وهذا ما يفسّر عدم الْتِفات كثير مِمّن ترجم له إلى هذا الجانب مِن حياته العلمية.

ومع ذلك نجد أنّ الأستاذ "عاطف التهامي" يذكر: أنّ تلاميذه كثيرون، ويذكر من بينهم على سبيل المثال[3]: - الأستاذ الأديب: عبد السلام هارون (وهو ابن خال أحمد شاكر)[4].

- الشيخ: محمد نجيب المطيعي.
- الشيخ: عبد الفتاح أبو غدة[5].
- والأستاذ: أحمد أحمد الشريف[6].

---

[1]- من الذين ترجموا لأحمد شاكر ولم يذكروا عنصر "تلاميذه" مثلا : "الأعلام" للزركلي. و"معجم المؤلفين" لكحالة. وصاحب بحث "ترجمة الشيخ أحمد شاكر وبيان جهوده العلمية"، مجلة الحكمة. والأستاذ عبد اللاوي، "جوانب نقدية في جهود الشيخ أحمد شاكر الحديثية"، رسالة ماجستير، مع أن هذا الأخير ذكر لأحمد شاكر ترجمة طويلة مفيدة، ذكر فيها شيوخه، لكنه لم يعرج إلى تلاميذه.

[2]- جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، عبد الرحمن العقل، ج1 ص59.

[3]- الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في مسند الإمام أحمد بن حنبل، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 48، ص126-127.

[4]- المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ص8.

[5]- يقول الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة في مقدمة تحقيقه للرسالة التي سماها:"تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك": «شيخنا وأستاذنا العلامة المحدث الفقيه الأديب المحقق المتقن القاضي أبو الأشبال أحمد شاكر»، وكثيرا ما يردد كلمة "شيخنا" إشارة إلى أحمد شاكر في هذا الكتاب، من ذلك: ص6 و39 و41 و61 وغيرها.

[6]- مسند الإمام أحمد، تحقيق أحمد شاكر، المقدمة، ج1 ص8.

المطلب الرابع: وفاته وآثاره

الفرع الأول: وفاته

بعد أن قضى هذا الإمام عمره في خدمة الأمة والعلم والسنة النبوية المشرفة، انتقل إلى رحمة الله في: الساعة السادسة بعد فجر يوم السبت 26 ذي القعدة سنة (1377هـ)، الموافق لـ: 14 من يونيو سنة (1958م)؛ وبذلك فَقَدَ العالم الإسلامي إماما من أئمة علم الحديث في هذا القرن[1]، رحمه الله رحمة واسعة.

الفرع الثاني: آثاره العلمية[2]

لقد اعتلى الشيخ أحمد شاكر منبر التأليف، فأسهم بقوة في نشر التراث الإسلامي الأصيل، وخاصة ما يتعلق بالسنة ومصنفاتها وعلومها، فطارت سمعته في الآفاق كمحقق وناشر لكتب السنة الكبرى التي أشرف على تحقيقها، وحتى على نشرها لتعمّ الفائدة بها.

كما تميزت مؤلفات "أحمد شاكر" بالتنوع في علومها ومعارفها، من فقه وأصول وتفسير وحديث ولغة وأدب وغير ذلك، ومن أهم هذه الآثار ما يأتي:

أولا- في القرآن وعلومه:

1- تفسير الطبري: قام بمراجعته وتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه بالاشتراك مع أخيه: "محمود شاكر"، لكنه توفي قبل أن يكمله وقد طبع الكتاب بـ: دار المعارف - القاهرة، سنة 1956.

2- عمدة التفسير اختصار تفسير ابن كثير: وقد طبع الكتاب في دار المعارف بمصر فيما بين (1957-1958م) في خمسة أجزاء.

3- تفسير الجلالين: جلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي : حقق الشيخ نصه وصححه بالاشتراك مع أخيه علي شاكر، وقد طبعته دار المعارف سنة (1954م).

---

[1]- مجلة "المجلة"، مجلد (2)، ص119. ويقول الأستاذ أسامة بن الشيخ أحمد شاكر: «وفي أواخر حياة الشيخ أحمد محمد شاكر أصيب بمرض استدعى نقله إلى المستشفى لإجراء جراحة، ولكنه لم يَمكث بعد إجراء العملية إلاّ أياما قلائل، ثم لبّى نداء ربّه في الساعة السابعة والنصف من صباح يوم السبت 26 من ذي القعدة سنة 1377هـ ». ينظر: من أعلام العصر: أبو الأشبال شمس الأئمة أحمد محمد شاكر، لأسامة بن أحمد شاكر، ص57.

وقد ذكر الأستاذ: يوسف عبد اللاوي - باحث من جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة- الذي زار بيت الشيخ ولقي أولاده، أن أسامة - ابن أحمد شاكر- أخبره : أنّ أحمد شاكر توفي إثر مرض "السرطان" الذي كان قد ألم به. ينظر: جوانب نقدية في جهود الشيخ أحمد شاكر الحديثة، رسالة ماجستير، ص24.

[2]- باختصار من: مجلة "المجلة"، مجلد (2)، ص121. ومن أعلام العصر: أبو الأشبال شمس الأئمة أحمد محمد شاكر، أسامة بن أحمد شاكر، ص50-56. وجمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، عبد الرحمن العقل، ج1 ص66-120. وجوانب نقدية في جهود أحمد شاكر الحديثية، رسالة ماجستير، يوسف عبد اللاوي، ص25-31.

4- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، للإمام محمد بن محمد الجزري: قام الشيخ بتصحيحه ومراجعته، ونشرت الكتاب مكتبة القدسي بالقاهرة سنة (1931م).

5- هداية المستفيد في أحكام التجويد، للشيخ أبي ريمة: قام بتصحيح الرسالة وضبطها بالحركات، صدرت أول طبعة له في دار المعارف سنة (1373هـ).

ثانيا- في الحديث وعلومه:

1- المسند للإمام أحمد بن حنبل: حقق نصوصه وخرج أحاديثه وشرحه بإيجاز، وصنع له فهارس علمية دقيقة، مات قبل إتمامه، وظهر في خمسة عشر جزءً.

2- جامع الترمذي: قام بتحقيق نصه وشرحه، ولم يكمله فصدر منه جزأين فقط، وطُبع بمكتبة مصطفى البابي الحلبي، وكذا دار الحديث بالقاهرة.

3- صحيح ابن حبان: حقّق نصه وخرج أحاديثه، ولم يكمله.

4- صحيح البخاري بشرح الكرماني: قام بتصحيح الجزء الثاني فقط، وطبع بمصر.

5- مختصر سنن أبي داود للمنذري مع معالم السنن لأبي سليمان الخطابي، وتهذيب الإمام ابن قيم الجوزية، حقق منه ثلاثة مجلدات بالاشتراك مع حامد الفقي، وطبع بمطبعة أنصار السنة المحمدية.

6- الأربعون النووية بشرح النووي، تصحيح ومراجعة، طبع سنة (1954م) بدار المعارف.

7- العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام، لعبد الغني المقدسي، حقق نصه مع بعض التعليقات، طبع بدار المعارف سنة (1373-1954م).

8- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، حققه بالاشتراك مع حامد الفقي.

9- شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني، حقق نصه، وطبع بدار المعارف سنة (1954م).

10- ألفية السيوطي: شرح وعلق عليها، طبعت طبعات عديدة بمصر.

11- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، وهو شرح الشيخ على: اختصار علوم الحديث لابن كثير.

12- كتاب التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي، وقد حقق الشيخ ثلثه، وطبع بمطبعة السنة المحمدية سنة (1373هـ-1954م).

13- ضبط وتصحيح ألفية العراقي: طبع بدار المعارف سنة (1954م).

14- خصائص مسند الإمام أحمد، للإمام أبي موسى المديني.

15- والمصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، لابن الجوزي: هذان الكتابان جعلهما الشيخ أحمد شاكر مقدمةً لمسند الإمام أحمد مع تصحيحهما والتعليق عليهما أحيانا.

ثالثا- في الفقه وأصوله:

1- المحلى لابن حزم: تحقيق وتعليق، وعمله في ثلث الكتاب تقريبا، والثلثان الباقيان تحقيق غيره.

2- الرسالة للإمام الشافعي: حققه وعلّق عليه ووضع له فهارس علمية.

3- الروض المربع شرح زاد المستقنع للبهوتي: صححه وراجعه، طبع بدار المعارف سنة (1954م).

4- جامع العلم للشافعي: حققه وعلق عليه، طبع بدار المعارف سنة (1940م).

5- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، حققه وعلق عليه، صدر عن دار الآفاق الجديدة ببيروت، سنة (1980م).

6- قواعد الأصول ومعاقد الفصول (مختصر تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل) لصفي الدين البغدادي الحنبلي، قام بتصحيحه ومراجعته، طبعته دار المعارف سنة (1954م).

7- نظام الطلاق في الإسلام: بحث علميّ دقيق في فقه الطلاق، طبع بمطبعة النهضة (1931م).

8- كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر، بحث فقهي علمي للمسألة، طبع بدار المعارف.

9- رسالة في شروط الصلاة، لمحمد بن عبد الوهاب، صدر عن دار المعارف (1954م).

10- الروضة الندية شرح الدرر البهية، لصديق حسن خان: تحقيق وتعليق، طبع بدار التراث بالقاهرة.

رابعا- في العقيدة:

1- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق وتعليق، طبع بدار المعارف سنة (1373هـ).

2- العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية: صححه وراجعه، طبع بدار المعارف (1954م).

3- الأصول الثلاثة وأدلتها لمحمد بن عبد الوهاب، صححه وراجعه، بدار المعارف سنة (1954م).

4- القواعد الأربع للشيخ محمد بن عبد الوهاب، صححه وراجعه، طبع بدار المعارف سنة (1954م).

5- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، للإمام موفق الدين بن قدامة المقدسي، قام بتصحيحه ومراجعته، طبعته الأولى بدار المعارف سنة (1954م).

6- عقيدة أهل السنة والجماعة لأبي الفرج بن الجوزي، أو: المنظومة الدالية، صححها وراجعها، وطبع أيضا بدار المعارف.

7- الرسالة التدمرية لابن تيمية: تحقيق بالاشتراك مع محمود شاكر، وطبع بدار المعارف.

خامسا- في اللغة والأدب:

1- الشعر والشعراء، لابن قتيبة: حققه وعلق عليه، طبع بدار إحياء الكتب العربية سنة (1950م).

2- لباب الآداب للأمير أسامة بن منقذ: حققه وخرج أحاديثه، طبع بمكتبة سركيس سنة (1935م).

3- المفضليات، للضبي (في الشعر القديم)، تحقيق بالاشتراك مع عبد السلام هارون، طبع بدار المعارف سنة (1942م).

4- الأصمعيات، للأصمعي: مع عبد السلام هارون أيضا، طبع بدار المعارف سنة (1955م).

5- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، أتَم تحقيق الجزء الثاني والثالث منه، وصدر عن مكتبة مصطفى البابي الحلبي سنة (1939م).

سادسا- في التاريخ والسِّير:

1- جوامع السيرة لابن حزم، تحقيق: إحسان عباس وناصر الدين الأسد، مع مراجعة أحمد شاكر وكتابة بعض التعليقات، طبع في دار المعارف سنة (1956م).

سابعا- في الأنساب:

1- جمهرة أنساب العرب لابن حزم، تحقيق ليفي بروفنسال، صححه وعلق عليه، صدر عن دار المعارف.

2- نسب قريش، للزبيري، تحقيق، بروفنسال، صححه وعلق عليه، طبع بدار المعارف.

ثامنا- المعارف العامة:

1- كلمة حق: مجموعة الأبحاث والمقالات.

2- الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر، صدر عن دار المعارف.

3- تعليقات في أبحاث دقيقة على "دائرة المعارف الإسلامية"، وهي موضع الدراسة.

4- مقالات كثيرة في الصحف والمجلات.

5- بيني وبين الشيخ محمد حامد الفقي، رسالة صغيرة، طبعت بدار المعارف سنة (1955م).

المطلب الخامس: جهود الشيخ أحمد شاكر في مواجهة الحركة الاستشراقية

لقد عاش أحمد شاكر في زمن كان فيه الافتتان بآراء المستشرقين وكتاباتهم على أشدّه، بل كانت أفكارهم قد تُنقل - أحيانا كثيرة - على أنها مسلّمات علمية لا تقبل المناقشة، سواء في علوم اللغة

أو في علوم الشريعة أو غيرها. ولقد قام كثير من العلماء والمفكرين بالتصدي لهذا الغزو الفكري الوافد من الغرب، وكشفوا القناع عن حقيقة الاستشراق الزائفة، وبيَّنوا انعدام روح البحث العلمي الموضوعي في كتاباتهم، وما حوته من تحامل على الإسلام وأهله، ولقد كان "لشاكر" نصيب وافر في التصدي لحملات المستشرقين، أذكر من ذلك على سبيل المثال:

الفرع الأول: مقدمته على جامع الترمذي ومفتاح كنوز السنة

1- مقدمته على تحقيق جامع الترمذي[1]: بيّن أحمد شاكر كيف أنّ طباعة الكتب العلمية في البلاد العربية كانت في بداية القرن العشرين على حال متخلّفة في أغلبها، مقارنة بطباعتها وإخراجها في البلاد الأوربية، إذ كان يخرج المستشرقون المخطوطات العربية والإسلامية في صورة تتميز: بالعناية بالأصول الخطية ووصفها، مع وضع الفهارس العامة لمباحثها، بينما كان يُغفل هذا الجانب كثير من الذين يطبعون الكتب بمصر آنذاك، الأمر الذي جعل ما يطبعه المستشرقون نفائسَ قد يغالي الناس في اقتنائها رغم علو ثمنها[2]؛ ولهذا أراد أحمد شاكر أن يكشف حال المستشرقين فيما ظهروا فيه من الإتقان وحسن الإخراج للكتب، ويحذر مما قد تحويه طبعاتهم من أخطاء وأخطار، ويبين أهداف المستشرقين من نشرها، فيقول: «وجهلوا أو نسوا، أو علموا وتناسوا: أن المستشرقين طلائع المبشرين، وأن جل أبحاثهم في الإسلام وما إليه إنما تصدر عن هوى وقصد دفين، وأنهم كسابقيهم ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: 46]، وإنما يفضلونهم بأنهم يحافظون على النصوص، ثم هم يحرفونها بالتأويل والاستنباط»[3]. وكشف أنهم ليسوا الأوائل في إتقان إخراج الكتب، وإنما هم مقلدون متّبعون، حيث يقول: «غر الناس ما رأوا من إتقان مطبوعات المستشرقين، فظنوا أن هذه خطة اخترعوها، وصناعة ابتكروها، لا على مثال سبق، ليس لهم فيها من سلف، ووقع في وهمهم أن ليس أحد من المسلمين بمستطيع أن يأتي بمثل ما أتوا، بَلْهَ أن يبزهم، إلا أن يكون تقليدا واتّباعا... »[4]؛ إذ « لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكري قواعد التصحيح، وإنما سبقهم إليها علماء الإسلام المتقدمون»[5]. ثم بيّن جهود العلماء وخاصة المحدّثين في ضبط الكتب وتصحيحها، وطرائقهم في ذلك[6]. ثم راح يؤرّخ لبداية تأليف معاجم اللغة عند المسلمين، وتأليف كتب الطبقات والمعاجم

---

[1]- وقد طبع الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة هذه المقدمة في رسالة مستقلة، بتحقيقه.

[2]- جامع الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، ج1 ص17-19.

[3]- المصدر نفسه، ج1 ص19.

[4]- المصدر نفسه، ج1 ص20-21.

[5]- المصدر السابق، ج1 ص21.

[6]- المصدر نفسه، ج1 ص22-43.

وكتب الفهارس والأطراف، فالمسلمون هم الأصلاء السابقون، والمستشرقون هم اللاحقون المقتبسون[1].

2- **مقدمته على مفتاح كنوز السنة:** كما بين في هذه المقدمة أيضا جهود العلماء المتقدمين في صنع كتب الفهارس للأحاديث النبوية والأعلام والتراجم لتسهيل البحث فيها، ومنها كتب الأطراف والمعاجم والجوامع وغيرها، ونبّه إلى أن لهم قدم السبق في ذلك على المعاصرين من المسلمين والمستشرقين[2].

الفرع الثاني: كتاباته في بعض المقالات

1- في مقال له بعنوان: "سير أعلام النبلاء – ترجمة عائشة أم المؤمنين-": أشار أحمد شاكر إلى الشبهة التي أثارها المستشرقون حول السنة، وهي أن المحدّثين عنوا بنقد السند (النقد الخارجي)، ولم يُعنوا بنقد المتن (النقد الداخلي)، وردّ ذلك وبين أن صنيع المحدثين يخالف هذا الادعاء[3].

2- مقال بعنوان: "المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن – تأليف جولد زيهر-": بين "شاكر" في المقال ضرورة معرفة آراء المستشرقين؛ من أجل إدراك مقاصدهم ونياتهم نحو بلاد الإسلام، وأشار إلى أنه يشجع وبقوة على ترجمة كتابات المستشرقين عن الإسلام.

ثم تحدث عن كتاب جولد زيهر وذكر أن: «في هذا الكتاب من الخطإ ما يحتاج من أجله إلى درس كل مسألة من مسائله درسا دقيقا وافيا...»[4]، ثم أشار إلى بعض الشبهات التي أثارها المستشرق في هذا الكتاب بهدف التشكيك في القرآن وقراءاته[5].

وهناك مقالات أخرى ناقش فيها العلامة أحمد شاكر مجموعة من شبهات ومطاعن المستشرقين في القرآن الكريم والسنة النبوية أذكر منها باختصار:

3- مقال بعنوان: "عصر النبي ﷺ وبيئته قبل البعثة - تأليف الأستاذ محمد عزة دروزة -": ردّ فيه على شبهة تأخّر تدوين السنة النبوية، التي سَمّاها: «خدعة التدوين»[6].

---

[1]- تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك، أحمد شاكر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ص6.

[2]- مفتاح كنوز السنة، فنسك، مقدمة أحمد شاكر، ص (خ- ظ).

[3]- جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر مع أهم تعقباته على دائرة المعارف الإسلامية، عبد الرحمن العقل، ج1 ص150. نقلا عن: مجلة "الكتاب"، سنة (1946).

[4]- المصدر نفسه، ج1 ص185.

[5]- المصدر نفسه، ج1 ص186. نقلا عن: مجلة المقتطف، مجلد 5. وينظر: دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص334.

[6]- المصدر السابق، ج1 ص330-332. نقلا عن مجلة الكتاب، السنة 3، مجلد 5.

4- وفي مقال له بعنوان: "عبد العزيز فهمي باشا وعداؤه للعربية": رد فيه على شبهات المستشرقين حول القرآن وقراءاته[1].

5- مقال بعنوان: جرأة عجيبة على تكذيب القرآن: ناقش فيه فكرة تمجيد الحضارة الفرعونية على حساب الحضارة الإسلامية[2].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1]- المصدر نفسه، ج1 ص460. نقلا عن: مجلة الهدي النبوي، العدد11.

[2]- المصدر نفسه، ج2 ص508-508. . نقلا عن: مجلة الهدي النبوي، العدد1، مجلد 15.

المبحث الرابع : التعريف بتعقبات أحمد شاكر على دائرة المعارف الإسلامية

تنوعت التعليقات التي أوردها الشيخ أحمد شاكر على دائرة المعارف، واختلفت مباحثها، وبما أن موضوع البحث يتركز في جانب المباحث الحديثية، فسأتناول في هذا المبحث لمحة موجزة عن بعض المباحث الأخرى التي تناولها شاكر بالمناقشة في الدائرة، ثم أركز على بيان الخصائص والمنهج العام للتعقبات الحديثية باختصار، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: مجالات تعقبات الشيخ أحمد شاكر على دائرة المعارف الإسلامية

وإنما قصدت بهذا العنصر أن أنبّه إلى أن تعقبات الشيخ أحمد شاكر على الدائرة لم تقتصر على ما يختص بالأمور الحديثية فقط، بل تجاوزت ذلك إلى مسائل: عقدية وفقهية وتفسيرية ولغوية وغيرها، وهذا يعكس المعرفة الموسوعية التي تميز بها الشيخ "شاكر"، كما رأينا ذلك من خلال مؤلفاته.

ويمكن تصنيف المباحث التي ناقشها الشيخ "شاكر" في الدائرة على النحو الآتي:

أولا- في مباحث العقيدة ومقارنة الأديان: وأسوق هنا أمثلة عن بعضها[1]:

- في تعليقه على مادة "إنجيل": ناقش أحمد شاكر تاريخ كتابة الأناجيل وجمعها، وبين مقدار ما فيها من التناقض والاختلاف، ومدى قيمتها التاريخية والعلمية، مستندا في ذلك إلى عدة مصادر منها: تفسير المنار لرشيد رضا، وقصص الأنبياء لعبد الوهاب النجار وغيرهما[2]، رادًّا على محرر المادة[3] الذي رأى الشيخ "شاكر" أنه قد: خلط في الموضوع خلطا غريبا، ووقع في اضطراب وأغلاط كثيرة[4]، ثم أخيرا أحال "شاكر" على مجموعة من المصادر التي تعرّف بحقيقة الأناجيل، كـ"الفصل" لابن حزم، و"الأجوبة النافعة" للقرافي وغيرهما[5].

---

[1]- أعتمدُ في إيراد جميع هذه الأمثلة على الإصدار الأول للدائرة؛ لأنه هو المتعلق ببحثي كما سبق بيانه.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج3 ص30-32.

[3]- لم أذكر في جميع هذه الأمثلة أسماء محرري المواد للاختصار؛ لأن القصد من سرد الأمثلة، ليس تحليلها وإنما الإشارة إليها فحسب.

[4]- المصدر نفسه، ج3 ص24.

[5]- المصدر نفسه، ج3 ص32.

● وفي تعليقه على مادة "الجن": بين الشيخ "شاكر" أن كاتب المادة قد تعدى الحدود في بحث هذا الموضوع الغيبي، ثم أشار باختصار إلى أن عقيدة الإسلام في الجن تقوم على التزام ما جاء في القرآن والسنة عنهم، فمن تجاوز ذلك فقد اعتدى وأخطأ[1].

ثانيا- في مباحث السيرة النبوية: علق على كثير من المواضيع الخاصة بالسيرة أذكر منها:

● في تعليق الشيخ "شاكر" على مادة "أنصار": ناقش كاتبَ المادة في المعنى اللغوي والشرعي لكلمة أنصار، ثم ذكر - رحمه الله - فضائل الأنصار، وجهدهم الكبير في نصرة النبي ﷺ ورسالته، وبيّن بطلان ما ادعاه كاتب المادة من أن: الأنصار لم يجاهدوا مع رسول الله ﷺ إلا كارهين، وساق الروايات التي ترد هذا الادعاء[2].

● وفي تعليقه على مادة "بحيرا": ردّ على ما ادّعاه كاتب المادة من أن: خديجة رضي الله عنها في قصة نزول الوحي على رسول الله ﷺ أول مرة، ذهبت إلى: راهب ملحد منبوذ يدعى سرجيوس، فذكر "شاكر" الروايات الصحيحة الدالة على أنها إنما ذهبت إلى ابن عمها "ورقة بن نوفل" العربي النسب، ولم تذهب إلى رجل أعجمي كما زعم محرر مادة "بحيرا"[3].

● وفي التعليق على مادة "براق": رد الشيخ أحمد شاكر على كاتب المادة الذي زعم أن الإسراء والمعراج كان رؤيا للنبي ﷺ، يقول "شاكر": «فإن الأحاديث الصحيحة المتواترة صريحة في أنهما لم يكونا في عالم الرؤيا، إنما كانا في اليقظة، بالجسم والروح، وهذا موضع الإعجاز»[4]، ثم قال: «ولم تكن قريش لتُكَذِّب رجلا يدَّعي أنه رأى رؤيا في المنام»[5].

ثالثا- في مباحث التفسير والقراءات: ناقش أحمد شاكر مسائل عديدة في هذا الجانب منها:

● في التعليق على مادة "أميّ": ذكر العلامة أحمد شاكر الآيات التي وردت فيها هذه الكلمة، ثم أورد أقوال المفسرين في معنى المفردة في هذه الآيات، من تفسير الطبري وتفسير أبي حيان "البحر المحيط"، وبين خطأ محرر مادة "أميّ" الذي زعم أن: أصل الكلمة ليس من اللغة العربية، وأنها ظهرت بعد الهجرة عندما أطلق اليهود لفظة "الأميين" على العرب، يعنون بها "الوثنيين"، فذكر الشيخ

---

[1]- المصدر نفسه، ج7 ص112.
[2]- المصدر السابق، ج3 ص56-60.
[3]- المصدر نفسه، ج3 ص398.
[4]- المصدر نفسه، ج3 ص486.
[5]- المصدر نفسه، ج3 ص487.

"شاكر" أن الآيتين[1] اللتين وردت فيهما هذه المفردة من سورة الأعراف مكّيتان نزلتا قبل الهجرة، وهذا يبطل دعوى كاتب المادة[2].

● في تعليقه على مادة "التقية": بين الشيخ "شاكر" المراد بلفظة "تقية" الواردة في قوله تعالى: ﴿ النَّعَّابُونَ الطَّلَّاقِ التَّجَّنِيرِ الْمَلِكِ الْقَلَمِ ﴾ [آل عمران: 28]، وذكر القراءات الواردة في كلمة ﴿الْقَلَمِ﴾، وتوجيه علماء التفسير للأوجه التي قرأت بها[3].

● وفي التعليق على مادة "بسملة": ذكر الخلاف بين القراء والفقهاء والمحدثين في: كون البسملة آية من بداية كل سورة، أم أنها آية للفصل بين السور، وأوجه القراءة المشهورة فيها، مستندا في ذلك إلى عدة مصادر ك: تفسير الطبري والزمخشري، والنشر في القراءات لابن الجزري، والمرشد الوجيز لأبي شامة وغيرها، ثم عرض رأيه في المسألة[4].

رابعا– في مباحث **الفقه وأصوله**: وتعقباته المتعلقة بهذا الموضوع كثيرة أيضا، أشير إلى بعضها:

● في التعليق على مادة "استحسان": عرض أحمد شاكر أقوال الفقهاء والأصوليين في مدى حجية دليل الاستحسان، ثم في الأخير أحال على مصادر للتوسع في الموضوع[5].

● وردّ على ما جاء في مادة "استسقاء" من: زعم محررها أن صلاة الاستسقاء متشبعة بالسحر والروحانيات، وبين ما في هذا القول من التحامل والخطإ[6].

● أما في التعليق على مادة "التقليد": فقد بيّن الشيخ أحمد شاكر مذاهب الفقهاء في مسألة تقليد الهدي في الحج باختصار، ثم ذكر رأيه ودليله فيها، ثم أحال على بعض كتب الفقه للتوسع في الموضوع[7].

خامسا– في مباحث **اللغة العربية**: لقد تعرض الشيخ أحمد شاكر لمناقشة كثير من المسائل اللغوية في دائرة المعارف، تدل على اطلاعه الواسع في هذا المجال، ومعرفته بمطاعن المستشرقين في اللغة العربية، مع أنها قد تبدو لغير المتخصص مفاهيم عادية لا إشكال فيها، وأذكر من تعليقاته:

1– هما: قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ﴾ [الأعراف: 157]، وقوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ﴾ [الأعراف: 158].

2– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص644-646.

3– المصدر السابق، ج5 ص423.

4– المصدر نفسه، ج3 ص641-645.

5– المصدر نفسه، ج2 ص84.

6– المصدر نفسه، ج2 ص92.

7– المصدر نفسه، ج5 ص413.

- ردّ الشيخ "شاكر" على ما جاء في مادة "أَمَة" من ادعاءٍ أن هذه الكلمة دخيلة في اللغة العربية، وأنها مأخوذة من العبرية أو الآرامية، وبين أن اللغة العربية والعبرية متشابهتان، ولا يمكن الجزم بأيهما أسبق من الأخرى، وأنه ليس هناك دليل تاريخي ما ادعاه كاتب المادة[1].
- وفي تعليقه على مادة "برزخ" تعرض أحمد شاكر إلى بيان معنى كلمة "برزخ" في اللغة العربية، مستندا في ذلك إلى بعض المعاجم اللغوية كلسان العرب، وكتاب المفردات للأصفهاني[2].
- في تعليقه على مادة "بعل": حقق الشيخ أحمد شاكر معاني كلمة "بعل" في قواميس اللغة العربية، وفي كتب التفسير، وبين أنها كلمة عربية أصيلة، وليس فيها شيء من العجمة، خلافا لما أثاره المستشرق الذي كتب المادة من أن الكلمة مأخوذة من لغة أعجمية[3]. يقول أحمد شاكر: «وبث في ثنايا مقاله ما اعتاده المستشرقون... من إرجاع كثير من الكلمات العربية، وخصوصا ما يتعلق منها بالقرآن والسنة إلى اللغات الأخرى... ومن محاولة إقناع القارئ بأن هذا القرآن إنما أخذ من التوراة والإنجيل... حتى ليكادون يخرجون به في نظرهم عن عروبته وفصاحته... تنفيذا لخطط موضوعة معروفة»[4].

المطلب الثاني: الخصائص العامة للتعقبات الحديثية

أذكر من الخصائص التي تميزت بها التعقبات الحديثية لأحمد شاكر على دائرة المعارف ما يأتي:

أولا- ركز الشيخ أحمد شاكر في تعقباته على المباحث المتعلقة بالمسائل الحديثية خاصة، فتعليقاته وإن تعددت مواضيعها، إلا أن الجانب الأكبر منها كان يختص بعلوم الحديث، حيث عُهد إليه التعليق على هذا الجانب من بين كثير ممن تعقب على الدائرة؛ كما بيّن ذلك - هو نفسه - في تعليقه على مادة "الله"، حيث يقول: «وقد تكفّل الكاتبون الكرام، والعلماء الكبار: السيد محمد عاشور الصدفي، والشيخ محمد حامد الفقي... تكفلوا بنقد كثير من أخطاء الكاتب... وبقي مما هاجم به الكاتب الشريعة الإسلامية، أن عمد إلى أساس من أقوى دعائمها - وهو الأحاديث النبوية - يحاول هدمه بالتشكيك فيه. ولقد كان الرأي تأخير هذا الرد ليكتب في موضعه، ولكن رأى إخواني أن أبادر بالكتابة في هذه المناسبة؛ احتياطا من الأثر السيء عند نشر أقواله باللغة العربية...»[5]؛ وإنما

---

[1]- المصدر نفسه، ج2 ص631.
[2]- المصدر السابق، ج3 ص535.
[3]- المصدر نفسه، ج7 ص140-141.
4- المصدر نفسه، ج7 ص140.
[5]- المصدر نفسه، ج2 ص587.

ترك هؤلاء الأساتذة الذين أشار إليهم الشيخ التعليقَ على ما يتعلق بالحديث مع تنبّههم له، بسبب ما عرفوا عن الشيخ أحمد شاكر من علوّ كعبه في علوم السنة، واشتغاله الطويل بها، تأليفا وتحقيقا ودراسة، حتى أصبح من المبرزين في هذا العلم، ومن أكابر المتخصصين فيه في عصرنا الحاضر، فعهدوا له بالتعقيب على ما اشتهر بالتخصص فيه.

ثانيا- التعقبات الحديثية لأحمد شاكر على "دائرة المعارف" كانت في أغلبها ردوداً على مطاعن صريحة، أو تفنيدا لشبهات أثارها المستشرقون حول السنة النبوية، كما جاءت بعض تعقباته كإضافات هامة على ما أورده المحرر في نص المادة، أو وهم قد يقع فيه المحرر، كخطإ في اسم علَم من الأعلام أو نحو ذلك. فمن أمثلة ما كان على سبيل الرد على شبهات حول السنة: - ما جاء في تعليقه على مادة "أم الولد": حيث حكم محررها بالوضع على حديث متفق عليه، بحجة أن خصوم العباسيين وضعوه، فرد "شاكر" على هذا المطعن، وبين وهن الشبهة التي قام عليها هذا الزعم، ونبه إلى مكانة الصحيحين عند علماء المسلمين[1].

- ومن أمثلة ما كان على سبيل الإضافة: ما جاء تعليقه على مادة "البغوي": حيث بين الشيخ أحمد شاكر صنيع البغوي في "مصابيح السنن" واصطلاحه فيه، من باب زيادة التوضيح والبيان على ما جاء في المادة، لا على سبيل الرد[2].

- وكذلك في تعليقه على مادة "البيهقي": أورد مجموعة أخرى من مؤلفات البيهقي، زيادة على ما ذكره محرر المادة[3].

ثالثا- التعليقات الحديثية لأحمد شاكر كغيرها من التعليقات في دائرة المعارف، تراوحت بين الطول والقصر، والإيجاز والإسهاب، فقد يكون التعليق في سطر أو سطرين[4]، وقد يكون في صفحة، أوفي عدة صفحات[5]، وإذا نظرنا إلى تعليقاته على مادة "الحديث" على سبيل المثال، فسنلاحظ ذلك جليّا وظاهرا[6].

رابعا- كما قد تكون تعليقاته في الهامش - وهو الأكثر- أسفل النص المحرر، تعليقا في الغالب على جزئية ما، ثم يُكتب آخر التعقيب بالبند العريض وبخط ظاهر اسم المتعقب: **أحمد شاكر**، كغيرها

---

[1]- المصدر السابق، ج2 ص642.

[2]- المصدر نفسه، ج4 ص24.

[3]- المصدر نفسه، ج4 ص430.

[4]- من ذلك مثلا: في المصدر نفسه، (ج6 ص266)- (ج7 ص403)- (ج7 ص337).

[5]- مثاله في: المصدر نفسه، (ج2 ص587)- (ج4 ص387).

[6]- المصدر نفسه، ج7 ص331-345.

من التعقبات الأخرى لمتعقبين آخرين في "دائرة المعارف"، وقد يُكتب التعليق في متن الدائرة، بعد انتهاء نص المادة المُتَعَقَّب عليها مباشرة، ويوضع في نهايته اسم المتعقب: "**أحمد شاكر**" بخط عريض[1].

خامسا– يورد الروايات والآثار مع تخريجها، وعزوها إلى مصادرها، والحكم عليها صحة وضعفا في أحيان كثيرة، ويذكر طرقها، والحكم على رواتها جرحا وتعديلا، وينقد أسانيدها، كما يسوق نصوص الأئمة والمحدثين، مع توثيقها وبيان مصادرها؛ وهذا يدل على الصناعة الحديثية الدقيقة والمتينة لأحمد شاكر، التي تتجلى في تعليقاته على دائرة المعارف.

سادسا– تتميز التعليقات الحديثية لأحمد شاكر بالدقة والتركيز، في عبارتها وفي مضمونها، بحيث يورد في فقرة موجزة كلاما علميا دقيقا، هو ناتج عن خبرة طويلة في دراسة علوم الحديث وتتبع قواعد ومناهج العلماء في هذا العلم الواسع والدقيق، ونابع من ممارسته لهذا الفن تحقيقا وتنقيحا وبحثا لمدة طويلة من الزمان، فكثيرا ما نجده يذكر في مناقشته للمواد المتعقب عليها مباحث ومواضيع متناثرة ومتفرقة من كتب السنة والتاريخ والرجال والمصطلح وغيرها، يوجزها في أسطر معدودة، قد يطول البحث فيها إذا ما أردنا أن نرجع هذه النقاط إلى مصادرها الأصلية.

سابعا– كما تمتاز بسهولة اللغة وسلاستها، والحرص على الإيجاز والاختصار؛ لأنّ مقام التعليق والتعقيب وإبداء الملاحظات – التي هي زائدة على أصل الكتاب – يقتضي ذلك، إلاّ في بعض الأحيان عندما يستدعي المقام البسط والشرح المفصل.

ثامنا– احتوت تعقّبات الشيخ أحمد شاكر على بعض اجتهاداته واختياراته الحديثية[2]، التي قد لا يكون تعرض لذكرها أو مناقشتها في كتاباته ومؤلفاته الأخرى، وهذا الأمر يبرز وجها من أوجه القيمة العلمية لهذه التعليقات.

تاسعا– تعقبات الشيخ أحمد شاكر متناثرة في أكثر من إحدى عشر مجلدا حسب الإصدار الأول للطبعة العربية، وقد تجاوز عدد التعقبات الحديثية منها فقط الخمسين (50) تعقّبا، دون غيرها في مباحث أخرى.

عاشرا– اعتمد أحمد شاكر في تعليقاته على مجموعة متنوعة من المصادر المختلفة التخصّصات، وقد أحصيتُ له في التعقّبات الحديثية التي تناولتها بالدراسة فحسب حوالي أكثر من: اثنين وستّين (62)

---

[1]– مثلا في: المصدر نفسه، ج2 ص587.

[2]- مثال ذلك رأيه في تسمية الراوي: بسر بن أرطاة، كما سيأتي في الفصل الأول من هذه المذكرة.

مصدرا، بين مطبوع ومخطوط، في مجالات عدّة أهمّها: التفسير[1]، والسيرة[2]، والتاريخ[3]، وعلم الرجال والتراجم[4]، والمصنّفات الحديثيّة وشروحها[5]، وكتب مصطلح الحديث[6] وغيرها، وهذا الأمر يعكس مدى الجهد الذي بذله في تحقيق ومراجعة المسائل التي يُعقّب عليها من الدائرة.

حادي عشر- تعقبات أحمد شاكر لم تستوعب جميع المباحث الحديثية في "دائرة المعارف"[7].

المطلب الثالث: منهجه العام في التعقبات الحديثية

من خلال تتبع التعليقات الحديثية لأحمد شاكر على "دائرة المعارف" يمكن استخلاص المعالم العامة لمنهجه في نقاط أوجزها فيما يلي:

أولا- أنه يبين المصادر والمراجع التي اعتمد عليها محرر المادة، ومدى مصداقيتها وأصالتها في علوم السنة المشرفة، من ذلك مثلا: في تعليقه على جزئية من مادة "الحديث": بين أنّ سبب الخطإ الذي وقع فيه كاتب المادة هو: عدم رجوعه لمصادر عربية في علوم الحديث، واقتصاره على ما بين يديه من مصادر أجنبية، جعله يقع في مثل هذا الخلط[8].

- وفي موضع آخر من تعليقه على مادة "الحديث": أنكر الشيخ "شاكر" على كاتب المقال أنه: لم يشر فيه من أوله إلى آخره، إلى أيّ مصدر عربي أو إسلامي رجع إليه في بحثه[9].

ثانيا- كما أنه قد يذكر الأدلة التي استند إليها كاتب المادة في رأيه الذي ذهب إليه، ثم يناقش هذه الأدلة ويردها، إن كان فيها شبهة أو مطعن في الحديث النبوي. ومن ذلك على سبيل المثال: أنه

---

[1]- كتفسير الطبري، وتفسير ابن كثير.

[2]- ومنها: سيرة ابن هشام، وسيرة ابن سيد الناس، وغيرهما.

[3]- ك: تاريخ الطبري، وتاريخ ابن كثير، والكامل: لابن الأثير، وتاريخ الإسلام: للذهبي، وغيرها.

[4]- ومنها: طبقات ابن سعد، والاستيعاب: لابن عبد البر، وتاريخ بغداد: للخطيب، وتهذيب الكمال: للمزي - مخطوط، والإصابة، وتهذيب التهذيب، ولسان الميزان: لابن حجر، وشذرات الذهب: لابن العماد، وغيرها كثير.

[5]- مثل: صحيح البخاري، وشرحه: فتح الباري لابن حجر، وعمدة القاري للعيني، وكجامع الترمذي، وشرحه: عارضة الأحوذي، وغيرها.

[6]- ومنها: معرفة علوم الحديث: للحاكم، وعلوم الحديث: لابن الصلاح، وتدريب الراوي: للسيوطي، وتوجيه النظر: لطاهر الجزائري، وقواعد التحديث: للقاسمي، وغيرها.

[7]- ينظر تفصيل ذلك في "ملحق" هذه المذكرة: ص327.

[8]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص334.

[9]- المصدر نفسه، ج7 ص330.

ذكر في تعقبه على مادة "الله" بعض الأدلة التي اعتمد عليها محرر المادة في محاولة تشكيكه في ثبوت الأحاديث، ثم رد عليها بالتفصيل[1].

- كما أنه قد يبين أحيانا أن كاتب المادة ليس له أي دليل على ما ذهب إليه، أو أنّ دليله في درجة من الوهن والضعف بحيث لا يقوم للاحتجاج به، حيث يقول مثلا: «وأما ما زعم الكاتب أن روايته [أي: أنس] لحديث المعراج فيها قصص خيالي: فإنه زعم باطل لا دليل عليه»[2]، ويقول في موضع آخر: «ليس للكاتب دليل على هذا التشكيك»[3] ونحو ذلك.

ثالثا- قد يعرّف ببعض المصطلحات الحديثية لزيادة التوضيح، في سياق رده على شبهة ما، أو إضافته على ما ورد في نص المادة، فمثلا: في تعليقه على مادة "الله" عرف بالحديث: المتواتر، والمشهور وغيره[4].

رابعا- أنه كثيرا ما يذكر الخلفية الفكرية لما كتبه المستشرق محرر المادة، وهدفه من إيراد مثل هذه الشبهة أو المطعن في السنة، ويبين مخالفة المستشرقين لروح البحث العلمي المنصف، وأن مثل ذلك إنما يصدر عما تشتهي أهواؤهم، وما ترتضي عقائدهم. فيقول مثلا في التعليق على مادة "حمزة بن عبد المطلب": «هذا المستشرق "لَمنس" عجيب في آرائه واستنباطه! والعصبية تطغى على بصره، والحقد على الإسلام يطمس بصيرته، يريد تكذيب الأحاديث والروايات بكل وجه وحيلة، فيندفع حتى يأتي بما لا يخطر على بال بشر!»[5].

خامسا- كما أنه كثيرا ما يكشف القناع عن المنهج غير العلمي الذي يسلكه المستشرقون في قبولهم وردهم للأحاديث النبوية، معارضين بذلك المنهج العلمي والتاريخي الدقيق الذي سلكه أئمة الحديث، حيث يقول "شاكر": «إن المطلع على أقوال هؤلاء الناس يراهم يقبلون من الأحاديث أضعفها سندا وأوهاها رواية؛ وافق رأيهم وهواهم، وإن كان في كتاب من كتب التاريخ أو السير أو غيرها بدون إسناد، ويحكمون بالكذب والوضع على الأحاديث الصحاح...، ولن تجد لهم قاعدة يسيرون عليها في قبولهم الأحاديث أو رفضها»[6].

---

[1]- المصدر نفسه، ج2 ص588.
[2]- المصدر السابق، ج3 ص48.
[3]- المصدر نفسه، ج5 ص231.
[4]- المصدر نفسه، ج2 ص589.
[5]- المصدر نفسه، ج8 ص101.
[6]- المصدر نفسه، ج2 ص591.

سادسا- كما أنه في عزوه للروايات والأحاديث إلى مصادرها الأصيلة في كتب السنة، كثيرا ما يذكر الجزء والصفحة من الكتاب وطبعته، وقد لا يذكر هذه المعلومات أحيانا أخرى، ويكتفي بذكر المصنَّف الذي وردت فيه الرواية فقط[1].

سابعا- يستعمل أحيانا في مناقشاته للمستشرقين محرري المواد التي يعلق عليها: أسلوب الاستفهام الاستنكاري، فيقول مثلا: «ما الدّاعي إلى هذا التشكيك؟»[2]، وقال في موضع آخر مستنكرا على بعض ما جاء في نص المادة: «وأين الأحاديث التي تتضمن أخطاء تاريخية شديدة الوضوح؟!»[3].

ثامنا- يحقق في أسماء الصحابة والرواة الواردة في المواد التي يعلق عليها، ويبين وجه الصواب في التسمية، بحيث قد تتصحف على الكاتب، أو يغيب عنه الخلاف في التسمية، فينبه الشيخ أحمد شاكر إلى مثل هذا ويبيّنه[4].

تاسعا- أحيانا يذكر في آخر تعقيبه لائحة لمجموعة من المصادر التي يحيل عليها القارئ، للتوسع أكثر في الموضوع، كما فعل مثلا في التعليق على مادة "الترمذي": حيث أحال في آخره على مصادر للتوسع أكثر فيما يتعلق بالترمذي وكتابه الجامع[5].

عاشرا- أنه يورد أقوال علماء الحديث من أئمة المسلمين، مما هو مدون في كتبهم، ليبين مدى مخالفتها لما ذهب إليه علماء المستشرقين فيما حرروه في الدائرة، فعلى سبيل المثال: في تعليقه على مادة "الحديث" ساق جملة من أقوال المحدثين في مسألة: وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب، وإجماعهم على عدم جواز ذلك، ثم قال: «فهذا قول أئمة المسلمين وعلماء الحديث، لا ما نقله كاتب المقال عن كتب إفرنجية، مما يوهم أن المسلمين يجيزون وضع الحديث والكذب على رسول الله»[6].

حادي عشر- وأحيانا يستهل الشيخ أحمد شاكر تعقبه بإنكار ما ذهب إليه كاتب المادة، كأن يقول: «هذا غير صحيح»[7]، أو «هذا كلام غير دقيق»[1]، أو «هذا الكلام ليس على وجهه»[2]، ونحو ذلك.

---

[1]- المصدر نفسه، ج2 ص642.

[2]- المصدر السابق، ج5 ص262.

[3]- المصدر نفسه، ج7 ص337.

[4]- مثاله من: المصدر نفسه، (ج3 ص105) -(ج3 ص633).

[5]- المصدر نفسه، ج5 ص231. ومثال آخر في: المصدر نفسه ، (ج2 ص220)- (ج7 ص337).

[6]- المصدر نفسه، ج7 ص334.

[7]- المصدر نفسه، ج7 ص330.

نتائج الفصل: أوجز أهمّ النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا الفصل في النقاط الآتية:

– أنّ الاستشراق ظهر كحركة علميّة تتناول دراسة الغربيين لعلوم الشرق العربي الإسلاميّ وحضارته منذ الاحتكاك الذي كان بين المسلمين والأوربيين في الأندلس، ثمّ اتسع نطاق هذا النشاط بصورة أكثر تنظيما، وبأهداف أكثر وضوحا بعد الحروب الصليبية خاصة.

– من خلال الواقع التاريخي للاستشراق تبيّن أنّ جلّ دراساته عن الشرق كانت في الأساس تهدف إلى خدمة التبشير النصراني أو اليهودي، وخدمة الأغراض الاستعمارية في بلاد الشرق، كما يضاف إلى ذلك أهداف أخرى: اقتصادية وسياسيّة، وعلمية على الوجه الذي سبق بيانه.

– تعدّدت مجالات النشاط الاستشراقي، حيث برزت جهوده في ميادين مختلفة، أهمّها: الجامعات والمعاهد، وتأليف الكتب والمجلات، والترجمة، وعقد المؤتمرات، وإنشاء الجمعيات والمؤسّسات، وغيرها.

– أن دراسات المستشرقين عن السنة حملت كثيرا من الوجوه السلبية للحركة الاستشراقية، وذلك من خلال: الطعن في السنّة، وإثارة الشبهات حولها، ومع هذا فهناك بعض الجهود التي تُعتبر مشكورة في هذا المجال، استفاد منها العالم الإسلامي، سواء قَصَد المستشرقون ذلك أم لا.

– شارك في إنشاء "دائرة المعارف الإسلامية" عدد كبير جدًّا من المستشرقين الأوربيّين، ومن بلدان مختلفة، وقد جاءت الدائرة في إصدارين، وباللغات الأوربية الثلاث.

– اتفق كثير من العلماء والباحثين في العالم الإسلاميّ على أنّ هذه الموسوعة قد احتوت على أخطاء فادحة حول الإسلام، لذا تحفّظ كثير منهم على ترجمتها وإشاعتها في العالم الإسلامي، ولكن لَمّا تُرجمت وانتشرت بين الأوساط العلمية العربية، حرص كثير من العلماء على التعليق عليها، والتنبيه إلى ما فيها من مفاهيم خاطئة عن الإسلام، وتصويب ما احتوته من أوهام وأخطاء.

– لقد كان للشيخ أحمد شاكر عناية مبكّرة بدراسة العلوم الإسلامية وبخاصّة علم الحديث، وقد استفاد في هذا العلم وغيره من كبار علماء عصره، حتّى صار من العلماء المبرّزين في علوم الحديث، ومع هذا فقد تنوعّت مجالات دراساته وكتاباته، ممّا يدلّ على موسوعيّته وتفنّنه في علوم شتّى.

– لقد كان لأحمد شاكر كتابات كثيرة في مقالات منشورة وكتب مطبوعة، ساهم بها في التصدّي للجانب السلبي لحركة الاستشراق، وتبيين خطره على العالم الإسلامي وعلومه.

---

[1]– المصدر نفسه، ج7 ص340.

[2]– المصدر نفسه، ج7 ص337.

- تناولت تعقّبات الشيخ أحمد شاكر على "دائرة المعارف الإسلامية" مجالات عدّة، أهمّها في مباحث: العقيدة والتفسير وعلوم القرآن، والسيرة، والفقه وأصوله، واللغة لعربية، والحديث، وغيرها.
- تراوحت تعقّبات الشيخ أحمد شاكر في المباحث الحديثية وغيرها بين الطول والقصر، والإيجاز والإسهاب، وتميّزت بالدّقة والتركيز، ووضوح المنهج، وحسن السياق، وجودة المعلومات، مما يدلّ على أهميتها في إضافة ما يفيد القارئ على أصل الكتاب.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

التعقبات المتعلقة بالصحابة والرواة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الدائرة من عدالة الصحابة

المبحث الثاني: أوهام الدائرة في أسماء الصحابة ومن اختلف في صحبتهم

المبحث الثالث: التعقبات المتعلقة بالرواة من غير الصحابة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

يَختصّ هذا الفصل بدراسة تعقّبات الشيخ أحمد شاكر التي تدور حول ما يتعلّق بالصحابة ﷺ ورواة الحديث، وبعد استقراء التعقبات الخاصة بهذا الموضوع وما ما يندرج ضمنه من جزئيات، صنّفتها إلى ثلاثة محاور رئيسة:

أ)- تعقّبات على ما جاء في "الدائرة" عن عدالة الصحابة.

ب)- تعقّبات على ما جاء فيها عن أسماء الصحابة.

ج)- وتعقّبات على ما جاء فيها عن المختلف في صحبتهم.

فأمّا موضوع عدالة الصحابة فخصّصت له مبحثا مستقلا، لِغزارة مادته، وأما الموضوعَيْن الآخرين فجعلتهما في مبحث واحد لقلّة مادتهما مقارنة بالموضوع الأول، ولِتداخلهما أحيانا في تعقيب واحد.

وفيما يَختصّ بالتعقبات الخاصة بالرّواة بعد الصحابة، فقد جعلتها في مبحثٍ وحيدٍ، لعدم كثرة التعقّبات في هذا الجانب كما هو الحال في موضوع الصحابة ﷺ وما يتعلّق به.

وأنبّه إلى أنّي في كل مبحث من مباحث هذا الفصل أُرتِّب تعقبات الشيخ أحمد شاكر على حسب ترتيب المواد المتعقَّب عليها في "دائرة المعارف الإسلامية"، والتي جاءت مرتّبة على حروف المعجم.

المبحث الأول : موقف "دائرة المعارف" من عدالة الصحابة

– يطلق لفظ **العدل** و**العدالة** في اللغة على عدة معان، منها: «العدل: ما قام في النفس أنه مستقيم... والعدل: الحكم بالحق... والعدل من الناس: المرضِيّ قوله وحكمه... »[1]. قال ابن فارس: «العدل من الناس: المرضيّ، المستوي الطريقة»[2].

– أمّا **اصطلاحا**: فعرّف ابن حجر العدالة في اصطلاح المحدثين، بقوله: «من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة»[3].

– ومعنى **عدالة الصحابة**[4]: «أنّهم لا يتعمّدون الكذب على رسول الله ﷺ، لِما اتّصفوا به من قوة الإيمان، والتزام التّقوى والمروءة، وسُموِّ الأخلاق، والترفع عن سفاسِف الأمور، وليس معنى عدالتهم أنّهم معصومون من المعاصي أو من السّهو أو من الغلط، فإنّ ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم»[5].

– و**عدالة الصحابة ثابتة بنصّ القرآن والسنة**، كما قرّر علماء الحديث[6] ؛ قال ابن الصلاح: «للصحابة بأسرهم خصِّيصَة ، وهي: أنه لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدّلين بنصوص الكتاب والسنة، وإجماع من يُعتدّ به في الإجماع من الأمّة»[7].

فما هو موقف المستشرقين محرري "دائرة المعارف الإسلامية" من عدالة الصحابة؟ وهل اعتنى الشيخ أحمد شاكر ببيان هذا الجانب في تعليقاته على هذه الدائرة؟

المطلب الأول: دعوى عدم احتجاج أبي حنيفة[1] بأنس بن مالك[2]

---

[1]– باختصار من: لسان العرب، ابن منظور، ج6 ص514-518.

[2]– معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ج4 ص246.

[3]– نزهة النظر، تحقيق نور الدين عتر، ص58. وللتوسع أكثر في "مصطلح العدالة" ينظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح، ج1 ص267-273. وفتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين السخاوي، تحقيق صلاح محمد عويضة، ج1 ص315.

[4]– ينظر التعريف بمصطلح "الصحابي" في: ص241. من هذا البحث.

[5]– دفاع عن السنة، محمد أبو شهبة، ص92. وينظر هذا المعنى في: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ج2 ص456-557.

[6]– ينظر في ذلك: الكفاية في معرفة أصول الرواية، ج1 ص180-187. وجامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد، ص68. والإصابة في تَمييز الصحابة، ج1 ص17. وأيضا: الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، ج5 ص89. ومنهاج السنة النبوية، ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، ج2 ص457.

[7]- علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، ص294.

الفرع الأول: عرض تعقّب الشيخ أحمد شاكر على ما جاء في مادة "أنس بن مالك"

- جاء في مادة "**أنس بن مالك**":

«ويقال: إن أبا حنيفة رفض اتخاذه حجة في الحديث، والأحاديث التي رواها عن المعراج وغيره لم تبرأ من القصص الخيالي، وتوجد مجموعة كبيرة من أحاديثه في مسند أحمد بن حنبل»[3].

- محرر المادة هو المستشرق "فنسنك"[4].

- تعقيب أحمد شاكر: **«لم أجد ما يؤيد النقل الذي نقله المستشرق "فنسنك" عن أبي حنيفة، والمعروف عند علماء المصطلح، بل عند عامة العلماء، من أتباع أبي حنيفة وغيره من الأئمة: أن الصحابة كلهم عدول، وقد خالف بعض العلماء في الأخذ برواية بعض الصحابة خلافا لا يقام له وزن، ولكن أنس بن مالك ليس ممن اختلف في الأخذ بروايته. وأما زعم الكاتب من أن روايته لحديث المعراج فيها قصص خيالي: فإنه زعم باطل لا دليل عليه؛ لأن رواية أنس تأيدت برواية كثير من الصحابة غيره، بل إن الحديث في مجموعه ورد متواترا لا شك في صحته، وقد جمع الحافظ ابن كثير في تفسيره أكثر الروايات الواردة فيه بأسانيدها (ج5 ص107-143)، غاية الأمر أن الحديث دل على معجزات للنبي ﷺ لا يريد الكاتب أن يصدق بصحتها، فهذا شيء مرجعه لعقيدته، لا نتحكم فيها، ولكن لا علاقة له بالقواعد الصحيحة الدقيقة التي يرجع إليها في صحة الأحاديث وضعفها، كما بينا ذلك في التعليق على ما كتبوه في الدائرة في شأن اسم "الله" جل وعلا، وفي مقدمة شرحنا على كتاب "اختصار علوم الحديث" للحافظ ابن كثير»**.

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

---

[1]- ترجمته في: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج6 ص348. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، ج8 ص81. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص449. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج13 ص323. تهذيب الكمال، جمال الدين المزي، ج39 ص417. تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، ج1 ص168. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج6 ص390. البداية والنهاية، ابن كثير الدمشقي، ج10 ص107. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج10 ص401.

[2]- ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ج1 ص198. أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير، ج1 ص127. الإصابة، ابن حجر، ج1 ص84. الطبقات الكبرى، ج7 ص12. التاريخ الكبير، ج2 ص27. الجرح والتعديل، ج2 ص286. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، ج1 ص376. الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان، ج3 ص4. تاريخ مدينة دمشق، أبو القاسم بن عساكر، ج67 ص295. صفة الصفوة، ابن جوزي، ج1 ص292. تهذيب الكمال، ج3 ص353. سير أعلام النبلاء، ج3 ص395. البداية والنهاية، ج8 ص103. تهذيب التهذيب، ج1ص376.

[3]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج3 ص48. والتعقيب في الهامش من الصفحة نفسها.

[4]- سبقت ترجمته في: الفصل التمهيدي، ص45.

تعقيب الشيخ أحمد شاكر يدور حول محورين رئيسين، الأول: أنّ ما زعمه كاتب المادة من أنّ أبا حنيفة لم يحتج بحديث أنس، هو زعم باطل لا دليل عليه.

والثاني: أن أحاديث الإسراء التي رواها أنس ثابتة بروايته، ورواية غيره من الصحابة.

البند الأول: مناقشة ما زعمه كاتب المادة من أنّ أبا حنيفة لم يحتج بحديث أنس

يلاحظ على ما ذكره كاتب المادة، ثم على ما تعقب به الشيخ أحمد شاكر أمران:

– الأول: أن المستشرق لم يبين مستنده فيما ذهب إليه من أن أبا حنيفة لم يحتج بحديث أنس؛ وما من شك أن هذه دعوى تحتاج إلى دليل ثابت، لأن الحجج القوية ضدها، وكأنّ المستشرق يحاول أن يثبت أن هناك من كبار العلماء [وهو: أبو حنيفة]، من لَم يحتج برواية أنس وأسقط حديثه، وغرضه من ذلك ظاهر، وهو الطعن في عدالة "أنس" خاصة، والصحابة عامة.

– أمّا الأمر الثاني: فهو عندما ذكر الشيخ "شاكر" أنّه لم يجد ما يؤيد ما نقله محرّر المادة، وقوله هذا يحتمل أنّه لم يجد أصلا أيَّ قول أو رواية تحتمل أن يكون المستشرق استند إليها في دعواه، وعلى هذا الاحتمال يكون قد فات "شاكرا" وجود ما يُوهِم أن يكون مستندا للمستشرق فيما ذهب إليه؛ ينبغي نقله ومناقشته.

وهناك احتمال آخر وارد، وهو أن "شاكرا" قد اطلع على بعض تلك الأدلة وتبين له ضعفها، وعدم قيامها للاحتجاج، فعبّر بقوله: أنها لا تؤيد ما ذهب إليه المستشرق؛ والحقيقة أنّها حقا لا تؤيد دعواه، ولكن حتى على هذا ينبغي نقلها، وبيان ضعفها وعدم موافقتها لرأي "فنسنك" هنا.

وبيان ذلك أن أبا شامة المقدسي نقل عن محمد الحسن أن أبا حنيفة قال: «أقلّد جميع الصحابة ولا أستجيز خلافهم برأي، إلا ثلاثة نفر: أنس بن مالك، وأبو هريرة، وسمرة بن جندب». فقيل له في ذلك، فقال: «أما أنس فاختلط في آخر عمره، وكان يفتي من عقله وأنا لا أقلّد عقله...»[1].

أولا– مناقشة ما جاء في كتاب "مختصر المؤمل": يلاحظ على هذا النص النقاط الآتية:

1– «أبو شامة من علماء الشافعية في القرن السابع، بينه وبين محمد بن الحسن عدة قرون، ولا ندري من أين أخذ هذا»[2]، وقد ذكر روايته عريّة عن الإسناد، وطريقة العلماء المحققين أنّهم لا يثبتون روايةً – خاصة وهي بهذه الأهمية – إلا إذا كان إسنادها قويا، جاء من طريق الثقات، فكيف وقد جاءت هذه الرواية التي هي في حقيقتها مخالفة لصنيع أبي حنيفة بلا سند أصلا.

---

[1]– مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، أبو شامة المقدسي، تحقيق صلاح الدين مقبول، ص98-99.

[2]– الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والمجازفة، عبد الرحمن المعلمي، ص173.

2- «وحكاية مثل هذا عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة لا توجد في كتب الحنفية لا قيمة لها، كما أن هذه الحكاية لا تتعرض للأحاديث التي يرويها الصحابة، وإنما تتعلق بقول الصحابي الموقوف عليه، هل يجوز مخالفته برأيه؟ فحاصلها أن أبا حنيفة يقول إنه لا يخالف قول أحد من الصحابة برأيه سوى أولئك الثلاثة»[1]. والدليل على أنّ المراد بالرواية إنّما هو قول أو رأي "أنس" لا روايته وحديثه عن الرسول ﷺ، هو قول أبي حنيفة في هذه الرواية: «أقلّد جميع الصحابة ولا أستجيز خلافهم برأي...»، وهذه العبارة صريحة في أنها دالة على ما كان من رأيه لا روايته، ثم إنه يقول بعد ذلك: «وكان يفتي من عقله وأنا لا أقلد عقله»؛ يقول المعلمي: «وعبارة "المؤمل" تشعر بأن الكلام فيما تفرد أنس ومن معه بقوله برأيه، لا ما كان رواية عن النبي ﷺ»[2].

3- ثم إنّ منهج أبي حنيفة واضح في الأخذ بما جاء عن النبي ﷺ، إذا ثبت عنده من طريق الثقات الأثبات، ولا يُستبعد أن يكون المستشرق قد وقف على ردِّ أبي حنيفة لحديث يُروى عن أنس من طريق ضعيف، لا يثبت عند أبي حنيفة فردّه، فاعتبر المستشرق أنه لا يحتج بحديث أنس على الإطلاق؛ «فأبو حنيفة كغيره لم يرغب عن انفراد أحد من الصحابة، بل هو موافق لغيره في أنّ انفراد الصّحابي مقبول على كلّ حال، وإنّما لم يأخذ ببعض الأحاديث، لأنه لم يبلغه من وجه يثبت، أو لأنه عارضه من الأدلة ما رآه أرجح منه، وإذ كان يأخذ برأي رجل من التابعين فيجعله أصلا... فكيف يرغب عن سنّة لتفرد بعض الصحابة بها؟»[3].

- أضف إلى ذلك أن أبا حنيفة يبجل آراء الصحابة، ولا يرى الخروج عن قولهم إلى قول غيرهم، إلا إذا اختلفوا في مسألة، فيرجح من آرائهم بما ثبت عنده، ويؤكد هذا ما نُقل عنه، حيث يقول: «إن لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ، أخذت بقول أصحابه... ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم»[4].

ثانيا- فقهاء الحنفية يحتجون في كتبهم برواية "أنس"، ويثبتون رواية أبي حنيفة عنه: وعلى العكس مما ذكره المستشرق، وما جاء في "المؤمل"، نجد كُتُب الحنفية عامرة بروايات أنس، يحتجون بروايته في مسائل الفروع الفقهية، وهم أعرف بصنيع أبي حنيفة من المستشرق "فنسنك".

---

[1]- المصدر السابق، ص173. بل يذكر المعلمي أنّ الكوثري وهو من أعلم المعاصرين بمذهب الحنفية لم يجد مستندا لقول أبي حنيفة هذا إلا كتاب المؤمل، وهذا يدل أنه غير موجود في كتب الحنفية الأصيلة.

[2]- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن المعلمي اليماني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ج1 ص14.

[3]- المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسها.

[4]- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج13 ص368. وتهذيب التهذيب، ابن حجر، ج10 ص403.

وحتى لو فرضنا صحة ما سبق عن أبي حنيفة، ثُمّ لم يُذكر ذلك في كتب الحنفية، ولا هو أصل في مذهبهم؛ تكون النتيجة: أن هذا القول ليس له أثر في مذهب الحنفية.

– كما نجد أكثر كتب الحنفية ترجح أن أبا حنيفة أدرك أنسا وروى عنه، ويجعلون ذلك منقبة لأبي حنيفة، ولو كانوا لا يقيمون وزنا لأنس، كما يحاول المستشرق أن يظهر لنا، ما دافعوا عن رأيهم في إثبات سماع أبي حنيفة من أنس، رغم أنّ جل المحدثين، لا يثبتون سماعه.

– ومما جاء في كتب الحنفية من ذلك: ما قاله صاحب "الدر المختار": «وأدرك بالسن نحو عشرين صحابيا كما بسط في أوائل الضياء، وقد ذكر العلامة شمس الدين محمد أبو النصر بن عرب شاه الأنصاري الحنفي في منظومته الألفية المسماة "بجواهر العقائد ودرر القلائد"، ثمانية من الصحابة ممن روى عنهم الإمام الأعظم أبو حنيفة ﷺ أجمعين، حيث قال:

– جمعا من أصحاب النبي أدركا إثرهم قد اقتفى وسلكا
– طريقة واضحة المنهاج سالمة من الضلال الداجي
– وقد روى عن: أنس وجابر وابن أبي أوفى كذا عن عامر»[1]

ثم يقول ابن عابدين في حاشيته على "الدر المختار": «وقد أطال العلامة طاش كبرى في سرد النقول الصحيحة في إثبات سماعه منه، والمثبت مقدم على النافي»[2].

– بل إنّ أبا نعيم يروي في "مسند أبي حنيفة" حديثا فيه تصريح أبي حنيفة بالسماع من أنس، قال أبو نعيم: حدثنا أبو الحسن محمد بن محمد بن أحمد المؤذن الحلبي، ثنا إبراهيم بن محمد بن عمرويه، ثنا أحمد بن أبي الصلت بن المغلس، ثنا بشر بن الوليد، ثنا يعقوب بن إبراهيم، عن أبي حنيفة: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ)[3].

– غير أنّ علماء الحديث لا يثبتون سماع أبي حنيفة من أنس، وإن كان بعضهم يثبت رؤيته له[4]، أمّا الدارقطني: فقد أنكر أن يكون رآه، أو سمع منه أصلا[5].

ثالثا– الرد على القول بأن "أنسا" اختلط: إذا كان القول بأن "أنسا" قد خرف أو اختلط، مأخوذ من تعميره ما يقارب من المائة أو أكثر بقليل، فهل هذا يعني أن كلّ معمّر يعتريه الهرم

---

[1]– الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد علاء الدين الحصكفي، ج1 ص64-65.
[2]– حاشية رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، ج1 ص65.
[3]– مسند الإمام أبي حنيفة، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق نظر محمد الفاريابي، ص24.
[4]– ينظر في ذلك: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج13 ص324. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج6 ص391. والبداية والنهاية، ابن كثير، ج10 ص107.
[5]– سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القدر، ص263.

والخرف؟ فكم من معمر زاد سنّه عن أنس بالثلاثين والعشرين فما خرف ولا هرم، بل بقيت قواه محفوظة وذاكرته قويّة، وهو من مطلق الناس، لا ممن دعا له رسول الله ﷺ بطول العمر، فاستجاب الله دعاء نبيّه ﷺ[1]؛ فأحياه [أي: أنس] حياة طيّبة، حفظه فيها من الهرم والخرف؛ ببركة دعاء النبي ﷺ[2]. ويقرّر المعلمي أنّ الكبر ليس علامة الاختلاط دائما، وخاصة فيما يتعلق بأنس، فيقول: «الزعم أنّه هرم غير قويم؛ لأن الهرم أقصى الكبر، أمّا من جهة كبر السنّ، فقد قيل: إنه لم يجاوز المائة[3]، وقيل بل جاوزها بثلاث سنين، وغلّطوا من قال إنه جاوزها بسبع سنين[4]، وقد كان في قومه وغيرهم من عاش فوق ذلك... فسويد بن غفلة يؤمّ الناس في قيام رمضان وقد أتى عليه مائة وعشرون سنة، ثم عاش حتى تمّ له مائة وثلاثون سنة... وغير ذلك من أمثاله كثير، ومع ذلك فهو ثقة ثبت، لم يطعن أحدٌ في أحد منهم بأنه تغير بآخرة.

وأما من جهة قوة البدن، فلم يزل أنس صالحا حتى مات لم يعرض له وهن شديد، وأما من جهة العقل وحضور الذهن، فلم يزل كامل العقل، حاضر الذهن حتى مات»[5].

ويؤيد ذلك ما رواه البخاري في "التاريخ الكبير"[6]، عن قتادة أنه قال: لما مات أنس بن مالك، قال مُورِّق: ذهب اليوم نصف العلم، قيل كيف ذاك يا أبا المعتمر؟ قال: «كان الرجل من أهل الأهواء إذا خالفنا في الحديث، قلنا: تعال إلى من سمعه من النبي ﷺ».

فهذه الرواية تدل على أنهم ما زالوا يحتجون بروايته إلى أن مات، ولم يرد في ترجمته عن أحد من المحدثين أنه ﷺ اختلط في آخر عمره.

وبهذا يتضح أن ما ذكره صاحب المؤمل من قول أبي حنيفة السابق، غير ثابت لا من ناحية المعنى، ولا من ناحية إسناده إلى قائله.

وعلى هذا يمكن القول بأنه لا يوجد دليل تقوم به الحجة على ما ذهب إليه "فنسنك".

البند الثاني: رواية أنس لحديث المعراج ثابتة من روايته، ورواية غيره من الصحابة

---

[1]- ورد في الحديث: أن النبي ﷺ دعا لأنس فقال: (اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَأَطِلْ عُمُرَهُ، وَاغْفِرْ لَهُ). أخرج هذا اللفظ: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7 ص14. وابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج9 ص353. وأصل هذا الحديث في الصحيحين بألفاظ مقاربة، من حديث أنس بن مالك ﷺ.

[2]- باختصار من: بيان تلبيس المفتري زاهد الكوثري، أحمد بن الصديق الغماري، تحقيق علي حسن الحلبي، ص55-56.

[3]- التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص28.

[4]- وممن غلّط من قال بأنه جاوز (107) سنة: ابن الأثير في: أسد الغابة، ج1 ص128.

[5]- طليعة التنكيل، ج1 ص66-67.

[6]- ج2 ص28. والرواية أيضا في: تاريخ ابن عساكر، ج9 ص338.

يكشف "أحمد شاكر" كيف أنّ المستشرق "فنسنك"، يتجرد من روح البحث العلمي، وتظهر الخلفية العقدية المسيطرة على وجدانه، فنراه يردّ الروايات الصحيحة للأحاديث النبوية ردّا أعمى دون ما دليل علمي واضح وصريح، ويعود إلى الاتكاء على حجّة قديمة طالما ردّدها أعداء الرسالة المحمدية بخاصة، وأعداء الأنبياء بعامة، تلك الكلمات الجوفاء التي يقولها من لم يجد حجة أو برهانا يستند إليه؛ فتراه يردد هذه الكلمات: أساطير، خيالات، خرافات... ونحوها.

والواقع أنّ منهج النقد العلمي الذي اتّبعه علماء الحديث هو أدقّ من أن تُزعزَع أصوله بمثل هذه الدعاوى التي لم تقم على بيّنات وأدلة، فهلاّ نقل المستشرق الروايات الواردة في الإسراء والمعراج، من رواية أنس ﷺ، وبيّن ما فيها من انقطاع وعلل في الإسناد أو في المتن، ونقدها نقدا علميا، كما هو صنيع علماء الحديث، ولكن أنّى له ذلك، فليس له حجة إلا التكذيب والإنكار.

إن الواقع الحديثيّ لرواية أنس لحديث المعراج يؤكّد أنها معتضدة بروايات غيره من الصحابة - كما ذكر "شاكر"-، وهذه الروايات ثابتة من طريق الثقات، بأسانيد متصلة، أكثرها في الصحيحين. حيث نجد أنّ أنسا نفسه يروي الحديث عن:

- مالك بن صَعْصَعَة، عن النبي ﷺ[1].
- كما يرويه: عن أبي ذر الغفاري، عن النبي ﷺ[2].
- ويرويه أيضا: عن النبي ﷺ مباشرة، بلا واسطة[3].

وقد تابع أنسا على روايته، صحابة آخرون بروايات تشهد لبعضها؛ ومنها:

- حديث أبي هريرة[4].
- وحديث عبد الله ابن عباس[5].
- وحديث جابر بن عبد الله[1].
- وحديث عبد الله بن مسعود[2].

---

[1]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (الفتح)، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج، ج7 ص252. ومسلم، الصحيح (مع شرح النووي)، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول اللّه ﷺ إلى السَّماوات وفرض الصّلوات، ج1 ص490-491.

[2]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (الفتح)، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، ج1 ص595. ومسلم، الصحيح (النووي)، الكتاب والباب السابقين، ج1 ص489.

[3]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (الفتح)، كتاب التوحيد، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: 164]، ج1 ص593-594. ومسلم، الصحيح (النووي)، الكتاب والباب السابقين، ج1 ص486-487.

[4]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (الفتح)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [النازعات: 15]، ج6 ص520. ومسلم، الصحيح (النووي)، الكتاب والباب السابقين، ج1 ص494.

[5]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (الفتح)، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج، ج7 ص654. ومسلم، الجامع الصحيح (النووي)، ومسلم، الصحيح (النووي)، الكتاب والباب السابقين، ج1 ص492-493.

- وحديث عائشة أم المؤمنين[3]، ﷺ أجمعين.

وقد ساق البيهقي في "دلائل النبوة"[4] رواية أنس وغيره من الصحابة، وبين ما هو قوي وثابت من هذه الروايات، وما ورد من طرق ضعيفة لا تثبت.

ولقد بين ابن كثير -كما ذكر "شاكر"- في تفسيره لِمطلع سورة الإسراء، رواية أنس لحديث الإسراء والمعراج، وعقّبها برواية غيره من الصحابة، ثم قال ابن كثير بعد ذلك: « قال الحافظ أبو الخطاب عمر بن دَحْيَة في كتابه "التنوير في مولد السراج المنير" وقد ذكر حديث الإسراء من طريق أنس، وتكلم عليه فأجاد وأفاد، ثم قال: وقد تواترت الروايات في حديث الإسراء عن عمر بن الخطاب، وعلي، وابن مسعود، وأبي ذر، ومالك بن صعصعة، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عباس، وشداد بن أوس، وأبي بن كعب، وعبد الرحمن بن قُرْط، وأبي حبة وأبي ليلى الأنصاريين، وعبد الله بن عمرو، وجابر، وحذيفة، وبريدة، وأبي أيوب، وأبي أمامة، وسمرة بن جُنْدُب، وأبي الحمراء، وصهيب الرومي، وأم هانئ، وعائشة وأسماء ابنتي أبي بكر الصديق رضي الله عنهم أجمعين. منهم من ساقه بطوله، ومنهم من اختصره على ما وقع في المسانيد، وإن لم تكن رواية بعضهم على شرط الصحة، فحديث الإسراء أجمع عليه المسلمون، واعترض فيه الزنادقة الملحدون ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [الصف: 8]»[5].

وهذا الذي ذكره ابن كثير فيه ردّ شاف عن المستشرق "فنسنك"؛ فليس هو أول من اعترض على أحاديث الإسراء بالتكذيب، إذ قد سبقه إلى ذلك الزنادقة، على حدّ قول الحافظ ابن دحية.

ثم إن من النتائج التي تظهر بعد هذا العرض الموجز لروايات الإسراء والمعراج، أنّ الشيخ أحمد شاكر قد اطلع عليها، بدليل أنّه أحال إليها في تفسير ابن كثير، لكنّه آثر الإشارة فقط دون التفصيل، مشيا على مسلكه العام في التعقبات القائم على الإيجاز والدّقة، فكان يكفيه التنبيه إلى عدم صحة ما ذهب إليه "فنسنك"، فأشار إلى أنّ أنسا لم يتفرد برواية القصة، بل تأيدت روايته برواية غيره من الصحابة.

---

[1]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (الفتح)، كتاب التفسير، باب قوله:﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [الإسراء:1]، ج8 ص497. ومسلم، الصحيح (النووي)، الكتاب والباب السابقين، ج1 ص494.

[2]- أخرجه: مسلم، الصحيح (النووي)، كتاب الإيمان، باب في ذكر سدرة المنتهى، ج2 ص5. وأحمد، المسند، ج3 ص536.

[3]- أخرجه: الحاكم، المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، باب أبو بكر، ج3 ص62، وصححه ووافقه الذهبي.

[4]- من ص107 إلى151.

[5]- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء ابن كثير، ج4 ص280. وقد ساق ابن كثير روايات الإسراء والمعراج، من ص239 إلى 276.

المطلب الثاني: التشكيك في وجود شخصية تَميم الداري[1]

الفرع الأول: عرض تعقّب الشيخ أحمد شاكر على ما جاء في مادة "تَميم الداري"

- جاء في مادة "تميم الداري":

«... وقد يُتساءل أيضا هل كانت تتصل هذه الروايات المتعلقة بتميم الداري حقيقة بشخصية تاريخية، أم أنها شخصية أسطورية محضة»[2].

- محرر المادة هو: ليفي دلافيدا[3].

- ناقش الشيخ "شاكر" ما جاء في المادة من بعض المسائل المتعلقة بالسيرة والفقه، ثم عرّج إلى أمر آخر يتعلق بالمباحث الحديثية، فقال:

«- ثالثا: وهو أعجب ما في المقال، محاولة كاتبه التشكيك في شخص تميم الداري، والإشارة إلى أنه قد يكون (شخصية أسطورية محضة)**!! وليس هذا القول من التحقيق العلمي بسبيل، فإن علماء التاريخ الإسلامي، ورواة الحديث ذكروا هذا الرجل، وذكروه في أحاديث جاءت بأسانيد صحاح، وطريق المحدثين الإسلاميين في رواية الحديث، وتحقيق صحته من أدق الطرق العلمية للإثبات التاريخي، كما قلنا ذلك مرارا في كتاباتنا، والبراهين عليه قائمة، لا يصل إليها تشكيك المشككين، ولا تكذيب المكذبين. فوجود تميم الداري ووجود أخيه نعيم[4]، وأنهما صحابيان من أصحاب النبي، وفدَا عليه في وفد الداريين منصرفة في غزوة تبوك، وجودهما هذا ثابت الثبوت التاريخي الصحيح، لمن درس التاريخ الإسلامي وطرق روايته، والحديث عن النبي وأصحابه وطرق إثباته. وأما وجود هبة قديمة في الكتب السابقة، لها وجه شبه بهبة النبي لتميم وأخيه، فإن هذا لا**

---

[1]- ترجمته في: معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني، ج1 ص448. الاستيعاب، ابن عبد البر، ج1 ص270. أسد الغابة، ابن الأثير، ج1 ص215. الإصابة، ابن حجر، ج1 ص186. الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص286. التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص150. الثقات، ابن حبان، ج3 ص39. مختصر تاريخ ابن عساكر، ابن منظور، ج5 ص307. تهذيب الكمال، المزي، ج4 ص326. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج2 ص442.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج5 ص484.

[3]- ليفي دلافيدا جورجيو (G.Levi Della Vida)، (1886 – 1967م): من كبار المستشرقين الايطاليين، من أسرة يهودية، مولده ووفاته بروما. كان أستاذ العربية واللغات السامية المقارنة، في جامعتها. وقد عهد إليه في أعوامه الأخيرة بالكتابة عن المخطوطات النصرانية. له كتابات كثيرة في الدائرة، وفي المجلات العلمية. من آثاره: تحقيق: "طبقات الشعراء" لابن سلام، و"شعر يزيد الأول"، وغيرها. اشتغل بالفاتيكان؛ وألّف: فهرس المخطوطات العربية الإسلامية في الفاتيكان. ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج1 ص440. موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، ص246. الأعلام، الزركلي، ج2 ص146.

[4]- "نعيم بن أوس" أخو تميم الداري: مختلف في صحبته، ترجمته في: الاستيعاب، ابن عبد البر، ج4 ص69. والإصابة، ابن حجر، ج3 ص536.

يصلح دليلا على الشك في صحة ما ورد في التاريخ الإسلامي، والتاريخ تتشابه أحداثه، فلا ينفي المتقدم المتأخر، ولا ينفي المتأخر المتقدم. ثم أين الطريق لإثبات ما ورد في الكتب التي قبل الإسلام، حتى يجعله الكاتب دليلا على نفي التاريخ أو الشك فيه ؟!»[1].

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

يبين الشيخ أحمد شاكر تعجبه من المسلك الذي انتهجه المستشرق الإيطالي "ليفي دلافيدا" في طعنه على الصحابي الجليل "تَميم الداري"، حيث نجد أنّ هذا المستشرق قد ابتكر مسلكا جديدا يضاف إلى قائمة الطرق التي تبعها كاتبو "دائرة المعارف" من المستشرقين للغمز في الصحابة الكرام، ناقلي السنة والشرع إلينا، وذلك أنّه حاول إثارة شبهة مفادها أن شخصية "تميم" مشكوك في وجودها أصلا.

وفي ضوء ما ذكره العلامة أحمد شاكر من أن ما ذهب إليه المستشرق «ليس... من التحقيق العلمي بسبيل»؛ يمكن القول إنّ هذا المسلك يفتح باباً واسعا للتشكيك في جميع الشخصيات التاريخية، وفي أيّ حضارة من الحضارات.

بل يفتح باب التشكيك في وجود المستشرق "دلافيدا" نفسه[2].

إنّ العمدة في إثبات شخصية الصحابي الجليل "تميم الداري" ﷺ هو النقل؛ حيث ثبت عند علماء الإسلام قديما وحديثا بنقل عدد لا حصر له من محدثين وفقهاء ومؤرخين، كلّهم ينقلون أخباره بطرق متكاثرة في كتبهم ومصنّفاتهم على أنواعها.

فإن آخبار "تميم الداري" الدالة على وجوده حقيقة، منقولة بالاستفاضة في أنواع مختلفة من المصنفات أعظمها كتب الحديث النبوي، التي بلغت القمّة في النقل التاريخي؛ بما احتوته من قواعد علمية صارمة في تلقي الأخبار ونقدها، وتمحيصها وتمييزها:

1- حيث نجد أنّ علماء الحديث أصحاب المصنفات الحديثية على طريقة المسانيد مثلا، يجعلون له بابا خاصا بروايته عن النبي ﷺ، فمن ذلك:

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج5 ص486. لكن لَمّا رجعتُ إلى الإصدار الثالث، وجدت أنّ مادة "تميم الداري" محذوفة، كما قد حذف تعقيب شاكر هذا بطبيعة الحال، لأنه متعلق بالمادة؛ وحذفت المادة مشيا على منهجهم في هذا الإصدار، القائم على حذف بعض المواد اختصارا، وقد سبق بيان ذلك في التعريف بإصدارات الدائرة من الفصل التمهيدي، ص35-36. وينظر: الجزء (8) من موجز دائرة المعارف الإسلامية، إص3.

[2]- فلو أردنا أن نُحاكي هذا المنهج التشكيكيّ ونطبّقه على شخصيته لكان أمرا هيّنا؛ ذلك أنّنا لا نعرف كون هذا المستشرق موجودا إلا من هذه الأسطر التي كتبها في "دائرة المعارف"، أو بما ألفه من كتب، أو بما ورد في تراجم المستشرقين عن حياته. وليس المقصود من هذا الكلام إنكارُ وجود هذا المستشرق، وإنما معرفة مدى بطلان منهجه التشكيكي هذا.

– مسند أحمد بن حنبل: خصص فيه مسندا لأحاديث تميم الداري، عن النبي ﷺ[1].

– معجم الطبراني: وخصص فيه أيضا مسند تميم فقال: «ما أسند إلى تميم الداري»، ثم ساق أحاديثه[2].

– وكذلك: مسند أبي يعلى، جعل لتميم مسندا لأحاديثه[3].

2- قد ثبت في صحيح مسلم وغيره، أن: النبي ﷺ حدّث عنه على المنبر بقصة الجساسة والدجال[4]، وقد عُدّ ذلك من مناقبه ﷺ[5].

3- وقد بلغ حديثه ثمانية عشر حديثا عن النبي ﷺ[6]. كما حدّث عنه جملة من الصحابة وكبار التابعين منهم: ابن عباس، وعبد الله بن موهب، وأنس بن مالك، وكثير بن مرة، وعطاء بن يزيد الليثي، وزرارة بن أوفى، وشهر بن حوشب، وآخرون[7].

4- كما أنّ كتب التاريخ والتراجم تذكر أخبار تميم الداري، وليس في أحد منها أنّه مشكوك في وجوده، بل هو من مشاهير الصحابة ﷺ؛ ولهذا يقول ابن حجر عنه: «مشهور في الصحابة»[8].

فقد ترجمت له المصنفات في التراجم على تعدد أنواعها، ككتب: الصحابة، ورواة الحديث، والأنساب والأسماء والكنى[9]، وذُكرت أخباره في مصادر السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي[10]، بل هو مذكور في غير هذه الكتب:

– ككتب: تفسير القرآن[11]، والمعاجم اللغوية، وحتى في كتب التعريف بالبلدان والأماكن[1]. وغير ذلك من مصادر: الفقه وأصوله، والشروح الحديثية، وبقية الفنون والعلوم مما لا يمكن حصره.

---

[1]– مسند أحمد بن حنبل، ج13 ص206-207.

[2]– المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ج2 ص50 إلى59.

[3]– مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، ج13 ص100-103.

[4]– أخرجه: مسلم، الصحيح (بشرح النووي)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة، ج9 ص304. وأحمد، المسند، ج18 ص509-510. والطبراني، المعجم الكبير، ج2 ص54-55.

[5]– الإصابة، ابن حجر، ج1 ص186.

[6]– سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج2 ص448.

[7]– الاستيعاب، ابن عبد البر، ج1 ص270. وأسد الغابة، ابن الأثير، ج1 ص215. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج2 ص443.

[8]– الإصابة، ج1 ص186.

[9]– سبق ذكر طائفة من مصادر ترجمته، وأضيف هنا: الأنساب، السمعاني، تحقيق عبد الله البارودي، ج2 ص442. واللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير، ج1 ص484.

[10]– منها مثلا: سيرة النبي ﷺ، ابن هشام، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ج3 ص409. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا - مصطفى عطا، ج5 ص168. البداية والنهاية، ابن الأثير، ج6 ص153.

[11]– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، ج8 ص177. وتفسير ابن كثير، ج2 ص673.

فكيف يقال بعد كلّ هذا أنّ "تميماً" يُشك في أن يكون شخصية وهمية أو أسطورية؟!

– ثمّ عرّج الشيخ أحمد شاكر إلى ما استدل به المستشرق "دلافيدا" على فرضيّته المشككّة في وجود الصحابي "تميم"، وهذا الدليل هو ما ذكره المستشرق في المادة المحرَّرة، حيث قال أنّ هناك: «**أَوْجُهَ شَبَهٍ بين هبَة حبرون[2] إلى تميم الداري [أي: هبة النبي ﷺ له]، وهبة حبرون أيضا إلى كالب (caleb) الوارد ذكره في الكتاب المقدس، في ظروف مماثلة لظروف حادث تميم**»[3].

– ويجيب الشيخ أحمد شاكر على هذا الاستدلال، بأنّه لا يصلح أن يدلّل المستشرق بحادثة قديمة مذكورة في "الكتاب المقدّس"، تشابه حادثة إقطاع النبي ﷺ لتميم بأرض فلسطين، على إنكار هذه القصة والتشكيك في وجود شخصية تميم، ذلك أنّ التشابه بين الأحداث التاريخية لقصّتَيْن مُختلفتيْن لا يدلّ أبدا على أنّها حدثت مرة واحدة؛ فيُستند إلى ذلك في الترجيح بينهما، وإقصاء إحداهما من التاريخ، ثُمّ إقصاء شخصياتها تبعا لها، فهذا غير مستقيم لا عقلا ولا منطقا، ولا يدخل في إثبات الأحداث التاريخية أو نفيها.

ثُم إنّي لا أستبعد أن تكون هذه الفكرة التي عرضها المستشرق في مادة "تميم الداري"، داخلة ضمن فكرة سابقة ومعروفة عن المستشرقين، وهي زعمهم أنّ التشريع الإسلامي منقول عن الأديان التي سبقته، وأنّه لم يأت إلا بمزيج من هذه الأديان في ثوب جديد، ثم يحاول المستشرق "دلافيدا" هنا أن يُظهر على ضوء هذا المنهج: أنّ الأحداث التاريخية في الإسلام أيضا منقولة عن الأديان السابقة، بل هو على هذا يجعل الأشخاص أيضا منتحلين منها.

وقصة إقطاع النبي ﷺ لتميم ثابتة في مصنفات التاريخ الإسلامي؛ قال عكرمة: «لَمَّا أسلم تَمِيم الداري، قال: يَا رَسُولَ الله، إنَّ اللهَ مُظْهِرُكَ عَلى الأرض كُلِّها، فَهَبْ لِي قَرْيَتِي مِنْ بَيت لَحم[4]، قال: (هِيَ لَكَ)، قال: وَكَتَبَ لَهُ بِهَا. فَلَمَّا استخلفَ عُمَر فَظَهَر عَلَى الشَّام جاءَ تَمِيم بِكِتَاب النَّبِيِّ ﷺ، فقال عُمَرُ: أَنَا شَاهِدُ ذَلِك؛ فَأَعْطَاهُ إِياه»[5].

---

[1]– ينظر على سبيل المثال: تاج العروس، الزبيدي، ج6 ص422. ومعجم البلدان، ياقوت الحموي، ج2 ص245.

[2]- حبرون: ويقال لها أيضا "حبرى"، هي قرية التي فيها قبر إبراهيم عليه السلام، وغلب على اسمها الخليل. ينظر: معجم البلدان، ج2 ص245.

[3]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج5 ص484.

[4]– بيت لحم: هي مدينة تقع على حوالي (8 كلم) جنوب القدس، في منطقة الضفة الغربية بفلسطين المحتلة، وهي مكان مهد عيسى عليه السلام. ينظر: معجم البلدان، الحموي، ج1 ص618. والموسوعة العربية العالمية، مجموعة من الباحثين، ج5 ص378.

[5]– الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلاّم، تحقيق خليل هراس، ص254. وتاريخ ابن عساكر، ج11 ص66.

ويقول ابن الأثير: «أقطعه النبي ﷺ قرية عينون[1]، وكتب له كتابا، وهي الآن قرية مشهورة عند بيت المقدس»[2].

وما من شك أن ملابسات هذه القصة تختلف عن ملابسات القصة الواردة في الكتاب المقدس، فلو قارنا بين الأشخاص فقط لكان ذلك سببا كافيا لردّ هذا الزعم، أضف إلى ذلك العلاقات الزمانية والمكانية للحادثة، كلها تجعل منهما حادثتين مستقلتين تماما؛ وهذا ما قرّره المستشرق "دلافيدا" بعد ذلك مباشرة في خاتمة المادة، حيث يقول: «**والواقع أنّ الكالبيين قد أقطعوا حبرون... عندما قسم جنوب فلسطين بين بيوت يهودا، وكانوا من مواليهم؛ ومن ثَمّ فليس ثمة تشابه بين هذه الهبة وبين هبة تميم التي وقعت في ظروف خاصة**»[3].

وبذلك يكون المستشرق قد وقع في خطأين ظاهرين، الأول: أنّه حَمّل هذين الحادثتين ما لا يُحتمل، وأراد التعسف بإلغاء أحداهما، مدّعيا أن الثانية المتعلقة بالنبي ﷺ وتميم، منحولة عن الأولى المذكورة في الكتاب المقدس.

والثاني: وقوعه في تناقض واضح عندما أقام دليله على الشك في شخص تميم على التشابه بين الحادثتين، ثم أنكر أن يكون هناك تشابه بينهما؛ فأسقط بذلك دليله الذي بنَى عليه دعواه.

المطلب الثالث: دعوى الخلاف في توثيق أبي هريرة[4]

الفرع الأول: صورة الصحابي أبي هريرة في دائرة المعارف الإسلامية

- يقول محرر **مادة "الحديث"** في "دائرة المعارف الإسلامية" عن أبي هريرة:

«... **نجد أنّ الثقة بأبي هريرة كانت محل جدل عنيف بين كثير من الناس**»[5].

- محرر المادة هو المستشرق: جوينبول[6].

---

[1]- عينون: قرية من قرى بيت المقدس. ينظر: معجم البلدان، ج4 ص203.

[2]- أسد الغابة، ج1 ص215.

[3]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج5 ص485.

[4]- ترجمته في: الاستيعاب، ابن عبد البر، ج4 ص332. أسد الغابة، ابن الأثير، ج5 ص315. الإصابة، ابن حجر، ج4 ص200. الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج2 ص276. الثقات، ابن حبان، ج3 ص284. حلية الأولياء، أبو نعيم، ج1 ص376. تاريخ ابن عساكر، ج67 ص295. صفة الصفوة، ابن الجوزي، ج1 ص292. تهذيب الكمال، المزي، ج34 ص366. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج2 ص578. البداية والنهاية، ابن كثير، ج8 ص103. تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج12 ص288.

[5]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص 334-335.

[6]- جوينبل تيودور (Th.W. Juynboll): هكذا في الإصدار الأول "لدائرة المعارف الإسلامية": ج7 ص347، وكذا في الإصدار الثالث لها: ج11 ص3512، غير أنّي عندما بحثت على هذا الاسم في كتب تراجم المستشرقين والأعلام المعاصرين لم أعثر على مستشرق بهذا

علّق الشيخ "شاكر" على هذه الجزئية الواردة في مادة الحديث، التي يصور فيها كاتب المادة أن أبا هريرة مختلف في الأخذ بروايته عند العلماء، وبيّن ما في هذا الكلام من الخطإ والتهافت.

ملاحظة: إذا كان الشيخ "شاكر" قد ناقش ما جاء في مادة "الحديث" عن أبي هريرة، فإننا على الرغم من ذلك نجد أن مادة "أبو هريرة" المخصصة للتعريف به، والواردة قبل ذلك في الجزء الأول[1]، لم يعلق عليها "أحمد شاكر" هناك ولا غيره من المتعقبين على الدائرة، بالرغم مما احتوته المادة من تحامل وطعن صريح في أبي هريرة ﷺ.

ولقد قسمت تعقّب الشيخ "أحمد شاكر" الذي ناقش فيه ما جاء في مادة "الحديث" بخصوص "أبي هريرة" إلى ثلاث فقرات، أتناول كل واحدة منها بالتحليل والمناقشة.

الفرع الثاني: الفقرة الأولى من تعقّب الشيخ أحمد شاكر

– يقول شاكر: «**لم تكن الثقة بأبي هريرة محل جدل إلا عند أهل الأهواء، ثم تبعهم بعض من اصطنع الجرأة في الطعن على السنة من المتأخرين**»[2].

– لقد قرّر كاتب المادة أنّ الناس اختلفوا في توثيق أبي هريرة، إلاّ أنّه أبْهم ولم يبين من هم هؤلاء (الناس) على حد تعبيره:

الاسم إلا مستشرقا وحيدا، وهو: المستشرق الهولندي (جوينبل تيودور فيلم جان)، الذي كانت وفاته سنة (1861م). وترجمته في: المستشرقون، العقيقي، ج2 ص306. والأعلام، الزركلي، ج2 ص95.

ولكن الإشكال أنّ "جوينبل" محرر مادة "الحديث" قد أثبت في قائمة المصادر التي اعتمد عليها في آخر نص المادة المحرّرة كُتبا طُبعت سنة (1909م) و(1911م) وغيرها، وهذا يَجعلني أفترض أحد احتمالين، الأول: أنّ جوينبل محرّر مادة "الحديث" هو ليس المستشرق الهولندي الذي وقفت على ترجمته، والمتوفى سنة (1861م)، وأنّ محررها قد توفي بعد سنة (1911م)، وهذا الأخير لم أقف على ترجمة له حسب اطلاعي. أمّا الاحتمال الثاني: فقد يكون جوينبل المتوفى سنة (1861م) هو محرر المادة، لكن قد أُضيف إليها بعض التعديلات، ووثقت معلوماتها حسب طبعات حديثة لمصادرها، ثم أُثبت اسمه للأمانة العلمية – والله أعلم –.

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج1 ص418.

[2]– المصدر السابق، إص1، ج7 ص335. والتعليق موجود في هامش الجزئية المتعقب عليها، وفي الصفحة نفسها، أما عن الإصدار الثالث: فهو في متن الدائرة ضمن تعليقات شاكر على مادة "الحديث" وهي كثيرة، ينظر: موجز دارة المعارف الإسلامية، إص3، ج11 ص 3517، تعقيب رقم (8)، والتعقيب ليس مقسما إلى فقرات؛ لكني قسمته إلى هذه الفقرات من باب التحليل، وهذا التعقب هو في صفحة واحدة، أحلت عليها هنا؛ فأغنى الإحالة عليها فيما سيأتي من فقرات.

– فهل هم أهل الاختصاص والمعرفة بعلم الحديث، ورواته ورجاله؟ أم هل هم الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم من الفقهاء والمحدثين والمفسرين وغيرهم؟ أم هم من عُرفوا قديما وحديثا بالطعن في السنة، وروّاتها؟

– ولذلك يتعقب "أحمد شاكر" محررَ المادة مبينا، أن علماء الإسلام من المحدثين والفقهاء وغيرهم، ما زالوا متوافرين على توثيق أبي هريرة ﷺ والرواية عنه، والاحتجاج بحديثه، وأنه لم يخالف في ذلك إلا قلّة من أهل الأهواء من المتقدمين والمعاصرين؛ معتبرا أن مثل هذا الخلاف لا يعتد به عند علماء الحديث.

– غير أن "أحمد شاكر" لم يبين في تعقيبه مَن هم أهل الأهواء من المتقدّمين[1] وغيرهم من المعاصرين، الذين أثاروا الجدل حول توثيق أبي هريرة.

– وإذا كان العلامة "شاكر" قد التزم الاختصار في تعليقه، فنبّه إلى أنه لا يوجد هناك اختلاف في توثيق الصحابي أبي هريرة ﷺ كما يزعم كاتب المادة، وأنه إنّما شذّ في ذلك بعض من لا يُحتج به في مثل هذا الشأن عند المحدثين؛ فلا بأس من أن أعرض تفصيلا موجزا يثبت ما قاله "أحمد شاكر"، وأنّ تعليقه موافق لآراء علماء الإسلام قديما وحديثا:

1- تعريف ابن قتيبة وابن خزيمة وغيرهما ببعض من طعن في أبي هريرة من المتقدمين:

– وإنّما طعن في أبي هريرة كما يذكر ابن قتيبة: النَّظَّام المعتزلي[2].

– وأبو جعفر الإسكافي[3] المعتزلي الضعيف الذي يسوق الأخبار بلا أسانيد، أو ما ادعاه بشر المرّيسي الجهمي، أو ما يذكره أبو القاسم البلخي بلا أسانيد، ولم يثبت من ذلك حرف واحد من طريق الثقات[4].

ويذكر الحاكم عن "أبي بكر بن خزيمة" قوله: «وإنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم؛ فلا يفهمون معاني الأخبار:

– إما معطل جهمي يسمع أخباره التي يروها خلاف مذهبهم... فيشتمون أبا هريرة...

– وإما خارجي يرى السيف على أمة محمد ﷺ...

---

[1]– وإن كان شاكر أشار إلى بعض مَن طعن مِنَ المتقدمين في أبي هريرة في تحقيقه وشرحه على "المسند" لأحمد بن حنبل، عند ترجمته لأبي هريرة في مطلع مسنده من هذا الكتاب، وذلك بما ذكره من حكاية الحاكم النيسابور هذا القولَ عن بعض الفرق كـ: الجهمية، والخوارج، والقدرية، وغيرهم. ينظر: مسند أحمد، بتحقيق أحمد شاكر، ج6 ص522-523، (الهامش).

[2]– تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد زهري النجار، ص38-39.

[3]– وقد ذكر "ابن أبي حديد" شيئا من هذه الطعون في كتابه: شرح نهج البلاغة، ج4 ص67-68.

[4]– الأنوار الكاشفة، عبد الرحمن المعلمي، ص152-153. ودفاع عن أبي هريرة، عبد المنعم صالح العربي، ص119.

– أو قدري اعتزل الإسلام و أهله وكفّر أهل الإسلام...

– أو جاهل يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانّه، إذا سمع أخبار أبي هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتبى مذهبه وأخباره تقليدا بلا حجة ولا برهان؛ تكلم في أبي هريرة و دفع أخباره التي تخالف مذهبه...» [1]؛ وكلام ابن خزيمة هذا كلام عارف خبير بحقيقة المقاصد والأغراض التي ينجرّ وراءها أعداء أبي هريرة في عصره، وحتى في عصرنا هذا.

ويقول أبو شهبة موافقا لِما جاء في تعقيب أحمد شاكر: «نقل لنا العلامة ابن قتيبة... الكثيرَ مما رُمي به أبو هريرة في القديم من النظّام وأمثاله من أهل البدع والأهواء. ولم نر أحدًا يُعتدّ به من أئمة العلم في الإسلام تعرض لأبي هريرة بما يغض من شأنه أو يحط من قدره، ثم جاء المستشرقون فوقفوا على أقوال هؤلاء المتحاملين، فأخذوا وزادوا وأعادوا فيها» [2].

2- بعض من اصطنع الطعن في أبي هريرة من المعاصرين: ألّف عبد الحسين شرف الدين العاملي الشيعي كتابا تحت عنوان "أبو هريرة"، زعم فيه أن أبا هريرة كان يضع الأحاديث على رسول الله ﷺ [3]، وقد ناقشه الأستاذ عجاج الخطيب في كتابه "السنة قبل التدوين" [4].

– وطعن في عدالة أبي هريرة من المعاصرين أيضا محمود أبو رية [5]، فألف "المعلمي" كتابه: "الأنوار الكاشفة" في الردّ عليه، وناقشه في هذا الموضوع وغيره.

ولا يعني هذا أنّي أزعم أنّهما المقصودان من كلام أحمد شاكر، ولكن أردت فقط إثباتَ أنّ كلام الشيخ شاكر مواقف للواقع المعاصر، وأنه ليس مجرد ادعاء.

3- توثيق النبي ﷺ وأصحابُه والعلماء بعدهم لأبي هريرة: لقد عُلم من الأدلّة الكثيرة والمتضافرة أنّ أبا هريرة رضي الله عنه في أعلى درجات التوثيق، وأذكر منها على سبيل الإجمال:

- دخول أبي هريرة في تعديل الصحابة، الذي هو ثابت بالقرآن والسنة، وأقوال أكابر العلماء، وعلى رأسهم علماء الحديث، وهذا من أقوى البراهين على توثيقه؛ فمن يرفض هذا التعديل فهو يرفض بذلك ما دلّ عليه القرآن والسنة.

---

[1]- المستدرك على الصحيحين، ج3 ص513.

[2]- دفاع عن السنة، ص94.

[3]- ينظر في كتاب: أبو هريرة، لعبد الحسين شرف الدين الموسوي، ص34 -35 و169 و180.

[4]- ص438 إلى 446.

[5]- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، ص195 و 200-206.

● ما اختص به أبو هريرة من شرف صحبة النبي ﷺ وكثرة ملازمته له، بعد إسلامه، كما أنه ﷺ خصّه بأشياء فيها الثناء عليه، ومنها: – أنّ النبي ﷺ شهد له بالحرص على العلم والحديث، فقال له ﷺ مرّةً جوابا عن سؤال صدر من أبي هريرة: (لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الحَدِيثِ)[1].

– واعتمده النبي ﷺ مبلغا عنه، فأمره أن يخرج فينادي في المدينة: (أَنَّهُ: لا صَلاَةَ إِلاَّ بِقُرآنٍ، وَلَوْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ)[2].

– وفي "حديث بسط الثوب" عن أبي هريرة قال: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ؟ قال: (أُبْسُطْ رِدَاءَكَ. فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ضُمَّهُ، فَضَمَمْتُهُ فَمَا نَسِيتُ شَيئًا بَعدَهُ)[3]؛ وهذا الحديث فيه: « فضيلة ظاهرة لأبي هريرة ومعجزة واضحة من علامات النبوة... نالها ببركة النبي ﷺ »[4].

– كما دعا له الرسول ﷺ فقال: (اللَّهُمَّ حَبِّبْ عَبْدَكَ هَذَا وَأُمَّهُ إِلَى عِبَادِكَ المؤمِنِينَ)[5].

● وأمّا **الصحابة** فقد وردت عنهم النصوص والروايات الكثيرة والمتعددة في الثناء عليه، والشهادة له بكثرة سماعه من رسول الله ﷺ، والإشادة بروايته، فمن ذلك أنهم:

– رووا عنه حديث رسول الله ﷺ؛ فقد ذكر "الحاكم" وغيره رواية: أكابر الصحابة رضوان الله عليهم عن أبي هريرة، ومنهم: زيد بن ثابت وأبو أيوب الأنصاري وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وأبي بن كعب وجابر بن عبد الله وعائشة والمسور بن مخرمة وعقبة بن الحارث وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك والسائب بن يزيد وأبو رافع مولى رسول الله ﷺ، وأبو أمامة بن سهل وأبو الطفيل... وغيرهم[6].

---

[1]– أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، ج1 ص255. وأحمد، المسند، ج15 ص207. من حديث أبي هريرة ﷺ.

[2]– أخرجه: أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته إلا بفاتحة الكتاب، ج1 ص216. من حديث أبي هريرة ﷺ.

[3]– أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (الفتح)، كتاب العلم، باب حفظ العلم، ج1 ص284. من حديث أبي هريرة ﷺ.

[4]– فتح الباري، ابن حجر، ج1 ص285.

[5]– أخرجه: مسلم، الصحيح (بشرح النووي)، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي هريرة الدوسي ﷺ، ج8 ص290. من حديث أبي هريرة ﷺ.

[6]– المستدرك، الحاكم، ج3 ص513. وينظر: تاريخ ابن عساكر، ج67 ص295-296.

– ولقد عرف الصحابة رضوان الله عليهم منزلة أبي هريرة، فكان يحدّث في مسجد رسول الله ﷺ، ويفتي الناس بحضرة علماء الصحابة، بل كان بعضهم: كزيد بن ثابت وابن عباس يحيلون السائلين عليه، والروايات شاهدة على ذلك[1].

– ومن أقوال الصحابة في الثناء عليه: – قال طلحة بن عبيد الله ﷺ: «...إنما كانت يده مع يد النبي ﷺ، وكان يدور معه حيثما دار، ولا نشك أنه قد علم ما لم نعلم، وسمع ما لم نسمع، ولم يتّهمه أحد منا أنه تقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل»[2].

– وقال عنه ابن عمر: «يا أبا هريرة، أنت ألزمنا لرسول الله ﷺ، وأعلمنا بحديثه»، وفي رواية: «وأحفظنا لحديثه»[3].

– ويقول الذهبي: «احتج المسلمون قديما وحديثا بحديثه، لحِفظه وجلالته وإتقانه وفقهه، ناهيك أن مثل ابن عباس يتأدب معه ويقول: إفت يا أبا هريرة»[4].

- ثم إن **التابعين** من أهل الحجاز وعلمائه وهم أبناء علماء الصحابة وتلاميذهم، هم وعلماء البصرة والشام وسائر الأقطار، قد أطبقوا على الوثوق التام بأبي هريرة وحديثه[5]؛ وروى عنه منهم خلق لا يكادون يحصون كثرة من المحدثين والفقهاء؛ كلّهم يوثقه ويحتج به وبما رواه[6].

- ثم إن كبار **علماء الإسلام** يوثقونه، ويشهدون له بالحفظ والأمانة:

– فيقول الشافعي: «أبو هريرة أسنّ، وأحفظ من روى الحديث في دهره»[7].

– ويقول البخاري: «روى عنه نحو الثمانمائة من أهل العلم، وكان أحفظ من روى في عصره»[8]. – بل إنّ الحاكم النيسابوري يجعله إمام الحفاظ وقدوتهم فيقول: «قد تحريت الابتداء من فضائل أبي هريرة ﷺ؛ لحفظه لحديث المصطفى ﷺ وشهادة الصحابة والتابعين له بذلك، فإنّ كل من طلب

---

[1]– التاريخ الكبير، البخاري، ج1 ص186-187. وتاريخ ابن عساكر، ج67 ص335. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج2 ص607. وينظر أيضا روايات أخرى في: المستدرك، ج3 ص511. والبداية والنهاية، ابن كثير، ج8 ص106.

[2]– جامع الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب أبي هريرة ﷺ، ج5 ص348، بلفظ مقارب. والمستدرك، ج3 ص511- 512، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وتاريخ ابن عساكر، ج67 ص357.

[3]– جامع الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب أبي هريرة، ج5 ص348. ومسند أحمد، ج6 ص214. والطبقات الكبرى، ابن سعد، ج2 ص277. والمستدرك، ج3 ص511.

[4]– سير أعلام النبلاء، ج2 ص609.

[5]– الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص176.

[6]– يراجعون في: الإصابة، ابن حجر، ج4 ص203. وتهذيب الكمال، المزي، ج34 ص367- 377.

[7]– الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، ص281.

[8]– تهذيب الكمال، المزي، ج34 ص367. والبداية والنهاية، ابن كثير، ج8 ص103.

حفظ الحديث من أول الإسلام و إلى عصرنا هذا فإنهم من أتباعه وشيعته؛ أنْ هو أوّلُهم وأحقهم باسم الحفظ»[1].

– ويقول ابن كثير: «قد كان أبو هريرة من الصدق والحفظ، والديانة والعبادة والزهادة والعمل الصالح على جانب عظيم»[2].

– ولقد اعتبر المحدثون الأسانيد التي يرويها الثقات عن أبي هريرة من أصح الأسانيد[3].

وإن هذا لهو غيظ من فيض مما جاء في توثيق النبي ﷺ، والصحابة ومن بعدهم من العلماء الأعلام لأبي هريرة رضي الله عنه؛ بل إنّ من الظلم أن أحصر من وثّقه وأثنى عليه.

الفرع الثالث: الفقرة الثانية من تعقّب الشيخ أحمد شاكر

– يقول أحمد شاكر: «**وإنّما كان بعض الصحابة يأخذون عليه الإكثار من الحديث خشية الخطإ، ثم كانوا إذا حققوا ما أخذوا عليه أيقنوا من صحة ما روى، والأخبار في ذلك متكاثرة. وكان هو يرد على من أخذ عليه كثرة الرواية، يقول: ((إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ والله الموعد، إني كنت امرأ مسكينا أصحب رسول الله ﷺ على ملء بطني، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم))**»[4].

وقال ابن عمر: ((أكثر أبو هريرة))، فقيل له: هل تنكر شيئا مما يقول؟ قال: ((لا، ولكن جرؤ وجبنّا))، فبلغ ذلك أبو هريرة فقال: ((ما ذنبي إن كنت حفظت ونسوا))[5].

وغاضبه مروان بن الحكم فقال له: ((إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة الحديث، وإنما قدم قبل وفاة النبي ﷺ بيسير)). فقال أبو هريرة: ((قدمت ورسول الله ﷺ بخيبر، وأنا يومئذ قد زدت على الثلاثين، فأقمت معه حتى مات، وأدور معه في بيوت نسائه وأخدمه وأغزو معه وأحج، فكنت أعلم الناس بحديثه، وقد والله سبقني قوم بصحبته فكانوا يعرفون لزومي له فيسألوني عن حديثه، منهم عمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، ولا والله لا يخفى عليّ كل حدث كان بالمدينة، وكل من كانت

---

[1]– المستدرك، ج3 ص512.

[2]– البداية والنهاية، ج8 ص110.

[3]– ينظر ذلك في: الكفاية في أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، ج2 ص462-463. وفتح المغيث، السخاوي، ج1 ص38. والباعث الحثيث، أحمد شاكر، ص19.

[4]– أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب الحرث والمزارعة، باب ما جاء في الغرس، ج5 ص35. ومسلم، الصحيح (بشرح النووي)، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي هريرة، ج8 ص291.

[5]– أخرجه: أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب الاضطجاع بعدها [أي: صلاة الفجر]، ج2 ص21. والحاكم، المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه، ج3 ص510.

له من رسول الله ﷺ منزلة، ومن أخرجه من المدينة أن يساكنه". **قال الوليد بن رباح راوي هذه الحادثة: " فوالله ما زال مروان بعد ذلك كافّا عنه"**[1]. **أنظر ترجمة أبي هريرة في كتب الصحابة، وخاصة في الإصابة (ج7 ص199-207 طبعة المطبعة الشرقية سنة 1907)** ».

يبين العلامة أحمد شاكر في هذه الفقرة توجيه الروايات التي وردت عن الصحابة في أخذهم على أبي هريرة الإكثار من الحديث، وأنها محمولة على المنهج الذي كان يسلكه جلّ الصحابة في عدم الإكثار من الرواية؛ لكي لا يقع الراوي في خطإ أو سهو غير مقصود، وهذه النصوص التي بين أيدينا، تُستخلص منها عدة نقاط:

أولا- منهج الصحابة في عدم الإكثار من الرواية؛ هو منهج وقائي: لقد شهد الصحابة لأبي هريرة بلزومه لرسول الله ﷺ، وقد تقدم كلام الصحابي طلحة في ذلك، ولكنّ هذا لا يعني أنهم كانوا لا يناقشونه فيما يرويه، أو يحتملون وقوع غلط غير مقصود منه؛ ولهذا كان الصحابة في بعض الأحيان «يراجع بعضهم بعضا فيما يرويه، إمّا للتثبت والتأكّد، لأن الإنسان قد ينسى أو يسهو أو يغلط عن غير قصد، وإمّا لأنه ثبت عنده ما يخالفه أو ما يخصّصه أو يقيّده»[2].

وكان عمر بن الخطاب ﷺ قد نهى أبا هريرة عن إكثار الرواية على رسول الله ﷺ، كما نهى غيره؛ لأن سياسة عمر وبعض الصحابة آنذاك هي الإقلال من الرواية، لأن الإكثار مظنة الخطإ، كما أن فيه شغلا للناس بالحديث عن القرآن[3]، ومع هذا فقد سمح له عمر ﷺ بالتحديث، وقال عمر لأبي هريرة بعد أن عرف تورّعه وتَحرّيه في الرواية: «فاذهب فحدِّث»[4].

ويُبرّر "المعلّمي" الدافع والغاية من مسلك عمر بن الخطاب هذا، فيقول: «كان أكثر الصحابة يرون أنّه لا يتحتّم عليهم التبليغ إلاّ عند الحاجة... وكانوا مع هذا يشدّدون على أنفسهم خشية الغلط... ومع هذا فقد حدّثوا بأحاديث عديدة...؛ وإنّما كان بعضهم يرى أنّ الإكثار خلاف الأولى، وليس منكرًا»[5].

ثانيا- دفاع أبي هريرة عن نفسه: ويسوق الشيخ أحمد شاكر النصوص التي تبيّن كيف أنّ أبا هريرة كان يردّ على من يتعجب من كثرة روايته عن رسول الله ﷺ، وكيف كان يذكر لهم من البراهين التي

---

[1]- ذكَرَ هذه الرواية: ابن حجر في: الإصابة، ج4 ص206. ورواها ابن عساكر، في تاريخ مدينة دمشق، ج67 ص355 بنحوها.

[2]- دفاع عن السنة، أبو شهبة، ص112.

[3]- البداية والنهاية، ابن كثير، ج8 ص106-107. وتأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، ص39. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج2 ص602.

[4]- تاريخ ابن عساكر، ج67 ص345. وسير أعلام النبلاء، ج2 ص603.

[5]- الأنوار الكاشفة، ص142.

تقنعهم وتثبت لهم أنّه حافظ ضابط لما يرويه، وكيف أنه كان يعلّل لهم علمه بأحاديث لم يعلموها، ثم كيف كانوا يسلمون له بكل ذلك؛ لِمَا علموه عنه من كثرة الملازمة لرسول الله ﷺ، وحرصه الشديد على حفظ ما يصدر عنه ﷺ.

وذلك أنّ الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يأخذون الحديث عن رسول الله ﷺ، لكنّهم لم يكونوا سواءً في التفرغ للتلقي، ولا في الملازمة ولا في الحفظ والذاكرة، فمن ثَمّ تفاوتت مروياتُهم قلة وكثرة[1]؛ فلا غرابة إذن بعد أن رأى أبو هريرة نفسه أحفظ الصحابة وأكثرهم حديثا، أن نجده يكثر التحديث والتصدي لتبليغ ما سمعه من الرسول ﷺ، فكان إكثاره هذا مدعاة لأن يلتمس منه بعض الصحابة الإقلال؛ خوفا عليه من الخطإ، أو مدعاة لتعجب بعض التابعين ممّن لم يعلم بملازمته الكثيرة للنبي ﷺ[2].

ثُمّ إنّ النص الذي ساقه "شاكر"من قول أبي هريرة ﷺ في دفاعه عن نفسه، لِيُبرز بوضوح الخاصية التي تميز بها عن غيره، وما كان لها من أثر في روايته، وهذا إنما صدر منه على سبيل التذكير والتنبيه، والتعريف بظروفه الخاصة التي جعلته يلزم رسول الله ﷺ، ويذكر ابن حجر أنّ هذا: «فيه: جواز إخبار المرء بما فيه من فضيلة إذا اضطر إلى ذلك وأَمِن من الإعجاب»[3].

ثالثا – استدراكات الصحابة على أبي هريرة محمولة على التحري والتثبّت؛ إذ لم يكن الصحابة يكذّب بعضهم بعضا: ينبغي أن لا يُفهم من نقد الصحابة واستدراكهم على بعضهم، أنّ فيه اتهامَ بعضهم لبعض، بل يُفهم منه حرصهم على حفظ الحديث النبوي؛ مما جعل بعضهم ناقدا للآخر في خبرٍ، وشاهدا بصدقه في خبر آخر، فقد نقدت عائشة رضي الله عنها أبا هريرة في بعض الأخبار، وصدّقته في أخرى[4]، كما نقده ابن عمر، ثم صدّقه وشهد بعلمه[5].

– ولهذا الغرض ساق "أحمد شاكر" ما روي عن ابن عمر، أنه قال: "أكثر أبو هريرة"، وأصل الرواية: أنّ ابن عمر سمع أنّ أبا هريرة يحدّث عن رسول الله ﷺ في: ثواب اتباع الجنازة، وحضور دفنها، فقال ابن عمر القول السابق، ثمّ لَمّا سأل عائشة عن الحديث: صدَّقت أبا هريرة، فقبله ابن عمر، واعترف لأبي هريرة بالتفوق في العلم بالحديث، وتَأسّف على ما فرّط فيه من أجر[6].

---

[1]– دفاع عن السنة، أبو شهبة، ص112.

[2]– دفاع عن أبي هريرة، عبد المنعم صالح العربي، ص71.

[3]– فتح الباري، ج1 ص285.

[4]– كما في: المستدرك، الحاكم، ج2 ص214-215.

[5]– باختصار من: جهود المحدثين في نقد متن الحديث، محمد طاهر الجوابي، ص484.

[6]– أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب الجنائز، باب فضل اتباع الجنائز، ج3 ص246.

ويذكر ابن حجر: «أن ابن التّين حمل قول ابن عمر: "أكثر علينا أبو هريرة"، على أنّه لم يتّهمه، بل خشي عليه السهو، أو قال ذلك لكونه لم يُنقل له عن أبي هريرة أنه رفعه؛ فظنه رأيًا له»[1].

والعمدة في كل هذا أنّ الصحابة لم يكن يكذّب بعضهم بعضا أبدا؛ كما يقول أنس بن مالك: «كان يحدّث بعضنا بعضا، ولا نتّهم بعضنا»، وفي رواية: «ولا يُكذّب بعضُنا بعضا»[2].

ثم إن الذي ذكره الشيخ "شاكر" من حكاية أبي هريرة مع "مروان"، هو مؤيد لما سبق، حيث إنّ دفاع أبي هريرة عن نفسه جعل مروان يكفّ عنه بعد أن عرف قيام حجته، وتذكر بعض الروايات: أن مروان اختبره مرة، فكتب عنه أحاديث، ثم دعاه في العام المقبل، فسأله عنها فلم يغادر حرفا[3]؛ وهذا يدلّ على أنّ مروان أراد أنْ يطمئن بنفسه، من قوة حفظ أبي هريرة، ودقّة ضبطه.

الفرع الرابع: الفقرة الثالثة من تعقّب الشيخ أحمد شاكر

– يقول أحمد شاكر: «**وغزوة خيبر كانت سنة سبع من الهجرة، فقد صحب أبو هريرة رسول الله أكثر من ثلاث سنين يلازمه ليلا ونهارا، يسمع حديثه ويروي عمله، ويفهم عنه ويفقه، فيحدث بما سمع كما سمع، وأن يصف ما رأى كما رأى، وأن يحكي أحوال رسول الله التي يعلم، والتي جعل الله فيها للمسلمين بل للناس كلهم أسوة حسنة، فمن اهتدى اتَّبَع، ومن لا فحسابه على الله**».

ناقش الشيخ "شاكر" في هذه الفقرة أمرين، هما:

أولا– مدة صحبة أبي هريرة للنبي ﷺ:

– قَدِم أبو هريرة في خيبر سنة سبع (7هـ)، وكانت خيبر في صَفر، ومات النبي ﷺ في ربيع الأول سنة إحدى عشرة؛ فتكون المدة: أربع سنين وزيادة[4]، وهي المدة التي صرح بها حميد بن عبد الرحمن الحميري، فيقول: «لقيت من صحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة أربع سنين»[5]. لكن نجد أن أبا

---

[1]- فتح الباري، ج3 ص249.

[2]– تاريخ ابن عساكر، ج9 ص367.

[3]– المصدر نفسه، ج67 ص362. والبداية والنهاية، ابن كثير، ج8 ص110.

[4]– فتح الباري، ابن حجر، ج6 ص743.

[5]– سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة، ج1 ص19. وسنن النسائي، كتاب الطهارة، باب ذكر النهي عن الاغتسال بفضل الجنب، ج1 ص130. ومسند أحمد بن حنبل، ج4 ص267.

هريرة نفسه يصرح بأنه صحب النبي ﷺ ثلاث سنين[1]. قال ابن حجر: «فكأن أبا هريرة اعتبر المدة التي لازم فيها النبي ﷺ الملازمة الشديدة... أو لم يعتبر الأوقات التي وقع فيها سفر النبي ﷺ من غزوه وحجّه وعمَره؛ لأن ملازمته له فيها لم تكن كملازمته في المدينة، أو المدة المذكورة بقيد الصفة التي ذكرها من الحرص، وما عداها لم يكن وقع له فيها الحرص المذكور، أو وقع له لكن حرصه فيها أقوى، والله أعلم»[2]. أو أن يكون نقصان ذلك راجعا إلى عدم إدخاله في الحساب أيام سفره إلى البحرين سنة ثمان للهجرة، برفقة العلاء الحضرمي[3]، كما رجح المعلمي[4].

ثانيا- دقّته وتَحرّيه في الرواية: إنّ ما ذكره الشيخ "شاكر" من دقة أبي هريرة وتحريه في الرواية، وحرصه على أن يؤدّيها كما سمعها، هو عين صنيعه ﷺ، فإن النصوص المنقولة عنه لتدلّ بجلاء على أنه كان «حافظا متقنا، ضابطا لما يرويه، دقيقا في أخباره؛ فقد اجتمعت فيه صفتان عظيمتان، الأولى: سعة وكثرة مروياته، والثانية: قوّة ذاكرته، وحسن ضبطه»[5]. ومن ذلك مثلا:

- أنّ ابن عمر شهد له بضبط الحديث، فقال: «أبو هريرة خير مني، وأعلم بما يحدث»[6].
- أنّه ﷺ كان أمينا في حديثه، يحدّث عن رسول الله ﷺ ويحدث عن كعب الأحبار، ولا يخلط بين حديثيهما أبدا[7].
- بل إنه كان قد يذكر منهجه في التحديث، فيقول مثلا: «إذا سمعتَ في الحديث كان يقول؛ فهو رسول الله ﷺ »[8]، وهذا دليل على دقته في تمييز حديث رسول الله ﷺ من غيره.
- ومع ذلك فإنّه كان يذاكر مروياته ويراجعها، لكي لا ينسى، فقد جاء عنه: «أنّه كان يخصص جزء من ثلث الليل، يذاكر فيه حديث رسول الله ﷺ »[9].
- ويقول الذهبي: «كان حفظ أبي هريرة الخارق، من معجزات النبوة»[10].

---

[1]- الجامع الصحيح (مع الفتح)، البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ج6 ص739.
[2]- فتح الباري، ج6 ص744.
[3]- دفاع عن أبي هريرة، عبد المنعم صالح العربي، ص26.
[4]- الأنوار الكاشفة، ص219.
[5]- السنة قبل التدوين، عجاج الخطيب، ص427.
[6]- الإصابة، ابن حجر، ج4 ص250.
[7]- تاريخ ابن عساكر، ج67 ص359. والبداية والنهاية، ابن كثير، ج8 ص109.
[8]- المستدرك، الحاكم، ج3 ص511.
[9]- تاريخ ابن عساكر، ج67 ص362.
[10]- سير أعلام النبلاء، ج2 ص594. وذلك لِما سبق من حديث "بسط الثوب".

• **الغاية من الطعن في أبي هريرة:** ولكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا الطعن في مرويات أبي هريرة بالذّات؟ وفي مادة "الحديث" المحررة في "دائرة المعارف" بالضبط؟ وما هو السرّ وراء هذه الشبهات المثارة والمتكررة حول أبي هريرة، والتي كثيرا ما يدندن حولها المستشرقون؟

إذا علمنا أن: أبا هريرة يعدّ من الصحابة المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ، وأن مصنفات السنة زاخرة وحافلة برواياته، حيث يذكر الذهبي أنّ: مسنده: خمسة آلاف وثلاث مائة وأربعة وسبعون (5374) حديثا، اتفق البخاري ومسلم على ثلاث مائة وستة وعشرين (326) منها[1]. ويقول ابن حجر عن أبي هريرة: «وقد أجمع أهل الحديث على أنّه أكثر الصحابة حديثا»[2].

إذا عُلم هذا اتّضح أن الطعن في أبي هريرة وروايته؛ يُقصي شطرا كبيرا من السنة؛ ويقدّم خدمة كبيرة لأغراض المستشرقين «الذين يريدون من الطعن في الصحابة حينا، وفي السنة حينا آخر؛ تشكيك المسلمين في الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي... وإذا تشكّك المسلمون في السنة، وقلّلوا الثقة بها استعجم عليهم فهم القرآن ومعرفة حقيقة المراد منه، إذ السنة شارحة للقرآن ومبينة له، وإذا استعجم على المسلمين القرآن؛ فقل على الإسلام والعروبة العفاء»[3].

الخلاصة: والحاصل مما سبق:

– أنّ توثيق أبي هريرة ثابت؛ بثبوت عدالة الصحابة على العموم، وثابت على وجه الخصوص: بتوثيق النبي ﷺ له، ثم الصحابة والتابعون وعلماء الإسلام من بعدهم.

– وأنّه إنّما شذّ عن هؤلاء بعض من لا يعتد به في مثل هذا الشأن، ولا هو من المتخصصين في هذا الفن، ولا هو من أهله ورجاله؛ فالواقع الحديثيّ لكتب السنّة شاهد على أنّ المحدثين ما زالوا يروُون حديث أبي هريرة ويحتجون به.

– أن تعقيب العلامة أحمد شاكر كان دقيقا، رغم ما التزمه فيه من الإجمال والاختصار.

المطلب الرابع: الطعن في خلق الحسن بن علي بن أبي طالب[4]

---

[1]– المصدر نفسه، ج2 ص632.

[2]– الإصابة، ج4 ص202.

[3]– دفاع عن السنة، أبو شهبة، ص95.

[4]– ترجمته في: معرفة الصحابة، أبو نعيم، ج2 ص654. الاستيعاب، ابن عبد البر، ج1 ص436. أسد الغابة، ابن الأثير، ج2 ص9. الإصابة، ابن حجر، ج1 ص327. التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص286. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص19. الثقات، ابن حبان، ج3 ص67. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج1 ص138. تهذيب الكمال، المزي، ج6 ص220. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج3 ص245. البداية والنهاية، ابن كثير، ج8 ص33.

وسأتناول في هذا المطلب تعقب الشيخ أحمد شاكر، على المسلك الذي انتهجه محرّر مادة "الحسن بن علي" للغمز في عدالة الصحابي الجليل الحسن بن علي ﷺ.

الفرع الأول: عرض تعقب الشيخ أحمد شاكر على ما جاء في مادة "الحسن بن علي"

يقول محرر مادة "الحسن بن علي" في دائرة المعارف الإسلامية:

- «**ويلوح أن الصفات الجوهرية التي كان يتصف بها الحسن هي الميل إلى الشهوات والافتقار إلى النشاط والذكاء**»[1].

- تعقب الشيخ أحمد شاكر على هذه الجزئية:

«**أما ادعاء أن الحسن كان مفتقرا إلى الذكاء وإلى النشاط، فهو الشيء الغريب الذي لم يستطع كاتب المادة أن يؤيده بأي دليل، وكلامه في هذا أجدر أن يكون "مشكوكا فيه" إن لم يكن ظاهر البطلان. وأما الميل إلى الشهوات فيأتي في التعليق الذي بعد هذا**».

- ثم يقول كاتب المادة بعد الفقرة السابقة:

«**وقد أنفق خير سنّي شبابه في الزواج والطلاق فأحصي له حوالي المائة زوجة عدا. وألصقت به هذه الأخلاق السائبة لقب المطلاق**».

- محرر المادة هو: المستشرق "لَمنس"[2].

- يقول الشيخ شاكر متعقبا على ما جاء في هذه الفقرة:

«**ما أظن كاتب المقال وزن الأخلاق والشهوات بميزان صحيح، حين وصف الحسن بالميل للشهوات، وبالأخلاق السائبة. والكاتب يكتب بروح إفرنجية وعقل إفرنجي، ولا أريد أن أقول "مسيحية" فإن دين المسيح عليه السلام وحي من عند الله كدين الإسلام، يزن الأخلاق والشهوات بالميزان الصحيح الذي فطر الله عليه الناس وأيدته الشرائع. وبالضرورة ليس الميزان في ذلك هو "الرهبانية"، فإنها بدعة في دين المسيح عليه السلام ابتدعها أتباعه...**»[3]. ثم ذكر العلامة "شاكر" الفارق بين المجتمع الإسلامي والمجتمع الأوربي في نظرته إلى مسألة تعدد الزوجات، وسيأتي سياقه.

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص400. وكذلك التعقب الذي يليه في الصفحة نفسها.

[2]- هنري لَمنس (H.Lammens)، (1862 – 1937م): مستشرق وراهب يسوعي، بلجيكي المولد فرنسي الجنسية، تعلم وتلقى علم اللاهوت في إنجلترا. وكان أستاذا للأسفار القديمة في كلية روما. ثم استقر ببيروت فتولى إدارة جريدة "البشير" التبشيرية، ودرّس في الكلية اليسوعية، إنتاجه يدور حول: السيرة، وبداية الخلافة الأموية، من آثاره: مهد الإسلام، القرآن والسنة كيف ألفت حياة محمد، وغيرها. ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج3 ص293. موسوعة المستشرقين، بدوي، ص503. الأعلام، الزركلي، ج8 ص99.

[3]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص400-401.

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

يكشف العلامة أحمد شاكر في هذا التعليق منهجا آخر يضاف إلى قائمة الطعون الصريحة لمحرري "دائرة المعارف" في الصحابة الكرام، حيث نجد أنّ المستشرق "لمنس" عندما يأتي إلى التعريف بأخلاق الصحابي الجليل الحسن ﷺ، لا تلوح أمامه سوى مجموعة من الأخلاق السائبة كما يصفها، غير أنّ هذا التحامل لا يُستغرب من المستشرق "لمنس" المبشر المعروف بتعصّبه وعدائه الشديد للإسلام، وفي ضوء تعليق الشيخ شاكر يمكن مناقشة ما جاء في المادة في نقاطٍ، هي كالآتي:

أولا- تعصب المستشرق "لَمنس" وتحامله على الإسلام وأعلامه: بالرجوع إلى ما كُتب عن الراهب المبشر لَمنس في بيان المنحى الفكري الذي ينتهجه في كتاباته عن الإسلام، يُعلم مدى بعده عن المنهج العلمي، وتطرفه في التحامل على الإسلام.

فنجد أن "السباعي" يصف "لمنس" بأنّه: «شديد التعصب ضد الإسلام والحقد عليه، مفرط في عدائه وافتراءاته لدرجةٍ أقلقت بعض المستشرقين أنفسهم»[1].

بل إن "عبد الرحمن بدوي" عندما ترجم لهذا المستشرق وصفه بقوله: «شديد التعصب ضد الإسلام، يفتقر افتقارا تاما إلى النزاهة في البحث والأمانة، في نقل النصوص وفهمها»[2].

ثم بيّن أنّه: «تَحامَل في كتاباته عن السيرة النبوية تحاملا شديدا، وزعم أنّ كتب الأحاديث كلها موضوعة... فلم يُقِم لكتب الحديث وكتب السيرة أي وزن»، ثم أخذ يفصل في بيان منهجه متحدثا عن كتابه "فاطمة وبنات محمد"، فقال: «وأبشع ما فعله أنه كان يشير في الهامش إلى مراجع بصفحاتها، وقد راجعت معظم هذه الإشارات في الكتب التي أحال عليها، فوجدت أنّه إما أن يشير إلى مواضع غير موجودة إطلاقا في هذه الكتب، أو يفهم النص فهما ملتويا، أو يستخرج إلزامات بتعسف شديد يدل على فساد الذهن وسوء النية... »، ثم خلص أخيرا إلى نتيجةٍ بيّنها بقوله: «ولا أعرف باحثا من بين المستشرقين المحدَثين، قد بلغ هذه المرتبة من التضليل، وفساد النية»[3]، فهل يرجى منه بعد هذا أن ينصف الحسن، أو غيره من الصحابة؟!

ثانيا- الأوصاف الجوهرية للحسن ﷺ: إن علماء الإسلام الذين ترجموا "للحسن" وذكروا سيرته، قد وصفوه بالأخلاق العالية والفضائل السامية، وقبل كل هذا وصفه النبي ﷺ بأرفع الصفات وأعظمها، ومن ذلك:

---

[1]- الاستشراق والمستشرقون، ص48.

[2]- موسوعة المستشرقين، ص503.

[3]- المصدر نفسه، ص504.

أ)- السيد المصلح، وسيد شباب أهل الجنة: قال ﷺ في الحسن بن علي: (إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)[1]، قال ابن الأثير: «وأي شرف أعظم من شرف مَن سَمّاه النبي ﷺ سيّدا»[2]؛ وقول ابن الأثير هذا فيه ردّ على الصورة السيئة التي أراد المستشرق أن يضفيها على الحسن بن علي ﷺ.

ولقد تحققت بشارة النبي ﷺ، فأصلح الله به الفتنة التي كانت بين المسلمين، وسالت لأجلها دماء كثيرة؛ واختار الحسن ﷺ الصُّلحَ، وتنازل عن الخلافة وبايع معاوية، فحقنت دماء الأمة وعمّ السلام، وسُمّي ذاك العام بعام الجماعة؛ لاجتماع كلمة المسلمين[3]، وإنّما «دعاهُ ورَعه، وفضله إلى ترك الملك والدنيا؛ رغبة فيما عند الله»[4].

وقال ﷺ: (الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ)[5]؛ ويَجمع "أبو نعيم" هذه الأوصاف وغيرها فيقول: «...سيد شباب أهل الجنة، وريحانة رسول الله ﷺ، والسيد المصلَح به بين الأمة، وسبط من الأسباط... سليل الهدى وحليف أهل التّقى»[6].

ب)- سبط رسول الله ﷺ وحبّه وريحانته: فقد قال ﷺ: (الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ سِبْطَانِ مِنَ الأَسْبَاطِ)[7]، ودعا لهما فقال: (اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُمَا فَأَحِبَّهُمَا)[8].

وقال ﷺ: (هُمَا رَيْحَانَتِي مِنَ الدُّنْيَا)[9]. قال ابن الأثير: «الحسن بن علي... سبط النبي ﷺ... وهو سيد شباب أهل الجنة، وريحانة النبي ﷺ»[10].

---

[1]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (الفتح)، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب الحسن والحسين، ج7 ص120. والترمذي، الجامع، أبواب المناقب، باب مناقب الحسن والحسين، ج5 ص323. من حديث أبي بكرة ﷺ .

[2]- أسد الغابة، ج2 ص13.

[3]- سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج3 ص278. والبداية والنهاية، ابن كثير، ج8 ص16. وكان ذلك سنة أربعين للهجرة (40هـ).

[4]- الاستيعاب، ابن عبد البر، ج1 ص437.

[5]- أخرجه: الترمذي، الجامع، أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب مناقب الحسن والحسين، ج5 ص321، وقال: حديث صحيح حسن. والحاكم، المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، باب مناقب الحسن والحسين، ج3 ص166، وصححه. من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ .

[6]- معرفة الصحابة، ج2 ص654.

[7]- أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير، ج3 ص32. من حديث يعلى بن مرة ﷺ .

[8]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (الفتح)، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب الحسن والحسين، ج7 ص120.

[9]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (الفتح)، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب الحسن والحسين، ج7 ص120.

[10]- أسد الغابة، ج2 ص9.

ج)- خليفة المسلمين: لَمّا قتل علي ﷺ، بايع الحسنَ أكثرُ من أربعين ألفًا، كلّهم كانوا قد بايعوا أباه قبل موته بالعراق، فوُلّيها سبعة أشهر وأحد عشر يوما بالعراق، ثم سلّم الأمر إلى معاوية صُلحا[1]، ويرى ابن كثير: أنه «خامس الخلفاء الراشدين»[2].

د)- من أخلاقه السامية: لقد كان الحسن بن علي كما هو ثابت في كتب التاريخ والسير، كثير الإنفاق على الفقراء والمساكين، يجود بماله في وجوه الخير، وكان الصحابة أول الشاهدين له بذلك، وكان ناسكا متعبدا، تقيّا ورعا، قاسَم الله ماله ثلاث مرات، وخرج عن ماله في سبيل الله مرتين، وحجّ خمسا وعشرين مرّة ماشيا على قدميه[3]. يقول ابن عبد البر: «وكان ﷺ: حليما ورعا فاضلا»[4].

ومناقبه أعظم وأكثر من أن أحصرها، وإنما حاولت ذكر بعض فضائله ردّا على ما كتبه "لمنس" في المادة؛ ذلك أن اتهام الحسن بالانسياق وراء الشهوات وبرداءة الأخلاق، أو مجرد التلويح بذلك إنما هو تشنيع، لا يستقيم له بالٌ أمام هذه الفضائل العظام لهذا "السيد" كبير الشأن.

فكيف نترك وصف النبي ﷺ وأصحابه، وعلماء الإسلام من بعدهم "للسيد الحسن" بِتِلْكُمُ الأخلاق الرفيعة، ونطرحها لقول هذا المستشرق الذي قد اختلّت عنده موازين الفضائل، فأصبح يقبّح الحسن، ويحسّن القبيح.

ولهذا يبين الشيخ "شاكر" ميزان الأخلاق والمُثل، والفارق بينه عند المسلمين والمجتمعات الأوربية، فيقول إتماما لما سبق: «**ولكنا نقيس الأخلاق بمقياس الفطرة الإنسانية التي جاءت الشريعة لتهذيبها والحد من طغيانها، ومنعت كبتها وقتلها في النفس. وكانت فطرة الرجال، ولا تزال، في أغلب أحوالهم وأكثر أعمارهم أن تتجه شهوتهم للنساء، إذا كانوا ذوي فطرة سليمة، غير ضعفاء، وغير مرائين منافقين فكان العرب كغيرهم من الرجال، لا يكاد الرجل منهم يكتفي بامرأة واحدة إلا في القليل النادر، وكانوا ذوي غيرة على الأعراض، يستحي أحدهم أن يعتدي عليها في غير حلها إلا ما يندر وما لا تكاد تخلو منه أمة. وكانوا على بقايا من شريعة إبراهيم، فكان أحدهم يرى أن الأجدر به، والأشرف له ولغيره أن يتزوج بأكثر من واحدة، وأن يطلق من عزفت نفسه عنها، ولكنهم غلوا في ذلك غلو الجاهلية، فلم يجعلوا لعدد الزوجات حدا، وكانوا يطلقون المرأة أي عدد شاءوا من الطلقات، وكان أمرا جاهليا. فجاء الإسلام بالشريعة الوسطى، لم يقيد ولم يطلق، في عدد الزوجات، وفيما يملك الرجل من الطلاق للمرأة الواحدة، تنظيما للأمور ووضعها موضعها الصحيح**

---

[1]- الاستيعاب، ابن عبد البر، ج1 ص437. ومختصر تاريخ ابن عساكر، ابن منظور، ج7 ص35.

[2]- البداية والنهاية، ج8 ص16.

[3]- المستدرك، الحاكم، ج3 ص169. والاستيعاب، ج1 ص437. ومختصر تاريخ ابن عساكر، ج7 ص25-26.

[4]- الاستيعاب، ج1 ص437.

وكانت الأمم الأخرى، وخاصة الإفرنج كما نرى ونسمع، لا غيرة عندهم، ولا يقيمون للعفاف وزنا كبيرا ولا أحب أن أذكر التفاصيل، ولكني لا أحب أن يغالط أحد فيزعم غير ذلك، والمثل حاضرة نقرأ أخبارها كل يوم.

فمقاييس الأخلاق بيننا وبين الإفرنج متغايرة تمام المغايرة، رجالهم كرجالنا، أعني في الأكثر الأغلب، لهم شهواتهم ورغباتهم. ولكنهم قيدوا أنفسهم بالزوجة الواحدة، واتخذوا من العشيقات والأخدان ما شاؤوا عَلَنا، يعرف بعضهم ذلك عن بعض، وتعرفه زوجاتهم وأمهاتهم وأخواتهم، وذو الميسرة منهم يتخذ لأخدانه البيوت والقصور، وتعقد فيها مجالس المناظرة ولا يتحرجون، إذ كان كالأمر المعروف المقرر.

وقيدوا أنفسهم بمنع الطلاق، ثم أباحوه إلى حد التهافت والسخرية، وهم يعتقدون أن دينهم لا يبيحه ولكن أباحته لهم القوانين، والقانون لا ينسخ الدين ولا ينفي ما ثبت بالعقيدة.

فهم يفعلون من التردي في الشهوات أضعاف ما يفعل المسلمون، ولكن المسلمين يفعلون ما أباحه لهم دينهم، فيفعلون راضين مطمئنين، إذ كان حلالا في دينهم حلا مطلقا إلا في حدود ما أمر به الله. وأولئك يفعلون كل ما يفعلون حراما في دينهم وفي كل الأديان.

فهذا هو الميزان الصحيح الذي يجب أن توزن به الأمور، لا إلقاء الكلام على عواهنه، والطعن في أخلاق رجل من أفضل الأمة، وسبط النبي ﷺ، بأنه كان كثير الطلاق والزواج»[1].

يلاحظ أن الشيخ "شاكر" يعرض في هذه الفقرة مقارنة يتوسع في بسطها وبيانها، بين نظرة المجتمعات الأوربية الحديثة لقضية تعدد الزوجات، ونظرة الإسلام إلى هذه القضية، وكيف هذّب الإسلام عادات الجاهلية في الزواج والطلاق، ذلك أنّ الحسن ﷺ كان ملتزما بكلّ ما جاءت به الشريعة الإسلامية في مسألة الزواج والطلاق، ولم يُنقل عنه مخالفة قطّ تتعلق بهذا، وقد كان التعدد في عصره شائعا غير منكر ولا مستقبح، خلافا لما يحاول المستشرق أن يصوره بناء على الخلفية الاجتماعية الأوربية التي يعيش في كنفها، وما استطاع أن ينفكّ عنها، ويجاوزها فيرى بعين الإنصاف القيم السائدة في مجتمع الشخصية التي يدرسها. ثم إنّنا نجد كبار علماء الإسلام يصفون الحسن بما ذكره المستشرق، من كثرة زواجه وطلاقه، إلا أنهم لا يعتبرون ذلك منقصة له، بل هم يشيدون بفضائله مع ذلك؛ فيصفه "الذهبي" قائلا: «وقد كان هذا الإمام سيدا، وسيما، جميلا، عاقلا،

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص401.

رزينا، جوادا، ممدحا، خيّرا، دينّا، ورعا، محتشما، كبير الشأن. وكان منكحا، مطلاقا، تزوج نحوا من سبعين امرأة، وقلّما كان يفارقه أربع ضرائر»[1].

وكان الناس في عصره ﷺ يتشرّفون بمصاهرته؛ إذ هو ابن رسول الله ﷺ، وواحد من أهل بيته، ولهذا كان أهل الكوفة يقولون لأبيه عليّ ﷺ: «والله يا أمير المؤمنين لو خطب إلينا كلّ يوم لزوّجناه منّا من شاء؛ ابتغاء في صهر رسول الله ﷺ»[2].

كما كان ﷺ يمسك بمعروف، أو يسرّح بإحسان، حيث تذكر الروايات إكرامه وحسن صَداقه للمرأة يتزوّجها، وكذلك إكرامه لمن يطلّقها، إحسانا إليها وتطييبا لخاطرها[3]، حتّى أنّ أبا بكر الخرائطي - فيما يذكر ابن كثير -: أورد حُسن صداق الحسن ﷺ لمن يتزوجها في كتاب "مكارم الأخلاق"[4].

ثم هل ذكر علماء التاريخ الذين نقلوا سير الأخيار وأخبارهم، عن الحسن ﷺ أن زواجه المتعدد قد منعه من القيام بواجباته، وتأدية حقوقه؟!

بل على العكس من ذلك، نقلوا عنه قيامه بالأمور العظام التي يعجز عنها أكابر الناس، وفيما سبق ذكره عن عبادته وجهاده، وجمعه لكلمة المسلمين حقنا للدماء، حتى سمي ذاك العام: عام الجماعة؛ لدليل ظاهر على ما كان للسيد من أعمال جليلة لم يشغله عنها زواج أو طلاق.

ثم كيف يبايع أربعون ألف رجل أو أكثر "الحسن" بعد وفاة أبيه، ويحكمونه على أرواحهم ودمائهم، ليسير بهم إلى ملاقاة جيش الشام، إذا كان رجلا مستهترا كما يصفه هذا المستشرق في مقالته.

لقد آطال الشيخ شاكر في مناقشته لما جاء في المقال، على غير عادته في الإيجاز والاختصار؛ بسبب ما رآه من هذا التحامل الشنيع الذي أظهره "لمنس" فيما كتبه.

المطلب الخامس: الطعن في الحسين بن علي[5] وعلي بن أبي طالب[1]

---

[1]- سير أعلام النبلاء، ج3 ص409.

[2]- البداية والنهاية، ابن كثير، ج8 ص38.

[3]- مختصر تاريخ ابن عساكر، ابن منظور، ج7 ص28. والبداية والنهاية، ح8 ص38.

[4]- البداية والنهاية، ج8 ص38.

[5]- ترجمته في: معرفة الصحابة، أبو نعيم، ج2 ص621. الاستيعاب، ابن عبد البر، ج1 ص442. أسد الغابة، ابن الأثير، ج2 ص18. الإصابة، ابن حجر، ج1 ص331. التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص381. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص55. حلية الأولياء، أبو نعيم، ج2 ص39. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج1 ص138. مختصر تاريخ ابن عساكر، ابن منظور، ج7 ص115. تهذيب الكمال، المزي، ج6 ص396. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج3 ص280.

الفرع الأول: تعقب الشيخ شاكر على مادة "الحسين بن علي"

ثم يقول "لَمنس" (Lammens) في مادة "الحسين بن علي":

«فقد ثبت أن الابن ورث عن أبيه الصفتين اللتين كانتا السبب في هلاك أبيه، وهي: التردد وقلّة الفطنة»[2].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر:

«الأب لَمنس كاتب المقال، معروف عند المستشرقين، وعند العرب والمسلمين، بالعصبية التي تغلبه فتميل عن سبيل الحق دائما أو في أكثر أحواله. وما رأينا له كتابة قط في الشؤون العربية والإسلامية إلا وقد نفث فيها من دخيلة نفسه، يغلبه فيها ما يجد، فلا يستطيع أن يلزم جادة العدل، بلْهَ الأدب ومراعاة العقائد التي تخالف رأيه. فما سمعنا قط عن مؤرخ قديم أو حديث رمى علي بن أبي طالب بالتردد، ولا بقلة الفطنة. بل إنّ ذكاء عليّ وعزمه وحزمه مما اتفق المؤرخون على وصفه بها، بل لعل بعضهم يرى في خلقه شيئا من الإقدام يدفع به إلى مضايق الخطر، لا يبالي ولا يخاف. وعلمه وذكاؤه وفطنته بالمنزلة التي لم يصل إليها في عصره وفيما بعد عصره إلا أفراد بعد أفراد».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

يؤكّد العلامة أحمد شاكر هنا ما ذكرته آنفا عن السباعي وعبد الرحمن بدوي، من أنّ المستشرق "لمنس" معروف عند العرب والمسلمين، وحتّى عند المستشرقين أنفسهم، بعدائه الشديد للإسلام وأعلامه، كاشفا بذلك الوجه السّيء لمنهج هذا المستشرق في كتاباته عن الإسلام.

ثمّ يردّ على ما ادّعاه المستشرق من أنّ الصحابيين الجليلين علي بن أبي طالب والحسين رضي الله عنهما كان في خلقهما تردّد وإحجام، وغفلة وقلّة فطنة، وهذه دعوى جديدة ابتكرها "لَمنس" ليغمز في عدالة هذين الصحابيين الجليلين، بما ليس فيهما، ولم يُنقل عنهما البتّة.

إنّ كلّ مطّلع على سيرة حياة عليّ ﷺ يخرج بنتيجة مفادها: أن هذا الصحابي كان من أشجع الشجعان، وأنّ بطولاته من أعظم البطولات التي عرفها تاريخ الحضارات، ويتيقّن على العكس مما قاله المستشرق أنه كان: مقداما على العظائم بقوة وذكاء ونباهة في التدبير، وبحكمة ورصانة في

---

[1]- ترجمته في: معرفة الصحابة، ج1 ص75 - ج4 ص1968. الاستيعاب، ج3 ص197. أسد الغابة، ج4 ص16. الإصابة، ج2 ص501. الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج3 ص13. التاريخ الكبير، ج6 ص259. الجرح والتعديل، ج6 ص191. تاريخ بغداد، ج1 ص133. تاريخ ابن عساكر، ج42 ص10. تهذيب الكمال، ج20 ص472. البداية والنهاية، ابن كثير، ج7 ص223.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص401. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

التسيير، وأخباره الدالة على ذلك مشهورة معروفة في مصنفات التاريخ الإسلامي، والسيرة النبوية وتراجم الأعلام الكبار، وحسبي أن أشير إلى بعضها بإيجاز، فمن ذلك:

– إسلامه المبكر وهو بَعد صبِيّ صغير، ثم موقفه الفدائي عند هجرة رسول الله ﷺ إلى المدينة، وبقاؤه في فراش الرسول ﷺ غير مبال بما قد يصيبه من المتربصين بالنبي ﷺ[1].

– ثم ما أبداه من شجاعة خارقة وفروسية تُ ضرب بها الأمثال في الحروب والمغازي، فكان فيها سيد المجاهدين وقائد المقاتلين، فقد شهد المشاهد والزحوف كلّها؛ حيث أبلى بلاء عظيما في: غزوة بدر، معركة الإسلام الكبرى، ثم في أحد، وكان القائد الفاتح يوم خيبر[2]، وما زال مقاتلا لا يشقّ له غبار إلى أن استشهد ﷺ، ويصف ابن عبد البر قوّته في الحرب فيقول: «كان إذا مشى للحرب هرْوَل، ثَبْت الجنان، قويّ شجاع، منصور على من لاقاه»[3].

وكيف يقال إنّه قليل الفطنة؟! وهو الحَصِيف الذكيّ الذي كان يدّخره عمر بن الخطاب ﷺ – في خلافته – لمعضلات الأمور وكبارها، بل: «كان عمر يتعوذ من معضلة ليس لها عليّ»[4].

وما ذكرته هنا ليس إلا إشارة سريعة وموجزة من باب الاختصار، فإن حياته ﷺ كلّها إقدام وحكمة وتبصّر بالأمور.

وإنّما أردت التنبيه على أنّ زَعْم المستشرق هذا يدلّ على أحَد أمرين، الأول: أنه لم يطالع حياة علي بن أبي طالب ﷺ أصلا، والثاني: وهو الأظهر، أنّه اطلع على سيرته العظيمة، ثم أراد أن يُعمِّي عليها، ويشوِّهَ صورتها المضيئة.

ويلاحظ أنّ الشيخ أحمد شاكر تكلم عن عليّ ﷺ، ولم يتكلم عن الحسين ﷺ في تعقيبه، ولعل ذلك راجع إلى أن المستشرق بنَى طعنه في الحسين على الطعن في عليّ، فاقتصر الشيخ "شاكر" على الكلام في عليّ فقط؛ لأنه متضمّن أو مستلزم للردّ على الطعن في الحسين، بيد أنّ عبارة المستشرق يظهر منها أن مقصده هو الطعن فيهما معا.

– أمّا عن الحسين بن علي: فلا شك أنّه إنّما ورث عن أبيه الإقدام والشجاعة والحزم والعزم، والنباهة والذكاء، على العكس مما ادعاه محرر المادة، كيف لا وقد صاحب أباه في مغازيه كلّها، فشهد معه: الجمل وصفين، ثم قتال الخوارج البغاة[5]، قال ابن كثير: «وكان معظّما موقّراً»[1]، وما زال ماضيا في

---

[1]– سيرة ابن هشام، ج2 ص95. والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، ج3 ص47.

[2]– سيرة ابن هشام، 2 ص256. وتاريخ الإسلام، الذهبي، ج3 ص407– 412. والكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج2 ص101–102.

[3]– الاستيعاب، ج3 ص218.

[4]– تاريخ ابن عساكر، ج42 ص406. وصفة الصفوة، ابن الجوزي، ج1 ص131.

[5]– ينظر: الإصابة، ابن حجر، ج1 ص332.

الجهاد بعد وفاة عليّ ﷺ، حيث شارك في الجيش الذي غزا القسطنطينية في خلافة معاوية ﷺ[2]. بل إنّ أخاه الحسن ﷺ كان يغبطه على قوة القلب التي تميز بها، فيقول له: «أي أخ، والله لوددت أن لي بعض شدة قلبك»[3].

– ويصف "الذهبي" الموقف البطولي الشجاع الذي وقفه الحسين في "وقعة كربلاء"، وهو يصور مشهداً من مشاهد المعركة، فيقول: «...حتّى أحاطت به الرجّالة، وهو رابط الجأش، يقاتل قتال الفارس الشجاع، إن كان ليَشدُّ عليهم، فينكشفون عنه انكشاف المعزى شدّ فيها الأسد»[4].

أفيقال بعد هذا وغيره مما لم أذكره، إنّ الحسين يفتقر إلى الشجاعة والفطنة؟!

– **ملاحظة**: لعل المستشرقين المشرفين على الدائرة – في إصدارها الأخير – قد تنبّهوا إلى هذا التحامل الظاهر الذي سطره "لمنس" في مادة "الحسن" ومادة "الحسين"؛ فقاموا في هذا الإصدار بتعديل هاتين المادتين، بل حُذفتا أصلا، وأُسند تحريرهما إلى مستشرق آخر[5]، وجاء سياق المادتين المعدّلتين فيه نوع من الإنصاف والبعد عن التعسف، مقارنة مع ما كتبه "لمنس" في الإصدار الأول للدائرة.

المطلب السادس: الطعن في عبد الله بن عمر[6]

الفرع الأول: تعقب الشيخ شاكر على مادة "حفصة"

– يقول محرر مادة "حفصة" رضي الله عنها:

«**وقد حَرَّضت حفصة أخاها عبد الله، وكان رجلا ضئيل الشأن، على المطالبة بالخلافة عندما جرى التحكيم في "أذرح"[7]** »[8].

محرر المادة هو: المستشرق "لَمنس".

---

[1]– البداية والنهاية، ج8 ص151.

[2]– المصدر نفسه، ج8 ص150.

[3]– تاريخ ابن عساكر، ج14 ص178.

[4]– سير أعلام النبلاء، ج3 ص302. وينظر أيضا: تاريخ الإسلام، الذهبي، ج5 ص14. وكانت وقعة "كربلاء" سنة (61هـ)، وفيها استشهد الحسين ﷺ. ينظر: المنتظم، ابن الجوزي، ج5 ص340-345. وتاريخ الإسلام، ج5 ص5-15.

[5]– موجز دائرة المعارف الإسلامية، إص3، مادة "الحسن بن علي": ج12 ص3803. ومادة "الحسين بن علي": ج12 ص3849. والمحرر الجديد للمادتين هو: فتشيا فالييري (Vagliere).

[6]– ترجمته في: الاستيعاب، ابن عبد البر، ج3 ص80. أسد الغابة، ابن الأثير، ج3 ص227. الإصابة، ابن حجر، ج2 ص338. الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج4 ص105. التاريخ الكبير، البخاري، ج5 ص2 و125. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5 ص107. تاريخ بغداد، الخطيب، ج1 ص171. تهذيب الكمال، المزي، ج15 ص332. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج3 ص203.

[7]– أذرح: بلد في أطراف الشام. ينظر: معجم البلدان، ج1 ص157.

[8]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص473. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

- تعقيب أحمد شاكر: «**ما كان عبد الله بن عمر رجلا ضئيل الشأن، ولكن كان زاهدا في الحكم والسلطان، يخاف الله ويخشى أن لا يقو م بحق الولاية، فاعتزل الخلافات السياسية في عصره، وله في هذا رأيه، وليس لأحد أن يجعل من هذا مغمزا فيه**».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

أصل هذه الرواية التي ذكرها المستشرق "لمنس" في المادة، كما جاءت في صحيح البخاري، على النحو الآتي: عن ابن عمر، قال: «دخلت على حفصة ونوساتها تنطف[1]، قلت: قد كان من أمر الناس ما تَرَيْنَ، فلم يجعل لي من الأمر شيء. قالت: إلْحق فإنهم ينتظرونك؛ وأخشى أن يكون في احتباسك عنهم فرقة، فلم تدَعه حتى ذهب. فلمّا تفرق الناس خطب معاوية، فقال: من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه، فلنحن أحق به منه ومن أبيه. قال حبيب بن مسلمة: فهلا أجبته؟ قال عبد الله: فحللت حُبوتي[2]، وهممت أن أقول: أحق بهذا الأمر منك، من قاتلك وأباك على الإسلام. فخشيت أن أقول كلمة تفرّق بين الجمع، وتسفك الدم ويحمل عني غير ذلك، فذكرت ما أعد الله في الجنان»[3].

هذه الرواية تأتي في سياق حادثة التحكيم، التي كانت بعد "وقعة صفين" سنة (37هـ)، حيث تواعد الصحابة على الاجتماع، قيل: بأذرح، وقيل: بدومة الجندل[4]؛ ولهذا «شاور ابن عمر أخته في التوجه إليهم أو عدمه، فأشارت عليه: باللّحاق بهم؛ خشية أن ينشأ من غيبته اختلاف يفضي إلى استمرار الفتنة»[5]. ويبيّن ابن حجر أنّ "حفصة" رضي الله عنها إنّما دعت أخاها للمشاركة في الاجتماع، من أجل أن تكون له يد في إطفاء الفتنة، لا طلبا للخلافة كما زعم المستشرق، ويذكر الرواية الشارحة لقول ابن عمر في رواية البخاري: «لم يجعل لي من الأمر شيء»، فيقول ابن حجر: «ثم وجدت في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر، قال: لما كان في اليوم الذي اجتمع فيه

---

[1]- (ونوساتها تنطف) أي: ذوائبها تقطر كأنها قد اغتسلت، فسمى الذوائب نوسات لأنها تتحرك كثيرا. ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ج7 ص503.

[2]- الحُبْوَة: ثوب يُلقى على الظهر ويربط طرفاه على الساقين بعد ضمها. ينظر: فتح الباري، ج7 ص505.

[3]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، ج7 ص503. وعبد الرزاق، المصنف، كتاب المغازي، باب غزوة القادسية وغيرها، ج5 ص465.

[4]- المنتظم، ابن الجوزي، ج5 ص126. والبداية والنهاية، ابن كثير، ج7 ص276-277. و"دومة الجندل": بلدة قديمة شهيرة، تقع في العصر الحاضر في مدينة الجوف أقصى شمال السعودية، وذكر ياقوت الحموي أنّها سُمّيت بـ"دوم" بن إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام، وأنّها سُمّيت بذلك لأن حصنها كان مبنيّا بالجندل. ينظر: معجم البلدان، ج2 ص554. والموسوعة العربية العالمية، مجموعة من الباحثين، ج10 ص529.

[5]- فتح الباري، ابن حجر، ج7 ص504.

معاوية بدومة الجندل، قالت حفصة: إنه لا يجمل بك أن تتخلف عن صلح يصلح الله به بين أمّة محمد، وأنت صهر رسول الله، وابن عمر بن الخطاب»[1]. ثم يوجه ابن حجر قول معاوية المذكور في الرواية، فيقول: «قيل: أراد عمر وعرّض بابنه عبد الله، وفيه بُعد؛ لأن معاوية كان يبالغ في تعظيم عمر»[2].

وهذا العرض الموجز للرواية يوضِّح أمرين، الأول: أنّ هذا الزعم من المستشرق "لَمنس" يؤكد ما ذكره عنه عبد الرحمن بدوي كما سبق بيانه، من أنّ منهجه قائم على: «أن يشير إلى مواضع غير موجودة إطلاقا في هذه الكتب، أو يفهم النص فهما ملتويا».

والأمر الثاني: هو أن الشيخ أحمد شاكر لم يتعرض إلى مناقشة كاتب المادة في أصل هذه الحادثة، وإنّما ركّز في ردّه على ما يتعلق بالوصف الذي وصف لمنس به ابن عمر.

وبناء على تعقب أحمد شاكر، نستخلص أنّ سيرة ابن عمر قامت على أمور شغلته عن المشاركة في النشاط السياسي آنذاك، أُجمِلها فيما يأتي:

1- **انصرافه إلى العلم تعلّما وتعليما**: قال مالك: «كان إمام الناس عندنا بعد زيد بن ثابت: عبد الله بن عمر، مكث ستين سنة يفتي الناس، ونشر نافعٌ عنه علما جمّا»[3].

- ويصنّفه "ابن حزم" ضمن المكثرين من الفتوى، فيقول: «المكثرون من الفتيا من الصحابة... عائشة أم المؤمنين، عمر وابنه عبد الله، علي، ابن مسعود، ابن عباس، زيد بن ثابت، فهم سبعة فقط يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم سفر ضخم»[4].

- وكان ابن عمر وابن عباس يجلسان للناس في موسم الحج يفتيان[5].

- قال ابن حجر: «وهو من المكثرين عن النبي ﷺ»[6]؛ فقد «بلغ حديثه في "مسند بقيّ" ألفان وستمائة وثلاثون (2630) حديثا بالمكرر، اتفق البخاري ومسلم على مائة وثمانية وستين (168) حديثا منها»[7].

---

[1]- المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما.

[2]- المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما.

[3]- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج1 ص171. والاستيعاب، ابن عبد البر، ج3 ص82. وأسد الغابة، ابن الأثير، ج3 ص228. والبداية والنهاية، ج9 ص5.

[4]- الإحكام في أصول الأحكام، ج5 ص92.

[5]- مختصر تاريخ ابن عساكر، ابن منظور، ج13 ص171.

[6]- الإصابة، ج2 ص339.

[7]- سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج3 ص204-207.

– وقد **روى عن** أكابر الصحابة: عن أبيه، وأبي بكر، وعثمان، وعلي، وحفصة أخته، وعائشة وغيرهم[1]. كما **روى عنه** من **الصحابة**: جابر وابن عباس وغيرهما، وروى عنه من كبار **التابعين** خلق كثير فمنهم مثلا: ابنه سالم، ونافع، وسعيد بن المسيب، والحسن البصري، وطاووس، ومحمد بن سيرين، وابن شهاب الزهري، وموسى بن طلحة، وميمون بن مهران وغيرهم...[2]

2- **زهده وكثرة عبادته**: كان ﷺ كثير الصلاة والصيام والقيام، سخيّا معطاء يكثر من الصدقات، ويعتق العبيد لوجه الله تعالى، عازفا عن الدنيا وملذاتها[3].

3- **جهاده ومشاركته في المغازي والفتوح**: كان أول ما شهده من الغزوات: الخندق، وكان عمره حينها خمسة عشر عامًا، ثم شهد مع رسول الله ﷺ ما بعدها من المشاهد، وشهد: فتح مكة، وغزوة مؤتة واليرموك، وكان يشارك في السرايا على عهد رسول الله ﷺ[4].

– وشهد: القادسية، وجلولاء، وما بينهم من وقائع الفرس، وشهد: فتح مصر، واختط بها، وروى عنه أكثر من أربعين نفسا من أهلها[5].

4- **اعتزاله للخلافات السياسية وعزوفه عن أمور الحكم**: وقد عرض عليه "مروان بن الحكم" أن يبايعوا له؛ فقال لابن عمر – بعد موت يزيد بن معاوية –: «هلمّ يدك نبايعك، فإنّك سيّد العرب وابن سيّدها»، فأبَى ذلك ابن عمر اعتزالا للفتنة، وزهدًا في الدنيا[6].

كما عرض عليه عثمان بن عفان قبل ذلك القضاء، فرفض تورّعا، وأراد عليّ بن أبي طالب أن يولّيه الشام، وقال له: «أنت رجل مطاع في أهل الشام»، وألحّ عليه في ذلك، لكنّ ابن عمر أبَى إلا اعتزال هذه المسؤوليات جميعها[7]، وتفرغ للتحديث والفتوى، فكان من الأكابر فيهما.

ويستخلص مما سبق:

– أنّ مكانة ابن عمر بين الصحابة: هي مكانة شريفة ورفيعة الشأن، بعلمه ونسبه ومنزلته الرفيعة بين قومه؛ وقد حفظ له التاريخ الإسلامي فضائله العظام، خلافا لما ادّعاه المستشرق فيما كتبه.

---

[1]– تهذيب الكمال، المزي، ج15 ص333.

[2]– المصدر نفسه، ج15 ص334-338. وسير أعلام النبلاء، ج3 ص238. والإصابة، ج2 ص339.

[3]– مختصر تاريخ ابن عساكر ، ج13 ص161-162. وسير أعلام النبلاء، ج3 ص218-219.

[4]– الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج4 ص106. والاستيعاب، ابن عبد البر، ج3 ص227. ومختصر تاريخ ابن عساكر، ج13 ص152-153.

[5]– تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج1 ص171. والبداية والنهاية، ابن كثير، ج9 ص4. وسير أعلام النبلاء، ج3 ص209.

[6]– الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج4 ص127. والاستيعاب، ابن عبد البر، ج3 ص82. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج3 ص209.

[7]– الطبقات الكبرى، ج4 ص109. وسير أعلام النبلاء، ج3 ص224.

– أنّ ابن عمر عُرضت عليه مسؤوليات مختلفة، دلّت على المنزلة الرفيعة التي أنزله إياها الخلفاء وكبار الصحابة، لكن كان رأيه أن يدعها تورعا، وهذا فيه ردّ صريح على ما زعمه المستشرق من أنّ ابن عمر لم يكن ذا شأن بين الصحابة، لذا لم تُسند إليه المسؤوليات، ولم يكن يقوى على طلبها، بل الحقيقة التاريخية هي على العكس من ذلك تماما، كما سبق بيانه.

– بالرجوع إلى المصادر الأصيلة التي تروي الحادثة التي ساقها المستشرق في المادّة وبعد شرحها وعرض ألفاظها، يتّضح أنّه ليس فيها ما زعمه المستشرق "لَمنس" مِن أنّ: حفصة حرّضت أخاها على طلب الخلافة.

– أنّ مِن الصحابة مَن تصدى لأمور الحكم وتسيير الدولة الإسلامية مع إقباله على العلم والرواية إضافة إلى ذلك، ومِنهم مَن اكتفى بلزوم التحديث والرواية عن النبي ﷺ، وإفتاء الناس في أمور دينهم، وابن عمر كان من هذا الصنف الأخير، وكلٌّ كان يسدّ ثغرا في تشييد وبناء صرح أمة الإسلام الشامخ.

– تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الرغم من إيجازه، فإنه أبرز عناصر هامة من سيرة ابن عمر توضّح عدم صحّة الصورة المشوهة التي أراد المستشرق أن يرسمها لهذا الصحابي الجليل، لكنّ الذي فات الشيخ "شاكر" في هذا التعليق: هو أنّه لم يناقش الحادثة التي استند إليها لمنس في دعواه، ولو ناقشها لكان تعقّبه أكثر قوة.

المبحث الثاني : أوهام "الدائرة" في أسماء الصحابة ومن اختلف في صحبتهم

إن معرفة أسماء الصحابة، والتمييز بين طبقاتهم، وإثبات صحبتهم من عدمها، أمر هام في مسائل علوم الحديث، خاصة فيما يختص بالتفريق بين رواية الصحابي ورواية غيره من التابعين، ولذلك يقول ابن عبد البر: «فواجب الوقوف على أسمائهم [أي الصحابة] والبحث عن سيرهم وأحوالهم ليُهتدى بهديهم... وأقل ما في ذلك معرفة "المرسل" من "المسند"»[1]، وقد خصّصت هذا المبحث لتعقبات العلامة أحمد شاكر المتعلّقة بهذا الموضوع، بحيث سأذكر ابتداء ما يختص بأسماء الصحابة، ثم ما يختص بالمختلف في صحبتهم، ثم ما ناقش فيه الشيخ "شاكر" الأمران معا.

المطلب الأول: أوهام "الدائرة" في بعض أسماء الصحابة

الفرع الأول: الأشعث بن قيس[2]

أولا– عرض تعقّب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "الأشعث":

– ورد في مادة "الأشعث" من"دائرة المعارف الإسلامية":

«... **وقلّما لُقّب بالأشج و"عرف النار"، و"عرف النار" لقب يطلق على الخائنين في جنوب بلاد العرب**»[3]. – محرر المادة هو: المستشرق "ركندورف"[4].

– تعقيب أحمد شاكر:

«**ترجمة الأشعث مفصّلة في: تاريخ بغداد للخطيب، (ج1 ص196–197)، والاستيعاب لابن عبد البر، (ج1 ص51–52)، وأسد الغابة، (ج1 ص79–89)، وتهذيب الأسماء للنووي، (ج1 ص123–124 طبعة مصر)، والإصابة لابن حجر، (ج1 ص50–51)، وتهذيب التهذيب له (ج1 ص359)،**

---

[1]– الاستيعاب، المقدمة، ج1 ص129.

[2]– ترجمته في: الاستيعاب، ج1 ص220. أسد الغابة، ابن الأثير، ج1 ص97. الإصابة، ابن حجر، ج1 ص66. الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج6 ص99. التاريخ الكبير، البخاري، ج1 ص434. الثقات، ابن حبان، ج3 ص13. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج1 ص196. تاريخ ابن عساكر، ج9 ص116. تهذيب الكمال، المزي، ج3 ص286. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج2 ص37.

[3]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص216. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها. وهذه المادة محذوفة في الإصدار الثالث من الطبعة العربية. ينظر: موجز دائرة المعارف الإسلامية، ج3، حرف الألف.

[4]– ركندورف (H.Reckendorf)، (1863– 1924): مستشرق ألماني، عُيّن أستاذا للعربية في فرايبورغ حتّى أحيل للتقاعد، أغلب دراساته متخصصة في النحو العربي، من آثاره: ألّف كتاب العلاقات النحوية في اللغة العربية، والنحو العربي الوصفي، والجناس في اللغة العربية. ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج2 ص411.

وغيرها من المصادر. ولَم أجد في شيء منها ما نقله كاتب هذه الترجمة من أنّ الأشعث كان يلقّب بـ"عرف النار"».

ثانيا– التحليل والمناقشة:

يُلاحظ على تعقيب الشيخ أحمد شاكر الأمور الآتية:

– أنّه قد أحال على المصادر الأصيلة لترجمة الصحابي الجليل: الأشعث بن قيس ﷺ، مرتِّبا لها على حسب تاريخ وفاة أصحابها، وهذا يدلّ على دقّته حتى في ترتيب المصادر التي يعتمد عليها، وعلى التزامه قواعد منهجية واضحة في تعليقاته.

– أنّ ذكره لهذه المجموعة من المصادر، وإحالته إلى الموضع المقصود فيها بالجزء والصفحة والطبعة؛ إنّما يدلّ على الجهد الكبير الذي كان يبذله العلامة أحمد شاكر في تحقيق ومراجعة المسائل التي يعلّق عليها.

– ثم إنّه كان دقيقا أيضا عندما بيّن أنّه لم يجد ما ذكره كاتب المادّة في كتب التراجم التي ساقها، وهذا صحيح فإنّ مصادر ترجمة الأشعث بن قيس التي ساقها "شاكر"، ليس فيها ما ذكره المستشرق، ولكنّ الذي فات الشيخ أحمد شاكر هنا، أنّ هذه الحكاية مذكورة في كتب التاريخ، كـ: تاريخ الطبري، وتاريخ ابن عساكر، والكامل لابن الأثير، لكنْ ليس على الوجه الذي ذكره المستشرق في مقاله.

– لقد ذكرت كتب التاريخ الإسلامي هذه الحادثة التي أشار إليها ركندورف، ضمن قتال المرتدين الذي كان زمن خلافة أبي بكر ﷺ، وحاصلها: أنّ "أهل كندة"[1] لَمّا ارتدّ جَمْع كبير منهم، وكان الأشعث فيمن ارتدّ – وهو من ساداتهم –، وحاصرهم جيش أبي بكر في حصن احتموا به، فُوِّض الأشعث من قومه لِمفاوضة جيش المسلمين فلم يُوفّق، لأنّ الروايات تضافرت على أنه لم يطلب الأمان لجميع مَن بالحصن، أو أنه لم يصرّ على ذلك، ولم يطلبه إلا لعدد تراوح حسب الروايات بين السبعة والعشرة، وكان الشرط هو فتح أبواب الحصن، وحدث من جراء ذلك أن قتل مِن "كندة" في الحصن سبعمائة (700)، وقد كان قائد جيش الخليفة أبي بكر في هذه المعركة أمَّنَ الأشعث ﷺ على أن يبعث به وبأهله وماله إلى أبي بكر فيحكم فيه بما يرى[2].

---

[1]– كندة: اسم قبيلة باليمن. ينظر: معجم البلدان، الحموي، ج4 ص548.

[2]– تاريخ الرسل والملوك، ابن جرير الطبري، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ج3 ص338. وتاريخ ابن عساكر، ج9 ص129-130.

ثم هنا يأتي الشاهد من القصة، قال الطبري: «وبُعث به [أي: الأشعث] إلى أبي بكر مع السّبْي، فكان معهم يلعنه المسلمون ويلعنه سبايا قومه، وسَمّاه نساء قومه "عرف النار"، كلام يمانٍ يسمون به الغادر»[1].

وعبارة ابن عساكر[2] وابن الأثير[3] بنحو ما ذكره الطبري.

ولقد كان لأبي بكر بُعْد نظر، وبصيرة نافذة، بحيث كان حريصا على جمع شتات القبائل المرتدّة تحت راية الإسلام؛ فكان من سياسته الحكيمة أن عفا عن زعماء القبائل المعاندة بعد رجوعهم إلى الإسلام، ورفع العقوبة عنهم ليوظف نفوذهم في قبائلهم لصالح الإسلام.

ولهذا عفا أبو بكر عن "الأشعث"، قال ابن حجر: «وكان الأشعث قد ارتدّ فيمن ارتدّ من الكنديين، وأُسر فأحضر إلى أبي بكر فأسلم، وزوّجه أخته "أمّ فروة" [أي: أخت أبي بكر]»[4].

ثُمّ إنّ الأشعث ﷺ لَمّا أسلم حسُن إسلامه، و«شهد مع سعد بن أبي وقاص قتال الفرس، وكان على راية كندة يوم صفين... وحضر قتال الخوارج بالنهروان»[5].

ويستنتج من هذه الحادثة النقاط الآتية:

– أنّ الأشعث لا يلقّب بـ"عرف النار" كما زعم المستشرق محرر المادة، وإنما وقع من الناس إطلاق ذلك عليه في واقعة خاصّة، ذُكرت في مصادر التاريخ الإسلامي، غير أنّه لا يُنقل عنه هذا اللقب أو الإطلاق في غيرِ هذه الحادثة؛ فليس هذا اللقب عامّا مطردا كما هو ظاهر من كلام المستشرق[6]، لذا لم يَذكر من ترجم له أنّه يلقب بذلك.

– أنّ المسلمين نادوه بهذا الإطلاق عندما سِيق أسيرا بسبب أنّه ارتدّ، وعايره قومه بذلك لأنه لم ينجح في المفاوضات مع جيش المسلمين، فقُتل الكثير من المرتدّين الذين رابطوا بالحصن.

– والأشعث بن قيس: له صحبة، ورواية يسيرة عن النبي ﷺ[7].

---

[1]– تاريخ الطبري، ج3 ص338.

[2]– تاريخ ابن عساكر، ج9 ص132.

[3]– الكامل في التاريخ، ج2 ص236.

[4]– الإصابة، ج1 ص66.

[5]– تاريخ ابن عساكر، ج9 ص120.

[6]– قد يكون مقصد المستشرق من سياقه لهذا اللقب على زعمه، الطعن في هذا الصحابي، بصفة الغدر الواردة في الرواية – والله أعلم –، لكنّ الحقيقة التاريخية وملابسات الواقعة لا تتوافق مع هذا الغرض.

[7]– التاريخ الكبير، البخاري، ج1 ص434. وتَهذيب الكمال، المزي، ج3 ص286.

الفرع الثاني: أبو سعيد اليمني

أولا- تعقّب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "أهل الصفة"

- ورد في مادة "**أهل الصُّفَّة**" من"دائرة المعارف الإسلامية":

«**وكان "أهل الصُّفَّة"[1] من حيث قبائلهم غرباء في المدينة، فكان منهم مثلا: أبو ذر الغفاري، وأبو سعيد اليمني**...».

- محرر المادة هو: المستشرق "ركندورف"[2].

- تعقب "أحمد شاكر": «**لا يوجد في الصحابة من يسمى (أبا سعيد اليمني)، فلعل الاسم تصحّف على كاتب المقال فلم يحسن قراءته بالعربية**»[3].

ثانيا- التحليل والمناقشة:

يستنتج من تعليق الشيخ أحمد شاكر على هذه المادة:

- أنّه قد رجع إلى كتب تراجم الصحابة وبحث فيها عن هذا الاسم فلم يجده؛ الأمر الذي جعله يصدر هذا الحكم، وينبّه إلى أنّ محرر المادة وقع في وهم غير مقصود، وقرينة ذلك قول شاكر: «لا يوجد في الصحابة....»، إذ أن هذا الحكم لا يتأتّى له أن يصدره إلا بعد أن يطلع على أسمائهم في كتب التراجم والطبقات.

- بالإضافة إلى أنه عندما أحال على موضع كلام أبي نعيم عن أهل الصّفة (بالجزء والصفحة) في كتاب "حلية الأولياء" في الصفحة الموالية لتعليقه هذا؛ تَبيّن أنّه قد اطلع على أسماء الصحابة المعدودين في أهل الصفة الذين ذكرهم أبو نعيم في "الحلية"، ولم يجد فيهم اسم "أبي سعيد اليمني"، وهذا دليل آخر يرجّح ما ذهب إليه العلامة "شاكر" في تعقبه على هذه المادة.

---

[1]- أهل الصّفة: هم أناس فقراء كانوا يأوون إلى مكان مظلّل في مؤخر المسجد النبوي يسمى "الصفة"، أعد لنزول الغرباء فيه ممن لا مأوى له ولا أهل، وكان عددهم يختلف باختلاف الأوقات والأحوال، وكان النبي ﷺ يكرمهم ويحسن إليهم. ينظر: حلية الأولياء، أبو نعيم، ج1 ص340. وفتح الباري، ابن حجر، ج6 ص727.

[2]- سبقت ترجمته في: ص113.

[3]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج3 ص105. والتعقُّب في هامش صفحة المادة المتعقَّب عليها.

ومن باب الزيادة في التوثّق والتحري قمت بالتأكد من صحة ذلك بنفسي، متّبعا الخطوات الآتية:

1- **المراد بنسبة (اليمني)**: من المعلوم أن اسم (أبو سعيد اليمني) ينقسم إلى شطرين اثنين:

- الأول: أبو سعيد، وهو كنية.
- الثاني: اليمني، وهي نسبة.

وإذا رجعنا إلى باب الكنى في كتب الصحابة، نجد أنه يوجد مجموعة من الصحابة تطلق عليهم كنية "أبو سعيد"؛ ولهذا كان ينبغي معرفة المراد بنسبة اليمني، حتى أبحث فيمن يُنسب إليها مِمّن كنيته "أبو سعيد" في أسماء الصحابة، وتبيِّن كتب الأنساب أنّ: «هذه النسبة إلى اليمن، والنسبة إليها: يَمَنيّ ويَمَانِيّ، وبلاد اليمن بلاد عريضة كبيرة... خرج منها جماعة كبيرة من الصحابة والتابعين إلى زماننا»[1].

2- **من يكنى أبا سعيد في أسماء الصحابة**: نجد في تراجم الصحابة عددا لا بأس به ممن يكنى "أبا سعيد"، وقد قمت بمراجعتها في الكتب الخاصة بالصحابة الآتية:

- معجم الصحابة، لابن قانع[2].
- معرفة الصحابة، لأبي نعيم[3].
- الاستيعاب، لابن عبد البر[4].
- وأسد الغابة، لابن الأثير[5].
- والإصابة، لابن حجر[6].

وبعد مراجعتها لم أجد فيمَن كنيته "أبو سعيد" من الصحابة أحدًا نسبته "اليمني"؛ فتأكّد لي بذلك صواب ما ذهب إليه الشيخ أحمد شاكر في توهيمه لكاتب المادة في اسم "أبي سعيد اليمني"، وعدم ثبوت كونه من الصحابة، فضلا على أن يكون من "أهل الصفة".

3- **أسماء المعدودين في أصحاب الصّفة**: كما قمت بمراجعة أسماء أهل الصفّة في "حلية الأولياء"[7]؛ لكون أبي نعيم عُنِيَ في كتابه هذا بسرد أسمائهم، وحاول الاستيعاب في ذلك، فلم أجد من اسمه "أبو سعيد" مِمّن ذكرهم في أهل الصّفّة غير "أبي سعيد الخدري"، وعلى ضوء قول شاكر:

---

[1]- الأنساب، السمعاني، ج5 ص706. واللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير، ج3 ص417.

[2]- تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، ج1 ص185 و258.

[3]- ج6 ص2909 إلى2912.

[4]- ج4 ص233 إلى236.

[5]- ج5 من ص210 إلى213.

[6]- ج4 من ص88 إلى90 و100.

[7]- ج1 من ص337 إلى385. و- ج2 من ص3 إلى33.

«لعل الاسم تصحف على كاتب المادة»؛ فلا يُستبعد - والله أعلم - أن يكون محرر المادة وقع له وهم من جهة هذا الصحابي فأخطأ في نقل اسمه، أو تصحف عليه عند الترجمة، ولكن نسبته هي "الخدري" وليست "اليمني".

- **ملاحظة**: لَمّا رجعت إلى الإصدار الأخير "لدائرة المعارف الإسلامية"[1] الخاص بالنسخة الأجنبية، وبحثت في مادة "أهل الصّفة"[2] لاحظت ما يلي:

- لم أجد اسم (أبو سعيد اليمني) في أسماء أهل الصفة من هذه المادة، على غرار ما كان في الإصدار الأول. مع العلم بأن الترجمة العربية للدائرة التي علق عليها الشيخ شاكر اعتمدت على الإصدار الأول للنسخة الأجنبية.

- كما وجدت أنه قد عُدّل نص المادة، فحذفت أسماءٌ (لأهل الصّفة) كانت في الإصدار الأول، وأضيفت أسماءٌ جديدة لم تكن في المادة القديمة[3].

فمثلا: طهفة بن قيس الغفاري[4]، لم يذكر من بين أهل الصّفة في الإصدار الأول، وذُكر في الإصدار الأخير للطبعة الأجنبية[5].

وإنما كان محرر المادة يذكر بعض أسماء أهل الصفة على سبيل التمثيل لا الحصر.

وقد استنتجت مما سبق - والله أعلم - أنّه قد تنبه محرر المادة الجديد الذي قام بتعديلها، بعدما اطلع - أو أطلعه أحدٌ[6] - على هذا الوهم الذي كان في الطبعة الأولى للدائرة، ونبه إليه الشيخ أحمد شاكر أي: [اسم أبي سعيد اليمني]، فقام محرر المادة في هذا الإصدار الأخير بذكر قائمة جديدة لبعض أسماء الصحابة الذين كانوا يعدّون في أهل الصّفّة، ولم يذكر فيهم "أبا سعيد اليمني"، الذي هو وهم من كاتب المادة المُحَرَّرة قديما.

ولو صح هذا الاحتمال؛ بحيث أن تعليق الشيخ "شاكر" هذا جعل كاتب المادة في إصدارها الأخير يَحذف اسم "أبي سعيد"، بعد أن تبين أنه وهم، لكان ذلك برهانا قويا على الفائدة الكبيرة التي قدّمتها تعقبات الشيخ أحمد شاكر الحديثية للنسخة الأجنبية للدائرة، فضلا عن الترجمة العربية.

---

[1]- النسخة الأجنبية التي عندي هي باللغة الإنجليزية.

[2]- The Encyclopaedia of Islam , new edition , v1 p266-267.

[3]- المصدر نفسه، v1 p266 .

[4]- وقد وقع محرر المادة في هذا الإصدار الأجنبي الأخير في خطأ آخر حيث: قلب هذا الاسم، فذكره باسم (قيس بن طهفة)، والصواب "طهفة بن قيس". ينظر: حلية الأولياء، أبو نعيم، ج1 ص373.

[5]- The Encyclopaedia of Islam , new edition , v1 p266.

[6]- وقرينة ذلك: أن الإصدار الأخير للنسخة الأجنبية كان فيه مجال أوسع لباحثين عرب وشرقيين، شاركوا في إنشاء هذا الإصدار، وهذا يجعلني أحتمل أن أحدهم قد اطلع على تعقب شاكر، فنبّه إليه محرر المادة في هذا الإصدار.

غير أنّ الإصدار الثالث والأخير للطبعة العربية المترجمة، لم يُعتمد فيه على الإصدار الأخير للطبعة الأجنبية بخصوص هذه المادة، لذا ما زالت المادة القديمة مُثبتة فيه مع تعقيب أحمد شاكر[1]؛ ذلك لأنهم نقلوا الأجزاء الأولى من هذا الإصدار، عن الإصدار الأول للطبعة العربية.

الفرع الثالث: نسبة "شجري" في أسماء الصحابة

أولا– تعقّب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "الحديبية":

– ورد في مادة "**الحديبية**" من"دائرة المعارف الإسلامية":

« **وقد أُطلق لقب "شجري" في تاريخ الإسلام على من اشترك في المبايعة، نسبة إلى الشجرة التي بويع النبي تحتها**»[2]. – محرر المادة هو: المستشرق "لَمنس"[3].

– تعقيب "أحمد شاكر": «**في هذا شيء من الصحة في أصله! ولكنه لا يعرف على إطلاقه، فإنّ النسبة إلى "شجرة" في قواعد اللغة "شجري" فما من شيء يمنع من إطلاق هذه النسبة، ولكنها لم تعرف معرفة شائعة بين الناس، ولم نسمع بها إلا في الندرة، ولم أجد من ذكرها إلا كلمة لسفيان بن عيينة، نقلها عنه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5 ص326) قال: سمعت سفيان بن عيينة يسمِّي النقباء، فسمّى عبادة بن الصامت منهم، قال سفيان: ((عبادة بدري عقبي أحدي بدري شجري، وهو نقيب))[4]. فهذا هو الموضع الواحد الذي وجدت فيه هذا الاستعمال، فما أظنّ بعد ذلك يستقيم قول كاتب المقال أنه يطلق ((في تاريخ الإسلام على كلّ من اشترك في المبايعة))**».

ثانيا– التحليل والمناقشة:

زيادة على ما ذكره العلامة شاكر في تعليقه، يمكن أن أضيف الاستعمالات الآتية لهذه النسبة:

1– استعمال قليل ونادر للذهبي في كتابه "المقتنى في سرد الكنى": حيث جاء استعمال الذهبي لهذه النسبة في أسماء الصحابة، في موضعين فقط من كتابه المذكور، حيث قال في **الأول**:

– أبو سريحة الغفاري حذيفة بن أسيد شجري[5].

وقال في **الثاني**: – أبو عقبة أهبان بن أوس الأسلمي شجري[6].

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، إص2، ج5 ص158. وموجز دائرة المعارف الإسلامية، إص3، ج5 ص1397.

[2]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص328-329. والتعقيب أسفل الصفحة (329) في الهامش.

[3]– سبقت ترجمته في المبحث الأول من هذا الفصل: ص100.

[4]– أخرجه: أحمد، المسند، ج16 ص419. والحاكم، المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر مناقب عبادة بن الصامت، ج3 ص354. وابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج26 ص188-189.

[5]– المقتنى في سرد الكنى، تحقيق محمد صالح المراد، ج1 ص260.

[6]– المصدر نفسه، ج1 ص401.

2- استعمال آخر للذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء": عند ترجمة الذهبي للبخاري في هذا الكتاب، خصّص عنصرا لـ: «ذِكر الصحابة الذين أخرج لهم البخاري ولم يرو عنهم سوى واحد...»، ثم قال في أحدهم: «سويد بن النعمان الأنصاري شجري»[1].

ولو رجعنا إلى ترجمة هؤلاء الصحابة في كتب الصحابة، وغيرها لوجدنا أنّهم ذُكروا فيمن حضر بيعة الرضوان تحت الشجرة[2]، لكنّهم لم يُذكَروا بهذه النسبة، وهذه أمثلة عن ذلك:

أ)- أبو سريحة الغفاري: قال ابن عبد البر: «**وكان من بايع تحت الشجرة**»[3]، **وقال ابن حجر**: «**وذكر فيمن بايع تحت الشجرة**»[4].

ب)- أهبان بن أوس الأسلمي: قال ابن عبد البر: «كان من أصحاب الشجرة في الحديبية»[5]، وقال ابن الأثير: «**من أصحاب الشجرة**»[6]. وتطلق في كتب التراجم عبارات مقاربة لهذه في بعض من اشتهروا بحضور بيعة الرضوان، وهناك اعتبار آخر ذهب إليه الحاكم، حين جعلهم طبقة من **طبقات الصحابة باعتبار علاقة الأفضلية** التي تجمع بينهم، قال الحاكم: «**الطبقة التاسعة: أهل بيعة الرضوان الذين أنزل الله** تعالى فيهم: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:18]، **وكانت بيعة الرضوان بالحديبية**»[7].

وبعد هذا العرض يستنتج ما يلي:

- اختلفت تعبيرات علماء التاريخ والتراجم في ذكرهم **للصحابة أصحاب بيعة الشجرة، وعَدّ ذلك من مناقبهم وفضائلهم، على النحو الذي سبق بيانه، فأحيانا يقولون: «من أصحاب الشجرة»، وأحيانا: «بايع تحت الشجرة»**، وغيرها من العبارات، وهذه أمثلة عنها فقط، وأحيانا أخرى قد يَختصرون هذه العبارة في كلمة، فيُقال: «**شجري**»، **كما** هو صنيع سفيان بن عيينة، في الأثر الذي رواه عنه أحمد، وصنيع الذهبي في كتابه "المقتنى"، الذي التزم فيه الاختصار الشديد في ذكر الأسماء[8]؛

---

[1]- سير أعلام النبلاء، ج12 ص470.

[2]- بيعة الرضوان: كانت في السنة السادسة للهجرة (6هـ)، لمّا خرج النبي ﷺ وأصحابه قاصدين مكة للعمرة، وأرسل عثمان ليبلغ ذلك قريشا، ثم بلغ النبي ﷺ أنّ عثمان قُتل؛ فدعا الصحابة إلى المبايعة تحت الشجرة، فكانت بيعة الرضوان، ثم كان صلح الحديبية. ينظر: سيرة ابن هشام، ج3 ص363-364. وتاريخ الإسلام، الذهبي، ج2 ص363-383.

[3]- الاستيعاب، ج4 ص213.

[4]- الإصابة، ج1 ص316.

[5]- الاستيعاب، ج1 ص204.

[6]- أسد الغابة، ج1 ص137.

[7]- معرفة علوم الحديث، 23- 24.

[8]- بين ذلك في المقدمة، فقال: «فرتّبته واختصرته». ينظر: المقتنى في سرد الكنى، الذهبي، ج1 ص48.

لذا فعبارته هذه محمولة على الاختصار، وهذا الاستعمال شائع في اللغة العربية، كما قال ابن مالك في "ألفيته": «وكلمة بِها **كلام قد يؤم**»[1].

- **أن** إطلاق هذه النسبة على من حضر بيعة الرضوان، نادر وقليل جدًّا في التاريخ الإسلامي **من خلال الاستعمال** الذي ذكره **الشيخ "شاكر" عن سفيان بن عيينة، أو ما أضفته من استعمال** قليل ومعدود للذهبي، على العكس من عبارة المستشرق في المادة، التي توهم أنّه **إطلاق شائع.**

- أنّ الذين حضروا بيعة الرضوان كثيرون جدّا، **حيث ذكر** "الذهبي" **أنّ** عددهم يتراوح **بين: الألف** وأربعمائة والألف وخمسمائة[2]، وهذا عدد كثير، فلو كان هذا الإطلاق شائعا كما ذكر "لَمنس" في **مقاله، لاشتهر إطلاقه على هذا العدد الكبير** من الصحابة، ولكنها نسبة لم تشتهر في التاريخ الإسلامي، ولا في كتب الصحابة؛ مما يؤكّد عدم صحّة ما ذهب إليه كاتب المادة[3].

3- نسبة "شجري" في كتب الأنساب: تذكر مصنّفات الأنساب في تعريفها لنسبة "شجري"، أنّها **تُطلق على وجهين:**

- الأول: نسبة إلى "**الشجرة**": **وهي قرية بالمدينة المنورة،** وإليها ينسب: إبراهيم بن يحيى بن هانيء الشجري، يروي عن المدنيين، وهو ضعيف، وينسب إليها غيره من الرواة[4].

- الثاني: وهو الأكثر، تطلق نسبةً إلى الجد الأكبر: أبو بكر بن كامل بن خلف **بن شجرة القاضي الشجري** البغدادي، روى عنه الدارقطني وغيره، وكان متساهلا في الحديث، توفي سنة خمسين وثلاثمائة (350هـ)[5]، قال ابن الأثير: «ويقال لهم الشجرات، لهم عدد كثير بحضر موت، **وبالكوفة**»[6]، **وقال ابن ماكولا: «وبنو الشجرة العلوّيون جماعة»**[7].

يُستنتج من هذا العرض ما يلي:

---

[1]- **هذا** الشطر الثاني من البيت، والشطر الأول هو: «واحده كلمة والقول عم »، قال **ابن** عقيل: «ذكر **المصنّف أنّ الكلمة قد** يُقصد بها الكلام، كقولهم في: لا إله إلاّ الله: كلمة الإخلاص». **ينظر: شرح** ابن عقيل على **ألفية ابن مالك**، ج1 ص28-29.

[2]- **تاريخ الإسلام**، ج2 ص364-365.

[3]- **يدّعي هذا المستشرق قبل هذا** - وفي المادة نفسها- : أنّ المسلمين يقدّسون هذه الشجرة، في محاولة لإلصاق عقيدة الوثنية بالإسلام استنادا إلى ذلك، وقد ناقشه "شاكر" هناك، ثم ذكر هنا أن الصحابة ينسبون إليها، فلعلّه يريد بهذا أن يؤيد ما ذهب إليه **سابقا - والله أعلم-؛ وهذا** ما قد يكون قام في نفس "شاكر" -كما قام في نفسي-، وجعله يرد عليه في هذه الجزئية أيضا، وإن كان كاتب المادة لم يصرح هنا بهذا المقصد، لكن له مناسبة تربطه بما سبقه.

[4]- **الأنساب**، السمعاني، ج3 ص404. **ومعجم البلدان، الحموي**، ج3 ص369. وينظر: تهذيب الكمال، **المزي**، ج14 ص288.

[5]- **الأنساب**، ج3 ص404-405.

[6]- اللباب في تهذيب الأنساب، ج2 ص187.

[7]- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ج4 ص553-554.

- أنّ كتب الأنساب، لم تجعل هذه النسبة في الصحابة نسبة إلى بيعة الشجرة، **خلافا لما ذهب إليه** المستشرق لَمنس في المادة.

- أنّ هذه النسبة هي إمّا إلى قرية "الشجرة"، وإمّا إلى الجد الأكبر "شجرة" لجماعة من المتأخرين، وليس فيهم أحد من الصحابة، بل هذه النسبة متأخرة عن عصرهم.

- قد يكون المستشرق وقع له وهم من باب أسماء هؤلاء الرواة السابقين وغيرهم، فحسبهم في عداد الصحابة الذين ذكروا في بيعة الشجرة نسبةً إليها، ووقع في خلط بين الأمرين.

المطلب الثاني: التعقبات المتعلقة بالمختلف في صحبتهم

الفرع الأول: أبو الطفيل عامر بن واثلة[1]

أولا– عرض تعقّب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "أصحاب":

- جاء في مادة "أصحاب": «**أبو الطفيل... ولابدّ أنّه كان طفلا صغيرا عندما رأى النبي، لأنه لم يولد إلا في العام الذي حدثت فيه غزوة أحد، وكان في الثامنة من عمره**»[2].

- محرر المادة هو: المستشرق "جولد زيهر"[3].

- تعقيب أحمد شاكر:

«**عبارة أسد الغابة: "أدرك من حياة النبي ﷺ ثماني سنين"، وانظر شرحنا على ألفية السيوطي في المصطلح (ص215–218 و229)**».

ثانيا– التحليل والمناقشة:

---

[1]- ترجمته في: **الاستيعاب**، ابن عبد البر، ج2 ص347. **أسد الغابة**، ابن الأثير، ج3 ص96. **الإصابة**، ابن حجر، ج4 ص113. **الطبقات** الكبرى، ابن سعد، ج6 ص129. التاريخ الكبير، **البخاري**، ج6 ص446. **الجرح والتعديل**، ابن أبي حاتم، ج6 ص328. **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي، ج1 ص198. مختصر تاريخ **ابن عساكر**، ابن منظور، ج11 ص293. تهذيب **الكمال**، المزي، ج14 ص79. سير أعلام **النبلاء**، الذهبي، ج3 ص467.

[2]- **دائرة المعارف الإسلامية**، إص1، ج2 ص237. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

[3]- أجناس **جولد زيهر** (Ignaz Goldziher)، (1850- 1921): مستشرق من أسرة مجرية يهودية. تعلّم في "بودابست"، وتحصل على الدكتوراه من ألمانيا. رحل إلى سورية وفلسطين ومصر، وعين أستاذا في جامعة بودابست (عاصمة المجر) وتوفي بها. له مؤلفات باللغات الألمانية والإنجليزية والفرنسية، في: الإسلام والفقه الإسلامي والأدب العربي، تُرجم بعضها إلى العربية. ومما نشره بالعربية (ديوان الحطيئة) وغيره، وتَرجم إلى الألمانية كتاب (توجيه النظر إلى علم الأثر) لطاهر الجزائري.
ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج3 ص40. **الأعلام**، الزركلي، ج1 ص84. **موسوعة المستشرقين**، بدوي، ص197.

أراد الشيخ أحمد شاكر في هذا التعقيب التنبيه إلى أمور، هي كالآتي:

1- يظهر من قول الشيخ "شاكر" عندما أحال على كلام ابن الأثير في "أسد الغابة"، أنّه يعتبر: أنّ "أبا الطفيل"، لم يكن له من السّن ثمان سنين عندما رأى رسول الله ﷺ، ولهذا ساق هذا النص ليدلّل على أنّه يَحتمل أن يكون له آنذاك ثمان سنين أو أكثر، إذ ليس في النص تقييد.

ولكن إذا علمنا أنّ "أبا الطفيل" ولد عام أحد، بدليل تصريحه هو نفسه بذلك، حيث يقول: «أدركت من حياة رسول الله ﷺ ثمان سنين، وولدتُ عام أحد»[1]. وغزوة أُحُد كانت في العام الثالث للهجرة (3هـ)، ووفاة النبي ﷺ عام إحدى عشر (11هـ)[2]؛ والفارق كما هو ظاهر ثمان سنين، وعلى هذا يكون أبو الطفيل عامر رضي الله عنه قد رأى رسول الله ﷺ في هذا السن أو دونه بقليل، قال ابن سعد: «وقد رأى أبو الطفيل النبي ﷺ، ووصفه»[3].

فإذا عُلم هذا فإن تعليق الشيخ أحمد شاكر يَستشكِل؛ لأن ما جاء في المادة صحيح، وليس فيه خطأ ظاهر، فلِمَ علّق الشيخ شاكر على ما جاء في المادة بذكر عبارة "أسد الغابة"؟!

2- وجواب هذا الإشكال: أنّ مقصود الشيخ أحمد شاكر - والله أعلم - يتعلق بتمييز "أبي الطفيل" عندما رأى النبي ﷺ، ذلك أن جولد زيهر قال في المادة «كان طفلا صغيرا»، وعبارته هذه توهم بأنه كان دون سن التمييز، ولكن على العكس من ذلك فإنّ في سنِّ الثامنة يكون الصبي يافعا مميّزا خاصة في بيئة الصحابة آنذاك، لهذا كانت العبارة الأدق هي قول ابن حجر: «رأى النبي ﷺ وهو شاب، وحفظ عنه أحاديث»[4]، فقول ابن حجر "شاب" يدل على أنّه قد بلغ مرحلة لا بأس بها من التمييز.

فأراد الشيخ أحمد شاكر بيان ان مسلك المحدثين في مثل هذا اعتبار تمييز الصبي عند تَحمّل الحديث، فأحال على شرحه لألفية السيوطي، حيث بيّن هناك: اشتراط التمييز لِمن رأى النبي ﷺ وهو صغير، حتى تثبت له الصحبة[5]. وقبل ذلك في مبحث التحمل والأداء، بعد أن بيّن أنه يُشترط التمييز عند التحمل، قال: «والحق أنّ العبرة في هذا بأن يُميِّز الصبي ما يراه ويسمعه، وأن يفهم الخطاب ويردّ الجواب»[6]، وبذلك يكون العلامة أحمد شاكر قد قيّد قول كاتب المادة: «كان طفلا صغيرا»، بأنه محمول على سنّ التمييز، فقد ثبت أنه رأى النبي ﷺ وعقل أوصافه، حيث جاء في

---

[1]- الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج6 ص130. والتاريخ الكبير، البخاري، ج6 ص446.

[2]- المنتظم، ابن الجوزي، ج3 ص161. والكامل، ابن الأثير، ج3 ص44 و187.

[3]- الطبقات الكبرى، ج6 ص130.

[4]- الإصابة، ج4 ص113.

[5]- شرح ألفية السيوطي في علم الحديث، تصحيح وشرح أحمد شاكر، ص216-217.

[6]- المصدر السابق، ص116.

صحيح مسلم، أنّه قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ، وَهُوَ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنِهِ، ثُمَّ يُقَبِّلُ المِحْجَنَ»[1]، وهذا الوصف منه دالّ على أنّه عقل ووعى ما رآه، وهذا هو ضابط التمييز؛ **ولذلك جزم "ابن حجر"** بثبوت الصحبة لأبي الطفيل، فقال: «وأبو الطفيل صحابِيّ لا شك في ذلك»[2].

الفرع الثاني: أبو هالة التميمي[3]

أولا– تعقّب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "خديجة":

- قال كاتب مادة "خديجة"، في سياق حديثه عن أزواجها قبل النبي ﷺ: **«... أبو هالة التميمي الذي اختلف الرواة في اسمه الحقيقي، وذكره بعضهم بين صحابة النبيّ»**[4].

- محرر المادة هو: المستشرق "بول فرانتس"[5].

- تعقيب أحمد شاكر:

«أبو هالة زوج خديجة قبل رسول الله، لم يذكره أحد من الذين ألّفوا في تراجم الصحابة، ممن وصلت إلينا كتبهم، إلاّ الحافظ ابن حجر، فإنّه ذكره في الإصابة (ج6 ص270)، باسم "نباش بن زرارة التميمي" في القسم الرابع من باب النون، وهو القسم الذي خصّه في كل حرف من الحروف بتراجم من ذكره مترجمو الصحابة "على سبيل الوهم والغلط"، كما صرّح بذلك في مقدّمة الإصابة (ج1 ص4)، بل صرّح بأنّه لا يذكر في هذا القسم "إلا ما كان الوهم فيه بينا، وأمّا مع عدم احتمال الوهم فلا"؛ ولذلك قال في الترجمة التي ذكرها لأبي هالة ما نصّه: "زوج خديجة قبل النبي ﷺ، ووالد هند، وخال الحسن بن علي. ذكره المستغفري وتبعه أبو موسى في الذيل، وهو غلط"، فمن عجب بعد هذا كلّه أن يذكره كاتب المادة، بطريقة تدلّ على أن له أصلا أو صحبة».

ثانيا– التحليل والمناقشة:

---

[1]- أخرجه: مسلم، الصحيح (النووي)، كتاب الحج، باب جواز الطواف على بعير وغيره، ج5 ص23-24. والمحجن: هو عصا معقوفة، يتناول بها الراكب سقط منه. ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ج5 ص24.

[2]- هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص584.

[3]- ترجمته في: معرفة الصحابة، أبو نعيم، ج5 ص2710. أسد الغابة، ابن الأثير، ج4 ص105، ضمن ترجمة ابنه: هند بن أبي هالة. الإصابة، ابن حجر، ج3 ص557 و-ج4 ص200.

[4]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج8 ص234. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

[5]- فرانتس بول (Frantz Buhl)، (1850-1932): مستشرق دانمركي. درَسَ اللاهوت، واللغات الشرقية وخاصة العربية والعبرية، ورحل إلى الشرق العربي، من آثاره: له مقالات كثيرة في "الدائرة"، عن بدء الإسلام، وتاريخ النبي ﷺ، ألّف: حياة محمد، وانتشار الإسلام، وغيرهما. ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج2 ص522-523. الأعلام، الزركلي، ج5 ص139.

1- يبين الشيخ "شاكر" في هذا التعقيب أنّ "أبا هالة التميمي" لا تثبت له الصحبة، خلافا لكاتب المادة الذي ذكره بعبارة تدلّ على أنّه معدود في الصحابة.

وإنْ كان يُلاحظ أنّ المستشرق لم يَفصِل في ذلك، بدليل قوله: «ذكره بعضهم»، وهذا يجعلنا نتصوّر أنّه مطّلع على قول من قال بعدم ثبوت الصحبة له.

2- وقد بيّن الشيخ أحمد شاكر أنّ ذِكر ابن حجر "لأبي هالة" في "الإصابة" جاء على سبيل التنبيه إلى عدم صحّة ثبوت الصحبة له، حيث ذكره في القسم الرابع[1].

3- أمّا قول "شاكر": «لم يذكره أحد من الذين ألّفوا في تراجم الصحابة»، وإن كان قيّده بما اطّلع عليه من مصادر في ذلك، فإنّ هذا لا يصحّ لسببين:

الأول: أنّ ابن حجر نفسه بيّن أن بعض من صنّف في أسماء الصحابة ذكروه فيهم، فصرّح في موضع آخر غير الذي ذكره شاكر[2]، بأنّ: « ابن منده والمستغفري ذكروا "أبا هالة" في الصحابة[3]»، ومن شرط ابن حجر في القسم الرابع، أنْ يسرد فيه مَن جاء ذِكر اسمه في كتب الصحابة المصنفة قبله

---

[1]- وقد أبان ابن حجر عن منهجه في هذه الأقسام في مقدّمة الكتاب، ينظر: الإصابة، ج1 ص6-9.

- منهج ابن حجر في تقسيمه لكتاب "الإصابة": وحتّى يتّضح ذلك لا بأس من عرض منهجه في هذا التقسيم بإيجاز:

أ)- رتّب ابن حجر كتابه على حروف المعجم، وهو التقسيم الأول للكتاب.

ب)- ثُمّ يتفرع عن كلّ حرف أربعة أقسام، وهي باختصار كالآتي:

– **القسم الأول**: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، سواء كانت الطرق صحيحة أم لا، ووقع ما يدلّ على صحبته، بأيّ طريق، وهذا القسم أنواع يبينها في الترجمة.

– **القسم الثاني**: فيمن ذُكر في الصحابة من الأطفال الذين وُلدوا في عهد النبي ﷺ، ممّن مات ﷺ وهم دون سنّ التمييز، لغلبة الظن أن يكون رآهم، لأن الصحابة كانوا يحضرون إليه مواليدهم.

- **القسم الثالث**: فيمن ذُكر من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يَرِد أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، سواء أسلموا أم لا، وهم ليسوا من الصحابة.

– **القسم الرابع**: فيمن ذُكر في كتب الصحابة على سبيل الوهم والغلط، والتزم أن لا يذكر فيه إلا ما كان الوهم فيه بيّناً، ويذكر ابن حجر أنّ هذا القسم من ابتكاره، لا يَعلم أحدا سبقه به.

ج)- ثُمّ يقسّم كل واحد من هذه الأقسام إلى أبواب، يسوق فيها الأسماء على حسب ترتيب حروف المعجم، مثلا: (باب: ن ب)، (باب: ن ت)، وهكذا.

د)- كما أنّه قد يذكر اسما في قسم، ثمّ يعيد ذكره في قسم آخر.

وبهذا يتبيّن أنّ ابن حجر إنّما ذكر "أبا هالة" في القسم الرابع، ليؤكّد عدم ثبوت الصحبة له.

[2]- ذكر ابن حجر أبا هالة في موضعين، سبق الإحالة إليهما في مصادر ترجمته، الأول في حرف النون، والثاني في باب الكنى.

[3]- الإصابة، ج3 ص519.

على سبيل الخطإ والوهم. حيث قال معرّفا بالقسم الرابع: «فيمن ذُكر في الكتب المذكورة [أي: كتب الصحابة التي ساقها من قبل] على سبيل الوهم والغلط»[1].

الثاني: أنّه قد جاء ذكر "أبي هالة" في كتب الصحابة من غير ما ساقه ابن حجر، وإن كان ذلك خطأً ووهما منهم كما بيّن ابن حجر، **وممّا اطلعت عليه من ذلك:**

- أبو الفتح الأزدي الموصلي في **"أسماء من يُعرف بكنيته من أصحاب الرسول ﷺ"**[2].

- كما ذكره أبو نعيم في "معرفة الصحابة"، بل وأثبت له الصحبة، فقال عنه: «**له صحبة**»[3].

- وذكره ابن الأثير في "أسد الغابة": وإنْ كان ساقه على وجه الاستدراك على مَن عدُّوه في الصحابة، قال ابن الأثير: «لا صحبة للنباش[4]، فإنّه أقدم من عهد النبي ﷺ »[5].

ويستخلص مما سبق:

- **أنّ "أبا** هالة التميمي" لا تثبت له صحبة، ومن ذكره في أسماء الصحابة فقد غلط، كما أكّد ذلك **ابن حجر، والشيخ** أحمد شاكر في تعقيبه، على العكس من عبارة كاتب المادة التي **قد توهم أنّه** صحابي.

- **أنّ الشيخ** أحمد شاكر قد فاته أنّ بعض كتب تراجم الصحابة قد ذكرت "أبا هالة" فيهم، **بل** ومنهم من غلط و**أثبت له الصحبة، وهذا ما جعل "شاكرا" يصح بأنه** «لم يذكره أحد من الذين ألّفوا في تراجم الصحابة»، وإن كان دقيقا عندما قيّد ذلك بحدود **ما اطّلع** عليه ووصله، ولعلّ عذره في ذلك، أنّ ما ذكرتُ من كتب لم يكن طبع بعدُ في وقته.

المطلب الثالث: الخلاف في تسمية بسر بن أرطاة[1] وفي صحبته

---

[1]- المصدر نفسه، ج1 ص9.

[2]- ص63.

[3]- معرفة الصحابة، ج5 ص2710.

[4]- اسم أبي هالة هو: نباش بن زرارة. ينظر: الإصابة، ابن حجر، ج3 ص556.

[5]- أسد الغابة، ج5 ص12.

الفرع الأول: عرض تعقّب الشيخ أحمد شاكر على مادة "بسر بن أبي أرطاة"

- تعقّب الشيخ أحمد شاكر على مادة "بسر بن أبي أرطاة"[2] **بصفة عامة**، وناقش بعض المسائل المتعلقة بما جاء في محتواها.

- جاء في مادة "بسر بن أبي أرطاة": « "بسر" بن أبي أرطاة، أو بسر بن أرطاة في رواية ضعيفة: قائد عامري من قريش ولد بمكة في آخر عقد قبل الهجرة، وقد أنكرت الروايات المتأثرة بأهواء الشيعة صحبته للنبي ».

- ثم يقول محرر المادة: «وقد يكون بسر بن أبي أرطاة أبرز شخصية بين قواد هذا الخليفة [أي: معاوية ﷺ]، فقد كان بدويا قحا من الطراز القديم، خلا قلبه من الرحمة، إن لم تكن الروايات الشيعية قد هوّلت في وصف ذلك الخصم المتحمّس ضد عليّ، فهو الذي أنفذ إلى بلاد العرب لقتال العلويين، وهو الذي شهر عليهم حربا لا هوادة فيها ولا رحمة، وهو الذي هدم دور أعداء عثمان في مكة والمدينة، وبالجملة فقد أظهر من الولاء للأمويين ما لم يفقه فيه إلاّ مسلم بن عقبة والحجاج».

- محرر المادة هو: المستشرق لَمنس[3].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر:

« "بسر" بضم الباء وسكون السين المهملة، و"أرطاة" بفتح الهمزة وسكون الراء، والمشهور عند المحدثين "بسر بن أرطاة"، ويُقال "بسر بن أبي أرطاة"، والظاهر أنّ اسم أبيه "عمير" وكنيته "أبو أرطاة"، فهذا معنى من قال "بسر بن أبي أرطاة"، وأنّ اسم جده "أرطاة" فتارة ينسب إلى أبيه، وتارة ينسب إلى جده فيقال "بسر بن أرطاة"، ويرجّح هذا ما في تاريخ بغداد للخطيب (ج1 ص211): "قال أبو الحسن أحمد بن عمير: حدثني بكار بن عبد الله بن بسر، وسألته عن اسم أبي أرطاة؟ فحدّثني عن أبيه يَنسِب جدَّه: بسر بن عمير بن أرطاة بن عويمر بن عمران".

---

[1]- ترجمته في: **الاستيعاب**، ابن عبد البر، ج1 ص240. **أسد الغابة**، ابن الأثير، ج1 ص179. **الإصابة**، ابن حجر، ج1 ص152. **الطبقات الكبرى**، ابن سعد، ج7 ص287. الطبقات، خليفة بن خياط، تحقيق سهيل زكار، ص64. التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص123. **الجرح والتعديل**، ابن أبي حاتم، ج2 ص422. **الثقات**، ابن حبان، ج3 ص36. **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي، ج1 ص120. مختصر تاريخ ابن عساكر، ابن منظور، ج5 ص182. تهذيب الكمال، المزي، ج4 ص59. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج3 ص409.

[2]- **دائرة المعارف الإسلامية**، إص1، ج3 ص633. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها. وهذه المادة أيضا قد حذفت في الإصدار الثالث من الطبعة العربية. ينظر: موجز دائرة المعارف الإسلامية، ج6، **حرف الباء**.

[3]- سبقت ترجمته في المبحث الأول من هذا الفصل، ص101.

وأما الخلاف في صحبته للنبي ﷺ فهو خلاف معروف عند علماء الحديث، لأنه كان صغير السنّ عند وفاة النبي ﷺ، ولكنه كان مميزا وسمع منه حديثين رواهما، ولذلك رجّح المحدّثون أنّه صحابي، وحديثاه في مسند أحمد (ج4 ص181). وأمّا أحداثه في السياسة بعد ذلك وقسوته فإنّه شيء يسأل عنه بين يدي الله يوم القيامة، ونحن نطهّر ألسنتنا عن دماء طهر الله منها أيدينا.

وله تراجم أخرى غير ما أشار إليه كاتب المقال في: تاريخ بغداد، (ج1 ص210-211)، وفي الاستيعاب لابن عبد البر، (ج1 ص64-67 من طبعة الهند)، وفي مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر (ج3 ص220-225)».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة:

يُمكن مناقشة تعقّب الشيخ أحمد شاكر في النقاط الآتية:

أولا- تسمية "بسر بن أرطاة": جاء في تسمية "بسر" عدّة أقوال، هي كالتالي:

- القول الأول: هو قول البخاري وابن حبان، **أنّ كنية أبيه "أبو أرطاة"** واسمه "عمير"، **وعلى هذا وهم "ابن حبان" من قال** "بسر بن أرطاة"[1]، **وقال البخاري:** «وابن أبي أرطاة أصح»[2]. **وهذا القول** ليس فيه أنّ اسم جدّه "أرطاة" كما في القول الثالث؛ لذا **فقد** اتّبعا منهج الترجيح.

- القول الثاني: هو قول ابن عبد البر، حيث جعل: - **اسم أبيه:** أرطاة. واسم جدّه: أبو أرطاة، قال ابن عبد البر: «**وينسبونه بسر** بن أرطاة بن عويمر **وهو أبو أرطاة بن عمران...**»[3]، أي: عويمر **هو أبو أرطاة**، وهو جدّه.

- القول الثالث: وهو على العكس من قول ابن عبد البر، وهو القول الذي ذكره **الشيخ "شاكر"** في التعليق، من رواية الخطيب في **"تاريخ بغداد"**[4]، عن حفيد "بسر". وهذه الرواية تجعل: اسم أبيه: عمير وكنيته: أبو أرطاة، واسم جدّه: أرطاة.

- ترجيح أحمد شاكر: إنّ الرأي الذي رجّحه الشيخ "شاكر" يقوم على الجمع بين هذه الآراء كلّها، بخلاف رأي البخاري وابن حبان، الذي اتّبعا فيه منهج الترجيح، ولكنّ اختيار "شاكر" أقوى في **الحجة لسببين، الأول:** هو أنّ شاكرًا بنَى **قوله على رواية حفيد "بسر"**، والناس مصدّقون في أنسابهم. **الثاني:** أنّه يُذكر في بعض **المصنّفات الحديثية باسم "بسر بن أرطاة"، وفي** أخرى باسم "بسر بن أبي أرطاة"، فمع إمكانية الجمع على رأي أحمد شاكر، نستطيع الخروج من الخلاف، **والجمع مقدّم على**

---

[1]- الثقات، ج3 ص36.

[2]- العلل الكبير، أبو عيسى الترمذي، تحقيق صبحي السامرائي - أبو المعاطي النوري - محمود خليل الصعيدي، ص233.

[3]- الاستيعاب، ج1 ص240-241.

[4]- ج1 ص211.

الترجيح، وبذلك: يصحّ الإطلاقان، **"ابن أرطاة"** أو "ابن أبي أرطاة"، سواء كان **اسم أبيه "أرطاة" أو** اسم جدّه، **ما دام أنّ الوجهين جائزان ومستعمَلان.**

وبذلك يُعلم أن اختيار الشيخ أحمد شاكر لهذا الرأي في تسمية "بسر" اختيار قويّ يضاف إلى الاختيارات الحديثية "لأحمد شاكر".

أمّا قول "شاكر": أنّ الأشهر هو "ابن أرطاة"، فلعلّه أخذ ذلك من صنيع كثير من **علماء** التراجم، عندما صدّروا ترجمتهم **له** بـ"بسر بن أرطاة"، ثم ذكروا "ابن أبي أرطاة" كقول ثان[1]، **فجعل** من صنيعهم هذا علامة على الشهرة، مع العلم بأنّه يوجد من بوب لترجمته بـ"ابن أبي أرطاة"[2]، **ولكن الأكثر استعمالا هو "ابن أرطاة".**

ثانيا- الخلاف في صحبة "بسر بن أرطاة": قال يحيى **بن معين** : «**أهل المدينة ينكرون أن يكون** سمع **بسر بن** أبي **أرطاة** من النبي ﷺ، **وأهل الشام يروون عنه عن** النبي ﷺ»[3].

وقال ابن عبد البر: «**ويقال إنه لم يسمع من** النبي ﷺ، **لأن رسول الله** ﷺ قبض **وهو** صغير، **هذا قول: الواقدي وابن معين** وأحمد بن **حنبل** وغيرهم»[4].

- ولكنه صرّح بسماعه من النبي ﷺ في **حديث: (لا تُقْطَعُ الأَيْدِي فِي الغَزْوِ)**[5]، **وقد قوّى ابن حجر إسناد هذا الحديث**[6]، وصحّحه الألباني[7]، **وصحّح** إسناده شعيب الأرناؤوط[8].

فهذا الحديث دليل قوي على ثبوت صحبته، ويُستأنس من تعقيب الشيخ "شاكر" أنّه يثبت صحبته بهذا الدليل، **من خلال قوله:** « ولكنه كان مميزا وسمع منه حديثين رواهما، ولذلك رجّح المحدّثون أنّه

---

[1]- **ومنها:** - الاستيعاب، **و**- أسد الغابة، **و**- الإصابة، **و**- طبقات خليفة، **و**- تاريخ بغداد، **و**- مختصر ابن عساكر، **و**- تهذيب الكمال، وقد سبق الإحالة عليها في مصادر ترجمته، ومن المصنفات الحديثية: - سنن أبي داود، ج4 ص142. **و**- مسند أحمد، ج4 ص181. **و**- معجم الطبراني الكبير، ج2 ص33. وغيرها كلّها تذكره باسم "ابن أرطاة" ابتداء، وكذلك في الروايات.

[2]- **ومنها:** - طبقات ابن سعد، **و**- الجرح والتعديل، **و**- الثقات، وقد سبق الإحالة عليها في مصدر ترجمته. ومن المصنفات الحديثية: المستدرك، ج3 ص591. هذه بوبت لاسمه بـ"ابن أبي أرطاة"، وهي أقل من الأولى كما يلاحظ.

[3]- تاريخ يَحيى بن معين، دراسة وتحقيق أحمد نور سيف، ج2 ص58.

[4]- الاستيعاب، ج1 ص242.

[5]- أخرجه: الترمذي، الجامع، أبواب الحدود، باب ما جاء أن لا تقطع الأيدي في الغزو، ج3 ص5. **وأبو داود، السنن، كتاب** الحدود، باب السارق يسرق في الغزو أيقطع؟، ج4 ص142. **وأحمد، المسند**، ج13 ص441.

[6]- الإصابة، ج1 ص152.

[7]- صحيح سنن أبي داود، ج3 ص58.

[8]- سير أعلام النبلاء، ج3 ص253، (الهامش).

صحابي»، غير أنّ قوله هنا: «**رجّح المحدّثون**»، محمول على مَن أثبت له الصُّحبة، وإلاّ فهم مختلفون في صحبته.

- **كما** صنّفه ابن حجر على هذا الاعتبار في القسم الأول من "الإصابة" - **وقد سبق بيان منهجه** في تقاسيم **هذا الكتاب** - فقال في تبويبه له: «**القسم الأول: من** جاءت روايته أو ذكره يدلّ على **صحبته، سواء كان الإسناد بذلك صحيحا أم لا**»[1]؛ ثمّ ذكر "بسراً" في هذا القسم، فدلّ هذا على أنّ روايته عن النبي ﷺ تعتبر من الأدلة التي تثبت صحبته، **خاصة إذا كان الإسناد قويا، وصرح الراوي بسماعه من رسول الله ﷺ، كما هو الحال مع بسر بن أرطاة** في الحديث المذكور، وقد عبّر ابن حجر في موضع آخر بما يدل على إثبات صحبته، فقال عنه في "تقريب التهذيب"[2]: «**من صغار الصحابة**».

- إضافة إلى ذلك فقد أثبت له الصحبة مجموعة من **أئمة الحديث، بينهم: أبو سعيد بن يونس،** والدارقطني[3]، **وابن** أبي حاتم[4]، والذهبي[5]، وغيرهم.

- وصنّفه ابن حبان ضمن طبقة الصحابة في كتابه "الثقات"[6].

والذي يظهر من تعليق الشيخ أحمد شاكر على هذه المادّة أنّه **يَختار إثبات الصحبة لبسر بن** أرطاة، وقد لا نجده يصرّح بهذا الرأي في أيٍّ من كتاباته الأخرى[7]، **ممّا يُؤكّد أن تعليقاته على دائرة** المعارف، تُعد مصدرا لمعرفة اجتهاداته الحديثية، وهذا الأمر يبرز القيمة العلمية لهذه التعليقات.

ثالثا- ما ذُكر عنه في الفتنة: أما ما ذُكر عنه في زمن الفتنة من أعمال سيّئة نقلتها بعض كتب **التاريخ** والتراجم[8]، **فقد شكّك** فيها ابن كثير، فقال بعدما ذكر بعض هذه الروايات: «وهذا الخبر مشهور عند أصحاب المغازي والسير، وفي صحته عندي نظر، والله أعلم»[9].

---

[1]- الإصابة، ج1 ص140.

[2]- ج1 ص125.

[3]- تاريخ ابن عساكر، ج10 ص144-146. وأسد الغابة، ابن الأثير، ج1 ص180. والإصابة، ابن حجر، ج1 ص152.

[4]- الجرح والتعديل، ج2 ص422.

[5]- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق عزت عطية - موسى محمد الموشي، ج1 ص152.

[6]- ج3 ص36.

[7]- وما يقوّي هذا الافتراض هو: أنّ الشيخ أحمد شاكر لم يصل إلى موضع الحديث المذكور سابقا في تحقيقه على "جامع الترمذي"، وكذا لم يصل إلى: مسند "بسر بن أرطاة" في تحقيقه لمسند الإمام أحمد، والله أعلم.

[8]- منها: مختصر تاريخ ابن عساكر، ابن منظور، ج5 ص184-186. والاستيعاب، ابن عبد البر، ج1 ص242-243.

[9]- البداية والنهاية، ج7 ص323.

وإذا كانت بعض القرائن القوية مرجّحة لثبوت صحبته، فهو داخل في عموم عدالة الصحابة؛ ولا يسعنا إلاّ الترضّي عنه، وعدم الخوض فيما كان منه زمن الفتنة، كما اختار الشيخ "شاكر" في تعقيبه. وكما قال ابن حجر: «وله أخبار شهيرة في الفتن، لا ينبغي التشاغل بها»[1].

ويقول ابن تيمية في ذلك أيضا: «الصحابة كلّهم ثقات باتفاق أهل العلم بالحديث والفقه... وحتّى بسر بن أبي أرطاة مع ما عُرف منه...»[2].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1]- الإصابة، ج1 ص152.

[2]- منهاج السنة النبوية، ج2 ص457.

المبحث الثالث : التعقبات المتعلّقة بالرواة من غير الصحابة

أمّا الرواة من التابعين ومن بعدهم، فقد كان لهم نصيب في تعقبات الشيخ شاكر على الدائرة، بحيث كان يضيف معلومات مفيدة، ويناقش ما يتعلق بهم من طُعون، أو أخطاء غير مقصودة، وسأعرض في هذا المبحث هذه التعقبات، مع مناقشة موجزة لما جاء فيها، على النحو الآتي:

المطلب الأول: الحسن البصري[1]

الفرع الأول: تعقُّب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "تابع"

- ورد في مادة "تابع":

«وهناك طبقات من رواة الحديث الخاص بقراءة القرآن والخاص بالصوفية، والحسن البصري هو من أشهر الطبقة الأولى»[2].

- محرر المادة هو: المستشرق "كارادة فو"[3].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر:

«الحسن البصري تابعي مشهور، وهو من أئمّة القرّاء، كما هو من أئمة الفقه والوعظ، ولد سنة 21 هـ، ومات سنة 110 هـ، وله ترجمة في طبقات ابن سعد، (ج7 ص114–129)، وحلية الأولياء لأبي نعيم، (ج2 ص131–161)، وطبقات القراء لابن الجزري، (ج1 ص35)، وفي التهذيب وابن خلكان وغيرها، والصوفية يرجعون بأسانيدهم في التصوف إليه، إن صحت هذه الأسانيد، وليست من الأسانيد التي يَحتج بها علماء الحديث».

---

[1]- ترجمته في: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص114. طبقات خليفة بن خياط، ص360. التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص289. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص40. الثقات، ابن حبان، ج4 ص112. حلية الأولياء، أبو نعيم، ج2 ص130. تهذيب الكمال، المزي، ج6 ص95. تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج1 ص71. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج4 ص563. البداية والنهاية، ابن كثير، ج9 ص266. تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2 ص231.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج4 ص437. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

[3]- كارادة فو (B.Carra de vaux)، (1867- 1953): مستشرق فرنسي، تعلم في باريس، عُين أستاذا في المعهد الكاثوليكي في باريس للغات الشرقية وبخاصة العربية، كان ممن أسس مجلة: الشرق المسيحي، من آثاره: تركزت أكثر دراساته حول العقيدة، ألّف: عقيدة الإسلام، العبقريات السامية، وغيرها . ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج1 ص238. موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، ص462.

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

في ضوء ما جاء في تعليق أحمد شاكر، يمكن مناقشة العناصر الآتية:

أولا- تَنقل كتب الرقاق والزهديات روايات كثيرة عن أقوال الحسن البصري، وأحواله في الزهد والرقائق؛ ولهذا نجد الإمام أحمد في كتاب "الزهد"[1] يخصص للحسن بابا مستقلاّ يسوق فيه طائفة من أخباره في المقامات الزهدية. وكذلك فعل أبو نعيم في "الحلية"[2] حين ساق في ترجمته ما يتعلّق بذلك في فصل مطوّل.

ويرى بعض الباحثين في تاريخ التصوف أنّ: الحسن البصري كان رائد المدرسة الصوفية بالبصرة في القرن الثاني للهجرة، وأنه يُعدّ ضمن الذين كانوا النواة الأولى للصوفية فيها فيما بعد[3].

كما أنّ "الحسن" مذكور في كتب القرّاء[4]، فهو أحد القرّاء الكبار في القرن الثاني للهجرة، أمّا ما يتعلّق بطبقات رواة الحديث، فهذا علم مستقل، له مناهجه وأغراضه ومعالمه الخاصة به.

ثانيا- خصائص علم طبقات المحدثين: يمكن عرض مميزات هذا الفن بإيجاز في النقاط التالية:

1- **تعريف علم طبقات المحدثين**: يُعدّ ابن الصلاح علم الطبقات فنّاً مستقلا من فنون علوم الحديث، ولهذا جعله النوعَ الثالث والستين (63)، وهو «معرفة طبقات الرواة والعلماء».

قال ابن الصلاح: «والطبقة في اللغة: عبارة عن القوم المتشابهين، وعند هذا: فربّ شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها»[5].

ويعرف السيوطي معنى الطبقة بقوله: «قوم تقاربوا في السنّ والإسناد، أو في الإسناد فقط، بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه»[6].

كما يعرّف الكتّاني كتب الطبقات، فيقول: «وهي التي تشتمل على ذكر الشيوخ، وأحوالهم ورواياتهم، طبقة بعد طبقة، وعصرا بعد عصر إلى زمن المؤلف»[7].

---

[1]- من ص316 إلى 352.

[2]- ج2 من ص132 إلى159.

[3]- في التصوف الإسلامي مفهومه وتطوره، قمر كيلاني، ص40.

[4]- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، تحقيق رجستراسر، ج1 ص235. ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، تحقيق بشار عواد - شعيب الأرناؤوط - صالح عباس، ج1 ص65.

[5]- علوم الحديث، ص399.

[6]- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق أبو قتيبة نظر الفريابي، ص660.

[7]- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرَّفة، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد بن محمد بن جعفر الكتاني، ص138.

وعلى ذلك يكون مجال علم الطبقات هو: «البحث عن العلاقات المختلفة التي تربط أهل العلم بعضهم ببعض، أو تميز بعضهم عن بعض»[1]؛ ولهذا فإنّ المحدث الواحد قد يُصنَّف في طبقات عديدة متغايرة، بالنظر إلى نوع العلاقة التي تربطه بكلّ طبقة.

2- **العلاقات المعتبرة في تقسيم طبقات الرواة:** أمّا عن أهم العلاقات التي اعتمدها مصنفو كتب الطبقات في تقسيمهم لطبقات الرواة، فهي كالآتي:

أ)- العلاقة الزمنية: وذلك باعتبار تاريخ ميلاد الراوي ووفاته، ومتى بدأ طلب العلم، ومعرفة شيوخه، وكثرة سماعه من أقدم طبقة من طبقاتهم[2].

ب)- العلاقة المكانية: باعتبار بلده، وإن تنقّل بين البلدان ينظر في أيّها كانت إقامته أطول، أو كان أثره العلميّ فيها بارزا[3].

ج)- العلاقة العلمية: وذلك بتحديد منزلة الراوي من شيوخه، ومعرفة مدى ملازمته للشيوخ، وحفظه وإتقانه لحديث كلّ واحد منهم، وممارسته له[4].

د)- علاقات أخرى: كعنصر النسب[5]، وعنصر الأفضلية والسابقة في الإسلام، وخاصة في طبقات الصحابة.

3- **أهميته وفوائده:** لقد عني "الحاكم" بالتنبيه إلى أهمية هذا العلم في كتابه "معرفة علوم الحديث"، وبيان طبقات الرواة، وخاصة الصحابة والتابعين[6].

ويبين السخاوي الفائدة التي يقدّمها علم الطبقات للحديث النبوي، فيقول: «طبقات الرواة من المهمات؛ وفائدته: الأمن من تداخل المشتبهين، كالمتفقين في اسم أو كنية أو نحو ذلك ... وإمكان الإطلاع على تبيّن التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة»[7].

هذا على وجه العموم، أما ما يَختصّ بالعلاقات المعتبرة في الطبقات، ففائدة: - العلاقة الزمنية، مثلا: معرفة المعاصرة بين الراوي وشيخه.

---

[1]- علم طبقات المحدثين أهميته وفوائده، أسعد سالم تيم، ص8.

[2]- المصدر نفسه، ص21.

[3]- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[4]- المصدر نفسه، ص19.

[5]- وهذا ظاهر بكثرة، في "طبقات خليفة"، ينظر على سبيل المثال المواضع التالية: من ص29 إلى45 وما بعدها.

[6]- معرفة علوم الحديث، ص22-24 في طبقات الصحابة، ثم ص41-45 في طبقات التابعين.

[7]- فتح المغيث، ج3 ص292.

– وفائدة العلاقة المكانية، مثلا: التحقق من اللقاء بين الرواة، والتعرف على مدى نشاط البلدة وحركتها الحديثية[1].

– والعلاقة العلمية: مثلا تساعد على معرفة من هو الأضبط لرواية الشيخ، للإفادة من ذلك حال: التفرد والمخالفة في الرواية.

وكلّ هذه الفوائد تقدّم خدمة جليلة لنقد إسناد الحديث، والتمييز بين الرواة.

4- **نشأة علم طبقات الرواة وتطوره، وتأثر كتب التراجم بمنهجيته:** نشأ هذا العلم على أيدي علماء الحديث منذ القرن الثاني للهجرة[2]، ثم تطور بعد ذلك في القرون الموالية، واختلفت اجتهادات المصنفين في تقسيم هذه الطبقات فمنهم من اعتمد على التقسيم العام، بحيث يجعل الرواة أربع طبقات كبرى: الصحابة، التابعون، وأتباع التابعين، ثم تبع الأتباع. وهناك من اعتمد منهج التقسيم التفصيلي لطبقات الرواة، بحسب: الأفضلية والسابقة خاصة في الصحابة، وبحسب لقاء الشيوخ، كتمييز من لقي كبار الصحابة من التابعين، ومن لقي صغارهم[3]، وهكذا بحسب اعتبارات كثيرة.

ثُمّ بعد ذلك امتدّ استعمال نظام منهج الطبقات إلى كتب أخرى، فظهرت كتب تسلك هذا المنهج في ترتيب التراجم، كـ"طبقات القراء" لابن الجزري، و"طبقات الفقهاء" للشيرازي، و"طبقات الصوفية" لأبي عبد الرحمن السلمي[4]؛ «ممّا يدل على تأثير نظام الطبقات وشيوع استعماله في مجالات عديدة، في حين أنّه لم يُبتكر إلاّ لخدمة علم الحديث»[5].

5- **تصنيف الحسن البصري في بعض كتب الطبقات:**

أ)- طبقات ابن سعد: قال ابن سعد: «ومن الطبقة الثانية، وهم دون مَن قبلهم ممن روى عن عمران بن حصين، وأبي هريرة... وغيرهم»[6]. فصنّفه باعتبار العلاقة الزمنية: في الطبقة الثانية من التابعين، وباعتبار العلاقة العلمية: في طبقة من روى عن هؤلاء الصحابة الذين ذكرهم، وباعتبار العلاقة المكانية: في البصريين.

---

[1]- الطبقات، مسلم بن الحجاج، تحقيق مشهور سلمان، مقدمة التحقيق، ج1 ص62.

[2]- حيث ظهر في أواخر هذا القرن عدد من كتب الطبقات، منها: الطبقات، للواقدي (130-207هـ)، والطبقات الكبرى، لابن سعد (168-230هـ)، والطبقات، لخليفة بن خياط (160-240هـ)، وغيرها. ينظر: الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص138-139.

[3]- باختصار من: علم الرجال نشأته وتطوره، محمد بن مطر الزهراني، ص43.

[4]- المصدر نفسه، ص43-44.

[5]- بحوث في تاريخ السنّة المشرفة، أكرم ضياء العمري، ص249.

[6]- الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص114.

ب)- طبقات خليفة: صنّفه في الطبقة الثالثة من التابعين، وعدّه في أهل اليمن[1].

ج)- طبقات مسلم: قسّم التابعين من أهل البصرة إلى ثلاث طبقات، وجعل الحسن في الطبقة الثانية منهم، قال: «الطبقة الثانية بعد هؤلاء من التابعين من أهل البصرة»[2].

د)- طبقات ابن عبد الهادي: جعله في «الطبقة الثالثة: وهي الوسطى من التابعين، ورأسها الحسن البصري، وغالبها كان في دولة يزيد وهشام»[3].

النتائج: يستنتج من هذا العرض النقاط الآتية:

- علم طبقات المحدثين علم خاص بتراجم رواة الحديث ومعرفة رجاله، وهو فنّ قائم بذاته له أصوله ومنهجه وضوابطه، وقد عدّه ابن الصلاح من فنون علم الحديث.

- هذا العلم له علاقة تكامل وتداخل مع علوم معرفة رجال الحديث الأخرى، كعلم الجرح والتعديل، وتاريخ الرواة، والمتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، وغيرها من أنواع علوم الرجال[4].

- موضوع هذا العلم هو رجال الحديث، ويهدف خاصّة إلى خدمة علم الحديث ونقد إسانيده.

- التأليف في تراجم الأعلام على منهج الطبقات في علوم أخرى غير علوم الحديث، هو منهج مقتبس من صنيع علماء الحديث في علم طبقات الرواة، وإن كانت تربط بينهما علاقة شكلية تتمثل في سرد الأعلام في سياق طبقي يراعى فيه السبق التاريخي، لكن هذا لا يجعلنا نخلط بين هذه التخصصات والفنون، فلكل منها أعلامها وحذاقها، ولا مانع من أن يكون الراوي المذكور في طبقات المحدثين متعدّد الفنون، يُذكر في: طبقات القراء، والفقهاء، واللغويين، والصوفيين، وغيرها.

- لم تراعِ كتب طبقات المحدّثين المذهب الفقهي أو العقدي في تقسيم طبقات الرواة، وإنّما يُعتبر ما سبق بيانه، من العلاقات الزمنية والمكانية والعلمية وغيرها؛ ولهذا لا نجدهم يخصّصون طبقات للقراء والصوفية، فهذا اعتبار غير معتمد في تقسيماتهم، بخلاف ما يُفهم من عبارة المستشرق محرّر المادة.

ثالثا- أما قول الشيخ شاكر في التعقيب: «والصوفية يرجعون بأسانيدهم... إلى قوله: وليست من الأسانيد التي يَحتج بها علماء الحديث»، فهذا القول يحتمل أحدَ وجهين:

- الأول: أن إطلاقه هذا يفهم منه ردّ جميع أسانيد الصوفية، أو الأسانيد المتضمنة لروايتهم، وهذا إطلاق لا يصحّ في نقد الأسانيد ودراستها في ضوء قواعد علم الحديث، ذلك أنّ المعتمد في مثل

---

[1]- الطبقات، خليفة بن خياط، تحقيق سهيل زكار، ص360.

[2]- الطبقات، مسلم بن الحجاج، ج1 ص339.

[3]- طبقات علماء الحديث، محمد بن عبد الهادي، تحقيق أكرم البوشي - إبراهيم الزيبق، ج1 ص140.

[4]- علم طبقات المحدثين، أسعد تيم، ص34-56.

هذا المقام هو ضرورة التمحيص والتدقيق في دراسة كل رواية، والنظر في أحوالها، والملابسات المحيطة بالرواة والمرويّات.

ويُنظر في الرواة الصوفية وغيرهم، كل واحد منهم بحسب ما رواهُ، وبحسب ما ورد في توثيقه من جرح وتعديل، وينظر في أسانيد الرواية من حيث اتصالها أو انقطاعها، فإنّ لكل حديث نقد خاص به، ولكل رواية ملابسات وقرائن يَستند إليها الناقد في حكمه عليها، ولهذا يقول ابن رجب: «ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[1]، وهذا المعنى أيضا هو ما حكاه الحافظ العلائي[2] والحافظ ابن حجر[3] عن أئمة الحديث النقاد.

وفي رأيي أنّ هذا الوجه ليس هو المقصود من قول شاكر، وإن كانت عبارته المجملة قد يُفهم منها هذا المعنى - والله أعلم -.

- والثاني: وقد يكون المراد من عبارة العلامة شاكر هنا هو تلك الروايات التي يحكيها المتصوفة في كتبهم عن شيوخهم من كرامات وقصص ونحوها، بحيث قد تصل إلى درجة من الخيال والخرافة بحيث لا تتفق مع ما هو معلوم من الدين بالضرورة، ولا مع العقل والفطرة والواقع، وبهذا تكون هذه الروايات منكرةً سندا ومتنا، فلعل الشيخ أحمد شاكر يقصد من كلامه هذا النوع من الروايات، والله أعلم.

المطلب الثاني: محمد بن عيسى الترمذي[4]

---

[1]- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق نور الدين عتر، ج1 ص353.

[2]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق مسعود السعدني - محمد فارس، ص296.

[3]- المصدر نفسه، ص282.

[4]- ترجمته في: الثقات، ابن حبان، ج9 ص153. وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج4 ص 278. تهذيب الكمال، المزي، ج26 ص250. تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج2 ص633. ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، تحقيق علي معوض - عادل أحمد، ج6 ص289. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تحقيق تحقيق أحمد الأرناؤوط - تركي مصطفى، ج4 ص207. البداية والنهاية، ابن

علّق الشيخ أحمد شاكر على بعض الجزئيات الواردة في مادة "الترمذي"، وسأعرض هنا ما يختص بالمباحث الحديثية منها، وهي كالآتي:

الفرع الأول: تعقيب الشيخ شاكر على الجزئية الأولى من مادة "الترمذي"

- قال محرر المادة: «**"الترمذي" أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شدّاد**»[1].
- محرر المادة هو: المستشرق "فنسنك"[2].
- تعقيب الشيخ أحمد شاكر:

«**ذكر نسبه في أكثر الروايات: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السّلمي البوغي الترمذي الضرير**[3]. **وحُكي في نسبه قولان آخران: "محمد بن عيسى بن سورة بن شدّاد"**[4]، **و"محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن"**[5]».

ينبّه الشيخ أحمد شاكر في هذا التعليق إلى أن القول الأشهر في نسب "الترمذي"، هو ما ذكره في القول الأول، أي: «محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك»، لأنّ محرر المادة، ذكر قولا واحدا فقط في نسب الترمذي، وليس هو القول المشهور في نسبه، كما تذكر أكثر الروايات.

ذلك أنّنا إذا رجعنا إلى الكتب التي ترجمت للترمذي، نجد بأن جلّها تصدّر نسبه بهذا القول[6]، لذا استنبط الشيخ شاكر من ذلك أنه هو القول الأشهر، والذي عليه أكثر الروايات.

الفرع الثاني: تعقيب الشيخ شاكر على الجزئية الثانية من مادة "الترمذي"

علّق الشيخ شاكر على ما ذكره محرر المادة من بعض الأقوال في وفاة الترمذي، فقال:

«**ولد سنة 209، ولم أجد من نص على ذلك صريحا، إلاّ ما كتبه الشيخ محمد عابد السندي بخطه على نسخته من كتاب الترمذي، ولعلّه نقل ذلك استنباطا من كلام غيره من المتقدمين، أو من كتاب آخر لم يصل إليّ، وقد صرّح بذلك أيضا جسوس في شرحه على الشمائل.**

كثير، ج11 ص66. تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج9 ص387. طبقات الحفاظ، السيوطي، ص282. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج2 ص174.

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج5 ص228. وتعليق أحمد شاكر في هامش الصفحة نفسها.

[2]- سبقت ترجمته في الفصل التمهيدي.

[3]- قال الذهبي: «قيل: ولد أعمى، والصحيح أنه أضر في كبره بعد رحلته وكتابته العلم». ينظر: سير أعلام النبلاء، ج13 ص270.

[4]- الأنساب، السمعاني، ج1 ص459. والبداية والنهاية، ج11 ص67.

[5]- تهذيب الكمال، ج26 ص250. وتهذيب التهذيب، ج9 ص344.

[6]- أذكر منها على سبيل المثال: وفيات الأعيان، ج4 ص 278. تهذيب الكمال، ج26 ص250. سير أعلام النبلاء، ج13 ص270. البداية والنهاية، ج11 ص66. تهذيب التهذيب، ج9 ص387.

وقد ذكر الذهبي في "ميزان الاعتدال"[1] أنّه مات سنة 279، وقال: ((وكان من أبناء السبعين)). وقال ملا علي القاري في شرح الشمائل، بعد أن ذكر وفاته سنة 279: ((وله سبعون سنة))، وقال الصلاح الصفدي، في نكت الهيمان: ((ولد سنة بضع ومائتين))[2].

ولا نعرف أين ولد الترمذي، أفي قرية بوغ أم في بلدة ترمذ؟ فقد قال السمعاني في تعليله نسبته إلى بوغ ((إما أنه كان من هذه القرية، أو سكن هذه القرية إلى أن مات)) ، ونقل ملاّ عليّ القاري عن الترمذي أنه قال: ((كان جدي مروزيا أيام ليث بن سيار، ثم انتقل منه إلى ترمذ))»[3].

يدور هذا التعليق حول ثلاثة عناصر رئيسية، هي:

أولا– السَّنة التي ولد فيها الترمذي: ذكر الشيخ أحمد شاكر أنه لم يجد – فيما اطّلع عليه – مَن نصّ مِن المتقدمين على السَّنة التي وُلد فيها الترمذي سوى ما ساقه في التعقيب، غير أنّي وجدت بعض نصوص المتقدمين في ذكر مولد الترمذي لم يذكرها شاكر، تؤيد ما ساقه من نصوص، وهي كالتالي:

– قال ابن الأثير: «ولد سنة تسع ومائتين»[4]. وقال الذهبي: «ولد في حدود سنة عشر ومائتين»[5]. وقال المناوي: «ولد سنة تسع ومائتين»[6].

وهذه النصوص بالإضافة إلى التي ساقها شاكر، تؤكّد أنّ مولد الترمذي كان في حدود سنة تسع أو عشر ومائتين للهجرة.

ثانيا– مكان ولادته: لا تحدد المصادر التي ترجمت للترمذي مكان ولادته بالضبط – كما ذكر شاكر– غير أنّها تذكر أنّه يُنسب إلى مدينة "ترمذ"[7] التي سكنها ومات بها، وهناك من نسبه إلى "قرية بوغ"[8]

---

[1]– ج6 ص289.

[2]– وكذاك قال الصفدي في: الوافي بالوافيات، ج4 ص207.

[3]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج5 ص229.

[4]– جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق محمد حامد الفقي، مقدمة المصنف، ج1 ص114.

[5]– سير أعلام النبلاء، ج13 ص271.

[6]– فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج1 ص25.

[7]– ترمذ: هي مدينة مشهورة تقع في جنوب جمهورية أوزباكستان، على حدود أفغانستان، حسب التقسيم الجغرافي الحالي. ينظر: معجم البلدان، الحموي، ج2 ص26. والموسوعة العربية العالمية، مجموعة من الباحثين، ج6 ص250.

[8]– بوغ: وهي قرية من قرى ترمذ، تقع الآن في عصرنا الحاضر شمال إيران. ينظر: معجم البلدان، ج1 ص510. والأنساب، السمعاني، ج1 ص415. وقد ذكره السمعاني في النسبتين: البوغي، ثم في الترمذي.

وهي تابعة إلى "ترمذ"، فتكون النسبة إليها أدقّ في تحديد وتخصيص المنطقة التي كان بها من مدينة "ترمذ".

أمّا عن وفاته فتذكر كتب التراجم أنه توفي بقرية "بوغ"[1]، ومنهم من يذكر أنه توفي "بترمذ"[2]، وليس في القولين تناقض، بل هما قول واحد؛ لأنّ "بوغ" هي قرية من قرى "ترمذ".

ثالثا– وفاته: اقتصر الشيخ شاكر في هذا التعقيب على ذكر قول واحد لتاريخ وفاة الترمذي، ولعل ذكره له جاء تبعا لتحقيق تاريخ ولادته، أو أنّه اقتصر عليه لكونه الأشهر، غير أنّه قد ورد في وفاته أقوال:

– الأول: أنّه توفي سنة خمس وسبعين ومائتين (275هـ)، وهو قول السمعاني[3].

– الثاني: أنّه مات بعد الثمانين ومائتين، ذهب إليه أبو يعلى الخليلي[4]، وهذا القول مرجوح، قال المناوي: «وقول الخليلي بعد الثمانين ردُّوه»[5].

– الثالث: وهو القول الأشهر والأرجح، أن وفاته كانت: ليلة الثالث عشر من رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين (279هـ)، نسب المزّي هذا القول إلى المستغفري[6]، ونسبه الذهبي إلى غنجار[7]. قال ابن كثير: «ثمّ اتفق موته في بلده، في رجب منها [أي: من سنة (279هـ)]، على الصحيح المشهور، والله أعلم»[8].

الفرع الثالث: تعقيب الشيخ شاكر على الجزئية الثالثة من مادة "الترمذي"

– قال محرر مادة "الترمذي": «**ومن شيوخه أحمد بن محمد بن حنبل**»[9].

– تعقيب أحمد شاكر: « **هذا غير صحيح، فإنّ الترمذي لم يلق أحمد بن حنبل ولم يسمع منه مباشرة، وإن سمع من كثير من أقرانه. وقد أدرك الترمذي كثيرا من قدماء الشيوخ وسمع منهم. واشترك هو وجميع الأئمة أصحاب الكتب الستة في الرواية عن تسعة شيوخ فقط، وهم:**

---

[1]– الأنساب، ج1 ص415. واللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير، ج1 ص188.

[2]– تهذيب الكمال، المزي، ج26 ص252. وميزان الاعتدال، الذهبي، ج6 ص289. والبداية والنهاية، ابن كثير، ج11 ص67.

[3]– الأنساب، ج1 ص415.

[4]– الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، تحقيق محمد سعيد إدريس، ج3 ص905.

[5]– فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج1 ص25.

[6]– تهذيب الكمال، ج26 ص252.

[7]– سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13 ص277.

[8]– البداية والنهاية، ج11 ص67.

[9]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج5 ص229. وتعليق أحمد شاكر في هامش الصفحة نفسها.

– محمد بن بشار بن بندار: ولد سنة 167، وتوفي سنة 252. – محمد بن المثنى أبو موسى: ولد سنة 167، وتوفي سنة 252. – زياد بن يحيى الحساني: ولد 167، وتوفي سنة 254. – عباس بن عبد العظيم العنبري: ولد 167، وتوفي سنة 246. – أبو سعيد الأشج عبد الله بن سعيد الكندي، توفي سنة 257. – أبو حفص عمرو بن علي بن الفلاس: ولد بعد سنة 160، وتوفي سنة 252.

– محمد بن معمر القيس البحراني: توفي سنة 256. – نصر بن علي الجهضمي: توفي سنة 250.

وقد أدرك الترمذي شيوخا أقدم من هؤلاء، وسمع منهم وروى عنهم في كتابه هذا، منهم:

– عبد الله بن معاوية الجمحي: مات سنة 243، وقد جاوز المائة. – علي بن حجر المروزي: مات سنة 244، وقد قارب المائة. – سويد بن نصر بن سويد المروزي: مات سنة 240، عن 91 عاما. – قتيبة بن سعيد الثقفي أبو رجاء: ولد سنة 150، وتوفي 240. – أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني: ولد سنة 150، وتوفي سنة 242. – محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب: توفي سنة 240. – إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي: ولد سنة 178، وتوفي 244.

– إسماعيل بن موسى الفزازي السدي: توفي سنة 245.

– محمد بن أبي معشر نجيح السندي: توفي سنة 244، وقيل: سنة 247، عن 99 سنة و8 أيام».

يصحح الشيخ شاكر في هذا التعقيب الخطأ الذي وقع فيه محرر المادة، حين جعل أحمد بن حنبل من شيوخ الترمذي، لكن لم يثبت أن الترمذي سمع من أحمد أو لقيه، وإنّما روى عنه بالواسطة.

❖ إذ لا يُذكر الترمذي فيمن روى عن أحمد[1]، كما لا يُذكر أحمد فيمن روى الترمذي عنهم[2]، قال الذهبي في ترجمة أحمد: «وروى... الترمذي، وابن ماجة عن رجل عنه»[3]، كما ذكر ابن حجر أنّ الترمذي روى عن أحمد بالواسطة[4]، وهذا يدلّ على أنّ الترمذي لم يرو عن أحمد مباشرة كما قد يُتوهم من عبارة المستشرق كاتب المادة، وإنما بينه وبين أحمد في السند راوٍ واحد، مع أنّ الترمذي قد أدرك جزءً لا بأس به من حياة أحمد بن حنبل، ذلك أنّ مولد الترمذي في (209هـ)، ووفاة أحمد كانت سنة (241هـ)[5]، وهذا الأمر إنّما يدل على دقّة المحدثين في معرفة أحوال الرواة وشيوخهم، فنجدهم ينبّهون إلى رواية المحدث عمّن فوقه بالواسطة، وعدم ثبوت السماع منه مباشرة، مع أنه عاصره؛ لأنّ المعاصرة مظنة اللقاء والسماع.

---

[1]- تهذيب الكمال، المزي، ج1 ص440-442. وتذكرة الحفاظ، الذهبي، ج2 ص15. وتهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص63.

[2]- تذكرة الحفاظ، ج2 ص154.

[3]- سير أعلام النبلاء، ج11 ص181.

[4]- تهذيب التهذيب، ج1 ص63.

[5]- تهذيب الكمال، المزي، ج1 ص465-466. وتذكرة الحفاظ، الذهبي، ج2 ص16.

❖ سبب عدم سماع الترمذي من أحمد: قد يرجع ذلك، إلى سببين اثنين:

- **الأول**: الذي يظهر من سيرة الترمذي أنّه تأخر في طلب العلم، ليس كالبخاري أو مسلم أو أبي داود، الذين ظهر لنا من الكلام عنهم أنهم طلبوا العلم منذ الصغر، والسبب الذي يبرز هذا الاحتمال، هو أنّ أكابر شيوخه وأقدمهم وفاةً -كما هو واضح في هذه القائمة التي ساقها الشيخ أحمد شاكر- هم الذين توفّوا في حدود سنة ستٍّ وثلاثين[1] أو أربعين ومائتين للهجرة (236-240هـ) فصاعدا، ولا نجد أحدهم توفي قبل ذلك؛ فدل على أنّه إنّما تلقى العلم حال الكبر، أي: بعد أن جاور العشرين من عمره، ولهذا السبب نجد إسناده يُعتبر من الأسانيد النازلة، فتكون الواسطة بينه وبين النبي ﷺ طويلة في الغالب، حيث لا نجد عنده أحاديث أسانيدها ثلاثية، وحتى الرباعية قليلة جدّا في كتابه[2].

- **الثاني**: يعود إلى عدم دخوله بغدادَ في وقت مبكر؛ لأنّه كان في إمكانه إدراك الإمام أحمد والسماع منه، إذ أنّ عمره كان في حدود الثانية والثلاثين (32) عند وفاة أحمد -كما سبق بيانه -، وهذا السن يؤهّله لأنْ يسمع منه، فسبب عدم اجتماعه به هو أنّه ما دخل بغداد في تلك الأثناء، وربّما أنّه لم يدخلها مطلقا، لأننا لا نجد الخطيب البغدادي ذكره في تاريخ بغداد، وهو يذكر كلّ من قدم بغداد من الأعلام[3]، ولعلّ تأخره في طلب العلم، أيضا قد أبطأ به عن الرحلة إلى بغداد لأجل لقاء أحمد والسماع منه - والله أعلم -.

❖ ويُحتمل أن يكون محرّر المادة قد وقع في هذا الوهم من جهة راويين آخرين سَمعا من أحمد يُنسبان إلى "ترمذ"، وهما:

- أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي، المتوفى سنة (200هـ)، وقد سمع من أحمد[4].

- وأيضا: أبو الحسن أحمد بن الحسن بن جنيدب الترمذي، المتوفى قبل سنة (250هـ)، وقد سمع من أحمد، قال المزّي عنه: «الحافظ صاحب أحمد بن حنبل»[5].

وهذان الراويان هما غير أبي عيسى الترمذي صاحب الجامع.

---

[1]- أقدم شيوخه وفاة هو: محمد بن عمرو السواق البلخي المتوفى سنة (236هـ)، كما ذكر نور الدين عتر، في: "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين"، ص12. وينظر: تهذيب الكمال، ج26 ص224.

[2]- باختصار من: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، ص11-12. ومناهج المحدّثين، سعد بن عبد الله آل حميد، اعتنى به ماهر بن صالح آل مبارك، ص79.

[3]- باختصار من: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ص11. ومناهج المحدّثين، ص80.

[4]- تهذيب الكمال، ج1 ص441.

[5]- المصدر نفسه، ج1 ص290. وينظر أيضا: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج2 ص91. وتهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص21.

ثمّ في آخر التعقيب ساق الشيخ أحمد شاكر مجموعة من مصادر ترجمة الترمذي، بعضها مخطوط وآخر مطبوع، مرتبا لها حسب تاريخ وفاة مصنّفيها[1].

المطلب الثالث: ابن شهاب الزهري[2]

تعقيب العلامة شاكر على مادة "الزهري" جاء في متن الدائرة، ملحقا بالمادة المحررة، ولَمّا كان هذا التعقيب يتناول عناصر متعددة، قمت بتقسيمه إلى أربع فقرات، هي كالآتي:

الفرع الأول: الفقرة الأولى من تعقّب الشيخ أحمد شاكر على مادة "الزهري"

- جاء في المادة: «**"الزهري" محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب، ويكنّى بأبي شهاب**»[3].
- محرر المادة هو: المستشرق "هورفتز"[4].
- تعقيب الشيخ أحمد شاكر:

«**إن صحة كنية الزهري هي "أبو بكر"، وقد عُرف باسم "ابن شهاب" نسبه إلى جده الأعلى**»[5].

حقق الشيخ أحمد شاكر في هذه الجزئية من تعقيبه، أمرين:

1- اسم الزهري ونسبه: الاسم الكامل للزهري هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب...[6].

فـ"شهاب" هو الجد الثالث للزهري، وقد اشتهر إطلاق "ابن شهاب" على الزهري نسبة إليه.

2- كنيته: روى ابن عساكر: عن علي بن المديني أنّ: «الزهري يكنى: أبا بكر»، وعن نوح بن حبيب أيضا أنه: «يكنى أبا بكر»[7]. وقال ابن حبان: «كنيته أبو بكر»[8].

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج5 ص231.

[2]- ترجمته في: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج5 ص348. التاريخ الكبير، البخاري، ج1 ص220. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج8 ص71. الثقات، ابن حبان، ج5 ص349. حلية الأولياء، أبو نعيم، ج3 ص360. تهذيب الكمال، المزي، ج26 ص419. ميزان الاعتدال، الذهبي، ج6 ص335. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج5 ص326. البداية والنهاية، ابن كثير، ج9 ص340. تهذيب التهذيب، ج9 ص395.

[3]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج10 ص455.

[4]- هورفتز (Joseph Horvitz)، (1874- 1931م): مستشرق ألماني يهودي، عُين مدرسا للغات السامية بجامعة فرنكفورت في ألمانيا، وكان عضوا في مجلس إدارة الجامعة العبرية في القدس، من آثاره: حقّق كتاب: المغازي للواقدي، وجزأين من طبقات ابن سعد، وألّف: كتاب مباحث قرآنية. ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج2 ص432. موسوعة المستشرقين، بدوي، ص621.

[5]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج10 ص458. والفقرة الثانية في الموضع نفسه أيضا.

[6]- تاريخ ابن عساكر، ج55 ص294. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج5 ص326.

[7]- تاريخ ابن عساكر، ج55 ص307.

[8]- الثقات، ج5 ص349.

وبهذا يتبين خطأ كاتب المادة، عندما جعل كنية الزهري: "أبو شهاب".

الفرع الثاني: الفقرة الثانية من تعقّب الشيخ أحمد شاكر على مادة "الزهري"

ثم قال محرّر المادة: «**وأدّى الزهري فروض الولاء لِمروان**».

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر:

«**ويقول الكاتب إن الزهري أدى فروض الولاء لمروان، وهذا تخريج من عنداياته، فإن العبارة في التهذيب لابن حجر** (ص**451**، س**6-7** في آخر الترجمة) **عن ابن شهاب، قال: "وفدت إلى مروان وأنا محتلم"، وليس في هذا معنى فروض الولاء، وإنما يريد الزهري بذلك بيان عمره: أنه كان إذ ذاك في نحو الخامسة عشرة أو أقل**»[1].

إن ما زعمه المستشرق في عبارته هذه، لا يصح من وجوه:

أولا- أنّ نصّ الرواية كما بيّن الشيخ شاكر لا يحتمل من حيث المعنى ما حمّله إياه كاتب المادة بتعسف؛ من أجل غرض في نفسه، ما زال يحوم حوله في هذه المادة، كما سيأتي.

ثانيا- يذكر الذهبي أن "يحي بن بكير" أنكر أن يكون الزهري قد وفد على "مروان" أصلا: وذلك أن عنبسة يروي: أن ابن شهاب قال: «وفدت إلى مروان وأنا محتلم»، فأبَى ذلك يحيى بن بكير، وقال: ولد سنة ست وخمسين. حتى قال له يعقوب الفسوي: فإنهم يقولون إنه وفد إلى مروان، فقال: «هذا باطل، إنما خرج إلى عبد الملك بن مروان»، وقال: «لم يكن عنبسة موضعا لكتابة الحديث»[2]. وإنكار يحيى لهذه الرواية قائم على أن الزهري ولد سنة (56هـ)، وأنّ وفاة مروان كانت سنة (65هـ)[3]، والفارق بين هذين التاريخين هو تسع (9) سنوات؛ وبناء على هذا فلا يستقيم أن يفد الزهري على مروان في هذا السن، فضلا عن أن يستقيم ما ذكره المستشرق من تأديته لفروض الولاء له.

ثالثا- بالإضافة إلى ذلك فإنّ أكثر الروايات[4] تؤكد: أنه إنما وفد على "عبد الملك بن مروان" وليس "مروان"؛ وذلك أنّ: الزهري ذهب إلى الشام زمن عبد الملك؛ بعد أن كان أهل بيته في ضيق وحرج، ولم تكن له أيّة علاقة تربطه بعبد الملك، وهذه قرينة أخرى ترجح أنّ الزهري ما وفد على مروان

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج10 ص458. والفقرة الثالثة في الموضع نفسه أيضا.

[2]- سير أعلام النبلاء، ج5 ص326.

[3]- المصدر نفسه، ج3 ص479.

[4]- من المصادر التي ذكرت حكاية وفوده على عبد الملك بن مروان كاملة: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج5 ص348-349. وتاريخ ابن عساكر، ج55 ص297-298. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج5 ص328-329. والبداية والنهاية، ابن كثير، ج9 ص340-350.

أصلا، إذ أنّه لو وفد عليه وأدّى له فروض الولاء كما يقول المستشرق، لكان معروفا، وله حظوة عند ابنه عبد الملك، لكنّ الروايات التي تذكر لقاءه به تدل على أنه لم يعرفه حتى ذلك الحين، والدليل هو: أنّ أوّل شيء سَأل عنه الزهريَّ عند لقائهما، هو أنْ يعرّف بنفسه، فذكر له الزهري نسبه كاملا، وكان آنذاك شابا في بداية طلب العلم كما هو ظاهر في سياق الحكاية.

الفرع الثالث: الفقرة الثالثة من تعقّب الشيخ أحمد شاكر على مادة "الزهري"

– ثُمّ يبين الشيخ شاكر خطأ آخر وقع فيه كاتب المادة: «**ويقول الكاتب فيما يختص بالحديث: (لاَ تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلاَّ إِلَى ثَلاَثَةِ مَسَاجِدَ، المَسْجُدُ الحرَامُ، وَمسَجِدي هَذَا، وَمسْجِدُ الأَقْصَى)**[1]، **أن الحج يكون إلى هذه المساجد الثلاثة؛ وهذا تحريف لمعاني الكلام، فليس في الإسلام شيء يسمى حجا إلا الحج إلى البيت الحرام، وأما المسجدان الآخران: الحرم النبوي، ثم مسجد بيت المقدس، فإنما يقصدان للصلاة فيهما فقط، لورود الحديث في مضاعفة الأجر فيهما بأقل مما يضاعف في المسجد الحرام بمكة**».

ويقول الكاتب: ((ويصح لنا أن نفترض أن الزهري شَخَصَ إلى دمشق تحدوه آمال من هذا القبيل، ليروي لعبد الملك ذلك الحديث المؤيد لدعوته باسم شيخه سعيد بن المسيب)). على أن هذا الفرض ساقه الكاتب من غير أي دليل، وهو مناف تَماما لخلق الزهري العالم العظيم القوي في الحق. ولا أدل على ذلك مما رواه الذهبي (تاريخ الإسلام، ج5 ص146): ((قال يعقوب بن شيبة، حدثني الحسن الحلواني، حدثنا الشافعي، حدثنا عمي قال: دخل سليمان بن يسار على هشام، فقال له: يا سليمان، من الذي تولى كبره منهم؟ فقال: ابن سلول. قال: كذبت، بل هو علي. فدخل ابن شهاب، فقال: يا ابن شهاب من الذي تولى كبره؟ قال: ابن سلول، فقال له: كذبت، بل هو علي. قال: أنا أكذب لا أبا لك؟ فوالله لو نادى مناد من السماء أن الله قد أحل الكذب ما كذبت))[2] ».

يدور تعقيب الشيخ أحمد شاكر في هذه الجزئية حول نقطتين، هما:

أولا– الخطأ الذي وقع فيه كاتب المادة، عندما اعتبر أن هذا الحديث جاء فيه الحج إلى المساجد الثلاثة، وحمل الحديث على هذا المعنى هو خطأ ظاهر البطلان، فليس في الفقه الإسلامي حجّ إلا إلى المسجد الحرام، وإنما حمل الفقهاء معنى شدّ الرحال في هذا الحديث، على أوجه هي:

---

[1]– أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، ج3 ص82. ومسلم، الصحيح (بشرح النووي)، كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، ج5 ص180. من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

[2]– تاريخ ابن عساكر، ج5 ص371. وتاريخ الإسلام، الذهبي، ج8 ص246.

أ)- قصدها للصلاة، لورود مضاعفة أجر الصلاة فيها، قال النووي: «فيه بيان فضيلة هذه المساجد الثلاثة ومزيتها على غيرها... ولفضل الصلاة فيها»[1]. ويقرر ابن حجر مناسبة شدّ الرحال إلى هذه المساجد فيقول: «والأولى أن يقدّر ما هو أكثر مناسبة، وهو: لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه، إلاّ هذه المساجد»[2].

ب)- قصدها للاعتكاف فيها، قال ابن حجر: ومنها: «أنّ المراد قصدها للاعتكاف فيها، حكاه الخطابي عن بعض السلف»[3].

ثانيا- يردّ الشيخ أحمد شاكر على طعن كاتب المادة في الإمام الزهري، وادّعائه أنّه ذهب إلى الشام ليروي لعبد الملك حديث المساجد الثلاثة المؤيّد لدعوته، فكيف يكون هذا الحديث مؤيّدا لدعوة عبد الملك؟!

إنّ الإجابة على هذا السؤال تستدعي منّا الرجوع إلى كتاب جولد زيهر[4]: "دراسات إسلامية"، حيث نجد أنّه يؤصل في هذا الكتاب الشبهة التي يتكلم المستشرق محرر المادة على خلفيتها، ومفاد هذه الشبهة التي أصبحت عند المستشرقين نظرية مسلّمة: «أنّ عبد الملك بن مروان كان خائفا من عبد الله بن الزبير أن يأخذ البيعة من الشاميين الذين يحجون إلى بيت الله الحرام؛ لذلك التجأ إلى حيلة، وهي الحج إلى قبة الصّخرة بالقدس، بدلا من الحج إلى مكة، ولقد أراد عبد الملك أن يُلبس عمله هذا ثوبا دينيا، فأسند إلى الزهري تبرير هذا الهدف السياسي، باختراع حديث موصول إلى النبي ﷺ ونشره بين الناس»[5].

غير أنّه يلاحظ أنّ محرر المادة "هورفتز" قد عدّل نوعا ما من نظرية "جولد زيهر"، بسبب تلك الأخطاء التاريخية الفادحة والظاهرة التي وقع فيها "زيهر" في كتابه هذا، والتي كشفها مصطفى السباعي في كتاب "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، ومن تلك الأخطاء الظاهرة:

أ)- أنّ الزهري لم يلقَ عبد الملك إلاّ بعد سنوات من مقتل ابن الزبير: لأنّ وفاة ابن الزبير كانت عام (73هـ)[6]، وإنما لقي ابن شهاب عبد الملك سنة (82هـ)[7]، والفارق واضح، فلا وجه لِما زعمه جولد

---

[1]- شرح النووي على صحيح مسلم، ج5 ص118.

[2]- فتح الباري، ج3 ص86.

[3]- المصدر نفسه، ج3 ص85.

[4]- سبقت ترجمته في: ص122.

[5]- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، ص217. ومنهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، محمد مصطفى الأعظمي، ص127-128. وقد حاولت جاهدا أن أتحصل على كتاب "جولد زيهر" بأي لغة كانت، من أجل توثيق هذه المعلومة وغيرها منه، لكن لم أستطع إلى ذلك سبيلا؛ لذا وثقت موقفه من هذين المصدرين الهامين في معرفة آراء المستشرقين حول السنة النبوية.

[6]- سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج3 ص379.

[7]- المصدر نفسه، ج5 ص328.

زيهر، ولا لما ادّعاه كاتب المادة هنا من أنّ الزهري أراد رواية الحديث المؤيد لدعوة عبد الملك، هذه الدعوة الوهمية التي إنّما أصّل نظريتها "زيهر"، وتبعه فيها المستشرقون الذين «يعتبرون كتابه السابق "إنجيلا مقدسا"، يهتدي به الباحثون»[1]، كما يذكر الأعظمي.

ب)- الروايات التاريخية تؤكّد أنّ ابن شهاب عندما سافر إلى الشام ولقي عبد الملك، كان شابا في بداية طلب العلم، لم يجاوز الخمسة والعشرين من عمره؛ ولا يُعقل «أن يكون الزهري في تلك السِّن ذائع الصيت عند الأمّة، بحيث تتلقّى منه بالقبول حديثا موضوعا، يدعوها فيه للحج إلى قبة الصخرة بدلا عن الكعبة»[2].

ويُلاحظ أنّ محرر المادة قد أدرك الخطأ التاريخي الذي وقع فيه "زيهر" عندما جعل ابن شهاب هو الذي صنع هذا الحديث؛ ذلك أن الحديث رُوي من طرق أخرى[3] غير طريق الزهري في كتب السنة، وهذا ما بيّنه كاتب المادة بقوله: «ولكنّه ورد في أحاديث أخرى بإسناد آخر غير إسناد الزهري»[4]، ومع أنّ محرّر المادة لم يقل أنّ ابن شهاب وضع هذا الحديث، لكنّه يقرّر أنه سارع إلى رواية الحديث تدعيما منه للنزاعات السياسية، وهذا الأمر لا يصحّ تاريخيا كما سبق، إذ أنّ دعوة عبد الملك التي يزعم الكاتب أنّ هذا الحديث يؤيّدها، لم يكن لَها مبرّر عند لقاء عبد الملك بالزهري، بعد وفاة ابن الزبير رضي الله عنه.

ج)- أضف إلى ذلك أنّ عبد الملك بريء من هذه التهمة الاستشراقية، فقد كان قائما بأمور الحج إلى بيت الله الحرام، وكَتَب إلى الحجاج أن يقتدي بابن عمر في المناسك أيام الحج[5].

د)- ثُمّ ماذا يبتغي الزهري من مسايرته لأهواء عبد الملك بن مروان؟ أهو يبتغي المال؟! لقد ثبت من سيرة الزهري، ومن شهادة كبار علماء عصره له، بأنّه لم يكن من طراز أولئك الرجال الذين يستعبدهم المال، ولهذا يقول عمرو بن دينار: «ما رأيت الدنيا والدرهم عند أحد أهون منها عند الزهري، كأنهما بمنزلة البعر»[6]. «أم هو يبتغي الجاه؟! إنّ المستشرق يعترف معنا بأنّ الزهري كان ذائع

---

[1]- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، الأعظمي، ج1 ص(ي).

[2]- السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص218.

[3]- ومنها: طريق (عبد الملك بن عمير عن قزعة عن أبي سعيد): أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (الفتح)، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب مسجد بيت المقدس، ج3 ص91. ومسلم، الصحيح (النووي)، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، ج5 ص112. وهناك طرق أخرى غير هذه: عن أبي سعيد الخدري، وأبي بصرة الغفاري.

تراجع هذه الطرق وغيرها في كتاب: منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، مصطفى الأعظمي، ص130-131.

[4]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج10 ص456.

[5]- سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج5 ص327.

[6]- حلية الأولياء، أبو نعيم، ج3 ص371. ومختصر تاريخ ابن عساكر، ابن منظور، ج23 ص234.

الصيت عند الأمة بعلمه وفضله، فأي جاه يطلب بعد هذا؟! فإذا لم يكن طالب مال وجاه، فهل يبيع دينه للأمويين، ويخسر سمعته بين المسلمين؟»[1].

هـ)- ويقصّ **السباعي**: أنّه عندما اجتمع بشاخت في جامعة "ليدن" بهولندا، وذكر له الأخطاء التاريخية الصريحة التي وقع فيها جولد زيهر في تحليله لموقف الزهري من عبد الملك، أقر شاخت - حامل رسالة جولد زيهر في عصرنا - بتلك الأخطاء، وقال: «معك حقّ، إن جولد زيهر أخطأ هنا»[2].

و)- إنّ الحادثة التي ساقها أحمد شاكر، وما جاء فيها من اعتراض شديد اللهجة منَ الزهري على هشام بن عبد الملك، تستخلص منها النقاط الآتية:

- يُلاحظ أنّ ابن يسار لَمّا اعترض عليه هشام بن عبد الملك سكت، أمّا الزهري فلم يسكت، بل أصرّ على رأيه، وأكّده مع اعتراض الخليفة عليه.

- هذه الحادثة تبيّن أنّ طبيعة العلاقة القائمة بين الزهري وخلفاء بني أمية، تتمثل في: «موقف العالم الناصح، الذي ينصح لدين الله ويذبّ عن سنّة رسول الله ﷺ»[3].

- كما تدلّ على مدى صلابة ابن شهاب في قول الحق والصدع به أمام الخليفة وغيره من الناس.

ثالثا- مكانة الإمام الزهري عند علماء الإسلام:

لقد «أجمعت كتب الجرح والتعديل وكتب التاريخ على صدق الزهري وورعه وأمانته»[4]، وسعة علمه، وإمامته وعظم شأنه في رواية الحديث النبوي، وهذه بعض نصوصهم في الثناء عليه:

يقول **ربيعة الرأي**: «ما ظننت أن أحدا بلغ من العلم ما بلغ ابن شهاب»[5].

وقال **عمرو بن دينار**: «ما رأيت أنصّ وأبصر بالحديث من الزهري»[6].

وقال **مالك**: «كان الزهري إذا دخل المدينة لم يحدّث بها أحد من العلماء حتى يخرج الزهري»[7]، وقال **سفيان بن عيينة**: « لم يكن في الناس أحد أعلم بالسنة من الزهري»[1].

---

[1]- السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص216.

[2]- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، السباعي، ص71.

[3]- السنة ومكانتها في التشريع، ص215.

[4]- المصدر السابق، ص48.

[5]- تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج1 ص110.

[6]- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج8 ص73.

[7]- تاريخ ابن عساكر، ج55 ص351. والبداية والنهاية، ابن كثير، ج9 ص343.

وقال **علي بن المديني**: «دار علم الثقات على: الزهري، وعمرو بن دينار بالحجاز...»[2].

ونصوص كبار الفقهاء وجهابذة المحدثين في ذلك كثيرة ومستفيضة، وإنّما أشرت إلى نزر قليل منها، وهذه النصوص وغيرها إنّما تؤكّد أنّ هذا المستشرق محرر المادة، لم يعطِ الزهري مكانته الحقيقية التي جعلها له علماء الإسلام، وهي مكانة سامية على العكس مما صوّره كاتب المادة.

الفرع الرابع: الفقرة الرابعة من تعقّب الشيخ أحمد شاكر على مادة "الزهري"

ثم قال كاتب المادة: «**وقد وصف بعضهم الزهري، فقال إنه أوّل من دون الحديث ولكنّه، إنّما فعل ذلك نزولا على إرادة الأمراء، الذين كانوا يشملونه برعايتهم، وشاهد ذلك أنّه قال فيما رواه تلميذه معمر عنه: "كنا نكره كتابَ العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء"** »[3].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**ويريد الزهري بالعبارة التي نقلها عنه تلميذه معمر: أنهم كانوا يتحرجون من تأليف الكتب، ثم رأوا طاعة أمرائهم، ثم اقتنعوا بفائدة ذلك؛ نشرا للعلم بين المسلمين. أما الكتابة في نفسها، فقد كانت شائعة عند أهل العلم – مع اعتمادهم على الحفظ –، وفي نفس الصفحة من ابن سعد، قبل هذا الخبر (ج2، ق2، ص135) خبر عن صالح بن كيسان، زميل الزهري في الطلب، يتضمن أنهما اشتركا في كتابة ما جاء عن النبي ﷺ، ثم أراد الزهري أن يكتب ما جاء عن الصحابة "فإنه سنة" فخالفه صالح بن كيسان، ولم يرض أن يكتب ذلك. قال صالح: "فكتب ولم أكتب، فأنْجَح وضيّعت"**[4].

ونزيد على المصادر التي فيها أخبار الزهري، مصدرين عظيمين، هما (تذكرة الحفاظ للذهبي، ج1، ص102–106)، و(تاريخ الإسلام للذهبي، ج5 ص136–152)»[5].

أولا– مناقشة كاتب المادة في استدلاله بقول الزهري «أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء»:

1- أنّ المراد من هذا النص - كما ذكر الشيخ شاكر - هو الدلالة على جواز كتابة الحديث وتدوينه، بعد أن كان بعض العلماء يمنعون ذلك؛ ولهذا أورد الخطيب هذه الرواية في كتابه "تقييد العلم"، في «باب ما جاء عن التابعين في أنّه كتب أو أمر بالكتابة»[6].

---

[1]- الجرح والتعديل، ج8 ص73-74. وحلية الأولياء، أبو نعيم، ج3 ص360.

[2]- سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج5 ص345.

[3]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج10 ص457.

[4]- الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج5 ص352. وحلية الأولياء، أبو نعيم، ج3 ص360. وتاريخ ابن عساكر، ج23 ص369.

[5]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج10 ص456.

[6]- تقييد العلم، الخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العش، ص99.

أضف إلى ذلك أنه قد ورد في أخبار كثيرة أن الزهري كان شديد الحرص على لقاء العلماء، وتدوين كل ما يسمعه منهم، منذ زمن الطلب، وليس بعد هذه الحادثة فقط كما يزعم كاتب المادة، قال ابن كثير: «كان يدور على مشايخ الحديث، ومعه ألواح يكتب عنهم فيها الحديث، ويكتب عنهم كل ما سمع؛ حتى صار من أعلم الناس»[1].

– ومن ذلك أيضا ما رواه ابن أبي الزناد عن أبيه أنه قال: «كنّا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع»[2].

هذا زيادة على ما أورده الشيخ شاكر من حكايته مع صالح بن كيسان.

– وقال الدراوردي: « أول من دوّن العلم وكتبه ابن شهاب»، وروي نحوه عن مالك بن أنس[3].

2- هذا النص الذي نقله المستشرق مبتور بشكل متعمد؛ وذلك أن أصله كما جاء في تاريخ ابن عساكر وغيره، هو كالتالي:

عن معمر، أنّ الزهري قال: «كنا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء؛ فرأيت أن لا أمنعه أحدا من المسلمين»[4].

وسبب ورود هذا القول من الزهري هو ما رواه الوليد بن مسلم، قال: «خرج الزهري من الخضراء من عند عبد الملك، فجلس عند ذلك العمود، فقال: يا أيها الناس، إنا كنا قد منعناكم شيئا قد بذلناه لهؤلاء، فتعالوا حتى أحدّثكم...» وروى نحوها من وجه آخر: «أنه كان يمنعهم أن يكتبوا عنه[5]، فلما ألزمه هشام بن عبد الملك أن يُملي على بَنِيه، أذن للناس أن يكتبوا»[6].

---

[1]- البداية والنهاية، ج9 ص341.

[2]- سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج5 ص345.

[3]- تاريخ ابن عساكر، ج55 ص334.

[4]- الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج5 ص352. وتقييد العلم، ص107. وتاريخ ابن عساكر، ج55 ص331. وسير أعلام النبلاء، ج5 ص334.

[5]- ولعلّ هذا المنع كانت له ظروفه الخاصة؛ ولهذا يقرر الأعظمي أنّ هذا المنحى الذي تَميّز بالتراوح بين المنع والإذن في الكتابة، كان موجودا عند بعض الصحابة والتابعين خاصة، ثمّ يوجهه فيقول: «لا ريب أنّ هناك عددا من المحدثين كرهوا كتابة الأحاديث في وقت أو آخر، لكنّه كان مبنيا على اتجاههم الشخصي وظروفهم الخاصة بهم، علما بأنّهم قاموا بكتابة الأحاديث النبوية في وقت ما». ينظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ج1 ص83.

[6]- تاريخ ابن عساكر، ج55 ص333. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج5 ص334. وقد ساق "الأعظمي" روايات كثيرة تدل على أنّ الزهري دوَّن وكَتب الحديث، وكُتب عنه أيضا، ليس هذا موضع بسطها، وللتوسع تُراجع في: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ج1 ص204 -210.

فيلاحظ أنّ المستشرق قد أسقط تمامَ قولِ الزهري: « فرأيت أن لا أمنعه أحدا من المسلمين»، وبهذا التحريف قُلبت الفضيلة رذيلة؛ لأنّ تمام النص يدلّ على أمانة الزهري، وإخلاصه في نشر العلم، بحيث لم يرض أن يبذل للأمراء ما منعه عن الناس، وما أراد أن يستأثر الأمراء بأمر زائد عن عوام المسلمين، بل كان منهجه أن يسلك طريقا متوازنا مع جميع طلبته في رواية العلم.

ثانيا- الغرض من الطعن في الإمام الزهري:

يلاحظ أن في هذه المادة مطاعن متكررة في الزهري، هدفها الحطّ من قيمة هذا الراوية الكبير لحديث النبي ﷺ :

- فبدايةً زعم أنّه أدى فروض الولاء لمروان.
- ثم زعم أنّه شخَص إلى عبد الملك بن مروان؛ لرواية الحديث المؤيد لدعوته.
- ثُم أخيرا زعم أنّه إنّما دوّن الحديث نزولا عند رغبة الأمراء.

إن علماء الحديث يعتبرون الإمام الزهريَّ من كبار المكثرين في الرواية، والذين تدور عليهم أكثر الأحاديث الصحيحة، ولهذا نجد "علي بن المديني" يستفتح كتابه "العلل" بذكر الستة المكثرين في الرواية من التابعين[1]، ويجعل الزهري أولهم، ثم يقول: «ثم صار علم هؤلاء الست إلى أصحاب الأصناف ممن صنّف»[2]، ولا شك أن هذه الطبقة من الرواة خاصّة جدًّا، اكتسبت أهميتها من أنّ أفرادها جمعوا معظم علم الطبقات التي سبقتهم[3]، فعليهم مدار أكثر الروايات، وإليهم مرجع أسانيد حفاظ الأمصار من المصنفين لأهم كتب السنة، والزهريُّ بالخصوص «لا يكاد يخلو مسند محدّث أو حافظ من تخريج أحاديث له، بل لا يكاد يَخلو باب من أبواب الحديث إلا وللزهري فيه حديث أو أثر أو رأي»[4]؛ ولذلك فإن إسقاط أحد هؤلاء المكثرين بل أعظمهم (الزهري)، بدعوى أنه يَضع الأحاديث أو يرويها مجاراة للخلافات السياسية، وتدعيما لخليفة ضد آخر؛ فهذا يسقط جانبا كبيرا من الأحاديث النبوية، ويضعها في دائرة التشكيك والإقصاء؛ وهذا هو عين ما يهدف إليه المستشرق اليهودي "جولد زيهر" من طعنه في الزهري، ثم ما حاول المستشرق "هورفتز" كاتب المادة إثباته هنا مقتفيا أثر "زيهر"؛ وخدمة للغرض نفسه.

نتائج الفصل:

---

[1]- وهم: الزهري، وعمرو بن دينار، وقتادة، ويحي بن أبي كثير، وأبو إسحاق السبيعي، والأعمش. ينظر: العلل، ص36-37.

[2]- العلل، علي بن المديني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ص37.

[3]- علم طبقات المحدثين، أسعد تيم، ص32.

[4]- السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، ص213.

أوجز أهمّ النتائج المستخلصة من هذا الفصل في النقاط الآتية:

– ردَّ الشيخ أحمد شاكر في مواضع متفرقة من "دائرة المعارف الإسلامية" على ما جاء في موادّها من طعون صريحة في عدالة الصحابة ﷺ، وبيّن الشيخ "شاكر" بدقّة عدم قيام الحجة على هذه الطعون، ونّبه إلى أنّ الأدلة الشرعية والتاريخية تدلّ على ثبوت عدالة هؤلاء الصحابة.

– ويظهر من المواضع التي تعقّب عليها العلامة "شاكر" في هذا الجانب أنّ المستشرقين من كتّاب "دائرة المعارف الإسلامية" قد سلكوا طرائق متنوعة للطعن في عدالة الصحابة ﷺ، وذلك من خلال: ادعاء الاختلاف في توثيق بعضهم، أو الغمز في خلقهم، أو التحقير من شأنهم، أو التشكيك في وجود شخصيّة الصحابي أصلا، ونحو ذلك ممّا يُقصد منه الحطّ من مكانتهم.

– كما تناولت تعقّبات الشيخ أحمد شاكر تصحيح أخطاء وأوهام في الأسماء والكنى الخاصة بالصحابة، أو غيرهم من الرواة.

– وقد تطرّق الشيخ أحمد شاكر في تعقّباته إلى ما يختصّ بالمختلف في صحبتهم، فكان يذكر الخلاف في ذلك، ويبيّن بالأدلة العلميّة ما يدلّ على ثبوت الصحبة أو عدم ثبوتها، مع مراعاته للإيجاز والاختصار.

– التنبيهات والإضافات التي أوردها الشيخ أحمد شاكر على موادّ "الدائرة" ممّا جاء في هذا الفصل تدلّ على تمكّنه في علم الرجال ومعرفة الصحابة ورواة الحديث، وعلى دقّته وتحرّيه، ومراجعته لدقائق الأمور التي يُعلّق عليها.

الفصل الثاني:

التعقبات المتعلقة بكتب السنة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف "دائرة المعارف الإسلامية" من روايات الصحيحين

المبحث الثاني: شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما وانتقادات الدارقطني عليهما

المبحث الثالث: مناهج المحدثين في تأليف كتب الحديث

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد :

يتناول هذا الفصل تعقّبات الشيخ أحمد شاكر على موادّ متفرّقة من "الدائرة" تدور حول المصنّفات الحديثية، التي تعتبر المصادر الأصيلة للسنة النبوية، ولقد ابتدأته بإيراد التعقّبات التي تدور حول الصّحيحين لأهمّيتهما، فخصّصت المبحث الأوّل لتعليقات "شاكر" التي تبرز مكانتهما بين كتب الحديث.

أمّا المبحث الثاني فكان سياقه مندرجا ضمن موضوع الصحيحين أيضا، من جهة معرفة شرط البخاري ومسلم في كتابَيْهما، ثم ما استدركه الدارقطني عليهما، وإجابات بعض العلماء عليها إجمالا وتفصيلا.

أمّا المبحث الأخير فجعلته لتعقّبات الشيخ "شاكر" التي تختص بالكتب الحديثية الأخرى من حيث مناهج مؤلفيها في تصنيفها، أو تسميتها، أو أهميتها، ونحو ذلك.

وأنبّه في مطلع هذا الفصل إلى أمرين:

أ)- لم أراع في ترتيب تعقّبات هذا الفصل ترتيبها في "دائرة المعارف الإسلامية"، وإنّما بدأت بالصحيحين ثم غيرهما من المصنفات، فرتّبتها حسب الأقدمية، وخاصّة في المبحث الأخير.

ب)- أنّ أغلب تعقّبات هذا الفصل هي على مادة "الحديث"، وقد سبق الإشارة إلى محرّرها، وهو المستشرق "جوينبول"[1]، فأكتفي بهذا التنبيه عن الإشارة إليه في كلّ مرّة.

[1]- ينظر: ص88، من هذا البحث.

المبحث الأول: موقف "دائرة المعارف الإسلامية" من روايات الصحيحين

لقد نبّه الشيخ أحمد شاكر إلى التهافت الذي وقع فيه بعض كتّاب هذه الموسوعة، عندما حكموا بالضعف على أحاديث في غاية الصّحة، مُخرجة في الصحيحين أو في أحدهما، وادّعوا أنها مُخترعة، وهذا ما سأحاول بيانه من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: عرض ردّ أحمد شاكر على ما جاء في مادتي "أم الولد" و"التقليد"

بداية أذكر تعليق الشيخ أحمد شاكر على مادة "أم الولد"[1]، ثم مادة "التقليد"، مراعيا في ذلك ترتيب هاتين المادتين في دائرة المعارف، مع إبداء ما أمكن من الملاحظات والإضافات.

الفرع الأول: ردّه على ما جاء في مادة "أم الولد" من الزعم بأنّ حديث جبريل موضوع

– ورد في مادة "أم الولد":

«**وهناك حديث من الأحاديث التي تذمّ التسري[2]، ظلّ إلى زمن البخاري (إيمان، باب 37 – عتق، باب 8. مسلم، إيمان، حديث 1–5–7)، وهذا الحديث لا شكّ أن خصوم العباسيين هم الذين وضعوه، ثُمّ حُرّف عن معناه**»[3].

– محرر المادة هو المستشرق: جوزيف شاخت[4].

– وقد ناقش الشيخ أحمد شاكر هذا الادّعاء في تعليق طويل، أنقل منه هنا ما يختص بموضوع هذا الفصل المتعلق بكتب السنّة، أما باقي تعقبه فأرجئه إلى الفصل الموالي، لتعلقه بموضوعه.

قال الشيخ أحمد شاكر تعليقا على ما جاء في هذا النص:

«**فإن الحديث الذي يجزم الكاتب بوضعه حديث صحيح جدّا، اتفق على روايته البخاري ومسلم في كتابيهما الصحيحين، وهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم، وهما اللذان لا مطعن في صحة حديث من أحاديثهما عند العارفين من أهل العلم، وقد رواه غيرهما أيضا بأسانيد صحيحة. وهو حديث سؤال جبريل عليه السلام للنبي ﷺ عن أمور الإسلام والإيمان وعن أشراط الساعة، وفيه أنّ**

---

[1]– "أمّ الولد": هي الجارية التي ولدت من سيدها. ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم أبادي، ج6 ص299.

[2]– التسري: هو اقتناء السّراري، جمع "سرّيّة" بضم السين وكسر الراء المشددة ثم الياء آخر الحروف المشددة، وقد تكسر السين، والسّرّيّة: هي الجارية المتخذة للوطء، مأخوذة من السرّ، وهو النكاح. ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ج1 ص197. ولسان العرب، ابن منظور، ج3 ص642.

[3]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص642.

[4]– سبقت ترجمته في: ص45.

من أشراطها: (أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّهَا)[1]، أي تلد المملوكة سيدها. وفي شرح هذا الحديث كلام طويل، والحديث معروف لأكثر المسلمين، فقد رواه البخاري[2] (ج1 ص105-115، فتح الباري - طبعة بلاق)، ومسلم[3] (ج1 ص18 - طبعة بلاق) من حديث أبي هريرة.

ورواه مسلم أيضا (ج1 ص67-18) من حديث عمر بن الخطاب، ونقله النّووي من حديث عمر في الأربعين النووية، وهو الحديث الثاني منها، وعن ذلك اشتهر عند الكافة حتى العوام.

وحديث أبي هريرة رواه البخاري أيضا في مواضع أخرى من صحيحه، ورواه أيضا ابن ماجه[4]. ورواه أبو داود[5] والنسائي[6] من حديث أبي ذر وأبي هريرة، وحديث عمر رواه أيضا أبو داود والترمذي[7] والنسائي وابن ماجه، وأبو عوانة[8] وابن خزيمة[9] في صحيحيهما، وكذلك الإمام أحمد[10] في مسنده، والطبراني[11].

وقد ورد الحديث أيضا من رواية أنس بن مالك، رواه البزّار[12] بإسناد حسن.

---

[1]- قال النووي: «قوله: (ربتها): وفي الرواية الأخرى (ربَّها) على التذكير، وفي الأخرى (بعلها)... ومعنى ربها وربتها: سيدها ومالكها، وسيدتها ومالكتها»، ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ج1 ص193.

[2]- الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان، ج1 ص152. وفي: كتاب التفسير، باب ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان: 34]، ج8 ص652، من حديث أبي هريرة.

[3]- الصحيح (بشرح النووي)، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ج1 ص177-178، من حديث عمر. وفي: ج1 ص179-180، الكتاب والباب نفسهما، من حديث أبي هريرة.

[4]- السنن، المقدمة، باب في الإيمان، ج1 ص24، من حديث عمر. وفي: كتاب الفتن، باب أشراط الساعة، ج2 ص1342-1343، من حديث أبي هريرة.

[5]- السنن، كتاب السنة، باب في القدر، ج4 ص223-224، من حديث عمر. وفي: الكتاب والباب نفسهما، ج4 ص225، من حديث أبي هريرة وأبي ذر.

[6]- السنن، كتاب الإيمان وشرائعه، باب نَعت الإسلام، ج8 ص97، من حديث عمر. وفي: باب صِفة الإيمان والإسلام، من الكتاب نفسه، ج8 ص101، من حديث أبي هريرة وأبي ذر.

[7]- الجامع، أبواب الإيمان عن رسول الله، باب ما جاء في وصف جبريل لِلنَّبِيِّ ﷺ الإيمان والإسلام، ج4 ص119-120، من حديث عمر.

[8]- المسند، كتاب الإيمان، باب السنة في الداخل على الإمام إذا جلس للحكم أن يقف إذا انتهى إلى مجلسه حتى يأمره بالدنو منه أو الجلوس، ج4 ص193، من حديث عمر.

[9]- صحيحه، كتاب الزكاة، باب البيان أن إيتاء الزكاة من الإسلام بحكم الأمينين أمين السماء جبريل و أمين الأرض محمد ﷺ، ج4 ص5، من حديث أبي هريرة.

[10]- المسند، ج1 ص317، من حديث عمر. وفي: ج9 ص113، من حديث أبي هريرة.

[11]- المعجم الكبير، ج12 ص430.

[12]- المسند، ج9 ص419-420، من حديث أبي ذر وأبي هريرة. وفي: ج11 ص111-112، من حديث ابن عباس. وفي: ج13 ص334-335، من حديث أنس.

ومن حديث جرير بن عبد الله البجلي، رواه أبو عوانة في صحيحه، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث أبي عامر الأشعري، رواهما الإمام أحمد في مسنده. وانظر تفصيل الكلام على طرقه وأسانيده في "شرح العيني على البخاري" (ج1 ص283-284)[1]، وفي "شرح الأربعين" لابن رجب[2] (ص17-18) ، وفي كثير من كتب السنة وشروحها. فهؤلاء الرواة الثقات والأئمة والصحابة، كلّهم في نظر كاتب المقال كذابون وضاعون، لماذا ؟ لأنه يعتقد أنهم خصوم للعباسين»[3].

ويمكن مناقشة دعوى كاتب المادة من خلال ما يلي:

أولا- مستند كاتب المادة في دعواه، والجواب عليه: ليس هذا موضع شرح حديث جبريل وبيان أحكامه - كما ذكر شاكر -، لأن ذلك مما يطول بسطه، وإنّما أكتفي هنا بذكرِ أمورٍ متعلقة بمناقشة ما ذهب إليه المستشرق محرر المادة، وسببِ زعمه بأنّ خصوم العباسيين هم من وضعوا هذا الحديث، فبمراجعة ما جاء في سياق المادة من أوّلها يتبيّن الأمر الذي استند إليه "شاخت"، حيث أنّه ذكر في مطلعها الخلاف في: منع بيع أمهات الأولاد أو جوازه، منذ عهد الصحابة ﷺ. وأشار إلى أنّ: مذهب عمر بن الخطاب - في خلافته - كان: منعَ بيع أم الولد، بينما ذهب عليّ بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وغيرهما إلى جواز بيعها[4].

ومن هنا ادعى كاتب المادة أنّ: العلويين والعباسيين لَمّا كان قولهم هو إباحة بيع أمّهات الأولاد، بخلاف مذهب عمر بن الخطاب، وضع خصومهم الذين يُفترض - من خلال كلامه - أن يكونوا الأمويين هذا الحديث الذي يدلّ -كما يزعم - على خلاف مذهب العباسيين.

هذا موجز ما استند إليه محرر المادة في دعواه، إلاّ أنّ الحقيقة العلمية والتاريخية للحديث تأبَى كلّ هذا، ويتضح ذلك من خلال القرائن الآتية:

1- الحديث متصل بنقل جماعة من الحفاظ الثقات عن مثلهم إلى رسول الله ﷺ، ورواته في درجة سامية من العدالة والأمانة والضبط، وليس فيهم متّهم بالوضع أو الكذب على رسول الله ﷺ، كما هو مستفاد من تاريخهم وسيرتهم، والمستشرق إذ يزعم أنّ الحديث موضوع، فإنّه أولا مخالف لما نُقل من عدالة هؤلاء الرواة، وثانيا لَم يبين من هو على وجه الخصوص الذي وضع الحديث، وقوله على هذا الوصف لا قيمة له في ميزان النقد الحديثي ولا التاريخي.

---

[1]- اعتمد الشيخ أحمد شاكر في هذا التخريج المطول للحديث، على تخريج العيني له في الموضع الذي ذكره من "عمدة القاري" للعيني، غير أنّه اختصره وهذّبه، إلاّ في إحالته على موضع الحديث في صحيحي البخاري ومسلم.

[2]- جامع العلوم والحكم، تحقيق معروف زريق، من ص39 إلى67.

[3]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص642-643.

[4]- المصدر نفسه، ج2 ص636-638. وينظر هذا الخلاف في: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق مصطفى العلوي - محمد عبد الكبير، ج3 ص136-137. وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، ج13 ص92.

2- أنه ليس في الحديث دلالة على جواز أو منع بيع أمهات الأولاد، ولا دلالة على جواز التسرّي أو منعه، كما قرّر ذلك النووي وابن حجر في شرحهما لهذا الحديث، قال النووي: «واعلم أن هذا الحديث ليس فيه دليل على إباحة بيع أمهات الأولاد، ولا منع بيعهن...؛ فإنه ليس كل ما أخبر ﷺ بكونه من علامات الساعة، يكون محرما أو مذموما»[1]. وقد وافقه ابن حجر على هذا فقال بأنه: «لا دليل فيه على جواز بيع أم الولد ولا عدمه»[2]، وذهب إلى ذلك "العيني"[3] أيضا.

ولعل هذا أقوى دليل على وهن ما احتج به محرر المادة على وضع هذا الحديث، إذ ليس فيه دلالة أصلا على المعنى الذي ادّعى أنّه قد وُضع الحديث من أجل إفادته.

ثانيا- حديث جبريل هو من أصول الإسلام: اعتبر العلماء أنّ هذا الحديث من الأحاديث التي اشتملت على أصول الإسلام وقواعده الكبرى، ولهذا اعتنى العلماء قديما وحديثا بشرحه والتنبيه إلى أهميته، فقد علّق البخاري على قوله ﷺ في الحديث: «...أتاكم يعلمكم دينكم»، فقال: «فجعل ذلك كلّه دينا»[4]، وقال النووي: «واعلم أنّ هذا الحديث يجمع أنواعا من العلوم والمعارف، والآداب واللطائف، بل هو أصل الإسلام، كما حكيناه عن القاضي عياض»[5]، وقال ابن رجب: «ومن تأمّل ما أشرنا إليه ممّا دلّ عليه هذا الحديث العظيم، علِم أنّ جميع العلوم والمعارف يرجع إلى هذا الحديث، ويدخل تحته»[6].

ومن هنا يُعلم أنّ المستشرقين يركّزون مطاعنهم في السنة النبوية وغيرها من مجالات الشريعة، إلى أهمّ شيء في بابه، فيُوَجّهونها في الصحابة إلى أكثرهم روايةً: كأبي هريرة وأنس، وإلى أقربهم نسبا من رسول الله ﷺ: كعليّ وولداه، ثُم في الرواة من بعدهم إلى من تدور عليهم الأسانيد كالزهري، ثم في الأحاديث إلى ما فيه بيان أصول الإسلام، كحديث جبريل هذا، ثُمّ في كتب السنة إلى أعظمها وهما الصحيحان؛ وإنّما يُستنتج من كل ذلك أنّ دائرة المعارف الإسلاميّة ليست إلاّ استمراراً لمسار الاستشراق القائم على التشكيك والطعن في أصول الإسلام، من أجل أن يَخلوَ الجوّ للتبشير في البلاد الإسلامية، واستعمار أهلها وديارها.

---

[1]- شرح النووي على صحيح مسلم، ج1 ص194.
[2]- فتح الباري، ج5 ص203.
[3]- عمدة القاري، ج13 ص92.
[4]- الجامع الصحيح (مع الفتح)، ج1 ص152.
[5]- شرح النووي على صحيح مسلم، ج1 ص195.
[6]- جامع العلوم والحكم، ص62.

الفرع الثاني: ردّ الشيخ أحمد شاكر على ما جاء في مادة "التقليد"[1]

- وردَ في مادة "التقليد": «... **ومن هنا اشتد الحديث الذي أورده البخاري (كتاب الأضاحي، باب 15) في إنكار هذا الإحرام، وهو حديث موضوع ظاهر الهوى**»[2].

- محرر المادة هو المستشرق: جوزيف شاخت[3].

- تعقيب أحمد شاكر: «**لا ندري لماذا رضي كاتب المقال أن يَحكم بوضع الحديث؟ وما دليله على ذلك، وهو حديث صحيح رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وسترى أنه هو الذي أخذ به كل العلماء أو أكثرهم**».

وسأتطرق إلى بيان ما جاء في هذا التعقيب على وجه الخصوص من خلال ما يأتي:

أولا- نصّ الحديث هو كالآتي: عن الشعبي عن مسروق: أنه أتى عائشة، فقال لها: يا أم المؤمنين إن رجلا يبعث بالهدي إلى الكعبة ويجلس في المصر، فيوصي أن تُقلَّد بدنته، فلا يزال من ذلك اليوم محرما حتى يحل الناس، قال: فسمعت تصفيقها من وراء الحجاب، فقالت: « لَقَدْ كُنْتُ أَفْتِلُ قَلاَئِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَبْعَثُ هَدْيَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِمَّا حَلَّ لِلرِّجَالِ مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ »[4].

ثانيا- لا وجه لِما زعمه الكاتب من أنّ الحديث موضوع، فهو لم يذكر في مقالته هذه دليله على هذه الدعوى، وهذا ما جعل الشيخ أحمد شاكر يتساءل عن مُستند المستشرق كاتب المادة فيما ذهب إليه، ولو تتبّعنا المادة من بدايتها إلى نهايتها لَما وجدنا أمرا يدفع المستشرق شاخت إلى أنْ يحكم بهذا الحكم المتهافت على حديث في الصحيحين، ذلك أنّه ذكر - قبل هذا - الاختلاف بين الفقهاء عن تقليد الهدي، فقال: «وفي صدر الإسلام اختلف المسلمون في شأن الرجل يبعث بهديه مقلدا إلى مكة ويقعد هو عن الحج، ولعل ذلك من شعائر الإسلام خاصة، وكان العرب يجهلونه في وثنيتهم»[5]. وعند ذكره بعد ذلك للمذهب الذي يستدل بهذا الحديث على أنه لا إحرام في هذه الحالة، جنح إلى حكمه السابق المبني على مجرد التقول والادعاء.

---

[1]- أي "**تقليد الهدي**": وهو تعليق شيء في عنق الهدي من النعم ليعلم أنه هدي. ينظر: عمدة القاري، العيني، ج9 ص289. و**الهدي**: هو: ما أُهدي من النّعم إلى الحرم قربة إلى الله تعالى. ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج6 ص43.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج5 ص412. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

[3]- سبقت ترجمته في: ص45.

[4]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب الأضاحي، باب إذا بعث بهديه ليذبح لم يحرم عليه شيء، ج10 ص29. ومسلم، الصحيح (بشرح النووي)، كتاب الحج، باب استحباب بعث الهدي لمن لا يريد الذهاب بنفسه، ج5 ص81-82.

[5]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج5 ص412.

فإنّ الذي حاول المستشرق "شاخت" إبداءه في مقاله - مشيا على قواعد المستشرقين المشكّكة في السنة والتشريع الإسلامي - عندما أخذ يُقارن بين شعائر الحج في الجاهلية، ثُمّ ما طرأ عليها من تغيير في الإسلام، وراح يسرد ما أمكنه من القرائن إنّما هو خدمةً لِفكرة مفادها أنّ: الشريعة الإسلامية قائمة على مجموعة من العادات الجاهلية التي عدّلها محمد ﷺ، وصاغها في قالب جديد، مشكّل من التلفيق بين مجموعة من الأديان السابقة، ولعل هذا الحديث كان معارضا لهذه النظرية التي يُلاحظ أنّ شاخت كان يحوم حولها في مادته، ذلك أنّه يدلّ - كما ذكر هو نفسه في العبارة الأخيرة من النص السابق - على تشريع لم يُعرف في الجاهلية، بل قد جاء به الإسلام خاصة؛ لذا أصدر هذا الحكم البعيد تماما عن المنهج العلمي والموضوعي، وإنّما قال به من أجل أنّه خالف ما يريد تقريره من نظريات تهدف إلى التشكيك والطعن في السنة، والتشريع الإسلامي المستفاد من هذه الأحاديث الصحيحة الثابتة.

المطلب الثاني: التحليل والمناقشة للتعقيبين السابقين

يمكن الإجابة على ما جاء في الموضعين السابقين من "دائرة المعارف" من وجهين اثنين، الأول: من حيث التفصيل، وقد سبق التطرق لذلك فيما يختص بكل حديث على حدة.

والثاني: من حيث الإجمال، وهذا الوجه هو ما ركّز عليه أحمد شاكر تقريبا في تعليقَيْه، وهو بيان مكانة الصحيحين عند علماء الإسلام، وهو المتعلق بموضوع هذا الفصل، لذا سأورد هنا نصوص أئمة الحديث في بيان علوّ درجة أحاديث الصحيحين من وجوه عدة.

ثُمّ أخيرا أورد ما نبّه إليه أحمد شاكر في بعض تعليقاته عن أوهام وأخطاء كتّاب "الدائرة" فيما يخص كتب الحديث.

الفرع الأول: بيان مكانة الصحيحين عند علماء الإسلام[1]

يُلاحظ أنّ أحمد شاكر قد استدلّ في ردّه على ما جاء في المادتين السابقتين، بدليل مفاده: أنّ الأحاديث التي حَكم عليها هؤلاء المستشرقون بالوهن والضعف، هي أحاديث صحيحة، مُخرّجة في أصحّ كتب الحديث، ولا شكّ أنّه دليل مستقيم عند أهل المعرفة بالحديث النبوي، فإنّ كلّ مطّلع على ما قرّره علماء هذا الشأن بخصوص الصحيحين، يدرك منزلة أحاديثهما من الصحة والقوة، ومن هنا أوردتُ هذين التعقيبين في هذا الفصل، لتعلّقهما بموضوع المصنّفات الحديثية، ذلك أنّ من شأن

[1]- المقصد من هذا العنصر الكلام على الصحيحين عامة، بغض النظر عن الفوارق بينهما، للرد على ما جاء في الدائرة من استهانة المستشرقين بمكانتهما، وتضعيفهم أحاديث متفق عليها بمحض التقول والإنكار، بلا أدلة وبراهين، حتى يتضح أنّ مسلك المستشرقين في ذلك مناقض تماما لمسلك كبار أئمة الإسلام، وفي مقدمتهم علماء الحديث.

هذه العبارات والدعاوى التي جاءت في دائرة المعارف، أن تطعن في مكانة الصحيحين، وتُجرِّيء على إسقاط أحاديثهما بدون بيِّنات، ومن غير منهج علميٍّ منضبط، لأنّ المنهج العلمي يقتضي الاطلاع على الجهد الكبير الذي بذله علماء الحديث والنقاد العارفون بعلله، في مراجعة أحاديث الصحيحين، ودراسة أسانيدها ومتونها، دراسة وافية، قائمة على التتبع التام لِما جاء فيهما وفي غيرهما، منذ أن ألّف الشيخان كتابيهما.

ولذلك فإنّ صحّة أحاديث الصحيحين ليست من جهة أنها جُهد البخاري و مسلم وحدهما، ولكن لأن علماء الأمة على مر العصور قد درسوا هذين الكتابين أعمق دراسة، وفحصوا أحاديثهما أشد الفحص، فخرجوا بتأييد الأعمّ الأغلب منها، بداية بعلماء الحديث المبرّزين في عصرهما، ثمّ مروراً بِمن جاء بعدهم من الأئمة النقاد، إلى عصرنا الحاضر.

ولهذا فقد تأكّدَت مكانة هذين المصنّفين، ودرجة أحاديثهما من عدّة وجوه عند علماء الحديث، وهذه الوجوه مبسوطة في كتب مصطلح الحديث وشروحه وغيرها، أوجزها فيما يلي:

الوجه الأول: تلقي الأمة لهما بالقبول: يقول "ابن الصلاح": «اتفاق الأمة عليه [أي: على صحة ما اتفقا عليه] لازم من ذلك وحاصل... لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته»[1]؛ لأن الأمّة - في إجماعها - معصومة من الخطإ[2].

ثم قال بعد ذلك: «ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول... سوى أحرف يسيرة تكلّم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كـ"الدارقطني" وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن»[3].

ويقول ابن كثير - معرِّفا برأي ابن الصلاح في هذا الأمر، ومصرحا بِموافقته له -: «ثم حكى أن الأمة تلقّت هذين الكتابين بالقبول، سوى أحرف يسيرة، انتقدها بعض الحفاظ، كالدارقطني وغيره، ثُم استنبط من ذلك القطع بصحة ما فيهما من الأحاديث، لأن الأمة معصومة عن الخطإ، فما ظنت صحته ووجب عليها العمل به، لا بد وأن يكون صحيحاً في نفس الأمر، وهذا جيِّد.

(قلت) [القائل: ابن كثير]: وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه، والله أعلم»[4].

---

[1]- علوم الحديث، ابن الصلاح، ص28. وأيضا في: صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، ص85.

[2]- علوم الحديث، ص28. وفتح المغيث، السخاوي، ج1 ص64.

[3]- علوم الحديث، ص29.

[4]- اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث)، ص27-28.

– قال النووي: «واتفق العلماء على أنّ أصح الكتب المصنفة صحيحا: البخاري ومسلم... وأجمعت الأمة على صحّة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما»[1].

– وقال في موضع آخر: «وتلقتهما الأمة بالقبول»[2].

– وهذا ما قرره أيضا: العراقي[3]، وابن حجر[4]، والسخاوي[5]، والسيوطي[6]، وغيرهم.

تنبيه: غير أنّه يُستثنى من هذا الإجماع مواضع يسيرة، «متنازع في صحتها لم يحصل لها من التلقّي بالقبول ما حصل لمعظم»[7] الكتابين، كما أبان عن ذلك ابن الصلاح – في نصّه السابق – بقوله: «سوى أحرف يسيرة تكلّم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كـ"الدارقطني" وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن»، وقال في موضع آخر: «فما أُخذ على البخاري ومسلم، وقَدح فيه معتمَد من الحفاظ، فهو مستثنى مما ذكرناه، لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول، وما ذلك إلاّ في مواضع قليلة»[8]، وقد وافقه ابن حجر على هذا الاستثناء، فقال – بعد أن ذكره –: «وهو احتراز حسن»[9].

الوجه الثاني: عرض البخاري ومسلم لكتابيهما على كبار حفّاظ عصرهما؛ وإقرارهم بصحة ما فيهما: لَمّا انتهى الإمام البخاري من تبييض كتابه "الصحيح" عرضه على كبار علماء عصره من المحدّثين الحفاظ، والعارفين بالعلل، والجامعين للروايات.

قال العقيلي: «لَمّا صنف البخاري كتابه "الصحيح"، عرضه على: ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم. فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحّة، إلاّ أربعة أحاديث». قال العقيلي: «والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة»[10].

– وكذلك فعل الإمام مسلم حيث: عرض كتابه بعد الانتهاء منه على علماء عصره، ممن لهم معرفة تامة بالعلل والجرح والتعديل، قال مكي بن عبد الله – أحد حفاظ نيسابور –: «سمعت مسلم بن

---

[1]– تهذيب الأسماء واللغات، ج1 ص73-74.

[2]– شرح النووي على صحيح مسلم، المقدمة، ج1 ص30.

[3]– التبصرة والتذكرة (شرح العراقي على ألفيته في الحديث)، ج1 ص69.

[4]– نزهة النظر، ص62.

[5]– فتح المغيث، السخاوي، ج1 ص64.

[6]– تدريب الراوي، السيوطي، ص84 و95.

[7]– هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، ص505. وذهب إلى هذا الاستثناء أيضا في: نزهة النظر، ص64.

[8]– صيانة صحيح مسلم، ص87.

[9]– هدي الساري، ص505.

[10]– المصدر نفسه، ص684.

الحجاج يقول: عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي، فكلُّ ما أشار أنَّ له علة تركته، وكلّ ما قال إنه صحيح وليس له علّة خرجته»[1].

وهذا يدل على أنّ كبار علماء الحديث في عصرهما، يوافقون البخاري ومسلما على القول بصحة ما فيهما من أحاديث.

الوجه الثالث: كون أحاديثهما في أرفع درجات الصحة؛ لاشتمالها على أعلى الأوصاف المقتضية لَها: تقسِّم كتب "المصطلح"[2] الحديث الصحيح - باعتبار مراتب الصحة، وحسب روايتها في كتب السنة - إلى أقسام متفاوتة، وأعلى الدرجات في هذه المراتب تدور حول الصحيحين، أو ما كان وفق شرطهما، أو شرط أحدهما، وهذه الأقسام هي على النحو التالي:

الأول: وهو أعلاها: ما أخرجه البخاري ومسلم[3].

الثاني: ما انفرد به البخاري.

الثالث: ما انفرد به مسلم.

الرابع: ما كان على شرطهما.

الخامس: ما كان على شرط البخاري.

السادس: ما كان على شرط مسلم.

السابع: صحيح عند غيرهما.

- قال ابن الصلاح: «هذه أمهات أقسامه، وأعلاها الأول: وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا: "صحيح متفق عليه"[4]...»[5].

---

[1]- صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح، ص67. وشرح النووي على صحيح مسلم، المقدمة، ج1 ص31. وهدي الساري، ابن حجر، ص506.

[2]- منها: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص27-28. والتبصرة والتذكرة، العراقي، ج1 ص64. وفتح المغيث، السخاوي، ج1 ص56-57. وتدريب الراوي، السيوطي، ص84، وغيرها.

[3]- قال ابن حجر: «اعتُرض عليه بأن الأولى أن يكون القسم الأول: ما بلغ مبلغ التواتر، أو قاربه في الشهرة والاستقامة، والجواب عن ذلك: أنّا لا نعرف حديثا وُصف بكونه متواترا ليس أصله في الصحيحين، أو أحدهما». ينظر: النكت على ابن الصلاح، ص107.

[4]- الذي قرّره ابن حجر أنّ "المتفق عليه" هو: ما اتفق الشيخان على تخريجه من حديث صحابيّ واحد، أما إذا كان المتن الواحد عند أحدهما من حديث صحابي غير الصحابي الذي أخرجه عنه الآخر، مع اتفاق لفظ المتن أو معناه، فلا يعدّه أكثر المحدثون متفقا عليه. ينظر: النكت على ابن الصلاح، ص108. وأشار إلى ذلك أيضا السخاوي في: فتح المغيث، ج1 ص56-57.

[5]- علوم الحديث، ص28.

وقد نظم هذه الأقسام العراقي في "ألفية الحديث" فقال:

– وأرفع الصحيح: مرويُّهما، ثُمّ البخاري فمسلم، فمَا

– شرطهما حوى، فشرط الجعفي، فمسلم، فشرط غيرٍ يكفي[1]

ثم علّق السخاوي - موجها لهذا التقسيم - فقال: «(مرويُّهما) أي: البخاري ومسلم؛ لاشتماله على أعلى الأوصاف المقتضية للصحة، وهو المسمى بالمتفق عليه، وبالذي أخرجه الشيخان»[2].

الوجه الرابع: كونهما أصحّ كتب الحديث: قال ابن الصلاح: «وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز»[3]. أما قول الشافعي: «ما بعد كتاب الله أصحّ من "موطأ مالك"»، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم، كما ذكر ابن الصلاح وغيره[4].

– وقال النووي في "التقريب" عن الصحيحين: «وهما أصحّ الكتب بعد القرآن العزيز»[5].

– وقال ابن كثير عن الصحيحين: «فهما أصح كتب الحديث»[6].

– ويقول السخاوي: «وبالجملة فكتاباهما أصحّ كتب الحديث»[7].

ويتضح من هذه النصوص أنّ علماء هذا الشأن متفقون على أن الصحيحين هما أصح الكتب المصنفة في أحاديث رسول الله ﷺ، ومن هنا كان توجيه الطعن إلى أحاديث الكتابين بذلك المسلك القائم على مجرّد التشكيك، والغمز العشوائي، الذي جاء في المادتين السابقتين، إنّما هو محاولة للنيل من المصادر الأصيلة لصحيح السنة النبوية؛ فإنّ المستشرقين يدركون تماما ما للكتابين من أهمية عند علماء الإسلام، لذا نجد محرّر مادة "الحديث" يقول: «ويحظى كتابا البخاري ومسلم على وجه خاص بتقدير عظيم، ويسمّيان الصحيحين، وهما لا يشتملان إلاّ على الأحاديث المتفق على صحّتها»[8]؛ وما من شك أن المستشرقين لن يدخروا جهدا - عند معرفتهم بهذه الحقيقة - في محاولة تطبيق منهج التشكيك على الكتابين، فإنه يقدّم خدمة جليلة لأغراض الاستشراق.

---

[1]- ألفية العراقي في علم الحديث (مع فتح المغيث)، ج1 ص56.

[2]- فتح المغيث، السخاوي، ج1 ص56.

[3]- علوم الحديث، ص18.

[4]- المصدر والصفحة نفسهما. وفتح المغيث، ج1 ص40. وتدريب الراوي، ص61.

[5]- تقريب النووي (مع شرحه تدريب الراوي)، ص57. وهذا ما ذكره أيضا في: مقدمته على شرح صحيح مسلم، ج1 ص16.

[6]- اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث)، ص20.

[7]- فتح المغيث، ج1 ص44.

[8]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص341.

من أجل ذلك كان الواجب على المسلمين في عصرنا، وفي كل عصر، الوقوف بقوة أمام أي محاولة للنيل من كتب السنة عامة، والصحيحين خاصة.

الفرع الثاني: كشف أحمد شاكر لبعض أوهام المستشرقين في الكتب الحديثية

لَمّا نبّه أحمد شاكر في مواضع من تعقباته إلى حكم كتاب الدائرة بالوضع على أحاديث في الصحيحين، نجده يكشف في مواضع أخرى عن تقويتهم لأحاديث غير مسندةٍ، ومن كتب ليست أصولا في رواية الحديث، أو أنهم ينسبون الحديث الموقوف أو المرفوع إلى صاحب الكتاب الذي يرويه عن رسول الله ﷺ، أو عن غيره.

- **التعقيب الأول:** وهذه الفقرة التي سأسوقها هي تابعة لتعليق أحمد شاكر على مادة "الله"، اقتطعت منه هذا النص، لعلاقته بموضوع هذا الفصل. يقول أحمد شاكر: « **ومن الأمثلة الدالة على مقدار علمهم بإثبات الأحاديث ونفيها، أنّ كاتب مقال "أم الولد" الآتي في الدائرة، نقل حديثا ثم زعم أنه تأيدت صحته بما ورد في كتاب"كنز العمال"، مع أنّ "كنز العمال" ليس كتابا في رواية الحديث، بل هو مجموع لأحد المتأخرين من أهل الهند، في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري، وهو نفسه كتاب "الجامع الكبير" للسيوطي المتوفى سنة 911هـ، ولكنه مرتب على الأبواب، لأنّ "الجامع الكبير" فهرس لأكثر كتب السنة، رتب مؤلفه الأحاديث على الحروف الهجائية في أوائل الألفاظ النبوية، وجمع فيه الصحيح والضعيف من غير بيان لقيمة كل واحد منها، ولكنه نسب الأحاديث إلى رواتها من كتب المحدثين. فهل يرى أي عاقل أنّ نقل الحديث في كنز العمال يؤيد نفس الحديث في مصدره الأصلي؟!**

ثم ترى نفس كاتب مقال "أم الولد" يجزم بكذب أحاديث صحيحة، وبعضها في الصحيحين "البخاري ومسلم"»[1].

- **مناقشة موجزة لهذا التعقيب:**

1- التعريف بكتاب كنز العمال وبمؤلفه:

- المؤلّف هو: علي بن حسام الدين الهندي، الشهير بـ"المتقي"[2].

---

[1]- المصدر السابق، ج2 ص591.

[2]- علي المتقي (885-975 هـ/ 1480-1567 م) هو: علي بن حسام الدين بن عبد الملك الهندي، الشهير بالمتقي (علاء الدين): فقيه، محدث، واعظ، مشارك في بعض العلوم. مولده في رهانفور بالهند، وسكن المدينة، وأقام بمكة مدة طويلة، وتوفي بها. من مؤلفاته: كنز العمال، إرشاد العرفان وعبارة الإيمان، البرهان الجلي في معرفة الولي، وغيرها. ينظر: شذرات الذهب، ابن العماد، ج8 ص379. الأعلام، الزركلي، ج4 ص271. معجم المؤلفين، كحالة، ج2 ص420.

– أمّا الكتاب: فقد سماه المؤلّف في مقدمته بـ"كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال"[1].

وقد جمع المؤلف في هذا الكتاب أحاديث "الجامع الصّغير" و"زيادته"، إضافة إلى "الجامع الكبير"، جميعهم للسيوطي، ورتّب الأحاديث على الأبواب الفقهية، بخلاف الكتب الثلاثة التي اعتمد عليها، فإن السيوطي رتب أحاديثها على حروف المعجم وعلى المسانيد، وقد بلغت أحاديث "كنز العمال" (46624)، كما في طبعة مؤسسة الرسالة.

2- أمّا قول أحمد شاكر في هذا التعليق: «وهو نفسه كتاب "الجامع الكبير" للسيوطي»، فهذا غير دقيق؛ لأنّ كنز العمال لم يضمّ أحاديث الجامع الكبير فقط، بل أضاف إليها أحاديث الجامع الصغير وزيادته أيضا، وهذا ما صرّح به مصنِّفه في مقدمته على الكتاب، فقال: « فمن ظفر بهذا التأليف، فقد ظفر بجمع الجوامع مبوبا، مع أحاديث كثيرة ليست في "جمع الجوامع"؛ لأن المؤلف رحمه الله زاد في "الجامع الصغير" وذَيْله أحاديث لم تكن في "جمع الجوامع"»[2].

- **التعقيب الثاني**: – قال محرر مادة "التوراة" المستشرق "هورفتز": «**وقد زاد البخاري (كتاب الشهادات، باب 29) في تحديد هذا اللوم[3]، فقال: إنّ أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله، وغيروا بأيديهم الكتاب، وقالوا: إنّ هذا من عند الله**»[4].

– تعقيب أحمد شاكر: «**ليس ما يشير إليه كلامَ البخاري، بل هو حديث رواه عن ابن عباس، قال: "يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابكم الذي أنزل على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله تقرؤونه لم يُشَبْ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله، وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا: ﴿هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: 79]، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم، ولا والله ما رأينا منهم رجلا قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم"**[5]».

يُبين أحمد شاكر في تعقيبه هذا أنّ الكلام الذي نسبه محرر المادة إلى الإمام البخاري، ليس هو من قول البخاري، وإنما يرويه بالسند المتصل عن الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال البخاري: «حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال:...»، ثم ساق الحديث.

أيُقال بعد هذه السلسلة من الرواة أن البخاري يقول في "صحيحه" كذا وكذا؟!

---

[1]- كنز العمال، ج1 ص3.

[2]- المصدر نفسه، ج1 ص3-4.

[3]- مقصوده: اللوم على اليهود بسبب تحريفهم "للتوراة".

[4]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج6 ص6. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

[5]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، ج5 ص358.

إن عبارة هذا المستشرق في مقالته تدلّ على أمرين:

الأول: أنّه لا يُفرِّق بين قول البخاري، وقول غيره في "صحيحه"، أو روايته حديثا مرفوعا إلى النبي ﷺ، أو موقوفا على أحد صحابته ﷺ، وهذا الوجه محتمَل، وهو ما يدل عليه تعليق شاكر.

والثاني: أنّه لا يقيم وزنا لروايات البخاري، بل يعتبرها تقولا منه عمن يروي عنهم، وأن البخاري إنما وضع في كتابه أفكاره وآراءه منسوبة إلى النبي ﷺ وأصحابه ﷺ، وهذا الوجه أيضا وارد؛ لِكون قواعد المستشرقين في هذا المقام قائمة على التشكيك في نسبة أيِّ قول في التراث الإسلامي إلى قائله، فإذا تحدثوا عما جاء في القرآن شككوا في كونه من عند الله، فقالوا إنّما قاله محمد ﷺ، وإذا تحدثوا عن حديث يرويه البخاري أو غيره من المحدثين بالسند المتصل إلى الرسول ﷺ، أثاروا حوله الشبهات والشكوك، وجعلوه قولا لهذا الراوي، وهذا مسلك المستشرقين والمبشرين لتحقيق غايتهم القصوى في خدمة الكنيسة والتنصير، والطعن في أصول الإسلام، فالقرآن على حسب ما سطّروه: صَنَعه محمد ﷺ ونسبه إلى الله تعالى، والأحاديث صنعها الصحابة والرواة، ونسبوها إلى نبيهم[1].

وهاتين الملاحظتين اللتين أبداهما أحمد شاكر في تعقيبيه، قد أبان من خلالهما وبوضوح مدى التشويش الذي تتسم به المعارف الحديثية لمحرري دائرة المعارف خاصة، وللمستشرقين عامة.

وبهذا يتضح أنّ غرض أحمد شاكر من هذين التنبيهين هو بيان أنّ المستشرقين هم آخر من يصلح للكلام على الأحاديث النبوية، أو العرفة بمصنفاتها، فضلا عن إبداء الملاحظات والانتقادات حول متون الحديث، وأسانيده ومصنفاته.

---

[1]- ويقول الشيخ محمد الغزالي في هذا المعنى – مبيّنا طريقة تشكيك المستشرقين في القرآن ثم في السنة –: «فالقرآن نقله الرسول عن الأوائل، والسنة التي تُنسب إليه، نقلها أتباع الرسول عن الأجانب، والإسلام صفر..!». ينظر: دفاع عن العقيدة والشريعة ضدّ مطاعن المستشرقين، ص48.

المبحث الثاني : شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما وانتقادات الدارقطني عليهما

سبق التطرق إلى ما يتعلّق بنظرة محرري "دائرة المعارف" للصحيحين، من خلال الكلام على بعض أحاديث الصحيحين، وسأذكر هنا ما يتبع ذلك مما جاء في مادة "الحديث" بخصوصهما، عن موضوعين هامين يمكن أن نستشف منهما زاوية جديدة تساعد على إجلاء نظرة "الدائرة" لهذين الكتابين العظيمين، وسأتناول ذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر

- جاء في مادة "الحديث": «**ويَحظى كتابا البخاري ومسلم على وجه خاص بتقدير عظيم، ويسمَّيَان الصحيحين، وهما لا يشملان إلاّ على الأحاديث المتفق على صحّتها. على أنّ شروط البخاري للصّحة ليست هي هي**[1] **الشروط التي رآها مسلم**»[2].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «كلا، بل شروطهما واحدة، **هي شروط صحة الحديث المعروفة، إلا في فرق واحد، هو أن البخاري يشترط أن يثبت أنّ راوي الحديث لقي شيخه الذي يروي عنه، إذا قال في حديثه "عن فلان" فإذا ثبت عنه أنه لقيه، بأن قال: "حدثنا فلان"، أو بأي طريق آخر من طرق ثبوت ذلك كان الحديث على شرطه، فهو أولى أن يكون على شرط مسلم؛ لأنّ مسلمًا يكتفي كما يكتفي أكثر أئمة الحديث بأن الشيخ والراوي عنه كانا في عصر واحد، وإن لم يثبت لقاء التلميذ للشيخ ثبوتا صريحا. وليس معنى هذا أن مسلمًا ومن وافقه يقبلون رواية منقطعة لم يسمعها الراوي من شيخه، فإن هذه تكون رواية ضعيفة باتفاقهم، وهي الحديث المنقطع، إنما معناه أن هؤلاء يرون أن الراوي الثقة، وأول شرط في توثيقه أنه لا يكذب، هذا الراوي إذا روى عن شيخ فإنه لا يروي عنه إلا ما سمعه منه أو أخذه عنه بأي طريق من طرق التلقي. إذ لو كان يروي ما لم يأخذه عن شيخه كان إما كاذبا، والكاذب ليس بثقة، وإما مدلسا، والمدلس هو الذي يروي عن شيخ معاصر له شيئا لم يسمعه منه بل سمعه عن غيره عنه. ولكنه يرويه بصيغة (عن) أو شبهها.**

والمدلسون معروفون لهم، فلا يقبلون من أحاديثهم إلا ما صرحوا فيه بأنهم سمعوه، وذلك احترازاً من تدليسهم، وأما ما يرويه المدلس بصيغة توهم عدم السماع، فإن أكثر المحدثين على عدم قبوله، ومنهم مسلم نفسه».

---

[1]- هكذا جاء في الترجمة العربية للدائرة، والمراد التوكيد كما هو ظاهر، بمعنى: هي نفسها.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص341. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

يتضمّن هذا التعقيب أمرين رئيسين: الأول: شرط البخاري ومسلم في كتابيهما بعامّة، والثاني: الفرق بين شرطيهما في السند المعنعن خاصَّةً.

البند الأول: شرط البخاري ومسلم في الصحيحين

« لم يصرح أحد من الشيخين بشرطه في كتابه، ولا في غيره كما جزم به غير واحد، منهم النووي، وإنّما عُرف بالسَّبر لكتابيهما»[1]، ويمكن التعريف بشرطيهما من خلال ما يلي:

أولا- من حيث الأوصاف العامة للحديث الصحيح: شرط البخاري ومسلم في مصنفيهما: أنّهما جرّدا الحديث الصحيح المستوفي لشروط الصحّة، من: اتصال الإسناد، وثقة الرواة، والسلامة من العلل؛ وهذا مستفاد من تتبع صنيعهما في كتابيهما[2].

وهذه بعض نصوص علماء الحديث في الدلالة على هذا المعنى:

قال محمد بن طاهر المقدسي: «فاعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي... من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسنٌ، وإن لم يكن له إلاّ راو واحد إذا صحّ الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه»[3].

ويقول ابن الصلاح: «شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح... فكل حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف، فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته، وما اختلفوا في صحته»[4].

ويقول بدر الدين العيني: «والظاهر أنّ شرطهما: اتّصال السند بنقل الثقة عن الثقة من مبتداه إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة»[5].

كما يستفاد هذا المعنى أيضا من عنونة الشيخين لكتابيهما:

---

[1]- فتح المغيث، السخاوي، ج1 ص60. وينظر هذا المعنى أيضا في: شروط الأئمة الستة (ضمن: ثلاث رسائل في علم المصطلح)، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحيق عبد الفتاح أبو غدة'، ص85.

[2]- تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، ج2 ص880.

[3]- شروط الأئمة الستة (ضمن: ثلاث رسائل في علم المصطلح)، ص86.

[4]- صيانة صحيح مسلم، ص72.

[5]- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج1 ص6.

أ)- أما **البخاري**: فقد وسَمَ مصنفه بـ: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[1]، وهذا العنوان قد تضمن الأسس التي بنَى عليها البخاري كتابه، ممّا لا نجده إلا في هذا العنوان لخلوّ كتابه من مقدّمة تبين منهجه فيه[2]، قال ابن حجر: «تقرر أنه التزم فيه الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا، هذا أصل موضوعه؛ وهو مستفاد من تسميته إياه "الجامع الصحيح المسند"»[3].

- قوله: «المسند»: والمسند: هو الحديث الذي اتصل سنده إلى النبي ﷺ[4]، لذا يستفاد من هذا القيد: - أنّ البخاري بتسميته لكتابه بـ(المسند)، بيّن أنّ شرطه في الصحة إنّما هو في الأحاديث المسندة وحدها، دون المعلقة؛ لذا فالمعلقات خارجة عن شرط الصحيح عند البخاري[5].

- أن رجال تعاليق البخاري لا يلزم أن يكونوا على شرط رجال الصحيح المسند في كتابه.

- وقوله: «الصحيح»: هو تصريح منه باشتراط الصحة في كتابه.

ب)- وأما **مسلم**: فقد وسمه بـ: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العَدل عن رسول الله ﷺ»[6]، ومن الفوائد التي تُستنتج من هذا العنوان:

- قوله «المسند»: يدل على أنّ الذي اشترط فيه مسلم الصحة هو الحديث المسند دون المعلق.

- كما يدل قوله «الصحيح»: على اشتراطه الصحة في كتابه.

- أما قوله «بنقل العدل عن العدل...»: فيُأخذ منه شرطَا: الاتصال، وثبوت عدالة الرواة.

ثانيا- من حيث إتقان الرجال: كما أنّ هناك فوارق دقيقة بين شرط البخاري ومسلم في انتقاء الرواة الذين يُخرّجان أحاديثهم، ويتلخص ذلك من خلال ما يلي:

1- أن يخرج أحدهما لراوٍ لم يخرج له الآخر: فقد بيّن ابن الصلاح أنّ: الحديث الذي في رواته مَن اختلف في ثقته، وكونه من شرط الصحيح، فإذا كان الحديث قد تداوله الثقات، غير أن في رجاله: أبا الزبير المكّي، أو العلاء بن عبد الرحمن مثلا؛ قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم،

---

[1]- فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص82. وتهذيب الأسماء واللغات، النووي، ج1 ص73. وهدي الساري، ابن حجر، ص10. غير أن ابن حجر قدّم كلمة (الصحيح) على (المسند)، فذكره باسم «الجامع الصحيح المسند ...».

[2]- العنوان الصحيح للكتاب، حاتم بن عارف العوني، ص50.

[3]- هدي الساري، ص10.

[4]- الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، تحقيق عامر حسن صبري، ص211. والموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ص42.

[5]- العنوان الصحيح للكتاب، ص51.

[6]- فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص85. وتحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي، أبو غدة، ص33. والعنوان الصحيح للكتاب، ص52.

وليس بصحيح على شرط البخاري، لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الأوصاف المعتبرة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم.

وكذا حال البخاري فيما خرّجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس، وإسحاق بن محمد، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم ممن احتج بهم البخاري، ولم يحتج بهم مسلم[1].

– ومثال ذلك: أنّ سهيل بن أبي صالح، تُكُلِّم في سماعه من أبيه، فقيل: أنّه لم يسمعها منه، وإنّما أخذها من صحيفته وكتبه؛ فترك البخاريّ أن يخرّج له، واستغنى عنه بغيره من أصحاب أبيه. وأمّا مسلم فاعتمد عليه لَمّا سبر أحاديثه[2].

– ويوجّه ابن الصلاح هذا الخلاف بقوله: «قد يكون سبب اختلافهم في الصحة، اختلافهم فِي أنه هل اجتمعت فيه هذه الأوصاف أو انتفى بعضها، وهذا هو الأغلب في ذلك»[3].

2- من خلال استقراء صنيع البخاري في تخريج أحاديثه، يتبيّن أنّه يشترط إلى جانب عدالة رجال سلسلة إسناده إلى الصحابي واتصال إسناده: أن يكون الراوي اللاحق في الطبقة الأولى من الرواة عن شيخه، فلو أنّ الرواة عن الإمام ابن شهاب الزهري يُقسمون من حيث الحفظ والإتقان وطول صحبتهم له إلى خمس طبقات فإن البخاري يُخرِّج لمن هم في الطبقة الأولى من الرواة عن الزهري فهم شرطه، وقد يخرّج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب، ومعظم حديث الطبقة الثانية يخرجه تعليقا، وربّما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة، وهذا ينطبق على المكثرين من الرواية، أما غيرهم فقد اعتمد في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطإ[4].

– أمّا مسلم فقد خرّج في "صحيحه": عن رجال الطبقة الأولى وهم الحفاظ المتقنون، وأتى بأحاديث الطبقة الثانية وهم المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان، على سبيل المتابعات والشواهد، لا في الأصول، أو حيث لم يجد في الباب من حديث الأولى شيئا، وكذلك يخرج من أحاديثهم ما له طرق كثيرة معتضدة، ولم يكثر الرواية[5].

ثالثا– من حيث الاتصال: وهو ما سأتناوله في العنصر الموالي عن شرطهما في المعنعن.

---

[1]– باختصار من: صيانة صحيح مسلم، ص72-74.

[2]– باختصار من: شروط الأئمة الستة (ضمن: ثلاث رسائل في علم المصطلح)، المقدسي، ص87.

[3]– صيانة صحيح مسلم، ص72.

[4]– باختصار من: شروط الأئمة الخمسة (ضمن: ثلاث رسائل في علم المصطلح)، محمد بن موسى الحازمي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ص151-155. وتدريب الراوي، السيوطي، ص91-92. وبحوث في تاريخ السنة المشرفة، العمري، ص319.

[5]– باختصار من: تدريب الراوي، السيوطي، ص62-63. وبحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم العمري، ص323-325.

البند الثاني: مقارنة موجزة بين شرط البخاري ومسلم في السند المعنعن[1]

1- **تعريف العنعنة**: العنعنة في اصطلاح المحدثين هي: «أن يقول الراوي (عن فلان) ، من غير بيان للتحديث، والإخبار، والسّماع»[2].

وتجري نفس أحكام صيغة (عن) في الإسناد على صيغة (أن) عند أكثر المحدثين؛ قال ابن كثير: «وقد اختلف الأئمة[3] فيما إذا قال الراوي: (أنّ فلاناً قال)، هل هو مثل: (عن فلان)... وذهب الجمهور إلى أنهما سواء في كونهما متصلين»[4]، وقال ابن عبد البر: «جمهور أهل العلم على أنّ (عن) و(أن) سواء»[5].

ويذكر الخطيب البغدادي أنّ الغرض من اقتصار المحدثين على العنعنة هو: إرادة التخفيف، لأن تكرار قول «حدثنا فلان عن سماعه من فلان...» في كل مرة يشقّ ويصعب[6].

2- **تعريف التدليس**: قال ابن الصلاح: «التدليس قسمان: أحدهما: تدليس الإسناد، وهو: أن يَروي عمن لقيه ما لم يسمع منه موهما أنه سمعه منه، أو: عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه. ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر.. قائلا: (قال فلان أو: عن فلان)... القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو: أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه، أو يكنّيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به؛ كي لا يعرف»[7].

3- **الشروط المتفق عليها في إثبات اتصال السند المعنعن**: إنّ الحد المتفق عليه بين علماء الحديث لقبول السند المعنعن، كما حكاه كثير منهم، يتضمن ثلاثة شروط هي:

أ)- ثبوت عدالة المحدثين في أحوالهم.

ب)- لقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة.

---

[1]- لم أبحث المسألة على وجه الاستيعاب، ومن جميع جوانبها، وإلاّ لطال بحثها، لِما فيها من تشعبات، واكتفيت بإيجاز ما يتناسب مع دراستي، ومما لم أتناوله مثلا: مَن هو المقصود مِن رد مسلم وتشنيعه في مقدمة صحيحه، وأحيل في ذلك على مرجعين هامين في الموضوع: التتمات على الموقظة، أبو غدة، ص134 وما بعدها. والإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث، أبو عبيدة مشهور آل سلمان، ج2 ص515.

[2]- تدريب الراوي، ص172.

[3]- يراجع الخلاف في: التمهيد، ابن عبد البر، ج1 ص26. واختصار علوم الحديث (مع الباعث)، ابن كثير، ص50.

[4]- اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث)، ص50.

[5]- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج1 ص26.

[6]- الكفاية، ج2 ص445.

[7]- علوم الحديث، ص73-74. وينظر التفصيل في بيان هذا الاصطلاح أيضا في: معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص103. والاقتراح، ابن دقيق العيد، ص217. وتدريب الراوي، ص181.

ج)- سلامتهم من التدليس (أي: أن لا يكون الراوي معروفا بالتدليس في حديثه).

يقول الخطيب البغدادي في ذلك: «وأهل العلم بالحديث مجمعون على أن قول المحدث (حدثنا فلان عن فلان)، صحيح معمول به، إذا كان شيخه الذي ذكره يعرف أنه قد أدرك الذي حدّث عنه ولَقيه وسمع منه، ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس»[1].

وهذا ما صرّح به ابن عبد البر أيضا في قوله: « تأمّلت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك، إذا جمع شروطاً ثلاثة، وهي: عدالة المحدثين في أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا برآء من التدليس»[2].

وقد ذهب إلى ذلك: الحاكم[3]، وابن الصلاح[4]، والنووي[5]، وغيرهم.

تنبيه: وشرط مسلم موافق لهذا، فمتى توفرت عنده هذه الشروط في السند المعنعن حُمل على الاتصال، غير أنّ ما نبّه عليه من شرط المعاصرة هو خارج عن ذلك، ومحلّه: عدم ورود ما يدلّ صراحة على أنّ الثقة الذي لا يُعرف بالتدليس قد لقي من عنعن عنه مع إمكانه[6]؛ هل يُحمل ذلك على السماع، أم لا؟ ولهذا ينبغي أن يُفهم أنّ "مسلما" موافق لاتفاق المحدثين في هذه الشروط، وأنّ مذهبه في المعاصرة لا يدلّ على أنّه يقبل السند غير المتصل، وإنّما يدلّ على أنّ المعاصرة المحتفّة بالقرائن محمولة على السماع في السند المعنعن بشروط وضوابط.

4- **مذهب الإمام البخاري في الحكم على السند المعنعن**: ويتضمّن اشتراط ثبوت السماع أو اللقاء ولو مرّة واحدة، ثم ما رواه ذلك الراوي بالعنعنة فهو محمول على الاتصال، ما لم يُعرف بالتدليس[7].

ومن المعلوم أنّ البخاري لم يصرح بهذا المذهب في كتبه، وإنّما عُلم عنه من خلال صنيعه في "صحيحه"، حيث التزم فيه ذلك[8].

---

[1]- الكفاية، ج2 ص229.

[2]- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج1 ص12.

[3]- معرفة علوم الحديث، ص34.

[4]- علوم الحديث، ص61.

[5]- شرح النووي على صحيح مسلم، ج1 ص57.

[6]- أي: مع إمكان اللقاء والسماع، لتوفّر دواعيه، وعدم وجود أدلة وقرائن تثير ولو التشكيكَ في السماع، كما سيأتي.

[7]- شرح علل الترمذي، ابن رجب، ج1 ص365.

[8]- اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث)، ابن كثير، ص49. وهدي الساري، ابن حجر، ص15.

دليل هذا القول: ويبين النووي دليل هذا المذهب، فيقول أنّ: «المعنعن عند ثبوت التلاقي إنما حمل على الاتصال؛ لأن الظاهر ممن ليس بمدلس أنه لا يطلق ذلك إلا على السماع، ثم الاستقراء يدل عليه، فإنّ عادتَهم أنهم لا يطلقون ذلك إلا فيما سمعوه إلا المدلس، ولهذا رددنا رواية المدلس، فإذا ثبت التلاقي غلب على الظن الاتصال، والباب مبنِي على غلبة الظن فاكتفينا به، وليس هذا المعنى موجودا فيما إذا أمكن التلاقي، ولم يثبت فإنه لا يغلب على الظن الاتصال، فلا يجوز الحمل على الاتصال، ويصير كالمجهول فإن روايته مردودة، لا للقطع بكذبه أو ضعفه، بل للشك في حاله، والله أعلم»[1].

5- **مذهب الإمام مسلم في الحكم على السند المعنعن:** ومقتضى شرط مسلم أنّ العنعنة محمولة على الاتصال بتوفر الشروط التالية: أ)- أن يكون الراوي ثقة.

ب)- أن يكون الراوي بريئا من تهمة التدليس.

ج)- أن يكون لقاؤه ممكنا لمن روى عنه بالعنعنة من حيث السنّ والبلد.

وعلى هذا فإنّ السند المعنعن متصل إذا عاصر الراوي شيخه، وكان سماعه منه ممكناً بهذه الشروط، وقد انتصر مسلم لهذا الرأي، وحكى فيه الإجماع.

فقد صرح مسلم في مقدمة صحيحه بصحّة الاحتجاج بالحديث المعنعن إذا خلا من المدلسين فيمن ثبت تعاصرهم، فقال: «وذلك أنَّ القول الشَّائع المتفَق عليه بين أهل العلم بالأخبار والرِّوايات قديما وحديثا، أنَّ كلَّ رجل ثقة روى عن مِثله حديثًا وجائزٌ مُمكِن له لِقاؤهُ والسّماع منه، لكونِهما جميعًا كانا في عصرٍ واحد، وإن لم يأتِ في خبر قطُّ أنّهما اجتمعا ولا تشافها بكلامٍ، فالرِّواية ثابتة والحجَّة بِها لازمة، إلاّ أن يكون هناك دلالة بيّنة أن هذا الرّاوي لم يلقَ مَن روى عنه، أو لم يَسمَع منه شيئا، فأمَّا والأمر مُبهمٌ على الإِمكان الذي فسّرنا، فالرواية على السّماع أبدًا حتّى تكون الدّلالة التي بَيَّنَّا»[2].

- دليله: استدل مسلم في مقدمة صحيحه بأدلة وشواهد كثيرة على قوله، رتّبتها في السياق الآتي:

أ)- **المعاصرة بشرط إمكان اللقاء كافية في ثبوت اتصال العنعنة:** ذكر مسلم أدلّة عديدة لقبول أهل العلم الحديثَ وتصحيحه والاحتجاج به، إذا قال فيه الراوي: (عن فلان)، ولم يثبت بدليل صريح أنّهما اجتمعا ولا تشافها في الرواية[3]؛ لأنّ عدم ثبوت السماع أو اللقاء لا يدلّ بالضرورة على

---

[1]- شرح النووي على صحيح مسلم، ج1 ص169.

[2]- صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، ج1 ص162.

[3]- المصدر نفسه، المقدمة، ج1 ص164-168.

إثبات عدم السماع أو اللقاء، ما دام أنّه ثبت كون الراوي ثقة صادقا في روايته عن شيخه، ثم كان بعد ذلك غير معروف بالتدليس[1].

وذكر مسلم أمثلة عديدة لقبول أهل العلم الحديثَ وتصحيحه والاحتجاج به، مع أنه لم يرد أنهما اجتمعا، وسرد مجموعة أسانيد، منها:

- ما أسنده نافع بن جبير بن مطعم عن أبي شريح الخزاعي عن النبي ﷺ.
- وما أسنده عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري عن النبي ﷺ.
- وما أسنده سليمان بن يسار عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ.
- وما أسنده حميد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ثم قال - بعد أن ساق هذه الأسانيد وغيرها -: «فكلّ هؤلاء التابعين الذين نصبنا روايتهم عن الصحابة الذين سميناهم، لم يُحفظ عنهم سماع عَلِمناه منهم في رواية بعينها، ولا أنهم لقوهم في نفس خبر بعينه. وهي أسانيد عند ذوي المعرفة بالأخبار والروايات من صحاح الأسانيد... إذ السماع لكل واحد منهم ممكن لصاحبه غير مستنكر؛ لكونهم جميعا كانوا في العصر الذي اتفقوا فيه»[2].

ب)- **عدم تفتيش أئمة الحديث عن السماع، إلا أن يكون الراوي عُرف بالتدليس**: وقد بين هذا في قوله: «وما علِمنا أحدًا من أئمّة السَّلَف مِمّن يَستعمل الأخبار ويتفقّد صحّة الأسانيد وسقمَها، مثل: أيّوب السّختياني وابن عون ومالك بن أنس وشعبة بن الْحَجّاج ويحيى بن سعيد القطّان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهم من أهل الحديث، فتّشوا عن موضع السّماع في الأسانيد... وإنّما كان تفقُّد مَن تفقَّد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم، إذا كان الرَّاوِي ممن عُرف بالتّدليس في الحديث وشُهِر به، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويَتفقّدون ذلك منه كي تنزاح عنهم علّةُ التّدليس»[3].

ج)- **احتمال الإرسال وارد على كل موضع عنعنة إذا سلّمنا باشتراط اللقاء**: وقد ذكر مسلم: القول الذي لا يكتفي بالمعاصرة في اتصال السند المعنعن، إلا إذا ثبت أنّهما اجتمعا مرّة فأكثر، وناقش الإمام مسلم هذه المقالة، ورد على ما يُمكن أن يكون دليلا لهذا المذهب، وهو: احتمال الإرسال وعدم السماع بين الراوي والشيخ الذي عنعن عنه.

---

[1]- الاحتجاج بالإسناد المعنعن وصحّة شرط مسلم فيه، عبد الله بن سعيد اليوسف، مجلة الحكمة، العدد (7)، ص285.

[2]- صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، ج1 ص167-168.

[3]- المصدر السابق، المقدمة، ج1 ص165.

وأبطل ذلك بأنّ: الاحتمال عندئذ يرد على كلّ موضع عنعنة، حتّى في رواية الراوي عمّن سمع منه مرّة أو أكثر؛ لجواز أن يكون روى عنه بالواسطة فأسقطها وأرسله عنه[1].

وذلك أن الراوي الذي ثبت لقاؤه لمن عنعن عنه، لكنّه روى عنه حديثا دون التصريح بالسماع، الذي لو صحّ عدم سماعه منه لكان تدليسا في حقيقة الأمر، ولَمّا كان الراوي الذي ثبت لقاؤه بشيخه بريئا من التدليس في الأصل، حُمل على الاتصال حتى يثبت ببينة ما يخالف ذلك، وعلى هذا فحتى في شرط اللقاء يبقى احتمال الانقطاع واردا على العنعنة، وإنّما حُكم لها بالاتصال من باب إمكان السماع لتوفّر دواعيه، وعدم ثبوت ما يناقضه، وهذا هو الذي شرحه مسلم في مقدّمة صحيحه، وبذلك عُلم أنّ مستند مسلم أو غيره هو إمكان السماع، وهذا شرط دقيق يدلّ على أنّه ليس هناك فارق كبير بين الشرطين يجعلنا نحمل شرط مسلم على الضعف، إذ أنّ كلا الشرطين قد حُمل السماع فيهما على الإمكان، مع تفاوت دقيق بينهما.

د)- أن لا تثبت بينة على عدم السماع واللقاء: من خلال النص السابق لمسلم يمكن استنتاج أن عنعنة الراوي عمن عاصره، يمكن قبولها أو ردّها حسب ما تتوفر لدى الناقد من قرائن ترجح أحد الجانبين، لذا يمكن أن يُفرّق من خلال كلامه بين نوعين من المرجحات:

- قرائن القبول: إن مسلما لم يدّع أنّ كلّ من أدرك راويا صحّ سماعه منه مطلقا، ولكنه قيّده بضوابط، فما قرّره في مقدمة صحيحه، يدلّ على أنّ المعاصرة مشروطة بتوفر قرائن دالّة على إمكان السّماع، مع عدم وجود دلالة صريحة على نفيِه، وهذه القرائن تتلخص في نقاط:

- إذا كانا متعاصرَيْن وجائز ممكن لقاؤهما، وسماع الراوي من شيخه.
- وأن يكون الراوي ثقة.
- وأن لا يُعرف بالتدليس عمن عاصره.

- قرائن الردّ: وهذا ما بيّنه مسلم في قوله - في النص السابق -: «إلاّ أن يكون هناك دلالة بيّنة أنّ هذا الرّاوي لم يلقَ مَن روى عنه، أو لم يَسمَع منه شيئا، فأمَّا والأمر مُبهمٌ على الإمكان الذي فسّرنا، فالرواية على السّماع»؛ فمسلم لا يقبل السند المعنعن إذا ظهرت قرائن تثير الريبة حول سماع الراوي ممن عنعن عنه، كما هو ظاهر من هذا النص، ومن هذه القرائن:

- أن يثبت دليل ينفي لقاء الراوي وسماعه ممن عنعن عنه.
- أو أن تقوم شبهة تقوّي جانب عدم السماع، وتشكّك فيه. وتفصيله كما يلي:

---

[1]- المصدر نفسه، المقدمة، ج1 ص163-165.

● فمن الأدلة والقرائن التي تبيّن عدم السماع: ما يوجد في عبارات بعض أئمة الحديث من نفيٍ السماع في حقّ مَن عُرف لهم الإدراك وإمكان اللّقاء، كقول أبي زرعة في (أبي أمامة بن سهل بن حنيف): «لم يسمع من عمر»[1]، مع أنّه أدرك النبي ﷺ.

فمثل هذا ليس داخلا في محلّ النزاع، إذ لا نزاع في أنّ الراوي إذا ثبت عدم سماعه فلا يُغني لاتصال روايته ثبوتُ اللقاء، وإنّما الشأن فيمن لم يثبت أنه لم يسمع، كما لم يأتِ أنه سمع، مع إمكان اللقاء والسماع؛ لثبوت الإدراك المجيز لتحقق ذلك[2]، كما بين مسلم في النّص السابق.

● ومِن قرائن الرد: أن تقوم شبهة تقوي جانب عدم السّماع، ومن ذلك:

أ)- كأن تثبت رؤية الراوي لشيخه وهو في سنّ لا يؤهّله لأن يتحمّل عن شيخه الحديث، كرواية ابن المسيب عن عمر، ورواية الأعمش عن أنس، مع ما ينضمّ إلى هذا الأخير مما عُرف عنه من التدليس[3].

ب)- أو كقيام شبهة في عدم اتّصال السند المعنعن، مثل: أن يَروي الراوي عن رجل عاصره، لكنّهما قد تباعدت أرضهما، ولا يُعرف لأحدهما ارتحال إلى بلد الآخر[4]، مثل قول أبي حاتم في رواية ابن سيرين عن أبي الدرداء: «قد أدركه ولا أظنّه سمع منه، ذاك بالشام، وهذا بالبصرة»[5].

ج)- وكقيام قرينة في لفظ الراوي تدلّ شبهة التلقي بالواسطة، ومثاله: قول أحمد: «ابن سيرين لم يجيء عنه سماع من ابن عبّاس»، ثم يعلل أحمد ذلك، بقوله: «لم يسمع من ابن عبّاس شيئا، كلُّها يقول: نُبِّئتُ عن ابن عباس»[6]، فمثل هذا ليس على شرط مسلم؛ لقيام ما يرجّح عدم السّماع بهذه العلّة، إضافة إلى تنصيص الإمام أحمد على عدم السماع.

- تنبيه: شرط مسلم لا يدلّ على أنّه لا يشترط السماع، أو يقبل المنقطع: وهذا ما بيّنه الشيخ أحمد شاكر في هذا التعقيب، بقوله: «وليس معنى هذا أن مسلمًا ومن وافقه يقبلون رواية منقطعة لم يسمعها الراوي من شيخه، فإن هذه تكون رواية ضعيفة باتفاقهم، وهي الحديث المنقطع، إنما معناه أن هؤلاء يرون أن الراوي الثقة، وأول شرط في توثيقه أنه لا يكذب، هذا الراوي إذا روى عن شيخ فإنه لا يروي عنه إلا ما سمعه منه أو أخذه عنه بأي طريق من طرق التلقي».

---

[1]- المراسيل، ابن أبي حاتم الرازي، ص23.

[2]- تحرير علوم الحديث، الجديع، ج1 ص171.

[3]- باختصار من: المصدر نفسه، ج1 ص170-171.

[4]- المصدر نفسه، ج1 ص171.

[5]- المراسيل، ص151.

[6]- المصدر السابق، ص150.

6- **موقف علماء الحديث من مذهب الإمام مسلم**: وقد انتقد كثير من علماء الحديث مذهب الإمام مسلم في المعاصرة، وهم في ذلك على قسمين:

الأول: قسم يُفهم من كلامهم أنّهم يضعّفون مذهب مسلم، ويعتبرونه إخلالا بشرط الصحيح، كالحافظ ابن الصلاح في "صيانة صحيح مسلم"[1]، والحافظ العلائي في "جامع التحصيل"[2]، كما صرّح بذلك النووي في مقدمته على "شرح صحيح مسلم"[3]، غير أنّه يرى أنّ: مسلما لم يعمل في صحيحه بهذا المذهب[4]، وتعقّبه المعلمي: بأن هذا سهو منه، وأنّ مسلما عمل به في صحيحه[5].

وإن كانت عبارة النووي في "التقريب" تشعر بأنه لا يضعف مذهب مسلم، فقد قال في الإسناد المعنعن: «والصحيح... أنّه متصل بشرط: أن لا يكون مدلّسا، وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضا، وفي اشتراط ثبوت اللقاء... خلاف»[6]، فقد جعل شرط مسلم - في قوله: إمكان اللقاء - أصلا، ثم ثنّى بشرط البخاري.

والثاني: قسم انتقد مسلما وأقرّ بأرجحيّة مذهب البخاري على مذهب مسلم، دون إخراج مذهب مسلم من شرط الصحة، وهم غالب أئمة الحديث المحقّقين[7]، الذين اعتبروا: **شرط مسلم في الصحيح، وشرط البخاري هو في الأصحيّة**، ومنهم:

أ)- ذهب ابن كثير إلى هذا التفريق بين الأصحية والصحّة في شرطهما، فقال: «قيل: إنه يريد [أي: مسلم] البخاري، والظاهر أنه يريد علي بن المديني، فإنه يشترط ذلك في أصل صحة الحديث، وأما البخاري فإنه لا يشترطه في أصل الصحة، ولكن التزم ذلك في كتابه "الصحيح"»[8].

وذلك أنه إذا اعتبرنا: أنّ البخاري يشترطه في أصل الصحّة؛ فيلزم منه أن يكون ما رواه مسلم في صحيحه من الأحاديث المعنعنة التي هي على شرطه في العنعنة، من قسم الضعيف عند البخاري، ومن مشى على قوله بعده، وهذا غير مقبول لأنه يناقض كلّ المناقضة ما قرّره العلماء على مرّ الزمن

---

[1]- ص131.

[2]- ص118-121.

[3]- ج1 ص168.

[4]- المصدر نفسه، ج1 ص31.

[5]- التنكيل، ج1 ص79. وينظر تفصيل ذلك أيضا في: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، مشهور آل سلمان، ج2 ص506-507.

[6]- تقريب النووي (مع شرحه تدريب الراوي)، ص172.

[7]- باختصار من: الاحتجاج بالإسناد المعنعن وصحّة شرط مسلم فيه، عبد الله اليوسف، مجلة الحكمة، العدد (7)، ص285.

[8]- اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث)، ص49.

من أنّ كتاب مسلم صحيح، مع معرفتهم بشرطه في العنعنة[1]، وعلى رأسهم علماء الحديث في عصره الذين عرض عليهم مسلم صحيحه ووافقوه عليه.

ب)- ومما يدلّ على هذا المعنى كذلك قول الذهبي - متحدثا عن ردّ مسلمٍ على من اشترط اللقاء - : «ووبّخ من اشترط ذلك، وإنّما يقول ذلك أبو عبد الله البخاري، وشيخه علي بن المديني، وهو الأصوب الأقوى»[2]، وهذا يُفهم منه أن قول مسلم صواب أيضا، لكن قول البخاري أصوب منه، وشرطه أقوى منه[3].

ج)- ويقول ابن حجر - وهو يقارن بين مذهب البخاري ومسلم في المسألة - ما نصّه: «لأنّا وإن سلّمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال، فلا يخفى أنّ شرط البخاري أوضح في الاتصال»[4]، وذكر نفس العبارة في "النكت"[5].

ويقول في "النخبة"[6]: «وعنعنة المعاصر محمولة على السماع إلا من مدلسّ، وقيل: يُشترط ثبوت لقائهما ولو مرة، وهو المختار»، فمطلع كلامه هنا واضح في إقرار شرط مسلم في الصحة، وحصول الاتصال، لكنّه تضمن أيضا تفضيل شرط البخاري، وهذا الكلام يصحّ للرد على من أنكر اعتبار مذهب البخاري، وجعله تشدّدا[7].

د)- كما يقول السيوطي - وهو يتكلم عن شرط الصحيح-: «اشتراط البخاري ثبوت السماع لكلّ راو من شيخه، ولم يكتف بإمكان اللقاء والمعاصرة كما سيأتي، وقيل: إنّ ذلك لم يذهب أحد إلى أنه شرط الصحيح بل الأصحية»[8].

فهذه النصوص تدلّ على اعتبار شرط مسلم القائم على الاكتفاء بالمعاصرة في الصحة، واعتبار شرط البخاري - الذي يشترط اللقاء - في الأصحية، لكن مع تفضيل شرط البخاري، فشرط مسلم كافٍ لتصحيح اتصال الأسانيد، وشرط البخاري يحقق الأصحية لها بعد تحقق الصحة[9]، سواء كان شرط البخاري مقتصرا على "صحيحه" فحسب، أم مطردا حتى خارجه.

---

[1]- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال (الجامع الصحيح)، أبو بكر كافي، ص187.

[2]- سير أعلام النبلاء، ج12 ص573.

[3]- بحث بعنوان: الاحتجاج بالإسناد المعنعن وصحّة شرط مسلم فيه، عبد الله اليوسف، مجلة الحكمة، العدد (7)، ص289.

[4]- هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص15.

[5]- ص66.

[6]- (مع نزهة النظر)، ص125-126.

[7]- الاحتجاج بالإسناد المعنعن وصحّة شرط مسلم فيه، مجلة الحكمة، العدد (7)، ص290.

[8]- تدريب الراوي، ص39.

[9]- الاحتجاج بالإسناد المعنعن وصحّة شرط مسلم فيه، عبد الله اليوسف، مجلة الحكمة، العدد (7)، ص292.

هـ)- ويقول الأمير الصنعاني: «وحينئذ فلا يُرجّح البخاري برمّته... بل يقال: عنعنة البخاري أصح وأرجح من عنعنة مسلم»[1]، وقد علّق عبد الفتاح أبو غدة على نص الصنعاني بقوله: «لله درّ العلامة الأمير على دقّة هذا التعبير؛ وذلك أن قول مسلم الذي ذهب إليه وعَمِل به في الحديث المعنعن بشرطه، لم يُخرج الأحاديث التي رواها في كتابه معنعنة عن حيّز الصّحة عند العلماء، فلذا اتفقوا على أن كلّ ما في كتابه صحيح، ووصفوا كتابه وكتاب البخاري بـ"الصحيحين"، وإن كان كتاب البخاري أقوى صحّة»[2].

ومن الأمور الدالة على أن علماء الحديث اعتبروا الفرق بين شرط البخاري ومسلم، لا يخرج عن دائرة الصحيح، بل هو يتناول تفاوت درجاته، تنصيصهم على أن مراتب الصحيح[3]: أعلاها ما اتفق عليه الشيخان، ثم ما انفرد به البخاري، ثم انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما، ثم ما كان على شرط أحدهما، وهكذا. وذلك أن ما ينفرد به مسلم أو ما كان على شرطه متضمن لهذا الشرط، فلو كانوا يعتبرونه خارجا عن الصحيح ما جعلوه من مراتبه.

- أمّا رأي **ابن رجب الحنبلي** في هذه المسألة فهو خارج عن القسمين السابقين: حيث ردّ على قول مسلم في السند المعنعن، ثم اختار أنّه: لا يُحكم بالاتصال على هذا الشرط، ولكن يُحتج به مع إمكان اللقاء، كما يُحتج بمرسل أكابر التابعين على قول الإمام أحمد[4].

- **موقف أحمد شاكر**: ذهب شاكر إلى اختيار ترجيح مذهب الإمام مسلم في هذه المسألة، حيث يقول في شرحه على ألفية السيوطي: «فالصحيح الراجح أنّه يُحكم لروايته بالاتصال وإن لم نعلم أنّه لقي من روى عنه، فلعلّه لقيه ولم يُنقل إلينا، وهذا هو الذي انتصر له مسلم في صحيحه»[5].

7- **وتحرير محلّ الاختلاف بين الشرطين**[6]: أنّ الشرط المتفق عليه بين الجميع لتحقيق الاتصال هو: أن يكون الراوي المعنعِن لم يثبت عليه التدليس، وأنّ أخذه الحديث عمّن عنعن عنه مترجح.

- فشرط البخاري ومن وافقه: أن يكون قد عُرف بينهما اللقاء ولو مرّة.

---

[1]- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن عويضة، ج1 ص47.

[2]- التتمات على الموقظة، ص133.

[3]- منها: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص27-28. ونزهة النظر، ابن حجر، ص64. وتدريب الراوي، السيوطي، ص84.

[4]- شرح علل الترمذي، ج1 ص374.

[5]- ألفية السيوطي في علم الحديث، شرح أحمد شاكر، ص32. بل قد ذهب إلى أبعد من ذلك في موافقة شرط مسلم، فقال في تحقيقه "للمحلّى" (ج4 ص129): «... وشرط البخاري معروف، لم يُتابعه عليه أحد»، ولكن قوله هذا وإن كان موافقا لما قاله مسلم، فإن مسلما لم يصرّح بأن البخاري هو المعني بذلك، كما اختار ابن كثير - في عبارته السابقة - وغيره، أضف إلى ذلك أنّ مذهب البخاري رجّحه كثير من المحدثين، كما ذكر ابن رجب وغيره، ينظر: شرح علل الترمذي، ج1 ص365.

[6]- باختصار من: تحرير علوم الحديث، الجديع، ج1 ص177.

– وشرط مسلم ومن وافقه: أن يكونا تعاصرا، فثبوت المعاصرة مع عدم التدليس هي مظنّة للسماع والاتصال.

وعلى هذا يتعين أنّ محل النزاع بين الشرطين إنّما هو في جزئية دقيقة تتمثّل في أنّ: ما يشترط له البخاري ثبوت اللقاء مندفع عند مسلم بعد ثقة الراوي بعدم تدليسه، فهو لا يُسقط واسطة بينه وبين شيخه، وألزم مسلم القائل بمذهب البخاري أن ما خشيه من مظنّة عدم الاتصال في هذه الحالة، وارد كذلك في حالة اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة، فإنّ مظنّة عدم الاتصال واردة أيضا، ويلزم عليه اشتراط ثبوت السماع في كلّ موضع عنعنة.

– **النتائج**:

– وبعد هذا العرض يتبين أن قول أحمد شاكر في التعقيب: «بل شروطهما واحدة، هي شروط صحة الحديث المعروفة»، هو محمول على الشروط العامة للحديث الصحيح، أمّا من حيث التفصيل فإن هناك فروقا دقيقة بين شرطيهما لا تخرج عن دائرة الصحة، كما بينها المقدسي[1]، وابن الصلاح[2]، وابن حجر[3] وغيرهم، وهذا الاختلاف الدقيق ليس محصورا في السند المعنعن فحسب، كما ذكر الشيخ "شاكر"، بل يتعدى ذلك إلى وجوه أخرى غير هذا الوجه[4]، ولو لم تكن أيّة فروق بين شرطيهما لَما كان هناك وجه لترجيح "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" من حيث الصحة، غير أن هذه الفوارق الدقيقة جدًّا لا تبلغ حد الخروج عن أوصاف الصحيح، لأنّ الصحيح يتفاضل، وهو درجات ومراتب بعضها فوق بعض من حيث القوة، وهي سواء في القبول من حيث العموم.

– أن هذه الشروط لا تؤثر على أوصاف العامة للحديث الصحيح، لكنها واردة من جهة تحقيق الأصحية والتفاضل بين الصحيحين من حيث القوة في شرط الصحة، ولهذا أورد ابن حجر في مقدمة "الفتح"[5] أوجه الاختلاف بين شرط الشيخين للاستدلال بها على تقديم كتاب البخاري على مسلم من حيث الصحة.

المطلب الثاني: انتقادات الدارقطني على الصحيحين

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر

[1]– شروط الأئمة الستة (ضمن: ثلاث رسائل في علم المصطلح)، المقدسي، ص87.

[2]– صيانة صحيح مسلم، ص72.

[3]– هدي الساري، ص13.

[4]– تنظر هذه الوجوه في: المصدر نفسه، ص13–14. وتوضيح الأفكار، الصنعاني، ج1 ص44.

[5]– هدي الساري، ص13–14.

- ورد في مادة "الحديث": «**ومع أن الكتب الستة لها قيمة عظيمة فإنه لم يُعتبر من النقائص في شيء أن يُستباح نقد ما ورد فيها من الأحاديث نقدا حرّا؛ تلك الأحاديث التي لم ينعقد الإجماع على صحتها، وإن كانت واردة في الكتب الصحاح، ولهذا نجد مثلا أنّ "الدارقطني" المتوفى سنة (385هـ-995م) صنّف كتابا دلل فيه على ضعف مائتي حديث أوردها البخاري ومسلم. (أنظر: Goldziher، المصدر المذكور، ج2 ص257**»[1].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**هذا غير صحيح، فإن الدارقطني إنما علّل أحاديث في الصحيحين: البخاري ومسلم، بأنهما خالفا فيها شرطهما، وهو اختيار أعلى درجات الصحة في الإسناد، أو بأن بعض أسانيد الحديث الذي ينقده أصبح في نظره من الإسناد الذي رواه به البخاري و مسلم، ولم يتفق المحدثون على ضعف أي حديث في هذين الكتابين، بل اتفقوا على أن البخاري ومسلما مقدَّمان على أهل عصرهما ومن بعدهم من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح من غير الصحيح. وانظر تفصيل القول في ذلك في (مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر، ص344 وما بعدها، طبعة بولاق سنة 1301هـ)، وانظر أيضا ما أشرنا إليه من كتب مصطلح الحديث**».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

تحدّث محرّر مادة "الحديث" عن انتقادات الدارقطني للصحيحين فأتى بكلام غير دقيق في هذا الموضوع، فتعقّبه "شاكر" موجّها للموضوع، ومبيّنا جانب الصواب الذي خفي عن كاتب المادة.

وأسوق فيما يلي تفصيلا موجزا للموضوع، إضافة إلى ما ذكره الشيخ أحمد شاكر:

انتقد الحافظ الدارقطني - وهو من أئمّة الحديث والعلل ومعرفة الرِّجال - البخاري ومسلما في كتابه "التتبع لما في الصحيحين"، وهو مطبوع، غير أنّ علماء الحديث لم يعتبروا كلّ ما أورده الدارقطني مسلَّما به، وإنما ناقشوا أدلته وتعقبوا عليه في كثير مما ذهب إليه.

وقد ذكر السيوطي: أن عِدّة الأحاديث المنتقَدَة على الصحيحين: مائتان وعشرون حديثا (220)، اشتركا في اثنتين وثلاثين (32) منها، وانفرد البخاري بتخريجه ثمانية وسبعين (78) حديثا منها، ومسلم بمائة وعشرة (110)[2].

أولا- ردود طائفة من المحدثين على انتقادات الدارقطني وتوجيههم لَها: لقد ردّ كثير من أئمة الحديث على الدارقطني في انتقاده لبعض أحاديث الصحيحين، ووجهوا صنيعه هذا، أذكر أبرزهم مع بيانٍ مجمل لتوجيه كل واحد منهم لانتقادات الحافظ الدارقطني:

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص343. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

[2]- تدريب الراوي، ص96.

1- ردّ عليه الحافظ أبو مسعود الدمشقي في جزء صغير ذكر فيه أربعة وعشرين حديثا، مِما انتقد فيه الدارقطني مسلما، وقد لزم فيه الإنصاف فهو يصوب الدارقطني فيما يرى أنه أصاب فيه، ويرد عليه إن رأى أنه أخطأ، كما نبه على أوهام قد وقع فيها الدارقطني[1].

2- كما رد عليه الإمام النووي: في مقدّمته على شرح صحيح مسلم.

- **توجيه النووي للأحاديث المنتقدة على الصحيحين:** الذي يلاحظ على رد النووي أنه: ردّ مختصر، مبني على قبول زيادة الثقة مطلقا[2]، كما أنّه لم يُجب على جميع الأحاديث.

– وقد وجّه النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم انتقادات الدارقطني على سبيل الإجمال، فقال: «قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاّ بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه»، ثم بيّن أنّه سيجيب عن هذه الأحاديث في مواضعها من صحيح مسلم، ثم قال: «وقد أُجيب عن كلّ ذلك أو أكثره»[3].

والذي يُلاحَظ أنّ الشيخ أحمد شاكر في تعقيبه قد ذهب إلى نفس هذا التوجيه الذي ذكره النووي، وهو جواب إجمالي قويّ يُستنتج من المناقشات التفصيلية للأحاديث التي انتُقدت عليهما، وقد اعتمده كثير من علماء الحديث قديما وحديثا[4].

3- وأفرد الحافظ العراقي كتابا مستقلاّ للإجابة على الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، كما صرّح هو نفسه في شرحه على "ألفيته في الحديث"[5]، لكن هذا الكتاب لم يُبيض، وفُقدت مسودته، كما أبان عن ذلك ابن حجر[6] والسخاوي[7].

4- وردّ عليه أيضا الحافظ ابن حجر في "هدي الساري"، ثم في "الفتح" عند شرحه للأحاديث المنتقدة. وقد كان رده موسعا مبنيا على تتبع الطرق وذكر المتابعات والشواهد، دون التمسك بقاعدة قبول زيادة الثقة على إطلاقها، كما أنه التزم فيه العدل والإنصاف، بحيث يصوّب الدارقطني في مواضع كثيرة ويبين وجاهة انتقاده.

---

[1]- الإلزامات والتتبع، الدارقطني، مقدّمة التحقيق، ص58-59.

[2]- يُراجع اختيار النووي لقبول زيادة الثقة مطلقا، في: التقريب (مع شرحه تدريب الراوي)، ص205. وشرح النووي على صحيح مسلم، المقدمة، ج1 ص58.

[3]- شرح النووي على صحيح مسلم، المقدمة، ج1 ص49.

[4]- ينظر في ذلك مثلا: صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح، ص177. والحديث والمحدثون، أبو زهو، ص399. ودفاع عن السنة، أبو شهبة، ص237.

[5]- التبصرة والتذكرة، ج1 ص71.

[6]- النكت على ابن الصلاح، ص117.

[7]- فتح المغيث، ج1 ص66.

- **إجابة ابن حجر على انتقادات الدارقطني لأحاديث في الصحيحين:** عقد ابن حجر في مقدمة فتح الباري فصلا للرّد على ما انتقده الدارقطني على الصحيحين، كما ناقش ذلك أيضا في "فتح الباري" عند كلامه على الأحاديث المنتقدة.

وملخّص جوابه الشمولِيّ - الذي لا يختص بحديث معين دون آخر - كما بيّن في مقدّمة الفتح هو كالآتي:

أ)- الجواب من حيث الجملة: قال ابن حجر: «الجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقدّم البخاري، ثم مسلم على أهل عصرهما[1]، ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والعلل، فإنّهم لا يختلفون أن ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك... وكان محمد بن يحي الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه الشيخان جميعا، وروى الفربري عن البخاري، قال: ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى، وتيقنت صحته... فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلاّ أنّها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما، يكون قوله معارضا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة»[2].

ب)- الجواب من حيث التفصيل: وأما من حيث التفصيل، فقسّم الأحاديث التي انتقدت عليهما ستة أقسام، عرضها وذكر الرد الإجمالي على كلّ قسم منها، وهذه الأقسام هي[3]:

القسم الأول: ما يختلف الرواة فيه بالزيادة، والنقص من رجال الإسناد، وهذا القسم له ثلاثة أوجه:

فالوجه (1)[4]: إنْ أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلله الناقد بالطريق الناقصة، فهذا التعليل مردود، كما صرّح به الدارقطني نفسه، لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر، إذ قد يكون سمعه بالواسطة عن شيخه، ثم لقيه فسمعه منه مباشرة.

---

[1]- ويؤيد هذا المعنى قول أحمد بن سلمة: «رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»، ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ج1 ص25. وقال النووي: «وقد صحّ أن مسلمًا كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث»، ينظر: المصدر نفسه، ج1 ص30.

[2]- هدي الساري، ص506.

[3]- باختصار وتصرف من: المصدر نفسه، ص506-507. وقد استنتج ابن حجر هذه الأقسام من خلال استقرائه للأحاديث المنتقدة وإجابته عنها، غير أنّه ذكرها هكذا مجملة دون التمثيل لكلّ قسم؛ لأنّ هذه الأقسام متضمَّنَة في إجاباته التي ساقها بعد ذلك على كلّ حديث، ولما رأيته لم يُمثل هو، ولا السيوطي حين ساقها في "التدريب" (ص97-100)، حاولت التمثيل على كلّ قسم بحديث على الأقلّ من الأحاديث التي ساقها ابن حجر في "هدي الساري".

[4]- مثاله: الحديث رقم (30) من هدي الساري، ص521.

والوجه (2)[1]: إنْ أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، وعلله الناقد بالطريق المزيدة، فيُنظر إن كان الراوي ثقة غير مدلس، وقد أدرك من روى عنه، أو صرّح بالسماع من طريق آخر، فإن وُجد ذلك اندفع الاعتراض، وإن لم يوجد فمحصل الجواب: أنه إنما أخرج مثل ذلك حيث له متابع وعاضد، وحفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع.

الوجه (3)[2]: أنه ربما علّل بعض النقاد أحاديث ادعُيَ فيها الانقطاع، لكونها مروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ ذلك، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحته عنده.

القسم الثاني[3]: ما يختلف الرواة فيه، بتغيير رجال بعض الإسناد. والجواب عنه: أنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعا، فأخرجهما المصنف، ولم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد، أو متقاربين، فيخرج المصنف الطريق الراجحة ويعرض عن المرجوحة، أو يشير إليها، فالتعليل بجميع ذلك لمجرد الاختلاف غير قادح، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف.

القسم الثالث[4]: ما تفرد فيه بعض الرواة بزيادة لم يذكرها من هو أكثر عدداً، أو أضبط، وهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، وإلا فهي كالحديث المستقل.

القسم الرابع[5]: ما تفرد فيه بعض الرواة ممن ضعف، وليس في الصحيح من هذا القبيل غير حديثين تبين أن كلا منهما قد توبعا.

القسم الخامس[6]: ما حكم فيه على بعض الرواة بالوهم، فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحا، ومنه ما لا يؤثر.

القسم السادس[7]: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح، لإمكان الجمع، أو الترجيح.

---

[1]- مثاله: الحديث رقم (26) من المصدر نفسه، ص520.

[2]- مثاله: الحديث رقم (36) من المصدر نفسه، ص523.

[3]- مثاله: الحديث رقم (17) من المصدر نفسه، ص516.

[4]- مثاله: الحديث رقم (47) من المصدر السابق، ص526.

[5]- مثاله: الحديث رقم (43) من المصدر نفسه، ص525.

[6]- مثاله: الحديث رقم (104) من المصدر نفسه، ص545.

[7]- مثاله: الحديث رقم (54) من المصدر نفسه، ص529.

ثُمّ قال ابن حجر - بعد إيراده لهذه الأقسام -: «فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح... لا يظهر منها ما يؤثّر بحمد الله إلاّ النادر»[1].

ثم ساق الأحاديث المنتقدة حديثا حديثا، وأجاب عنها على وجه الخصوص.

ثانيا- انتقادات الدارقطني لأحاديث في الصحيحين غير مخرجة لها من حيّز الصحة: ما ذكره المستشرق محرّر في نصه السابق من أنّ الدارقطني ضعف أحاديث في البخاري ومسلم، فهذا الكلام غير صحيح ولا دقيق علميّا، ولهذا تعقبّه الشيخ أحمد شاكر بقوله: «هذا غير صحيح»، ذلك أنّ انتقادات الدارقطني قائمة على تعليل بعض الروايات بالعلل الخفية، ومن هذه العلل ما هو غير قادح، لذا لَم يكن نِزاع العلماء في صِحّة أصلها، وإنّما نِزاعُهم في بعض ألفاظِها، أو طرقها ونحو ذلك فحسب.

وهذا ما أكّده ابن الصلاح فقال - بعد أن ذكر حديثا لمسلم انتقده الدارقطني -: «وهذا الاستدراك من الدارقطني مع أكثر استدراكاته على الشيخين قدح في أسانيدها غير مخرج لِمتون الحديث من حيّز الصحّة»[2]. ويقول أبو شهبة في نفس المعنى: «ونحن لا ننكر أنّ الدارقطني وغيره انتقد على الصحيحين أحاديث، ولكن ليس معنى هذا أنّ هذه الأحاديث ضعيفة أو موضوعة، كلاّ بل انتقدها لأنّها نزلا فيها عن الدرجة العليا في الصحّة التي التزماها في كتابيهما»[3].

وفي هذا السياق يذكر مقبل بن هادي الوادعي - محقق كتاب "الإلزامات والتتبع" - أنّ: «غالب استدراكات الدارقطني وغيره على الصحيحين، كانت في الصناعة الحديثية، وليست في أصل المتن»[4]؛ ولهذا نَجد الدارقطني نفسه: كثيرا ما يعلّل حديثا، ثُمّ يذكر أنّ العلة التي أوردها لا تضرّ، وأنّ أصل الحديث صحيح[5].

ثالثا- قد يصيب الدارقطني في بعض انتقاداته وقد يخطئ: يُمكن تقسيم انتقاداته على الصحيحين من حيث قبولها أو ردها، إلى قسمين:

أ)- قسم انتقده الدارقطني ويترجح فيه قول الشيخين.

ب)- وقسم انتقده ويترجح فيه قوله.

---

[1]- المصدر نفسه، ص508.

[2]- صيانة صحيح مسلم، ص177.

[3]- دفاع عن السنة، ص237.

[4]- الإلزامات والتتبع، الدارقطني، مقدمة التحقيق، ص6.

[5]- مثاله في المواضع التالية: التتبع، الدارقطني، ص256. وهدي الساري، ابن حجر، ص526 و540.

قال النووي بعد أن ذكر من استدرك على الصحيحين: «وقد أُجيب عن كل ذلك أو أكثره»[1]، وقد علّق ابن حجر على قول النووي هذا بقوله: «وهو الصواب؛ فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض»[2]، كما قال في موضع آخر: «وليست كلّها قادحة [أي: العلل]، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه تعسف»[3].

– كما أنّ الدارقطني قد وقع في عدة أوهام في "التتبع"، منها: أنّه قد يعزو الحديث المنتقد إلى مسلم، وهو في البخاري وليس في مسلم، ونحو ذلك، ولهذا استخرج أبو مسعود الدمشقي في جوابه على الدارقطني أوهاما من هذا القبيل حصلت له في بعض الأحاديث[4].

– **النتائج**: بعد هذا العرض يمكن استخلاص ما يلي:

– ما قاله المستشرق محرر المادة من كون الدارقطني ضعّف أحاديث في الصحيحين غير دقيق، ولا يصحّ علميا هذا الإطلاق، كما نبه إلى ذلك الشيخ شاكر وغيره، على الوجه الذي فصّلت فيه.

– كما لا يصحّ ما أطلقه المستشرق كاتب المادة من أنّه لا مانع من «أنْ يُستباح نقد ما ورد فيها[5] من الأحاديث نقدا حرّا»، ذلك أنّ هذا النقد إنّما يُستباح – كما قال – بشروط وضوابط، مثل التي بينها ابن الصلاح عندما تكلم عن انتقادات الدارقطني للصحيحين، حيث قال: «فما أُخذ على البخاري ومسلم، وقَدح فيه معتمَد من الحفاظ، فهو مستثنى مما ذكرناه»[6]، فمن الضوابط في مثل هذا أن ينتقِد من هو مُتعمد في أئمة أهل النقد، العارفين بعلل الأحاديث، والممارسين لها سندا ومتنا، ولا يتأتى هذا لأيٍّ كان، كما قد يُتوهم من عبارة المستشرق في نصه المذكور.

– كما يُلاحظ في نص كاتب المادة أنّ المصدر الذي يعتمده في تحرير مقاله هو كتاب جولد زيهر "دراسات إسلامية"، ولو تَتبعنا مقاله من بدايته إلى منتهاه لوجدناه يحيل في كل فكرة أو أمرٍ يقرّره إليه، فهو غاية المصادر الحديثية التي يمكنه أن يعتمدها في مناقشة مثل هذه المسائل الدقيقة في علوم الحديث.

---

[1]– شرح النووي على مسلم، المقدمة، ج1 ص49.

[2]– هدي الساري، ص505.

[3]– المصدر نفسه، ص547.

[4]– الإلزامات والتتبع، الدارقطني، مقدمة التحقيق، ص9–10.

[5]– سواء في الصحيحين، أو في الكتب الستة، أو غيرها.

[6]– صيانة صحيح مسلم، ص87.

– ثُمّ إنّ ما يُمكن أن يُسجل من انتقادات الدارقطني، وغيره لبعض الأحاديث في الصحيحين، وإن كانت هذه الانتقادات موجّهة إلى أحرف يسيرة فيهما، ولا تضر بالمكانة الرفيعة للصحيحين على وجه الإجمال، فأظنّ أنها تقدم فائدتين جليلتين:

– الأولى: أنّ علماء الحديث لا زالوا يقدمون النقد البناء للأحاديث النبوية وكتب الحديث، سعيا منهم لمناقشة المسائل الدقيقة التي تثار للكشف عن الحقيقة العلمية، التي تُستفاد من إبداء الملاحظات والانطباعات حول نتائج مُتوصل إليها، قَصْد توجيهها أو تصويبها، أو حتى ردّها، وهذا إنّما يعكس مدى الحيوية العلمية والنقدية، وروح التجديد التي كانت وما زالت قائمة في هذا العلم النبوي الجليل.

– الثانية: كما أنّ هذه الانتقادات في حدّ ذاتها تقدّم ردّا قويا على المشككين في القرآن والسنة من المستشرقين وغيرهم، ذلك أنّها تعكس طابع الصنعة البشرية، التي كثيرا ما تُوجّه لها جملة من الاستدراكات والتعقبات والملاحظات، فهي ليست جامعة لشروط الصحة المطلقة التي لا تتوفر إلا في القرآن الكريم كتاب الله تعالى، بل إنّ تلك الصحة وإن كانت غالبة في هذه الصنعة، فقد يتطرّق الخطأ والسهو إليها ما دامت مندرجة ضمن العمل البشري القاصر، حتى ولو صدر هذا العمل عن أعلام العلماء وأكابرهم؛ فإنه لا يسلم من مؤاخذات، سواء كانت كثيرة أو يسيرة.

المبحث الثالث : مناهج المحدّثين في تأليف كتب الحديث

قد سبق التعرض للتعقبات الخاصة بالصحيحين في المبحثين السابقين، ولَمّا وجدت التعقبات المتعلقة ببعض كتب السنة الأخرى تدور حول مناهج الأئمة في تصنيفها، وما يَتبع ذلك من خصائص هذه المصنفات، واصطلاحات مؤلّفيها فيها، خصّصت لَها هذا المبحث، الذي جاء في المطالب الآتية:

المطلب الأول: طريقة المحدّثين في ترتيب المصنفات الحديثية

الفرع الأول: تاريخ المصنفات الحديثة المؤلفة على الأبواب والمسانيد

البند الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر

– جاء في مادة "الحديث": «**ولم تكن الأحاديث في أوّل الأمر مصنّفة بحسب الموضوعات، وإنّما كانت مصنّفة بحسب الرجال، وسُمّيت هذه المجموعات بـ"المسند"، قياسا على ما تضمنته من أحاديث كاملة الإسناد، فأخذ الوصف من الحديث المفرد وأطلق على المجموعة كلّها، وأحسن هذه الكتب هو "المسند" لابن حنبل المتوفى سنة (241هـ–885م)**»[1].

– تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**هذا كلام غير دقيق تاريخيا، فإن كتب الحديث أُلفت على النوعين: – المسانيد والموضوعات – من القديم، بعضها مرتّب على الأبواب، أي موضوعات الفقه وغيره، ومن أقدمها موطأ مالك، وهو مؤلف قبل "المسند" للإمام أحمد بن حنبل بزمن طويل؛ فإن الإمام مالك بن أنس توفي سنة (179هـ)، والإمام أحمد – المولود سنة (164هـ) – بدأ في سماع الحديث[2] سنة (179هـ)، أي سنة وفاة مالك، ولكنه لم يسمع منه وسَمع من تلاميذه**».

وأسوق بعد هذا التعقيب تعقيبا آخر متعلق بالموضوع نفسه، وهو في الصفحة التي تلي هذا التعقيب، حيث قال محرر المادة بعد ذلك: «**على أنّ مجموعات الأحاديث التي صُنفت في العصور المتأخرة كانت القاعدة في تصنيف معظمها أن يكون ذلك وفقا لمضمون الأحاديث، وما صُنّف منها تبعا للأبواب يُسمّى المصنّف**»[3].

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص340. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

[2]– تنبيه: أصل العبارة كما جاءت في الدائرة هكذا: «فإن الإمام مالك بن أنس توفي سنة (179هـ) المولود سنة (164هـ)، والإمام أحمد بدأ في سماع الحديث سنة (179هـ)...»، وهذه العبارة توهم أن الإمام "مالك" هو المولود سنة (164هـ)، وهذا خطأ ظاهر، ولهذا أثبَتُّ العبارة في المتن على مقتضى المعنى الصحيح، فلعله خطأ مطبعي، والله أعلم.

[3]– المصدر نفسه، إص1، ج7 ص341. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**ليس هذا صحيحا، فكتب السنة المرتبة على الأبواب قديمة، أقدمها الموطأ كما قلنا آنفا، ثم الكتب الستّة الصحاح[1]: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وغيرهم كسنن الدارمي، والدارقطني، والمصنف لابن أبي شيبة، إلى آخر ما هو معروف من كتب الحديث، وكلها مؤلف في القرن الثالث، إلا الموطأ كان في القرن الثاني، وإلا الدارقطني فإنه في القرن الرابع**».

البند الثاني: التحليل والمناقشة

يصحّح الشيخ أحمد شاكر في هذين التعليقين الخطأ التاريخي والعلميَّ المتعلق بمصنفات الحديث الذي وقع فيه المستشرق محرر المادة، حين اعتبر أنّ التصنيف في الحديث على منهج الأبواب والموضوعات، قد تأخر عن منهج التأليف على طريقة المسانيد، وقد بَيّن الشيخ شاكر بالدليل التاريخي أنّ ما ذهب إليه كاتب المادة غير صحيح، وضرب مثالا على ذلك بموطإ الإمام مالك، وفي هذا السياق أُورد بعض الكتب التي صُنّفت في عصر الإمام مالك على منهج الأبواب، كما ساقها السيوطي في "تدريب الراوي"، وغيره[2]، مع ذكر تواريخ وفاة أصحابها:

1- المصنفات على الأبواب: أوّل من صنف على الأبواب: ابن جريج (150هـ) بمكة، ومحمد بن إسحاق (151هـ)، ومالك بن أنس (179هـ) بالمدينة، والربيع بن صبيح (160هـ) بالبصرة، وسفيان الثوري (161هـ) بالكوفة، والأوزاعي (157هـ) بالشام، وابن المبارك (181هـ)[3] بخراسان. قال العراقي وابن حجر: وكان هؤلاء في عصر واحد فلا ندري أيهم أسبق[4].

وقد «كانت طريقتهم في جمع الحديث أنهم يضعون الأحاديث المتناسبة في باب واحد، ثم يضمّون جملة من الأبواب بعضها إلى بعض، ويجعلونها في مصنف واحد، ويخلطون الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين»[5].

---

[1]- هذا الإطلاق من أحمد شاكر ليس دقيقا، بل هو تساهل منه، فإن السنن الأربعة كما هو مقرر فيها الصحيح والحسن والضعيف، وحتى الموضوع، لذا فالصحيح والأدق أن يُطلق عليها: الكتب الستة. ينظر في ذلك: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص40. وفتح المغيث، السخاوي، ج1 ص98-99. وتحرير علوم الحديث، الجديع، ج2 ص847.

[2]- ينظر ذلك في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، ج2 ص425-426. وهدي الساري، ابن حجر، ص8. وتدريب الراوي، السيوطي، ص55. والرسالة المستطرفة، الكتاني، ص6-10. والحديث والمحدثون، أبو زهو، ص244. وبحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم العمري، ص300-301.

[3]- وكتابه مطبوع باسم: مسند ابن المبارك، إلاّ أنه مصنف على الأبواب، وسُمي مسندا تجوزا، لأن أحاديثه مسندة إلى رسول الله ﷺ، وإلا فهو ضمن المصنفات المرتبة على الأبواب.

[4]- تدريب الراوي، ص55.

[5]- الحديث والمحدثون، ص244.

لكن الكتاب الذي اشتهر وتداول كثيرا من هذه المصنفات - التي كانت في القرن الثاني للهجرة - هو موطأ مالك، وهذا الذي جعل أحمد شاكر يضرب به المثال في كون التصنيف على الأبواب أسبق، فهو الأظهر في الدلالة على ذلك.

2- التصنيف على طريقة المسانيد: وفي القرن الثالث الهجري استمر نشاط العلماء في التدوين، وبدؤوا يقتصرون على الأحاديث المرفوعة، حاذفين أقوال الصحابة والتابعين، وقد رتبوا الأحاديث على طريقة المسانيد، بأن جمعوا أحاديث كلّ صحابي على حدة، وإن تباينت المواضيع التي تناولتها[1]، ومِن أوائل مَن عُرف بالتصنيف على طريقة المسانيد: أبو داود الطيالسي (204هـ)[2]، وأسد بن موسى بن الوليد الأموي (212هـ)، ونعيم بن حماد (228هـ) ، وغيرهم كثير[3].

قال الدارقطني: «أول من صنف مسندا وتَتبَّعه "نعيم بن حماد"»، وتعقبه الخطيب البغدادي، فقال: «وقد صنف "أسد بن موسى المصري" مسندا، وكان "أسد" أكبر من "نعيم" سِنًّا، وأقدم سماعا، فيُحتمل أن يكون "نعيم" سبقه، في حداثته، وخرّج "أسد" بعده على كبر سنّه»[4].

ثُم في هذا القرن ألّف الإمام أحمد بن حنبل "مسنده" المشهور، مرتِّبا له على مسانيد الصحابة، قال الكتاني: «مسند أحمد وهو أعلاها [أي: المسانيد]، وهو المراد عند الإطلاق، وإذا أُريد غيره قُيّد»[5]، وقال ابن حجر: «لا يشك منصف أنّ مسنده أنقى أحاديثَ، وأتقن رجالا من غيره، وهذا يدل على أنه انتخبه»[6].

3- أمّا عن ادّعاء المستشرق محرر المادة أنّ طريقة التصنيف على الأبواب والموضوعات إنما كانت في العصور المتأخرة فقط، فإن كان مقصوده من ذلك التصنيف على طريقة الأبواب فقد تقدم الجواب على ذلك، وأما إن كان يقصد جمعَ الأحاديث في موضوع واحد، وهو ما يُصطلح عليه بالحديث الموضوعي، فهذا النوع من التصانيف الحديثية قديم أيضا، بحيث أُلفت كتبٌ في أنواع خاصة من العلم، ومنها مثلا: - ما أُفرد في أحاديث الرّقائق: ككتاب "الزهد" لابن المبارك، - وفي أحاديث

---

[1]- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، العمري، ص302.

[2]- ولكن ليس هو الجامع له، بل قد جمع فيه بعض حفاظ خراسان ما رواه يونس بن حبيب عنه. ينظر: الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص61.

[3]- الرسالة المستطرفة، ص61-62. و بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص302.

[4]- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2 ص443.

[5]- الرسالة المستطرفة، ص61.

[6]- النكت على ابن الصلاح، ص149.

الآداب: "كالأدب المفرد" للبخاري، – وفي أحاديث المناقب: "كمناقب الصحابة" لأحمد، – وفي أحاديث الأحكام: ككتب السنن، وغيرها.

أضف إلى ذلك أنّ القرن الثاني والثالث من الهجرة ظهر فيه التأليف على مناهج وطرق متنوعة، وبتسميات مختلفة، كلّها تجعل الأحاديث على الأبواب والموضوعات، ومنها على سبيل المثال:

– **كتب الجوامع**: وهي الكتب التي تضم جميع الأنواع المحتاج إليها من أبواب الدين، من: العقائد، والأحكام، والرقاق، والآداب، والتفسير، والسير، والمناقب، والشمائل، وغيرها[1]. ك: الجامع الصحيح للبخاري، وجامع الترمذي، وجامع معمر بن راشد (254هـ)، ونحوها[2].

– **المصنفات**: وهي كتب مرتبة على الأبواب الفقهية، وتضم الأحاديث المرفوعة والموقوفة، وفتاوى التابعين[3]. ومن أمثلتها: مصنّف وكيع بن الجراح (197هـ)، ومصنف عبد الرزاق (211هـ)، ومصنف ابن أبي شيبة (235هـ)، وغيرها.

– **السنن**: وهي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، من: الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة، إلى آخرها، وليس فيها الآثار الموقوفة[4]. ومنها: السنن الأربعة المشهورة.

وبعد هذا العرض الموجز، يمكن استنتاج النقاط الآتية:

– التصنيف في الحديث على طريقة الأبواب بدأ في القرن الثاني للهجرة، أما على طريقة المسانيد فقد تأخر إلى مطلع القرن الثالث، وبهذا يُعلم الخطأ الذي وقع فيه كاتب المادة.

– اعتنى علماء الحديث منذ القرون المتقدمة بتصنيف الأحاديث حسب موضوعاتها، لذا فإن ما زعمه محرر المادة من تأخر هذا المنهج هو خطأ تاريخي وعلمي قد وقع فيه هذا المستشرق.

– أنّ موطأ الإمام مالك والكتب الستة ـ كما بيّن الشيخ شاكر ـ خير دليل على أصالة التصنيف في الحديث على منهج الأبواب، التي تُقسَّم حسب مواضيع الأحاديث ومضامينها.

---

[1]– الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص42.

[2]– المصدر نفسه، ص41.

[3]– المصدر نفسه، ص39–40.

[4]– المصدر نفسه، ص32.

الفرع الثاني: كتب الأطراف والجوامع العامة

وهناك تعقيبين لأحمد شاكر بخصوص هذا الموضوع، وهما كالآتي:

أولا- عرض التعقيب الأول:

- جاء في مادة "الحديث": «**وصُنِّفت أمثال هذه المسانيد أيضا في العصور المتأخرة، فمثلا رتب بعض العلماء الأحاديث الموجودة في المصنفات الكبرى للتيسير على حروف المعجم**»[1].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**وهذه ليست مسانيد، بل معاجم صنعها المتأخرون على حروف المعجم للأحاديث التي وردت في كتب معينة، وهي أشبه بالفهارس لكتب الحديث منعهم من جعلها فهارس حقيقة أن لم تكن الطباعة قد وجدت، ولو قد وجدت إذ ذاك لكانت فهارس حقيقية متقنة، وعلماء العرب والإسلام هم أول من رتب اللغة والأعلام والأحاديث على حروف المعجم، فهم أول من وضع أساس الفهارس، التي يظن الناس أنها مقتبسة من غيرهم**».

ثانيا- التحليل والمناقشة:

يلاحظ على ما جاء في المادة، ثمّ في تعقيب الشيخ شاكر أنّ فيهما شيئا من الغموض، لعدم التصريح أو التمثيل بالكتب التي تسلك المنهج المذكور، ولعلّ المقصود بها هي: كتب الأطراف والجوامع التي وضعها بعض الحفاظ المتأخرين والتي تجمع بين كتب الحديث على أنواعها، كما يظهر أنّ كاتب المادة وقع في هذا الخلط الذي نبّه إليه أحمد شاكر، بسبب التداخل الحاصل بين مناهج هذه المصنفات، لذا سأورد تعريفات موجزة لهذه الأنواع مع ذكر أمثلة عنها، حتّى يتضح الفرق أكثر، على النحو الآتي:

1- تعريف كتب **المسانيد**: وهي كتب جمع فيها أصحابها أحاديث بأسانيدهم، وجعلوا حديث كل صحابيّ على حدة[2]، بغضّ النظر عن وحدة الموضوع.

- أمّا منهج ترتيبها: فيختلف من مصنف لآخر فمنهم من رتّبها حسب سوابق الصحابة في الإسلام والأفضلية في الدين، ومنهم من رتبها حسب حروف المعجم في أسماء الصحابة، ومنهم من رتبها على القبائل، فبدأ ببني هاشم ثم الأقرب إلى رسول الله ﷺ[3].

ومنها: مسند الإمام أحمد، وقد سبق الإشارة إلى بعضها.

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص341. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

[2]- الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص60.

[3]- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ج2 ص445. والرسالة المستطرفة، ص60.

2- تعريف كتب **المعاجم**: وهي التي تُذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، والغالب أن تكون مرتبة على حروف المعجم[1]، وهذه الكتب أيضا تورد الروايات والأحاديث بأسانيدها.

ومثالها: المعاجم الثلاثة للطبراني، ومعجم ابن الأعرابي وغيرها.

3- تعريف كتب **الأطراف**: وهي الكتب التي يُقتصر فيها على ذكر طرف من الحديث، الدال على بقيته، مع الجمع لأسانيده من كتب الحديث، التي اعتمد المصنف على أحاديثها، إمّا على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقييد بكتب مخصوصة[2]، كـ: "أطراف الصحيحين" لإبراهيم بن عبيد الدمشقي (400هـ)، و"أطراف السنن الأربعة" لابن عساكر (571هـ)، و"تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للمزي (742هـ) في أطراف الكتب الستة وغيرها[3].

4- تعريف كتب **الجوامع العامة**: وهي التي تجمع أحاديث جملة من الكتب في مؤلَّف واحد[4]، كـ: "جامع المسانيد والسنن" لابن كثير: جمع فيه بين الكتب الستة، ومسانيد: أحمد والبزار وأبي يعلى، ومعجم الطبراني الكبير، ومن أمثلتها أيضا: "الجامع الكبير" للسيوطي.

5- كتب **المعاجم المفهرسة**: وهي تسمية حديثة لنوع من الكتب التي تُرتِّب ألفاظ الأحاديث على حروف المعجم، وتُجعل كمفاتيح وفهارس عامة لمجموعة من كتب الحديث، من أجل تسهيل الوصول إلى الحديث بسرعة وسهولة، ومثالها: "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث" لفنسنك وغيره.

ويستنتج من هذا العرض ما يلي:

- أنّ كتب المسانيد والمعاجم هي كتب أصيلة في الرواية، بأسانيد أصحابها، أمّا كتب الأطراف والجوامع التي تجمع بين كتب الحديث، فهي تعتمد على غيرها من أصول السنة من المسانيد والمعاجم ونحوها من كتب الرواية، ويقتصر عمل مصنفيها على الترتيب والتخريج دون أن تكون لهم أسانيد خاصة بِهم للأحاديث، لذا لا يصح إطلاق المستشرق محرر المادة مصطلح "المسانيد" على كتب الأطراف والجوامع، للفوارق الواضحة بينها.

- أنّ كتب الأطراف والجوامع هي معاجم وفهارس، من ناحية أنها تعتبر نوعا من أنواع المفاتيح لكتب السنة المتقدمة، وهذه التفاتَة قويّة نبّه إليها الشيخ أحمد شاكر في هذا الموضع وفي غيره من

---

[1]- الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص135.

[2]- المصدر نفسه، ص167.

[3]- الحديث والمحدثون، أبو زهو، ص433-434. وبحوث في تاريخ السنة المشرفة، العمري، ص363.

[4]- الحديث والمحدثون، ص445.

كتاباته[1]، برهنَ بها على أصالة صنع الفهارس والمفاتيح المعجمة للمصنفات الإسلامية، وفي مقدمتها كتب الحديث، وأنّ المسلمين هم أول من عني بهذا النوع من الفنون، وأن المستشرقين وغيرهم من الأعاجم في العصر الحديث، إنّما أخذوا هذه الصنعة عنهم.

ثالثا- عرض التعقيب الثاني:

ذكر كاتب مادة "الحديث" كتابي الجامع الكبير والصغير للسيوطي، فعلّق الشيخ أحمد شاكر على ذلك، وعرف بهذين الكتابين، فقال: «**كتاب "جامع الجوامع" ويسمى أيضا "الجامع الكبير" كتاب ضخم جدا، قصد به السيوطي إلى جمع كل الأحاديث التي وجدها فيما وقع له من كتب السنة، سواء أكانت صحيحة أم غير صحيحة، ورتّب فيه الأحاديث على الحروف على أوائل اللفظ النبوي فيها، ورتب ترتيبا مقاربا لأحاديث "الأفعال"، أي التي فيها حكاية ووصف لحادثة ونحو ذلك، وليس فيها حديث قوليٌّ للنبي ﷺ، وهذا الكتاب لم يطبع، وتوجد منه نسخ غير كاملة في دار الكتب المصرية.**

وأما "الجامع الصغير" فإنه مختصر مشهور معروف طبع مرارًا، وطبعت بعض شروح عليه للعلماء، وهو مرتب على الحروف أيضا، على أوائل اللفظ النبوي، اقتصر فيه مؤلفه السيوطي على الأحاديث الوجيزة، وصانه عما تفرد به وضاع أو كذاب، أي صانه عن الحديث الموضوع فقط. ففيه أحاديث ضعيفة قطعا، وهما – في رأيي – مُحاولة لعمل فهارس متقنة لكتب الحديث، لأن مؤلفهما رتبها على الحروف ثم ذكر بعد كل حديث أسماء الكتب التي نقله منها، كالبخاري ومسلم وغيرهما، ورَمَز إلى أسماء هذه الكتب برموز اصطلاحية، مثل: (خ) للبخاري، (م) لمسلم، (د) لأبي داود، (ن)[2] للترمذي، وهكذا، وهذه الرموز بعضها قديم معروف عند المحدّثين، وبعضها اختاره السيوطي وجعله اصطلاحا له في كتابيه هذين».

رابعا– التحليل والمناقشة: يُلاحظ على هذا التعليق أنّ أحمد شاكر قد أفاض وتوسع في التعريف، غير أنّي أضيف بعض التوضيحات والتنبيهات المتعلقة بالكتابين، على شكل نقاط كالآتي:

1- قصد السيوطي من تأليفه "للجامع الكبير" جمع الأحاديث النبوية كلّها، كما صرح بذلك في مقدمته على الكتاب[3]، لكن لم يُوفق إلى هذا، فقد فاته الكثير، كما نبّه إلى ذلك "الكتاني"[4].

---

[1]- ينظر في ذلك: ص60، من هذا البحث.

[2]- ملاحظة: لم يرمز السيوطي لجامع الترمذي بحرف (ن) كما هو في التعقيب، بل رمز له بحرف (ت)، ينظر: مقدمة الجامع الصغير (ضمن: كنز العمال)، ج1 ص6، فلعله يكون خطأ مطبعي، أو هو سهو من أحمد شاكر نفسه، والله أعلم.

[3]- مقدمة قسم الأقوال من "جمع الجوامع" (ضمن كنز العمال)، ج1 ص9.

[4]- الرسالة المستطرفة، ص182.

2- قسّم السيوطي الجامع الكبير إلى قسمين:

أ)- **القسم الأول**[1]: ضمّنه الأحاديث القولية: ويعني بها الأحاديث التي تبدأ بلفظ قاله النبي ﷺ، ورتب فيه أطراف الحديث على حروف المعجم، ويذكر من خرجه من الأئمة.

ب)- **القسم الثاني**[2]: وضمّنه الأحاديث الفعلية: وهي تشمل الأفعال النبوية والتقريرات، والإجابة على أسئلة الصحابة، وما إلى ذلك. وقد يضمنه أحاديث جمعت بين القول والفعل، إلاّ أنها لا تبدأ بالقول، ورتّب هذا القسم على مسانيد الصحابة.

وقد صرح السيوطي بمنهجه هذا في مقدمتيه: على قسم الأقوال، ثم على قسم الأفعال.

3- لقد صرّح السيوطي في مقدمته على الجامع الكبير بما أشار إليه أحمد شاكر، مِن كون الكتاب يعتبر كفهرس ومفتاح لكتب السنة التي جمع الكتاب أحاديثها، حيث يقول السيوطي: «وأرصدته مفتاحا لأبواب المسانيد العليّة»[3]؛ وهذه العبارة تؤيد ما استنتجه الشيخ شاكر من صنيع المؤلّف في مؤلّفه.

4- كتاب "الجامع الصغير" اختصره السيوطي من جامعه الكبير: "جمع الجوامع"، من القسم الأول الخاص بالأحاديث القولية، وسماه: "الجامع الصغير من حديث البشير النذير"[4].

5- وبعد أن ألّف السيوطي الجامع الصغير، جمع أحاديث أخرى لم يذكرها في الصغير، ووضعها في مصنّف جعله تتمة وذيلا عليه، وسّماه: زيادة الجامع، ونَهَجَ فيه نفس نهجِ الجامع الصغير[5].

6- أما عن ترميز هذين الكتابين[6]: فقد جعلها السيوطي إما حروفا، وقد ساق الشيخ "شاكر" بعضها فأكتفي بها، وإما أرقاما، كرقم (4): للسنن الأربعة التي رمز لكل منها برمز مستقل (د-ت-ن-هـ)، ورمز (3): للأربعة إلا ابن ماجه.

- وقد شملت رموز الجامع الكبير نفس رموز الصغير، مع إضافة رموز أخرى ليست في الصغير.

- ومن الرموز التي وافق فيها غيره مثلا: الرمز (خ) للبخاري، فهذا الرمز هو عند "جامع الأصول" و"تهذيب الكمال"، ووافق المزي أيضا، خاصة في رمز (4) للسنن الأربعة[7].

---

[1]- مقدمة قسم الأقوال من "جمع الجوامع" (ضمن: كنز العمال)، ج1 ص9-10.

[2]- مقدمة قسم الأفعال من "جمع الجوامع" (ضمن: المصدر نفسه)، ج1 ص12.

[3]- مقدمة قسم الأقوال من "جمع الجوامع" (ضمن: المصدر نفسه)، ج1 ص12.

[4]- مقدمة الجامع الصغير (ضمن: المصدر نفسه)، ج1 ص6.

[5]- الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص182.

[6]- باختصار من: ترميز كتب الحديث، عمر سليمان الأشقر، مجلة الحكمة، العدد 10، ص255-256.

[7]- لمعرفة الفروق بين رموز السيوطي في جوامعه، ورموز غيره، يُراجع الجدول الذي وضعه عمر سليمان الأشقر لذلك، في بحثه: ترميز كتب الحديث، المصدر السابق، من ص269 إلى279.

المطلب الثاني: الاسم الصحيح لجامع الترمذي

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "الترمذي"

- يقول كاتب مادة "الترمذي": «**وفي طبعة القاهرة تعرف مجموعته في الأحاديث باسم الصحيح، أما في غيرها من الطبعات فتعرف بالجامع**»[1].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**هذا ليس اختلافا في التسمية من الطابعين، بل أن كتاب الترمذي يقال له "السنن" كباقي السنن الأربعة. وقد سماه المتقدمون الجامع الصحيح؛ فسماه بذلك الحاكم صاحب المستدرك وغيره، لأن أكثر أحاديثه صحاح، والضعيف فيه قليل جدا. وقد بين هو ضعف الضعيف. وهو جامع لأنه يجمع إلى أبواب الأحكام أبوابا أخرى، كما بينه كاتب هذه المادة**».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

يرى العلامة أحمد شاكر أنّ الاختلاف في تسمية مصنف الترمذي ليس مرجعه إلى الاختلاف في طبعات الكتاب كما ذكر كاتب المادة، وإنّما لأنه يُطلق عليه الاسمين: الجامع الصحيح، والسنن، وهو إطلاق قديم للعلماء على الكتاب، غير أنّ الشيخ أحمد شاكر لم يُبَيّن إن كان هذا الإطلاق ثابتا عن مؤلف الكتاب أم لا.

فمن هم العلماء المتقدمون الذين أطلقوا اسم الصحيح على كتاب الترمذي؟ وهل هذا الإطلاق صحيح، موافق لتسمية المؤلّف لمؤَلّفه، أم أنه مخالف لتسميته وصنيعه في كتابه؟

أولا- إثبات الاسم[2] الصحيح الثابت عن المؤلف للكتاب: العنوان الصحيح لمصنّف الترمذي، هو: «**الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ، ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل**»[3].

ومِمّا يدلّ على صحّة هذا العنوان:

1- أنّ ابن خير الإشبيلي ذكره بهذا الاسم الكامل في "الفهرسة"[4]، ثُمّ ساق أسانيده إلى الترمذي مصنف الكتاب في إثبات هذه التسمية، «ومما يُسجل لكتاب الفهرسة لابن خير الإشبيلي

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج5 ص230. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها. ومحرّر المادة هو المستشرق: "فنسنك"، كما سبق ذكره.

[2]- بيّن حاتم العوني في كتابه: العنوان الصحيح للكتاب، (ص16-17). أنّ: المتعارف عليه هو استعمال عنوان الكتاب أو اسمه بمعنى واحد.

[3]- ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي ، ص98. وتحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، عبد الفتاح أبو غدة، ص55. والعنوان الصحيح للكتاب، حاتم العوني، ص54.

[4]- ص98-100.

(575هـ)... أنّه من أقدم كتب الفهارس زمنا، ثُم هو أيضا من أكثرها عناية بإثبات الاسم الصحيح الكامل للكتاب الذي يذكره»[1].

2- كما أنّ هذا العنوان الكامل هو الذي يُعبّر بوضوح عن مضمون الكتاب، وعن الخطوط العريضة لمنهج مؤلفه فيه، وبعبارة موجزة.

3- ذكر عبد الفتاح أبوغدة أنّه وقف على نسختين خطيتين قديمتين، جاء فيهما اسم الكتاب كاملا غير منقوص، كما نقله الحافظ ابن خير الإشبيلي، أمّا النسخة الأولى: فكتبت سنة (479هـ)، والثانية: سنة (582هـ)، ثمّ أَثبتَ صورة كل منهما[2].

ثانيا- بيان أهمية الاسم الصحيح لجامع الترمذي وفوائده: إن هذا العنوان الكامل للمصنَّف هو في غاية الأهمية؛ لأنّه قد تضمن الأسس العريضة التي بنَى عليها الترمذي كتابه، مِمّا لا نجده في غير هذا العنوان؛ من أجل ذلك كان «العنوان الذي وضعه المؤلّف أقدر عنوان على وصف الكتاب وصفاً دقيقا معبّرا في كلمات يسيرات»[3]؛ لأنّ واضعه هو أعرف الناس بكتابه، فهذا العنوان مع كونه يختصر مضمون الكتاب، فهو يتضمن الملامح العريضة لخطّة الكتاب، التي تُبين منهج المؤلف وشرطه ومقصوده في كتابه[4]. فقوله: «الجامع» لكونه جامعا لأبواب العلم كلّها، فلم يقتصر فيه على أبواب الفقه والأحكام فحسب.

أما قوله: «المختصر» فهذا القيد يدلّ على خطإ من سمّاه "الجامع الكبير"، أو من حققه بهذه التسمية، كما سيأتي. وقوله: «معرفة الصحيح والمعلول» هذا يدلّ على أنه لم يشترط فيه الصحة، بل يضعف هو نفسه كثيرا من الأحاديث، ويبين عللها. ولأنّه عني فيه ببيان أدلّة فقهاء الأمصار ومذاهبهم؛ وصفه بقوله: «وما عليه العمل».

والذي يظهر أنّ الشيخ أحمد شاكر لَمَ يطّلع على الاسم الكامل لكتاب الترمذي، كما حقّقه الأستاذ أبوغدة، وهذا ما جعله يسميه في تحقيقه له بـ:"الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي"، يقول الأستاذ حاتم العوني: «وقد طُبع الكتاب طبعات متعددة، ولم تأت إحدى طبعاته بهذا العنوان الصحيح! بل أشهر طبعاته التي بتحقيق العلامة المحدث أحمد محمد شاكر، كتب على غلافها:

---

[1]- العنوان الصحيح للكتاب، العوني، ص41.

[2]- تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، ص55 و 78-86.

[3]- العنوان الصحيح للكتاب، ص54.

[4]- المصدر نفسه، ص25-26.

(الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي)، وهذه التسمية خطأ محض لا هي عنوان الكتاب الصحيح، ولا هي مطابقة لمضمون الكتاب ومنهجه»[1].

ثالثا- التسميات التي أُطلقت على الكتاب: من التسميات التي أُطلقت على كتاب الترمذي:

أ)- **الصحيح:** وهذا إطلاق الحاكم النيسابوري والخطيب البغدادي من المتقدمين، وقد انتُقدا في هذا الإطلاق، واعتبره العلماء تساهلا بيِّنا منهما، كما بيّن ابن الصلاح[2]، والسيوطي[3]، ولهذا يقول ابن كثير: «وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يُسميان كتاب الترمذي "الجامع الصحيح"، وهذا تساهل منهما»[4].

وهذا إطلاق ابن الأثير أيضا في: جامع الأصول[5]، كما طبع أحمد شاكر "الجامع" بهذا الاسم، كما سبق، وهذه التسمية يردّها الاسم الصحيح للكتاب؛ لتضمنه عدم التزام مؤلفه فيه بالصحة.

ب)- **السنن:** وهذا هو الاستعمال الأكثر لاسم الكتاب[6]، وإن كانت هذه التسمية لها وجه يجعلها سائغة، لاشتماله على أبواب الفقه، ولكن مضمون الكتاب يدل على أنه اشتمل على غير أبواب الأحكام، فإن مؤلفه جعله على طريقة الجوامع التي تضم جميع أبواب الدين، وبهذا يتضح الفرق[7].

ج)- **الجامع الكبير:** وقد ذكره الكتاني في "الرسالة المستطرفة"[8] بهذا الاسم، كما طبعه الأستاذ بشار عواد معروف بهذه التسمية، واعترض عليه حاتم العوني بأن هذا العنوان غير صحيح، لأن المؤلف وصف كتابه "بالمختصر"[9].

رابعا- من أسباب الخطإ في تسمية "جامع" الترمذي: ولعل من أسباب عدم اشتهار الاسم الصحيح لجامع الترمذي وغيره من الكتب، هو «أننا نجد العلماء - قديما وحديثا - متواردين على عدم التزام الأسماء الصحيحة الكاملة للكتب عند عزوهم إليها في مصنفاتهم... فنجدهم يترخصون غاية الترخص في اختصار أسماء الكتب، بل وربما التصرف في ألفاظها»[10].

---

[1]- المصدر السابق، ص54.

[2]- علوم الحديث، ص40.

[3]- تدريب الراوي، ص121.

[4]- اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث)، ص25.

[5]- ج1 ص114.

[6]- الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص11.

[7]- مناهج المحدثين، سعد آل حميد، ص87.

[8]- ص11.

[9]- العنوان الصحيح للكتاب، ص54. وإن كان العوني لم يذكر بشار عواد باسمه، ولكن انتقد صنيعه دون تسميته.

[10]- المصدر نفسه، ص30. وينظر في هذا المعنى: تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي، أبو غدة، ص59.

وقد يقع الخطأ من جهة «تصرف الناسخين في عنوان الكتاب الذي على غلافه بالاختصار، أو الاكتفاء بلقب شهرة الكتاب ونحو ذلك»[1].

وبهذا يُعلم أنّ إطلاق كاتب المادة، ثم الشيخ أحمد شاكر على جامع الترمذي اسم "الصحيح" غير دقيق، لكون الاسم الصحيح الذي ثبت أن مؤلف الكتاب هو من سَمّاه به يأبَى ذلك، ولكونه هو الأجدر والأحقّ بأن يُعنون به، كما أنّ الترمذي لَم يزعم أنّه التزم الصحة فيه، وقد تضمن كتابه الصحيح والحسن، والضعيف والمعلول.

المطلب الثالث: منهج البغوي[2] في كتاب المصابيح واصطلاحه فيه

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر على ما جاء في مادة "البغوي"

– ورد فيه مادة "البغوي": « **وترجع شهرته** [أي: الإمام البغوي] **في العالم الإسلامي إلى مصنَّفه في الحديث المعروف بـ"مصابيح السنة"، وقد جمعه من كتب السنة السبعة الصحيحة، وبوبه على الأبواب، وقسّم الأحاديث في كلّ باب إلى ثلاثة طبقات: صحيحة أخذها من البخاري ومسلم، وحسنة أخذها من السنن، وغريبة وضعيفة**»[3].

– محرر المادة هو المستشرق: بروكلمان[4].

– تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**ليس هذا النقل مطابقا بالدقة لصنيع البغوي في "المصابيح"، لأنه قسم أحاديث الكتاب في كل باب إلى قسمين فقط: صحاح وحسان. ثم قال في الحسان: "وأكثرها صحاح بنقل العدل عن العدل، غير أنها لم تبلغ غاية شرط الشيخين في علو الدرجة، من صحة الإسناد، إذ أكثر الأحكام ثبوتها بطريق حسن. وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه"، فيُفهم من هذا أنه لم يجعل قسما خاصا للغريب والضعيف، بل هو داخل قسم "الحسان" عنده، وأن الغرابة والضعف ليسا إلى الدرجة التي تَمنع الأخذ بما ذكره في الحسان.**

---

[1]– العنوان الصحيح للكتاب، العوني، ص34.

[2]– هو الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي (433-516هـ): من أعلام التفسير والفقه والحديث، من آثاره: شرح السنة، وتفسيره معالم التنزيل، ومصابيح السنة، وغيرها. ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج2 ص136. معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج1 ص553-554. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج19 ص439. طبقات الحفاظ، السيوطي، ص456.

[3]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج4 ص28. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

[4]– كارل بروكلمان (C.Brockelman)، (1868– 1956م): مستشرق ألماني، ولد في ألمانيا وتخرج باللغات السامية على يد أعلام المستشرقين، كنولدكه. عُيّن أستاذا في جامعات كثيرة، منها: جامعة برسلاو، وكونبرج، وجامعة برلين وغيرها، من مؤلفاته: فهرس المخطوطات العربية والفارسية والتركية والعبرية في مكتبة مدينة برسلاو، وتاريخ الشعوب الإسلامية، وتحقيق: جزء من الطبقات الكبرى لابن سعد، وغيرها. ينظر: المستشرقون، ج2 ص424-429. موسوعة المستشرقين، ص98-105.

ثم هذا التقسيم للبغوي اصطلاح خاص به، ليس موافقا لمصطلح أهل الحديث، بل هو اصطلاح غير صواب، لأنه يخلط الأمر على القارئ، فإن في كثير من كتب السنن الثلاث التي أخذ منها الحسان، وهي أبو داود والترمذي والنسائي: أحاديث صحيحة جدا، لا تقل في الصحة عن درجة ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وقد انتقد كثير من المتقدمين صنيع البغوي هذا، وأبانوا عن خطئه، وإن كان اصطلاحا خاصا به».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

صحّح الشيخ أحمد شاكر الخطأ الذي وقع فيه المستشرق "بروكلمان" بخصوص منهج البغويّ في كتابه "مصابيح السنة"، كما تحدث "شاكر" بإيجاز عن منهج البغويّ في هذا الكتاب، والانتقادات التي وجهت له من خلاله، وتفصيل ذلك في النقاط الآتية:

أولا- المنهج العام للبغوي في كتابه مصابيح السنة: بيّن البغوي في مقدمة كتابه[1] وأوضح بعض جوانب منهجه فيه، وهي كالآتي:

- بيّن السبب الباعث له على تأليف الكتاب، وهو أن يكون عونا للمنقطعين للعبادة.
- أنّه لا يذكر الأسانيد خوف الإطالة، واعتمادا على نقل الأئمة، وقد يسمي الصحابي راوي الحديث أحيانا لمعنى دعا إليه.
- وأبان عن منهجه في تقسيم الأحاديث إلى: صحاح وحسان، كما سيأتي بيانه.
- أنّه يشير إلى الأحاديث الضعيفة والغريبة.
- واشترط أنه لا يذكر المنكر والموضوع.
- أنّ المقصود بهذا الكتاب هو جمع أحاديث رسول الله ﷺ المرفوعة، دون غيرها من آثار الصحابة والتابعين.

ثانيا- تقسيم البغوي لأحاديث كتابه: وقد نصّ البغوي على منهج تقسيمه لأحاديث "المصابيح"، في موضعين من كتابه:

الموضع الأول: في مقدمته على الكتاب، حيث قال: «وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح، وحسان.

أعني **بالصحاح:** ما أخرجه الشيخان، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - رحمهما الله - في جامعيهما، أو أحدهما.

---

[1]- مصابيح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق يوسف المرعشي - محمد سليم - جمال حمدي، ج1 ص109-110.

وأعني **بالحسان**: ما أورده أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، وغيرهما من الأئمة في تصانيفهم - رحمهم الله -، وأكثرها صحاح بنقل العدل عن العدل، غير أنّها لم تبلغ غاية شرط الشيخين في علوّ الدرجة، من صحّة الإسناد، إذ أكثر الأحكام ثبوتها بطريق حسن، وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه، وأعرضت عن ذكر ما كان منكرا، أو موضوعا»[1].

الموضع الثاني: كما بيّن البغوي اصطلاحه الخاص في آخر كتاب المناسك من "المصابيح"، بعبارة مقاربة لما ذكره في مقدمة الكتاب[2].

ثالثا– آراء العلماء في هذا التقسيم: وقد اختلفت أنظار العلماء إلى صنيع البغوي في هذا التقسيم، بين رادٍّ عليه، ومعتذر له، على التفصيل الآتي:

أ)– رأي ابن الصلاح والنووي: لقد ردّ ابن الصلاح ثم النووي هذا المنهج في تقسيم الصحيح والحسن، فقال ابن الصلاح: «ما صار إليه صاحب المصابيح - رحمه الله - من تقسيم أحاديثه إلى نوعين: الصحاح والحسان، مريدا بالصحاح ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما، وبالحسان ما أورده أبو داود و الترمذي وأشباههما في تصانيفهم، فهذا اصطلاح لا يُعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك، وهذه الكتب تشتمل على حسن، وغير حسن»[3].

وقال النووي: «وأما تقسيم البغوي أحاديث المصابيح إلى حسان وصحاح، مريدا بالصحاح ما في الصحيحين، وبالحسان ما في السنن، فليس بصواب، لأنّ في السنن الصحيح والضعيف والمنكر»[4].

ويظهر من قوليهما أنهما يخطّئان البغوي في هذا الاصطلاح لسببين:

الأول: أنّ "الصحيح والحسن" على هذا المعنى مخالف لاصطلاح ومفهوم الحديث "الصحيح والحسن" عند أهل الحديث[5]. والثاني: أنّ في كتب السنن الصحيح والضعيف والحسن وغيره.

---

[1]- المصدر السابق، ج1 ص110.

[2]- المصدر نفسه، ج2 ص305.

[3]- علوم الحديث، ص37.

[4]- التقريب (مع شرحه تدريب الراوي)، ص120.

[5]- **فالصحيح** في اصطلاح المحدثين هو: «الحديث المسند المتصل بنقل الثقة عن الثقة إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا»، ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص11-12. ومفهوم **الحسن** بإيجاز: كما يعرفه السخاوي (فتح المغيث، ج1 ص84) هو: «الحديث المتصل الإسناد بروّاة معروفين بالصدق، في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون معلولا ولا شاذا». وللتوسع أكثر في هذا الاصطلاح ينظر: علوم الحديث، ص31-32. وتدريب الراوي، السيوطي، ص114-115.

ب)- رأي التبريزي وابن حجر: وقد انتصر التاج التبريزي للبغوي، وقال: إنه لا مشاحّة في الاصطلاح، بل تَخطئة المرء في اصطلاحه بعيدة عن الصواب[1].

قال ابن حجر: «قد تعقب العلامة تاج الدين التبريزي في مختصره هذا الكلام، فقال: ليس من العادة المشاحة في الاصطلاح والتخطئة عليه، مع نص الجمهور على أن من اصطلح في أول الكتاب فليس ببعيد عن الصواب»[2].

وذكر السيوطي أنّ التاج التبريزي قال: «ولا أزال أتعجب من الشيخين - يعني ابن الصلاح والنووي - في اعتراضهما على البغوي، مع أن المقرر أنه لا مشاحّة في الاصطلاح»[3].

وقد وافق ابن حجر التبريزيَّ في اعتذاره للبغوي، وأضاف إليه توجيها آخر، فقال: «ومما يشهد لصحة كونه أراد بقوله الحسان اصطلاحا خاصا له، أن يقول في مواضع من قسم الحسان: هذا صحيح تارة، وهذا ضعيف تارة، بحسب ما يظهر له من ذلك؛ ولو كان أراد بالحسان الاصطلاح العام ما نوَّعه في كتابه إلى الأنواع الثلاثة»[4].

كما قد ذهب السيوطي أيضا في "ألفيته" إلى توجيه صنيع البغوي في هذا التقسيم، بأنه اصطلاح خاص له في كتابه[5].

ج)- رأي الشيخ أحمد شاكر: والذي يظهر من تعقيب الشيخ شاكر أنّه لا يرى استقامة الجواب على صنيع البغوي بأنه اصطلاح خاص به، لأنّه وإن كان اصطلاحا خاصا، فهو يوهم أنّ ما صنّفه في الحسان ينطبق عليه تعريف الحسن عند المحدثين، أضف إلى ذلك أنّ في السنن الصحيح والحسن والضعيف، ويُستفاد هذا من قوله في التعقيب: «بل هو اصطلاح غير صواب»، وهذه العبارة وإن كانت غير صريحة في الإبانة عن رأيه هذا، فإن أحمد شاكر قد صرّح بهذا الرأي في شرحه على "ألفية السيوطي"، فقال: «وأجاب عنه المؤلف [أي: السيوطي] هُنا بأن هذا اصطلاح خاص له، ولكنّ ضعف هذا الجواب ظاهر، لأنّ هذا الاصطلاح يوهم الناظر في كتابه بأنّ ما سماه من الحسان ينطبق عليه تعريف الحسن عند المحدثين»[6].

---

[1]- فتح المغيث، السخاوي، ج1 ص98.

[2]- النكت على ابن الصلاح، ص147.

[3]- تدريب الراوي، ص121.

[4]- النكت على ابن الصلاح، ص148.

[5]- ألفية السيوطي في علم الحديث، شرح أحمد شاكر، ص17.

[6]- شرح ألفية السيوطي في علم الحديث، ص17. وقد ذهب إلى هذا الرأي أيضا في: الباعث الحثيث، ص40، وقال: «اصطلاح غير جيد».

فهو إذن موافق لابن الصلاح والنووي في تخطئة البغوي، غير أنّه أضاف سببا ثالثا، زيادة على السببين السابقين في كلام ابن الصلاح والنووي، وهذا السبب كما أبان عنه، هو: كون هذا الاصطلاح يخلط الأمر على قارئ الكتاب، ويوقعه في اللبس.

رابعا- الخطأ الذي وقع فيه "بروكلمان" محرر المادة: أبان الشيخ أحمد شاكر عما أخطأ فيه كاتب المادة عندما اعتبر أنّ البغوي قسم كتابه ثلاثة أقسام، فإن هذا ليس دقيقا في بيان منهج البغوي في تقسيمه لمصنَّفه، لأن الذي يُفهم من صنيعه فيه، ومما ذكره في مقدمته كما سبق بيانه، أنّه لم يجعل قسما خاصا للغريب والضعيف - كما ذكر كاتب المادة -، بل ذلك داخل في قسم الحسان عنده، وإنّما قسَّم كتابه إلى قسمين فحسب.

غير أنّ ما يُنبّه إليه في هذا المقام - وإن كان الشيخ شاكر لم يشر إليه - هو أنّ الذي قسّم كتابه إلى ثلاثة أقسام أو طبقات، هو: التاج التبريزي في كتابه "المشكاة"؛ ولهذا قال في مقدّمته: «وقسّمت كلّ باب غالبا على فصول ثلاثة:

أوّلها: ما أخرجه الشيخان أو أحدهما، واكتفيت بهما وإن اشترك فيه الغير؛ لعلوّ درجتهما في الرواية.

وثانيها: ما أورده غيرهما من الأئمة المذكورين.

ثالثها: ما اشتمل على معنى الباب من مُلحقات مناسبة...»[1].

فعلى سبيل المثال: يُقارن (باب الغسل، من كتاب الطهارة) في "مشكاة المصابيح"[2]، مع الباب والكتاب نفسهما في "المصابيح"[3]، ليظهر الفرق جليا بين منهج الكتابين.

فلعل المستشرق بروكلمان التبس عليه هذا الأمر، فنسب التقسيم "للمصابيح"، بينما هو في شرحه "مشكاة المصابيح"، الذي اتبع فيه مصنّفه منهجا خاصا مغايرا بعض الشيء لمنهج كتاب البغوي، فجعله أقساما ثلاثة، يُسمِّي كل قسم منها فصلا.

---

[1]- مشكاة المصابيح، ج1 ص22-23.

[2]- ج1 من ص198 إلى205.

[3]- ج1 من ص212 إلى218.

المطلب الرابع: كتب مصطلح الحديث

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر

تكلم كاتب مادة "الحديث" عن كتب مصطلح الحديث، وسرد مجموعة منها، وقد علق أحمد شاكر عليها بعض التعليقات المفيدة، ذكر فيها طبعات هذه الكتب، وشيئا من خصائصها، وهذه التعليقات[1] هي كالآتي:

1- كتاب "مقدمة ابن الصلاح": «**كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح اشتهر أيضا باسم "مقدمة ابن الصلاح" وقد طبع مرارا، أهم طباعته طبعة مصر (1326هـ) بتصحيح الشيخ محمود السمكري الحلبي، وطبعة المطبعة القيمة في بَمبى بالهند سنة (1357 هـ) وأهم من ذلك طبعته بشرح الحافظ زين الدين العراقي المتوفى سنة (806 هـ) في حلب سنة (1350هـ) وهو شرح جليل واف، يقرب هذا العلم للمبتغين**».

2- "تدريب الراوي": « **هذا الشرح[2] من أنفس كتب السيوطي وأجودها وقد طبع في مصر في المطبعة الخيرية (1307هـ)**».

3- "نخبة الفكر" لابن حجر: «**هو جزء صغير، طبع مرارا في مصر والهند والآستانة وغيرها**».

- ثُم أضاف بعض كتب المصطلح المهمة التي لم يذكرها محرر المادة، فقال: «**وكتب مصطلح الحديث كثيرة جدا، نشر كثير منها في الأقطار الإسلامية، ومن أهمها وأقدمها مما نشر أخيرا كتاب "معرفة علوم الحديث" للإمام الحاكم أبي عبد الله النيسابوري صاحب المستدرك المتوفى سنة (495هـ) وقد طبع في دار الكتب المصرية سنة (1928م) تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند، وكتاب "الكفاية في علم الرواية" للحافظ الخطيب البغدادي صاحب تاريخ بغداد، المتوفى سنة (463هـ) وقد طبع بحيدر آباد بمطبعة دائرة المعارف العثمانية سنة (1357هـ)، وكتاب "اختصار علوم الحديث" للحافظ ابن كثير صاحب التفسير والتاريخ المشهورين، المتوفى سنة (774هـ) وطبع بالمطبعة الماجدية بمكة المكرمة سنة (1353هـ)، ثم طبع بمطبعة حجازي بمصر سنة (1355هـ) بشرحنا وتحقيقنا. ومن أهم مؤلفات المتأخرين في هذا العلم الجليل كتاب "توجيه النظر إلى أصول الأثر" لأستاذنا الجليل الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي رحمه الله، طبع بمطبعة الخانجي بمصر سنة (1338هـ)، وكتاب "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث" لأستاذنا عالم الشام السيد جمال الدين القاسمي رحمه الله، وطبع بدمشق سنة (1352هـ)**».

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص340. وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقب عليها، من الصفحة نفسها.

[2]- أي أنّ: "تدريب الراوي" هو شرح لكتاب: "التقريب والتيسير" للنووي.

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

لا شكّ أنّ العلامة أحمد شاكر قد ذكر في هذا التعليق فوائد مهمة عن طبعات هذه الكتب، وأهميتها في علم مصطلح الحديث[1]، مما يدل على اهتمامه بهذا الفن، ومعرفته بمستجدات النشر والطباعة فيما يختص بكتب الحديث، ولكنّي أورد في هذا المقام بعض الإضافات الهامة، التي تتعلق بكتب مصطلح الحديث، في النقاط الآتية:

أولا- لمحة عن نشأة علم مصطلح الحديث، وتطور التأليف فيه: لم يكن هذا العلم بحالته الراهنة معروفا لدى أهل القرون الثلاثة الأولى؛ مسمّى بهذا الاسم، مجموعة أنواعه بعضها إلى بعض في مصنف واحد، وإن كان قد سبق منهم الكلام في أنواع مفردة من هذا الفن، كما كان تعاملهم مبني على هذه القواعد في التعامل مع الرواة والمرويات، فتكلّموا في الجرح والتعديل، ونقّبوا عن علل الأحاديث، ووضعوا في بعض الأنواع كتبا كما حصل ذلك من علي بن المديني شيخ البخاري، كذلك ألّف غيره أنواعا مفردة كالبخاري ومسلم وغيرهم، وكان تأليفهم لا يعدو الكلام على أنواع مفردة، أمّا جمع هذه الأنواع والكلام عليها في مصنف مستقل، فلم يحدث إلاّ في القرن الرابع الهجري[2].

ولهذا يُحدّد ابن حجر تاريخ بداية التأليف المستقل لعلم مصطلح الحديث في هذا القرن، ثُم يسوق مراحل تطوره إلى غاية عصر ابن الصلاح، فيقول: «فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث، قد كثرت للأئمة في القديم والحديث. فمن أوّل مَن صَنَّف في ذلك:

1- القاضي أبو محمد الرامَهرمُزي (360هـ)، في كتابه "المحدِّث الفاصل"[3]، لكنه لم يَستوعب.

2- والحاكم أبو عبد الله النيسابوريّ (405هـ)، لكنه لم يهذِّب، ولم يرتّب.

3- وتلاه أبو نعيم الأصْبهاني (430هـ)، فعَمِل على كتابه مستخرَجا وأبقى أشياء للمتعقِّب.

4- ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغداديُّ (463هـ) فصنَّف في قوانين الرواية كتاباً سَمَّاه: "الكفاية"[4]، وفي آدابها كتاباً سَمَّاه: "الجامع لآداب الشيخ والسامع"[5]، وقَلَّ فنٌّ من فنون الحديث إلا

---

[1]- علم مصطلح الحديث: هو «علم يُبحث فيه عن حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها»، وهذا العلم هو المسمى بمصطلح الحديث، أو بعلم أصول الرواية. ينظر: تدريب الراوي، السيوطي، ص9-10. والحديث والمحدثون، أبو زهو، ص489-490.

[2]- باختصار من: الحديث والمحدثون، أبو زهو، ص490.

[3]- واسمه: المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي، وهو مطبوع.

[4]- كتاب "الكفاية في علم الرواية" من أوسع الكتب في بابه، ويمتاز بأنه كتابُ روايةٍ؛ حيث أوردَ فيه المؤلف معلوماته بالسند.

[5]- ولكن الصحيح أن اسم الكتاب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، وهو الذي طُبِعَ به، وورد في مخطوطاته.

وقد صنَّف فيه كتابا مفردا؛ فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: كلُّ مَن أَنصف عَلِم أنّ المحدِّثين بعد الخطيب عيالٌ على كتبه.

ثم جاء بعضُ مَن تأخر عن الخطيب، فأخذ من هذا العلم بنصيب:

5- فجمع القاضي عياض (544هـ) كتاباً لطيفا سَمَّاه: "الإلماع".

6- وأبو حفص الميانجي (581هـ) جزءً سَمَّاه: "ما لا يسع المحدِّث جهله". وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبُسِطت؛ ليتوفَّر علمها، واختصرت؛ ليتيسَّر فهمها، إلى أن جاء:

7- الحافظ الفقيه تقي الدين بن الصلاح (643هـ) فجمع كتابَه المشهور، فهذَّب فنونَه، وأملاه شيئا بعد شيء؛ فلهذا لم يَحصل ترتيبُه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرَّقة، فجمع شتات مقاصدها، وضمَّ إليها من غيرها نُخَب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره؛ فلهذا عَكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يُحصى كم ناظم له ومختصِر، ومستدرك عليه، ومقتصر، ومعارض له ومنتَصِر»[1].

فأغلب من جاء بعد ابن الصلاح صنّف في هذا الفن على كتابه تقريبا، وسار على منواله، مع التهذيب أو الاختصار ونحو ذلك، فمن المؤلفات على كتابه[2]:

أ)- المختصرات: اختصره النووي في كتاب سمّاه "الإرشاد"، ثم اختصره وسماه "تقريب الإرشاد"، وهو المشهور الآن، وعليه شروح عديدة: للسخاوي، والسيوطي (التدريب)، وغيرها.

ب)- المنظومات: ونظم كتابه العراقي في ألفيته في علم الحديث.

ج)- الشروح والتعليقات: كما وضع عليه الإمام العراقي تعليقات في كتابه "التقييد والإيضاح"، وكذا ابن حجر في كتابه "النكت على كتاب ابن الصلاح"، وغيرهما.

ثانيا- الاسم الصحيح لكتاب ابن الصلاح: قد اشتهر هذا الكتاب باسم "مقدمة ابن الصلاح"، كما جاء في كثير من الطبعات، غير أنّ هذا العنوان ليس من تسمية المؤلف قطعا، لكن هذا الكتاب لَما كان خير مدخل يُتوصل به إلى دراسة الحديث النبوي، وأفضل ما يُقدم بين يدي هذا العلم سُمّي "مقدمة ابن الصلاح"[3].

---

[1]- نزهة النظر، ابن حجر، ص37-40.

[2]- الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص214-215.

[3]- علوم الحديث، مقدمة التحقيق، ص41.

وقد ذهب نور الدين عتر إلى ترجيح صحة اسمين للكتاب، الأول: «معرفة أنواع علوم الحديث»، لكون هذا الاسم تدلّ عليه عبارة المصنِّف في ديباجته لكتابه[1]، كما صحح كذلك تسميته بـ: «علوم الحديث» وأثبتها على غلاف الكتاب، لتكرُّر هذا العنوان في نسختي الحافظ عبد الرحيم العراقي، وابنه الحافظ أحمد العراقي بخطيهما[2].

وفي مقابل ذلك ذهب حاتم العوني إلى أنّ تسمية الكتاب "بمقدمة ابن الصلاح" أو "بعلوم الحديث"، ليس في أحد منهما العنوان الصحيح للكتاب، وأن الصحيح إنّما هو تسميته بـ: «معرفة أنواع علوم الحديث»[3]، لأسباب منها: أن المؤلف قد سَمّى كتابه بذلك في مقدمة الكتاب، والمؤلف أحق بتسمية كتابه من غيره، كما أنّه صرّح بهذه التسمية أيضا في مواضع من كتابه الآخر "صيانة صحيح مسلم"[4].

وعلى القولين السابقين فإن تسمية الكتاب بمقدمة ابن الصلاح ليس من تسمية المؤلّف، ولا هو دالّ على منهج الكتاب ومضمونه، لذا كان التقيد بتسمية المؤلف لكتابه أولى.

---

[1]- المصدر نفسه، مقدمة المؤلف، ص6.

[2]- المصدر نفسه، مقدمة التحقيق، ص43.

[3]- العنوان الصحيح للكتاب، ص83-84.

[4]- في المواضع التالية: ص75 و149 و163 و227.

نتائج الفصل: ويمكن إيجازها فيما يأتي:

- جاء في مواضع متفرقة من "دائرة المعارف الإسلامية" الحكم بالوضع على أحاديث في الصحيحين، فأجاب الشيخ "شاكر" في تعقّباته عن هذا المسلك القائم على تضعيف أحاديث في منتهى الصحّة، وبيّن مكانة الصحيحين ومنزلة أحاديثهما عند أئمّة الحديث النّقاد، الذين درسوها وفحصوها بمنتهى الدقّة جيلا بعد جيل، وخرجوا بتأييد الغالب الأعمّ منها.

- ناقش الشيخ أحمد شاكر ما ورد في "الدائرة" بخصوص مناهج المحدّثين في تأليف كتب الحديث وترتيبها وتقسيمها، وحتّى تسميتها، وصحّح بعض أخطاء كتّاب "الدائرة" في ذلك.

- الملاحَظ أنّ تعقّبات الشيخ أحمد شاكر في هذا الفصل كانت تدور في أغلبها حول الصحيحين، وذلك لأحد سببين:

أ)- تركيز الشيخ أحمد شاكر على التعليق عما جاء حولهما في "الدائرة" من طعونٍ وإثارةِ شبهاتٍ، نظرًا لأهميّتهما بين مصنّفات الحديث، ولذا فإنّ أغلب تعقّباته حول الكتب الأخرى كانت حول مناهج تأليفها أو تسميتها وطبعاتها ونحو ذلك.

ب)- ويُحتمل أن يكون السبب تركيز محرّري "الدائرة" أنفسهم على إثارة الشكوك والطعون حول هذين الكتابين، لِما عرفوه من مكانتهما في السنّة النبوية، وهذه نتيجة تبيّنها على الأقل تعقّبات الشيخ أحمد شاكر التي جاءت في هذا الفصل، بالإضافة إلى أنّ بقية تعقباته حول كتب السنة الأخرى - سوى الصحيحين - لم تكن في جلّها ردودا على مطاعن حولها، وهذا الأمر يعكس مدى تركيز المستشرقين من كتّاب "الدائرة" على إسقاط مكانة الصحيحين وتوهين أحاديثهما، أكثر من سواهما.

الفصل الثالث:

التعقبات المتعلقة بقواعد المحدثين واصطلاحاتهم

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعقبات المتعلقة باصطلاحات علم الحديث

المبحث الثاني: اختلاف النقاد في الحكم على الرواة توثيقا وتضعيفا

المبحث الثالث: ظهور حركة الوضع وجهود العلماء في مواجهتها

المبحث الرابع: تخريج أحمد شاكر لبعض الأحاديث وحكمه عليها

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد :

أمّا الفصل الأخير فقد جعلته بداية لتعقّبات الشيخ أحمد شاكر التي تطرّق فيها إلى مناقشة المصطلحات الحديثية الْمُعرَّف بها في "الدائرة"، من أجل معرفة ما أضافه الشيخ "شاكر" على هذه التعريفات، وما أبداه من ملاحظات وتنبيهات حول ما احتوته من مفاهيم.

ثمّ خصّصت المبحث الثاني من هذا الفصل لفقرة من تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "الحديث" ناقش فيه موضوعا يتعلّق بقواعد علم الجرح والتعديل.

أمّا المبحث الموالي فحاولت فيه جَمعَ ما تفرق من تعقّبات الشيخ "شاكر" التي تتحدّث عن الوضع في الحديث وجهود العلماء في التصدّي لهذه الظاهرة، صيانةً للسنّة من الموضوعات والأكاذيب، وكانت هذه التعقّبات في جلّها جوابا عما جاء في مواد "الدائرة" من استناد كتّابها إلى ذريعة دخول الوضع في الحديث، لإسقاط الأحاديث الصحيحة الثابتة، والزعم بأنّها مصطنعة.

ثمّ جعلت المبحث الأخير خاصّا بتعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "سروال" الذي تطرّق فيه إلى تخريج جملة من الأحاديث الواردة في نصّ المادة، والحكم عليها صحّة أو ضعفا.

وأنبّه إلى أنّي رتّبت التعقّبات في المبحث الأول ثم الثالث على حسب ترتيبها في "دائرة المعارف الإسلامية"، إلاّ في بعض المواضع التي قد بيّنت طريقة عرضي للتعقبات فيها، وفق ما يقتضيه سياق الدراسة.

المبحث الأول : التعقبات المتعلقة باصطلاحات علم الحديث

خصّصت هذا المبحث لدراسة تعقّبات الشيخ أحمد شاكر على بعض الموادّ التي تناولت التعريف بمصطلحات حديثيّة، وقد رتبت هذه التعقّبات وِفق ترتيبها في "دائرة المعارف الإسلامية"، ويشتمل هذا المبحث على المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعقيب وجيز حول الإجازة وبعض أحكامها

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "إجازة"

– محرّر مادة "إجازة" هو المستشرق: جولد زيهر، وقد سبقت ترجمته.

– تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**مبحث الإجازة في المصطلح مبحث دقيق، والرواية بِها موضع خلاف عند علماء الحديث، والراجح عند أكثرهم جوازها، واختلفوا أيضا في الصيغة التي يُحدّث بها الراوي بالإجازة، والأحسن أن يقول: "أجاز لي فلان" أو "أخبرني في إجازة"، ونحو ذلك.**

وانظر تفصيل القول فيها في شرحي على "ألفية السيوطي في مصطلح الحديث" طبع مصر 1353، ص 136–136 »[1].

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

ويمكن التطرق إلى تحليل ومناقشة ما جاء في هذا التعقيب من خلال العناصر الآتية:

أولا- تعريف الإجازة:

– **لغة:** من جُزت الطريق، وجاز الموضع: سار فيه وسلكه، وأجازه: أنفذه[2].

والجواز: الماء الذي يُسقاه المال من الماشية والحرث ونحوه، يقال: استجزت فلانا فأجازني، إذا سقاك ماء لأرضك أو لماشيتك[3]؛ «وكذلك طالب العلم: يسأل العالم أن يجيزه علمه، فيجيزه إياه»[4].

– **واصطلاحا:** هي إذن المحدث للطالب أن يروي عنه حديثا أو كتابا أو كتبا، من غير أن يسمع ذلك منه، أو يقرأه عليه[5].

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج1 ص433. في هامش المادة المتعقب عليها. وهذه المادّة محذوفة في الإصدار الثالث من الترجمة العربية "لدائرة المعارف".

[2]– لسان العرب، ابن منظور، ج4 ص24. وتاج العروس، الزبيدي، ج8 ص34.

[3]– لسان العرب، ج4 ص27. وتاج العروس، ج8 ص35.

[4]– علوم الحديث، ابن الصلاح، ص164.

[5]– منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص215.

وعرَّفها السخاوي بقوله: هي «إذن في الرواية لفظا أو كتبا»[1].

والإجازة قسم من أقسام طرق تَحمل الحديث ونقله، وقد جعلها القاضي عياض: الخامسة في ترتيب طرق التحمل[2]، وهي عند ابن الصلاح ومن جاء بعده: الثالثة في الترتيب[3].

ثانيا- أنواعها: وقد اعتنى القاضي عياض بسرد أنواع الإجازة، فجعلها: ستة أنواع[4]، ثم جاء ابن الصلاح ولخّص كلامه، وزاد عليها نوعا واحدا، فبلغت سبعة أنواع[5]، ثمّ أوصلها العراقي إلى: تسعة أنواع[6]. وأهمّ هذه الأنواع:

(أ)- إجازة معين لِمعيّن: وهي أن يعيّن الشيخ الكتاب المجاز به، والشخص المجاز له، وهو أرفع أنواع الإجازة المجردة عن المناولة[7].

(ب)- إجازة معين في غير معيّن: وذلك بأن يعيّن الشخصَ المجاز له، دون الكتاب أو الأحاديث التي أجازه بها[8].

وهذين النوعين هما المعتمدين عند الأكثرين، على خلاف بينهم وتحفظ في قبولهما، أمّا بقية الأنواع فليس هذا موضع بسطها، إذ أنّ أكثرها أحدثه المتأخرون، وفيها توسع مغاير للاهتمام بمقام السنة النبوية[9]، يقول أبو زرعة الرازي عن التساهل في الإجازة: «وإذا تساهلنا في هذا يذهب العلم، ولم يكن للطلب معنى»[10].

ثالثا- حجّيتها: وهذا النوع من الرواية ليس محل اتفاق بين علماء الحديث، فقد اختلفوا في قبولها أو ردها على النحو الآتي:

أ)- **المانعون لها**: فممن أنكرها: شعبة بن الحجاج وعبد الله بن المبارك، وأبو زرعة الرازي، أمّا الإمامان مالك والشافعي فنُسب إليهما قولان: المنع والجواز[11].

---

[1]- فتح المغيث، ج2 ص62.

[2]- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق السيد أحمد صقر، ص88.

[3]- علوم الحديث، ابن الصلاح، ص151. وتدريب الراوي، السيوطي، ص326.

[4]- الإلماع، القاضي عياض، ص88-105.

[5]- علوم الحديث، ص151-162.

[6]- التبصرة والتذكرة، ج2 ص60-82.

[7]- الإلماع، ص88. وعلوم الحديث، ص151. والتبصرة والتذكرة، ج2 ص60-61.

[8]- الإلماع، ص91. وعلوم الحديث، ص154. والتبصرة والتذكرة، ج2 ص64

[9]- تحرير علوم الحديث، الجديع، ج1 ص146.

[10]- الكفاية، الخطيب البغدادي، ج2 ص276-277.

[11]- المصدر نفسه، ج2 ص277-279. وشرح علل الترمذي، ابن رجب، ج1 ص270.

ب)- **القائلون بها**: قال الخطيب البغدادي: « اختلف الناس في الإجازة للأحاديث، فذهب بعضهم إلى صحّتها، ودفع ذلك بعضهم، والذين قبلوها أكثر»[1].

فمن الذين قبلوها: الحسن البصري، وابن شهاب الزهري، وأيوب السختياني، وابن جريج، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وابن خزيمة، وغيرهم كثير[2].

قال ابن الصلاح: «ثم إن الذي استقر عليه العمل، وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم: القول بتجويز الإجازة، وإباحة الرواية بها»[3].

رابعا- رأي الشيخ أحمد شاكر: أما عن رأي "شاكر" في صحّة الإجازة، فقد صرح به في الباعث الحثيث، وفي شرحه على ألفية السيوطي، فقال: «وفي نفسي من قبول الرواية بالإجازة شيء، وقد كانت سببا لتقاصر الهمم عن سماع الكتب سماعا صحيحا، بالإسناد المتصل بالقراءة إلى مؤلّفيها، حتى صارت في الأعصر الأخيرة رسما يُرسم، لا علما يُتلقّى ويؤخذ، ولو قلنا بصحة الإجازة إذا كانت بشيء معين من الكتب لشخص معيّن أو أشخاص معيّنين: لكان هذا أقرب إلى القبول... ويمكن التوسع في قبول الإجازة لشخص أو أشخاص معينين مع إبهام الشيء المجاز»[4].

ويستنتج من هذا :

- أن الشيخ أحمد شاكر يرى صحة النوع الأول والثاني من أنواع الإجازة.

- أمّا بقية الأنواع التي سبق ذكر انتشارها في الأعصار المتأخرة، فإن الشيخ أحمد شاكر يسميها الإجازة العامة ولا يرى صحّتها، يقول الشيخ شاكر: «أما الإجازات العامة، كأن يقول: "أجزت لأهل عصري"، أو "أجزت لِمن شاء" ، أو "لمن شاء فلان"، أو للمعدوم، أو نحو ذلك مِمّا قاله الناظم هنا: فلا أشك في عدم جوازها»[5].

- **الخلاصة**: هذه الطريقة في الرواية تَحرّج منها كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين؛ لِما قد يترتب عليها من أن يحوز العلم غير أهله، كما أنّها تؤدّي إلى الحصول على العلم بدون عناء واجتهاد، ومن غير رحلة، ولِهذا جاء عن شعبة بن الحجاج أنه قال: «لو صحّت الإجازة؛ بطلت الرحلة»[6].

---

[1]- الكفاية، ج2 ص267.

[2]- المصدر نفسه، ج2 ص270-272. وفتح المغيث، السخاوي، ج2 ص67.

[3]- علوم الحديث، ص153.

[4]- شرح ألفية السيوطي في الحديث، أحمد شاكر، ص131. وهذا ما نص عليه أيضا في: الباعث الحثيث، ص117.

[5]- شرح ألفية السيوطي في الحديث، ص131-132. وبنحو ذلك في: الباعث الحثيث، ص117.

[6]- الكفاية، ج2 ص277.

ومن أجل ذلك أبَى بعض المحدثين قبولها إلاّ بقيود وضوابط، قال ابن الصلاح: «إنما تُستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالِما بما يجيز، والمجاز له من أهل العلم، لأنها توسع وترخيص يتأهل له أهل العلم لِمسيس حاجتهم إليها»[1].

وقد وضع الإمام مالك بن أنس قيودا وضوابط للإجازة في غاية الدّقة، أشار إليها الخطيب البغدادي[2]، والقاضي عياض[3]، وهي كالآتي:

- أن يكون فرع الطالب معارَضا بأصل الراوي حتّى كأنه هو.
- وأن يكون المجيز عالما بمن يجيزه، وأن يشتهر بالعلم، ويكون ثقة في دينه وروايته.
- وأن يكون المجاز من أهل العلم، متّسما به، حتى لا يُوضع العلم إلاّ عند أهله.

وهذا هو ما قواه أيضا ابن عبد البر، حيث يقول: «تلخيص هذا الباب: أن الإجازة لا تجوز إلا لِماهر بالصناعة حاذق بها، يعرف كيف يتناولها، ويكون في شيء معين معروف، لا يشكل إسناده، فهذا هو الصحيح من القول في ذلك، والله أعلم»[4].

وقد وجّه العلامة أحمد شاكر هذه الضوابط: بأنّها محمولة على الاستحسان في قول بعض أهل العلم، كما هو ظاهر من نص ابن الصلاح السابق، بينما جعلها بعضهم شرطا في صحة الإجازة، وهو مذهب ابن عبد البر - كما في نصه السابق -، وقد مَالَ أحمد شاكر إلى هذا المذهب الأخير، فبعد أن ذكر مذهب ابن عبد البر، وساق كلامه، قال الشيخ "شاكر": «وهذا القول قد يكون أقرب الأقوال إلى الصواب من كلّ الأقوال»[5].

ويُستنتج من هذا التعقيب أنّ أحمد شاكر قد ركّز على الإيجاز والاختصار في تعقّباته، لذا كثيرا ما نجده يكتفي بالعموميات، ويُحيل القارئ إلى مصادر أخرى للتوسع في الموضوع، وهو ما يظهر مِن هذا التعقيب، فإنّه لَمَ يُفصّل في الكلام على أحكام الرواية بالإجازة هنا، وأحال إلى مواضع أخرى من كتاباته، قد تناول فيها الموضوع بتفصيل أكثر.

ولا شكّ أنّ الإيجاز والاختصار مطلوب في هذا الموضع، لأنّ التعقيب ليس من أصل الكتاب (دائرة المعارف)، وإنّما هو إضافات وتنبيهات على ما جاء في أصله، كما يتطلب هذا الإيجازُ دقّة

---

[1]- علوم الحديث، ص164.

[2]- الكفاية، ج2 ص279.

[3]- الإلماع، ص94-95.

[4]- جامع بيان العلم وفضله، ج2 ص180.

[5]- شرح ألفية السيوطي في الحديث، أحمد شاكر، ص132. وبنحو ذلك في: الباعث الحثيث، ص117.

أكثر، من أجل إعطاء الموضوع المتعقب عليه حقّه من البيان، وهذا ما نَجده بارزا في تعقبات أحمد شاكر، من خلال: ما تضمنه نصّ تعليقه، وما أحال عليه من مصادر هامّة تَخدم الموضوع الْمُناقَش.

المطلب الثاني: مفهوم الحديث المرسل وحجيته

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "تابع"

- ورد في مادة "تابع": «**وتَختلف قيمة الأحاديث بالنسبة إلى قدم طبقة التابع الذي رواها وحداثتها، كما ترجع قيمتها أيضا إلى شهرة هذا التابع ومقداره، وعلى هذا فمشهور الحديث هو المسند إلى تابع من الرعيل الأول، وأذاعه وتناقله جملة تابعين من الرعيل الثاني، ومن جاء بعدهم**»[1].

- محرر المادة هو المستشرق: كارادە فو[2].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**هذا كلام غير واضح، ولا مُحرّر على طريقة قواعد العلم عند أهل الحديث. والحديث الذي يرويه التابعي فيسنده إلى رسول الله مباشرة من غير أن يذكر الصحابي الذي سَمعه منه يُسمّى عندهم**[3]: "الحديث المرسل"، **وقد اختلف العلماء في الاحتجاج به، فذهب بعض العلماء إلى أنّه حجة، وذهب بعضهم إلى أنّه حجة إذا كان التابعي من كبار التابعين الذين لَقوا كثيرا من الصحابة، وأن يكون الحديث مرويًّا عن غيره من التابعين أيضا، حتّى يعتضد به، ومِمّن قال بذلك الإمام الشافعي في تفصيل ليس هذا موضعه، وانظره في: (كتاب الرسالة للشافعي) بتحقيقنا، في الفقرات (1262-1308).**

وخالفه في ذلك أكثر علماء الحديث، واستقرّ رأيهم على أنّ المرسل ليس بحجة مطلقا، كما أوضحت ذلك في تعليقي على (كتاب الرسالة، ص465). وانظر أيضا: (كتاب علوم الحديث، لابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي، ص55-62)، وشرحي على (اختصار علوم الحديث لابن كثير، ص37-41)، و(الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ج2 ص2-6)، وغيرها من كتب المصطلح».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج4 ص436. والتعقيب في هامش المادة المتعقَّب عليها.

[2]- سبقت ترجمته في: ص130.

[3]- أي: عند علماء الحديث.

إنّ أهم ما يُلاحظ على نصّ كاتب المادّة المتعقَّبِ عليها هو: الغموض وعدم الوضوح الذي اكتنف كلامه، كما نبّه إلى ذلك أحمد شاكر، حتّى إنّ القارئ لَيختلط عليه تَحديد أيِّ نوع من أنواع علوم الحديث التي يريد المستشرق أن يتكلم عنها من خلال هذا النص، وقد صعب عليَّ لأوّل وهلَة معرفة الموضوع الذي يتحدث عنه كاتب المادة، ولكن عند الاستناد إلى تعقيب الشيخ أحمد شاكر الذي يدلّ على أن الموضوع المناقش هو في: الحديث المرسل، تَبَيّن لِي أنّه هو المراد فِعلا من كلام محرر المادة، وذلك من خلال بعض القرائن التي منها:

- موضوع المادة هو: التابعي، والحديث المرسل له علاقة مباشرة بهذه الطبقة من الرواة.
- من خلال بعض المصطلحات، مثل: « تابع من الرعيل الأول»، و«تابعين من الرعيل الثاني»، يتضح أنّه يريد من ذلك التفريق بين رواية التابعي الكبير والصغير، وهذا الأمر أيضا من العناصر الهامة في معرفة الحديث المرسل.
- كما أنّ قوله: «فمشهور الحديث هو المسند...»، يدل على أنّه يريد التعريف بنوع من أنواع علوم الحديث يتعلق برواية التابعي، وهذا النوع ينطبق على الحديث المرسل، وإنّما لم يستطع محرر المادة أن يُعبّر عن مفهوم هذا النوع بعبارة دقيقة تُجلّي مفهومه، وقد يُحتمل أن يكون هذا ناتِجا عن الترجمة من النص الأعجمي إلى النص العربي، وما قد يعتري ذلك من تحريف للمصطلحات العلمية الدقيقة، وهذا ما يدلّ عليه إطلاق مصطلح «المشهور» في سياق هذا النص، مع أنّ الحديث المشهور[1] ليس له تعلّق بموضوع طبقة التابعين وروايتهم، ولهذا نبّه الشيخ أحمد شاكر إلى هذا الخَلْط في المصطلحات والمفاهيم العلمية لعلم الحديث، فوصف كلام كاتب المادة بأنّه: غير «مُحرَّر على طريقة قواعد العلم عند أهل الحديث».

ولَمّا تَحدّث أحمد شاكر عن مفهوم الحديث المرسل وحجيته، فلا بأس أن أقدّم تفصيلا مختصرا لهذا الموضوع، أَبْسِط فيه بعض ما أوجزه الشيخ شاكر في تعقيبه، من خلال ما يلي:

أولا- تعريف الحديث المُرسَل:

- **لغة**: مأخوذ من قولهم: «أرسلت الشيء»: إذا أطلقته[2]، وذكر العلائي المناسبة بين هذا المعنى والمعنى اللغوي، فقال: «فكأنّ المرسل أطلق الإسناد، ولم يقيّده براوٍ معروف»[3].

---

[1]- الحديث المشهور هو: ما لَه طرق محصورة بأكثرَ من اثنين، ولم يبلغ حدّ التواتر. ينظر: تدريب الراوي، السيوطي، ص446.

[2]- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج2 ص392. ولسان العرب، ابن منظور، ج6 ص380.

[3]- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد بن خليل العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد، ص23.

أو من قولهم: «جاء القوم أرسالا» أي: متفرقين أفواجا[1]؛ «فقيل للحديث الذي قُطع إسناده، وبقي غير متصل: مرسلا، أي: كل طائفة منهم لَمَ تلقَ الأخرى ولا لَحِقتها»[2].

كما يجوز أن يكون مأخوذًا من قولهم: «ناقة مِرْسَال»، أي: سريعة السّير[3]، ويُحتمل أن يكون من الاسترسال، وهو الطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدث به[4].

قال العلائي: «والكل محتمل»[5]، أي: من هذه الأوجه اللغوية.

- **اصطلاحا**: ذكر العلماء في تعريفه أربعة أوجه[6]، هي كالآتي:

الوجه الأول: هو ما أضافه التابعي الكبير[7] إلى النبي ﷺ؛ فيخرج بذلك ما أضافه صغار التابعين وغيرهم، وهذا الوجه مرسل باتفاق العلماء[8]، قال ابن الصلاح: «وصورته التي لا خلاف فيها: حديث التابعي الكبير الذي لَقِي جماعة من الصحابة وجالسهم»[9].

وقال ابن عبد البر: «فأما المرسل: فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ»[10].

الوجه الثاني: هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، من غير تقييد بالكبير[11]، وهذا الوجه هو المشهور عند علماء الحديث، وهو اختيار الحاكم وغيره[12]، قال ابن حجر: «وهذا الذي عليه جمهور المحدثين»[13].

---

[1]- لسان العرب، ج6 ص376-377. وتاج العروس، الزبيدي، ج14 ص280.

[2]- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص23.

[3]- لسان العرب، ابن منظور، ج6 ص378. وتاج العروس، الزبيدي، ج14 ص281.

[4]- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، ص23.

[5]- المصدر نفسه، ص24.

[6]- هذا تقسيم العلائي في كتابه: جامع التحصيل، ص30-31. وابن حجر في: النكت على ابن الصلاح، ص198-200.

[7]- "التابعي الكبير": هو الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم وكانت جل روايته عنهم. و"التابعي الصغير" هو: الذي لم يلق منهم إلا العدد اليسير، أو لقي جماعة إلا أن جلّ روايته عن بعض التابعين. ينظر: فتح المغيث، السخاوي، ج1 ص153.

[8]- النكت على ابن الصلاح، ابن حجر، ص198.

[9]- علوم الحديث، ص51.

[10]- التمهيد، المقدمة، ج1 ص19.

[11]- النكت على ابن الصلاح، ص199.

[12]- علوم الحديث، ص51. وجامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص31.

[13]- النكت على ابن الصلاح، ص199.

الوجه الثالث: هو ما سقط منه رجل، سواء كان المرسل له تابعيا أو من بعده، وهذا مذهب أكثر الأصوليين، واختاره المازري، وعليه يدل كلام أبي حاتم الرازي وابنه عبد الرحمن[1]، وهو ما اختاره الخطيب البغدادي[2]، وغيرهم من علماء الحديث.

قال ابن حجر: «وهو على هذا هو والمنقطع سواء»[3].

الوجه الرابع: هو قول غير الصحابي من أهل هذه الأعصار وما قبلها، قال رسول الله ﷺ[4].

وهو مقتضى كلام إمام الحرمين ومن تبعه[5]، وهو أيضا تعريف ابن الحاجب وقبله الآمدي[6].

قال العلائي: «وهذا توسع غير مرضي بل هو باطل مردود... ولو جوِّز قبول مثل هذا لزالت فائدة الإسناد بالكلّية، وبَطُلت خصّيصة هذه الأمة، وسقط الاستدلال بالسنة على وجهه، وظهور فساد هذا القول غنِيّ عن الإطالة فيه»[7].

– **التعريف المختار**: هو أنّ المرسل: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، من قول أو فعل أو تقرير، ونحوه مما سمعه من غيره[8].

- أمّا قول الشيخ أحمد شاكر عندما عرّف المرسل في التعقيب: «... من غير أن يذكر الصحابي الذي سَمعه»، فهذا التعريف مُنتقد[9]؛ لِما في عبارته من إيهام أن العلة هي سقوط الصحابي، إذ لَو عُلم بأن السّاقط هو الصحابي فحسب، فهذا لا يضر؛ لأنّ الصحابة كلّهم عدول، وإنّما العلة في سقوط مَن تَحت الصحابي مِنْ تابعي واحد أو ربّما أكثر لم تُعرف عدالتهم، فهذا هو الذي رُدّ لأجله الحديث المرسل، لذا كان الأدق أن يُقال في تعريفه – كما سبق – أنه: ما أضافه التابعي إلى رسول الله ﷺ مباشرة، من غير أن يذكر الواسطة.

ثانيا– اختلاف العلماء في الاحتجاج بالمرسل:

للعلماء في قبول الاحتجاج بالمرسل وعدمه مذاهب، هي كالآتي:

---

[1]– باختصار من: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص31. والنكت على ابن الصلاح، ص199.

[2]– الكفاية، ج2 ص435.

[3]– النكت على ابن الصلاح، ص199.

[4]– جامع التحصيل، العلائي، ص31. والنكت على ابن الصلاح، ابن حجر، ص199.

[5]– جامع التحصيل، ص31.

[6]– إحكام الأحكام، ابن حزم، ج2 ص123.

[7]– جامع التحصيل، ص33.

[8]– الاقتراح، ابن دقيق، ص208. والتبصرة والتذكرة، العراقي، ج1 ص144. ونزهة النظر، ابن حجر، ص82.

[9]– مِمّن انتقده مثلا السخاوي في: فتح المغيث، ج1 ص153.

القول الأول: صِحّة الاحتجاج به، بشرط أن يكون المرسل ثقة، وهو بذلك من جملة الحديث الصحيح. وقد ذهب إلى هذا: أبو حنيفة، ومالك بن أنس، وجمهور أصحابهما، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل، كما استدل به أكثر الفقهاء[1].

قال أبو داود: «أما المراسيل فقد كان يَحتج بها العلماء فيما مضى، مثل: الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها»[2].

بل قد ذهب ابن جرير الطبري إلى: أن التابعين أجمعوا على قبول المرسل[3]، ورُدّ على ذلك بأن كثيرا من التابعين وَرَد عنهم عدم قبول الاحتجاج بالمرسل، كسعيد بن المسيب وغيره، فلا يستقيم حينئذ ادّعاء إجماع[4].

– **دليلهم**: احتج أصحاب هذا القول بأدلة عامّة من: القرآن، والسنة، والعقل، تدور في جلّها حول: كون المرسِل للحديث لَمّا كان ثقة وقَطَع بالخبر عن رسول الله ﷺ، فإنّ ذلك يُغنِي عن التفتيش عن الواسطة؛ لأن عدالة الراوي وأمانته تَمنع من أن يحدّث عن غير ثقة، وأُجيب على هذا: بأنه قد وقع من التابعين التحديث عن الصحابة وغيرهم، وعن رجال غير ثقات، لجهلهم بحالهم، أو لإحسان الظن بهم، ونحو ذلك، كما قرر نقاد الحديث العارفون برواياتهم[5].

وقد أفاض الحافظ العلائي في بسط أدلّة هذا الفريق ومناقشتها والجواب عليها، في كتابه "جامع التحصيل في أحكام المراسيل"[6]، وليس هذا موضع تفصيلها، فتراجع هناك.

القول الثاني: أنه ليس بحجة، وهو من جملة الضعيف.

وهو قول ابن المبارك، وأحمد بن حنبل في أحد الروايتين عنه، وهو قول أكثر أهل الحديث[7]، وهذه بعض نصوص أئمة الحديث في ذلك:

---

[1]– الكفاية، الخطيب البغدادي، ج2 ص435. وعلوم الحديث، ابن الصلاح، ص55. وفتح المغيث، ج1 ص175.

[2]– رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه (ضمن: ثلاث رسائل في علم المصطلح)، تحيق عبد الفتاح أبو غدة ، ص32.

[3]– التمهيد، ابن عبد البر، المقدمة، ج1 ص4. وجامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، ص67.

[4]– جامع التحصيل، ص67. وفتح المغيث، السخاوي، ج1 ص160.

[5]– ينظر في ذلك: علل الترمذي الصغير (في آخر الجامع)، ج5 ص410. والتمهيد، ج1 ص6. والنكت على ابن الصلاح، ابن حجر، ص203.

[6]– من ص64 إلى81. وينظر في ذلك أيضا: الكفاية، الخطيب البغدادي، ج2 ص442-445.

[7]– الكفاية، ج2 ص435. وشرح علل الترمذي، ابن رجب، ج1 ص312-313.

قال أبو زرعة وأبو حاتم الرّازيين: «لا يُحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلاّ بالأسانيد الصّحاح المتصلة»[1]. وقال مسلم بن الحجاج: «والمرسل من الروايات في أصل قولِنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة»[2].

وقال الترمذي: «والحديث إذا كان مرسلا فإنه لا يَصحّ عند أكثر أهل الحديث، قد ضعفه غير واحد منهم»[3].

- **دليلهم**: وقد استند أصحاب هذا الرأي إلى أدلة قويّة نابعة عن استقراء للمرويّات، وفحص دقيق للأخبار المرسلة، يقول الترمذي: «ومَن ضَعّف المرسَل فإنّه ضَعَّفه من قِبَل أنّ هؤلاء الأئمة قد حدَّثوا عن الثّقات، وغير الثّقات، فإذا روى أحدهم حديثا وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة»[4].

ومن أهمّها: أ)- العلّة في ردِّ المحدّثين للمرسل هي: «أنّ التابعين لَمَ يَتقيّدوا بالرواية عن الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - بل رووا عن الصحابة وغيرهم، كما لَمَ يَتقَيَّدوا بروايتهم عن ثقات التابعين، بل رووا عن الثقات و الضعفاء؛ فهذه النكتة في رد المرسل، قاله بمعناه ابن عبد البر[5] »[6].

ب)- ومن أجل ذلك وقعت الجهالة بعين الراوي الساقط، فضلا عن الجهالة بعدالته، يقول الخطيب البغدادي: «والذي نختاره من هذه الجملة سقوط فرض العمل بالمراسيل، وأن المرسل غير مقبول؛ والذي يدل على ذلك أن إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، وقد بينا من قبل أنه لا يجوز قبول الخبر إلا ممن عُرفت عدالته»[7].

ج)- أضف إلى ذلك أنّ المرسل عريّ عن الاتصال الذي يَشترطه المحدثون لقبول الأخبار، حتى صار ذلك خاصّية مميِّزة لمرويات المسلمين عن غيرهم من الملل والنحل، قال الحافظ العلائي: «فباتصال الإسناد عُرف الصحيح من السقيم، وصان الله هذه الشريعة عن قول كل أفّاك أثيم، فلذلك كان الإرسال في الحديث علّة يترك بها، ويتوقف عن الاحتجاج به بسببه؛ لما في إبهام المرويّ عنه من الغرر والاحتجاج المبني على الخطر»[8].

القول الثالث: وهو قبول مرسل التابعي الكبير بشروط، وهذا القول ذهب إليه الشافعي.

---

[1]- المراسيل، ابن أبي حاتم، ص15.

[2]- صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، ج1 ص163.

[3]- علل الترمذي الصغير (في آخر الجامع)، ج5 ص409.

[4]- المصدر السابق، ج5 ص410.

[5]- التمهيد، ج1 ص6.

[6]- النكت على ابن الصلاح، ابن حجر، ص203.

[7]- الكفاية، ج2 ص441-442.

[8]- جامع التحصيل، ص22.

- **مذهب الشافعي في قبول المرسل:** وهو ما بيّنه في "الرسالة"، بحيث رأى أن المرسل يكون مقبولاً بشروط، وهي على قسمين:

1- شروطٌ في الراوي المرسِل: وهي ثلاثة:

أ)- أن يكون المرسِل من كبار التابعين[1]؛ لأنهم لا يروون غالبا إلا عن صحابي أو تابعي كبير، وأما غيرهم من صغار التابعين، ومَن بعدهم، فيتوسعون في الرواية عمن لا تَقبل روايته[2].

ب)- أن يَروي أبدًا عن الثقات، فلا يُعرف له رواية عن غير مقبول الرواية؛ من مجهول أو مجروح[3].

ج)- موافقة المرسِل للحفاظ في مرويّاتِهم، فلا يكون مِمّن يُخالف الحفاظ إذا أسند حديثاً أسندوه، وإن كان ممن يخالفهم عند الإسناد لم يقبل مرسله[4].

2- شروطٌ في الرواية المرسَلَة: وأما الخبر الذي يُرسله، فيَشترط لصحة مخرجه وقبوله، أن يُعضِّده ما يدل على صحته، وأنّ له أصلا، وذلك بأمور:

أ)- وهو أقواها: أن يُسنده الحفاظ المأمونون من وجه آخر عن النبي ﷺ، بمعنى ذلك المرسَل، فيكون دليلا على صحة ذلك المرسل، وأن الذي أرسل عنه كان ثقة[5].

ب)- أن يوجد مرسل آخر موافق له، عن عالم يروي عن غير مَن يروي عنه المرسِل الأول، فيكون ذلك دليلا على تعدد مخرجه، وأنّ له أصلا، وهذا أضعف من الأول[6].

ج)- أن يوافقه قول بعض الصحابة، فيستدل به على أن للمرسل أصلا صحيحا؛ لأن الصحابي إنما أخذ قوله عن رسول الله ﷺ[7].

د)- أن يكون قد قال به أكثر أهل العلم، فإنه يدل على أن له أصلا[8].

فإذا وجدت هذه الشرائط دلت على صحة المرسل، وقُبل واحتُجّ به عند الشافعي.

ثالثا- موقف الشيخ أحمد شاكر من مذهب الإمام الشافعي في المرسل: وقد ذكر أحمد شاكر في تعقيبه أنّ علماء الحديث لَم يوافقوا الشافعي فيما ذهب إليه، بل حكموا بعدم صحّة المرسل - كما

---

[1]- الرسالة، الشافعي، ص465. وشرح علل الترمذي، ابن رجب، ج1 ص302.

[2]- شرح علل الترمذي، ج1 ص302.

[3]- الرسالة، الشافعي، ص463. وشرح علل الترمذي، ابن رجب، ج1 ص302.

[4]- شرح علل الترمذي، ج1 ص302. وينظر نص الشافعي في هذا المعنى: الرسالة، ص463.

[5]- شرح علل الترمذي، ج1 ص302. وينظر نص الشافعي في هذا المعنى: الرسالة، ص462.

[6]- شرح علل الترمذي، ج1 ص304.

[7]- المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما.

[8]- الرسالة، ص463. وشرح علل الترمذي، ج1 ص304.

سبق ذكر نصوصهم في ذلك -، وقد بيّن الشيخ شاكر في تعليقه على كتاب "الرسالة"، عدم موافقته لمذهب الشافعيّ في المرسل، وأن الصحيح عدم قبوله[1].

- **الخلاصة**: قال أحمد شاكر في تعقيبه: «واستقرّ رأيهم على أنّ المرسل ليس بحجة مطلقا»، وهذا هو ما بيّنه ابن الصلاح في قوله: «وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر وقد تداولوه في تصانيفهم»[2].

رابعا- صحّة مرسل الصحابي: وهو رواية الصحابي ما لم يسمعه من النبي ﷺ، ويُصطلح عليه بـ"مراسيل الصحابة"، وقد وقع من كثير من الصحابة ﷺ، وأكثره في صغارهم، مثل: ابن عباس، وأنس بن مالك، وابن الزبير وغيرهم[3].

وقد تَحفّظ بعض العلماء على هذا الاصطلاح، ورأوا إطلاقه في شأن الصحابة تساهلا، ولهذا يقول الصنعاني: «لا يصحّ أن يُقال مرسل الصحابة إذ لا مُرسَل لهم، ففي قولهم مرسل الصحابة تسامح»[4]، ولكنّ «أهل الحديث وإن سَمّوه مرسلا، لا خلاف بينهم في الاحتجاج به»[5].

وقد جرى عامة أهل الحديث على صحّة الاحتجاج بمراسيل الصحابة في الواقع التطبيقي العملي، فلم يردّ أحد حديثا لابن عباس أو غيره مِمّا صحّ سنده، من أجل كونه أرسل الحديث عن النبي ﷺ[6]. قال العراقي: «أما مراسيل الصحابة فحكمها حكم الموصول»[7].

وقال ابن الصلاح: «ثم إنّا لم نعُدّ في أنواع المرسل ونحوه ما يُسمَّى في أصول الفقه: مرسل الصحابي، مثل: ما يرويه "ابن عباس" وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ، ولَم يسمعوه منه، لأن ذلك في حكم الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة، لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم»[8]. وقال العلائي: «الصحابة كلّهم عدول ومن كان منهم يرسل الحديث فإنما هو عن مثله، ولا يَضرّ الجهالة بعينه بعد تَقرّر عدالة الجميع»[9].

---

[1]- الرسالة، ص465، (الهامش).
[2]- علوم الحديث، ص54-55.
[3]- فتح المغيث، السخاوي، ج1 ص170.
[4]- توضيح الأفكار، ج1 ص269.
[5]- فتح المغيث، ج1 ص170-171.
[6]- تحرير علوم الحديث، الجديع، ج1 ص950.
[7]- التبصرة والتذكرة، ج1 ص156.
[8]- علوم الحديث، ص56.
[9]- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص68.

خامسا- الخلط الذي وقع فيه كاتب المادة: يُلاحظ أن هذه الأقوال الثلاثة في الاحتجاج بالمرسل قد ساقها الشيخ أحمد شاكر في تعقيبه:

- فالقول الأول: ذكره في قوله: «فذهب بعض العلماء إلى أنّه حجة».

- والقول الثاني: مستفاد من قوله: «وخالفه في ذلك أكثر علماء الحديث، واستقرّ رأيهم على أنّ المرسل ليس بحجة مطلقا».

- والقول الثالث: وهو مذهب الشافعيّ، فذكره في قوله: «وذهب بعضهم إلى أنّه حجة إذا كان التابعي من كبار التابعين... وممّن قال بذلك الإمام الشافعي»، وهذا إنّما يدلّ على دقّة تعقيب أحمد شاكر، فرغم إيجازه إلاّ أنه استطاع أن يعرض فيه مذاهب العلماء في الاحتجاج بالمرسل.

أمّا محرّر المادة فيمكن أن نستشفّ من خلال عبارته أنّه ذكر مذهب الشافعي بنوع من التشويش والغموض، حيث يُستفاد من قوله: «المسند إلى تابع من الرعيل الأول»: أنّه يريد بذلك التابعي الكبير الذي نص عليه الشافعي في شرط قبول المرسل.

أمّا قوله: «وأذاعه وتناقله جملة من تابعين من الرعيل الثاني، ومن جاء بعدهم»: فيُستفاد منه شرط اعتضاد المرسل بغيره في مذهب الشافعي.

ولكنّ عدم ضبط المستشرق "كاراده فو" كاتب المادة لتعريف الحديث المرسل، ثمّ لِمذاهب العلماء في الاحتجاج به، هو الذي جعله يقع في مثل هذا التشويش، بحيث لم يستطع ضبط تعريف المرسل بعبارة علمية كما نبّه أحمد شاكر، بالإضافة إلى أنّه ذكر قولا واحدا من أقوال العلماء في الاحتجاج به، مع ما اكتنف كلامه من الغموض والاضطراب.

المطلب الثالث: مفهوم السنة عند المستشرقين من خلال ما جاء في "الدائرة"

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "الحديث"

- جاء في مطلع مادة "الحديث": «**كان السير على سنّة الآباء الأولين (والسنّة هي النهج القديم المأثور الذي يعتاده المرء في المبادلة والأخذ والعطاء) يُعدّ حتى عند كفار العرب فضيلة من الفضائل** (أنظر: Goldziher :Muhamm. Stud؛ **ج1 ص41**، تعليق **8**).

ولَمّا جاء الإسلام لَم تستطع السنة أن تبقى على قديمها، وهو اتباع عادات الآباء الكفار وأحوالهم، وكان لا بد للمسلمين من أن يُنشئوا لَهم سنّة جديدة؛ فأصبح واجبا على المؤمن أن يتّخذ من خلق الرسول وصحابته مثلا يحتذيه في جميع أحوال معاشه»[1].

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج4 ص436. والتعقيب في هامش المادة المتعقب عليها.

– تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**هذا غير صحيح، فلم يكن اتباع سنة النبي ﷺ عند المسلمين عن عادة اتباع الآباء، وقد نعاها الله على الكفار نعيًا شديدا، وتوعد عليها وعيدا كثيرا، وأمر الناس باتباع الحق حيثما كان، وباستعمال عقولهم في التدبر في الكون وآثاره، ونقد الزّيف من الصحيح من الأدلة. وإنما كان حرص المسلمين على سنة رسول الله اتباعاً لأمر الله في القرآن: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾، الآية (21) من سورة الأحزاب، ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ الآية (63) من سورة النور، ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾، الآية (44) من سورة النحل. إلى غير ذلك من أوامر الله في كتابه، مما لا يَجهله مسلم، واتباعا لأمر رسول الله نفسه، في الأحاديث الصحيحة المتكاثرة، وفيما ثبت عمليا بالتواتر، من عمل كبار الصحابة، ثم من بعدهم من التابعين والعلماء، لم يشذ بعد الصحابة إلا أناس غلبهم الهوى أو أعمتهم الجهالة. وهذا موضوع أطال البحث فيه العلماء السابقون وأبدعوا، حتى لم يدعوا قولا لقائل أو كادوا، وكتب السنة وكتب الأصول وغيرها مستفيضة متناولة[1]، والباحث المنصف يستطيع أن يتبيّن وجه الحق. ويكفي أن نشير إلى كتابين فيهما مقنع لمن أراد: كتاب "الرسالة" للإمام الشافعي، بتحقيقنا وشرحنا (طبعة مصطفى البابي الحلبي سنة 1938)، وكتاب "الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم" للعلامة محمد بن إبراهيم الوزير اليمني المتوفى سنة (840 هـ)، (طبعة المطبعة المنيرية)، فإني رأيت كاتب المقال لم يشر فيه من أوله إلى آخره، إلى مصدر عربي أو إسلامي رجع إليه في بحثه، وهذا عجب!**».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

في مستهل مادة "الحديث" تعرّض كاتب المادة إلى التعريف بمفهوم السنّة بما سبق نصّه، فهل ينطبق هذا التعريف حقيقة على استعمال هذا الاصطلاح في اللغة والشرع؟ وهل اختصّ العرب في الجاهلية بعادة تقليد الآباء والأجداد، أم أنّ بقية الأمم الكافرة الأخرى قد شاركتهم في ذلك؟ وهل تُستعمل السنة في عرف علماء شريعة الإسلام بهذا المفهوم الذي ذكره المستشرق محرّر المادة؟

قد أجاب أحمد شاكر في تعقيبه جوابا مقنعا على ما ادعاه كاتب المادة في نصه هذا، وبيّن مخالفة المعنى الذي ادّعاه المستشرق لمفهوم السنة واستعمالها الشرعي، وفي ضوء الطرح الذي أبداه الشيخ شاكر سأتعرض لمناقشة هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

أولا– تعريف السنة لغة وشرعا:

[1]– هكذا في الدائرة، وقد يكون خطأ مطبعيا، ولعل الصواب: «متناولة لذلك»، والله أعلم.

❖ **لغة**: كلمة السنة مأخوذة من السنن، ومعناها: الطريق والوجه والقصد[1].

- وتطلق كلمة السنة على عدّة معان، منها:

أ)- السيرة: حسنةً كانت أم قبيحةً، والطريقة: فكلّ من ابتدأ أمرا وعمل به أحدٌ بعده، قيل: هو الذي سنّه، ويقال: سنّ فلان طريقا من الخير يَسُنّه، إذا ابتدأ أمرًا لم يعرفه قومه، فاستنوا به واتبعوه فيه[2]، قال ابن منظور: «وقد تَكرّر في الحديث ذكر السنة وما تصرف منها، والأصل فيها: الطريقة والسيرة»[3].

ب)- وتطلق ويراد بها: الطبيعة والوجه والصورة[4].

د)- ويجوز أن يكون من سننت الإبل؛ إذا أحسنت رعيها، والقيام بها[5].

قال الراغب الأصفهاني: «وسنة النبي طريقته التي كان يتحراها، وسنة الله تعالى قد تُقال لطريقة حكمته، وطريقة طاعته»[6].

❖ **في الاصطلاح الشرعي**: ولها عدة إطلاقات، منها:

1- **من حيث الإطلاق العام**: – إذا أطلق لفظ السنة فإنّما يراد بها سنة النبي ﷺ: قال ابن الأثير: «وإذا أُطلِقَت في الشَّرع فإنما يُراد بها ما أَمَر به النبي ﷺ ونَهى عنه، وندب إليه قولا وفعلا، مما لم يَنطق به الكِتاب العزيز، ولهذا يقال في أدلَّة الشَّرع الكِتاب والسُّنَّة، أي: القرآن والحديث»[7].

ويقول السيوطي: «نقل سالم [ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ] وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي ﷺ»[8].

---

[1]- لسان العرب، ابن منظور، ج7 ص813-814.

[2]- المصدر السابق، ج7 ص813-814. وتاج العروس، الزبيدي، ج18 ص300.

[3]- لسان العرب، ابن منظور، ج7 ص813-814.

[4]- النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، ج2 ص413. ولسان العرب، ج7 ص811-813. وتاج العروس، ج18 ص300.

[5]- النهاية في غريب الحديث، ج2 ص410. ولسان العرب، ج7 ص813.

[6]- المفردات في غريب القرآن، ص250. وينظر أيضا: لسان العرب، ج7 ص812.

[7]- النهاية في غريب الحديث، ج2 ص409. وينظر هذا المعنى أيضا في: الموافقات، الشاطبي، ج4 ص3.

[8]- تدريب الراوي، السيوطي، ص144.

- وأما إذا أُريد بها غير سنة النبي ﷺ، فإنها تُقيد بذلك ولا تطلق: يقول الشاطبي: «ويطلق أيضًا لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة، وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد، لكونه اتباعًا لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا، أو اجتهادًا مجتمعًا عليه منهم أو من خلفائهم؛ فإن إجماعَهم إجماعٌ، وعمل خلفائهم راجع أيضًا إلى حقيقة الإجماع، من جهة حمل الناس عليه... ويدل على هذا الإطلاق قوله ﷺ: (عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ)[1] »[2].
- كما تطلق السنة في مقابلة البدعة، فيقال: "فلان على سنة"، إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ، ويقال: "فلان على بدعة" إذا عمل على خلاف ذلك[3].

2- **السنة في اصطلاح علماء الشريعة:** يختلف معنى السنة عند علماء الشريعة حسب الأغراض التي اتّجهوا إليها وتناولوها في أبحاثهم، على النحو الآتي:

أ)- **السنة في اصطلاح المحدثين**: عني علماء الحديث بنقل ما نسب إلى النبي ﷺ من: سيرة وخلق وشَمائل وأخبار وأقوال وأفعال، سواء أثبت ذلك حكما شرعيا أم لا[4].

فالسنة في اصطلاحهم هي: أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وصفاته الخُلقية والخَلقية، وسيره ومغازيه، وبعض أخباره قبل البعثة، مثل: تَحنّثه في غار حراء، وحسن خلقه وكرمه وأمانته، فمثل ذلك يُنتفع به في إثبات نبوته ﷺ، وهي بهذا المعنى مرادفة للحديث عندهم[5].

ب)- **السنة في اصطلاح علماء أصول الفقه**: وبحث علماء الأصول عن النبي ﷺ المشرِّع الذي يبيّن للناس دستور الحياة، ولذلك عنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقرّرها[6].

فالسنة في اصطلاحهم هي: كل ما صدر عن النبي ﷺ من: قول أو فعل أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلا شرعيا[7].

---

[1]- أخرجه: الترمذي، الجامع، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، ج4 ص150، وقال: «حسن صحيح». وأبو داود، السنن، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ج4 ص201. وابن ماجه، السنن، المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ج4 ص200-201. من حديث العرباض بن سارية ﷺ.

[2]- الموافقات، ج4 ص3-4.

[3]- المصدر نفسه، ج4 ص3. وإرشاد الفحول، الشوكاني، ص33.

[4]- السنة قبل التدوين، عجاج الخطيب، ص15.

[5]- باختصار من: فتح المغيث، السخاوي، ج1 ص25-26. والسنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص47. والحديث والمحدثون، أبو زهو، ص10.

[6]- السنة قبل التدوين، ص15.

[7]- ينظر في ذلك: الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين أبو الحسين الآمدي، مراجعة نخبة من العلماء، ج1 ص241. وإرشاد الفحول، الشوكاني، ص33. والسنة قبل التدوين، ص16.

ج)- **السنة في اصطلاح الفقهاء**: وعلماء الفقه بحثوا عن رسول الله ﷺ الذي تدل أفعاله على حكم شرعي، وهم يبحثون عن حكم الشرع في أفعال العباد: وجوبا، أو حرمة، أو إباحة، أو غير ذلك[1].

فهي في اصطلاحهم: ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب[2]، قال الشوكاني: «وأما في عرف أهل الفقه فإنّما يطلقونَها على ما ليس بواجب»[3].

ثانيا - تقليد كاتب المادة لـ"جولد زيهر" وغيره من المستشرقين في تعريفهم للسنة، ومخالفته بذلك للاصطلاح الشرعي عند علماء الإسلام: مِمّا سبق ذكره يتبيّن أنّ السنة في استعمال علماء الشريعة على اختلاف تخصصاتهم وفنونهم إنّما تُطلق على ما جاء عن النبي ﷺ؛ لكونه مبلّغ الشرع عن ربه جل وعلا، وليس في هذا ما يدلّ على أنّ ذلك مشتق من عادةٍ جاهلية كانت متأصّلة في العرب قديما، وإنّما هذا المعنى هو تشريع إسلاميّ خالص، نابع من المكانة التي جعلها الله تعالى لنبيّه ﷺ، حيث قرن طاعته بطاعته عزّ وجلّ، لأنه هو النبي المبلغ لِما يوحى إليه من الله تعالى.

والمستشرق إذ يُقرّر هذا المعنى في مادة "الحديث" إنّما يستند في ذلك إلى نظريّة طالَما ردّدها آباؤه الأقدمون من المستشرقين ليطعنوا بذلك في سنة المصطفى ﷺ، وقد أشاع هذه الفكرة واشتهر بها المستشرق اليهودي "جولد زيهر"، كما هو ملاحظ من إحالة كاتب المادة على كتابه، فقد قرر "جولد زيهر" أنّ السنّة هي: مجموعة العادات والتقاليد الموروثة عن المجتمع الجاهلي، مع تعديلات جوهرية، نسبت إلى النبي ﷺ[4].

وما من شكّ أنّ هذا التعريف باطل ومخالف للتعاريف الصحيحة التي وردت عن أعلام علماء الإسلام.

ثالثا- بعض الإيرادات التي تبطل دعوى كاتب المادة: فمن الأدلة التي تبطل ما زعمه المستشرق:

أ)- ذكر الشيخ أحمد شاكر دليلا قويًّا يؤكّد أنّ الإسلام - على عكس ما زعمه المستشرق - قد نهى عن التقليد الأعمى للآباء في الباطل، وحذّر تعالى مِن هذه الصّفة في غير ما آية مِنَ القرآن الكريم، و«نعاها الله على الكفار نعيًا شديدا، وتوعد عليها وعيدا كثيرا، وأمر الناس باتباع الحق حيثما كان»، بل

---

[1]- السنة قبل التدوين، عجاج الخطيب، ص15. والحديث والمحدثون، أبو زهو، ص9.

[2]- السنة قبل التدوين، ص18. وينظر في ذلك: منهاج الأصول (مع شرحه نهاية السول)، البيضاوي، ج3 ص4-5. ونهاية السول في شرح منهاج الأصول، جمال الدين الأسنوي، ج3 ص5.

[3]- إرشاد الفحول، ص33.

[4]- العقيدة والشريعة في الإسلام، ص40-41.

وبيّن أن طريقة الآباء خارجة عن الطريق المستقيم والهداية والعقل والعلم؛ والآيات في ذلك متكاثرة، ومنها:

قوله عزّ وجل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 170]، ويبيّن الألوسي مناسبة النهي عن تقليد الآباء، فيقول: «لالتزامهم الاتباع على أيّ حال كانوا من غير تَمييز، وعِلمٍ بكونهم مُحقّين أو مبطلين، وهو التقليد المذموم»[1].

وقال تعالى في آية أخرى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف:23]، فقوله تعالى:﴿عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾، أي: على سُنَّة وملّة ودِين[2]، وقد استنبط علماء التفسير من هذه الآيات: ذمّ التقليد، وبطلان القول به، يقول ابن الجوزي في تفسير الآية السابقة: «وفي هذه الآية إبطال القول بالتقليد»[3]، وقال الشوكاني: «وهذا من أعظم الأدلة الدالة على بطلان التقليد وقبحه»[4].

ب)- وفي مقابل ذلك أمر جلّ وعلا باتباع سنة رسوله ﷺ، لا لأنه أتاهم بسنة الأولين، ولا بمنهج الأقدمين، وإنما لأنه أتاهم بالهداية والحق المبين، وأكتفي هنا بذكر الآيات التي أوردها أحمد شاكر، مع بعض أقوال المفسرين في معانيها، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ﴾ [الأحزاب: 21]، قال ابن كثير: «هذه الآية الكريمة أصل كبير في التأسي برسول الله ﷺ في: أقواله وأفعاله وأحواله»[5].

كما حذر تعالى من مخالفة سنته ﷺ، فقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63]، قال ابن كثير: «أي: عن أمر رسول الله ﷺ، وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته، فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبِل، وما خالفه فهو مَردُود على قائله وفاعله، كائناً من كان»[6].

---

[1]- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، ج1 ص438.

[2]- زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، تحقيق محمد بن عبد الرحمن عبد الله، ج7 ص94.

[3]- المصدر نفسه، ج7 ص94.

[4]- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ج4 ص689.

[5]- تفسير ابن كثير، ج5 ص437.

[6]- المصدر نفسه، ج5 ص131.

وقد نبّه الإمام الشافعي إلى مكانة السنة من القرآن في الإسلام، وأنّ طاعة النبيّ ﷺ هي من طاعة الله سبحانه، فقال: «فكل من قَبِل عن الله فرائضه في كتابه؛ قبل عن رسول الله سنته بفرض الله طاعة رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه، ومَن قَبِل عن رسول الله فمن الله قَبِل لِما افترض الله من طاعته»[1]، ثم بين بأن هذا الاتباع والانقياد إنما هو خاصّ بسنة المصطفى ﷺ فحسب، فقال: «ووجب عليه أن يعلم: أن الله لم يَجعل هذا لِخَلْقٍ غير رسوله»[2].

وهذا النص من الإمام الشافعي يتضمن ردّا واضحا على ما ذهب إليه المستشرق كاتب المادة، ذلك أنّه يدل على أن السنة التي نبّه علماء الإسلام إلى وجوب اتباعها والتقيّد بتعاليمها، إنما هي ما أثُر عن النبي ﷺ خاصة دون غيره من الخَلق، لكونه النبي المبلغ عن الله تعالى شرائع دينه، وليس في هذا معنى اتباع الآباء والأجداد.

ج)- وما يُبطل هذا الزعم أيضا إضافةً إلى ما ذكره الشيخ أحمد شاكر: أنّ النبي ﷺ كان حيّا وكان واجبا على أصحابه أن يقتدوا به ويستنّوا بسنّته، وهو ليس من جملة آبائهم، بل فيهم من يقاربه في السّن، ومن هو أكبر منه سِنًّا، أفيقال بعد هذا أنّ اتباع سنة رسول الله ﷺ في هذه الحالة هو اتباع عادات الآباء الأولين، أو الأجداد الأقدمين، وما من شك أنّ هذا مخالف للعقل والمنطق الصحيح.

د)- كما أنّ الصحابة لَمّا اتبعوا سنة الرسول ﷺ، وخالفوا ما كان آباؤهم عليه من الدين والملة الكافرة، كانوا أوّل مَن يُخالف مفهوم السنة الذي قال به المستشرق كاتب المادة، وهُم بذلك قد سَنُّوا لِمن جاء بعدهم من أمّة الإسلام وغيرها، عدم إتّباع نَهج الآباء إذا كان على غير الحق والصواب؛ ولهذا عاتب الله تعالى المشركين في القرآن، على إيثارهم منهج وطريقة الآباء الأوّلين، مع بيان فساد هذه الطريقة، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: 170].

هـ)- أضف إلى ذلك أن عادة السير على طريقة الآباء والأجداد، وإيثارها على الحق والهداية والعلم، ليس أمرا اختص به العرب الذين أُرسِل إليهم محمد ﷺ، بل إنّ الله تعالى يَحكي ذلك أيضا عن أقوام الأنبياء قبل مبعث رسول الله ﷺ، إذا جاءهم نبيهم بالهداية والإيمان، والحق والعلم، اختاروا اتّباع طريقة آبائهم وأجدادهم على اتباع الهداية، ولهذا يقول تعالى: ﴿بَلۡ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهۡتَدُونَ ٢٢ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ﴾ [الزخرف:22-23].

---

[1]- الرسالة، ص33.

[2]- المصدر نفسه، ص198.

قال ابن كثير: «أي: ليس لهم مستند فيما هم فيه من الشرك سوى تقليد الآباء والأجداد، بأنهم كانوا على أمّة، والمراد بها الدين ههنا... وهي دعوى منهم بلا دليل.

ثم بيّن تعالى أن مقالة هؤلاء قد سبقهم إليها أشباههم ونظراؤهم من الأمم السالفة المكذّبة للرسل، تشابهت قلوبهم، فقالوا مثل مقالتهم... وهكذا قال ههنا: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ﴾ [الزخرف:23]»[1].

ويقول الطاهر بن عاشور - في تفسير هذه الآية -: «والمعنى: أنهم مثل قريش في الازدهاء بالنعمة التي هم فيها، أي في بطر نعمة الله عليهم. فالتشبيه يقتضي أنهم مثل الأمم السالفة في سبب الازدهاء... وقد جاء في حكاية قول المشركين الحاضرين وصفهم أنفسهم بأنهم مهتدون بآثار آبائهم، وجاء في حكاية أقوال السابقين وصفهم أنفسهم بأنهم بآبائهم مقتدون، لأن أقوال السابقين كثيرة مختلفة يجمع مختلفها أنها اقتداء بآبائهم»[2].

وهذا الأمر يبطل القاعدة التي استند إليها المستشرق في دعواه، والتي تقوم على أنّ العرب في الجاهلية كان من عاداتهم إتّباع الآباء، ثُمّ جاء الإسلام ووضع للمسلمين العرب "السنة" التي ترجع إلى تلك العادة المتأصلة في طبائعهم، حتى يستمروا عليها، مع تَعديلات في حيثيّاتِها.

رابعا- عدم معرفة المستشرقين باللغة العربية: ويلفت الشيخ أحمد شاكر نظرة القارئ إلى حقيقة علمية عن المستشرقين في بحوثهم عامّة، وفي "دائرة المعارف" خاصة، ألا وهي: استنادهم في الكتابة عن الإسلام إلى مصادر أجنبية من كتابات المستشرقين أنفسهم، وهذه المصادر كثيرا ما تَحمِل وجهة النظر الاستشراقية الخاطئة عن الإسلام وحضارته، وهذا خطأ منهجيّ في البحث العلمي، كثيرا ما يكون حاجزا بين الباحث ومعرفة الحقيقة العلمية الصحيحة، وهذا ما نّبه إليه أحمد شاكر في تعقيبه وتعجّب منه، في قوله: «... فإني رأيت كاتب المقال لم يُشر فيه من أوله إلى آخره، إلى مصدر عربي أو إسلامي رجع إليه في بحثه، وهذا عجب!».

ولعلّ أهمّ الأسباب التي تدفع بكثير منَ المستشرقين من محرري "دائرة المعارف الإسلامية" وغيرها، لا يرجعون إلى المصادر العربية الأصيلة في فنون علم الحديث وغيره، لأجل معرفة الحقائق وتقرير النظريات، هو المعرفة المحدودة لأكثرهم بلسان اللغة العربية، حيث أنّ «جلّ مشاهير المستشرقين لا يحسنون الحديث بالعربية، ولا استظهار شيء مكتوب بها، رغم أنّ كثيرا منهم عاشوا بين المتكلمين بهذا اللسان خلال فترة الاستعمار.

---

[1]- تفسير ابن كثير، ج6 ص223.

[2]- التحرير والتنوير، ج25 ص188-189.

أمّا غير هؤلاء المشاهير فإن القطيعة بينهم وبين اللسان العربي أكبر، أضف إلى ذلك أنّ متأخري المستشرقين تَمّ تكوينهم بلغاتهم الأصلية في الجامعات الغربية»[1].

ولهذا نجد المستشرق الفرنسي الشهير "دي ساسي" يصرّح - عندما سُئل عمّن علّمه اللغة العربية - قائلا: «... تريد أن تَعلم إن كان لي بعض الشيوخ الذين تعلّمت عليهم العربية؟ وإنّي أستطيع أن أؤكد لك أنّ معلّمي الوحيد كان الكتاب، وأنا لا أستطيع أن أحفظ بالعربية، ولا حتّى أن أفهم ما يُقال بِهذه اللغة؛ إذ لَم تُتح لي الفرصة في شبابي للتكلم بالعربية، ولا حتّى الاستماع إليها»[2].

ويبرز الأستاذ "محمود شاكر" الأسباب التي جعلت المستشرقين بعيدين كلّ البعد عن معرفة المعاني العميقة للغة العربية، وفهم مقاصدها وسَبْر أغوارها، والاطلاع الواسع على ما يكتب بها من علوم وفنون، تُمكنهم من معرفة الحقيقة العلمية الصحيحة لقواعد تلك العلوم ومقاصدها، فيقول محمود شاكر: «المستشرق فتًى أعجميّ، ناشئ في لسان أمّته وتعليم بلاده، ومغروس في آدابها وثقافتها: (ألماني، أو إنجليزي، أو فرنسي...)، ولكن هذا الفتى يتحول فجأة عن سلوك هذه الطريق، ليبدأ في تعلم لغة أخرى هي العربية، وهي لغة مفارقة كلّ المفارقة للسان الذي نشأ فيه صغيرا، ولثقافته التي ارتَضع لُبانَها يافعا، ويدخل قسم اللغات الشرقية في جامعة من جامعات الأعاجم... ويتلقى العربية: نَحوها، وصرفها، وبلاغتها، وشعرها، وسائر آدابها، وتواريخها عن أعجمي مثله، وبلسان غير عربِيّ... ويقضي في ذلك بضع سنوات قلائل؛ ثُم يتخرج لَنا (مستشرقا) يفتي في اللسان العربي، والتاريخ العربي!! عجبُ وفوق العجب»[3].

ثمّ إنّ كثيرا من المستشرقين الذين ساهموا في تحرير "دائرة المعارف" وغيرهم من المعاصرين، وجدوا معالم حضارة الإسلام قد صاغها آباؤهم من المبشرين والمستشرقين الأقدمين، وفق نظرة معيّنة تَهدف إلى أغراض: تبشيرية، وسياسية، واقتصادية، متشبعة بالأهواء والعصبيات العقدية والثقافية والصراعات الحضارية، وهي مع ذلك متقنّعة بقناع: الموضوعيّة والإنصاف، والبحث العلمي النزيه؛ «ولأنّ هذا العالَم الذي يَراه مصوّرًا؛ عالَمٌ غريب عن هذا الدارس المستشرق الفتِيِّ، فإنّه لا سبيل له إلى معرفة الحقيقة فيه، لولا الجهد العظيم الذي بذله دهاقين المستشرقين الكبار في تصويره، بتلك الصورة الواضحة، المصنوعة بمهارة وبأسلوب مُقنع مقبول، لا يرفضه عقله؛ لذا فهو غير حريص بعد ذلك على التحقق من التفاصيل التي تكونت منها تلك الصورة، ولا هو قادر على التشكيك في سلامتها

---

[1]- علم التفسير في كتابات المستشرقين، عبد الرزاق هرماس، مجلة جامعة أم القرى، العدد 25، ص104.

[2]- تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، محمود المقداد، ص149.

[3]- رسالة في الطريق إلى ثقافتنا (مقدمة كتابه: المتنبي)، ج1 ص66-67.

من الآفات، ولا يخطر بباله أن يسأل نفسه: أهي صادقة أم كاذبة؟ أهي مطابقة للحقيقة أم غير مطابقة؟»[1]؛ وهذا ما جعل المستشرقَ على مرّ العصور حتى عصرنا الحاضر عاجزاً عن «استبانة وجهِ الحق في ديننا وثقافتنا، فهو مكفوف عنها بحجاب من ثقافته التي نشأ فيها وليدا، واستمر عليها حتى شابت قرونه»[2].

المطلب الرابع: مفهوم الحديث الحسن

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر حول تعريف الحديث الحسن في "الدائرة"

– قال محرر مادة "الحديث": «**ويُسمى الحديث "حسنا" إذا لم يكن بريئا من الشوائب براءة تامة، كأن يكون غير متصل السند تمام الاتصال، أو كأن لا يقع الإجماع على الثقة براويه**»[3].

– تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**هذا الكلام ليس على وجهه؟**[4] **فإن انقطاع الإسناد موجب لضعف الحديث، فلا يكون حسنا. وإنّما "الحديث الحسن" هو الذي لا يكون في إسناده راو متهم بالكذب، ولكن يوجد في رواته من أخذ عليه شيء في حفظه وضبطه، ثم يتابعه عليه رواة آخرون غير متهمين بالكذب أيضا، فيقع في نفس المحدث الناقد أن لهذا الحديث أصلا معروفا. أو كما قال الترمذي في "سننه" التي تسمى (الجامع الصحيح، طبعة بولاق، ج2 ص 340): "كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن". وانظر بحث "الحديث الحسن" في: كتاب (علوم الحديث لابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي، ص 30 – 47، طبعة حلب سنة 1931)، وكتاب (اختصار علوم الحديث، لابن كثير بشرحنا، ص 24 – 33 س 24 – 33)، وكتاب (تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسيوطي، ص 49 –59)** ».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

يُصحّح الشيخ أحمد شاكر في هذا التعقيب الخطأ الذي وقع فيه كاتب المادة عند تعريفه للحديث الحسن، ويُبيّن وجه الصّواب في أوصاف وشروط هذا الاصطلاح الحديثيّ، وحتّى يتّضح الأمر أكثر أسوق تفصيلا موجزا للموضوع من خلال العناصر الآتية:

أولا– تعريفات الحديث الحسن ومناقشتها: وللعلماء فيه عبارات، منها:

---

[1]– المصدر السابق، ج1 ص62.

[2]– المصدر نفسه، ج1 ص79.

[3]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص337. والتعقيب في هامش المادة المتعقب عليها.

[4]– هكذا جاء في النص المطبوع، والسياق لا يدل على الاستفهام في هذا الموضع، والله أعلم.

1- **تعريف الترمذي**: «كلّ حديث يُروَى لا يكون فِي إسناده مَن يُتّهم بِالكذب ولا يكون الحديث شاذًّا ويُروى مِن غيرِ وجهٍ نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن»[1].

- مناقشة التعريف: قال ابن دقيق: «وهذا يُشكل عليه ما يُقال فيه: إنه حسن، مع أنّه ليس له مَخرج إلا مِن وجه واحد»[2]، وقال السخاوي: «ومع اشتراط الترمذي عدم التفرد (قد حسّن) في جامعه (بعض ما انفرد) راويه به من الأحاديث بتصريحه هو بذلك، حيث يورد الحديث، ثم يقول عقبه: إنه حسن غريب... لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[3].

2- **تعريف الخطابي**: «الحسن ما عُرف مخرجه[4]، واشتهر رجاله»[5].

- مناقشته: قال الذهبي: «وهذه العبارة ليست على صناعة الحدود والتعريفات، إذ الصحيح ينطبق ذلك عليه أيضا، لكن مراده مِمّا لم يبلغ درجة الصحيح»[6].

3- **تعريف ابن الجوزي**: «الحديث الذي فيه ضعف محتمل هو الحديث الحسن، ويصلح للعمل به»[7].

- مناقشته: واعتُرض على هذا التعريف بأن قوله: «فيه ضعف محتمل»، ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره، وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة[8].

4- **تعريف ابن الصلاح**: وقد قام ابن الصلاح بالجمع بين هذه التعاريف، فخلص إلى تعريف مفاده: «أن الحديث الحسن قسمان:

- أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور[9] لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطإ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث... ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف، بِأنْ رُوي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له

---

[1]- علل الترمذي الصغير (في آخر الجامع)، ج5 ص413.

[2]- الاقتراح، ص194.

[3]- فتح المغيث، ج1 ص82.

[4]- أي: كونه شاميا، عراقيا، مكيا، كوفيا، كأن يرويه راو اشتهر برواية حديث أهل بلده، كقتادة ونحوه في البصريين، فإن حديث البصريين إذا جاء عن قتادة ونحوه، كان مخرجه معروفا، وهذا كناية عن الاتصال، واحترازا من: المرسل والمنقطع والمعضل ونحوهم. ينظر: فتح المغيث، ج1 ص78.

[5]- علوم الحديث، ابن الصلاح، ص30.

[6]- الموقظة، ص26. وينظر نفس المعنى أيضا في: فتح المغيث، ج1 ص79.

[7]- الموضوعات، مقدمة المصنف، ج1 ص13.

[8]- الاقتراح، ص195.

[9]- المستور: هو الذي لم يُنقل فيه جرح ولا تعديل، وهو: مجهول الحال. ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص109-110. وفتح المغيث، السخاوي، ج1 ص80.

من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزّل.

- القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعدّ ما ينفرد به من حديثه منكرا، ويعتبر في كل هذا - مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا - سلامته من أن يكون معللا. وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي»[1].

وقد تناول ابن الصلاح في تعريفه قسمي الحسن، وهما:

- الحسن لذاته: وهو مراده في القسم الثاني.
- الحسن لغيره: وهو القسم الأول من تقسيم ابن الصلاح[2].

- **تعقيب ابن حجر على تعريف ابن الصلاح للقسم الأول من الحسن:** وقد اعترض ابن حجر في "النكت"[3] على القسم الأول من تعريف ابن الصلاح: بأنه قَصَره على رواية المستور فقط، وكان الأولى أن يُشرك معه:

- الضعيف بسبب سوء الحفظ، أو الغلط والخطإ.
- وحديث المختلط بعد اختلاطه.
- والمدلس إذا عنعن.
- وما في سنده انقطاع خفيف.

ونبّه ابن حجر إلى أنّ الترمذي يحكم بالحُسن للحديث الذي فيه ضعف منجبر، إذا توفر على الأوصاف السابقة بشروط ثلاثة، هي:

- أن لا يكون فيهم من يُتهم بالكذب.
- ولا يكون الإسناد شاذا.
- وأن يُروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعدا.

وليست كل هذه الأوصاف في مرتبة واحدة، بل بعضها أقوى من بعض.

وهذا التفصيل من ابن حجر يدلنا على أنّ الضعيف المنجبر، الذي كان فيه انقطاع خفيف، إذا روي من عدّة أوجه تُعضّده قد يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، وهذا الأمر هو ما يختص بالموضوع

---

[1]- علوم الحديث، ص31-32.

[2]- فتح المغيث، ج1 ص83.

[3]- ص120.

المناقش، والذي أثاره المستشرق محرر المادة؛ لذا فإني سأركز على هذا الجانب من بين ما ذكره ابن حجر، لتعلّقه المباشر بموضوع تعقيب الشيخ أحمد شاكر هنا.

ـ **أمثلة عن أحاديث فيها نوعُ انقطاع حكم الترمذي عليها بالحسن:** لَمّا تقرر ما سبق من تنبيه ابن حجر إلى أنّ الحديث الذي كان فيه: انقطاع خفيف، ثُم اعتضد بغيره، مع شرط توفر الأوصاف التي بيَّنها ابن حجر من: أن يسلم من الشذوذ، وأن لا يكون في رواته من هو متهم بالكذب، فإنه قد يُحكم للحديث بأنه حسن لغيره إذا توفرت هذه الأوصاف، يقول ابن حجر: «ومما يقوّي هذا ويعضده أنه لم يَتعرض [أي: الترمذي في تعريفه للحسن] لِمشروطية اتصال الإسناد أصلا، بل أطلق ذلك؛ فلهذا وَصَف كثيرا من الأحاديث المنقطعة بكونها حسانا»[1]، وقد ضرب ابن حجر لذلك عدّة أمثلة من صنيع الترمذي، تدل على هذا المعنى، أذكر منها:

أ)- مثال ما وصفه [أي: الترمذي] بالحسن وهو من رواية مدلس قد عنعن: ما رواه من طريق: يحيى بن سعيد عن المثنّى بن سعيد عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: **(** المؤمنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الجَبِينِ **)**[2]. قال الترمذي: «هذا حديث حسن»، ثم قال: «وفي الباب عن ابن مسعود، وقد قال بعض أهل العلم: لم يسمع قتادة من عبد الله بن بريدة»، قال ابن حجر: «وهو عصريُّه وبلديّه كلاهما من أهل البصرة، ولو صح أنه سمع منه فقتادة مدلّس معروف بالتدليس، وقد روى هذا بصيغة العنعنة، وإنما وصفه بالحُسن لأن له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود[3]، وغيره»[4].

ب)- ومثال ما وصفه بالحسن وهو منقطع الإسناد: ما رواه من طريق عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن علي ﷺ، قال: إن النبي ﷺ قال لعمر في العباس ﷺ: **(** إِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ **)**[5]. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن». قال ابن حجر: «أبو البختري: اسمه سعيد بن فيروز، ولم يسمع من علي ﷺ؛ فالإسناد منقطع ووصَفه بالحسن، لأن له شواهد مشهورة من حديث أبي

---

[1]- النكت على ابن الصلاح، ص120.

[2]- أخرجه: الترمذي، الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء أن المؤمن يموت بعرق الجبين، ج2 ص227. والنسائي، السنن، كتاب الجنائز، باب علامة موت المؤمن، ج4 ص6. وابن ماجه، السنن، كتاب الجنائز، باب ما جاء في المؤمن يؤجر في النزع، ج1 ص467.

[3]- حديث ابن مسعود: أخرجه: الطبراني، المعجم الأوسط، ج2 ص304. وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (ج2 ص325): «رجاله ثقات، ورجاله رجال الصحيح».

[4]- النكت على ابن الصلاح، ص123.

[5]- أخرجه: الترمذي، الجامع، أبواب المناقب، باب مناقب العباس بن عبد المطلب ﷺ، ج5 ص319.

هريرة[1] وغيره»، وقد ساق ابن حجر أمثلة أخرى عن ذلك تراجع هناك[2]، ثم قال بعد ذلك: «وإذا تقرر ذلك، كان من رأيه - أي الترمذي - أن جميع ذلك إذا اعتضد لِمجيئه من وجه آخر أو أكثر، نُزِّل منزلة الحسن»[3].

وبعد أن عرض ابن حجر هذه الشواهد والأمثلة، خلُص إلى أنّ الاتصال لا يُشترط دائما في حالة الضعيف المنجبر الذي يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، فقال: «أنّ قَيْد الاتصال إنما يشترط في رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط والإتقان، وهذا هو الحسن لذاته، وهو الذي لم يتعرض الترمذي لوصفه. بخلاف القسم الثاني الذي وصفه، فلا يشترط الاتصال في جميع أقسامه كما قرّرناه»[4].

والحاصل من التعاريف السابقة أنّ الحسن قسمان:

أ)- **الحسن لذاته**: وهو الذي قصد الخطابي تعريفه، والذي عرفه الحافظ ابن حجر في "النخبة"[5]، فهو لا يفارق الصحيح إلا بِخفة الضبط لا غير، ولذا قال ابن الصلاح: «إن رجاله رجال الصحيح لكنهم يقصرون عنهم في الحفظ والإتقان»، قال السخاوي: «ومحصله أنه: هو والصحيح سواء، إلا في تفاوت الضبط، فراوي الصحيح يُشترط أن يكون موصوفا بالضبط الكامل، وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عريًّا عن الضبط في الجملة؛ ليخرج عن كونه مغفلا، وعن كونه كثير الخطإ»[6].

وهذا القسم يُشترط فيه الاتصال كالحديث الصحيح.

ب)- و**الحسن لغيره**: هو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد، إذا تعدّدت طرقه وانْجَبر بغيره، وهو ما وقع عليه اصطلاح الترمذي، ولا يُشترط فيه الاتصال، كما قرّر: ابن حجر فيما سبق ذكره، وكذا السخاوي[7]، والصنعاني[8]، وغيرهم.

---

[1]- أخرجه: مسلم، الصحيح (مع النووي)، كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها، ج4 ص63. وأبو داود، السنن، كتاب الزكاة، باب في تعجيل الزكاة، ج2 ص115.

[2]- النكت على ابن الصلاح، ص124-125.

[3]- المصدر نفسه، ص125.

[4]- المصدر نفسه، ص129.

[5]- (مع النزهة)، ص65.

[6]- فتح المغيث، ج1 ص84.

[7]- المصدر السابق، ج1 ص81.

[8]- توضيح الأفكار، ج1 ص154.

ثانيا- الخطأ الذي وقع فيه محرّر المادة: وبعد هذا العرض لتعريفات المحدثين للحديث الحسن تبين عدم صحّة ما أطلقه المستشرق محرر المادة في تعريفه للحديث الحسن ضمن نصه السابق، ولعلّ سبب وقوعه في هذا الغلط والخلط، هو أن الحديث الحسن لَمّا كان نوعا وسطا بين الصحيح والضعيف، فإنه يصعب ضبطه وتمييزه بعبارة تحصره، كما ذكر ابن كثير[1]، ومن هذا الباب صعب على المستشرق تمييز هذا النوع عن الصحيح والضعيف، فأتى بتعريف خاطئ للحسن، فإنّ تعريفه إنما ينطبق على نوع الضعيف، إذ أنّ الانقطاع موجب للضعف -كما بين الشيخ شاكر-، فليس الانقطاع هو الميزة الجوهرية للحديث الحسن، فلا يصح هذا الإطلاق من كاتب المادة، ولا ينطبق حتى على نوع "الحسن لغيره"، لأن «الحسن لغيره أصله ضعيف، وإنما طرأ عليه الحُسن بالعاضد الذي عضّده؛ فاحتمل لوجود العاضد، ولولا العاضد لاستمرت صفة الضعف فيه»[2]؛ فالذي فيه انقطاع خفيف كما قيّده ابن حجر، في أصله ضعيف لولا ما وقع له من متابعات عضّدته، لذا فإنّ النوع الذي ذكره المستشرق هو داخل ضمن الحديث الضعيف، إلاّ بالشروط والقيود التي فصّلها ابن حجر فيما سبق بيانه، معتمدا فيها على صنيع الترمذي.

هذا عن "الحسن لغيره"، أمّا "الحسن لذاته" فإنّ تعريف كاتب المادة بعيد كلّ البعد عنه، لأنّ المحدثين شرطوا له جميع شروط الحديث الصحيح، ومن بينها الاتصال، إلاّ أنّ راويه خفّ ضبطه عن راوي الصحيح، وهذا النوع قال فيه السخاوي: أنّه «هو الحسن حقيقة، بخلاف الآخر؛ لكونه يطلق على مرتبة من مراتب الضعيف مجازا، كما يطلق اسم الصحيح مجازا على الثاني»[3].

كما عُلم بذلك أن قول محرر المادة: «أو كَأن لا يقع الإجماع على الثقة براويه»، فهذا قيد غير دقيق أيضا، لأنّ راوي الحسن إنما نزل عن درجة الصحيح من حيث خفة الضبط والإتقان، التي لم تصل إلى درجة الغفلة أو الغلط الفاحش، مع كونه صدوقا غير متهم بفسق أو كذب، ولا وجه هنا للإجماع على توثيق الراوي أو عدمه.

كما لا يظهر أن المستشرق محرر المادة عرَف هذا القيد الذي بيّنه ابن حجر في تفصيله السابق عن الانقطاع الخفيف الذي يعضده غيره، وإنّما قد وقع له هذا الخطأ من جهة عدم ضبطه للفارق الدقيق بين الحديث الصحيح والحسن الذي ذكره علماء الحديث، وهو درجة ضبط الراوي، فجعل

---

[1]- اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث)، ص35.

[2]- فتح المغيث، السخاوي، ج1 ص82.

[3]- المصدر نفسه، ج1 ص83.

الفارق هو الانقطاع، ولا شك أن هذا الخطأ العلمي يدل على عدم فهم المستشرقين لاصطلاحات المحدثين وقواعدهم الدقيقة في هذا الفن.

ثالثا- تعريف الشيخ أحمد شاكر للحسن في تعقيبه يتنزل على قسم "الحسن لغيره": والذي يُلاحظ على تعقيب أحمد شاكر أنّ تعريفه للحديث الحسن ينطبق على قسم "الحسن لغيره"، ولهذا استند إلى تعريف الترمذي، الذي يَختص بهذا القسم، دون القسم الآخر الذي هو "الحسن لذاته".

والذي فات أحمد شاكر هنا أنّ نوع "الحسن لغيره" قد يتطرق إليه الانقطاع في بعض وجوهه، بدليل صنيع الترمذي نفسه، كما سبق بيان ذلك والتمثيل عليه، وهذا ما أوضحه ابن حجر، وقيّده بشروط، وهي: - أن يكون الانقطاع خفيفا.

- وأن لا يكون في رواته من يُتهم بالكذب.
- وأن لا يكون الإسناد شاذا.
- وأن يُروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعدا.

- أما قسم "الحسن لذاته" فلا يتطرق إليه الانقطاع بوجه من الوجوه، وإنما يُشترط فيه: اتصال الإسناد كما يُشترط في الصحيح، وقد أغفل الشيخ أحمد شاكر ذِكر هذا القسم من الحسن، ولو ذكره لكان أقوى في الردّ على ما جاء في المادة، لكونه هو الحسن حقيقة على رأي السخاوي، أمّا "الحسن لغيره"، فقد اكتسب قوّته من الهيئة المجموعة التي اعتضد بِها[1].

- وبهذا عُلم أنّ تعريف كاتب المادة لا ينطبق على أيٍّ قسم من قسمي الحسن التي بيّنها علماء الحديث، بل إنّ تعريفه يبين عدم ضبطه لاصطلاحات علماء هذا الفن، أو عدم فهمه لها أصلا.

- أمّا التعريف الذي ساقه العلامة أحمد شاكر فهو ينطبق على قسم واحد فحسب من قسمي الحسن، وهو: الحسن لغيره، ولو ذكر القسم الآخر لكان تعقيبه أتَمّ وأبلغ.

- ومع هذا فإنّ تعقيب أحمد شاكر قد كشف لقارئ "دائرة المعارف الإسلامية" عدم دقة التعريف الذي أورده محرر مادة "الحديث" للحسن، وأنّ ضابط الانقطاع الذي ذكره، إنّما ينطبق على الحديث الضعيف لا الحسن.

المطلب الخامس: الطبقات الثلاثة الأولى من رواة الحديث

[1]- المصدر السابق، ج1 ص87.

وقد ورد في هذا الموضوع تعقيبين لأحمد شاكر في مادتين مختلفتين، تناول فيهما نفس الموضوع، أوردهما هنا مرتَّبَيْن حسب ترتيبهما في "دائرة المعارف"، ثم أذكر ما أمكن من الإضافات والملاحظات.

الفرع الأول: عرض تعقيبي الشيخ أحمد شاكر في هذا الموضوع

- **التعقيب الأول**: جاء في مادة "تابع": «**والأصحاب هم الذين رأوا النبي ولقوه، أمّا التابعون فهم الرعيل الثاني أو معاصرو النبي الذين لم يلقوه، وإنّما عرفوا أحد أصحابه. وتابعو التابعين هم الذين لقوا أحد التابعين، وهكذا**»[1].

– محرر المادة هو المستشرق: "كاراده فو"، وقد سبقت ترجمته.

– تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**التابعون هم الطبقة الثانية بعد الصحابة، ويُقال للواحد منهم: "تابع" أو "تابعي"، وهم طبقات كثيرة، فمنهم مَن عاصر النبي ﷺ ولكن لَم يَرَوْهُ ورأوا أصحابه، ومنهم من بعد ذلك ممن لقي أحدا من الصحابة، ومنهم أيضا الذين وُلدوا في حياة النبي ﷺ وهم أطفال، لا يَعون الرواية عنه، وروايتهم كلّها عن الصحابة**».

- **التعقيب الثاني**: جاء في مادة "الحديث": «**وفي أول الأمر كان الصحابة أحسن مرجع لِمعرفة سنة محمد، فهم قد عاشروه، وسَمعوا قوله بآذانهم، وشاهدوا فعله بأبصارهم، ثم كان على المسلمين بعد ذلك أن يطمئنوا إلى أخبار التابعين، وهم أهل الجيل الأول بعد النبي، وقد أخذوا الحديث عن الصحابة واطمأنت نفوس المسلمين في الأجيال اللاحقة إلى الوثوق بروايات تابعي التابعين، وهم من أهل الجيل الثاني بعد النبي، وقد عاشروا الصحابة، وهكذا**»[2].

– تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**ليس هذا على إطلاقه، فالصحابة وهم الطبقة الأولى من رواة الحديث الذين سمعوه وشاهدوه، أو أخذ بعضهم عن بعض، كلّهم ثقات مصدّقون، إلا أن يخطئ أحدهم في الرواية فيتبين خطؤه من درس الروايات الأخرى وموازنة بعضها ببعض.**

والتابعون وتابعو التابعين، وهم الطبقتان الثانية والثالثة، دَرَس علماء الحديث أخبارهم وآثارهم ورواياتهم فكان أكثرهم الثقة الصادق، وقليل منهم الضعيف أو المردود الرواية، وهذا علم واسع مفصل في كتب كبار ودواوين واسعة، من دَرَسها وفهمها استيقن واطمأن، وهذه الطبقات الثلاث هي أساس علم الرواية، ومن جاء بعدهم فإنّما أخذ عنهم، وفي عصر الطبقة الثالثة بدأ تدوين الحديث تدوينا عامّا في مؤلفات، كموطأ مالك وهو من أتباع التابعين، من الطبقة الثالثة».

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج4 ص436. والتعقيب في هامش المادة المتعقب عليها.

[2]– المصدر نفسه، ج7 ص331. والتعقيب في هامش المادة المتعقب عليها.

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

يُلاحظ على ما جاء في النصين المقتطَفَين من مادة "تابع"، ثمّ من مادة "الحديث": أنّ فيهما نوعا من الإجمال والغموض، إضافة إلى بعض الأخطاء العلمية، التي تفتقر إلى الوضوح والدقّة، ولهذا قدّم الشيخ أحمد شاكر في تعقيبَيْه تعريفا أكثر وضوحا بهذه الطبقات الثلاث الأولى من رواة الحديث، مبيّنا وجه الصواب في بعض الأحكام المتعلقة بهذه الطبقات، وفي ضوء ما ذكره شاكر، أقدّم تفصيلا مختصرا للموضوع، كما يلي:

إن أصل تقسيم الطبقات الأولى من الروّاة، إلى: صحابة، وتابعين، وأتباع التابعين، هو قول النبي ﷺ: (خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)[1]، وعلى هذا الأصل قسّم ابن حبان كتابه "الثقات"، حيث يقول: «نذكر مَن صحب رسول الله ﷺ واحدًا واحدًا على المعجم، إذ هم خير الناس قرنا بعد رسول الله ﷺ، ثم نذكر بعدهم التابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله ﷺ في الأقاليم كلها على المعجم، إذ هم خير الناس بعد الصحابة قرنا، ثم نذكر القرن الثالث الذين رأوا التابعين، فأذكرهم على نحو ما ذكرنا الطبقتين الأوليين»[2].

وأسوق الآن تعريفا موجزا بهذه الطبقات الثلاث، على النحو الآتي:

أولا- طبقة الصحابة (وهي الطبقة الأولى في الرواة):

1- **تعريف الصحابي:** - **لغة:** من صحب صحبة وصحابة، وصاحبه: عاشره، والصاحب المعاشر[3].

قال أبو بكر الباقلاني: «لا خلاف بين أهل اللغة في أن القول "صحابي" مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره: قليلا كان أو كثيرا... فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره»[4].

وهناك من أهل اللغة من يطلق الصحبة على من طالت صحبته، وكثرت مجالسته[5].

- **اصطلاحا:** الصحابي مبتدأ الإسناد، وحلقة الوصول الضرورية فيه، وتحديد معناه وتوضيح المراد به أساس تمييز سائر الطبقات، وللعلماء فيه عبارات:

---

[1]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ج7 ص6. ومسلم، الصحيح (بشرح النووي)، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصّحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ج8 ص325. من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

[2]- الثقات، ج4 ص1.

[3]- لسان العرب، ابن منظور، ج1 ص474-475. وتاج العروس، الزبيدي، ج2 ص140.

[4]- الكفاية، الخطيب البغدادي، ج1 ص193.

[5]- علوم الحديث، ابن الصلاح، ص293.

أ)- فقال أحمد بن حنبل: «كل من صحبه سنة أو شهرا أو يوما أو ساعة، أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه»[1].

ب)- وقال البخاري: «... ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه»[2].

قال ابن حجر: «هذا الذي ذكره البخاري هو الراجح»، ثم قال: «هو قول أحمد والجمهور من المحدثين»[3].

ج)- تعريف ابن حجر: «وأصح ما وقفت عليه من ذلك: أنّ الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام»[4].

2- **ثبوت عدالة الصحابة**: قال العلائي: «وهذا هو الأمر المستقر الذي أطبق عليه أهل السنة، أعني: القولَ بعدالة جميع الصحابة ﷺ، ولا اعتبار بقول أهل البدع والأهواء ولا تعويل عليه»[5]، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع في مطلع الفصل الأول من هذا البحث[6].

3- **طبقات الصحابة**: إذا نظرنا إلى الكتب التي ذكرت طبقات الصحابة، وجدنا أصحابها قد سلكوا في ذكرها مسلكين:

- المسلك الأول: جعل الصحابة كلهم طبقة واحدة: وقد راعى هؤلاء المصنفون في جعلهم الصحابة طبقة واحدة اشتراكهم في الصحبة لرسول الله ﷺ، باعتبار أنّ الطبقة في هذه المصنفات بمعنى: الجيل أو القرن. ومن الذين سلكوا هذا المسلك: ابن حبان في كتابه "الثقات"، وغيره[7].

- المسلك الثاني: كما ذهب بعض مَن صنّف في الطبقات إلى تقسيم الصحابة إلى عدّة طبقات، باعتبار السبق إلى الإسلام، والأفضلية وشهود المشاهد، ونحو ذلك.

وقد اختلف اجتهاد أصحاب هذا المسلك في عدد طبقات الصحابة، حيث جعلهم ابن سعد في "الطبقات الكبرى": خمس طبقات[8]، في حين جعلهم الحاكم النيسابوري في "معرفة علوم الحديث"[9]: اثنتي عشرة طبقة.

---

[1]- الكفاية، ج1 ص192.

[2]- الجامع الصحيح (مع الفتح)، ج7 ص5.

[3]- فتح الباري، ج7 ص6-7.

[4]- الإصابة، ج1 ص10.

[5]- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص68.

[6]- ص74.

[7]- علم الرجال نشأته وتطوره، الزهراني، ص95-96. وتحرير علوم الحديث، الجديع، ج1 ص98.

[8]- تدريب الراوي، السيوطي، ص495. وعلم الرجال نشأته وتطوره، الزهراني، ص97.

[9]- ص22-24.

ثانيا- طبقة التابعين (وهي الطبقة الثانية):

1- **تعريف التابعي:** وذكر العلماء في تعريفه عبارات، من أهمها:

أ- عرّفه الخطيب البغدادي بقوله: «التابعي: مَن صحب الصحابي»[1].

ب- وقال ابن الصلاح: «يقال للواحد منهم: تابع وتابعي. وكلام الحاكم أبي عبد الله وغيره مشعر بأنه: يكفي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه، وإن لَم توجد الصحبة العرفية»[2].

واشترط ابن حبان أن: يكون عند رؤيته للصحابيّ في سِنّ مَن يَحفظ، وهو نظير اشتراط التمييز في الصحابي عند رؤيته النبي ﷺ[3].

والذي رجحه ابن الصلاح والنووي: هو الاكتفاء في ذلك بمجرد اللقاء[4].

2- **أهمية معرفة التابعين:** يقول ابن أبي حاتم في ذلك: «فخلف بَعدهم **التابعون** الذين اختارهم الله عز وجل لإقامة دينه، وخصّهم بحفظ فرائضه وحدوده وأمره ونهيه وأحكامه، وسنن رسوله ﷺ وآثاره، فحفظوا عن صحابة رسول الله ﷺ ما نشروه وبثّوه من الأحكام والسنن والآثار»[5].

ويقول الحاكم: «"معرفة التابعين": وهذا نوع يشتمل على علوم كثيرة، فإنهم على طبقات في الترتيب، ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم؛ لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق أيضا بين التابعين وأتباع التابعين»[6].

3- **طبقات التابعين:** قال العراقي: « ثمّ إنّ التابعين طبقاتٌ، فجعلهم مسلم في كتاب "الطبقات": ثلاث طبقات. وكذا فعل ابن سعد في "الطبقات"، وربَّما بلغَ بِهم أربعَ طبقات.

وقال الحاكم في "علوم الحديث"[7]: هم خمس عشرةَ طبقة»[8].

---

[1]- الكفاية، ج1 ص98.

[2]- علوم الحديث، ص302. وينظر: معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص42.

[3]- الثقات، ج6 ص270. وينظر ذلك في: التبصرة والتذكرة، العراقي، ج3 ص46.

[4]- علوم الحديث، ابن الصلاح، ص302. والتقريب (مع تدريب الراوي)، النووي، ص508.

[5]- تقدمة الجرح والتعديل، ج1 ص8-9.

[6]- معرفة علوم الحديث، ص41.

[7]- ص42.

[8]- التبصرة والتذكرة، العراقي، ج3 ص47.

4- **المخضرمون من التابعين:** وهم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ وأسلموا، وليس لهم صحبة، فهم مترددون بين الصحابة للمعاصرة، وبين التابعين لعدم الرؤية[1]، قال الحاكم: «فأما المخضرمون من التابعين هم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ، وليست لهم صحبة»[2].

وهذه الطبقة من التابعين هي التي أشار إليها أحمد شاكر، عند قوله في التعقيب الأول: «فمنهم مَن عاصر النبي ﷺ ولكن لَمَ يَرَوْهُ ورأوا أصحابه».

ثالثا- طبقة أتباع التابعين (وهي الطبقة الثالثة):

قال ابن أبي حاتم: «ثم خلفهم **تابعو التابعين:** وهم خلف الأخيار، وأعلام الأمصار في دين الله عز وجل، ونَقْلِ سنن رسول الله ﷺ وحفظه وإتقانه والعلماء بالحلال والحرام، والفقهاء في أحكام الله عز وجل، وفروضه وأمره ونهيه»[3].

ويقول الحاكم النيسابوري: «وهم الطبقة الثالثة بعد النبي ﷺ، وفيهم جماعة من أئمة المسلمين وفقهاء الأمصار، مثل: مالك بن أنس الأصبحي، و عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، و سفيان بن سعيد الثوري، و شعبة بن الحجاج العتكي، و ابن جريج»[4]، وغيرهم.

رابعا- طبقة التابعين وأتباعهم فيهم الثقة وغير الثقة: قد سبق بيان أنّ طبقة الصحابة كلهم ثقات عدول باتفاق المحدثين، أمّا من بعدهم من التابعين وأتباعهم: فيختلف حالهم في العدالة من واحد لآخر، ففيهم: الثقة وغير الثقة، والعدل ومن ليس بعدل، ومِمّا يدلّ على ذلك:

- أنّ الفتنة بدأت في أواخر عصر صغار الصحابة، وبداية عصر التابعين، فظهرت الفرق المبتدعة، وظهر الكذب على رسول الله ﷺ[5]، فعن ابن عباس رضي الله عنه أنّه: لَمّا بلغه ما وضعه الرافضة من أهل الكوفة على عليّ رضي الله عنه، قال: «قاتلهم الله أيّ عِلمٍ أفسدوا»[6]؛ قال العلائي: «لأن المبتدعة كذبت أحاديث كثيرة تُشيد بها بدعتها»[7].

---

[1]- علوم الحديث، ابن الصلاح، ص303. والتبصرة والتذكرة، ج3 ص56.

[2]- معرفة علوم الحديث، ص44.

[3]- تقدمة الجرح والتعديل، ج1 ص9.

[4]- معرفة علوم الحديث، ص46.

[5]- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، العمري، ص ص15-16. وسيأتي التطرق إلى ذلك في هذا الفصل.

[6]- أخرجه: مسلم، الصحيح (مع شرح النووي)، المقدمة، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء، ج1 ص113.

[7]- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص68.

– ويقول الشافعي: «كان ابن سيرين وعروة بن الزبير وطاووس وإبراهيم النخعي، وغير واحد من التابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروي ويَحفظ»[1]؛ وهذا يعني: أنّه كان في عصر التابعين من ليس بثقة، فلا يقبل أئمة الحديث روايته.

– وعن هشام بن عروة عن أبيه، قال: «إني لأسمع الحديث استحسنه، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمع فيقتدى به، وذلك إني أسمعه من الرجل لا أثق به، قد حدث به عمن أثق به، أو اسمعه من رجل أثق به، قد حدث به عمن لا أثق به؛ فلا أحدث به»[2]، قال ابن عبد البر – بعد أن ساق هذه الرواية –: «وفي هذا دليل على أن ذاك الزمان قد كان يحدّث فيه الثقة وغير الثقة»[3].

– كما قد ورد عن كثير من أئمة التابعين الكلام في الجرح والتعديل[4]، ولو لم يكن في عصر التابعين: الثقات وغير الثقات لَما احتاج أئمة الحديث آنذاك إلى الكلام في هذا الموضوع.

وهذا ما قرّره الشيخ أحمد شاكر في تعقيبه الثاني على مادة "الحديث" – كما سبق –، في قوله عن طبقة التابعين وأتباعهم: «كان أكثرهم الثقة الصادق، وقليل منهم الضعيف أو المردود الرواية»، وذلك ردّا على كاتب المادة في قوله: «ثم كان على المسلمين بعد ذلك أن يطمئنوا إلى أخبار التابعين... إلى قوله: واطمأنت نفوس المسلمين في الأجيال اللاحقة إلى الوثوق بروايات تابعي التابعين». وبهذا يُعلم عدم دقّة كلام محرّر المادة، إذ أنّه يدلّ – أو على الأقل يُوهم – أنّ علماء الحديث قَبِلوا روايات جميع من كان في طبقة التابعين، وهذا خطأ بَيِّنٌ، فإنّ علماء الحديث قد بَيَّنوا أنّ طبقتَي التابعين وأتباعهم ليسوا جميعهم ثقاتًا عدولا، بخلاف طبقة الصحابة فإنّهم كلّهم عدول.

وأما قول محرر مادة "الحديث": عن التابعين أنّهم: «أهل الجيل الأول بعد النبي»، وفي تابعي التابعين: «هم من أهل الجيل الثاني بعد النبي»، فلا شك بأن هذا خلط ظاهر في ترتيب هذه الطبقات الثلاث، بحيث جعل طبقة التابعين: هي الطبقة الأولى بعد النبي ﷺ؛ وهذا خطأ فإن الطبقة الأولى: هي طبقة الصحابة لا التابعين، أمّا التابعون فهم: الطبقة الثانية من الرواة بعد النبي ﷺ.

– كما جعل أتباع التابعين: طبقةً ثانية، وليس كذلك؛ بل هم: الطبقة الثالثة من الرواة، بعد الطبقة الثانية: وهي طبقة التابعين، كما بَيّن أحمد شاكر في تعقيبه، وكما سُقته في العرض السابق، مدعَّما بنصوص أئمة الحديث في الدلالة على تقسيم هذه الطبقات الأولى من روّاة الحديث.

---

[1]– المصدر السابق، ص68-69.

[2]– التهميد، ابن عبد البر، المقدمة، ج1 ص38.

[3]– المصدر نفسه، ج1 ص39.

[4]– علل الترمذي الصغير (آخر الجامع)، ج5 ص364-395.

المبحث الثاني : اختلاف النّقاد في الحكم على الرواة توثيقا وتضعيفا

خصّصت هذا المبحث لتَعقّبٍ من تعقبات أحمد شاكر على مادة "الحديث"، الذي تناول فيه الردّ على شبهة أوردَها كاتب المادة في فن من فنون الحديث، وهو علم: الجرح والتعديل[1]. ويتضمن هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر

– ورد في مادة "الحديث" من "دائرة المعارف الإسلامية": «**والحكم على قيمة المحدّث قد يَختلف اختلافا بَيِّناً، فربّما كان ثقة عند قوم، ولكن غيرهم كانوا يعدّونه في منتهى الضعف، وربّما اعتبروه كاذبا في روايته**»، ثمّ قال: «**وكان الحكم على محدثٍ يختلف باختلاف وجهة نظر كلّ طائفة أو فرقة معينة، ونشأ عن هذا خلافات مرّة... وإذا كانت الثقة بالمحدثين هي محلّ النزاع، فالغالب أنّ ما في موضوع الحديث من هوى هو الذي كان يُثير المعارضة دائما، فالحكم النهائي لَم يكن مقصودا به قيمة المحدث، وإنّما كان المقصود به الحكم على مادة الروايات التي يرويها**»[2].

– تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**أما الخلاف في توثيق بعض الرواة وتضعيفهم، فإنه خلاف طبيعي في كل بحث يعرض له الإنسان، لا يؤخذ مغمزا على علماء الحديث. وأما ادعاء أن "مادة الحديث المروي كانت في الواقع أصل التنازع، ولو أن الثقة بالمحدثين هي محل التنازع في الظاهر"، فهذا كلام مجمل موهم، وليس نقدا علميا لصناعة المحدثين وعلومهم. فإنّهم بحثوا في تاريخ كل راو حتى عرفوا سيرته وصدقه أو كذبه وحفظه أو غلطه، ثم حكموا عليه بما تبين لهم. وتتبعوا ما رَوَى كلّ راو فنفوا عن روايته الخطأ غير المقصود، وردّوا ما كان فيه شبهة العمد إلى رواية شيء لا أصل له، وقارنوا الروايات بعضها ببعض. فنقدوا السنة[3] ونقدوا المتن، فماذا في هذا؟ لا أدري!**

لو ذكر الكاتب مأخذا معينا يريده لبحَثنا ما قال وحققناه، ولكن جاء بشيء مبهم، يوقع الوهم في نفس القارئ أنه نقد، وما هو بنقد».

---

[1]– سيأتي تعريف هذا العلم في: ص286، من هذا الفصل.

[2]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص335-336. والتعقيب في هامش المادة المتعقب عليها.

[3]– هكذا في المطبوع، ولعلّ الصواب: «نقدوا **السند**»، كما يدل عليه السياق، فقد يكون خطأ مطبعيا، والله أعلم. وقد راجعت الإصدار الأخير للدائرة المترجمة إلى العربية، فوجدت نفس الشيء، ينظر: موجز دائرة المعارف الإسلامية، إص3، ج11 ص3518.

المطلب الثاني: التحليل والمناقشة

يطرح محرر مادة "الحديث" في هذا النص شبهة على علم الجرح والتعديل، مفادها: أنّ علماء النقد اختلفوا في أحكامهم على رواة الحديث، وأنّ اختلافهم هذا إنّما هو ناتج عن عدم قبولِهم أو رضاهم بمتن الحديث وما أفاده مِن معنى، وهذا الأمر الذي أورده المستشرق هنا استندَ فيه إلى شبهة معروفة عن المستشرقين، وهي التي تقرّر أنّ: المسلمين كانوا يقبلون من الروايات ما وافق مذهبهم، ويرفضون ما خالفه، وعلى هذا - حسب رأيه - فإنّ منهج نقد الرواة ليس نابعا عن نقد الراوي في حدّ ذاته، بل هو ناتج عن عدم قبول الناقد لروايته.

ولا شكّ أنّ هذا زعم باطل لا ينطلي على من كان عنده أدنى اطلاع على كتب: الجرح والتعديل، وتاريخ الرواة وطبقاتهم.

ولقد الشيخ رد أحمد شاكر على هذا الزعم الذي ادّعاه كاتب المادّة، واعتبره كلاما غير علميّ؛ لعدم استناده إلى أدلة واضحة وصريحة تبرهن على ما ذهب إليه.

فما هي الأسباب العلمية الحقيقية وراء اختلاف النقاد في أحكامهم على رواة الحديث؟ وكيف نظر أئمة الحديث لهذا الاختلاف؟ وما هي مرجحاته؟ وكيف يمكن فكّ التعارض بين الجرح والتعديل؟ وهل غفل علماء الحديث عن هذا الموضوع أم وضعوا له قواعد علمية تضبطه؟

ويُمكن الإجابة عن هذه الإشكالات - التي فيها ردٌّ على ما جاء في نص المستشرق السابق - من خلال العناصر الآتية:

أولا- الاختلاف في الجرح والتعديل هو اختلاف طبيعي، كاختلاف الفقهاء عن اجتهاد:

جَرْح الرواة وتعديلهم قائم على اجتهاد النقاد، وكل ما رجع إلى الاجتهاد فهو مظنة للاختلاف، وذلك اختلاف جائز توجبه سنة التفاوت في العلم والفهم[1].

ويوجّه الحافظ المنذري اختلاف المحدثين في الحكم على الراوي جرحا وتعديلا، فيقول: «اختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا، وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا»[2].

---

[1]- تحرير علوم الحديث، الجديع، ج1 ص515.

[2]- جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ص83.

كما ذهب الحافظ الذهبي إلى هذا التوجيه أيضا - عند ذكره لسبب اختلاف النقل عن يحيى بن معين في الرجل الواحد -، فبيّن أنّ: اختلاف آرائه وعباراته في بعض الرجال، هو مثل: اختلاف اجتهادات الفقهاء المجتهدين، حتى يصير لهم في المسألة أقوال[1].

وهذا المعنى أيضا هو ما ذهب إليه الشيخ أحمد شاكر في تعليله سببَ هذا الاختلاف ومَنشَأَه عندما قال في التعقيب: «أما الخلاف في توثيق بعض الرواة وتضعيفهم، فإنه خلاف طبيعي في كل بحث يعرض له الإنسان، لا يؤخذ مغمزا على علماء الحديث».

ثانيا- العمل فيما إذا اجتمع جرح وتعديل في راو واحد:

لقد وضع العلماء لهذا العلم قواعد وضوابط فتكلموا في شروط قبول الجرح والتعديل، وألفاظهما ومراتبهما، وكيف يثبت تعديل الراوي وتجريحه، وما هو العمل إذا تعارض الجرح والتعديل؟ إلى غير ذلك من المباحث والقواعد المبسوطة في كتب المصطلح وعلوم الحديث، والتي تضمن نزاهته، وعدم الحيف في الحكم على الرواة، ومن ذلك مثلا أننا نجد الخطيب البغدادي قد عَقَد في "الكفاية" بابًا سَمّاه: «القول في الجرح والتعديل إذا اجتمعا أيُّهما أولى»[2].

- فإذا تعارض جرح وتعديل في راو معين: فإن جمهور العلماء على تقديم الجرح، حتى ولو كان عدد المعدّلين أكثر؛ لأنّ مع الجارح زيادة علمٍ خفِيَت على المعدل، فلم يطلع عليها، فالمعدل يخبر عمّا ظهر من حال الراوي، بينما يُخبر المجرح عن أمر باطن[3].

غير أنّ هذا ليس على إطلاقه، كما بين نور الدين عتر، فقال:

«الجرح مقدم على التعديل ولو أن المعدلون أكثر، لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل.

لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها في تقديم الجرح، فقد وجدناهم يقدمون التعديل على الجرح في مواطن كثيرة، ويمكننا أن نقول إن القاعدة مقيدة بالشروط الآتية:

أ)- أن يكون الجرح مفسرًا، مستوفيًا لسائر الشروط...

ب)- أن لا يكون الجارح متعصبًا على المجروح أو متعنتًا في جرحه. فلم يقبل كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري لما بينهما من الجفاء.

---

[1]- ذِكْر مَن يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ضمن: أربع رسائل في علوم الحديث)، شمس الدين الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ص185.

[2]- الكفاية، ج1 ص333.

[3]- المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما. وعلوم الحديث، ابن الصلاح، ص109-110. وتدريب الراوي، السيوطي، ص266.

ج)- أن لا يبين المعدل أن الجرح مدفوع عن الراوي، ويثبت ذلك بدليل صحيح...

وهذا يدل على أن اختلاف ملحظ النقاد يؤدي إلى اختلافهم في الجرح والتعديل»[1].

ثالثا- أسباب الاختلاف في الجرح والتعديل، ومرجحاته التي يُستعان بِها في فك التعارض الواقع بين التعديل والتجريح: فمن الأمور التي يُرفع بها التعارض في الحكم الذي يصدر على الراوي الواحد عن أكثر من ناقد، أو تعارض قول الناقد الواحد في الراوي الواحد، ما يلي:

1- أهلية الناقد لقبول قوله: والمقصود أهليته للكلام في النَّقَلة، فلا يُعتبر في مثل هذا الشأن خلاف كان سببه جرح مجروح ونحوه[2]، ولهذا يقول ابن حبان: «ومن المحال أن يُجرح العدل بكلام المجروح»[3].

2- التحقق من ثبوت الجرح أو التعديل عن الناقد المعين[4]: فهناك روايات عديدة ذُكرت عن بعض الأئمة لا توجد عنهم من طريق مسند، أو وجدت ولكن أسانيدها لم تثبت، فقد «يَستند الجارح إلى شيوع خبر قد يكون أصله كذبة فاجرٍ، أو قرينة واهية»[5]، ثُمّ يتبين أن الراوي بريء مما نُسب إليه. ولهذا نجد ابن حجر يستدل بهذا الوجه في جوابه عمّا ورد عن ابن عمر ﷺ في جرح "عكرمة مولى ابن عباس"، فيقول: «فقول ابن عمر لم يثبت عنه؛ لأنه من رواية أبي خلف الجزار، عن يحي البكاء، أنه سمع ابن عمر يقول ذلك، ويحي البكاء: متروك الحديث»[6].

ولهذا فلا يمكن اعتبار مثل هذا خلافا مؤثرا، لكون هذا الخلاف لم يثبت عن قائله.

3- مراعاة ميول النّاقد المذهبية في القدح في النَّقَلة: سواء كان الاختلاف المذهبي فقهيا أم عقديا[7]، قال ابن حجر: «وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإنّ الحاذق إذا تأمل ثَلْبَ أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتّشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذَلقَة وعبارة طلقة... فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلا ضعّفه قبل التوثيق»[8]، وهذا المعنى قرَّره أيضا تاج الدين السّبكي[1]، وغيره.

---

[1]- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص100-101.

[2]- أسباب اختلاف المحدثين، خلدون الأحدب، ج2 ص569.

[3]- هدي الساري، ابن حجر، ص603.

[4]- التنكيل، المعلمي، ج1 ص62. وتحرير علوم الحديث، الجديع، ج1 ص520.

[5]- التنكيل، ج1 ص74.

[6]- هدي الساري، ص603.

[7]- أسباب اختلاف المحدثين، ج2 ص520. وينظر في هذا المعنى: الاقتراح، ابن دقيق العيد، ص288.

[8]- لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص108-109.

4- اعتبار بشرية الناقد وتأثيرها في إطلاق الجرح والتعديل: فإن الناقد قد يعتريه ما يعتري البشر من الغفلة أو الغضب، فيقول القول لا يعني به شيئاً يتصل بهذا العلم[2]، يقول المعلمي: «أفليس إذا كان المتكلم فيه راوياً، قد لا يكون المتكلم قصد الجرح، وإنما هي فلتة لسان عند ثورة غضب، أو كلمة قصد بها غير ظاهرها بقرينة الغضب؟»[3]، ومن ذلك ما يُعرف بجرح الأقران، ومثاله: «كلام مالك في ابن إسحاق[4]... فقد تبين أن كلمة مالك فلتة لسان عند ثورة غضب، لا يقصد بها الحكم»[5].

قال ابن عبد البر: «والصحيح في هذا الباب: أنّ مَن صحّت عدالته وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يُلتفت فيه إلى قول أحد، إلاّ أن يأتي في جرحه ببينة عادلة... والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله؛ لبراءته من الغل والحسد والعداوة والمنافسة، وسلامته من ذلك كله، فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر، وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ولا صَحَّت - لعدم الحفظ والإتقان - روايته، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه»[6].

5- مراعاة حال الناقد من حيث التشدد والتساهل في أحكامه: فإن ذلك من القرائن التي تُعتمد في الترجيح عند اختلاف النقاد، ذلك أنهم يستعملون سائر الشروط المقررة عندهم، ولكنهم يتفاوتون في تطبيقها بين متشدد ومعتدل ومتساهل، تبعاً لتطبيق هذه القواعد، يقول الإمام الذهبي - مبيناً أقسام المتكلمين في الرجال وكيفية التعامل مع أقوالهم -:

« أ)- قسم منهم متَعنّت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّنُ بذلك حديثه، فهذا إذا وثَّق شخصاً فعُضَّ على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذّاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تَجريحه إلا مفسراً، يعني: لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يُوَضّح سبب ضعفه، وغيره قد وثَّقه، فمثل هذا يُتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب. وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنّتون.

---

[1]- قاعدة في الجرح والتعديل (ضمن: أربع رسائل في علوم الحديث)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ص19.

[2]- تحرير علوم الحديث، الجديع، ج1 ص525.

[3]- التنكيل، ج1 ص74.

[4]- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، ج2 ص156-157.

[5]- التنكيل، ج1 ص65.

[6]- جامع بيان العلم وفضله، ج2 ص152. وقد عقد لهذه المسألة في هذا الكتاب بابا مستقلا، يراجع هناك للتوسع.

ب)- وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

ج)- وقسم: كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي: معتدلون منصفون»[1].

6- الناقد أعرف بجرح وتعديل أهل بلده: وفي هذا المعنى يقول حماد بن زيد: «بَلَدِيُّ الرجل أعرف بالرجل»[2]، ويعلّل المعلمي ذلك فيقول: «الراوي الذي يطعن فيه محدثو بلده طعناً شديداً، لا يزيده ثناء بعض الغرباء عليه إلا وهناً، لأن ذلك يُشعر بأنه كان يتعمد التخليط، فيتزين لبعض الغرباء، واستقبله بأحاديث مستقيمة، فظن أن ذلك شأنه مطلقاً فأثنى عليه، وعرف أهل بلده حقيقة حاله»[3].

7- ملاحظة مذهب الناقد فيما يراه جرحا، ومذهبه فيه مرجوح: والمراد هنا أن الناقد المعتَمَد قد يقدح بما ليس بقادح[4]؛ ولهذا عقد الخطيب بابا في: «ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة»[5]، وساق من أمثلة ذلك ما ورد: عن شعبة بن الحجاج، أنه قيل له: لِمَ تركت حديث فلان؟ فقال: «رأيته يركض على برذون، فتركت حديثه»[6]، فمثل هذا لا يوجب قدحا في الراوي، ولا يترتب عليه خلاف معتبر.

8- التّحقق من آخر قولَيّ أو أقوال الناقد في الراوي، إن كان قد اختُلف عليه: فقد يُعدِّل الناقد الراوي، ثم يبدو له من أمره ما يوجب جرحه فيصير إليه[7]، ومثاله: توثيق يحيى بن معين لـ"أبي إسحاق إبراهيم بن أبي الليث"، ثم تكذيبه له بعدما ظهر من أمره غير الحال الأول. أما توثيقه له، فقد روى الخطيب البغدادي في ترجمة "إبراهيم بن أبي الليث": عن عبد الخالق بن منصور، قال: وسئل يحيى بن معين عن ابن أبي الليث فقال: «ثقة، ولكنه أحمق»، وقد تعقّب "الخطيب" قول "ابن معين" هذا، فقال: « هذا القول من يحيى في توثيقه كان قديما، ثم أساء القول فيه بعدُ، وذمّه ذمًّا شديدا»[8]، ثم روى الخطيب عن أبي علي صالح بن محمد الأسدي، قال: «"إبراهيم بن أبي الليث" كان يَكذِب

---

[1]- ذِكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ضمن: أربع رسائل في علوم الحديث)، الذهبي، ص171-172.

[2]- الكفاية، الخطيب البغدادي، ج1 ص333.

[3]- التنكيل، ج2 ص13.

[4]- أسباب اختلاف المحدثين، خلدون الأحدب، ج2 ص519-520. وتحرير علوم الحديث، الجديع، ج1 ص531.

[5]- الكفاية، ج1 ص343.

[6]- المصدر نفسه، ج1 ص344. وعلوم الحديث، ابن الصلاح، ص107.

[7]- تحرير علوم الحديث، ج1 ص533.

[8]- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج6 ص192.

عشرين سنة، وقد أشكل أمره على يحيى وأحمد وعلي بن المديني، حتى ظهر بعدُ بالكذب؛ فتركوا حديثه»[1].

9- مراعاة دلالات ألفاظ الجرح والتعديل، ومخارج أقوال النقاد[2]: وذلك أنّ عدم فهم المصطلحات الخاصة بأئمة الجرح والتعديل، يؤدي إلى التباس كثير من القضايا، التي منها الاختلاف في الجرح والتعديل، ومثال ذلك: - أن الحافظ ابن حجر ذكر في ترجمة "أسباط بن نصر الهمذاني" قول ابن معين فيه: «ليس بشيء»، وقوله فيه مرة أخرى: «ثقة»[3]؛ فغَيْر العارف باصطلاح ابن معين إذا قال في الراوي: «ليس بشيء»: يَحكم بتعارض قوله في هذا الراوي، لكن الأمر ليس كذلك، فإن ابن معين عندما يقول هذا في الراوي، يريد أنه: لم يروِ حديثا كثيرا[4]، ولهذا يقول ابن حجر: «ذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات: «ليس بشيء»، يعني أن: أحاديثه قليلة جدا»[5].

فظهر بذلك أنه لا تعارض أصلا بين القولين، ولذا وجب التنبيه إلى المصطلحات الخاصة بأئمة الجرح والتعديل، ومدلولاتها عندهم، من أجل إزالة الإشكال في كثير مما يظهر فيه التعارض[6].

فإنه «بقدر معرفتنا للسبب الذي نتج عنه هذا التباين في الحكم على الراوي الواحد نتمكّن من تفهم حقيقة الاختلاف وقبوله، وكذلك - وهو الأهم - نتمكّن من الترجيح بين الأقوال المتعارضة»[7]. فإذا عُرف هذا سهل أمر كثير من اختلاف الجرح والتعديل، بعد أن يتبين أنّ اختلاف لفظين ينتهيان في حقيقة الأمر إلى حكم واحد[8].

وبعد هذا العرض يُستنتج: أنّ علماء الحديث لم يكونوا غافلين عن مثل هذا الاختلاف في أحكام النقاد، لِذا وضعوا هذه الضوابط والقواعد التي سُقت بعضها على سبيل الإجمال، مع العلم بأنّ هذا الخلاف كثيرا ما يتبَيّن أنّه ليس خلافا حقيقيّا، أو تعارضا مؤثرا.

---

[1]- المصدر نفسه، ج6 ص196.
[2]- أسباب اختلاف المحدثين، خلدون الأحدب، ج2 ص562. وينظر أيضا: التنكيل، المعلمي، ج1 ص66-68.
[3]- تهذيب التهذيب، ج1 ص186.
[4]- أسباب اختلاف المحدثين، ج2 ص567.
[5]- هدي الساري، ص595.
[6]- أسباب اختلاف المحدثين، ج2 ص567.
[7]- المصدر نفسه، ج2 ص542.
[8]- المصدر نفسه، ج2 ص564.

وهذا ما نبّه إليه "ابن الوزير" في قوله: «واعلم أن التعارض بين التعديل والتجريح إنّما يكون عند الوقوع في حقيقة التعارض، أمّا إذا أمكن معرفة ما يرفع ذلك فلا تعارض البتّة»[1].

قال ابن حجر: «وينبغي أن يتأمل أيضا أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول العدل: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممّن يُحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان، فيقول: فلان ثقة يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سُئل عنه بمفرده، بيّن حاله في التوسط... وهذا حكم على اختلاف السؤال، وعلى هذا يُحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثّق رجلا في وقت، وجرحه في وقت آخر...؛ فيتعيّن لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصّها؛ ليتبين منها، فالعلة تخفى على كثير من الناس، إذا عرض على ما أصَّلناه»[2].

فعُلم مما سبق أن المحدثين لَم ينطلقوا في توثيقهم وتجريحهم من فراغ وتَخبّط، وإنما انطلقوا من قواعد متينة وأرض صلبة، فاشترطوا في الناقد شروطاً عالية، ومؤهلات دقيقة، وجعلوا لذلك آداباً وأحكاماً، ولم يقبلوا منه إلا ما كان موافقاً للأصول والقواعد النزيهة والصافية من الشوائب التي قد تعتري أيّ حكم أو اجتهاد بشري، فجاءت أحكامهم في منتهى الدقة والنزاهة.

ولهذا فإنّ هذا المغمز الذي أورده كاتب مادة "الحديث": «لا يُمكن أن يقلّل من أهمّية علم الجرح والتعديل، ولا من الجهد العظيم الذي بذله النقاد في تمييز الرجال، ومعرفة الثقات والضعفاء، وورعهم وتَحفّظهم ودقتهم في ذلك»[3] العلم الذي تفرّدوا به عن سائر الملل والنحل الأخرى، التي لَم تصل إلى معْشَار ما وصل إليه أئمة الحديث في نقل تواريخ الرواة، ومعرفة أحوالهم ومروياتهم، ثُمّ الحكم عليهم بنزاهة وإنصاف بعد الاستقراء التام لكلّ ما سبق ذكره، وغيره ممّا يطول بسطه والتفصيل فيه.

---

[1]- تنقيح الأنظار (مع شرحه توضيح الأفكار)، ج2 ص110.

[2]- لسان الميزان، ج1 ص109.

[3]- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، العمري، ص98.

المبحث الثالث : ظهور حركة الوضع وجهود العلماء في مواجهتها

إنّ موضوع الوضع في الحديث مَجاله واسع ومتشعّب، بحيث يصعب إيجازه في مبحث واحد، لكنّ طبيعة البحث اقتضت منّي أن أخصه بما سيأتي في هذا المبحث، والذي سأحاول من خلاله أن أجمع تعقبات الشيخ أحمد شاكر المتفرقة في كثير من مواد الدائرة المتعقَّب عليها، والتي تصبّ في هذا المجال.

ولقد كان من أطول تعّقبات الشيخ أحمد شاكر على موادّ "دائرة المعارف"، هو تعقبه على مادة "الله"، وجلُّهُ يدور حول موضوع هذا المبحث، وقد سبق أن اقتَطفت من هذا التعقيب فقرة أدرجتها ضِمن الفصل الثاني[1] الخاص بكتب السنّة لتعلّقها به.

ولَمّا كان التعقّب على مادة "الله" هو أكثر التعقبات تناولا لموضوع هذا المبحث، مع بعض التعقّبات الأخرى في مادة "أم الولد"، ومادة "الحديث" وغيرهما، جعلت تعقّبه على مادة "الله" هو الأصل في سياق عناصر هذا المبحث، وقسّمته إلى فقرات بحسب مضامينها، ثُمّ إنْ كان هناك تعقيب على مادة أخرى يصبّ في نفس موضوع الفقرة، أُضيف إليها ذاك التعقيب؛ حتّى أجمع كلام الشيخ أحمد شاكر المتفرق في "الدائرة" في سياق ومضمون واحد، يسهّل معرفة رأيه ومجمل قوله في العنصر الْمُتَناول، ويشتمل هذا المبحث على المطالب الآتية:

المطلب الأول: موقف أحمد شاكر من كتابات "جولد زيهر" ونظرياته في السُّنّة

الفرع الأول: عرض الفقرة الأولى من تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادّة "الله"

لَمْ يُعلّق الشيخ أحمد شاكر على فقرات مخصوصة من مادة "الله"[2]، ولكن تناول تعقيبُه الكلام على المادّة كَكُلّ وبوجه عام، وقد وُضع تعقيبه في متن "دائرة المعارف" المترجمة إلى العربية، بعد المادة المُتَعَقَّب عليها.

وقد قسَّمت هذا التعقيب إلى عدّة فقرات أتناول كلّ واحدة منها على حِدَةٍ، بحسب مضمونها، كما قد أضيف إليها تعقيبات على مواد أخرى تصب في نفس موضوعها.

---

[1]- ص165، من هذا البحث.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص558-584. وقد عُدّلت هذه المادة في الإصدار الثالث "للدائرة " وحرّر المادة المُعدّلة المستشرق "كارديه"، أمّا تعقيب أحمد شاكر فهو غير مُثبت في هذا الإصدار؛ لكون المادّة التي علّق عليها "شاكر" سابقا قد عُدّلت. ينظر: موجز دائرة المعارف الإسلامية، إص3، ج4 ص1005 إلى1157.

- ومحرر مادة "الله" هو المستشرق: ماكدونالد[1].

يقول الشيخ أحمد شاكر - معلّقا على ما جاء في مادة "الله" -: «**وبقي مِمّا هاجم به الكاتب الشريعة الإسلامية، أن عَمَد إلى أساس من أقوى دعائمها - وهو الأحاديث النبوية - يُحاول هَدْمَه: بالتشكيك فيه.**

وقد كان الرأي تأخير هذا الرد ليكتب في موضعه، عند الكلام على الحديث، ولكن رَأَى إخواني أن أبادر بالكتابة في هذه المناسبة، احتياطا من الأثر السّيء لكتابة الكاتب عند نشر أقواله باللغة العربية، وذيوع آرائه بين أبناء العروبة في مُختلف الأقطار الإسلامية، وقد كان ضررها قاصرا على من يقرأ الدائرة باللغات الأجنبية وحدها.

لم يأت الكاتب بأي دليل يؤيد طعنه على صحة الأحاديث وثبوتها، إلاّ رأيه ورأيَ أخٍ له هو المستشرق "جولد زيهر"، ثم إثارة الشكوك بكلمات جوفاء لا طائل تَحتها، كادعائه أن من الواضح أن هناك أحاديث كثيرة لا يُمكن أن تكون صدرت عن النبي ﷺ، وأنّ محاولة وجود شيء في الحديث يمكن القطع بصحّة نسبته إليه تاريخيا - محاولة فاشلة، وأن الفرق الإسلامية لَمّا اختلفت في الآراء أخذ كل فريق منها يضع أحاديث يُؤَيّد بِها رأيَه، وأن الأحاديث التي فيها مشابهة لما ورد في القرآن مشكوك فيها أيضا.

وكدعوى "جولد زيهر" أن: ((الأحاديث ليست في الواقع إلاّ سِجلاّ للجدل الديني في القرون الأولى؛ ومن ثم كانت قيمتها التاريخية، لكن هذا السّجل مضطرب، كثير الأغلاط التاريخية، وفيه معلومات مضلّلة لم تؤخذ من مصادرها الأولى))[2]، إلى آخر ما ألْقَاه من دعاوى، وما أثَاره من شكوك»[3].

---

[1]- ماكدونالد: دنكن بلاك (D. B. Macdonald)، (1863- 1943م): مستشرق أمركي الإقامة، بريطانيّ المولد والتنشئة، تعلم العربية والعبرية والسريانية، وله محاضرات ومقالات كثيرة بالإنجليزية عن الثقافة الإسلامية، ونَشر بالانجليزية: "فهرس المخطوطات العربية والتركية في مكتبة شيكاغو"، وعني بكتاب "ألف ليلة وليلة"، وألّف: "أوجه الإسلام"، وغيره. ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج3 ص136. والأعلام، الزركلي، ج2 ص330. وموسوعة المستشرقين، بدوي، ص538.

قال "السباعي" عنه: «مِن أشدّ المتعصّبين ضدّ الإسلام والمسلمين، يصدر في كتاباته عن روح تبشيريّة متأصّلة». ينظر: الاستشراق والمستشرقون، ص46.

[2]- لم يُبيّن أحمد شاكر من أين أخذ هذا النّص، ولعله مأخوذ بالواسطة من كتاب "دراسات إسلاميّة" لجولد زيهر - وقد أشرت آنفا إلى أنني لم أستطع أن أحصّله -، ولكن وجدتُ أنّه قد أشار إلى هذا المعنى في مواضع متفرقة من كتابه الآخر "العقيدة والشريعة في الإسلام"، ينظر: ص41 و43 و46.

[3]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص588.

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

تضَمّنت هذه الفقرة من تعقيب العلامة أحمد شاكر عدّة نقاط، هي كالآتي:

أ)- كان رأيُ الشيخ أحمد شاكر ابتداءً أنْ يَرُدّ على الشبهات والمطاعن في السنة النبوية في مادة "الحديث" الخاصّة بهذا الموضوع، ولَكن أشار عليه إخوانه من العلماء والباحثين أن يورد تعليقه على الشبهة في مَوضِعِها حتى يعلم القارئ الصواب في الموضوع، خاصة وأنّ الأخطاء العلمية والمطاعن حول السنة في "دائرة المعارف" متفرقة بين كثير من موادِّها، من أجل ذلك أجاب الشيخ "شاكر" هنا على ما جاء في مادة "الله"، ثُمّ كان يُعقّب في أيّ موضِعٍ من الدائرة يَرى ضرورة التنبيه على أمر وَرَد فيه.

ب)- بيّن الشيخ "شاكر" أنّ المستشرق "ماكدونالد" محرر المادة ليس له دليل ومستند على قوله إلاّ ما كتبه المستشرق اليهودي "جولد زيهر" المعروف بالتشكيك في السنة والطعن فيها.

ج)- كما بيّن "شاكر" القاعدة التي تقوم عليها نظريّة "زيهر" في التشكيك في السنة النبوية، وموقفه منها، وهذا الأمر هو ما سأركّز على بيانه في هذا العنصر، من خلال ما يلي:

أولا- نظريّة "جولد زيهر" في الوضع في الحديث: يرى "مصطفى الأعظمي"[1]، و"محمد عبد الله الشرقاوي"[2]: أنّ أوّل وأكبر حملة استشراقيّة في العصر الحديث للتشكيك في الأحاديث النبوية قد قادها المستشرق اليهودي "جولد زيهر" الذي يعتبره المستشرقون أعمق العارفين بالحديث النبوي.

وقد بَنَى جولد زيهر نظريّته على: أنّ القسم الأعظم من الحديث هو بمثابة نتيجة لتطوّر الإسلام الديني والتاريخي والاجتماعي في القرن الأول والثاني من الهجرة، فالحديث بالنّسبة له لا يُعدّ وثيقة لتاريخ الإسلام في عهده الأوّل (عهد طفولته) - على حدّ زعمه -، وإنّما هو أثر من آثار الجهود التي ظهرت في المجتمع الإسلامي في عصور المرحلة الناضجة لتطوّر الإسلام، حيث كان الحديث انعكاسا لروح العصر، وتم تشكيله من بين القوى المتناقضة في الإسلام، التي كانت تبحث لنفسها عن إثبات لِشرعيّتها بالاستناد إلى مؤسّس الإسلام، فأجرت على لسانه الأقوال التي تعبّر عن شعاراتها[3].

هذا ملخّص نظرية "زيهر" في السنّة، التي أشار إليها الشيخ أحمد شاكر في تعقيبه.

---

[1]- المستشرق شاخت والسنة النبوية (ضمن: مناهج المستشرقين في الدراسات الإسلامية)، ج1 ص67.

[2]- الاستشراق والغارة على الفكر الإسلامي، ص49.

[3]- باختصار من: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، محمود زقزوق، ص107. والاستشراق والغارة على الفكر الإسلامي، ص50. وقد عرض "جولد زيهر" نظريّته هذه عرضا مفصّلا في كتابه "دراسات إسلامية" - وقد قدّمت أنّي لم أستطع الوقوف عليه - وهذا الكتاب لم يُترجم إلى العربية فيما أعلم، ولكنّه أشار في كتابه الآخر "العقيدة والشريعة في الإسلام" إلى هذه النظرية، وذلك في المواضع الآتية: ص41 و43 و46 و69.

ثانيا- موقف الشيخ أحمد شاكر من "جولد زيهر" وكتاباته: لقد نبّه أحمد شاكر في مطلع تعقيبه على مادة "الله" إلى أنّ محرّرها استند فيما قرّره إلى كتابات "جولد زيهر" عن الحديث والسنة، وبيّن أحمد شاكر هنا بأنّ نظرية "زيهر" ليس لها قيمة علمية عند علماء الحديث المسلمين، لِما حملته من تحامل واضح، وقصد صارخ للطعن والتشكيك في السنّة وعلومها.

ولقد أكّد الشيخ "شاكر" على موقفه هذا من كتابات "جولد زيهر" ونظرياته حول السنّة في الفقرة الخامسة (5) من تعقّباته على مادة "الحديث"، وقد جاء هذا التعقيب من أحمد شاكر عندما لاحظ الاعتماد الشديد لمحرر مادة "الحديث" على كتاب "جولد زيهر": ((دراسات إسلامية))، وإحالته عليه في كلّ ما يقرّره تقريبا، إلى أنْ قال محرّر مادة "الحديث": «**والعلم مَدين دَيْناً كبيرا لِمَا كتبه "جولد زيهر" في هذا الموضوع... وهو مدين كذلك لِما كتبه "سنوك هورجروني يه"... فهذان العالمان هُما اللذان بَيَّنا لأوّل مرَّة في وضوح وجلاء: صفة الحديث الحقيقية وأهَمِّيته التاريخية، من هذه الناحية**»[1].

- وقد ردّ الشيخ أحمد شاكر على ما جاء في هذا النص قائلا: « **لِكاتب المقال أن يطمئن إلى "جولد زيهر" وآرائه وأبحاثه، إذا ما راقت له وصادفت هوى نفسه.**

أما نحن رجال الحديث ونقاده فنأبَى أن نقيم له وزنا لا عن عصبية وهوى، ولكن عن برهان وحجة، لم أقرأ مؤلفات "جولد زيهر" التي يشير إليها كاتب المقال، لأنها لم تُترجم إلى العربية، ولكنني قرأت له كتابا ترجمه أحد علماء الأزهر، وهو كتاب "المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن" فرأيته: نقل شيئا في القراءات عن كتب مطبوعة، فَحَرَّف في النقل عن عمد، ونسب إلى أكثر القراء قراءة شاذة باطلة، جعلها قراءة أكثرهم. (ص19، من المصدر المذكور، طبعة القاهرة 1944)، وقد نقدت عمله هذا في (مجلة المقتطف في المجلد 105 في عدد ديسمبر سنة 1944، ص 461-463)، وقلت هناك - بعد أن بينت بطلان ما نسبه لأكثر القراء -: ((لا تظن بعد هذا أن مؤلف الكتاب أخطأ فيما حَكَى، وإنّما الواضح الذي لا يُشك فيه أنه عَلِم الصّحيح وعَدَل عنه، و نقل غيره عارفا أن القرّاء أجمعوا تقريبا على القراءة المعروفة، ثم نَسَب القراءة الشاذة إلى أكثرهم)).

فـ"جولد زيهر" لو عامَلْناه بِما نُعامل به روّاة الحديث من النقد، بعد أن نُغضي عن شروط العدالة المعروفة للعلماء، ونتمسك منها بشرط الصدق وحدة، وجدنا أنه: ممّن لا يجوز قبول نقله في شيء أصلا؛ لأن الصدق والأمانة في الرواية شرط في قبول ما ينقل الناقل، فإذا ثبت أنه جانب الصدق في روايته ولو مرة واحدة سَقطَ كل ما يرويه وبطل، لا تُقبل له رواية بعد ذلك إلا أن يثبت أنه أخطأ

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص333.

ولم يتعمّد الكذب، و"جولد زيهر" تعمّد أن ينسب إلى أكثر القراء غير الحقيقة، في شيء مادي يلمسه كل قارئ، نقله عن كتب مطبوعة في أيدي الناس، وكان جريئا جدّا إذ أشار إلى المواضع التي ينقل منها بالجزء والصفحة، ظنّا منه أن القراء يصدّقون نقله، فلا يرجعون إلى ما يَنقل منه!!»[1].

– وما مِن شكّ أنّ هذا ردٌّ شديد اللهجة من الشيخ أحمد شاكر أبان فيه بوضوح وصراحة عن: موقفه مِن كتابات المستشرق "جولد زيهر" ونظرياته في علوم السنّة.

– كما يُستنتج من تَعقيبَي أحمد شاكر على مادة "الله"، ثم مادة "الحديث": أهمّ خصائص دراسات "جولد زيهر" حول علوم الإسلام عامّة، وعِلم الحديث خاصة، ومدى تأثّر "دائرة المعارف" بنظريّاته في مجال السنة والحديث النبوي، ولذا سأورد في العنصر التالي أهم هذه الخصائص من خلال تعقيبَي "شاكر"، مع بعض آراء غيره من العلماء في كتابات "جولد زيهر".

ثالثا– خصائص كتابات جولد زيهر ونظرياته في السنة، وموقف علماء الإسلام منها: وهذا عرض لأبرز ما تميّزت به دراسات جولد زيهر من خلال ما ذكره الشيخ شاكر وغيره:

1– المقصد الأكبر من نظريات "جولد زيهر" هو التشكيك في السنة: وهذا ما أشار إليه أحمد في تعقيبه السابق على مادة "الله"، وقد أكّد هذا المعنى كثير من العلماء والباحثين:

– حيث يذكر عبد الرحمن **المعلمي**: أنّ كتابات "جولد زيهر" هي: كَيْدٌ يهوديّ مُحقّق[2]، وأنّها معروفة بالطعن في الإسلام، والافتراء على رسول الله ﷺ، وعلى القرآن الكريم[3].

– ويؤكّد **السباعي** أنّ: أشدّ المستشرقين خطراً، وأوسعهم باعًا، وأكثرهم إفساداً في هذا الميدان هو المستشرق اليهودي الْمَجَري "جولد زيهر"، الذي لا تزال بحوثه مَرجعا هامّا للمستشرقين في هذا العصر[4]، والتي وضع فيها خطّة مبيَّتَةً لِمُهاجمة أركان السنّة من ناحيتين: ناحية روّاتِها وأئمتها، وناحية الشكّ بِها جملة؛ حتّى إذا تَمّ له ذلك انهارت السنّة بعد توجيه هذه المعاول لأصولها[5].

– كما ذكر مصطفى **الأعظمي** أن "جولد زيهر" و"هورجرونييه" قد قادا حملة: تَحدَّيَا فيها ما هو معلوم عند المسلمين بالضرورة، من منزلة السنّة وأصالة التشريع[6].

---

[1]– المصدر السابق، ج7 ص333-334.

[2]– الأنوار الكاشفة، ص135.

[3]– المصدر نفسه، ص141 و177.

[4]– السنة ومكانتها في التشريع، ص189.

[5]– باختصار من: المصدر نفسه، ص206.

[6]– المستشرق شاخت والسنة النبوية (ضمن: مناهج المستشرقين في الدراسات الإسلامية)، ج1 ص67.

– وقد أكّد على ذلك أيضا **محمد الغزالي**، حيث ذكر أنّ "جولد زيهر" في كتابه "العقيدة والشريعة": كان يُخطئ في النقل والفهم والحكم، وأنّه منذ قرأ وكتب، لَمَ يَحمل بين جنبيه إلاّ التكذيب للإسلام، فهو يدسّ أصبعه في كلّ شيء؛ ليتّخذ من أيّ شيء دليلا على أنّ محمّداً كاذب، وقرآنه مُفتعل، وسنّته مُختلقة، والإسلام كلّه مجموعة مفتريات[1].

كما ذكر: أنّه ألّف كتابه هذا عن الإسلام: إسهاما منه في النشاط الأمريكي لخدمة المسيحية[2].

2- تَحريف "جولد زيهر" في نقل النصوص عن عَمْد: وهذا التحريف سواء كان في التأويل والتحليل والاستنباط، وعدم فهم النصوص والحقائق العلمية على حقيقتها، أو كان في بَتْر النصوص وتشويهها، وقد أكّد الشيخ أحمد شاكر هذا الأمر عن "جولد زيهر" كما هو ظاهر من نص تعقيبه السابق على مادة "الحديث".

– وهذا أيضا هو ما أكّده واستنتجه **السباعي**، حيث يقول: «هذه كلمة موجزة عمّا تَحقّقتُه بنفسي عن المستشرقين، وخاصّة كتب "جولد زيهر" وآراؤه، وقد أفردت لِمناقشته فصلا خاصّا في هذا الكتاب بيّنتُ فيه: تحامل هذا المستشرق اليهودي، وتشويهه للحقائق، وتحريفه للنصوص، وتأويله للوقائع التاريخية وفق هدفه الذي سعى إليه، واعتماده على مصادر لا قيمة لها في نظر العلم، وتكذيبه للمصادر العلميّة المعترف بِها عند أئمتنا وعلمائنا المحقّقين»[3].

3- عدم اعتماد "جولد زيهر" على كتب مصطلح الحديث بصفة شاملة ومتكاملة، تُؤهّله لأن تكون له نظرة صحيحة عن علم الحديث: ولهذا يذكر فؤاد **سزكين** أنّ: جولد زيهر لَمَ يستخدم كتب مصطلح الحديث التي كانت معروفة له ككلّ، والتي كان لا يزال قسم منها مخطوطًا في وقته[4]، ولعلّ هذا كان من الأسبَاب التي جَعَلته: «يفهم بعض الأخبار الواردة في كتب الحديث فهْماً معكوسا، وهكذا شقّ هذا المستشرق منذ البداية اتّجاها خاطئا»[5].

4- اعتماد محرِّري "دائرة المعارف" على كتابات "جولد زيهر" بشكل أساس فيما يختص بالمباحث الحديثيّة: وهذا الأمر هو ما يَدلّ عليه كلام محرر مادة "الحديث" في نصّه السابق، ويدلّ عليه أيضا صنيعه من بداية المادة إلى نِهايتها، مَع ما سبق بيانه عمّا احتوت كتابات "زيهر" من التحامل والغلط، ولهذا يذكر **أنور الجندي** أنّ جلّ الذين حملوا لواء إثارة الشبهات حول السنّة النبوية قد

---

[1]- باختصار من: دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين، ص3-5.

[2]- المصدر نفسه، ص5.

[3]- السنة ومكانتها في التشريع، ص18.

[4]- تاريخ التراث العربي، ترجمة محمود فهمي حجازي ـ عرفة مصطفى ـ سعيد عبد الرحيم، ج1 ص119.

[5]- المصدر نفسه، ج1 ص118.

اعتمدوا أساساً، على: كتابات "جولد زيهر"، ولِهذا فقد ردّدت هذه الشبهات عِدّةُ كتب، ذَكَر منها: "دائرة المعارف الإسلامية"[1].

وبِهذا يُعلم فداحة الأخطاء الواردة عن السنة في "دائرة المعارف"، ومِن بينها التضخيم من قيمة كتابات "جولد زيهر" وغيره من المستشرقين في السنة، وهذا ما جعل أحمد شاكر يُوجّه نقدا شديد اللهجة "لجولد زيهر"، حكم فيه عليه بعدم الأمانة والصدق فيما يكتبه في دراساته عن الإسلام، وبعدما تقرّر موقف نخبة مِن علماء الإسلام المعاصرين من كتابات "جولد زيهر" ونظرياته، يُمكن تصحيح قول كاتب مادة "الحديث": «فهذان العالمان هُما اللذان بَيَّنا لأوّل مرَّة في وضوح وجلاء: صفة الحديث الحقيقية وأهَمِّيته التاريخية»؛ بِأنْ يُقال: إنّهما أوّل مَن بيّنا للمستشرقين بوضوح وجلاء كيفية الطعن في السنة النبوية، وأهمّية ذلك في النيل من الإسلام وحضارته، وخدمة التبشير والاستعمار الغربي، فلَو قال المستشرق محرر المادة هذا الكلام لكان أصدق لهجة، وأقرب للواقع؛ لأنّ الواقع العلميّ لعلماء الحديث في عصرنا الحاضر يؤكّد الرفض التام لِما جاء به "جولد زيهر" وغيره من المستشرقين في دراساتهم عن السنة؛ بسبب ما حملته من أخطاء فادحة، ومطاعن صارخة في شريعة الإسلام.

المطلب الثاني: تَأثّر كُتّاب "الدائرة" بنظرية "جولد زيهر" في الوضع

ولقد تكرّر في مواضع كثيرة من "دائرة المعارف الإسلامية" الحكم بالوضع على أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما، من منطلق النظرية التي أشاعها "جولد زيهر"، والتي تقضي بأنّ المسلمين وضعوا الأحاديث على رسول الله ﷺ لأغراض في أنفسهم، كان أكثرها تدعيما لخلافات سياسية أو مذهبية، وأنّ جميع الأحاديث النبوية المدوّنة في مصنفات الحديث هي من هذا القبيل، سواء ما كان منها في الكتب الستّة أو غيرها، متجاهلين بذلك الجهود الجبّارة التي بَذلَها علماء الحديث منذ الصحابة إلى أن دُوّن الحديث في المصنّفات المشهورة، وقد كان أحمد شاكر في كلّ مرّة يقف على مثل هذا الأمر في "دائرة المعارف" يُنبّه إلى فداحة هذا الغلط الفاحش، ويبيّن جهود العلماء في حفظ السنّة وصيانتها من الموضوعات.

والآن أسوق جملة من هذه التعقّبات، مع بيان مجمل لِمضمونها، ثُمّ أتبعها بِما أمكن من الإضافات، وهذه التعقبات هِي على مواد متفرقة أسردها حسب ترتيبها في "الدائرة"، كالآتي:

الفرع الأوّل: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "أسامة"

[1]- السنّة النبوية في مواجهة شبهات الاستشراق (ضمن بحوث: المؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنة النبوية- بالدوحة)، ج2 ص10-11.

– جاء في مادة "أسامة": «**وكان أسامة يُشبه أمّه، فقد كان أسود أفطس الأنف، وتوكيد الرواية لحُبّ النبي ﷺ له، يرجع من ناحية إلى الرغبة في التقليل من شأن بَيْت عليّ، ومن ناحية أخرى إلى إظهار أنّ النبي كان ديمقراطيّا حقّا بريئا من التعصّب للون**»[1].

– محرّرة المادة هي المستشرقة: فكا[2].

– تعقيب أحمد شاكر: «**هذه والتي قبلها دسيستان؛ لِيَشُكّ الناس في صحة رواية الأحاديث، وليظن القارئ أن هذه الروايات إنما وضعها الرَّاوون لِمَقاصد في أنفسهم، ومن الأسف أننا نرى كثيرين من الذين يسمون بأسماء المسلمين يفترون بمثل هذا الكلام، ويذهبون إلى مثل هذه الآراء.**

وإنما الأحاديث روايات صحيحة جاءت عن رواة موثوق بهم بعد أن فحصها أئمة الإسلام الكبار، وعرفوا الراوي الثقة والراوي الذي ليس بثقة، فقبلوا ما وثقوا به واطّرحوا ما لم يَحز عندهم شيئا من الاطمئنان إليه. وقد تواترت الروايات عن أخلاق الرسول ﷺ وكرمه وتواضعه ومساواته بين المسلمين. ويكفي في هذا أن يصفه الله الذي أرسله في القران الكريم بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم:4] ﷺ».

يَردّ الشيخ أحمد شاكر في هذا التعقيب على ما زعمته كاتبة المادة المستشرقة "فكا" من أنّ جميع الأحاديث الواردة في حبّ النبي ﷺ للصحابيّ الجليل "أسامة بن زيد"[3] هي أحاديث موضوعة مكذوبة، صنعها المسلمون لأغراض في أنفسهم، جعلتها المستشرقة "فكا" هنا في أمرين:

– **الأول**: هو أنّ هذه الروايات القصد منها هو التقليل من شأن عليّ ﷺ وأهل بيته، وقد رد الشيخ "شاكر" على هذا الزعم في تعقيب قبل هذا، فقال: «**هذه أكذوبة سخيفة، فإنّ المسلمين يعرفون فضل عليّ عليه السلام، وأهل بيته... وهم أحبّ الناس إلى الرسول كما هو ثابت في كتب السنّة، وفي عقيدة الإسلام**»[4].

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص78. والتعقيب في هامش المادة المتعقب عليها. وهو كذلك في هامش المادة بالنسبة للإصدار الثالث. ينظر: موجز دائرة المعارف الإسلامية، إص3، ج3 ص697-699.

[2]– فكا فرجينيا: (Virginia Vecca)، مستشرقة إيطالية، ولدت في روما سنة (1891م)، وأقامت فترة في القاهرة (1911م)، وتعلّمت العربية على المستشرق الإيطالي "نلينو"، وعُيّنت محررة "لمجلة الشرق الحديث". من آثارها: "اليهود والعرب في فلسطين"، وغيرها. ولها عدة كتابات في "دائرة المعارف الإسلامية". ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج1 ص444-445.

[3]– ترجمته في: الاستيعاب، ابن عبد البر، ج1 ص170. أسد الغابة، ابن الأثير، ج1 ص64.

[4]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص78.

– **الثاني**: هو إظهار كون النبيّ ﷺ لم يكن عنصُريّا من جهة اللون، وهذا أمر مردود عليها، فإنّ الذي ثبت من سيرته ﷺ، ومن تعاليم الإسلام أنّ أساس المفاضلة بين الناس إنّما هو: الإيمان والتقوى، وليس اللون والجنس، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:13].

أمّا قول الشيخ "شاكر": «هذه والتي قبلها دسيستان»، فهو يقصد هذين الأمرين المشار إليهما، اللذَيْن استندت إليهما المستشرقة كاتبة المادة في الحكم على جملة أحاديث بالوضع، وفيما ذكره الشيخ "شاكر"، وما سيأتي ذكره عن جهود العلماء في صيانة السنة من الموضوعات ردّ شاف على ما جاء في هذه المادة.

الفرع الثاني: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "أم الولد"

– سبق التطرق إلى ما جاء في مادة "أم الولد" عن "حديث جبريل"[1]، حيث زعم المستشرق "شاخت" هناك أنّ هذا الحديث موضوع، فقال: «**وهذا الحديث لا شكّ أن خصوم العباسيين هم الذين وضعوه، ثُمّ حُرّف عن معناه**»[2]، ومحرّر المادة هو المستشرق: "شاخت"، وقد سبقت ترجمته.

– كما سبق أن اقتطفت من تعقيب أحمد شاكر على هذه المادة فقرة بيّن فيها الشيخ "شاكر" أنّ هذا الحديث صحيح ثابت في الصحيحين، وأكّد على مكانة الصحيحين ومنزلة أحاديثهما من الصّحة، أمّا هنا فأورد فقرة أخرى تتضمّن الرّدّ على: زَعْمِ أنّ خصوم العباسيين هم من وضع الحديث، وبيان القواعد والضوابط الصارمة التي قعّدها علماء الحديث لحماية السنّة من الوضع بِسبب المقصد الذي أشار إليه المستشرق، أو غيره من المقاصد.

– تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**انظر إلى كاتب المقال كيف يجزم بأنه لا شك في أن خصوم العباسيين هم الذين وضعوا هذا الحديث؟**

ولو ذهبت تسأله عن دليله على ما يقول لسكت، أو لأتى لك بكلمات جوفاء لا تنطبق على أيّ قاعدة علمية أو تاريخية، ثم اسأله ما علاقة العباسيين بِهذا الحديث حتى يكون تاريخهم أو سيرتهم أو سياستهم دليلا على وضعه في زعمه؟

إن للحديث النبوي قواعد وضعها أئمة الحفاظ، وهي أوثق القواعد العلمية وأدقها في الإثبات التاريخي، وقد احتاطوا أشد الاحتياط في نقد رواة الأحاديث، وفي نقد ما رووه، وإنّما يدرك قيمة عملهم ويستوثق منه، ويطمئن إليه قلبه من مارس قواعدهم، وتشبعت نفسه منها، وصار له فيها ملكة فنية، كما يكون ذلك في كل علم من العلوم».

---

[1]– وذلك في: ص155 وما بعدها، من هذا البحث، والحديث مُخرج هناك.

[2]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص642. والتعقيب في هامش المادة المتعقب عليها.

أمّا ما يَختص "بحديث جبريل" والأوجه التي يُرَدّ بها على كون هذا الحديث موضوع لغرض سياسيّ كما زعم المستشرق "شاخت"، فقد سبق التطرق إلى ذلك في الفصل السابق[1].

وأمّا ما يَختصّ بالردّ على هذه الشبهة بوجه عام -كما ذكر أحمد شاكر هنا-، من خلال بيان جهود العلماء في التصدّي للوضع في الحديث، لِمقاصد سياسية أو مذهبية أو غيرها، فسيأتي تفصيل ذلك قريبا.

الفرع الثالث: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "بئر معونة"[2]

- جاء في مادة "بئر معونة" عن قصّة "سريّة بئر معونة"[3]: «**وقد اخترع المحدثون هذه القصّة لتغطية حملة خانها التوفيق، ولإثبات عدد القراء، وشدّة قدمهم، وإسباغ القداسة عليهم**»[4].

- محرر المادة هو المستشرق: لَمنس[5].

- تعقيب أحمد شاكر: «**قصة سريّة "بئر معونة" معروفة في كتب السير والتاريخ والحديث[6]، وهي: أنّ "رعلا" و"ذكوان" و"عصيّة"[7] طلبوا من رسول الله ﷺ مَدَدًا يقاتلون به قومهم، وادّعوا أنّهم أسلموا، فأرسل إليهم رسول الله سبعين رجلا فغدروا بهم وقتلوهم، وأنّ رسول الله مَكثَ شهرا يقنت**

---

[1]- ص157-158 و160 وما بعدها، من هذا البحث.

[2]- "بئر معونة": مكان يقع بين جبال يُقال لها: أُبلى، في طريق مصعد من المدينة إلى مكة، وفيه بئر ماء. ينظر: معجم البلدان، الحموي، ج1 ص358.

[3]- حدثت "سريّة بئر معونة" في السنة الرابعة (4هـ) للهجرة، وسببها أنّ: أبا براء بن عازب بن عامر "ملاعب الأسنة"، سيد بني عامر قَدِم المدينة، فعرض عليه ﷺ الإسلام فلم يسلم، وقال: لو بعثت رجلاً من أصحابك إلى أهل نجد يدعوهم إلى أمرك، فقال ﷺ: أخشى عليهم أهل نجد. فقال أبو براء: أنا لهم جارٌ. فبعث النبي ﷺ سبعين رجلاً، فساروا حتى نزلوا "ببئر معونة" فلما نزلوها بعثوا بكتاب النبي ﷺ إلى عامر بن الطفيل، فلما أتاه لم ينظر إليه وقتل من جاء به، فاستصرخ بني سليم: عصية ورعلاً وذكوان، فأجابوه وخرجوا حتى أحاطوا بالمسلمين فقاتلوهم حتى قتلوا عن آخرهم، إلا كعب بن زيد الأنصاري، فإنهم تركوه وبه رمق، فعاش حتى قتل يوم الخندق.

وذُكر أنّ رعلا وذكوان استمدّوا رسول الله ﷺ على عدوّ، فأمدّهم بسبعين من الأنصار، فغدروا بهم وقتلوهم، كما ذكر أحمد شاكر في تعقيبه. ينظر: سيرة ابن هشام، ج3 ص183. والكامل، ابن الأثير، ج2 ص63. والبداية والنهاية، ابن كثير، ج4 ص71. وفتح الباري، ابن حجر، ج7 ص483.

[4]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج4 ص386. وهذه المادة محذوفة من الإصدار الثالث "للدائرة".

[5]- سبقت ترجمته في: ص101.

[6]- بالإضافة إلى ما سبق ذكره من مصادر تاريخية عن هذه السريّة، فقد أخرج قصّتها: البخاري ، الجامع الصحيح (الفتح)، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة، ج7 ص482. ومسلم، الصحيح (النووي)، كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت نازلة، ج3 ص129.

[7]- أسماء قبائل عربية. ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ج7 ص483.

في صلاة الصبح يدعو على رعل وذكوان وعصية الذين عصوا الله ورسوله، وأنّ الله أنزل في شأنهم قرآنا يُتلى، وأنّ الآية التي نزلت في شأنهم نُسخت تلاوتها[1].

ومن العجب أن يُصوّر "الأب لَمنس" كاتب المقال خيالا يزعمه ((أنّ المحدثين اخترعوا قصّة القراء لتغطية حملة خانها التوفيق، ولإثبات كثرة عدد القراء، وشدّة قدمهم، وإسباغ القداسة عليهم))، وأنّ الآية التي نزلت ثم نسخت، نزلت ((لتهدئة الخواطر الثائرة في المدينة))...

وليس بالمحدثين من حاجة إلى اختراع الأكاذيب – في زعمه – لتغطية حملة خانها التوفيق، فإنّ المسلمين كانوا يحاربون المشركين في عهد النبي ﷺ وبعده وكانوا ينتصرون، كما كان ينتصر عليهم عدوهم في بعض المواقع، فلم يخونوا التاريخ، ولَم يخترعوا نصرا موهوما، كما ترى في غيرهم من الأمم، بل كانوا صادقي الرواية، مؤدّي الأمانة على وجهها، وقد هزموا أو هزم بعضهم في غزوة أحد، وفي غزوة حنين، ولَم يُخفوا ذلك، بل أنزل الله في ذلك قرآنا يُتلى إلى اليوم، فَما الحاجة بعد هذا إلى اختراع قصّة لستر حملة خانَها التوفيق؟!»[2].

ثُمّ قال الشيخ شاكر: «**والمحدثون الذين يرميهم الأب لَمنس وغيره باختراع الأحاديث هم الذين ابتكروا أدقّ الطرق العلمية العقلية لنقد الأخبار المنقولة، وإثبات الصحيح منها، ونَفي الباطل، ومَن درس آثارهم وعلومهم، وفَقهَ ما ارتضوه من ذلك أيقن في نفسه بصحّة ما نقلوه**»[3].

ثُمّ بيّن الشيخ شاكر عدم أمانة المستشرق المبشر لَمنس في نقل النصوص والمعلومات، وأنّه قد تأكّد من ذلك بنفسه، وهذا المعنى سبق الإشارة إليه، وأنّ عبد الرحمن بدوي صاحب "موسوعة المستشرقين"[4] قد أكّد – في ترجته لهذا المستشرق – عدم أمانته وصدقه فيما ينقله، ويحيل إليه من مصادر.

وتتلخص الشبهة التي أوردها كاتب المادة، وجواب الشيخ "شاكر" عليها فيما يلي:

أ)– أنّ المستشرق لَمنس يزعم أنّ المحدثين هم مَن وضع الأحاديث على رسول الله ﷺ، وهذا الأمر يردّه علم الحديث، لأنّ المحدثين على عكس ذلك هم مَن صان الأحاديث من روايات الوضّاعين.

ب)– أنّه يَعتبر وضعهم لهذه الروايات لأغراض خاصّة، بيّن العلامة أحمد شاكر وهَنَها، وعدم قيام الداعي إليها، كما ثبت من واقع التاريخ الإسلامي.

الفرع الرابع: تعقيبه على جزئية في مادة "الحديث"

---

[1]– الآية المنسوخة هي: «بلّغوا عنا قومنا أنّا قد لقينا ربّنا، فرضي عنّا وأرضانا». ينظر في ذلك: صحيح البخاري (مع الفتح)، كتاب الجهاد والسير، باب فضل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ﴾ [آل عمران: 169]، ج6 ص39.

[2]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج4 ص387.

[3]– المصدر نفسه، ج4 ص388.

[4]– ص504.

– جاء في مادة "الحديث": «وفي القرون الأولى التي تَلت وفاة الرسول عظم الخلاف بين المسلمين على جملة من الآراء في مسائل تختلف طبائعها أشدّ الاختلاف، وعملت كلّ فرقة على تأييد رأيها على قدر ما تستطيع بقول أو تقرير منسوب إلى النبي، ومَن استطاع أن يَردّ رأيه إلى أثر من آثار النّبي فهو على الحق من غير شكّ، ولهذا كثرت الأحاديث الموضوعة المتناقضة أشد التناقض في سنة محمد»[1].

– تعقيب أحمد شاكر: « أما أنّه وُجد بعض الكذابين الذين افتروا أحاديث على النّبي عليه الصلاة والسلام. وأما أنه وجد بعض المغفلين الذين دخلت عليهم هذه الأكاذيب فظنوها صحيحة وقبلوها، ودخلت عليهم الإسرائيليات فظنوها تصلح إيضاحا تاريخيا لبعض ما ورد مجملا من أخبار السابقين في القرآن والسنة الصحيحة، وإما أنه وقعت أغلاط من بعض الرواة الصادقين في بعض الروايات، أما هذا كله فلا شك في وقوعه، وهو الذي قام علماء الحديث بهذا المجهود الضّخم الهائل في سبيل بنائه، فوزنوا الرجال، ورواة الحديث بميزان العدل والمعرفة، بَحثوا في سيرتهم الشخصية، فقبلوا مَن ثبت عندهم أنه عدل لا تشوب سيرته شائبة من خلق ودين أو أمانة وبحثوا رواياتهم ونقدوها، فرفضوا من كثر خطؤه وكثر في رواياته المخالفة لرواية غيره من الثّقات، وقارنوا الروايات بعضها ببعض، فرفضوا ما خالف المعقول أو خالف صريح القرآن أو خالف المعلوم من الدين بالضرورة، أعني المتواتر العملي والاعتقادي، ونَفَوا عن الأحاديث كل ما حاول الوضّاعون الكذّابون إدخاله عليها. وحفظوا السنة بيضاء نقيّة، كلّ هذا كان[2]، ويعرفه المسلمون ويتدارسونه بينهم.

وأما الصورة التي تبدو مما قال كاتب المادة إنّ كل تفصيل في الأحاديث، من حلال وحرام وطهارة إلخ.. هو من الموضوعات. فإنما هي نَفْي للسنة جميعها وإبطال لَها، وإنّما معناها أن رسول الله لم يفعل شيئا، إذ أنّ كل ما روي عنه مكذوب في ظنّه، وإنّما معناها أن كل المسلمين، من عهد الصحابة فمن بعدهم: كاذبون مفترون على رسولهم، ليس فيهم أمين! وليس على وجه الأرض منصف يقول هذا. ولست أدري إن قيل هذا في السنة التي رواها الثقات وبَيَّنوا طرق روايتها ووصلوا أسانيدها شيخا عن شيخ سماعا في أول أمرهم، وكتابة وسماعا فيما بعد ذلك، ونقدوا الرواية والرواة أدق نقد وأحكمَه، فماذا يقال في غيرها من الروايات والكتب التي لا سند لها ولا نقد لرواتها ؟!».

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص332. والتعقيب في هامش المادة المتعقب عليها.

[2]– هكذا، بمعنى: أنّ كل هذا قد حصل.

- ثُمّ يقول كاتب المادة بعد كلامه السابق: «**وعلى هذا فلا يُمكن أن تُعدّ الكثرة الغالبة من الأحاديث وَصْفا تاريخيّا صحيحا لِسُنّة النبي، بل هي عكس ذلك تُمثّل آراء اعتنقها أصحاب النفوذ في القرون الأولى بعد وفاة محمّد، ونُسبت إليه عند ذلك فقط**»[1].

- تعقيب أحمد شاكر: «**هذا النوع[2] من الرواية داخل في الأنواع السابقة، والروايات الصحيحة ثابتة معروفة، والروايات الباطلة معروفة، نَصَّ علماء الحديث على إبطالها. وإنما أفرد كاتب المقال هذا النّوع، لأنه لا يُريد أن يُسلّم بنبوة رسول الله وبأنه يوحى إليه من عند الله، فهو لذلك يعتبر أن كل حديث من هذا النوع مكذوب، لأن صحته معناها صحة نبوة رسول الله بأنه أخبر عن شيء قبل وقوعه بوحي من الله إليه. أما المسلمون فيصدقون رسولهم ويؤمنون بأنه رسول يوحى إليه، وبأنه يخبر عن الغيب الذي يوحيه الله إليه؛ لا أنه يعلم الغيب من نفسه، إنما هو بشر يتبع ما يوحى إليه** ﷺ».

وبعد عرض هذه المجموعة من تعقّبات أحمد شاكر، يُمكن استخلاص النتائج التالية:

أ)- أن كثيرا من المستشرقين قد صرحوا في المواد التي حرروها بأنّهم يعتبرون أنّ الأحاديث النبوية ليست إلا تعبيرا عن واقع الخلافات السياسيّة والمذهبية، أو بعض الأغراض الخاصة للمسلمين، فكل الأحاديث الصحيحة في رأيهم - كما مرّ معنا في نصوصهم السابقة - موضوعة من أجل تبرير تلك المواقف السياسية والمذهبية التي كانت سائدة في صدر الإسلام.

ب)- هذه القاعدة هي مطابقة تَماما لنظرية "جولد زيهر" في وضع الحديث عند المسلمين، والتي تَعتبر أنّ السنّة ليست إلا سجلاّ للخلافات التي كانت سائدة بين الفرق الإسلامية، غير أنّ محرّري "دائرة المعارف" قد طبّقوا هذه القاعدة على روايات مخصوصة.

ج)- لقَد أوقع كُتّاب "الدائرة" هذه النظرية على أيّ حديث من الأحاديث النبوية، حتّى ولو كان في الصحيحين، وغيرهما من الكتب المعتمدة، بل إنّهم يتعمّدون أن يُضعّفوا أحاديث في الصحيحين بمثل هذه القاعدة، لِما لهما من مكانة رفيعة في مصادر السنة.

د)- لقد كان أحمد شاكر يُنبّه في كلّ مَرّةٍ على بطلان هذه النظرية الاستشراقية في التعامل مع الأحاديث، ويَردّ على هذه الشبهة ويُفنِّدها من خلال محورين رئيسيين:

- الأول: بيان تفطّن علماء الإسلام لحركة الوضع في الأحاديث، وعدم غفلتهم عن هذا الأمر.

- الثاني: وهو قيام علماء الحديث - نتيجة لِتفطنهم وعدم غفلتهم عن حركة الوضع - بجهود كبيرة لِمواجهة هذه الحركة الهدّامة، فقعّدوا القواعد الدقيقة، ووضعوا الضوابط الصّارمة، لِحفظ السنّة من

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص333. والتعقيب في هامش المادة المتعقب عليها.

[2]- هو ما ذكره كاتب المادة قبل ذلك من روايات: تتضمّن فضائل أماكن لَم يفتحها المسلمون إلا بعد وفاته ﷺ.

هذه الآفة، حتّى أسفرت هذه الجهود الضخمة عن: علم دقيق ومتين القواعد، كان حصنا واقيا مِن وضع الوضّاعين والكذابين.

وعلى ضوء هذا العرض سأحاول مِن خلال التعقبات السابقة، وأخرى سأوردها في العنصر الموالي، مناقشةَ موضوع الوضع في الحديث، مركّزا في ذلك على محاور، أهمّها:

- بداية نشأة الوضع وأسباب ظهوره.
- جهود علماء الإسلام في محاربة هذه الآفة، وصيانة سنّته ﷺ من الكذب والوضع.
- أهمّ القواعد التي وضعها علماء الحديث لمعرفة الحديث الموضوع.

وهذا العرض لجهود علماء الحديث فيه ردٌّ مجمل على هذه النظريّة التي ركّز عليها كتّاب "دائرة المعارف" في ردّهم للأحاديث النبوية، وحكمهم عليها بالوضع والاختلاق، واستنادهم إلى الخلافات السياسية والمذهبية لتبرير ردّ السنة جملة وتفصيلا.

ومن شأن هذا العرض أن يُبيّن عدم غفلة المحدثين عن هذه الآفة التي يتعلّل بها المستشرقون للطعن في الأحاديث وردّها، وذلك أن علم الحديث قد دوّن كل ذلك وميزه بدقة ونزاهة.

الفرع الخامس: بداية نشأة حركة الوضع وأسباب ظهورها

وسأبيّن في هذا العنصر أهم أسباب الوضع في الحديث، وبداية ظهوره، من خلال النقاط التالية:

أولا- بداية ظهور الوضع في الحديث: لقد عاش الرعيل الأول من أصحاب رسول الله ﷺ، وهم مُجانبون للكذب، هاجرون له، فلَم يَثبت أنّ أحداً منهم تَجرأ بالكذب عليه ﷺ[1].

ولَمّا لَحِق رسول الله ﷺ بالرفيق الأعلى، واجتمع الناس على أبي بكر رضي الله عنه، أُحكم أمر الناس في القرآن، إذ جَمع المصحف، وَوَضع أُسُساً حصينة لصيانة حديث رسول الله ﷺ، وكذلك فَعَل عمر بن الخطاب رضي الله عنه من بعده، وسار عثمان رضي الله عنه على ما سار عليه صاحِباه، وأخذ أصحاب رسول الله ﷺ يُعلّمون من عايشهم مِمّن لم يَرَ رسول الله ﷺ، ويربونهم على الصدق، ويحذرونهم من الكذب وعاقبته، وخاصة ما كان منه على رسول الله ﷺ، وهكذا عاش الجيل الأول من التابعين مُحاذراً للكذب مجانباً له[2]، إلى أن وقعت الفتنة التي أدّت إلى مقتل الإمام الشهيد عثمان بن عفان، ثُم مقتل الحسين بن عليّ رضي الله عنهما، وظهرت الفرق المنحرفة، وراحَ المبتدعة يبحثون عن مستندات من

---

[1]- ينظر في ذلك: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ج2 ص456-557.

[2]- باختصار من: الوضع في الحديث، عمر فلاته، ج1 ص178-179.

النصوص يعتمدون عليها في كسب أعوانٍ لهم، فعمدوا إلى الوضع في الحديث، واختلقوا على رسول الله ﷺ ما لم يَقُل، فكان مبدأ ظهور الوضع في الحديث منذ ذلك الوقت[1].

ثانيا- الأسباب التي أدّت إلى ظهور الوضع، والبيئات التي نشأ فيها: تقدَّم أن الخلافات السياسية التي بدأت في أواخر خلافة عثمان كانت سبباً مباشراً في وضع الحديث، كما أنه بعد ذلك ظهرت آراء واتجاهات أخرى كان لها أثر في اتساع دائرة الأحاديث الموضوعة، وهذه جملة من أسباب وضع الأحاديث بإيجاز:

1- **الخلافات السياسية:** وذلك من أجل أن يثبت كل فريق أحقيته بالخلافة وأفضليته بالاتباع، وكان الرافضة[2] من أكثر الذين اشتهروا بوضع الأحاديث في هذا المجال[3]، قال "أشهب": سُئِل "مالك" عن الرافضة، فقال: «لا تكلّمهم، ولا تروِ عنهم فإنّهم يكذبون»[4].

وقال الشافعي: «لَم أرَ أحدا مِن أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة»[5].

وقد أسرف الرافضة في وضع الأحاديث بما يتفق مع أهوائهم، وبلغت من الكثرة حدّا كبيرا، حتى أن الخليلي يذكر في "الإرشاد"[6]: أنّ الرافضة وضعوا في فضائل علي وأهل بيته ثلاثمائة ألف حديث.

2- **الزندقة:** وقد ظهرت بعد أن فتحت البلاد وتوسعت سيطرة الخلافة الإسلامية، وصارت للدين شوكة ومنعة، وتنعَّم الناس في ظل الدين بالأمن والاستقرار، فلم يستطع أعداء الدين النيل منه علنًا أو مواجهة، وإنما اتخذوا سبيلاً آخر، وذلك بالدخول في الإسلام وتمزيق صفه من الداخل، فتستّر هؤلاء بالتصوف والزهد والتشيع وغير ذلك، ووضعوا آلاف الأحاديث للطعن في الدين. وقد لاحق بعض خلفاء بني العباس هؤلاء الزنادقة وقتلوهم وحبسوهم، حتى ضعفت شوكتهم وتَم القضاء عليهم

---

[1]- ذكرت هذا الرأي في بداية نشأة الوضع لكونه مجملاً، يُعيّن حقبة من الزمن ظهرت فيها حركة الوضع، وهذا الرأي ذهب إليه: أكرم العمري في: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص15-16. ونور الدين عتر في: منهج النقد في علوم الحديث، ص 55. وأما الرأي الذي يذهب إلى تَحديد سَنة معينة لبداية وضع الحديث، فهو أكثر تخصيصاً من القول السابق، وإن كان يلتقي معه في حقبة زمنية متقاربة نوعاً ما، وقد ذهب إليه السباعي في: السنة ومكانتها في التشريع، ص75. وأبو زهو في: الحديث والمحدثون، ص480. فحددها السباعي بسنة (40هـ)، وحددها أبو زهو بسنة (41هـ).

[2]- الرافضة: هي فرقة من فرق الشيعة، وسُمّوا بذلك لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم متفقون على أن النبي ﷺ نصّ على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه وأظهر ذلك وأعلنه وأنّ أكثر الصحابة ضلّوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي، وهم فرق كثيرة. ينظر: مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ج1 ص88-89. والفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ص21-23.

[3]- باختصار من: السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص84-85. والوضع في الحديث، عمر فلاته، ج1 ص245.

[4]- ميزان الاعتدال، الذهبي، ج1 ص146.

[5]- الكفاية، الخطيب البغدادي، ج1 ص381.

[6]- ج1 ص420.

نهائيا[1].

وهؤلاء الزنادقة كثيرا ما نراهم يقرّون بوضعهم للأحاديث بعد أن يُكتشف أمرهم، فهذا عبد الكريم بن أبي العرجاء، لَمّا أتى به محمد بن سليمان بن علي، وأمر بضرب عنقه، فحين أيقَن عبد الكريم بن أبي العرجاء بالقتل، قال: «لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرّم فيها الحلال وأحل فيها الحرام»[2].

قال حماد بن زيد: «وضَعَت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث»[3].

3- **القصص والوعظ**: حيث ظهرت حركة للقصاص الذين يجتمع حولهم الناس ليسمعوا رواياتهم وقصصهم ووعظهم، وهم لا يتورعون أن يكذبوا ويضعوا الأحاديث في سبيل أن يجذبوا الناس إلى مجالسهم، ويكسبوا بذلك جاهًا ومكانة[4]، يقول ابن قتيبة: «الوجه الثاني: القصّاص... فإنهم يُميلون وجوه العوام إليهم، ويَستدرّون[5] ما عندهم بالمناكير والغريب والأكاذيب من الأحاديث؛ ومن شأن العوام القعود عند القاصِّ ما كان حديثه عجيبا خارجا عن فِطَر العقول، أو كان رقيقا يُحزن القلوب»[6].

4- **الخلافات المذهبية (الفقهية والعقدية)**[7]: كما تأثّرت حركة الوضع بظهور الفرق الكلامية المتعددة كالجهميّة[8] والمعتزلة[9] وغيرهم، بحيث لجأ قليلو الورع من أتباع هذه الفرق وغيرها، إلى تأييد عقائدهم أو مذاهبهم الفقهية، بنصوص صنعوها ونسبوها إلى النبي ﷺ[10].

5- **الجهل بالدين مع الرغبة في الخير**: حيث قامت طائفة من العبّاد والزهاد بوضع الأحاديث في الترغيب والترهيب، ليحثوا الناس على الطاعة والخير، ظانّين أنهم يتقربون بذلك إلى الله، ويخدمون

---

[1]- باختصار من: الموضوعات، ابن الجوزي، ج1 ص15. والوضع في الحديث، عمر فلاته، ج1 ص220.

[2]- الموضوعات، ج1 ص15.

[3]- المصدر نفسه، ج1 ص16.

[4]- المصدر نفسه، ج1 ص20-21. والسنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص85-86.

[5]- أي: يستنزلون.

[6]- تأويل مختلف الحديث، ص279.

[7]- الموضوعات، ج1 ص16. والسنة ومكانتها في التشريع، ص87. وبحوث في تاريخ السنة المشرفة، العمري، ص25.

[8]- الجهمية: هم أتباع الجهم بن صفوان، من عقائدهم: القول بأنّ الجنة والنار تبيدان وتفنيان، وأنّ الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر الجهل بالله فقط، وغيرها. ينظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج1 ص338. والفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، ص211.

[9]- المعتزلة: نسبة إلى الاعتزال، وسبب تسميتهم بذلك أنّ واصل بن عطاء لَمّا أظهر القول بتكفير صاحب الكبيرة ومخالفة الحسن البصري، طرده الحسن عن مجلسه، فاعتزل هو وأتباعه إلى سارية في المسجد، فقيل لهم: "المعتزلة"، وهم فرق كثيرة. ينظر: الفرق بين الفرق، ص20-21.

[10]- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص25.

دين الإسلام، ويُحبِّبون الناس في العبادات والطاعات، وهذا كله من الجهل بالدين وغلبة الهوى والغفلة[1]. قال ابن الصلاح: «والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضررًا: قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الحديث احتسابا فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم، وركونا إليهم؛ ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارِها، ومَحو عارها، والحمد لله»[2].

6- **التقرب إلى الأمراء والملوك**: وذلك بوضع الأحاديث التي تناسب أوضاعهم وأحوالهم، وأهواءهم ورغباتهم، تزلّفا لهم، وطمعا في عطاياهم[3].

وبعد هذا العرض نستنتج أنّ علماء الحديث كانوا على معرفة تامّة بأثر الخلافات السياسية المذهبيّة في وضع الحديث، وأنّهم هم أوّل مَن تَنَبَّه لهذه الآفة ونَبَّه إليها، كما أنّهم لا يُخفون هذه الحقيقة التاريخية، وهِي مع ذلك خير شاهد على معرفة المحدثين بأحوال الوضاعين، والمقاصد التي ينجرّون وراءها، وهذا الأمر هو ما أكّده "أحمد شاكر" في تعقيبه السابق، حين قال: «أما أنّه وُجد بعض الكذابين الذين افتروا أحاديث على النّبِي عليه الصلاة والسلام ... إلى قوله: فلا شك في وقوعه».

ولَكنّ الحقيقة التي يتناساها المستشرقون مِن كتّاب الدائرة وغيرهم، هي أنّ: أئمة الحديث لم يكونوا غافلين عن حركة الوضع في الحديث، وما قد يكون لَها من أثر سلبيّ على المرويّات، بل إنّ واقع الأمر على العكس من ذلك تَماما؛ «فإن حقيقة الوضّاعين والكذّابين كانت مشهورة، وأباطيلهم كانت مكشوفة، ومَن عرف مبلَغ التثبت الذي أُصِّلت عليه قوانين النقد في الحديث، والتي لا تُمرِّر يسير الوهم من الثقة الحافظ؛ علم أن أمثال هؤلاء المغرضين لم يكونوا ليقدروا على إفساد سنة النبي ﷺ على الأمة دون أن يُقَيِّض الله لهم من أنصار دينه من يُظهر حقيقة أمرهم»[4].

وهذا ما سأركّز على بيانه في العنصر الموالي، مِن خلال سرد ما تبقّى مِن فقرات تعقّب الشيخ أحمد شاكر على مادة "الله" وتناولها بالتحليل والمناقشة.

المطلب الثالث: جهود العلماء في حفظ السنّة وتبليغها وصيانتها من الموضوعات

---

[1]- باختصار من: الموضوعات، ابن الجوزي، ج1 ص17. والسنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص87.

[2]- علوم الحديث، ص99.

[3]- ينظر: الموضوعات، ج1 ص18-19. والسنة ومكانتها في التشريع، ص88. و بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم العمري، ص39.

[4]- تحرير علوم الحديث، الجديع، ج2 ص1043.

وسَأسرد عناصر هذا الموضوع حسب ترتيبها في نصّ تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "الله"، وقد اجتهدت في تقسيم هذا التعقيب إلى فقرات حسب مضمونها تصبّ في الموضوع المتناول، فجاءت على النحو الآتي:

الفرع الأول: جهود الصحابة في حفظ السنة وتبليغها

بدايةً أعرض الفقرة الثانية من تعقيب أحمد شاكر على مادة "الله"، ثم أتعبه بما أمكن من الإضافات.

البند الأول: عرض الفقرة الثانية من تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "الله"

– تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**وقد عني المسلمون بحفظ أسانيد شريعتهم من الكتاب والسنة، بما لم تُعن به أمة قلبهم، فحفظوا القرآن، ورَوَوْه عن رسول الله ﷺ متواترا، آية آية، وكلمة كلمة، وحرفا حرفا، حفظا في الصدور، وإثباتا بالكتابة في المصاحف حتى رَوَوْا أوجه نطقه بلهجات القبائل، ورَوَوْا طرق رسمه في الصحف، وألفوا بذلك كتبا مطولة وافية. وحفظ المسلمون أيضا عن نبيهم كل أقواله وأفعاله وأحواله، وهو المبلغ عن ربه والمبين لشرعه، والمأمور بإقامة دينه، وكل أقواله وأفعاله بيان القرآن، وهو الرسول المعصوم، والأسوة الحسنة. قال تعالى في صفته: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم:3-4]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: 44]، وقال أيضا: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: 21]. وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يكتب كل شيء يسمعه من رسول الله ﷺ، فنهته قريش، فذكر ذلك للرسول، فقال: (أُكْتُبْ فَوَ الَّذي نَفْسي بِيَدِه مَا خَرَجَ مِنِّي إلاَّ الْحَقُّ)[1] ؛ ففهم المسلمون من كل هذا أنهم يجب عليهم أن يَحفظوا عن رسولهم كل شيء، وقد فعلوا وأدّوا الأمانة على وجهها**»[2].

البند الثاني: التحليل والمناقشة:

يعرض الشيخ "شاكر" في هذه الفقرة مدى عناية صحابة رسول الله ﷺ بحفظ سنته، وتبليغها إلى مَن بعدهم، وأنّهم قد نَقلوا العناية بالروايات النبوية إلى مَن جاء بعدهم، لهذا سأذكر بإيجاز الأسباب الحاملة لهم ﷺ على ذلك، وخصائص حفظ السنة وتبليغها في وقتهم، من خلال ما يلي:

أولا- عناية الصحابة وحرصهم على تلقي السنة عن النبي ﷺ: لَمّا علم الصحابة مكانة السنة في دين الإسلام، وأنها الركن الثاني في بنائه القويم بعد كتاب الله العزيز، وعلِموا وصية الله تعالى باتباع سنة المصطفى ﷺ، وتحذيره الشديد من مخالفتها، ولم يخف عليهم أن القرآن رفع من شأن العلم والعلماء، وحطّ

[1]- أخرجه: أبو داود، السنن، كتاب العلم، باب في كتاب العلم، ج3 ص318. وأحمد، المسند، ج6 ص68-69.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص588-589.

من شأن الجهل والجهلاء[1]، فقال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: 11]، كما حذر جلّ وعلا من كتمان العلم، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: 159]؛ ولقد مَلكَتْ هذه الآيات وغيرها - في الحث على الاجتهاد في طلب العلم وتبليغه- قلوبهم، ومنحتهم إقبالا لا يعرف الكلل على حفظ سنة نبيهم، والعمل بمقتضاها، ثم تبليغها لمن بعدهم صافية نقية من كلّ ما يكدّرها، باذلين في ذلك ما أمكنهم من الطاقات والإمكانات، كما ضاعف أثر هذا الدافع في نفوسهم تَحريضه ﷺ إياهم على حفظ حديثه وتبليغه للناس في أحاديث كثيرة، منها مثلا: قوله ﷺ: (نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا)[2].

ومن أهم المظاهر التي تُبرز طبيعة تلقي الصحابة للسنةَ عنه ﷺ:

- أنّ «النبي ﷺ عاش بين أصحابه دون أن يكون بينه وبينهم حجاب، فكان يُخالطهم في المسجد والسوق والبيت، والسفر والحضر»[3]، وفي أكثر أحواله.

فلَم يكن للنبي ﷺ مدرسة مشيدة، ولا معهد للتعليم يجلس فيه إلى أصحابه، بل كانت مجالسه العلمية كيفما اتّفق، فهو في الجيش معلم وواعظ، وهو في السفر مرشد وهاد، وهو في البيت يعلّم أهله، وفي المسجد مدرس وخطيب وقاض ومفت؛ فهو على كلّ أحواله مرشد وناصح ومعلّم.

- إضافة إلى ذلك كلّه كان كثيرا ما يَعقد لأصحابه المجالس العلمية بالمسجد، حيث يجتمعون في أغلب الأوقات، لأداء فريضة الصلاة، فكان يتخولُهم بالمواعظ والدروس[4].

- لم يكن في أصحاب رسول الله ﷺ مَن يُحسن الكتابة إلا نَفَر قليل؛ لذا كان الصحابة يتلقون الحديث عن النبي ﷺ إمّا بطريقة المشافهة والمشاهدة لأفعاله وتقريراته، وإمّا بطريق السماع ممن سمع منه[5].

ولَما توفي ﷺ قام الصحابة من بعده بِحمل مشعل الإسلام، وسارت جحافلهم به تنقذ الإنسانية، وتبلغ عنه ﷺ رسالته وهديه الرشيد، فكان الصحابة على حفظ تام للقرآن، وعلى إدراك ووعي للحديث النبوي، لِما توفّر لهم من الأسباب والدواعي التي يسّرت لهم ذلك.

---

[1]- باختصار من: الحديث والمحدثون، أبو زهو، ص48.

[2]- أخرجه: الترمذي، الجامع، أبواب العلم، باب في الحث على تبليغ السماع، ج4 ص141-142، من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ . وقال: «حسن صحيح».

[3]- السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص56.

[4]- باختصار من: الحديث والمحدثون، ص50.

[5]- المصدر نفسه، ص53.

ثانيا- أهم العوامل التي ساعدت الصحابة على حفظ الحديث[1]: ومنها:

أ)- صفاء أذهانِهم وقوة قرائحهم: وذلك أن العرب أمّة أمية لا تقرأ ولا تكتب، والأمّي يعتمد على ذاكرته، فتنمو وتقوى لتُسعفه حين الحاجة، كما أن بساطة عيشهم وبعدهم عن تعقيد الحضارة ومشاكلها، جعلهم ذوي أذهان نقيّة، لذلك عُرفوا بالحفظ النادر والذكاء العجيب، فكانوا يحفظون الأنساب مهما طالت وامتدت عبر الأجيال، ويحفظون القصائد والخطب الطويلة، وغير ذلك، مما سجله لهم التاريخ وحَفِظه لهم مفخرة لَم تتوفر لأمّة من الأمم.

ب)- قوة الدافع الديني: فقد أيقنوا أن لا سعادة لهم في الدنيا، ولا فوز في الآخرة، ولا سبيل للمجد والشرف، ولا للمكانة بين الأمم إلاّ بهذا الإسلام، فتلقفوا الحديث النبوي بغاية الاهتمام ونهاية الحرص، ولا شك أن ذلك وحده كافٍ لقوّة الحفظ كما هو مشاهد محسوس لكل فرد، إذا عظمت عنايته بمسألة وأهمَّه أمرها، ثم عرف حلها فإنها ترسخ في حافظته فلا تنسى.

ج)- أسلوب النبي ﷺ في الحديث مع الصحابة، الذي تَميز بالهدوء والأناة، وقِصَر جُمَله وإعادته للجملة الواحدة عدة مرات، مما كان له الأثر الواضح في تمكين السامعين من حفظه وتدبره، تقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: ﴿كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ عَدَّهُ العَادُّ لأَحْصَاهُ﴾[2]، وقالت أيضًا: ﴿مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْرِدُ سَرْدَكُم هَذَا، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِكَلامٍ يُبَيِّنُهُ فَصْلٌ، يَحْفَظُهُ مَنْ جَلَسَ إِلَيْهِ﴾[3].

ثالثا- كتابة الحديث في عصر الصحابة: لَم تُدوّن السنة النبوية في حياة النبي ﷺ كما دُوِّن القرآن الكريم، ولعل مرجع ذلك إلى أن الرسول ﷺ عاش بين الصحابة ثلاثاً وعشرين سنة، فكان تدوين كلماته وأفعاله تدويناً محفوظاً في الصّحف والرِّقاع من العُسر بمكان، لِما يَحتاج ذلك إلى تفريغ أناس كثيرين من الصحابة لهذا العمل الشاقّ، ومن المعلوم أن الكاتبين كانوا من القلّة في حياة الرسول ﷺ بحيث يُعدّون على الأصابع، لذا كان تفرغهم الأكثر لكتابة القرآن دون غيره من السنة، حتى يؤدُّوه لِمن بعدهم محرراً مضبوطاً لم ينقص منه حرف واحد[4].

---

[1]- باختصار من: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص37-39.

[2]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، ج6 ص693.

[3]- أخرجه: الترمذي، الجامع، أبواب المناقب، باب في كلام النبيّ ﷺ، ج5 ص261. وقال: «حسن صحيح». وأبو داود، السنن، كتاب العلم، باب في سرد الحديث، ج3 ص320.

[4]- باختصار من: السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص59.

وقد كان تَحَرُّج الصحابة من كتابة الحديث في الصدر الأول نابعاً من خشيتهم أن يُضاهَى بكتاب الله تعالى غَيْرُه، أو أن يُشتَغل عن القرآن بسواه، أو أن يَعتري هذه الكتابة الخطأ والزيادات، كأن تَختلط بعض أقوال النبي ﷺ بالقرآن سهواً من غير عَمدٍ، وغير ذلك من الأمور[1].

غير أنَّ هذا لا يَمنع أن يكون قد كُتب في عصر الرسول ﷺ شيء من السنة، ولكن لا على سبيل التدوين الرسمي كما كان يُدوَّن القرآن، فهناك آثار صحيحة تدل على أنه قد وقع كتابة شيء من السنة في العصر النبوي[2]، ومن ذلك مثلا:

أ)- ثبت أن بعض الصحابة كانت لهم صحف يدوِّنون فيها بعض ما سمعوه من رسول الله ﷺ، كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التي كان يسميها: بالصادقة، وقد أقره النبي ﷺ وشجعه على الكتابة، كما جاء في الحديث الذي ساقه أحمد شاكر، لبيان هذا المعنى.

- وكصحيفة الصحابي سعد بن عبادة رضي الله عنه: فعن ابن سعد بن عبادة، قال: «وَجَدْنَا فِي كِتَابِ سَعْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ»[3].

ب)- وثبت أنه كان عند علي بن أبي طالب: صحيفة صغيرة، فيها أحكام مقادير الدِّيات، وفكاك الأسير، وغيرها[4].

ج)- كما ثبت أن النبي ﷺ كتب إلى ملوك عصره، وأمراء جزيرة العرب، كُتباً يدعوهم فيها إلى الإسلام[5].

وغير ذلك مما كتب في عهده ﷺ، لكن أهم ما مَيّز الكتابة في هذه المرحلة: أنّها كانت قليلة، ولا تَتَّخذ طابع التدوين العام، أي لا تُتخذ مرجعاً يتداول بين الصحابة، ولذلك لم يأمر النبي ﷺ أحدا بكتابة الحديث، كما أمر بكتابة القرآن، وإنّما أذن لأفذاذ من الصحابة بذلك، ولم يكن الصحابة رضوان الله عليهم يتداولون تلك الصحف من الحديث، ولم نَجد في شيء من الروايات أن أحدا فعل ذلك.

---

[1]- ينظر في ذلك: تقييد العلم، الخطيب البغدادي، ص57. وجامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، ج1 ص64. والسنة ومكانتها في التشريع، ص59. ومنهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص 43-44.

[2]- السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص59.

[3]- أخرجه: الترمذي، الجامع، أبواب الأحكام، باب ما جاء في اليمين والشاهد، ج2 ص399. وأحمد، المسند، ج16 ص213.

[4]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ج1 ص269.

[5]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام والنبوة، ج6 ص133-134. ومسلم، الصحيح (مع شرح النووي)، كتاب الجهاد والسير، باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، ج6 ص346-347.

وإنما كانت تلك الصحف بين أيديهم بمثابة المذكرات، فلما انتشر علم القرآن وكثر حفاظه وقرّاؤه، وأمن على علمه أن لا يفي بكفاية المجتمع، أو أن يَلتبس به غيره، لدى الناس أقبلت الأمة على تدوين الحديث تدوينا اتخذ صبغة العموم، وتداولت صحفه المكتوبة، وذلك بأمر الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز[1].

رابعا- مراحل تدوين الحديث[2]: وعلى هذا فيمكن اعتبار أنّ تقييد الحديث مَرَّ بمراحل، هي:

- **المرحلة الأولى**: مرحلة جمع الحديث في صحف صغيرة خاصّة بمن يكتب، دون أن تُتداول بين الناس، وهذه بدأت منذ عهده ﷺ وبإذنه.

- **المرحلة الثانية**: الكتابة التي تُقصد مرجعا يُعتمد عليه ويتداولها الناس، وهذه بدأت في الرُّبع الأخير من القرن الأول، والرّبع الأول من القرن الثاني للهجرة، وكانت في كل من هاتين المرحلتين مُجرّد جمع للأحاديث في الصحف غالبا لا يُراعى فيها تبويب أو ترتيب معين.

- **المرحلة الثالثة**: ثم جاء دور التصنيف الذي اتخذت فيه الكتابة طابع التبويب والترتيب ابتداء من منتصف القرن الثاني، وبلغ أوجّه وذروته في القرن الثالث المعروف بعصر التدوين.

الفرع الثاني: قواعد عامّة لتقسيم الحديث وتمييزه

البند الأول: عرض الفقرة الثالثة من تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "الله"

- يقول الشيخ أحمد شاكر: «**ورووا الأحاديث عنه**[3]**، بعضها متواتر إمّا لفظا ومعنى، وإما معنى فقط، وبعضها بالأحاديث الصحيحة الثابتة، مما يسمى الحديث الصحيح والحديث الحسن، ولم يَحتَجُّوا في دينهم بغير هذه الأنواع، التي لا يعارض فيها إلا جاحد أو مكابر.**

ومعنى "المتواتر" عند علماء المصطلح والأصول وغيرهم أنه: خبر يرويه جمع من الناس يَمتنع اتفاقهم وتواطؤهم على الكذب، عن جمع كثير مثلهم، وهكذا طبقة بعد أخرى، حتى يصل إلى النبي ﷺ، فهذا لا يمكن أحدا أن يشك في صحته ونبوته، اللهم إلا أمثال الكاتب من المستشرقين وأتباعهم، وهذا النوع من المتواتر كثير جدا في السنة، والقليل منه متواتر بلفظه ومعناه، وأكثره متواتر بالمعنى: كعدد الصلوات الخمس، وعدد الركعات في كل صلاة، ومثل كثير من معجزات النبي ﷺ، وإن حاول بعض من الناس في هذا العصر إنكار المعجزات المادية.

---

[1]- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص44-45.

[2]- باختصار من: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص45. وتاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ج1 ص119-120.

[3]- أي: روى الصحابة الأحاديث عن النبي ﷺ.

ومعنى "المشهور": أنه حديث يرويه رواة ثقات صادقون، طبقة عن طبقة حتى يصل إلى النبي ﷺ، على أن لا يقل عدد الرواة في كل طبقة عن ثلاثة، وهذا أيضا كثير جدا في السنة، باللفظ والمعنى، وفي الحقيقة المتواتر قسم من هذا النوع -المشهور- ولكنه أعلى أقسامه في الثبوت، فجعل نوعا على حدة.

وباقي الأحاديث الصحيحة بعد ذلك يسمى "آحادا" في اصطلاحهم، وهو: الحديث الذي رواه الراوي الثقة الصادق عن مثله طبقة بعد طبقة، حتى يصل إلى النبي ﷺ، يُخبر كل هؤلاء الرواة باسم الذي أخبره ونسبه، وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان. ليس في أحد منهم مغمز في دينه، ولا مطعن في صدقه وأمانته، مع التحري والضبط لما رووه كلمة كلمة، وحرفا حرفا، وإن كان مرويّا بالمعنى»[1].

البند الثاني: التحليل والمناقشة

إنّ أهمّ ما يُلاحظ على هذا التعقيب:

- دقّته وشُموله لأنواعٍ من فنون علم الحديث، بالرغم من إيجازه واختصاره.
- سلاسته في سرد الحقائق العلمية والتاريخية التي تخدم الفكرة المُراد إبرازها في التعقيب، ثُمّ إقامته للشواهد التي تُثبت وتبرهن على صحّة ما يُقرّره؛ كلّ ذلك بإيجاز واختصار.
- تعريفه لبعض أنواع علوم الحديث التي أوردها في تعقيبه.

وهذه الفقرة تندرج ضِمن ردّ الشيخ أحمد شاكر على المستشرق "ماكدونالد" كاتب مادة "الله"، في زعمه أنّ السنة مختلقة على رسول الله ﷺ، ولا تثبت عنه، وقد ركّز أحمد شاكر في هذه الفقرة على بيان أنواع من علوم الحديث التي تدلّ على مدى قوّة نقل الروايات واستفاضتها عند المسلمين، ومن خلال ما جاء في هذه الفقرة، سأتناول بيان ما يلي:

- يُقسّم المحدّثون الحديث باعتبار تعدد طرقه إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: الحديث المتواتر:

1- تعريفه: - **لغة:** وهو التتابع، أي: تتابع الأشياء، وقيل: المتواتر: الشيء يكون هنيهة ثم يجيء الآخر. ولا تكون المواترة بين الأشياء إلا إذا وقعت بينها فترات وفجوات[2].

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص589.

[2]- لسان العرب، ابن منظور، ج3 ص838. وتاج العروس، الزبيدي، ج7 ص580.

- **اصطلاحا**: وقد ذكر أحمد شاكر تعريفه الاصطلاحي عند علماء الحديث، فهو: الذي «يرويه جمع من الناس يمتنع اتفاقهم وتواطؤهم على الكذب، عن جمع كثير مثلهم، وهكذا طبقة بعد أخرى، حتى يصل إلى النبي ﷺ»[1]. ويستنتج من هذا التعريف أن شروط المتواتر[2] هي:

أ)- أن يكثر عدد رواته.

ب)- أن لا يحتمل العقل والحسّ تواطؤهم وتوافقهم على الكذب.

ج)- أن يتصل الإسناد من مبتداه إلى منتهاه، ويكون اتصال جمع عن جمع، وهذا القيد يُخرج ما كان آحاداً في بعض مراحل السند.

د)- ولا يُشترط في رواة المتواتر ما يشترط في رجال الصحيح أو الحسن من العدالة والضبط، بل العبرة بكثرة تجعل العقل يحكم باستحالة تواطئهم على الكذب[3].

2- أقسامه: والمتواتر على قسمين:

أ)- المتواتر اللفظي: وهو ما تواترت روايته على لفظ واحد، يرويه كل الرواة، ومثاله: حديث: ﴿مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ﴾[4]، قال ابن الصلاح: «رواه اثنتان وستون من الصحابة»[5].

ب)- المتواتر المعنوي: فهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب، أو وقوعه منهم مصادفة، فينقلوا وقائع مختلفة تشترك كلُّها في أمر معين، فيكون هذا الأمر متواتراً[6].

وأكتفي في هذا النوع بالأمثلة التي ذكرها الشيخ أحمد شاكر لهذا القسم.

وإنما مقصود الشيخ أحمد شاكر من الإشارة إلى المتواتر أن الحديث الذي يُنقل جيلاً بعد جيل بهذه الكثرة، ويستفيض تداوله بين الناس على هذا الوجه، فهو أقوى في الثبوت والدلالة على أنَّ له أصلاً، فإن من غير المعقول أن يتواتر قوم من أصقاع مختلفة على نقلِ حديث معين، ويكون ضعيفا.

والحديث المتواتر كثير الوجود، وحسبنا في ذلك أن ننظر إلى شعائر الإسلام وفرائضه كالصلاة والوضوء والصوم، فقد نَقل صفات ذلك عن النبي ﷺ عدد التواتر من الصحابة، ونقله عن الصحابة

---

[1]- ينظر في ذلك: نزهة النظر، ابن حجر، ص41-42. وتدريب الراوي، السيوطي، ص452.

[2]- نزهة النظر، ص43.

[3]- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص405.

[4]- سيأتي تخريجه في هذا المبحث: ص300.

[5]- علوم الحديث، ص269.

[6]- منهج النقد في علوم الحديث، ص 406. و ينظر أيضاً: تدريب الراوي، ص451.

عدد التواتر من التابعين وهكذا، وغير ذلك كثير، مِمّا نقلته الأمّة وأجمعت عليه من الأقوال والأفعال[1].

أما المتواتر لفظاً فهو قليل الوجود مقارنة بالقسم الآخر.

- **القسم الثاني: الحديث المشهور:**

- **تعريفه:** أ)- **لغة:** اسم مفعول، مأخوذ من الشهرة، وهي ظهور الشيء، ووضوح الأمر، والشهير والمشهور: المعروف المكان المذكور[2].

ب)- **اصطلاحا:** وقد سبق تعريفه في تعقيب الشيخ أحمد شاكر، وعرّفه ابن حجر، بقوله: «هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر»[3].

على أن هناك فرقاً بين الحديث المشهور في اصطلاح المحدثين، والمشهور على ألسنة الناس، فإذا كان المشهور عند المحدثين الذي لا يَقلّ رواته عن ثلاثة، ولم يصل عددهم إلى درجة التواتر، فإن المشهور على ألسنة الناس قد يشمل ما له إسناد واحد، وقد لا يوجد له إسناد أصلاً، وإنما شهرته من ناحية الجانب اللغوي، بحيث تداولته الألسنة وتناقلته، فانتشر بين عوام الناس على أنه منسوب إلى النبي ﷺ، وقد يكون بعض هذه الأحاديث صحيحاً، أو حسناً، وقد يكون ضعيفاً أو موضوعاً، ولهذا خص المحدثون بالدراسة الأحاديث المشتهرة بين العوام، وبيّنوا أنها ليست على مستوى واحد، ثم أحصوها في مصنفات بَيّنوا فيها درجة كل حديث من حيث الصحة أو الضعف، بل الكذب والاختلاق أحيانا[4]، ومن هذه المصنفات: "المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة" للسخاوي، و"كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس" لإسماعيل بن محمد العجلوني، وغيرها.

وقد عَدَّ بعض العلماء الحديث المتواتر قسماً من أقسام الحديث المشهور، كابن الصلاح[5]، والنووي[6]، وهذا الرأي أيضا هو ما ذهب إليه الشيخ أحمد شاكر في هذا التعقيب، كما هو ظاهر في قوله: «وفي الحقيقة المتواتر قسم من هذا النوع - أي: المشهور-».

- **القسم الثالث: الآحاد:** وهو الحديث الذي لم تتوفّر فيه شروط المتواتر[7]، وهو ثلاثة أقسام:

---

[1]- باختصار من: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص406-407.

[2]- لسان العرب، ابن منظور، ج3 ص403. وتاج العروس، الزبيدي، ج7 ص66.

[3]- نزهة النظر، ابن حجر، ص46. وتدريب الراوي، السيوطي، ص446.

[4]- باختصار من: منهج النقد في علوم الحديث، 412-414. وتدريب الراوي، ص448.

[5]- علوم الحديث، ص267.

[6]- التقريب (مع تدريب الراوي)، ص449.

[7]- نزهة النظر، ابن حجر، ص51.

أ)- **المشهور**: وقد سبق تعريفه.

ب)- **والعزيز**: وهو الحديث الذي لا يرويه أقَلّ من اثنين[1].

ج)- **والغريب**: هو ما يتفرّد به راوٍ واحد في أيّ موضع وقع التفرّد فيه من السّند[2].

- **تقسيم الحديث باعتبار القبول والردّ**: وقسّم العلماء حديث الآحاد باعتبار قبوله أو ردّه إلى ثلاثة أقسام: الصحيح والحسن والضعيف.

- **فالصحيح**: «هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا»[3].

- أما **الحسن**: فهو قسمان: **حسن لذاته**: وهو ما اجتمعت فيه شروط الصحيح، إلا في خِفّة ضبط الراوي. **والحسن لغيره**: وهو الذي ترقّى إلى درجة الحسن بالتقوية والاعتضاد[4].

- و**الضعيف**: هو ما لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا الحسن[5].

وقد يكون الضعف من جهة السند أو المتن.

- **ومن أنواع الضعيف**:

- **المنقطع**: وهو ما سقط منه رجل في أثنائه، من غير الصحابي، في موضع واحد أو في مواضع متعددة[6].

- **والشاذ**: ما رواه المقبول مُخالفًا لمن هو أولى منه لكثرة عدد أو زيادة حفظ. والمحفوظ: مقابل الشاذ، وهو ما رواه الثقة مُخالفًا لمن هو دونه في القبول[7].

- **والمنكر**: هو ما رواه الضعيف مُخالفاً للثقة[8].

- أمّا الحديث **الموضوع**: فسيأتي الكلام عليه مفصّلا في الفرع الموالي.

وغيرها من الأنواع المبسوطة في كتب علوم الحديث، وإنّما القصد التمثيل والإشارة فحسب.

الفرع الثالث: جهود علماء الحديث بعد الصحابة في حفظ السّنة وصيانتها وتدوينها

---

[1] - نزهة النظر، ص47. وتدريب الراوي، السيوطي، ص454.

[2]- نزهة النظر، ص50. و تدريب الراوي، ص455.

[3]- علوم الحديث، ابن الصلاح، ص11-12. والاقتراح، ابن دقيق، ص187.

[4]- علوم الحديث، ص11-12. ونزهة النظر، ص65-66.

[5]- علوم الحديث، ص41. والتبصرة والتذكرة، العراقي، ج1 ص111-112. وتدريب الراوي، ص132.

[6]- التبصرة والتذكرة، ج1 ص158. ونزهة النظر، ص84. وتدريب الراوي، ص165.

[7]- نزهة النظر، ص71. وتدريب الراوي، ص 191-192. ومنهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص 428.

[8]- نزهة النظر، ص72. وتدريب الراوي، ص198.

البند الأول: عرض الفقرة الرابعة من تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "الله"

- يقول أحمد شاكر: «**ثم وَصلت هذه الأحاديث الصحيحة المعروف نقلها، الموثوق بروّاتها، إلى أئمة هذا الفن الذين تَفرّغوا لدرسها ونقدها، فنقدوا أحوال الرواة وتراجمهم واحدا واحدا، ونَفَوا رواية كلّ مَن كانت روايته موضع شكّ، ومن كان صدقه وأمانته موضع ريبة، مهما ضؤلت.**

وجمعوا هذه الأحاديث في الكتب، ورواها الناس عنهم رواية مستفيضة منتشرة، تبلغ حَدَّ التواتر إليهم، وأكثر هذه الأحاديث منقول بنقل الكافّة من الناس عن مثلهم إلا أن يصل إلى رسول الله ﷺ، فهو داخل في المتواتر أو المشهور، وإما إلى أحد الصحابة، وإما إلى أحد التابعين، وإما إلى أحد الأئمة الأعلام الذين أخذوا عن التابعين أو الذين أخذوا عن أتباع التابعين، وكلّهم موضع الصدق والثقة، لا مغمز في واحد منهم، وكما قال الإمام أبو محمد بن حزم: "هذا نقل خص الله تعالى به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وأبقاه عندهم غضا جديدا على قديم الدهور... فلا تفوتُهم زلّة في كلمة فما فوقها في شيء من النقل، إن وقعت لأحدهم، ولا يمكن فاسقا أن يقحم فيه كلمة موضوعة، ولله تعالى الشكر"، وقد كتب في "الملل والنحل" فصلا بديعا طريفا في هذا البحث، أفاض فيه القول كعادته (ج2 ص81-84)، وقارن فيه بين طرق الإثبات التاريخي لأسانيد الشريعة الإسلامية وبين طرق الإثبات لأسانيد غيرها، ولو أردنا الدفاع عن شريعتنا بالهجوم على غيرنا لنقلنا كلامه كله، ولكننا لا نرضى أن نسير في هذا الطريق.

إن أئمة هذا الفن في - الحديث - احتاطوا أشد الاحتياط في النقل، فكانوا يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة في سيرة الناقل الشخصية، أما إذا اشتبهوا في صدقه، وعلموا أنه كذب في شيء من كلامه فقد رفضوا روايته و سَمّوا حديثه "موضوعا" أو "مكذوبا" وإن لم يعرف عنه الكذب في رواية الحديث، مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب.

وكذلك توثقوا من حفظ كل راو، وقارنوا رواياته بعضها ببعض، وبروايات غيره، فإن وجدوا منه خطأ كثيرا، وحفظا غير جيد ضعفوا روايته وإن كان لا مطعن عليه في شخصه، ولا في صدقه، خشية أن تكون روايته مما خانه فيه الحفظ.

وقد حرروا القواعد التي وضعوها لقبول الحديث، وحققوها لأقصى ما بالوسع الإنساني، احتياطا لدينهم، ونفيا للخطإ عن سنة نبيهم، فكانت قواعدهم التي ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخي وأعلاها وأدقها، وإن أعرض عنها كثير من الناس وتحاموها بغير علم منهم ولا بينة.

ثم جَمعوا هم ومن جاء بعدهم كل ما وَصل إليهم من روايات في الحديث، صحيحة أو ضعيفة، مع بَيان قوّتها أو ضعفها في أكثر الأحوال، وبعضهم جمع في كتابه أحاديث صحيحة واقتصر عليها، كالبخاري ومسلم رضي الله عنهما، وكتاباهما أصح الكتب ثبوتا بعد القرآن، وأحاديثهما لا

شك في صحة شيء منها عند العلماء بهذا الشأن. وبعض العلماء عني بجمع الأحاديث التي ثبت أنها مكذوبة على النبي ﷺ ليحذر الناس منها. وجمعوا أيضا كل ما وصل إلى علمهم من أسماء الرواة وأنسابهم وأحوالهم وتفاصيل تراجمهم، ليكون الباحث على بينة من بحثه في صحة الحديث وألفوا في كل هذا الدواوين الكبار في مئات من المجلدات بل آلاف، مما لا تجد النزر اليسير منه عند أي أمة من سائر الأمم»[1].

البند الثاني: التحليل والمناقشة

لقد قَيّض الله عز وجلّ بعد الصحابة والتابعين علماء أجلاّء أمناء لحفظ السنّة النبوية، فضربوا في ذلك أروع الأمثلة، وضحّوا بكلّ غال ونفيس في خدمتها، ولم يَتركوا سبيلا يحفظ للحديث صفاءه إلاّ سَلكوه؛ صيانة لإرث رسول الله ﷺ من أن تعبث به أيادي: الزنادقة والحاقدين، أو فلَتات الغافلين، أو تُرّهات الكذّابين، أو تأويلات المبطلين، فتثبّتوا وتَحرّوا، وحفظوا واستوعبوا، وحقّقوا ودقّقوا، ونقّحوا وهذّبوا، وجرّحوا وعدّلوا، وصحّحوا وضعّفوا، ودوّنوا وألّفوا، وضبطوا وحرّروا، ووضعوا القواعد، وبلغوا في الاحتياط غايته[2]؛ فحفظوا لنا السّنّة بيضاء نقيّة.

بحيث لا يستطيع من يَدرس موقفَ العلماء – منذ الصحابة إلى أن تَمّ تدوين السنة – من الوضع والوضّاعين، وجهودهم في سبيل حفظ السنة، وتَمييز صحيحها من فاسدها، إلا أن يَحكم بأنّ الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وأن الطريق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لَنستطيع أن نَجزم أن علماء الحديث هم أوَّلُ مَن وضع قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويّات بين أمم الأرض كلّها[3]، وهذه نبذة موجزة جداً عن بعض ما بذلوه في حفظ السنة من الشوائب والموضوعات:

أولا- الحرص على إسناد الحديث، من خلال نقد الرواة وتَتبّع أحوالهم: لقد ابتدأ الصحابة حَملة المحافظة على الحديث، واجتهدوا في ذلك متّبعين أقصى وأحكم ما يُمكن من وسائل البحث والفحص والتمحيص.

فعُنوا بالبحث في إسناد الحديث وفحص أحوال الرواة، فلا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقها ورواتها، واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم، يقول محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص589-591.

[2]- موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأمين الصادق، ج2 ص26.

[3]- باختصار من: السنّة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص90.

وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لَنا رجالَكم؛ فَيُنْظَر إلى أَهل السُّنَّة فيُؤخذ حديثُهم، ويُنظَرُ إلى أهل البدع فلا يُؤخذ حديثهم»[1].

قال عمر فلاته: «قد نَصّ ابن سيرين على أنّه قد جَرت العادة على قبول الحديث من أهله قبل وقوع الفتنة، وأنه بوُقوعها بدأت الرّيبة تَسري إلى قلوب أئمة الحديث، فلَم يَقبلوا الحديث إلاّ مِمّن توفرت فيه شرط الرواية»[2].

وقد ابتدأ هذا التثبت منذ عصر صغار الصحابة الذين تأخّرت وفاتُهم عن زمن الفتنة، فعن مجاهد: أن بشيراً العدوي جاء إلى ابن عباس ، فجعل يحدث ويقول: قال رسول اللّه ﷺ، قال رسول اللّه ﷺ. فجَعل ابن عبّاسٍ لا يَأذَن لحديثه ولا يَنظُر إليه. فقال: يَا ابن عبّاسٍ مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدّثُك عن رسولِ اللّه ﷺ ولا تَسمع؟ فقال ابْنُ عَبَّاسٍ: «إنّا كُنّا مَرّةً إذا سَمِعنا رجلا يقول: قال رسول اللّه ﷺ، ابتَدَرَتْه أَبصارنا وأَصغَينا إليه بآذاننا، فلمّا رَكِب النّاس الصَّعب والذَّلول؛ لم نَأخذ من الناس إلا ما نَعرف»[3].

وقد حَثّ علماء الصّحابة الناسَ على الاحتياط في حَمل الحديث عن الرواة، وألاّ يأخذوا إلاّ حديث مَن يوثَق به ديناً وورعاً، وحفظاً وضبطاً، وهكذا أخذ التابعون في المطالبة بالإسناد، حين فَشَا الكذب، يقول عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين؛ ولولا الإسناد لقال من شاء، ما شاء»[4]، ويقول أيضاً: «بيننا وبين القوم القوائم»[5]، يعني الأسانيد.

وبذلك نشأ علم ميزان الرجال: "الجرح والتعديل" الذي هو عمود أصول الحديث.

وعني علماء الحديث بنقد الرواة وبيان أحوالهم من صدق وكذب، وهذا باب عظيم وصل به العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب، والقوي من الضعيف، فتَتَبَّعوا أحوال الرواة، ودَرسوا حياتهم، وتاريخهم، وسيرتهم، وما خَفِي من أمورهم وما ظهر، قال الترمذي : «وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال منهم : الحسن البصريَّ وطاووس تَكلَّما في مَعبد الجُهَنِيِّ وتَكلّم سعيد بن جبير في طَلق بن حبيب وتكلّم إبراهيم النّخعيُّ وعامر الشَّعبيّ في الحارث الأعْوَر وهكذا رُوي عن أيّوب السّختيانِيّ... وشُعبة بن الْحَجّاج وسفيان الثّوري، ومالك بن أنس»، وساق

---

[1]- أخرجه: مسلم، الصحيح (مع شرح النووي)، المقدمة، باب بيان أنّ الإسناد من الدين، ج1 ص119.

[2]- الوضع في الحديث، ج1 ص181.

[3]- أخرجه: مسلم، الصحيح (مع شرح النووي)، المقدمة، باب بيان أنّ الإسناد من الدين، ج1 ص112.

[4]- أخرجه: مسلم، الصحيح (مع شرح النووي)، المقدمة، باب بيان أنّ الإسناد من الدين، ج1 ص120. والترمذي، العلل الصغير (في آخر الجامع)، ج5 ص396.

[5]- أخرجه: مسلم، الصحيح (مع شرح النووي)، المقدمة، باب بيان أنّ الإسناد من الدين، ج1 ص120.

جماعة غيرهم، ثم قال : «فإنّما حَملهم على ذلك عندنا النصيحة للمسلمين... إنما أرادوا عندنا أن يُبَيِّنوا ضعف هؤلاء لكي يُعرفوا... فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أَحوالَهم شَفَقة على الدِّين وتَثْبيتًا، لأنّ الشّهادة في الدّين أحقّ أن يُتَثَبَّت فيها مِنَ الشَّهادة في الحقوق والأموال»[1].

وبهذا المنهج بَيّنوا أحوال الرواة ليصلوا إلى الحكم على الحديث، وبالتالي تَكوّن علم الجرح والتعديل الذي وضع لَبِناته وأرسى قواعده الصّحابة والتابعون وأتباعهم.

فطارد المحدثون النّقادُ الكذّابين والوضّاعين، وأبانوا عوارهم، وكشفوا عيوبهم، وأقضّوا مضاجعهم، وسَلكوا معهم مسالك شتى ووقفوا منهم مواقف عدة كان لها الفضل في محاصرة الوضع ومنع انتشاره[2].

وأذكر مثالا يُجلّي اهتمام النقاد بأمر الحديث ورجاله: قال إسحاق بن إبراهيم: «أخذ الرشيد زنديقا فأراد قتله، فقال: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ فقال له: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها حرفا حرفا؟»[3].

وقيل لابن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟ فقال: «تعيش لَها الجهابذة»[4].

ثانيا- تَمييز الحديث الموضوع ووضع علامات لِمعرفته:

يتناول هذا العنصر بيان العلامات التي وضعها المحدّثون للحديث الموضوع لِمعرفته وتَمييزه، من أجل إثبات ما أشرت إليه سابقا مِن أنّ: العلماء عرفوا الموضوعات من الروايات وميّزوها وكشفوا عن حقيقتها؛ وذلك ردّا على ما جاء من المستشرقين كتّاب "الدائرة" في نصوصهم السابقة.

1- **تعريفه**: الحديث "**الموضوع**": هو المختلق المصنوع[5].

أي: الذي يُنسب إلى رسول الله ﷺ كذبا، وليس له صلة حقيقيّة بالنبي ﷺ، وليس هو بحديث، لكنهم سموه حديثا بالنظر إلى زعم راويه[6].

2- **علامات الوضع في السّند والمتن**: وكما وضع علماء الحديث القواعد لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف، وضعوا قواعد أيضاً لمعرفة الموضوع، وذكروا له علامات يُعرف بها، وقد سبق ذكر

---

[1]- علل الترمذي الصغير (آخر الجامع)، ج5 ص364-395.

[2]- موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأمين الصادق، ج2 ص31.

[3]- تاريخ ابن عساكر، ج7 ص127. وتهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص132.

[4]- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص18. والكفاية، الخطيب البغدادي، ج1 ص148.

[5]- علوم الحديث، ابن الصلاح، ص98. وفتح المغيث، السخاوي، ج1 ص274.

[6]- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص 301.

أصناف الوضّاعين والأسباب الحاملة لهم على وضع الحديث، والآن أسوق بعض العلامات في السند أو المتن التي جعلها النقاد لمعرفة الموضوع وتَمييزه:

❖ **علاماته في السند**: ومن أهمّها:

أ)- أن يكون راويه كذّاباً معروفاً بالكذب: ولهذا عني النقاد بمعرفة الكذابين، وتواريخهم، وتتبعوا ما كذبوا فيه بحيث لم يفلت منهم أحد[1].

ب)- أن يَعترف واضعه بالوضع: كما اعترف "أبو عصمة نوح بن أبي مريم" بوضع أحاديث فضائل السور[2].

ج)- أن يروي الراوي عن شيخ لم يثبت لقاؤه له، أو وُلِد بعد وفاته، أو لم يدخل المكان الذي ادَّعى سماعه فيه[3]، كما: « ادَّعى مأمون بن أحمد الهروي" أنه سَمع من "هشام بن عمار"، فسأله الحافظ ابن حبان: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، فقال ابن حبان: «فإن هشاماً الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين»[4]؛ فبان بذلك كذبه.

«والعمدة في مثل هذه الحالة على التاريخ، تاريخ مواليد الرواة وإقامتهم ورحلاتهم، وشيوخهم، وفياتهم، ولذلك كان علم الطبقات علماً قائماً بذاته لا يستغني عنه نقاد الحديث»[5]؛ قال حفص بن غياث القاضي: «إذا اتَّهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»[6]، يعني سِنه وسِنَّ من روى عنه، وقال الثوري : «لَمّا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التواريخ»[7].

وبِهذا يُردّ على قول كاتب مادة "الحديث": «**بل سُلِّم على وجه عام بصحّة كثير مِن الأحاديث التي تتضمن أخطاء تاريخية شديدة الوضوح**»[8].

وقد تعقب أحمد شاكر على ذلك ـ مبيّنا عدم استناد هذه الدّعوى إلى أيّ دليل يُثبتها ـ فقال: «**أين الأحاديث التي تتضمّن أخطاء تاريخيّة شديدة الوضوح؟!**».

---

[1]- السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص97. وينظر: الموقظة، الذهبي، ص37.

[2]- علوم الحديث، ابن الصلاح، ص99-100. وتدريب الراوي، السيوطي، ص236. والسنّة ومكانتها في التشريع، ص97.

[3]- السنّة ومكانتها في التشريع، ص97. وينظر في ذلك: الكفاية، الخطيب البغدادي، ج1 ص363.

[4]- المجروحين، ابن حبان، ج1 ص164.

[5]- السنّة ومكانتها في التشريع، ص98.

[6]- الكفاية، ج1 ص365.

[7]- المصدر نفسه، ج1 ص364.

[8]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص589-591. والتعقيب في هامش المادة المُتعقّب عليها.

❖ **علاماته في المتن**: وأهمّها:

أ)- **ركاكة اللفظ**: بحيث يدرك العليم بأسرار البيان العربي أن مثل هذا اللفظ ركيك لا يُمكن أن يصدر عن فصيح أو بليغ، فكيف بسيد الفصحاء ﷺ[1]، قال ابن دقيق : « وحاصله يرجع إلى أنه حصلتْ لهم لكثرة مُحاولة ألفاظ الرسول ﷺ هيئة نفسانية أو ملكة، يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ الرسول ﷺ، وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه»[2].

ب)- **فساد المعنى**: بأن يكون الحديث مُخالفاً لبديهيات العقول، مِن غير أنْ يُمكِن تأويله، أو أن يكون الحديث مناقضاً لدلالة القرآن القطعية أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي مع عدم إمكان الجمع والتوفيق في ذلك كلّه، أو أن يكون مخالفاً للقواعد العامة للأخلاق، أو مُخالفاً لقطعيّات التاريخ، أو سنّة الله في الكون والإنسان، أو أن يكون مشتملاً على سخافات يُصان عنها العقلاء[3].

وهذا المعنى هو ما أكّد عليه الشيخ أحمد شاكر في تعقيبه على مادة "الحديث"، في قوله: «وقارنوا الروايات بعضها ببعض، فرفضوا ما خالف المعقول...»، إلى آخر ما قال هناك.

ويقول السبكي في هذا المعنى: «كل خبر أوهم باطلا ولم يقبل التأويل فمكذوب »[4]، وقال ابن الجوزي : «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول؛ فاعلم أنه موضوع»[5].

«ولا بد في هذين الصنفين من علامات الوضع من التَّنَبّه إلى شرط هام، وهو عدم إمكان التوفيق والجمع بين الحديث المدروس وبين ما عارضه إذا لم يكن راويه ضعيفا»[6].

ج)- **استقراء الأبواب**: أي قولهم: لَم يصحّ في الباب شيء، أو إلا حديث كذا، وذلك لِما قاموا به من استقراء للأحاديث وتبويبها[7].

د)- **اشتمال الحديث على الإفراط في الثواب العظيم**: على الفعل الصغير، والمبالغة في الوعيد الشديد على الأمر الحقير، وقد أكثر القصاص من مثل هذا النوع[8].

---

[1]- السنّة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص98. وينظر: تدريب الراوي، السيوطي، ص235-236.

[2]- الاقتراح، ص228.

[3]- تدريب الراوي، ص236. والسنّة ومكانتها في التشريع، ص98-99. ومنهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص314-315.

[4]- تدريب الراوي، ص237.

[5]- الموضوعات، ج1 ص65. وتدريب الراوي، ص237.

[6]- منهج النقد في علوم الحديث، ص316.

[7]- المصدر نفسه، ص317.

[8]- تدريب الراوي، السيوطي، ص236. والسنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص102.

قال الذهبي: «فلكثرةِ ممارستهم للألفاظ النبوية إذا جاءهم لفظ ركيك، أعني مُخالفاً للقواعد، أو فيه المجازفةُ في الترغيب والترهيب أو الفضائل، وكان بإسنادٍ مُظلم، أو إسنادٍ مُضِيء كالشمس في أثنائه رجل كذاب أو وضَّاع، فيحكمون بأنَّ هذا مختلَق»[1].

هـ)- **موافقة الحديث لمذهب الراوي:** ويكون الراوي متعصبا مغالٍ في تعصّبه، كأن يروي رافضيّ حديثاً في فضائل أهل البيت، ونحو ذلك.

قال السيوطي: «ومن القرائن: كون الراوي رافضيا والحديث في فضائل أهل البيت»[2].

هذه بعض القواعد التي وضعها العلماء لنقد الحديث ومعرفة صحيحه من موضوعه، ومنها يتبين أنّهم لم يقتصروا في جهدهم على نقد السند فقط، أو يُوجّهوا جل عنايتهم إليه دون المتن، بل كان نقدهم منصباً على السند والمتن على السواء[3]، ولهذا يجمع الذهبي بين عامل الإسناد والمتن في الحديث الموضوع فيقول فيه : «ما كان متنه مخالفاً للقواعد، وراويه كذّاباً»[4].

3- **منهج المعارضة بين الروايات، وأثره في الكشف عن الموضوعات:** «ومن طرق معرفة الوَضع والضَّعف في الحديث عَرضُ حديث الراوي على رواية غيره من أهل الحفظ والإتقان، فحيث لم يَجدوا له موافقا على أحاديثه، أو كان الأغلب على حديثه المخالفة؛ ردّوا أحاديثه أو تركوها»[5]، قال الإمام مسلم بن الحجاج: «وعلامة المنكر في حَديث المُحدِّث إذا ما عُرِضَت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضَا، خالَفت روايته روايَتهم، أو لَم تَكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حَديثه كذلك كانَ مَهجورَ الحديث غَيرَ مقبولِه ولا مُسْتَعْمَلِه»[6].

ويقول الأوزاعي: «كُنّا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يُعرض الدرهم الزيف على الصيارفة، فما عرفوا منه أخذنا وما تركوا منه تركنا»[7].

وهذا الأمر هو ما أشار إليه أحمد شاكر في تعقيبه السابق على مادة "الحديث"، حيث يقول: «وبحثوا [أي: النقاد] رواياتهم ونقدوها، فرفضوا من كثر خطؤه وكثر في رواياته المخالفة لرواية غيره من الثقات، وقارنوا الروايات بعضها ببعض»[1].

---

[1]- الموقظة، ص37.

[2]- تدريب الراوي، ص36.

[3]- السنّة ومكانتها في التشريع، ص102.

[4]- الموقظة، ص36.

[5]- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص57.

[6]- الصحيح (مع شرح النووي)، المقدمة، ج1 ص76.

[7]- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص21-22.

4- تأليف العلماء في الأحاديث الموضوعة لتمييزها: عنِيَ أئمة الحديث بتأليف الكتب في بيان الأحاديث الموضوعة، وبذلوا في ذلك غاية جهدهم؛ صيانة للمسلمين من الوقوع في الباطل، وذبّا عن الدين الحنيف[2]، ومن أهمّ هذه المصنفات:

- "الموضوعات": لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي المتوفى سنة (597هـ).
- "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة": لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة (911هـ).
- "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة" لأبي الحسن علي بن محمد الكناني المتوفى سنة (963هـ)، وغيرها.

ثالثا- التدوين الرسمي للسنة وعلومها وقواعدها:

وهكذا لم ينقض القرن الثاني من الهجرة، إلاّ وقد وُجدت أنواع كثيرة من علوم الحديث، وكلها مندرجة ضمن قسمين رئيسين:

- المقبول: وهو الذي سُمّي بالصحيح والحسن.
- المردود: وسُمّي بعد ذلك بالضعيف وأقسامه كثيرة ومتعددة.

لكنّ تلك العلوم والقواعد التي وُجدت حتى عصرهم كانت محفوظة في صدور الرجال لَم يدوّن شيء منها في كتاب، إلا ما كتبه الشافعي من فصول وأبحاث متفرقة لها أهميتها في هذا الفن، فكان ما كتبه الشافعي أوّل ما بلغنا من علوم الحديث مدونا في كتاب[3].

وغير ذلك من الوسائل التي اتبعوها، ومَيّزوا بها الصحيح من السقيم والسليم من المدخول.

وبتلك الجهود الجبارة التي سبق سرد بعضها بإيجاز، استقام أمر الشريعة بتوطيد دعائم السنة التي هي ثاني مصادر التشريع في الإسلام، واطمأن المسلمون إلى حديث نَبِيِّهم، وأُقصِيَ عنه كلّ دخيل، ومُيِّز الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، وصان الله شرعه من عبث المفسدين، ودسِّ الدسّاسِّين، وتآمر الزنادقة والمُعتَدين، وقَطَف المسلمون ثِمار هذه النهضة والحركة العلمية المباركة[4]، ومن أهمّ هذه الثمار:

- **بداية التدوين الرسمي للسنة:** تقدّم أن السنة لم تُدوّن رَسْمِيّا في عهد النبي ﷺ، كما دُوّن القرآن، إنّما كانت محفوظة في الصدور نقلها الصحابة إلى من بعدهم من التابعين مشافهة وتلقينا،

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص332.

[2]- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص317.

[3]- باختصار من: منهج النقد في علوم الحديث، ص60-61.

[4]- باختصار من: السنّة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص103.

وإن كان عَصر النبي ﷺ والصحابة بعده لم يَخل من كتابة بعض الحديث، وقد فَكّر عمر بن الخطاب في خلافته بجمع السّنّة، ثم قرّر عدَم جمعها، مراعاة للظرف الذي كان فيه المسلمون آنذاك[1]، إذ كان القرآن غَضّا طَرِيّاً، والأمم تدخل في دين الله أفواجاً، فلابد من توفّرهم على كتاب الله حفظاً ودراسة وتلاوة حتى يكون الأساس لعقيدتهم[2]، واستمر الأمر كذلك إلى أن ظهرت حركة الوضع، وقام الأئمة العلماء بتلك الجهود الجليلة في حفظها.

وتؤكد الروايات أنّ أوّل مَن فكّر بالجمع والتدوين الرّسمي للسنة من التابعين هو: الخليفة عمر بن عبد العزيز[3]، فقد أَحَسّ هذا الخليفة الإمام بالحاجة الملحة لحفظ السنة: فكتب إلى الآفاق (الأمصار) أن يكتبوا ما عندهم من الحديث، ويدوّنوه حتى لا يَضيع بعد ذلك[4].

فكَتَب: الزهري، وأبو بكر بن عبد الرحمن وغيرهما ما في آفاقهم من الحديث، ولم يَلبَث التدوين المبوب أن انتشر، فجمعت الأحاديث في الجوامع والمصنفات، كـ"جامع معمر بن راشد (154هـ)، وجامع سفيان الثوري (161هـ)، ووضع الإمام مالك كتابه "الموطأ"[5].

وهذا التدوين الذي كان في عصر عمر بن عبد العزيز ليس يعني أبدًا أنّه لم تُدوَّن السنّة من قبل، غاية الأمر أن هذا الخليفة العادل وجَدَ دواعيه في ذلك الوقت، فأصدر أمره بكتابة الحديث لينتقل بالعلم إلى التدوين العام، الذي يَعتمد مع الحفظ على الكتابة، ويَجعل الكتابة مرجعا متداولا مُعتمدا لا يَختص بصاحبه فقط[6]، كما كان من قبل، وهذا ما ترمي إليه عبارة الحافظ ابن حجر حين قال: «إن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تَبَعِهم مدوّنة في الجوامع ولا مرتبة»[7].

- **الأسباب التي حملت عمر بن عبد العزيز على الأمر بتدوين السنة رسميا**: ومن الأسباب التي حملت عمر بن عبد العزيز على هذا القرار، أنّه قد جَدَّت في هذا العصر أمور أهمها[8]:

أ)- ضعف ملكة الحفظ في الناس.

---

[1]- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، ج1 ص64.

[2]- السنّة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص104.

[3]- فتح الباري، ابن حجر، ج1 ص257. والسنّة ومكانتها في التشريع، ص104. ومنهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص58.

[4]- فتح الباري، ج1 ص257. وينظر في ذلك: صحيح البخاري (مع الفتح)، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، ج1 ص256. قال ابن حجر في تعليقه على رواية البخاري: «يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي».

[5]- باختصار من: منهج النقد في علوم الحديث، ص59. والسنّة ومكانتها في التشريع، ص104-105.

[6]- منهج النقد في علوم الحديث، ص49.

[7]- هدي الساري، ص8.

[8]- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص58.

ب)- طالت الأسانيد وتشعبت بسبب بعد العهد وكثرة حملة الحديث، حيث حمل الحديث عن كل صحابي جماعات كثيرة تفرقوا في البلاد، فكثرت الأحاديث، ودخلتها القوادح الكثيرة والعلل الظاهرة والخفية.

ج)- كثرت الفرق المنحرفة عن جادة الصواب والمنهج الذي كان عليه الصحابة والتابعون بإحسان، كالروافض والخوارج[1] والمعتزلة وغيرهم.

- **تدوين علم الجرح والتعديل لتمييز الثقات والضعفاء:**

- **تعريف علم الجرح والتعديل:** هو علم يتعلق ببيان مراتب الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم بتعابير فنية، متعارف عليها عند علماء الحديث، وهي دقيقة الصياغة، ومحدّدة الدلالة، مِمّا له أهمية في نقد إسناد الحديث[2].

وقد أثمرت جهود علماء الحديث من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: علمَ الجرح والتعديل أو علم ميزان الرجال، وهو علم جليل لا يُعرف له مثال سابق في تاريخ الأمم الأخرى، وقد أدّى إلى نشأة هذا العلم حِرصُ العلماء على الوقوف على أحوال رواة السنة، حتى يعرفوا مخرج الحديث، ويُميزوا الصحيح من غيره، فكانوا يَختبرون بأنفسهم من يعاصرونهم من الرواة، ويسألون عن السابقين ممن لم عاصروهم، ويعلنون رأيهم فيهم دون تحرج ولا تأثم، إذا كان ذلك ذبًّا عن دين الله وسنة رسوله ﷺ[3]، كما تقدم بيان ذلك في نص الإمام الترمذي.

وقد ابتدأ الكلام عن الرواة توثيقاً وتوهيناً منذ عصر صغار الصحابة كابن عباس، وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك ﷺ وغيرهم، ثم في عصر التابعين[4]، وقد سرد الترمذي جملة كبيرة مِمّن تكلم منهم في الجرح والتعديل.

ثم ابتدَأ تَصنيف الكتب في الجرح والتعديل، ومن أوائل الذين ألّفوا في هذا العلم: يحي بن معين (233هـ)، وأحمد بن حنبل (241هـ)، وعلي بن المديني (234هـ)، ثُمّ تلاهم: البخاري، ومسلم، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وتَتابع العلماء بعد ذلك حتى أواخر القرن التاسع الهجري، طبقة بعد طبقة، تُؤلّف

---

[1]- سبق التعريف بالروافض والمعتزلة، أمّا **الخوارج**: فهم فرقة خرجت لقتال علي بن أبي طالب، وكفّروه، ومذهبهم: تكفير صاحب الكبيرة، وتخليده في النار، والخروج على الحاكم الظالم، وهم فرق كثيرة. ينظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج1 ص167. والفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، ص72-75.

[2]- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، العمري، ص91.

[3]- السنّة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص110.

[4]- الحديث والمحدثون، أبو زهو، ص454.

وتبحث في الرجال، وتَتحرّى أمر الرواة، حتى أنه لا يعسر أن نجد في مؤلفاتهم تاريخ أيِّ رجل يَمُرّ بِنا اسمه في كتب الحديث[1].

وقد مَيّز علماء الجرح والتعديل بين الثقات والضعفاء والمتروكين، فأُلفت كتب مفردة في معرفة الرواة الثقات، ككتاب "الثقات" لابن حبان (المتوفى سنة 354هـ)، و"الثقات" لخليل بن شاهين (المتوفى سنة 783هـ) وغيرهما.

بِنها كتب أَفردت لمعرفة الضعفاء والمجروحين، ككتاب: "الضعفاء الكبير" و"الصغير" البخاري، و"الضعفاء الكبير" للعقيلي (المتوفى سنة 322هـ)، و"المجروحين" لابن حبان، وغيرها.

«ولولا ما بذله الأئمة النقاد في هذا الشأن من الجهود في البحث عن عدالة الرواة واختبار حفظهم وتيقظهم، حتّى رحلوا في سبيل ذلك، وتَكبَّدوا المشاق، ثم قاموا في الناس بالتحذير من الكذابين والضعفاء المخلطين، لاشْتَبَه أمر الإسلام، واستولَت الزنادقة، ولخَرج الدجّالون»[2].

- **تدوين علوم مصطلح الحديث**: وقد ظهرت علوم كثيرة استلزَمتها دراسة السنة وروايتها، والدفاع عنها، وتحقيق أصولها ومصادرها، وقد أوصلها الحاكم النيسابوري في "معرفة علوم الحديث" إلى: اثنتين وخمسين علماً، وأوصلها ابن الصلاح في "علوم الحديث" والنووي في "التقريب" إلى: خمس وستّين علما.

وقد سبق الكلام على نشأة هذا العلم، وبعض المصنفات فيه في الفصل السابق[3].

رابعا– علم الحديث وقواعده خصّيصة لِهذه الأمة: لَقد أكّد الشيخ أحمد شاكر في الفقرة السابقة من تعقيبه على مادة "الله" ميزة علم الحديث وقواعده في النقد التاريخي، التي جعلته فريدا من نوعه بين مناهج نقل الأخبار ونقدها، فذكر الشيخ "شاكر" كلام "ابن حزم" في هذا المعنى، وهذه حقيقة علميّة لا يُنكرها إلاّ جاحد، وسأورد بعض نصوص العلماء القدماء والمعاصرين في الدلالة على ذلك، إضافة إلى ما ذكره "شاكر"، على النحو التالي:

قال **الحاكم** النيسابوري: «... الأسانيد المنقولة إلينا بِنقل العدل عن العدل: وهي كرامة من الله الأمّة خصّهم بِها دون سائر الأمم، ثُمّ قَيّض لكلّ عصر جماعة من علماء الدّين وأئمّة المسلمين، يزكّون رواة الأخبار، ونقلة الآثار؛ ليذبوا به الكذب عن وحي الملك الجبار»[4].

---

[1]– باختصار من: السنّة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص110–111. والحديث والمحدثون، ص456–457.

[2]– منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص93.

[3]– ص206–207، من هذا البحث.

[4]– المستدرك، ج1 ص2.

ويقول **ابن حزم** - كما في النص الذي نقله أحمد شاكر -: «ما نقله الثقة عن الثقة كذلك حتى يبلغ إلى النبي ﷺ، يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه، وكلُّهم معروف الحال والعين، والعدالة والزمان والمكان». إلى أن قال: «وهذا نقل خص الله به المسلمين»[1].

كما يقول الأستاذ نور الدين عتر: «وفي العصر الحديث اعترف الباحثون الأجانب للمحدِّثين بدقة عملهم، وأقَرُّوا بحسن صنيعهم، واتخذ علماء التاريخ من قواعدهم أصولا يتبعونها في تَقَصِّي الحقائق التاريخية، ووجدوا فيها خير ميزان تُوزن به وثائق التاريخ»[2].

ومن أمثلة الشهادات المنصفة على هذا الأمر: شهادة المستشرق النّمساوي **محمد أسد "ليوبولد فايس"**، وهو مستشرق مطّلع على مناهج العلوم الغربية، كما أنه مطلع على مناهج العلوم الإسلامية، وخاصة "علم الحديث"، حيث يَتحدّث عن الجهد الذي بذله علماء الحديث في صياغة قواعد هذا العلم، فيقول: «إنّنا نتخطّى نطاق هذا الكتاب إذا نحن أسهبنا في الكلام على وجه التفصيل في الأسلوب الدقيق الذي كان المحدّثون - علماء الحديث - الأولون يستعملونه للتثبت من صحّة كلّ حديث، ويكفي... أن نقول إنّه نشأ من ذلك العلم علم تامّ الفروع غايته الوحيدة البحث في معاني أحاديث الرسول وشكلها وطريقة روايتها، ولقد استطاع هذا العلم في الناحية التاريخية أن يوجد سلسلة متماسكة لتراجم مفصّلة لجميع الأشخاص الذين ذكروا أنّهم روّاة أو محدّثون... ولم يَعد منهم في الثقات إلاّ أولئك الذين كانت حياتهم وطريقة روايتهم للحديث تتفق تماما مع القواعد التي وضعها المحدثون، تلك القواعد التي تُعتبر على أشد ما يكون من الدقة»[3].

ويَعقد "محمّد أسد" مقارنة عن صرامة منهج توثيق الأخبار: بين المحدّثين والمؤرخين الأوربيين، فيقول: إنّ «الجامعين لكتب الحديث الأولى، وخصوصا الإمامين البخاري ومسلما، قد قاموا بكلّ ما في طاقة البشر؛ عند عَرض صحّة كلّ حديث على قواعد التحديث: عرضاً أشدّ بكثير من ذلك الذي يَلجأ إليه المؤرّخون الأوربيون عادة عند النظر في مصادر التاريخ القديم»[4].

الفرع الرابع: بيان أحمد شاكر لِمقاصد المستشرقين ومنهجهم المضطرب في التعامل مع الأحاديث النبوية

- الفقرة الرابعة من تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "الله":

---

[1]- الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، تحقيق محمد إبراهيم - عبد الرحمن عميرة، ج2 ص221.

[2]- منهج النقد في علوم الحديث، ص36.

[3]- الإسلام على مفترق الطرق، ص90-91.

[4]- المصدر السابق، ص90.

– يقول أحمد شاكر: « **أفَبَعد هذا العمل الضخم، والإنتاج الهائل العظيم، يأتي أولئك المستشرقون ليسحروا أعين الناس، ويستهووا عقولهم، ويضعوا الغشاء على أبصارهم: فيزعموا أنه ليس في الإمكان التحقق من صحة أي حديث عن النبي ﷺ، ثم يثبتوا الأحاديث وينفوها بما تشتهي أنفسهم وترضى عقائدهم، ثم يُلقوا على السّنة كلّها ظلالا من الشك والريبة، بالهوى والبهتان، وبغير برهان ولا دليل؟!**

إن المطّلع على أقوال هؤلاء الناس يَرَاهم يَقبلون من الأحاديث أضعفها إسناداً وأوهاها رواية، إذا وافق رأيَهم وهَواهم، وإن كان في كتاب من كتب التاريخ أو السير أو غيرها بدون إسناد، ويَحكمون بالكذب والوضع على أكثر الأحاديث الصّحاح، بما أجمع المسلمون على صحته وثبوته، ولن تَجد لهم قاعدة أو خطّة يسيرون عليها في قبول الأحاديث أو رفضها، وكما ترى كاتب هذا المقال: يزعم أن الأحاديث التي تجد فيها مشابهة لما وردفي القرآن مشكوك فيها!! وهذا أقبح ألوان الافتراء وأسقط أنواع الاستدلال، فإن المعقول الواضح أن الحديث الذي يوافق معنى القرآن، ويؤيده القرآن يكون معناه ثابتا عن النبي ﷺ، وإن لم يثبت لفظه ولم يَقُم إسناده، ولكنّ القوم لا يَرمون إلى التّحقيق العلمي، والبحث العقلي وإنّما يرمون إلى التشكيك؛ ثم إلى الشّكّ»[1].

– يُبيّن الشيخ أحمد شاكر في هذه الفقرة أنّ: حُكم المستشرقين بالوضع على الأحاديث الصحيحة المطابقة لقواعد الصحّة الدّقيقة والصّارمة، مُتَذَرِّعين في ذلك بالأسباب التاريخيّة التي أدّت إلى ظهور الوضع في الأحاديث؛ ومتجاهلين كلَّ الجهود والعلوم والقواعد التي وضَعها علماء الاختصاص لمعرفة الصحيح والباطل من الحديث، فلو قَبِل المحدّثون كلّ ما جاء عن النبي ﷺ من الأحاديث، ولم يُصَفّوها من الروايات الموضوعة والساقطة، لسلّمنا لهم بذلك، وقلنا لهم: تفضّلوا وبيّنوا الصحيح من السقيم، لكن هؤلاء المستشرقين، كما قال أحمد شاكر إنّما أرادوا أن: «يسحروا أعين الناس، ويَستهووا عقولهم...» بما ذكروه من شبهات لا تَنطلي على مَن له أدنى عناية بالسنّة وعلومها.

– كما أشار الشيخ أحمد شاكر إلى أنّ الدافع وراء أقوال المستشرقين (من كتّاب "دائرة المعارف") وأحكامهم هذه على الأحاديث النبوية؛ إنّما هو مجرّد إثارة الشّكوك حول السنّة وعلومها، وليس غايتهم البحث عن الحقيقة العلمية بنزاهة وموضوعيّة.

– وبهذا أكّد الشيخ أحمد شاكر في هذه الفقرة انعدام الموضوعيّة، وروح البحث العلميّ النّزيه، في ما جاء عن علوم السنّة في هذه المادّة المتعقّب عليها، وفي غيرها من الموادّ التي مرّت معنا في هذا البحث.

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص591.

- كما بيّن أحمد شاكر أنّه ليس للمستشرقين الذين تعقّب على ما حرّروه من موادّ معيار منضبط لقبول الأخبار النبوية أو ردّها؛ الأمر الذي جعلهم يُصحّحون الضعيف، ويُضعّفون الصحيح، وعلى هذا فقد رأى أحمد شاكر أنّ منهجهم في التعامل مع الأحاديث قبولا وردّا - حسب ما تبيّن له من تعامله مع موادّ "الدائرة" - يقوم على أمور:

أ)- أنّهم يقبلون من الرّوايات والأخبار ما وافق أهواءهم وأغراضهم المرسومة مُسبّقا، ولو كانت هذه الروايات موضوعة أو ساقطة أو بلا أسانيد أصلا.

ب)- أنّهم يَحكمون بالوضع على أحاديث صحيحة ثابتة بالأسانيد القويّة والمستفيضة، لكَونِها لَمَ توافق أهواءهم ومخطّطاتهم المرسومة، متذرّعين لذلك بأسباب واهية ومصطنعة.

ج)- أنّ المقصد من هذا المنهج هو التشكيك والطعن في السنة، وليس مجرد البحث العلمي النزيه.

المطلب الرابع: الرحلة في طلب الحديث وفوائدها

الفرع الأول: عرض تعقيب أحمد شاكر

1- جاء في مادة "الحديث": «**الرأي الغالب بين المسلمين هو أن المعرفة بالعلوم الدينية لا سبيل إليها إلا بتلقين معلّم يكون قد تلقاها بالطريقة نفسها، وهذا الرأي اعتنقه المسلمون منذ القدم وطبّقوه بوجه خاص على علم الحديث**»[1].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**ليس هذا التعبير على وجهه، فإنما يريد المحدثون التوثّق من الرواية ومن صحتها ومن أدائها كما جاءت، والسماع من الشيخ أو القراءة عليه في ذلك أضبط وأوثق. وأما العلوم عامة – دينية وغيرها – فالواقع فعلا أنها لا بد فيها من معلم، ثم يَستقِلُّ المتعلم بنفسه فيتوسع في العلم بما منح من فهم وفقه فيه، كلٌّ على حسب ما يُسِّر له وبالقدر الذي تتهيأ له نفسه ويقتضيه استعداده**».

2- ثُمّ قال محرّر مادة "الحديث": «**فالحديث يَجب أن يُسمع، وكان الطّلاب يقطعون البيادي والقفار ليحضروا دروس الشيوخ، الذين كانوا حجة في هذا العلم ويسمونهم (حملة الحديث) وللنبي أحاديث كثيرة تقول: (سافر في طلب العلم)** ».

- فعقّب الشيخ أحمد شاكر على هذه الفقرة بقوله: «**لا نعرف حديثا بهذا اللفظ، والأحاديث كثيرة في الحث على الرحلة في طلب العلم، منها حديث أنس** ﷺ، **قال: قال رسول الله** ﷺ: **(مَنْ**

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص345. والتعقيب في هامش المادة المتعقّب عليها.

خَرَجَ فِي طَلَبِ العِلمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ حَتَّى يَرْجِع)، رواه الترمذي[1]، وقال: "حديث حسن"، وانظر "الترغيب والترهيب" للحافظ المنذري (ج1 ص62-63، الطبقة المنيرية) ».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

إنّ من أهمّ الجهود الجبّارة التي بذلها المحدّثون لصيانة السنّة من الموضوعات: الرحلة في طلب الحديث، من أجل لقاء الروّاة والسماع منهم مباشرة، ولذلك أوردتُ هذين التعقيبين في هذا المبحث، وسأحاول إبراز ما جاء فيهما من خلال ما يأتي:

أولا- نشأة الرحلة في طلب العلم: بدأت الرحلة في الإسلام برحلة الوفود من القبائل العربية التي كانت تفد على رسول الله ﷺ، من أنحاء الجزيرة العربية، تبايعه على الإسلام، وتتعلم منه ما جاء به من الوحي كتابا وسنة[2].

ثم استمر أمر الصحابة على ذلك أيضا بعد وفاة رسول الله ﷺ، يرحل بعضهم إلى بعض في طلب الحديث[3].

ولما اتّسعت الفتوح الإسلامية وتفرق الصحابة في الأمصار والأقطار؛ شاع الاهتمام بالرحلة في طلب الحديث، وظهر أمرها في عصر الصحابة والتابعين وأتباعهم.

- فممّا جاء عن الصحابة في ذلك:

- أنّ جابر بن عبد الله رحل إلى عبد الله بن أنيس في الشام، واستغرق سفره شهرا ليسمع منه حديثا واحدا لم يَبق أحد يحفظه غير ابن أنيس[4].

- ورَحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر بمصر، فلما لَقِيَه قال: «حدِّثنا ما سَمعته من رسول الله ﷺ في: ستر المسلم، لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك»، فلما حدَّثه، رَكِب أبو أيوب راحلته، وانصرف عائدا إلى المدينة، ولم يَحلّ رحله[5].

والأمر الذي دَعا أبا أيوب إلى ذلك هو: خشيته أن يكون نَسِيَ شيئا من هذا الحديث؛ فأحبّ أن يتأكّد منه ويتثبّت من صحّة ما يَحفظه عن رسول الله ﷺ، فرحل من أجل ذلك[1].

---

[1]- الجامع، أبواب العلم، باب فضل طلب العلم، ج4 ص137.

[2]- ينظر: قدوم الوفود على رسول الله ﷺ بعد فتح مكة في: سيرة ابن هشام، ج4 ص221 وما بعدها. والمنتظم، ابن الجوزي، ج3 ص353-356. والكامل، ابن الأثير، ج2 ص157-160. ولمعرفة أثر هذه الوفود من الناحية العلمية، ينظر: الحديث والمحدثون، أبو زهو، ص58-62.

[3]- الحديث والمحدثون، ص110. وينظر في ذلك: جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، ج1 ص35-36.

[4]- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ج2 ص336-337. وجامع بيان العلم وفضله، ج1 ص93.

[5]- معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص7-8. وجامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، ج1 ص94.

- ومِمّا جاء عن التابعين في ذلك:

ما ذكره سعيد بن المسيب - وهو من كبار التابعين - عمّا بذله في الرحلة من أجل سماع الحديث، حيث يقول: «إنْ كنت لأَسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي والأيام»[2].

وقال أبو العالية الرّياحي: «كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فلَم نَرضَ حتى ركبنا المدينة، وسَمعناها من أفواههم»[3].

«وهكذا تعاون العلماء في الأمصار المختلفة على حفظ السنة، فرحل بعضهم إلى بعض، وتَلقّى بعضهم عن بعض، وضربوا المثل الأعلى لمن بعدهم من أهل الحديث، فساروا على طريقهم، بحيث كان للرحلة أثر عظيم في عصور التدوين»[4].

ثانيا- أهمية الرحلة وفوائدها: كان للرحلة أثر كبير في شيوع الأحاديث، وتكثير طرقها، وجمع السنن النبوية والآثار، كما كان لها أثر في معرفة الرجال بصورة أقرب وأدق، ولذلك اتّسع نطاق الرحلة في طلب العلم في القرنين الثاني والثالث، ومن هنا يُمكن إيجاز أَهَمّية وفوائد الرحلة في النقاط الآتية:

1- **مكافحة الوضع في الحديث:** فقد كان للرحلة أهمّية كبيرة في معرفة مخارج الحديث، ومعاينة الكذّابين ومعرفة رواياتهم وأحوالهم، وفي مقابل ذلك معرفة الثقات والاستفادة من مذاكرتهم، وعَرض الروايات عليهم لتمحيصها وتمييز صحيحها من سقيمها، قال ابن حبان: «فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين، وهدوهم إلى الصراط المستقيم، الذين آثروا قطع الْمَفاوز والقفار على التّنعم في الديار والأوطان في طلب السنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار والدوران في جميع الأقطار، حتى إن أحدهم لَيرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة؛ لئلا يدخل مُضلّ في السنن شيئا يُضلّ به، وإن فَعل فهم الذّابّون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدين»[5].

2- **جمع أحاديث الصحابة المتفرقة في الأمصار:** لقد أدّى توسع الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي في عصر الصحابة إثر الفتوحات الإسلامية إلى تفرق علماء الصحابة في البلدان، ينشرون الحديث ويروون السنن، وبذلك تَناثَرت الأحاديث في الأمصار تبعًا لتفرق الصحابة.

---

[1]- السنة قبل التدوين، عجاج الخطيب، ص177.

[2]- معرفة علوم الحديث، ص8. وجامع بيان العلم وفضله، ج1 ص94.

[3]- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ج2 ص335-336.

[4]- الحديث والمحدثون، أبو زهو، ص113.

[5]- المجروحين، ج1 ص27.

وفي هذه الحالة لم يكن أمام العلماء سوى باب واحد يطرقونه مهما كلّفهم ذلك من عناء، ومهما بذلوا فيه من أموالهم وأنفسهم، وذلك هو: الرحلة من قطر إلى قطر، فَشَمّر علماء التابعين ومن بعدهم عن ساعد الجد، وجابوا البلاد شرقا وغربا، مستعذبين كل مُرٍّ وصَعب في سبيل الحصول على حديث رسول الله ﷺ.

أضف إلى ذلك أنّ اتساع الفتوح أدى إلى تجدد الحوادث والأقضية، فأبرز العلماء من الصحابة ما عندهم من أحكام رسول الله ﷺ وقضاياه، وقضايا الخليفتين من بعده، فكان طبيعيا أن يترتّب على كلّ ذلك شُيوع رواية الحديث بين العلماء في الأقطار المختلفة، فبعد أن كان المصريّ مثلا يتحمّل الحديث ويرويه عن عمرو بن العاص وغيره ممّن نزل مصر، أصبح يروي الحديث عن معاذ بن جبل، وأبي الدّرداء، وأبي موسى، وابن عبّاس وغيرهم، وهكذا بعد أن كان الحديث يَقع للراوي من طريق واحد، أصبح يَرويه من طرق عديدة. وبعد أن كان بعض البلدان أكثر حظّا بالحديث وحَملته كالمدينة مثلا، أصبحت البلدان الأخرى كلّها تتمتع برواية الحديث وتداوله؛ وكلّ ذلك بفضل ارتحال علماء الأقطار من بلد إلى بلد في طلب الحديث وتَلقّيه[1].

3- **تَحصيل علوّ الإسناد**: قال الحاكم النيسابوري: «فأمّا طلب العالي من الأسانيد فإنّها مسنونة كما ذكرناه، وقد رحل في طلب الإسناد العالي غير واحد من الصحابة»، ثُمّ قال: «فهذا الراكب إنّما كان يركب في طلب عالي الإسناد، ولو اقتصر على النازل لوجد بحضرته مَن يُحدّثه به»[2]، ثمّ ساق بعض الروايات عنهم في ذلك.

وبيّن "الخطيب" أهمّيّة الرحلة في طلب الحديث فقال: «المقصود في الرّحلة في الحديث أمران: أحدهما: تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثاني: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم»[3].

وقد استنبط الحافظ ابن حجر من قصّة جابر السابقة هذا المعنى، فقال: «وفي حديث جابر دليل على طلب علو الإسناد؛ لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يقنعه، حتى رحل فأخذه عنه بلا واسطة»[4].

4- **لقاء الحفّاظ وتَمحيص الأحاديث**: وهذا متعلّق بالفائدة الثانية التي ذكرها الخطيب البغدادي للرحلة، حيث قال: «والثاني: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم»[5].

---

[1]- باختصار من: الحديث والمحدثون، أبو زهو، ص109-114.

[2]- معرفة علوم الحديث، ص7.

[3]- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2 ص333.

[4]- فتح الباري، ج1 ص230.

[5]- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2 ص334.

وذلك أن الرحلة إلى العلماء، والتقاء الحفاظ بعضهم ببعض طريق عظيم لتثقيف العقول، وتنقيح العلوم، وتمحيص المحفوظ من الحديث، وبها يقف الراوي بنفسه على سيرة الرواة في بلدانهم، ويَعلم قوّتهم من ضعفهم، فضلا عن الاستزادة من الحديث وحفظ ما لَم يكن موجودا عند علماء بَلده، وأهل مِصره[1].

5- **السّماع من لفظ الشيخ أو القراءة عليه**: وهذا العنصر هو حلقة الربط بين تعقيبي أحمد شاكر السابقين، حيث ذكر مُحرّر المادة أنّ: الحديث عند المسلمين يجب أن يُسمع ويُلقّنه الشيخ للطالب، ولهذا الغرض كان يرحل المحدّثون من قطر لآخر، وقد بَيّن الشيخ أحمد شاكر أنّ الدافع لهم على هذا هو: شدّة تَحرّيهم وتوثّقهم من معرفة مَخرج الحديث ورَاويه، وحرصهم على لقاء الرّواة والسّماع منهم مباشرة، لأنّ السماع من لفظ الشيخ، والقراءة عليه، يُعتبران أرفع درجات أنواع الرواية[2]، ولَمّا كان تباعد الأوطان عائقا عن هذا النّوع من تَحمّل الحديث، تَجشّم المحدّثون مشاقّ الرحلة وأتعابها لأجل هذا الغرض وغيره.

ثالثا- أحاديث الرحلة: لقد ذكر أحمد شاكر بأنّه لا يوجد حديث عن النبي ﷺ بهذا اللفظ الذي جاء في نص مادة "الحديث"، لكنّ الذي يظهر من سياق المادة أنّ المستشرق لَم يذكر لفظ حديث معيّن من أحاديث الحضّ على الرحلة، وإنّما ذكر الفكرة العامة من هذه الأحاديث التي تدلّ في مجملها على ذلك المعنى، ولهذا ذكر "شاكر" أنّ الأحاديث في هذا الباب كثيرة، ثُمّ ساق واحدًا منها على سبيل التمثيل، وقد عقد المنذريّ في كتابه "الترغيب والترهيب" بابا في: «الترغيب في الرحلة في طلب العلم»[3]، ثُمّ أورد فيه مجموعة أحاديث في الحضّ على ذلك، ومن بينها: - قوله ﷺ: ﴿مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ﴾[4].

- وقوله ﷺ: ﴿مَا مِنْ خَارِجٍ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ فِي طَلَبِ العِلْمِ، إِلاَّ وَضَعَتْ لَهُ المَلاَئِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا بِمَا يَصْنَعُ﴾[5].

---

[1]- الحديث والمحدثون، أبو زهو، ص109.

[2]- الإلماع، القاضي عياض، ص 69 و73. وعلوم الحديث، ابن الصلاح، ص 132 و137.

[3]- الترغيب والترهيب، المنذري، ج1 ص83.

[4]- أخرجه: مسلم، الصحيح (بشرح النووي)، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، ج9 ص26. والترمذي، الجامع، أبواب العلم، باب فضل طلب العلم، ج4 ص137. وابن ماجه، السنن، المقدمة، باب فضل العلماء والحثّ على طلب العلم، ج1 ص82. من حديث أبي هريرة ﷺ .

[5]- أخرجه: الترمذي، الجامع، أبواب الدعوات، باب فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده، ج5 ص204- 205، وقال: «حسن صحيح». وابن ماجه، السنن، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، ج1 ص82.

المطلب الخامس: وضع الحديث في الترغيب والترهيب

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر

- جاء في مادة "الحديث": «**ومع أنّ المسلمين كانوا يلعنون واضعي الأحاديث، ومَن يُذيعها بين الناس عن سوء قصد، إلاّ أنّ ثَمّة اعتبارات مُخفّفة أُخذ بها في بعض الأحوال، وبِخاصّة إذا كان الحديث الموضوع يتناول بعض العظات، أو التعاليم الخلقية، راجع التفصيلات في: (Goldziher، المصدر المذكور، ج2 ص131 وما بعدها، وص153 وما بعدها**»[1].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**هذا كلام عجيب! يوهم أن المسلمين أجازوا وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب، وهو ما سَمّاه كاتب المقال: "بعض العظات أو التعاليم الخلقية"؟ ولعل كاتب المقال أتى من ناحية أنه اعتمد في مقاله على مصادر غير عربية فقط، فلو أنه رجع إلى أيّ مصدر عربي من كتب الحديث لَما قال هذا، وأقرب كتب مصطلح الحديث كتاب: (علوم الحديث المعروف بِمقدمة ابن الصلاح)، فلو رجع إليه لرأى فيه: - (ص100، من طبعة المطبعة العلمية بحلب سنة 1931)- ما نصّه: "والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الحديث احتسابا فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم، وركونا إليهم. ثم نَهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها ومَحو عارها والحمد لله. وفيما روينا عن الإمام أبي بكر السمعاني أن بعض الكرامية ذهب إلى جواز وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب"، ونحو ذلك في كتاب: (تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي، طبعة المطبعة الخيرية سنة 1307، ص102)، وقال النواوي في الرد على ما نقل من الكرّامية: "وهو خلاف إجماع المسلمين الذين يعتد بِهم"، وقال السيوطي: "بل بالغ الشيخ أبو محمد الجويني فجزم بتكفير واضع الحديث". فهذا قول أئمة المسلمين وعلماء الحديث، لا ما نقله كاتب المقال عن كتب إنفرنجية، مِمّا يوهم أن المسلمين يجيزون وضع الحديث والكذب على رسول الله! ومعاذ الله أن يكون هذا منهم. أنظر تفصيل ما كتبنا عن الأحاديث الموضوعة في شرحنا على كتاب: اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، طبعة مطبعة حجازي سنة (1937م)** ».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

هذا تنبيه هام جدّا أورده أحمد شاكر على كاتب مادة "الحديث"، يُبيّن مدى فداحة الأخطاء التي يقع فيها المستشرقون، في دراساتهم عن الإسلام عامّة وعن الحديث النبوي خاصّة، فَتراهم يخلطون

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص334. والتعقيب في هامش المادة المتعقب عليها.

المفاهيم، ثُمّ يُقرّرون أمورا غير صحيحة البتّة عن أحكام شريعة الإسلام، ويأتون في ذلك بالعجب العجاب، فيقعون في أخطاء فادحة لا يقع فيها مَن له أدنى اطلاع على العلم المُتكلم فيه.

ولقد أبان الشيخ أحمد شاكر خطأ كاتب المادّة بطريقة ذكيّة، وبأسلوب دقيق ومقنع للقارئ، بحيث قام تعقيبه على بيان النقاط الآتية:

أ)- أنّ مُستند الكاتب في مادته هو كتب غيره من المستشرقين، من أمثال "جولد زيهر"[1] وغيره، وأنّه لَم يرجع في تقريره لهذا الأمر الذي ذكره إلى أيّ مصدر من المصادر الأصيلة لعلوم الحديث النبوي، وهو بذلك إنّما يسير على الصورة النمطيّة التي يتّبعها جلّ المستشرقين في كتاباتهم، بحيث نجد أكثر ما يستندون إليه في تقرير الحقائق والنظريات هو كتابات آبائهم الأولين من المستشرقين.

ب)- كما عرضَ أحمد شاكر مُقارنة بَيْنَ ما أورده كاتب المادة عن هذا الموضوع، وبَين ما ورد من نصوص عن أئمة الحديث المتخصصين فيه، ثُمّ خَلُص إلى أنّ ما ذكره كاتب المادة مخالف كلّ المخالفة لِما قرّره المسلمون بِعامّة، وعلماء هذا الفن النبوي بخاصّة.

ج)- كما أحال العلامة أحمد شاكر القارئ على مصادر أصيلة في علم الحديث، مع ذكر صفحة وطبعة الكتاب، وهذا مِن دقّته - رحمه الله -، وحِرصه على الأمانة العلمية، وتوثيق ما يَعرِضُه من معلومات؛ حتّى يقتنع القارئ بصِحّة وأصالة ما قرّره في تعقيبه.

وأُورِد هنا تفصيلا موجزا للموضوع على ضوء ما ذكره أحمد شاكر، على النحو الآتي:

أولا- وضع الحديث محرّم وهو من الكبائر باتفاق العلماء: أجمع من يُعتدّ به مِن الأئمة على أنّ تَعمُّد الكذب على رسول الله ﷺ كبيرة من الكبائر، لأنه ذنب توعد فاعله بالنار، فقد تواتر النقل عنه ﷺ، من قوله: ﴿مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ﴾[2]، فلا يجوز بِحال من الأحوال

---

[1]- وقد وجدت لجولد زيهر كلاما يوافق ما ذكره كاتب المادة هنا، حيث يقول جولد زيهر في كتابه "العقيدة والشريعة في الإسلام" (ص46-47) ما نصّه: «وقد وَجَدَت مفتريات الورع في وضع الحديث تساهلا عامًّا عندما تتناول الأحاديث الخلقيّة، أو المتعلّقة بفضائل الأعمال، ولكن علماء الدين الأقوياء كانوا يقابلون ذلك بعين الجد حينما يبنى حكم شرعي على مثل هذه الأحاديث».

[2]- أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح (مع الفتح)، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، من حديث: علي، وأنس، والزبير بن العوام، وسلمة بن الأكوع، وأبي هريرة، ج1 ص264-267. وفي: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، من حديث: ابن عمر، ج6 ص606. وفي: كتاب الأدب، باب من سمى بأسماء الأنبياء، من حديث أبي هريرة، ج10 ص708. ومسلم، الصحيح (مع النووي)، المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، من حديث: علي، وأنس، وأبي هريرة، والمغيرة، ج1 ص100-101. وقد ذكر ابن الجوزي: أنّ هذا الحديث قد رواه عن رسول الله ﷺ: واحَدٌ وستون من الصحابة ﷺ. ينظر: الموضوعات، ج1 ص29.

الكذب عليه ﷺ مهما كان الموجب لذلك، إذ يترتب على الكذب عليه مفسدة عامة تلحق ضرراً بالدين، ولا يقتصر عليه ﷺ، لأن كلّ ما يتعلق به يتخذ شرعا[1].

وهذه بعض أقوال العلماء - إضافة إلى ما أورده أحمد شاكر - فيما أفاده الحديث من تحريم الكذب على النبي ﷺ، وأنه من كبائر الذنوب، وفي أيّ باب من أبواب الدين: في الأحكام، أو العقائد، أو الفضائل، وغيرها:

ذكر النووي أنّ مما يُستفاد من الحديث: «تعظيم تَحريم الكذب عليه ﷺ، وأنه فاحشة عظيمة، وموبِقَة كبيرة، ولكن لا يَكْفُر بهذا الكذب إلاّ أن يستحله، هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف، وقال الشيخ أبو محمد الجويني - والد إمام الحرمين أبي المعالي - من أئمة أصحابنا: يكفر بتعمد الكذب عليه ﷺ، حكى إمام الحرمين عن والده هذا المذهب... وضعّف إمام الحرمين هذا القول، وقال: أنه لم يره لأحد من الأصحاب، وأنه هفوة عظيمة، والصواب ما قدّمناه عن الجمهور، والله أعلم»[2].

ثُمّ بيّن أنّه لا فرق في ذلك بين ما كان في الأحكام أو الفضائل أو غير ذلك، فقال: «لا فرق في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام، وما لا حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواعظ وغير ذلك، فكلّه حرام من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يُعتد بهم في الإجماع، خلافا للكرّامية الطائفة المبتدعة في زعمهم الباطل أنه: يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب»[3].

وقال ابن حجر: «وقد اتفق العلماء على تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، وأنه من الكبائر»[4].

ثانيا- اتفق العلماء على تحريم رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان كونه موضوعا[5]: وهذا ما بيّنه ابن الصلاح في قوله: «ولا تحلّ روايته [أي: الحديث الموضوع] لأحد عَلِم حاله في أي معنى كان، إلاّ مقرونا ببيان وضعه»[6]، وذلك «كَأَنْ يقول: هذا كَذِب، وهذا باطل، أو نحوها»[7].

---

[1]- الوضع في الحديث، عمر فلاته، ج1 ص317.

[2]- شرح النووي على صحيح مسلم، ج1 ص104.

[3]- المصدر نفسه، ج1 ص105.

[4]- فتح الباري، ج6 ص610.

[5]- نزهة النظر، ابن حجر، ص91.

[6]- علوم الحديث، ص98.

[7]- فتح المغيث، السخاوي، ج1 ص275.

والدليل على هذا الحكم كما بيّن ابن حجر، هو: قوله ﷺ: ﴿مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الكَذَّابِينَ﴾[1]، قال ابن حجر: «وكفى بهذه الجملة وعيدا شديدا... لأنّه ﷺ جعل المحدّث بذلك مشاركا لكاذبه في وضعه»[2].

وقد وضّح الحافظ العراقي بأنّ المَنعَ من ذلك يتناول كلّ حديث موضوع، سواء كان في: الترغيب والترهيب، أو غيره، حيث يقول: «وكيفَ كان الموضوع، أي: في أيِّ معنى كانَ، في: الأحكام أو القصص، أو الترغيب والترهيب، وغير ذلك. لَم يُجيزوا لِمن علِمَ أنَّه موضوعٌ: أنْ يذكرَه بروايةٍ، أو احتجاجٍ، أو ترغيبٍ، إلاّ معَ بيانِ أنّه: موضوع»[3].

ثالثا- مذهب الكَرَّامِيَّة[4] في الوضع، والردّ عليه: ذكر أبو بكر السمعاني: أنّ بعض الكرامية ذهبوا إلى جواز وضع الحديث في الترغيب والترهيب[5].

وقد ذكر الحافظ العراقي أنّ الدافع لهم على هذا المذهب أمورٌ، منها:

أ)- ترغيب الناس في الطاعة، وزجرهم عن المعصية.

ب)- واستدلّوا بالزيادة الواردة في بعض طرق الحديث، وهي: ﴿مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا (لِيُضِلَّ به النَّاسَ)﴾[6].

ج)- كما حمل بعضهم قوله ﷺ: «علَيَّ» في حديث: ﴿مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا﴾: على أنّ ذلك: كمن قال: إنّه ساحر أو مجنون، أو نحو ذلك مما يُقصد به شَيْنه وعَيْبُ دينه.

د)- وقال بعضهم: إنّما قال: «من كذب عليَّ»، ونحن نكذب له، ونقوّي شرعه[7].

- الردّ على ما اعتذر به الكرامية لمذهبهم في الوضع: إنّ أهم ما يُجاب به عليهم من حيث الإجمال هو: أنّ هذا الرأي الفاسد هو مخالف لإجماع المسلمين[8].

---

[1]- أخرجه: مسلم، الصحيح (بشرح النووي)، المقدمة، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، ج1 ص95.

[2]- النكت على ابن الصلاح، ابن حجر، ص358.

[3]- التبصرة والتذكرة، ج1 ص262.

[4]- الكَرّاميّة: هم أتباع "محمد بن كرام السجستاني"، التقط من المذاهب أرداها، ومن الأحاديث أوهاها، وكان يضع الأحاديث، والكرامية فرقة لهم عدّة اعتقادات باطلة، منها قولهم: أنّ المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ كانوا مؤمنين حقيقة، وغير ذلك. ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ج5 ص74. والفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، ص215-223. والنكت على ابن الصلاح، ص367.

[5]- علوم الحديث، ابن الصلاح، ص100. والتبصرة والتذكرة، العراقي، ج1 ص273.

[6]- روى هذه الزيادة: البزار، المسند، ج5 ص262. وابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج12 ص304.

[7]- التبصرة والتذكرة، العراقي، ج1 ص273. وأيضا: فتح المغيث، السخاوي، ج1 ص282.

[8]- فتح المغيث، السخاوي، ج1 ص288.

أمّا الإجابة على وجه التفصيل عمّا اعتذر به الكرامية، فهو كالتالي:

أ)- أمّا الأمر الأول: فهو جهلٌ منهم باللغة العربية، لأنّ ذلك كذب عليه في وضع الأحكام، فإنّ المندوب قسم منها، ويتضمّن ذلك الإخبار عن الله في الوعد على ذلك العمل بذاك الثواب[1]، قال ابن حجر: «وجَهل من قال من الكرامية وبعض المتزهدة: إن الكذب على النبي ﷺ يجوز فيما يتعلق بتقوية أمر الدين وطريقة أهل السنة، والترغيب والترهيب... والدّين بِحمد الله كامل غير محتاج إلى تقويته بالكذب»[2].

ب)- أمّا زيادة: (ليضل به الناس)، فقد اتفق العلماء على ضعفها، وعلى تقدير قبولها، فإنّ اللام ليست للتعليل، وإنّما هي للعاقبة، أي: يصير كذبهم للإضلال، وافتراء الكذب على رسول الله ﷺ محرم مطلقا، سواء قُصد به الإضلال أم لَم يقصد[3].

ج)- أما الوجهان الأخيران فقد أجاب عنهما ابن حجر، فقال: «ولا مفهوم لقوله: "عليَّ" لأنه لا يتصور أن يكذب له؛ لنهيه عن مطلق الكذب، وقد اغتر قوم من الجهلة، فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب، وقالوا نحن لم نكذب عليه بل فَعَلنا ذلك لتأييد شريعته، وما دروا أن تقويله ﷺ ما لم يقل، يقتضي الكذب على الله تعالى»[4].

وبِهذا يُعلم أنّ مذهب الكرامية ساقط واهٍ قد ردّه علماء الإسلام، واتفقوا على فساده.

رابعا- حكم العمل بالحديث الضعيف: اتفق العلماء على أنّ الحديث الضعيف الذي كان ضعفه لا يَنجبِر ولا يتقوى، ويتعسّر إزالة ضعفه، وذلك فيما إذا كان الضعف ناشئا من جهة الطعن في عدالة الراوي، كرواية الكذاب، أو المتهم بالكذب - كما سبق بيانه -، أو المغفّل فاحش الغلط، فإنّ حديثَ مَن هذا شأنه: لا يجوز العمل به لشدّة ضعفه، وتقاعد الجابر أو عدمه[5].

أمّا إذا كان الضعف غير شديد، ويُمكن رفعه وتقويته، فقد اختلف العلماء في جواز العمل بهذا النوع من الحديث، على أقوال:

---

[1]- المصدر نفسه، ج1 ص288-289.

[2]- فتح الباري، ج6 ص610.

[3]- فتح المغيث، ج1 ص289.

[4]- فتح الباري، ج1 ص264.

[5]- الوضع في الحديث، عمر فلاته، ج1 ص68.

أ)- **القول الأول**: جواز العمل به، سواء كان في الأحكام، أو العقائد، أو الفضائل وغيرها، وهذا مذهب: أبي داود، وأحمد، وغيرهما[1]. وكأنّ وجهة هذا المذهب أن الحديث الضعيف لَمّا كان محتملا للإصابة ولم يعارضه شيء فإن هذا يقوي جانب الإصابة في روايته فيعمل به[2].

ب)- **القول الثاني**: لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقا؛ لا في فضائل الأعمال، ولا في الحلال والحرام، وقد عزي هذا المذهب إلى: يحي بن معين، كما أنه مستفاد من صنيع البخاري ومسلم في "صحيحيهما"، وهو مذهب: القاضي أبي بكر بن العربي، وابن حزم، والشوكاني، وغيرهم[3].

ج)- **القول الثالث**: يجوز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال بشروط، وهم متّفقون مع المذهب الثاني في عدم جواز العمل به في: العقائد والأحكام.

وهذا مذهب: جماهير العلماء من المحدثين وغيرهم[4].

وقد أوضح ابن حجر شروط العمل بالضعيف على هذا المذهب، فقال: «إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة:

الأول: متفق عليه: وهو أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج مَن انفرد مِن الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يكون مندرجا تحت أصل عام معمول به، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل.

الثالث: ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله»[5].

«فإذا تأملنا الشروط التي وضعها العلماء للعمل بالحديث الضعيف، فإننا نلاحظ أن الضعيف الذي نبحث فيه لم يُحكم بكذبه»[6]، فإنّ جلّ هذه الشروط هي في الاحتراز من الحديث الموضوع، والذي كان من رواية الكذابين؛ ولهذا لم يقع الخلاف في منع الاحتجاج بالموضوع، أو بما اشتد ضعفه، بل هم متفقون على عدم قبوله.

- **النتائج**: مِن أهم الأمور التي تُستخلص بعد هذا العرض:

1- عُلَماء الإسلام متفقون على أنّ: الوضع والكذب في الحديث غير جائز، وأنّه من أكبر المحرمات، سواء كان ذلك في: الترغيب والترهيب أو العقائد أو الأحكام، أو غير ذلك، وأنّه لَم يَشُدَّ في ذلك

---

[1]- تدريب الراوي، السيوطي، ص257. ومنهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص291.

[2]- منهج النقد في علوم الحديث، ص291.

[3]- ينظر: تدريب الراوي، ص257. والوضع في الحديث، ج1 ص70-71. ومنهج النقد في علوم الحديث، ص293-294.

[4]- تدريب الراوي، ص256. ومنهج النقد في علوم الحديث، ص292-293.

[5]- فتح المغيث، السخاوي، ج1 ص311-312. وتدريب الراوي، ص256. ومنهج النقد في علوم الحديث، ص293.

[6]- منهج النقد في علوم الحديث، ص294.

إلاّ بعض الفرق المبتدعة، ردّ العلماء أقوالهم وبيّنوا بالأدلة فساد مذهبهم، خلافا لعبارة المستشرق محرّر مادة "الحديث" التي تُوهم أنّ المسلمين أجازوا الوضع في الترغيب والترهيب.

2- أنّ علماء الحديث احتاطوا أشد الاحتياط من الأحاديث الموضوعة، لذا نجدهم: يَمنعون روايتها إلاّ مع بيان أنّها موضوعة، وإلاّ كان راويها بغير بيانٍ مشاركًا للذي وضعها على النبي ﷺ؛ إذ هو يساهم في نشرها وإذاعتها بين المسلمين.

3- أنّ مِن علماء الحديث مَن يمنع العمل بالحديث الضعيف المنجبر أصلا، كما أنّ منهم من يُجيز ذلك بشروط أهمّها أن: لا يكون ضعفه شديدا، أو يكون فيه احتمال الوضع: كأن يَرِد في سنده مَن هو مُتهم بالكذب مثلا.

4- قد يكون مُحرّر مادة "الحديث" قد وقع في الغلط مِن جهة هذا الباب، أي: مذهب بعض العلماء في العمل بالحديث الضعيف في الترغيب والترهيب بشروط، فاختلط عليه الأمر، وحَسِب أنّهم أجازوا ذلك في الحديث الموضوع، لِكَون هذا المستشرق لا يفرّق بين الحديث: الضعيف المنجبر، وبين الحديث: الموضوع، أو شديد الضعف.

ولا شَكّ أنّ هذا خطأ فاحش يدُلّ على مدى السطحية التي تَميّزت بها دراسات المستشرقين في الحديث النبوي، وعلى عدم ضبطهم لاصطلاحات المحدّثين وقواعدهم، فعلى الرغم من كل تلك الشروط التي بيّنها علماء الحديث، والتي تضمّنت في جلّها الاحتياط والاحتراز من الحديث الموضوع والمكذوب، يأتي هذا المستشرق، ويُوقعها على هذا النوع من الأحاديث الْمُحترَز منه.

ولِهذا سأخصص العنصر الموالي لبيان ما تَميَّزت به الدراسات الحديثية في "الدائرة" من خلال تعقبات الشيخ أحمد شاكر السابقة، وأثر الخلفيات الفكرية والعقدية للاستشراق فيها.

❖ خصائص الدراسات الحديثية للمستشرقين في "دائرة المعارف الإسلامية"

من خلال تعقبات الشيخ أحمد شاكر السابقة، يُمكن إبراز أهم الخصائص التي تميزت بها الدراسات الحديثية للمستشرقين في "دائرة المعارف الإسلامية"، في جملة من النقاط الآتية:

1- النظرة السطحية للمعارف الحديثية: مع الافتقار للعمق العلمي والمعرفي، وهذه النظرة السطحية لصناعة المحدثين ترجع إلى أسباب، ذكرها الشيخ أحمد شاكر في مواضع متفرقة من تعقباته السابقة، أذكر مِن أهمّها:

أ)- ضعف معرفتهم بِقواعد علم الحديث واصطلاحاته، وذلك ظاهر في أحكامهم التي كثيرا ما تكون بعيدة كل البعد عن الواقع العلمي والتاريخي للمسألة التي يتناولونها بالمناقشة والتحليل.

وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال: تعريف محرر مادة "تابع" للحديث المرسل، وتعريف كاتب مادة "الحديث" للحديث الحسن، ثُمّ ذهابه إلى أنّ المسلمين يجيزون وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب، وغير ذلك مِمّا سبق التطرق إليه.

ومِمّا يؤكّد هذا المعنى أنّ "مصطفى السباعي" - رحمه الله - لَمّا اجتمع بالمستشرق المعروف "آربري" - وهو متخصّص في اللغة العربية - وكان يرأس قسم الدراسات العربية والإسلامية بجامعة "كمبرج" الإنجليزية، وقد اعترف هذا المستشرق خلال حديثه مع السباعي بحقيقة هامّة، قائلا: «إنَّنا - نَحن المستشرقون - نقع في أخطاء كثيرة في بحوثنا عن الإسلام، ومن الواجب أن لا نخوض في هذا الميدان؛ لأنكم - أنتم المسلمين العرب - أقدر مِنّا على الخوض في هذه الأبحاث»[1].

ب)- التأثر الكبير بنظريات "جولد زيهر" في علوم الحديث والسنة النبوية، حتى صارت نظرياته عندهم مسلّمات لا تقبل النقاش، وكأنّها إنجيل مقدس[2].

ولهذا نَجد مُحرر مادة "الحديث": يُحيل في جلّ النظريات والمعارف التي يقرّرها في مادته على كتاب "دراسات إسلامية" لجولد زيهر[3].

ج)- عدم رجوعهم إلى المصادر الأصيلة في هذا الفنّ وغيره، سواء المؤلفة باللغة العربية أو المترجمة إلى لغاتهم الأجنبية، ودراستها بتمعّن وتعمّق، مِن شأنه أن يزيل عن أبصارهم تلك الغشاوة التي ورثوها من أشياخهم في الاستشراق، وطالما حجبتهم عن معرفة الحقيقة العلمية والتاريخية المتعلقة بعلوم الإسلام وحضارته.

وهذا ما ركز الشيخ أحمد شاكر على بيانه في: الفقرة (1) من تعقيبه على مادة "الحديث": الخاصة بمفهوم السنّة، وفي الفقرة (6) من المادة نفسها.

د)- كما أنّ مِن الأسباب التي جعلتهم لا يرجعون إلى المصادر الأصيلة المؤلفة باللغة العربية، واكتفاؤهم بالوسائط التي أُلفت بلغاتهم الأجنبية، هو عدم معرفة أكثرهم باللغة العربية، وإدراكهم لأسرارها، والقليل منهم الذين قد يجيدون القراءة أو الكتابة أو التحدث بها، غالبا ما تكون معرفتهم سطحية وناقصة جدا عن إدراك المعاني اللغوية والمصطلحات العلمية.

---

[1]- السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص14.

[2]- ينظر في ذلك: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، مصطفى الأعظمي، ج1 ص(ي).

[3]- من أمثلة ذلك المواضع التالية: دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص330-331-333-334-335، وما بعدها.

2- تركيزهم في الطعن على أهم شيء في بابه، ومن ذلك: طعنهم في الصحابة على أكثرهم رواية عن النبي ﷺ: كأبي هريرة وغيره، وفي كتب السنة على الصحيحين، ونحو ذلك مما سبق بيانه.

3- عدم التزامهم بنقل القول الصحيح لعلماء الإسلام بعامة، وعلماء الحديث بخاصّة في الموضوع المدروس، إمّا لِتعمّدٍ في نقل أقوالهم مشوّهة، أو لعدم معرفتهم بهذه الأقوال أصلا، أو لعدم فهمها على حقيقتها الصحيحة والدقيقة.

ولهذا يقول الأستاذ مصطفى الأعظمي: «وهنا نرى أنّ الخلط عام وشائع عند عامّة المستشرقين في كافّة قضاياهم، فهم لا يبحثون من وجهة نظر المسلمين، بل يريدون أن يفرضوا وجهة نظرهم كأنّها وجهة نظر المسلمين، ثُمّ يستنبطون أحكاماً غريبة»[1]، وهذا الأمر ملاحظ بجلاء في "دائرة المعارف"، التي يحاول المستشرقون أن يظهِروا من عنوانها ومما يُسطّر فيها من معارف، بأنّها تُعبِّر عن وجهات نظر إسلاميّة، ولقد كشف الشيخ أحمد شاكر في غير ما تعقيب عن كثير مما نُسب للإسلام في "الدائرة"، وهو في حقيقته مخالف له تمام المخالفة، ومن ذلك قول الشيخ "شاكر" في التعقيب الذي مرّ قريبا: «فهذا قول أئمة المسلمين وعلماء الحديث، لا ما نقله كاتب المقال عن كتب إنفرنجية، ممّا يوهم أن المسلمين يجيزون وضع الحديث والكذب على رسول الله! ومعاذ الله أن يكون هذا منهم»[2]، فبهذا النص من الشيخ أحمد شاكر يعرف القارئ بأنّ ما كتبه المستشرق في المادة مخالف لنظرة المسلمين للموضوع.

4- أضف إلى ذلك كلّه الأهواء، وعدم التجرد من الخلفيات العقدية، والأغراض التبشيرية والاستعمارية وغيرها، التي يَتسترون عليها بزعم الموضوعية والتجرد للبحث العلمي، لكنّ هذه الأهداف المعروفة عنهم سرعان ما تظهر بجلاء في كتاباتهم، وأحكامهم المتهافتة.

---

[1]- المستشرق شاخت والسنة النبوية (ضمن: مناهج المستشرقين في الدراسات الإسلامية)، ج1 ص71.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج7 ص334.

المبحث الرابع : تخريج الشيخ أحمد شاكر لبعض الأحاديث وحكمه عليها

مرّ معنا في بعض التعقّبات السابقة أنّ "شاكرا" كان يُخرّج الأحاديث، ويعزوها إلى مصادرها الأصيلة، كما في تعقيبه على مادة "أم الولد"[1]، حيث ذكر تخريجا مطوّلا لحديث جبريل هناك، وقد يذكر أحيانا عدم وقوفه على حديث بنفس اللفظ الذي جاء في المادة المُتعقَّب عليها، ثُمّ يسوق أحاديث في معناها، كما مَرّ في تعقيبه على مادة "الحديث"[2] في موضوع "الرحلة في طلب الحديث".

وقد وجدت في تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "سروال" أنّه ركّز على تخريج كثير من الروايات التي أوردها كاتب المادة، وبيان درجتها من الصّحة أو الضعف، ولهذا أفردته بهذا المبحث، الذي سأتناول فيه المطالب الآتية:

المطلب الأول: الحديث الأول من مادّة "سروال"

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر

- جاء في مادة "سروال": «**وفي حديث آخر: أنّ موسى كان يلبس سراويل من الصوف يوم كلّمه الله**»[3].
- محرّر المادة هو المستشرق: بيوركمان[4].
- تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**حديث أنّ: "موسى كان يلبس سراويل صوف يوم كلّمه ربّه"، رواه الترمذي (ج3 ص48 – من شرحه تحفة الأحوذي – طبعة الهند).**

وجزم الترمذي بأنّه حديث ضعيف، لأنّ أحد رجال إسناده، وهو "حميد بن عليّ الأعرج": منكر الحديث؛ فهو: حديث ضعيف جدّا».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

وسأتناول دراسة موجزة لهذا الحديث من خلال النقاط التالية:

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص642-643. وقد سبق في: ص154-155. من هذا البحث.

[2]- المصدر نفسه، ج7 ص345. وقد سبق ذلك في: ص291، من هذا البحث.

[3]- المصدر نفسه، ج11 ص376. والتعقيب في هامش المادة المتعقب عليها. وهو أيضا في هامش المادّة بالنسبة للإصدار الثالث للدائرة. ينظر: موجز دائرة المعارف الإسلامية، إص3، ج18 ص5623.

[4]- بيوركمان (W.Bjyorkman): مستشرق ألماني، لَم أقف له على ترجمة إلاّ في كتاب "المستشرقون" للعقيقي، إلاّ أنّه لَم يفصّل فيها، بل اكتفى بسرد بعض مؤلفاته، والتي أذكر منها: "الأدب العربي الحديث"، "التعليم في الشرق العربي" و"علاقات مصر الدبلوماسيّة بأوربا"، وغيرها. ينظر: المستشرقون، العقيقي، ج2 ص452.

- **تخريج الحديث:**

– أخرجه: الترمذي[1] بلفظ: «كَانَ عَلَى مُوسَى يَوْمَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ كِسَاءُ صُوفٍ، وَجُبَّةُ صُوفٍ، وَكُمَّةُ صُوفٍ، وَسَرَاوِيلُ صُوفٍ».

وابن حبّان[2]، والعقيلي[3]، بنحوه.

– كلّهم من طريق: حميد بن علي الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ.

وقد ذكر الشيخ أحمد شاكر أنّ آفة هذا الحديث هو: "حميد الأعرج".

õ **أقوال علماء الجرح والتعديل في "حُميد بن عليّ الأعرج"**: يقال له: ابن علي، وابن عبد الله، ويقال: ابن عبيد، روى عن عبد الله بن الحارث، وعنه: خلف بن خليفة[4]، قال الترمذي: «وليس هو حميد بن قيس الأعرج المكّيّ صاحب مجاهد، هو ثقة»[5].

– قال أحمد بن حنبل في "حميد بن علي الأعرج" – راوي هذا الحديث –: «ضعيف»[6].

– وقال البخاري: «منكر الحديث»[7].

– وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، قد لزم عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود، ولا يعرف لعبد الله بن الحارث عن ابن مسعود شيء»[8].

– وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث، واهي الحديث»[9].

– وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدّا، يروي عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود بنسخة كأنّها موضوعة»[10].

õ **الحكم على الحديث**: لقد ذكر أحمد شاكر أنّ الترمذي حَكَم على هذا الحديث بالضعف، مع أنّ الترمذي لَم يُصرّح بذلك، وإنّما يُفهم من كلامه، حيث قال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ مِن حديث حميد الأعرج... سَمعت محمّدا يَقول: حُميد بن عليّ الأعرج منكر

---

[1]– الجامع، أبواب اللباس، باب ما جاء في لبس الصوف، ج3 ص138.

[2]– المجروحين، ج1 ص262، في ترجمة: حميد بن عطاء الأعرج.

[3]– الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ج1 ص268، في ترجمة: حميد بن علي الأعرج الكوفي.

[4]– تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج3 ص47. وينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص266.

[5]– الجامع، ج3 ص138. ونبّه إلى ذلك أيضا: ابن حبان، المجروحين، ج1 ص262.

[6]– الجرح والتعديل، ج3 ص226.

[7]– الضعفاء الكبير، ج1 ص268.

[8]– الجرح والتعديل، ج3 ص226-227.

[9]– المصدر نفسه، ج3 ص227.

[10]– المجروحين، ج1 ص262.

الحديث»؛ وهذا يدلّنا على أنّ الترمذي أورد هذا الحديث في "جامعه" لِبيان ضعفه الشديد، وقد ذكر لهذا الحديث علّته: وهي تفرّد حميد الأعرج به، مع كونه منكر الحديث؛ فهاتان العلّتان تؤكّدان حكم الشيخ أحمد شاكر على الحديث بأنّه: «ضعيف جدّا»، وقد ذهب الألبانيّ أيضا إلى نفس هذا الحكم، فقال عن هذا الحديث أنّه: «ضعيف جدا»[1].

وما يؤكّد هذا الحكم: كلام الأئمّة النقّاد في "حميد الأعرج"، وقد تفرّد بهذه الرواية كما بيّن الترمذي، إضافة إلى ما ذكره ابن حبان مِن أنّ: طريق هذا الحديث كأنّها موضوعة.

المطلب الثاني: الحديث الثاني من مادّة "سروال"

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر

- جاء في مادة "سروال": «**ورُوي في حديث عن النبيّ أنّه اشترى سراويل من بائعي الأصواف، ولكن ليس من الثابت أنّه ارتداه فعلا**»[2].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**حديث أنّ: رسول الله ﷺ "اشترى سراويل"، ورد من رواية "سويد بن قيس": أخرجه: أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، وابن حبّان في "صحيحه"، وكذلك روى الإمام أحمد من حديث "مالك بن عميرة الأسدي": "أنّ رسول الله ﷺ اشترى منه سراويل"**.

وقد استنبط بعض العلماء من ذلك أنّه ﷺ لبسها، لأنّه لَم يكن ليشتريها عَبثا دون استعمالها، وإن كان غالب لبسه الإزار، وقال ابن القيم: "وقد رُوي في غير حديث: أنّه لبس السراويل، وكانوا يلبسون السراويل بإذنه". أنظر: فتح الباري، (ج10 ص231)، وزاد المعاد (ج1 ص22)».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

وسأتناول دراسة موجزة لهذا الحديث من خلال النقاط التالية:

- **تخريج الحديث**: بداية أذكر لفظ حديث "سويد"، ثمّ لفظ حديث "أبي صفوان" لوجود شيء من الاختلاف فيهما، مع أنّ المعنى واحد، ثمّ أذكر مَن أخرجهما من أصحاب المصنفات.

أ)- **حديث "سويد بن قيس"**: عَنْ سُوَيْدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَفَةُ الْعَبْدِيُّ بَزًّا مِنْ هَجَرَ، فَجَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَسَاوَمَنَا بِسَرَاوِيلَ، وَعِنْدِي وَزَّانٌ يَزِنُ بِالْأَجْرِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْوَزَّانِ: (زِنْ وَأَرْجِحْ) .

ب)- **حديث "أبي صفوان"**: رواه أبو داود بنحو حديث "سويد"، دون ذكر: «يَزِنُ بِأَجْرٍ»، والنسائي بلفظ: عن أبي صفوان قال: «بِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَرَاوِيلَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ فَأَرْجَحَ لِي»، وزاد ابن ماجه: «(فَوَزَنَ لِي) فَأَرْجَحَ لِي».

---

[1]- سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج3 ص389.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج11 ص376. وبقيّة التعقبات في الصفحة نفسها أيضا.

وقد **أخرجه**: – الترمذي[1]: من حديث سويد بن قيس.

– وأبو داود[2]، والنسائي[3]، وابن ماجه[4]، والحاكم[5]: كلّهم من حديث: سويد بن قيس وأبي صفوان بن عميرة.

ð **الاختلاف في الحديث**: وقد اختُلف في هذا الحديث عمّن يرويه سماك بن حرب، فرواه: سفيان عن سماك عن سويد بن قيس، عن النبيّ ﷺ.

وخالفه شعبة بن الحجاج، فرواه عن: سماك عن أبي صفوان بن عميرة.

– وأدّى هذا الاختلاف إلى اختلاف آخر في: سويد وأبي صفوان، هل هما واحد، أم اثنان؟

– فذهب الحاكم إلى أنّهما واحد، فقال: «أبو صفوان كنيته سويد بن قيس، هما واحد»[6].

– وذهب أبو داود والنسائي إلى ترجيح رواية سفيان عن سماك عن سويد، قال المزّيّ: «وقيل: إنّهما اثنان، وقيل: واحد، وروى له: أبو داود، والنسائيّ، وابن ماجه، من الوجهين جميعا. ورواه الترمذي من الوجه الثاني، وقال أبو داود: ((القول قول سفيان))، وقال النّسائي: ((حديث سفيان أشبه بالصواب))»[7].

وقال ابن حجر: «حديثه يشبه حديث سويد بن قيس، فقيل: إنّهما واحد، اختُلف في اسمه عن سماك بن حرب، وقيل: هما اثنان»[8].

ð **درجة الحديث**: لَم يُؤثر الاختلاف السابق في صحّة الحديث، فسواء كان الحديث عن صحابيين، روى كلّ واحد منهما حديثا مستقلاّ، أو كان عن صحابيّ واحد اختُلف في اسمه، فإنّ **الحديث: صحيح**؛ فقد صحّحه الترمذيّ من حديث "سويد"[9]، كما صححّه الحاكم[10]، وأشار إلى صحّته ابن حجر[11].

---

[1]– الجامع، أبواب البيوع، باب ما جاء في الرجحان في الوزن، ج2 ص385.

[2]– السنن، كتاب البيوع، باب في الرجحان في الوزن والوزن بالأجر، ج3 ص245.

[3]– السنن، كتاب البيوع، باب الرجحان في الوزن، ج7 ص284.

[4]– السنن، كتاب التجارات، باب الرجحان في الوزن، ج2 ص748.

[5]– المستدرك، كتاب البيوع، ج2 ص30-31.

[6]– المصدر نفسه، ج3 ص31.

[7]– تهذيب الكمال، ج27 ص154.

[8]– الإصابة، ج3 ص331.

[9]– الجامع، ج2 ص385.

[10]– المستدرك، ج2 ص31.

[11]– فتح الباري، ج10 ص336.

ð **لِبْس النبيّ ﷺ للسراويل**: اختلف العلماء في هل لبس النبي ﷺ السراويل أم لا، وقد ذكر الخلاف في ذلك الإمام السيوطي، فقال: «ذكر بعضهم أنّ النبي ﷺ اشترى السراويل ولم يلبسها، وفي "الهدي" لابن القيّم أنّه لبسها»[1].

وقد استند العلماء إلى حديث شراء النبي ﷺ للسراويل لتقرير أنّه لبسها - كما ذكر "شاكر"-، فقال ابن القيّم: «والظّاهر أنّه إنّمَا اشتَراها لِيَلبسها»[2]، وقال ابن حجر: «وما كان ليشتريه عبثًا، وإن كان غالب لبسه الإزار»[3].

المطلب الثالث: الحديث الثالث من مادّة "سروال"

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر

- جاء في مادة "سروال": «**وقد أجاب مرّة [أي: النبي ﷺ] عن سؤال سائل سأله: وإنّك لتلبس السراويل؟ قال: "أَجَلْ، فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ، وَفِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَإِنِّي أُمِرْتُ بِالسِّتْرِ، فَلَمْ أَرَ شَيْئًا أَسْتَرَ مِنْهُ"**»[4].

- تعقيب الشيخ أحمد شاكر: «**هذا حديث ضعيف جدّاً، بل هو لا أصل له؛ لأنّ أحد روّاته، وهو "يوسف بن زياد": منكر الحديث، مشهور بالأباطيل. أنظر: فتح الباري (ج10 ص231)، ولسان الميزان (ج6 ص321)**».

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

وسأتناول بَحث هذا الحديث من خلال النقاط الآتية:

- **تخريج الحديث**: أخرجه: أبو يعلى[5]، والطبراني[6]، من طريق: يوسف بن زياد البصري عن عبد الرحمن بن زياد، عن الأغرّ عن أبي هريرة.

وقال **الطبراني**: «لم يَروِ هذا الحديث عن أبي هريرة إلاّ الأغرّ، ولا عن الأغرّ إلاّ عبد الرحمن بن زياد».

- وأخرجه: البيهقي[7]، من طريق: حفص بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن الأغرّ بن مسلم عن أبي هريرة.

---

[1]- حاشية السّندي على سنن النسائي، ج7 ص284.

[2]- زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، ج1 ص139.

[3]- فتح الباري، ج10 ص336.

[4]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج11 ص376. وبقيّة التعقبات في الصفحة نفسها أيضا.

[5]- المسند، ج11 ص23- 25.

[6]- المعجم الأوسط، ج7 ص308- 309.

[7]- شعب الإيمان، ج5 ص172.

● **الحكم على الحديث:** حَكَم عليه العلامة أحمد شاكر بأنّه: ضعيف جدّا؛ من أجل "يوسف بن زياد البصري": فإنه منكر الحديث، لكنّ يوسف بن زياد لم يتفرّد به، بل تابعه حفص بن عبد الرحمن كما في "شعب الإيمان" للبيهقي، وإنّما الذي تفرّد به هو: عبد الرحمن بن زياد كما جزم بذلك الطبراني في نصّه السابق، فما هي أقوال نقاد الحديث في هؤلاء الرواة الثلاثة؟

أ)- **أقوال علماء الجرح والتعديل في "عبد الرحمن بن زياد"**: ضعّفه: يحي بن سعيد القطان[1]، وقال أحمد: «ليس بشيء»[2]، وقال يحي بن معين: «ضعيف»[3]، وقال ابن أبي حاتم: «سُئل أبو زرعة عن عبد الرحمن الافريقي، فقال: ليس بقوي»[4]، وقال ابن حبان: «كان يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم»[5].

وقال ابن حجر: «والحقّ فيه أنّه ضعيف؛ لكثرة روايته المنكرات وهو أمر يعتري الصالحين»[6].

ب)- **أقوال علماء الجرح والتعديل في "يوسف بن زياد البصري"**: قال فيه البخاري: «منكر الحديث»[7]، وقال ابن حبان: «يتفرد عن إسماعيل بالأشياء المقلوبة، كأنّه إسماعيل آخر، ومن غلب على حديثه قلّة متابعة الثقات، والانفراد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات؛ صار ساقط الاحتجاج به»[8]، وقال الدارقطني: «مشهور بالأباطيل»[9].

وذكره العقيلي في "الضعفاء"[10]، وقال: «لا يتابع على حديثه».

ج)- **أقوال علماء الجرح والتعديل في "حفص بن عبد الرحمن"**: قال أبو حاتم الرازي: «هو صدوق، وهو مضطرب الحديث»[11]. وقال ابن حجر: «صدوق عابد، رمي بالإرجاء»[12].

---

[1]- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5 ص234. والضعفاء الكبير، العقيلي، ج2 ص232.

[2]- الجرح والتعديل، ج5 ص234- 235.

[3]- تاريخ ابن معين، ج2 ص348. والجرح والتعديل، ج5 ص235. والضعفاء الكبير، ج2 ص233.

[4]- الجرح والتعديل، ج5 ص235.

[5]- المجروحين، ج2 ص50.

[6]- تهذيب التهذيب، ج6 ص160.

[7]- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج14 ص696. ولسان الميزان، ابن حجر، ج6 ص415.

[8]- المجروحين، ج3 ص133.

[9]- لسان الميزان، ج6 ص415.

[10]- ج4 ص453.

[11]- الجرح والتعديل، ج3 ص176.

[12]- تقريب التهذيب، ج1 ص266.

– وقد ذكر الهيثمي أنّ آفة الحديث "يوسف بن زياد"، فقال: «فيه يوسف بن زياد البصري، وهو ضعيف»[1]، وقد تَبعه الشيخ أحمد شاكر على كون "يوسف بن زياد" هو سبب ضعف الحديث فقط، إلاّ أنّ "شاكرا" لَم يُتابعه في كونه ضعيفا، بل قد ذكر أنّه منكر الحديث، وله أباطيل، أي: أنّه شديد الضعف، وهذا يدلّ على أنّه رجع إلى كتب الجرح والتعديل وتثبّت من قول الهيثمي؛ وذلك من شدة تَحرّيه ودقّته – رحمه الله –.

وقد تعقّب الألبانيُّ الهيثميَّ بقوله: «ذهل عن كونه شديد الضعف، وعن علّته الأخرى، وهي ضعف الإفريقي»[2].

وقد رواه ابن الجوزي في "الموضوعات"، وقال: «هذا حديث لا يصحّ»[3].

وقال الدارقطني: «الحمل فيه على يوسف بن زياد، لأنّه مشهور بالأباطيل»[4].

وقد تفرد به الإفريقيّ كما قرّر الطبرانيّ، وهو الذي قال فيه ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الأثبات...» كما سبق.

وقال المناوي: «قال الحافظ زين الدين وابن حجر: سنده ضعيف، وقال السخاوي: ضعيف جدّا، بل بالغ ابن الجوزي فحكم بوضعه، وقال: فيه يوسف بن زياد عن عبد الرحمن الأفريقي، ولم يروه عنه غيره، وردّه المؤلّف [أي: السيوطي] بأنه لم ينفرد به يوسف، فقد خرجه البيهقي في "الشعب" و"الأدب" من طريق حفص بن عبد الرحمن، ويُردّ بأن "عبد الرحمن" قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، فهو كاف في الحكم بوضعه»[5].

وخالف الألبانيّ ما حكاهُ المناوي عن السيوطيّ، وصرّح بموافقته لابن الجوزي، فقال: «موضوع»، ثُمّ قال: «والحق مع ابن الجوزي»[6].

– **الخلاصة**: وبعد هذا العرض الوجيز يُمكن استخلاص ما يلي:

أنّ للحديث آفتان:

الأولى: عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وقد ضعّفه النقاد، وبهذا يصير الحديث ضعيفا.

---

[1]– مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج5 ص122.

[2]– سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج1 ص204-205.

[3]– الموضوعات، ج2 ص243-244.

[4]– الموضوعات، ج2 ص244.

[5]– فيض القدير، ج4 ص189.

[6]– سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج1 ص205.

والثانية: يوسف بن زياد، ولو تفرّد به لكان الحديث موضوعا لِما نُقل فيه من القدح الشديد، أما وقد تابعه "حفص بن عبد الرحمن" وهو ليس بالقويّ، كما أنّ فيه اضطرابا، فهذه المتابعة لا ترفع الحديث عن درجة الضعف، لأنّ هذه المتابعة تبقى قاصرة عن جبر تفرّد عبد الرحمن بن زياد به، وبهذا يترجّح ضعف الحديث، أمّا الحكم بوضعه؛ فقد تَجبرهُ متابعة حفص، والله أعلم.

وبالتالي فإن ضعف زياد بن عبد الرحمن كافٍ في إثبات ضعف الحديث، خاصة وقد تفرّد به، ولم يتابع عليه، ممّا قد يَجعل قول ابن حبّان: «يروي الموضوعات عن الأثبات...»؛ واردًا في هذا الحديث.

وقال ملاّ علي القاري: «ضعيف، وبالغ ابن الجوزي فذكره في الموضوعات، وأخطأ»[1].

والحاصل: أنّ الحديث في أقلّ أحواله ضعيفٌ كما قال ملاّ القاري وغيره، أو ضعيفٌ جدّا على قول الشيخ أحمد شاكر في هذا التعقيب.

المطلب الرابع: الحديث الرابع والخامس من مادّة "سروال"

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر

- جاء في مادة "سروال": «**وفي حديث آخر امتدح لبس السراويل، قائلا: ((تسرولوا وائتزروا وخالفوا أهل الكتاب))**».

- تعقب الشيخ أحمد شاكر على هذا النص قائلا: «**هذا الكلام لا أدري ما أصله؟ ولا أعرف من أين جاء به كاتب المقال، ولم أجده في شيء من المراجع**».

- ثم قال كاتب مادة "سروال": «... **ورد في حديث فحواه: عليكم بالسراويل... واستروا نساءكم بها إذا ما خرجن، أو ((يَرْحَمُ اللهُ الْمُتَسَرْوِلاَتِ مِنَ النِّسَاءِ))**».

- وتعقّب الشيخ أحمد شاكر على هذا النص قائلا: «**هذا الكلام والذي قبله كذلك، لا ندري من أين نقله كاتب المقال**»[2].

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

أمّا الرواية الأولى فلم أعثر عليها في مصنفات الحديث التي بحثت فيها، لذا فإنّي أضمّ قولي إلى قول أحمد شاكر بخصوص هذه الرواية، ولعلّ كاتب المادّة لم يُحسن ترجمة معنى الحديث الذي نقله، أضف إلى ذلك أن يُعاد ترجمة مادّته مرّة أخرى إلى العربية، فالخطأ في مثل ذلك وارد.

---

[1]- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، تحقيق محمد لطفي الصباغ، ص233.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج11 ص376.

أمّا الرواية الثانية التي فيها: ((يرحم الله المتسرولات...))، فقد فات أحمد شاكر أنّ هذا الحديث موجود في بعض مصنّفات الحديث، لذا سأورده مع دراسة موجزة له.

- **تخريج الحديث**: أخرجه: - عبد الرزاق[1]، بلفظ: «يَرْحَمُ اللهُ الْمُتَسَرْوِلاَتِ»، مع ذكر القصّة.

- والبيهقي[2]: عن أبي هريرة، قال: «بينما النبي ﷺ جالس على باب من أبواب المسجد، مرّت امرأة على دابة فلما حاذت بالنبي ﷺ، عثرت بها فأعرض النبي ﷺ، وتكشَّفَت، فقيل: يا رسول الله إنّ عليها سراويل، فقال: ((رَحِمَ اللهُ الْمُتَسَرْوِلاتِ)).

- **الحُكم عليه**: أورد ابن الجوزي هذا الحديث في "الموضوعات" من طريق واحد، وقال: «لا أصل له»[3]، ولكنّ السيوطي ساق لهذا الحديث عدّة طرق، في بعضها مجرد الثناء على المتسرولات، وفي بعضها ذكر القصّة، وهي كالآتي:

أ)- الخطيب البغدادي: عن أبي بكر الإسماعيلي، عن الحسن بن سفين، عن بشر بن بشار، عن سهل بن عبيد الله الواسطي، عن يوسف بن زياد، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن سعيد بن طريف: بذكر القصة[4].

ب)- المحاملي: عن فضل بن أبي طالب، عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جدّه، عن علي بن أبي طالب: وذكر الحديث[5].

ج)- البيهقي: عن أبي عبد الله الحافظ، عن أبي منصور محمد بن القاسم، عن أبي سعيد محمد بن شاذان، عن بشر بن الحكم، عن عبد المؤمن بن عبيد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: وذكر القصة بنحوها[6].

ثمّ قال السيوطيّ: «وبِجموع هذه الطرق يرتَقي الحديث إلى: درجة الحسن»[7].

ولكن يُعترض على ذلك بأنّ هذه الطّرق جميعا لا يخلو واحد منها من متّهم بالكذب، أو مجهول، ولا يمكن بأيّ حال أن تعتضد ببعضها، ولا أن تَصل حتى إلى درجة الضعيف المنجبر، فضلا عن أن تصل إلى درجة الحسن لغيره كما حكم السيوطي.

---

[1]- المصنف، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة من الثياب، ج3 ص131- 132.

[2]- شعب الإيمان، ج6 ص168- 169.

[3]- الموضوعات، ج2 ص243.

[4]- اللآلىء المصنوعة، السيوطي، ج2 ص261.

[5]- المصدر نفسه، ج2 ص261- 262.

[6]- شعب الإيمان، ج6 ص168. واللآلىء المصنوعة، ج2 ص262.

[7]- اللآلىء المصنوعة، ج2 ص262.

ولهذا تعقّبه المعلّميّ اليمانيّ في حاشيته على "الفوائد المجموعة"[1]، ثمّ ذكر المعلّميّ الطرق التي ساقها السيوطي واحدا واحدا، وأعلّها جميعها، على النحو التالي:

- **الطريق** (أ): وفيه يوسف بن زياد، وقد تقدم ذكر جرحه، وأنه يروي المناكير، كما أنّ لهذا الطريق علّة أخرى، وهي أنّ سعد بن طريف راوي القصة التي حدثت له مع رسول الله ﷺ كما هو الظاهر في الرواية، لا يُعرف في الصحابة، ولهذا قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا أصل له. فقد ذكره أبو بكر الخطيب وجعل سعد بن طريف من الصحابة، وفَرّقٌ بينه وبين سعد بن طريف الإسكاف، ولا أراه إلاّ هو، وليس في الصحابة من اسمه سعد بن طريف، ويوشك أن يكون الإسكاف قد رواه عن الأصبغ عن عليّ، فسقط ذلك في النقل، وكان الإسكاف وضّاعا للحديث بلا شك، على أن يوسف بن زياد ليس بشيء»[2]، وقال المعلمي عن "يوسف بن زياد": «كأنّه كان يتّجر في السراويلات»[3].

- **الطريق** (ب): قال المعلمي: «وذكر [أي: السيوطي] طريق عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جدّه، عن عليّ ﷺ، وعيسى: تَالِفٌ»[4].

- أقوال النّقاد في "عيسى بن عبد الله بن عمر": قال ابن حبان: «يروي عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به، كأنه كان يهم ويخطئ... كان يَجيء بالأشياء الموضوعة عن أسلافه؛ فبطل الاحتجاج بما يرويه لما وصفت»[5].

وقال أبو حاتم الرازي: «لم يكن بقويّ في الحديث»[6]، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»[7].

- **الطريق** (ج): قال المعلمي: «"بِشر" ومن فوقه مُوَثّقون، لكنّ الخبر منكر، ولم يذكر في "التهذيب"[8] لعبد المؤمن بن عبيد الله رواية عن محمد بن عمرو... ومحمد بن عمرو يُخطئ ويَهم، ولكن ليس في هذا المستوى»[9].

---

[1]- ص189- 190، (في الهامش).
[2]- الموضوعات، ج2 ص243.
[3]- الفوائد المجموعة، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، ص190، (في الهامش).
[4]- المصدر نفسه، والصفحة نفسها، (في الهامش).
[5]- المجروحين، ج2 ص121- 122.
[6]- الجرح والتعديل، ج6 ص280.
[7]- لسان الميزان، ج4 ص464.
[8]- تهذيب الكمال، المزي، ج18 ص444. وتهذيب التهذيب، ابن حجر، ج6 ص384.
[9]- الفوائد المجموعة، ص190، (في الهامش).

ثمّ قال: «وقد أضاف البيهقيّ[1]: خارجة عن محمد بن عمرو كذلك، وخارجة[2] متروك كذاب، إن لم يكن عمدًا فخطأً، وهذا الخبر يليق به، والله أعلم»[3].

وهذا يتبيّن أنّ الطرق التي أوردها السيوطي كلّها واهية، بحيث لا يخلو طريق منها من: متّهم بالكذب، أو من له مناكير؛ لذا لا يُمكن قبول أن الحديث يرقى إلى درجة الحسن، بل هو في أقلّ أحواله ضعيف جدًّا، إن لم يكن موضوعا كما حكم ابن الجوزيّ، والله أعلم.

المطلب الخامس: الحديث السادس من مادّة "سروال"

الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر

- ثم ذكر كاتب مادة "سروال" الرواية الآتية: « **مَرّت امرأة على حمار... فسقطت، فأعرض عنها بوجهه، فقالوا: يا رسول الله، إنّها متسرولة، فقال: ((اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُتَسَرْوِلاَتِ مِنْ أُمَّتِي))**».

- تعقيب أحمد شاكر: « **هذا حديث ضعيف جدّا، لأنّ أحد روّاته، وهو "إبراهيم بن زكريا المعلّم"، وقد كان يُحدّث بالأباطيل، وهذا الحديث ((من بلاياه))، كما قال الحافظ الذهبي. أنظر: لسان الميزان (ج1 ص48-59)، وفتح الباري (ج10 ص231)، ومجمع الزوائد (ج5 ص122)**»[4].

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة

- **نصّ الحديث:** عن عليّ أنه قال: «كنت قاعدا عند النبي ﷺ بالبقيع... فمَرّت امرأة على حمار، ومعها مكاري فَهَوت يد الحمار في وهدة من الأرض فسقطت المرأة، فأعرض النبي ﷺ عنها بوجهه. فقالوا: يا رسول الله إنها متسرولة. فقال: ((اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُتَسَرْوِلاَتِ مِنْ أُمَّتِي))».

- **أخرج هذا الحديث:** العقيلي[5]، وابن الجوزي[6]، من حديث عليّ بن أبي طالب ﷺ.

- **الحكم على الحديث:** حَكَم ابن الجوزي عليه بالوضع، فقال بعد أن رواه: «هذا حديث موضوع؛ والمتّهم به **إبراهيم بن زكريا**».

---

[1]- شعب الإيمان، ج6 ص169.

[2]- وهو خارجة بن مصعب بن خارجة الضبعي الخراساني. قال أحمد: «لا يكتب حديثه»، وقال النسائيّ: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات»، ينظر: المجروحين، ج1 ص284. والضعفاء الكبير، العقيلي، ج2 ص25. وتهذيب الكمال، المزي، ج8 ص16- 23.

[3]- الفوائد المجموعة، ص190، (في الهامش).

[4]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج11 ص376.

[5]- الضعفاء الكبير، ج1 ص54.

[6]- الموضوعات، ج2 ص243.

وقال العقيلي: «لا يُعرف هذا الحديث إلا بِهذا الشيخ، فلا يُتابع عليه»[1].

– **أقوال أئمة النقد في "إبراهيم بن زكريا العجلي البصري المعلّم"**: قال أبو حاتم الرازي: «مجهول، والحديث الذي رواه منكر»[2]. وقال ابن عديّ: «حدّث بالبواطيل»[3].

وقال العقيلي: «صاحب مناكير وأغاليط»[4].

– وذكر ابن حجر أنّ هذا الحديث الذي بين أيدينا: من بلاياه[5].

وبهذا يُعلم أنّ هذا الحديث: موضوع كما قال ابن الجوزي، وفي أقلّ أحواله ضعيف جدّا كما قال أحمد شاكر.

نتائج الفصل: ويمكن إيجاز أهمّها في النقاط الآتية:

– ناقش أحمد شاكر في تعقيبه على مادة "تابع" ما جاء في تعريف الحديث المرسل من غموض وتشويش، لذا بيّن أحمد شاكر مفهوم هذا النوع من أنواع الحديث، ومذاهب العلماء في الاحتجاج به، وبذلك سدّ الشيخ "شاكر" الخلل وأوضح الغموض الواقع في نص المادة.

– اتّبع محرر مادة "الحديث" في تعريفه للسنة ما قرّره جولد زيهر وغيره من المستشرقين حول مفهومها، وقد بيّن الشيخ شاكر عدم صحة هذا التعريف، وذكر من القرائن ما يدل على أن تقليد الآباء غير مستحسن في الشريعة الإسلامية، وأن المستشرق وقع في هذا الغلط بسبب عدم اعتماده على مصادر عربية أصيلة في العلوم الإسلامية، واكتفاؤه بوسائطَ من مصادر الغربيين.

– وقد وقع محرر مادة "الحديث" في خطإ فادح عندما اعتبر أن الانقطاع هو علامة الحديث الحسن وميزته، فبيّن الشيخ "شاكر" أن الانقطاع موجب للضعف، فالمنقطع ضعيف إلا إذا اعتضد بطرق أخرى ترتقي به إلى درجة الحسن لغيره، أمّا الحسن لذاته فيشترط فيه الاتصال، وإنّما ميزته خفّة ضبط راويه عن درجة الصحيح.

– هذه الاضطرابات المتكررة في تعريفات كتّاب "دائرة المعارف الإسلامية" لِمصطلحات علم الحديث، تدل على عدم ضبط المستشرقين – من محرّري دائرة المعارف – لِمفاهيم الاصطلاحات الحديثيّة، وعدم دقّة عباراتهم في صياغة تعريفات سليمة.

---

[1]– الضعفاء الكبير، ج1 ص54.

[2]– الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص101.

[3]– لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص155.

[4]– الضعفاء الكبير، ج1 ص54.

[5]– لسان الميزان، ج1 ص155.

- اختلاف النقاد في الحكم على الرّواة جرحاً وتعديلاً يرجع إلى الاجتهاد واختلاف وجهات النظر، وقد وضع علماء الحديث قواعد دقيقة لفكّ التعارض الواقع في الجرح والتعديل؛ لذا لا يمكن أن يكون هذا مطعنا في منهجهم الدقيق.

- اتّخذ كثير من كتّاب "الدائرة" الخلافات السياسية والمذهبية في التاريخ الإسلامي ذريعة للحكم بالوضع على أحاديث صحيحة وثابتة، وقد كان الشيخ أحمد شاكر في كل مرّة ينبّه إلى صحة هذه الأحاديث، وأن علماء الحديث ميّزوا الموضوعات، ووضعوا القواعد الصارمة لحماية السُّنة من أنْ يدخلها الكذب أو الغلط، وذلك ابتداءً من عصر الصحابة ثم التابعون فأتباعهم، إلى أنْ دُوِّنت السنة وحفظت في المصنّفات المشهورة، كما ميّز علماء الحديث الرّواة الضعفاء والكذابين، وعرفوا أحاديثهم، ووضعوا القواعد والضوابط لِمعرفة الحديث الموضوع، وجعلوا له علامات في السند والمتن، وصنّفوا في بيان الأحاديث الموضوعة وسردها و تَمييزها كُتُبًا عديدة.

- في تعقيب أحمد شاكر على مادة "سروال" ركّز على تمييز الأحاديث الواردة في نصِّها، والحكم عليها صحةً أو ضعفًا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وبعد عرض فصول هذه الدراسة، خرجتُ بنتائج أُبرز أهمَّها في النقاط الآتية:

1. أنّ الاستشراق قد نشأ في فترة مبكرة، فظهر نشاطه بعد الاحتكاك الذي كان بين المسلمين والأوربيين في الأندلس، ثم ازداد نشاط هذه الحركة اتساعًا بعد الحروب الصليبية.

2. أنّ الحركة الاستشراقية كان لها أهداف وأغراض من دراسة علوم الشرق وحضاراته منذ نشأتِها، وأطوار المراحل التاريخية التي مرّت بها إلى غاية العصر الحديث، كان من أهمها: الأهداف الدينية التبشيرية، والاستعمارية، والاقتصادية وغيرها، ونادرا ما كانت تتصف بالطابع العلمي البحت.

3. لم تظهر دراسات استشراقية متخصّصة في السّنّة إلا في مطلع العصر الحديث، الذي عرف توجّها أكثر نَحو الاعتناء بالدراسات المتخصصة، وقد حَملت أغلب هذه الدراسات الوجه السّلبِيّ للاستشراق من خلال الطعن الصارخ في السنة النبوية أحيانا، أو التشكيك وإثارة الشبهات حولها بقة غير مباشرة أحيانا أخرى، ومع هذا فقد كانت للمستشرقين في هذا المجال بعض الجهود المشكورة.

4. لقد اتفقت آراء نخبة من العلماء والباحثين في العالم الإسلامي على احتواء "دائرة المعارف الإسلامية" على أخطاء علمية، وأمورٍ مُخالفة لحقيقة الإسلام، لذا حذّر كثير منهم من ترويجها في العالم الإسلامي، إلا أنّه بعد أن تُرجمت إلى العربية وتداولت في الأوساط العلمية، كان ينبغي مناقشة ما جاء فيها، والتعقيب على ما يمكن أن يكون له أثر سلبي على القارئ، وإلى هذا ذهب العلامة أحمد شاكر وغيره من العلماء.

5. اعتنى أحمد شاكر بدراسة علوم الحديث منذ صغره، وأخذ هذا العلم عن جلّة من مشايخ عصره، ومازال مشتغلا بالبحث والدراسة والتأليف في هذا الفن، حتّى صار من كبار العلماء المبرّزين فيه، ورغم ذلك فإن مؤلفاته تبيّن بجلاء موسوعيته، وإحاطته بفنون كثيرة وعلوم متنوعة.

6. تناولت تعقّبات الشيخ أحمد شاكر على "الدائرة" مجالات عدّة إضافة إلى المباحث الحديثية، بحيث يمكن تصنيفها إلى مباحث في: العقيدة، والسيرة النبوية، والتفسير، والقراءات، والفقه وأصوله، واللغة العربية وغيرها.

7. تراوحت تعقبات الشيخ أحمد شاكر بين الطول والقصر، وتَميّز أغلبها بالإيجاز والاختصار، إلا ا بالرغم من ذلك كانت دقيقة، مشى فيها وفق منهجية واضحة، كما قد احتوت على مادة علمية غزيرة، اعتمد فيها على مصادر كثيرة ومتنوعة في معارفها.

8. ردّ الشيخ أحمد شاكر في كثير من تعقباته على ما جاء في موادّ "الدائرة" من الطعن في عدالة بعض الصحابة، وبيَّن بالأدلّة العلمية عدم قيام الحجج التي استند إليها المستشرقون في هذه الطعون، ونبّه إلى ثبوت عدالة الصحابة عامة، وثبوتها لِهؤلاء الصحابة خاصّة.

9. تبيَّن تعقبات الشيخ أحمد شاكر فيما يخص عدالة الصحابة أن كتّاب "دائرة المعارف الإسلامية" قد سلكوا مناهج مختلفة للطعن في عدالة أصحاب رسول الله ﷺ، وإثارة الشبهات حولها، وذلك: بادعاء الاختلاف في توثيق الصحابيّ، أو الطعن في خلقه، أو التحقير من شأنه، أو التشكيك في وجوده أصلا، ونحو ذلك.

10. كما تطرّق العلامة أحمد شاكر في تعقباته إلى تصحيح أخطاء "دائرة المعارف" في أسماء الصحابة وألقابهم، وبيان ثبوت الصحبة أو عدم ثبوتها بالنسبة للمختلف في صحبتهم، مع الإشارة إلى الضابط في ذلك.

11. وقد ذكر الشيخ أحمد شاكر في بعض تعقباته أنه لم يطّلع على المعلومة التي ذكرها محرّر المادة، وبعد الاجتهاد في البحث حاولت - بخبرةٍ مبتدئ، وجهدٍ قاصرٍ، ومعرفةٍ جدُّ محدودة - إضافةَ بعض الأمور التي فاتت الشيخ أحمد شاكر وذكر أنّه لم يطّلع عليها، أو أغفلها في تعقيبه، ونبّهت إلى ذلك في مواضِعه، وقد استعنت في ذلك بوسائل البحث الحديثة كجهاز الحاسوب والمكتبات الرقميّة، وغيرها من الإمكانات التي لم تكن متاحة في وقت أحمد شاكر.

12. حقّق أحمد شاكر في أسماء رواة الحديث من غير الصحابة، كما هو الحال في تحقيقه اسم الزهري وكنيته واسم الترمذي، ونبّه إلى ما قد يكون مِن قصورٍ في عبارة محرّر المادة، كما صحّح أحمد شاكر الخطأ الذي وقع فيه محرر مادة "الترمذي" عندما جعل أحمد بن حنبل من شيوخ الترمذي، وبيّن الشيخ "شاكر" أنه لم يلقه أو يسمع منه.

13. ردّ الشيخ أحمد شاكر على الطعون التي جاءت في مادّة "الزهري" حول هذا الإمام العَلَم، الذي يُعتبر من أركان الرواية، وفَنَّدها بالبراهين العلمية والتاريخية.

14. لقد جاء في مواضع متفرقة من "دائرة المعارف" الحكم بالوضع على أحاديث في الصحيحين، ولهذا كان يُنبِّه أحمد شاكر في هذه المواضع إلى صحّة هذه الأحاديث، مع بيان مكانة الصحيحين عند علماء الإسلام، ومنزلة أحاديثهما من الصحة.

15. ناقش الشيخ أحمد شاكر ما جاء في "الدائرة" عن شرط البخاري ومسلم، وعن انتقادات الدارقطني عليهما، وصوّب عبارة محرّر مادة "الحديث" في هاتين المسألتين.

16. وقد أورد الشيخ أحمد شاكر في تعقّباته بعض الإضافات التي توضّح مناهج الأئمة في مصنفاتهم الحديثيّة، مع ذكر طبعات هذه الكتب والإشارة إلى أهميتها.

17. يَتَبيّن من الفصل الأول والثاني أن المستشرقين يركّزون في الطعن على أهمّ شيء في بابه، ففي الصحابة على أكثرهم رواية كأبي هريرة، وأقربهم نسبا إلى النبي ﷺ كعليّ بن أبي طالب وولديه الحسن والحسين ﷺ، وفي كتب السنة على الصحيحين، وفي الرواة على أركان الرواية ومن عليهم مدار الأسانيد كالزهريّ، وفي الأحاديث على التي تضمّنت أصول الإسلام كحديث جبريل، وهكذا.

18. لقد اكتنف الغموضُ والتشويشُ كثيرا من التعريفات التي قدّمها مُحرِّرو "دائرة المعارف الإسلامية" للمصطلحات الحديثية، لذا فقد بيّن أحمد شاكر المفهوم الدقيق لتلك الاصطلاحات، وصوّب الأخطاء الواردة في التعريف الذي قدّمه محرّر المادة الْمُتَعَقَّب عليها.

19. بيّن الشيخ أحمد شاكر في مواضع كثيرة من تعقّباته عدم اعتماد المستشرقين من محرري "دائرة المعارف" على المصادر الأصيلة لعلم الحديث، المؤلّفة باللغة العربية أو المترجمة منها إلى لغاتهم الأجنبية، واكتفائهم بالوسائط التي كتبها المستشرقون من أمثال جولد زيهر وغيره؛ الأمر الذي جعلهم يَقَعون في أخطاء علمية كثيرة تتعلّق بعلم الحديث وغيره من العلوم الإسلامية.

20. لقد نبّه الشيخ أحمد شاكر إلى الاعتماد الكبير لكتّاب "دائرة المعارف" على دراسات "جولد زيهر" ونظرياته في السنّة وعلومها، وذلك في جّل ما يُقرِّرونه في هذا المجال، وأكّد الشيخ "شاكر" أن دراسات هذا المستشرق ليس لها قيمة علمية معتبرة عند علماء الإسلام المتخصّصين في علوم الحديث، لِما حَمَلَته كتاباته من طعون صريحة في السنّة النبوية، وإثارةٍ للشكوك والشبهات حولها.

21. لقد مشى كثير من كتّاب "الدائرة" على نظرية "جولد زيهر" في وضع الحديث، والتي تجعل جلّ الأحاديث النبوية وُضِعت لأغراض سياسية ومذهبية، وقد طَبَّق كثير منهم هذه القاعدة على أحاديثَ جاءت ضِمْن الموادّ التي حَرَّروها، فردّ العلامة أحمد شاكر على هذا المسلك في إسقاط الأحاديث الصحيحة، وأبرز بدقة – وفي غير موضع من تعقّباته – الجهود الجبارة التي بذلها علماء الحديث في حفظ السنة ونقلها ونقدها، وما وضعوه من القواعد والضوابط الصارمة لصيانة السنّة من الموضوعات.

22. كَشَف الشيخ أحمد شاكر من خلال الموادِّ التي تعقَّبها منهج المستشرقين الذي يقوم على: قبول الروايات التي توافق أهواءهم وأهدافهم المسَطَّرة ابتداء، ولو كانت هذه الأحاديث شديدة الضعف،

أو بلا أسانيدَ أصلا، وعلى رَدِّ الأحاديث الصحيحة التي تخالف أهدافهم ولو كانت في أرفع درجات الصّحة.

23. كما كشف الشيخ "شاكر" عن الأغراض الاستشراقية في "دائرة المعارف الإسلامية"، حين أكّد ، هدف المستشرقين من دراساتهم لعلوم السنّة وغيرها من علوم الإسلام، هو الطعن والتشكيك فيها، وليس البحث العلمي الهادف إلى معرفة الحقيقة.

24. وقد حرص الشيخ أحمد شاكر في كثير من تعقّباته على تخريج الأحاديث وعزوها إلى مصادرها الأصيلة، وبيان درجتها من الصحّة، وكذا التنبيه إلى ما كان منها شديدَ الضعف.

25. إن التنبيهات والتصحيحات الدقيقة التي تعرّض إليها أحمد شاكر في تعقّباته على "الدائرة" تدل على مدى الجهد الذي كان يبذله في مراجعة ما جاء في نصّ المادة المُتعقَّب عليها، كما تدلّ على تَمكنه في علوم الحديث، ومعرفته بشبهات المستشرقين وأغراضهم، وهذا ما جعله يُنبّه إلى أمور قد لا يتفطّن إليها إلا المتخصص في هذا العلم، والمتمكّن من قواعده واصطلاحاته.

26. كما برزت قوة تعقبات أحمد شاكر في ردّ شبهات المستشرقين ودحضها من خلال ما يلي:

- بيان الأدلّة التي استند إليها المستشرق كاتب المادة، وقيمتها العلمية في الاحتجاج.
- بيان المصادر التي اعتمد عليها كاتب المادة في تقرير ما ذهب إليه.
- إيراد الأدلة والبراهين التي تبطل تلك الدعوى وتدحض ذلك المطعن.
- بيان الأغراض أو الخلفيات التي يَنْجَرّ وراءها المستشرقون فيما يقرّرونه.

27. لقد ظهرت في ساحة التأليف دراسات كثيرة في الرد على شبهات المستشرقين حول السنّة، ت مكانة أصحابها وجهودهم في مجا ، الدفاع عن السنة ضدّ مطاعن المستشرقين وكتاباتهم المشكّكة في الأحاديث، ومن بين تلك الجهود كتابات: مصطفى السباعي، ومصطفى الأعظمي، ومحمد أبو شهبة وغيرهم.

ولَمّا لَم يكن لأحمد شاكر كتاب مستقلّ في هذا المجال؛ لَم يبرز جهده في هذه الساحة العلمية، لِذا فإنّ جمع تعقباته على "دائرة المعارف الإسلامية" في دراسةٍ أو كتابٍ مستقل - بعد أن كان هذا العمل مغمورا في "الدائرة" -؛ هو أمر يُجلّي بوضوح جهده الكبير في هذا المجال، وأنه كان من الرواد فيه.

28. تَميزت تعقبات الشيخ أحمد شاكر بمنهج واضح ودقيق في مناقشة الموضوع المطروح، وبسلاسة في التعبير وفي عرض المادة العلمية، وبراعة في سياق الشواهد التي تخدم الفكرة المراد تقريرها وإثبات صحتها، كل ذلك بإيجاز واختصار يستدعيه مقام التعليق على أصل الكتاب.

التوصيات والاقتراحات: أمّا عن أهمّ التوصيات والاقتراحات التي خرجت بها من هذه الدراسة، فهي كالآتي:

– ضرورة معرفة موقف المستشرقين من السّنة، وخاصة من مؤلفاتهم وكتبهم التي تعبّر عن آرائهم وأفكارهم، من أجل العمل على مناقشة ونقد ما كان منها مُخالفا لأصول الإسلام، أو يتضمّن الطعن والتشكيك في السنة وعلومها.

– كما أوصي بِجمع تعقبات الشيخ أحمد شاكر كاملةً في كتاب مستقلّ، لكون "عبد الرحمن العقل" صاحب كتاب "جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاكر مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية"، لم يستوعب في كتابه جَمع كلَّ التعقبات، بدليل قوله: «أهم تعقّبات...»، كما أنّي وجدته قد أغفل جملة من التعقبات الحديثية ولَم يذكرها.

وأن تُصنّف هذه التعقبات حسب مباحثها، إلى تعقبات في: العقيدة، والتفسير، والفقه وأصوله، واللغة العربية، وهكذا.

– وتُرتّب حسب ترتيبها في "دائرة المعارف"، أي: على حسب ترتيب المواد المُتعَقَّب عليها، أو أن تُرتّب على حسب مضامينها، كما فعلتُ في هذه الدراسة، مع تذييلها ببعض الإضافات والتعليقات التي تخدم موضوعها، وذلك إبرازا لجِهد الشيخ أحمد شاكر في الدفاع عن السنة النبوية والشريعة الإسلامية ضدّ ما أثاره المستشرقون من طعون وشبهات.

هذا وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات.

ملاحق

- الملحق الأول : التنبيه إلى عدم استيعاب تعقبات أحمد شاكر لجميع المباحث الحديثية في "دائرة المعارف الإسلامية" مع أمثلة عن ذلك

- الملحق الثاني: الآراء والاختيارات الحديثية للشيخ أحمد شاكر في تعقباته على "دائرة المعارف الإسلامية"

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق الأول : تعقبات الشيخ أحمد شاكر لم تستوعب جميع المباحث الحديثية في "دائرة المعارف الإسلامية"

تعقُّبُ الشيخ أحمد شاكر على جملة كبيرة من المسائل التي تَختص بالمباحث الحديثية في "دائرة المعارف الإسلامية"، لا يعني أنّه قد استوعب التنبيه والتعقيب على كلّ ما له تعلّق بهذا الجانب فيها، بل إنّ هناك مواضع كثيرة لم يعلّق عليها وعلَّق عليها غيره من المتعقبين، وإما لَم يعلّق عليها هو ولا غيره، ولهذا خصّصت هذا الملحق للإشارة إلى ذلك، وحسبي هنا أن أضرب أمثلة توضّح ما سبق؛ إذ ليس مقصودي من هذا العنصر استيعاب كلّ ما لم يتعّقب عليه "شاكر"، فهو ليس من صميم بحثي - ولعلّه يكون بحثاً مستقلاً -، وإنّما قصدت الإشارة والتنبيه إلى هذا الأمر، وإثارته وإبرازَه فحسب.

1- الأمور الدالة على عدم استيعاب "شاكر" للتعقيب على جميع المباحث الحديثية في "الدائرة": أمّا ما يدلّ على أنّ تعقّبات الشيخ أحمد شاكر لم تستوعب جميع ما يختصّ بالمباحث الحديثية في "الدائرة" فهو كالآتي:

أ). أنّ تعقّبات الشيخ أحمد شاكر لم تستوعب الإصدار الأول من الترجمة العربية "للدائرة"، فقد وصلت تعقباته الحديثية التي جمعتها في هذه الدارسة إلى المجلد الحادي عشر[1] (11)، وآخر تعقّب - أحصيته - له على "الدائرة" كان في أوائل المجلد الثاني عشر[2] (12)، وذلك من مجموع خمسة عشر (15) مجلدا.

هذا فيما يختصّ بالإصدار الأول، أضف إلى ذلك أنّه لم يدرك الإصدارين الأخيرين (الثاني والثالث)[3]، مع ما احتوياه من إضافات وزيادات لم تكن في الإصدار الأول، وهذا ما يزيد في اتساع مجال ما لم يُعقَّب عليه.

ب). لَم تُترجم "دائرة المعارف" دفعة واحدة، وإنّما كانت تُترجم أجزاء منها، ثمّ ينشر كل جزء مترجم تبعا لسابقه، بعد أن يوزّع الجزء المترجم على نخبة من علماء العالم الإسلامي - كلٌّ حسب تخصّصه - للتعقيب عليه[4]، فربّما لم تصل أحمد شاكر بعض الأجزاء المُترجمة، فلم يتسنّ له أن يُعقّب عليها قبل نشرها، أو أنّ المترجمين قد نشروها دون أيِّ تعقيب أصلا - كما ذكر محمد رشيد رضا -[5]،

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج11 ص376.

[2]- المصدر نفسه، ج12 ص170.

[3]- أي: أنّهما كانا بعد وفاته، ينظر في ذلك: ص37، من هذا البحث.

[4]- ينظر في ذلك: ص35 و42، من هذا البحث.

[5]- نبّه الشيخ رشيد رضا على أنّ المترجمين "للدائرة" قد نشروا بعض الأجزاء مما ترجموه دون التعقيب على احتوته من أخطاء وتحامل على الإسلام، وعبّر عن استيائه من ذلك. ينظر: مجلة المنار، مجلد 34، ص387. وتراجع أيضا: ص47، من هذا البحث.

وهذا ما يفسّر وجود كثير من الموادّ في "الدائرة" لم يعقّب عليها أحمد شاكر، وعلّق عليها غيره، وأخرى لم يعقّب عليها أيّ أحد، مع أنّ نصّها قد يتضمّن بعض ما يحتاج إلى إضافة وتوضيح[1].

ج). بعد البحث في نصوصٍ من موادّ "دائرة المعارف" وجدتُ بعض المواضع التي لَها تعلّق بالمباحث الحديثية لَم يُعقّب عليها أحمد شاكر، وهي على قسمين:

- قسم لَم يتعقّب عليه أحمد شاكر، وتعقّب عليه غيره مِن المتعقّبين.
- وقسمٌ آخر لم يُعقّب عليه الشيخ "شاكر" ولا غيره من المتعقّبين.

وفي العنصر الموالي سأُشير إلى بعض المواضع التي توضح ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر.

2- **أمثلة عن مواضع لَم يُعقّب عليها الشيخ أحمد شاكر**: وهي على قسمين كالآتي:

أولا– ما لم يُعقّب عليه الشيخ أحمد شاكر وعقّب عليه غيره: وأضرب على ذلك مثالين:

المثال الأول:

- جاء في مادة "أصول" من "دائرة المعارف الإسلامية":

«**ومن المهم أن نلاحظ أنّهم أخفوا نقدهم لِمادّة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه**»[2].

- محرر المادة هو المستشرق: جوزيف شاخت[3].

وقد ردّ الأستاذ أمين الخولِي على ما جاء في هذا النص ردا مفصلا، بيَّن فيه جهود علماء الحديث في نقد متن الحديث وألفاظه وعباراته، وتحقيق معانيها، ونبّه إلى مدى ارتباط نقد السند بنقد المتن، وذكر الأدلة التي تثبت بطلان هذا الزعم، وتفنّد هذه الشبهة[4].

المثال الثاني:

علق الأستاذ أمين الخولي على ما ورد في مادة "السيرة"[5] من تشكيكٍ في قيمة السنّة النبوية، وتشويهٍ لصورة القواعد التي وضعها علماء الحديث لنقد الأخبار والروايات، حيث يقول: «... **ثم هذا الاستطراد البعيد الآفاق من التعرض لطبيعة رواية الحديث... وأنّ الإسناد الإسلامي لا يَحمل ما يُثبت حجيته في مراحل سنده الأولى... وأنّ البناء الكامل للرواية الإسلامية عن حياة النبي ﷺ**

---

[1]- ومن أمثلة ذلك: ما جاء في مادة "أبو بكر" (دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج1 ص312-313)، وفي مادة "إحرام" (دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج1 ص444-445).

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص279. والتعقيب في هامش المادة المُتعقّب عليها.

[3]- سبقت ترجمته في: ص46.

[4]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج2 ص279-284.

[5]- محرر المادة هو المستشرق: ليفي دلافيدا، سبقت ترجمته في: ص84.

في مرحلتها السابقة على الهجرة – على الأقل – لا سند له بِحال، وأنّ كل حادث وكل تفصيل تاريخي مزعوم، ليس إلا نتيجة لتفسير ذاتي لآية من القرآن».

ثُمّ بين مُستند محرّر المادة في دعواه، فقال: «**رَبَط رواية السّنّة بعامّة وقواعدها في ذلك ومناهجها برواية السيرة بِخاصة، وما فيها من مواضع ضعفِ الرواية؛ ليثبت من ذلك إلى مهاجمة رواية الحديث**»[1].

ثم خَلُص إلى تقرير هدف محرّر المادة من الشبهة التي طرحها، فقال: «**وبنَى كلَّ هذا الصّرح، أو بَثّ كل هذا اللّغم؛ ليُسوّي بين رواية السنة ورواية السيرة، ويهاجم الروايتين على سواء، في طبيعتهما وبنائهما**»[2].

ثانيا– ما لم يعقب عليه الشيخ أحمد شاكر ولا غيره: وأضرب على ذلك مثالين:

المثال الأول:

– جاء في مادة "أبو هريرة":

«**وقد اختلق الناس قصةً تبرّر اعتقادهم بعصمة ذاكرته عن الوقوع في الخطإ، تلك الذاكرة التي استطاع أن يستوعب بِها عددًا عظيما من الأحاديث، فقالوا: إن النّبي لَفّه بيده في بردة بُسِطت بينهما، أثناء حديثهما، وبذلك ضمن أبو هريرة لنفسه ذاكرة تَحفظ كل ما سمع**».

ويضيف قائلا: «**وتظهرنا طريقةُ روايته للأحاديث التي ضَمَّنَها أَتْفَه الأشياء، بأسلوب مؤثر، على ما امتاز به من روح المزاح**»[3].

– محرر المادة هو المستشرق: جولد زيهر[4].

هذا الكلام الذي جاء في نصّ مادة "أبي هريرة" من "دائرة المعارف" لَم يعقّب عليه أحمد شاكر ولا غيره من المتعقبين، مع ما احتواه من تحامل صريح على أبي هريرة ﷺ، والادّعاء بأنّ المحدّثين الذين سمّاهم (الناس) قد اختلقوا الروايات لتبرير حفظ أبي هريرة لأحاديث رسول الله ﷺ، وأنّهم يعتقدون عصمة ذاكرته عن الخطإ، بالإضافة إلى زعمه بأنّ ما رواه أبو هريرة من روايات قد تضمن أتفه الأشياء.

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج12 ص455.

[2]– المصدر نفسه، ج12 ص456.

[3]– المصدر نفسه، ج1 ص418.

[4]– سبقت ترجمته في: ص122.

أمّا ما ذكره من أنّ حديث "بسط الثوب"[1] قصة مختلقة، فما هو إلاّ زعم باطل هدفه التشكيك في السنّة، وإسقاط الأحاديث الصحيحة الثابتة بشبهات واهية، وإلا فهذا حديث صحيح ثابت أخرجه الإمام البخاري وغيره.

ثُمّ خلص جولد زيهر في آخر نصّ مادة "أبو هريرة" إلى نتيجة عبّر عنها بقوله: «**وقد اضطر أحيانا أن يدافع عن نفسه تقوّل الناس، كلّ هذه الظروف تَجعلنا نقف من أحاديث أبي هريرة موقف الحذر والشك، وقد وصفه شبرنكر (Sprenjer): "بأنّه المتطرق في الاختلاق وَرَعا"، ويجب أن نلاحظ أيضا أن كثيرا من الأحاديث التي تنسبها الروايات إليه إنّما قد نُحلت عليه في عصر متأخر**»[2].

وليس هذا موضع مناقشة ما جاء في المادّة والردّ عليه، وإنّما قصدت من إيراد هذه الأمثلة الإشارة إليها فحسب.

هذا فيما يتعلّق بما جاء في الإصدار الأول للترجمة العربية "للدائرة"، أمّا الإصداران الثاني والثالث فقد تضمّنا إضافات على المادّة كتبها المستشرق "روبسون"، ومِمّا جاء فيها: «**ومن المستحيل أن نَتَثبّت هل وقع هذا الأمر فعلا أم أنه اختُرع للتّغلب على الشكوك التي ساورت الناس من بعد في الأحاديث التي رواها، والأحاديث المنسوبة إليه فيها مادة لا يمكن أن تكون صحيحة، ولكن يصعب علينا أن نقرّ ما نعته به "شبرنكر" بقوله: "إنه المنافق الورع من الطراز الأول"، لأن الأحاديث التي رفعت إليه ليست كلّها بالضرورة من رواته؛ فقد لا يكون أبو هريرة أكثر من سند... نُسبت إليه أحاديث وُضعت في زمن متأخر عنه، والمظنون أن أبا هريرة روى أخبارا كثيرة عن النبي، على أنّ الصحيح منها قد يكون عددا صغيرا من ذلك الحشد الهائل في الأحاديث التي رفعت إليه**»[3].

وبالرغم مِمّا تضمّنه هذا النصّ والذي قبله، لم يُتعقّب بأيّ ردّ أو تنبيه يبيّن ما فيه من تحامل وطعن يهدف إلى إسقاط جانب كبير من سنّة رسول الله ﷺ.

المثال الثاني:

---

[1]- سبق تخريجه في الفصل الأول من هذا البحث: ص92.

[2]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج1 ص418-419.

[3]- المصدر نفسه، إص2، ج2 ص27. وموجز دائرة المعارف الإسلامية، إص3، ج2 ص429-430.

- جاء في مادة "البخاري":

«**وقد رتّبه [أي: صحيح البخاري] على أبواب الفقه، واصطنع لذلك طريقة كاملة، وإن لم يوفق إلى إيجاد مواد الأحاديث اللازمة لجميع الفصول، وأظهر في اختياره للأحاديث براعة فائقة ومَحَّصها تَمحيصا دقيقا، كما أنه كان عظيم الأمانة في إيراد المتن**».

إلى أن قال:«**بَيد أن البخاري لم يستطع التخلص من الاختلاقات التي ذكرها لنا الشرّاح**»[1].

- محرر المادة هو المستشرق: "بروكلمان"[2].

وقد وضع الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي تعريفًا موجزًا للإمام "البخاري" وكتابه كتعقيب وضع في متن الدائرة على ما كتبه بروكلمان، غير أنّ التّعقيب مستقلّ عما كتبه بروكلمان، بحيث لم ينبّه إلى ما جاء في المادة من: الزعم بأنّ صحيح البخاري قد تضمّن اختلاقات، لَم يكشف عنها محرّر المادة، واكتفى بمجرد الطعن العشوائي الذي يهدف إلى النيل من مكانة المصنّفات الحديثية، وعلى رأسها الصحيحين.

أمّا الإصدار الأخير للترجمة العربية فقد تضمّن تعديلا وضَعه المشرفون على نشر هذا الإصدار، بحيث عُدّلت عبارة النصّ السابق كالآتي: «**وقد رتّبه على أبواب الفقه، واصطنع لذلك طريقة كاملة فائقة، ومَحصّها تَمحيصا دقيقا، كما أنه كان عظيم الأمانة في إيراد المتن**»[3].

والفرق واضح بين العبارتين، بحيث حذُفت من النص المُعدّل العبارة التي تتضمّن الطعن في صحيح البخاري، وهذا التعديل هو قائم على ما التزمه المشرفون على الإصدار الثالث للترجمة العربية من اختصار المواد التي احتوت على ما لا يليق بالإسلام[4]، وعلى هذا الأساس سُمّي الإصدار بـ"موجز دائرة المعارف الإسلامية" - كما سبق بيان ذلك -[5].

---

[1]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، ج3 ص419. والعبارة نفسها في: إص2: ج6 ص364، أما الإصدار الثالث ففيه تعديل كما سيأتي قريبا.

[2]- سبقت ترجمته في: ص200، من هذا البحث.

[3]- موجز دائرة المعارف الإسلامية، إص3، ج6 ص1613-1614.

[4]- وهذا ليس تعقيبا وإنّما هو تعديل خاصّ بالإصدار الثالث فحسب، أمّا الإصدار الأول والثاني فالعبارة باقية على أصلها.

[5]- ينظر في ذلك: ص36-37، من هذا البحث.

الملحق الثاني : الآراء والاختيارات الحديثية للشيخ أحمد شاكر في تعقباته على "دائرة المعارف الإسلامية"[1]

اختيار الشيخ أحمد شاكر	المادة المُتعقَّب عليها	الجزء والصفحة من "الدائرة" (إص1)	الصفحة من هذا البحث
1. حكمه بتواتر حديث المعراج عن أنس	أنس بن مالك	ج3 ص48	77
2. توجيهه انتقاد بعض الصحابة لأبي هريرة في الإكثار من الرواية			94-95
3. اختياره في صحبة أبي هالة التميمي	خديجة	ج8 ص234	124
4. اختياره في تسمية "بسر بن أرطاة"	بسر	ج3 ص633	127-128
5. اختياره في صحبة بسر بن أرطاة	بسر	ج3 ص633	128-130
6. قوله في مكانة الصحيحين	أم الولد	ج2 ص642	155
	الحديث	ج7 ص343	182
	الله	ج2 ص590	281
7. قوله في الفرق بين شرط البخاري ومسلم في "صحيحيهما".	الحديث	ج7 ص341	168-181
8. توجيهه لانتقادات الدارقطني على الصحيحين	الحديث	ج7 ص343	182-184

[1]- أنبه في هذا المقام على أنّ تعقبات الشيخ أحمد شاكر على "دائرة المعارف الإسلامية" كانت في جلّها مناقشات وردودا على شبهات المستشرقين ومطاعنهم في السنة النبوية، كما أنّه قد حرص فيها على الاختصار الشديد؛ لذا لا نجد فيها كمًّا كبيرا من الاختيارات والآراء الحديثية للشيخ "شاكر"، ومع ذلك فقد احتوت هذه التعقبات على بعض الإشارات في هذا الموضوع حاولت أن أبرزها خلال البحث، ثم في هذه الفهرسة الموجزة، وذلك لكون تعقّبات الشيخ "شاكر" على "الدائرة" قد احتوت بعض اختياراته الحديثية التي قد لا يكون تطرق إليها في موضع آخر، وإن كانت ـ مع ذلك ـ قليلة جدّا، ومنها: اختياره في تسمية "بسر بن أرطاة" وصحبته، وقوله في صحبة "أبي هالة التميمي"، وحكمه على بعض الأحاديث في مادة "سروال".

9. رأيه في تقسيم البغوي كتابه "المصابيح" إلى صحاح وحسان	البغوي	ج4 ص28	200-203
10. اختياره في حدّ الحديث المرسل	تابع	ج4 ص436	216-219
11. اختياره في الاحتجاج بالمرسل	تابع	ج4 ص436	216-222
12. قوله في حدّ الحديث الحسن	الحديث	ج7 ص337	233-139
13. توجيهه لاختلاف النقاد في الحكم على الرواة	الحديث	ج7 ص336	246-247
14. قوله في تعريف الحديث المتواتر	الله	ج2 ص589	275
15. قوله في تعريف الحديث المشهور	الله	ج2 ص589	276
16. قوله في تعريف الحديث الصحيح	الله	ج2 ص589	276
17. حكمه على حديث: « كَانَ عَلَى مُوسَى يَوْمَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ كِسَاءُ صُوفٍ...»	سروال	ج11 ص376	307
18. حكمه على حديث: «وإنّك لتلبس السراويل؟ قال: (أَجَلْ، فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ...) »	سروال	ج11 ص376	311
19. حكمه على حديث: «اللَّهُمَّ اِغْفِرْ لِلْمُتَسَرْوِلَاتِ مِنْ أُمَّتِي»	سروال	ج11 ص376	317

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهارس البحث

فهرس الآيات القرآنيّة

فهرس الأحاديث النّبويّة

فهرس الأعلام المُتَرجَم لهم

فهرس الأماكن المعرّف بها

فهرس المصطلحات الحديثية

فهرس مواد "دائرة المعارف"

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
- ﴿هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾	[البقرة: 79]	166
- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾	[البقرة:159]	272
- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾	[البقرة:170]	230-229
- ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾	[آل عمران: 28]	66
- ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا﴾	[آل عمران: 169]	264
- ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾	[النساء: 46]	61
- ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	[النساء: 164]	82
- ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾	[الأعراف: 157]	65
- ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾	[الأعراف: 158]	65
- ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	[النحل: 44]	225-271
- ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	[الإسراء:1]	83
- ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾	[النور: 63]	225-229
- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾	[لقمان: 34]	154
- ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	[الأحزاب: 21]	225-271-229
- ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾	[الزخرف:22]	230
- ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ﴾	[الزخرف:23]	229-231-230
- ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾	[الفتح:18]	120
- ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾	[الحجرات: 13]	262

- ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾	[النجم:3-4]	271
- ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ ﴾	[المجادلة: 11]	272
- ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾	[الصف: 8]	83
- ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾	[القلم: 4]	261
- ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴾	[النازعات: 15]	83

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
1. أُبْسُطْ رِدَاءَكَ فَبَسَطتُهُ	92
2. أَجَلْ، فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ، وَفِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ	311
3. أُكْتُبْ فَوَ الَّذي نَفْسي بِيَدِه مَا خَرَجَ مِنِّي إِلاَّ الْحَقُّ	271
4. إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ	102
5. أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّهَا	156
6. إِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ	236
7. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ	274
8. بِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَرَاوِيلَ	309
9. الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ سِبْطَانِ	103
10. الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ	103
11. خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ	241
12. رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ	124
13. زِنْ وَأَرْجِحْ	309
14. طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ	80
15. عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ	227
16. كَانَ عَلَى مُوسَى يَوْمَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ كِسَاءُ صُوفٍ	308
17. كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ عَدَّهُ العَادُّ لأَحْصَاهُ	273
18. لاَ تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلاَّ إِلَى ثَلاَثَةِ مَسَاجِدَ	145
19. لاَ تُقْطَعُ الأَيْدِي فِي الغَزْوِ	129
20. لا صَلاَةَ إِلاَّ بِقُرآنٍ	92
21. لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الحَدِيثِ	92
22. لَقَدْ كُنْتُ أَفْتِلُ قَلاَئِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	159

23. اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُتَسَرْوِلَاتِ مِنْ أُمَّتِي	317
24. اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَأَطِلْ عُمُرَهُ	81
25. اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُمَا	103
26. اللَّهُمَّ حَبِّبْ عَبْدَكَ هَذَا وَأُمَّهُ	92
27. مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْرِدُ سَرْدَكُم هَذَا	273
28. مَا مِنْ خَارِجٍ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ فِي طَلَبِ العِلْمِ	298
29. المؤمن يموت بعرق الجبين	236
30. مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ	301
31. مَن خَرَجَ فِي طَلَبِ العِلمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ	294
32. مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا	298
33. مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا	277-300 301-302
34. نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا	272
35. هُمَا رَيْحَانَتِي مِنَ الدُّنْيَا	103
36. هِيَ لَكَ، قال: وَكَتَبَ لَهُ بِهَا	88
37. يَرْحَمُ اللهُ الْمُتَسَرْوِلَاتِ	314-315

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعلام المترجم لَهم

اسم العلم	الصفحة
– إبراهيم بن زكريا العجلي	318
– أحمد محمد شاكر	50
– الأشعث بن قيس	113
– أمين الخولي	46
– أنس بن مالك	77
– بروفنسال ليفي	46-45
– بروكلمان	200
– برينييه	17
– بسر بن أرطاة	127
– البغوي	200
– بيوركمان	307
– تَميم الداري	84
– توماس أرنولد	20
– جب هاملتون	45
– جولد زيهر	122
– جوينبول	89
– الحسن البصري	132
– الحسن بن علي بن أبي طالب	100
– الحسين بن علي	106
– حفص بن عبد الرحمن	312
– حُميد بن عليّ الأعرج	308
– خارجة بن مصعب بن خارجة	317

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

– دينيه ناصر الدين	21
– ركندورف	113
– شاخت جوزيف	46
– عامر بن واثلة أبو الطفيل	122
– عبد الرحمن بن زياد	312
– عبد الله بن عمر	109
– علي بن أبي طالب	106
– علي بن حسام المتقي	165
– عيسى بن عبد الله بن عمر	316
– فرانتس بول	124
– فكا فرجينيا	261
– فنسنك	45
– كاراده فو	132
– كايتاني	28
– لَمنس هنري	101
– لو شاتليه	15
– ليفي دلافيدا	84
– ماكدونالد	255
– محمد أسد (ليوبولد)	21
– محمد بن شنب	44
– محمد بن عيسى الترمذي	138
– محمد بن مسلم بن شهاب الزهري	143
– محمد مسعود	46
– محمد مهدي علام	46
– النعمان (أبو حنيفة)	77

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

– نعيم بن أوس الداري	85
– أبو هالة التميمي	124
– أبو هريرة الدوسي	89
– هوتسما	45
– هورفتز	143
– هيربلو	32
– يوسف بن زياد البصري	312

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأماكن والبلدان المعرف بِها

اسم المكان	الصفحة
– أذرح	109
– بئر معونة	263
– بوغ	140
– بيت لحم	88
– ترمذ	140
– حبرون	87
– دومة الجندل	110
– الشجرة	121
– الشرق الأوسط	5
– عينون	88

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المصطلحات الحديثية

المصطلح	الصفحة
– الآحاد	276، 279
– الإجازة	212-213
– الأطراف	194
– التابعي	243
– التابعي الصغير	218
– التابعي الكبير	218
– التدليس	172
– الجرح والتعديل	289
– الجوامع	192
– الحسن	202، 234-237، 279
– السنة	226-228
– السنن	192
– الشاذ	279
– الصحابي	241-242
– الصحيح	202، 279
– الضعيف	279
– طبقات المحدثين	133
– العزيز	279
– العنعنة	172
– الغريب	279
– المتفق عليه	163

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

– المتواتر	277-275
– المسانيد	193
– المستور	234
– المسند	170
– المشهور	214، 276، 278
– المصنفات	192
– المعاجم	194
– المنقطع	279
– المنكر	279
– الموضوع	283

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس مواد "دائرة المعارف"

اسم المادة	الصفحة
– أبو هريرة	89، 329-330
– إجازة	212
– أسامة	261
– استحسان	66
– استسقاء	66
– الأشعث	113
– أصول	328
– أَمَة	66
– أميّ	65
– أم الولد	68، 155، 262
– إنجيل	64
– أنس بن مالك	77
– أنصار	65
– أهل الصُّفَّة	116
– بئر معونة	263
– بحيرا	65
– البخاري	331
– براق	65
– برزخ	67
– بسر بن أبي أرطاة	127
– بسملة	66
– بعل	67
– البغوي	68، 200

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

– البيهقي	68
– تابع	132، 216، 240
– الترمذي	72، 138-139، 141، 197
– التقليد	66، 159
– التقية	66
– تميم الداري	84
– التوراة	166
– الجن	64
– الحديبية	119
– الحديث	68، 70، 72، 89، 154، 168، 182، 189، 195، 205، 224، 233، 240، 246، 257، 293-294، 298
– الحسن بن علي	100
– الحسين بن علي	106
– حفصة	109
– خديجة	124
– الزهري	143-145، 149
– سروال	307، 309، 311، 314، 317
– السيرة	328
– الله	70، 71، 165، 254-255، 271، 275، 280، 292

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المصادر والمراجع

- **المصادر والمراجع باللغة العربية:**

– القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

1. أبو هريرة، عبد الحسين شرف الدين الموسوي، مؤسسة إنصاريان - قم - إيران، 1965.
2. إتْمام الأعلام (ذيل لإتمام الأعلام للزركلي)، نزار أباضة - محمد رياض المالح، دار صادر - بيروت، ط1: 1999.
3. أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير - الاستشراق - الاستعمار، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم - دمشق، ط8: 1420-2000.
4. الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد، تحقيق أحمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط2: 1403-1983.
5. الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين أبو الحسين الآمدي، مراجعة نخبة من العلماء، دار الكتب العلمية - بيروت، 1403-1983.
6. أربع رسائل في علوم الحديث: قاعدة في الجرح والتعديل: تاج الدين السبكي/ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: شمس الدين الذهبي/ المتكلّمون في الرجال: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط6: 1419-1999.
7. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة - بيروت، 1399-1979.
8. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، ط1: 1409.
9. أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي، علي محمد جريشه - محمد شريف الزيبق، دار الاعتصام - القاهرة، ط3: 1933-1979.
10. أسباب اختلاف المحدثين، خلدون الأحدب، الدار السعودية - جدة، ط1: 1405-1985.
11. الاستشراق الإسرائيلي في المصادر العبرية، محمد جلاء إدريس، دار العربي - القاهرة، 1416-1995.

12. الاستشراق بين الحقيقة والتضليل، إسماعيل علي محمد، دار الكلمة، ط3: 1421-2000.
13. الاستشراق: المعرفة - السلطة - الإنشاء، إدوارد سعيد، ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت، ط2: 1984.
14. الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، محمود حمدي زقزوق، دار المعارف - القاهرة، 1997.
15. الاستشراق والدراسات الإسلامية، عبد القهار داود العاني، دار الفرقان - عمّان، ط1: 1421-2001.
16. الاستشراق والدراسات الإسلاميّة، علي بن إبراهيم الحمد النملة، مكتبة التوبة - الرياض، ط1: 1418-1998.
17. الاستشراق والغارة على الفكر الإسلامي، محمّد عبد الله الشرقاوي، دار الهداية - القاهرة، 1989.
18. الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، مصطفى السباعي، دار الوراق، المكتب الإسلامي - دمشق، دت.
19. الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر، عدنان محمد وزان، دط.
20. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد البر القرطبي، تحقيق علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1415-1995.
21. أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1377.
22. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، نور الدين علي بن محمد (ملا علي القاري)، تحقيق محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت، ط2: 1406-1986.
23. الإسلام على مفترق الطرق، محمد أسد (ليوبولد فايس)، ترجمة عمر فروخ، دار العلم للملايين - بيروت، ط3: 1951.
24. الإسلام والغرب، برنارد لويس، ترجمة قسم التأليف والترجمة بدار الرشيد، دار الرشيد - دمشق - بيروت، مؤسسة الإيمان، ط1: 1414-1994.
25. الإسلاميات بين كتابات المستشرقين والباحثين المسلمين، أبو الحسن الندوي، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1983.

26. أسماء من يُعرف بكنيته من أصحاب الرسول ﷺ، أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي، تحقيق أبو عبد الرحمن إقبال، الدار السلفية - الهند، ط1: 1410-1989.
27. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي - بيروت، دت.
28. أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، دار المعارف - القاهرة، ط3، دت.
29. الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين -، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين – بيروت، ط7: 1986.
30. الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد محمد بن علي، تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط1: 1417-1996.
31. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ابن ماكولا أبو نصر علي بن هبة الله، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1411-1990.
32. الإلزامات والتتبع، أبو الحسين علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2: 1405-1985.
33. ألفية السيوطي في علم الحديث، تصحيح وشرح أحمد شاكر، دار الرجاء - الجزائر العاصمة، دت.
34. الإلماع في معرفة أصول الرواية وأصول السماع، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، 1389-1970.
35. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1: 1390-1970.
36. الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث، أبو عبيدة مشهور آل سلمان، دار الصميعي - الرياض، ط1: 1417-1996.
37. إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ابن حجر العسقلاني، إشراف محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2: 1406-1986.
38. إنتاج المستشرقين وأثره في الفكرة الإسلامي، مالك بن نبي، دار الإرشاد - بيروت، ط1: 1388-1969.
39. الأنساب، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية – دار الجنان – بيروت، ط1: 1408-1988.

40. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق، ط2: 1405-1985.
41. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير الدمشقي، أحمد محمد شاكر، دار الفكر - بيروت، 1416-1996.
42. بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، دت.
43. البداية والنهاية، أبو الفداء بن كثير الدمشقي، مكتبة المعارف - بيروت، مكتبة النصر - الرياض، ط1: 1966.
44. بيان تلبيس المفتري زاهد الكوثري، أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، تحقيق علي بن حسن الحلبي، دار الصميعي - الرياض، ط2: 1417-1996.
45. تاج العروس في جواهر القاموس، محب الدين فيض محمد المرتضى الزبيدي، تحقيق علي شيري، دار الفكر - بيروت، ط1: 1994-1414.
46. التاريخ، يحي بن معين، دراسة وتحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - السعودية، ط1: 1399-1979.
47. تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، مراجعة شوقي ضيف، دار الهلال- القاهرة، 1957.
48. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق عمر تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1: 1413-1992.
49. تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية - المدينة المنورة، دت.
50. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ترجمة محمود فهمي حجازي - عرفة مصطفى - سعيد عبد الرحيم، إدارة الثقافة والنشر بجامعة ابن سعود - الرياض، 1403-1983.
51. تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1: 1998.
52. تاريخ حركة الاستشراق - الدّراسات العربية والإسلامية في أوربّا حتّى القرن العشرين-، يوهان فوك، ترجمة: عمر لطفي العالم، دار المدار الإسلامي - بيروت، ط2: 2001.
53. تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، محمود المقداد، عالم المعرفة - الكويت، 1413-1992.
54. تاريخ الرسل والملوك، أبو جعفر بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، 1960.
55. تاريخ الشعوب الإسلامية، كارل بروكلمان، ترجمة أمين فارس - منير البعلبكي، دار العلم الملايين - بيروت، ط4: 1965.

56. التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية - بيروت، إشراف: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد، الهند، 1986.
57. تاريخ مدينة دمشق - وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل-، أبو القاسم علي بن الحسين بن عساكر، تحقيق محب الدين أبو سعيد عمر العمروي، دار الفكر - بيروت، 1415-1995.
58. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجيل - بيروت، 1411-1991.
59. التبصرة والتذكرة (شرح العراقي على ألفيته في الحديث)، زين الدين عبد الرحمن بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية - بيروت، 1354.
60. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان - بيروت، ط2: 1425-2004.
61. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية - تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، 1984.
62. تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، عبد الفتاح أبو غدة، دار القلم - دمشق، بيروت، ط1: 1414-1993.
63. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق نظر محمد الفريابي، مؤسسة الريان - بيروت، ط1: 1426-2005.
64. تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت، إشراف: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد، الهند، دت.
65. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم المنذري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت، ط3: 1399-1979.
66. تصحيح الكتب ووضع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتب: وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك، أحمد شاكر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر - بيروت، 1993.
67. تفسير القرآن العظيم، عماد الدين بن كثير الدمشقي، أشرف على تصحيحه لجنة من العلماء، دار الأندلس - بيروت، ط3: 1401-1981.
68. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1413-1993.

69. تقييد العلم، أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، ط2: 1974.
70. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي - محمد عبد الكبير البكري، مطبعة فضالة، 1387-1967.
71. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط3: 1426-2005.
72. تهذيب الأسماء واللغات، محيي الدين النووي، تصحيح إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية - بيروت، دت.
73. تهذيب التهذيب، شهاب الدين بن حجر العسقلاني، دار الفكر - بيروت، ط1: 1404-1984.
74. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين المزي، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1: 1413-1992.
75. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، (الأمير الصنعاني) أبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1417-1997.
76. الثقات، محمد بن حبان أبو حاتم البستِي، مؤسسة الكتب الثقافية، تحت إشراف: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1: 1400-1980.
77. ثلاث رسائل في علم المصطلح: رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه/ شروط الأئمة الستة: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي/ شروط الأئمة الخمسة، محمد بن موسى الحازمي، تحيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط1: 1417-1997.
78. جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير أبو السعادات مبارك بن محمد، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط4: 1404-1984.
79. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تصحيح إدارة المطابع المنيرية، دار الكتب العلمية - بيروت، دت.
80. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر - بيروت، 1405-1984.

81. جامع التحصيل من أحكام المراسيل، أبو سعيد بن خليل العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتاب - بيروت، ط2: 1407-1986.
82. الجامع الصحيح (وهو سنن الترمذي)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط2: 1398-1978.
83. جامع العلوم والحكم شرح خمسين حديثا من جوامع الحكم، ابن رجب الحنبلي، تحقيق معروف زريق، دار الجيل - بيروت، ط1: 1417-1996.
84. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1: 1412-1991.
85. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، ط1: 1372-1952.
86. جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاكر مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية، عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، دار الرياض - القاهرة، ط1: 1426-2005.
87. جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، محمد طاهر الجوابي، مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله - تونس، 1986.
88. جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط1: 1411.
89. حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ابن عابدين محمد أمين، دار الفكر - بيروت، ط2: 1386-1966.
90. الحديث والمحدثون (أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية)، محمد محمد أبو زهو، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض، 1404-1984.
91. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3: 1400-1980.
92. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية - بيروت، دار الكتب المصرية - القاهرة، 2000.
93. دائرة المعارف الإسلامية (الإصدار الأول)، مجموعة من المستشرقين، ترجمة: أحمد الشنتناوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، دار المعرفة - بيروت، 1933.

94. دائرة المعارف الإسلامية (الإصدار الثاني)، مجموعة من المستشرقين، تحت رعاية الاتحاد الدولي للمجامع العلمية، ترجمة: أحمد الشنتناوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، دار الشعب - القاهرة، 1969.

95. دائرة المعارف الإسلامية (الإصدار الثالث)، المسماة: (موجز دائرة المعارف الإسلامية)، مركز الشارقة للإبداع الفكري بالتعاون مع هيئة الكتاب المصرية، ط1: 1418- 1998.

96. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق، 1413- 1996.

97. دفاع عن أبِي هريرة، عبد المنعم صالح العربي، دار القلم - بيروت، ط2: 1393-1973.

98. دفاع عن الحديث النبوي، أحمد عمر هاشم، مكتبة وهبة - القاهرة، ط1: 1421-2000.

99. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد بن محمد أبو شهبة، المكتبة العصرية - بيروت، 1989.

100. دفاع عن العقيدة والشريعة ضدّ مطاعن المستشرقين، محمد الغزالي، شركة نهضة مصر - القاهرة، ط7: 2005.

101. دلائل النبوة، أبو بكر البيهقي، تحقيق عبد الرحمن عثمان، دار الفكر - بيروت، ط2: 1403-1983.

102. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح أحمد شاكر، المكتبة العلمية - بيروت، دت.

103. رسالة في الطريق إلى ثقافتنا (مقدمة كتابه المتنبي)، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة، دار المدني - جدة، 1407-1987.

104. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرَّفة، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد بن محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط5: 1414-1993.

105. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1415-1994.

106. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين بن الجوزي، تحقيق محمد بن عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر - بيروت، ط1: 1407-1987.

107. زاد المعاد في هدي خير العباد، شمس الدين بن قيّم الجوزية، تحقيق شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، مكتبة المنار الإسلامية - الكويت، ط14: 1407-1986.

108. الزهد، أحمد بن حنبل، دار الريان للتراث - القاهرة، ط1: 1408-1987.

109. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القدر، مكتبة المعارف - الرياض، ط1: 1404-1984.

110. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، 1415-1995.

111. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السّيء في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط2: 1408-1988.

112. السنة قبل التدوين، عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، دار أم القرى - القاهرة، ط2: 1408-1988.

113. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي - بيروت، 1985.

114. السنن، أبو عيسى الترمذي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر - بيروت، ط2: 1403-1983.

115. السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت، دت.

116. السنن، محمد بن يزيد بن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت، دت.

117. سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، دار الكتاب العربي - بيروت، دت.

118. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط - كامل الخراط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1: 1402-1982.

119. سيرة النبي ﷺ، ابن هشام أبو محمد عبد الملك بن هشام، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت، 1401-1981.

120. شبهات في الفكر الإسلامي، أنور الجندي، الاتحاد الوطني لطلبة الإمارات - فرع الإمارات، 1985.

121. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي، دار الكتب العلمية - بيروت، دت.

122. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، دار الهلال - بيروت، ط1: 1422-2001.

123. شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح، ط1: 1398-1978.

124. رح نَهج البلاغة، ابن أبي حديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر - بيروت، ط1: 1399-1979.

125. شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1410-1990.

126. صحيح ابن خزيمه، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق، ط2: 1412-1992.

127. صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط1: 1419-1998.

128. صحيح مسلم بشرح النووي، تحقيق عصام الصبابطي - حازم محمد - عماد عامر، دار الحديث - القاهرة، ط1: 1415-1994.

129. صفة الصفوة، ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن بن علي، دار الجيل - بيروت، ط1: 1412-1992

130. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ابن الصلاح، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط2: 1408-1987.

131. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى (العقيلي) المكي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1404-1984.

132. الطبقات، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن سلمان، دار الهجرة - الرياض، ط1: 1411-1996.

133. طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، مراجعة لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1403-1983.

134. طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي، تحقيق أكرم البوشي - إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2: 1417-1996.

135. "الطبقات" عن أبي عمرو خليفة بن خياط، رواية: أبو عمران موسى بن زكريا التستري، تحقيق سهير زكّار، دار الفكر - بيروت، 1414-1993.

136. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد البصري، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1410-1990.

137. ظاهرة انتشار الإسلام وموقف بعض المستشرقين منها، محمد فتح الله الزيادي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان - طرابلس، ط1: 1983.

138. العقيدة والشريعة في الإسلام، أجناس جولد زيهر، ترجمة محمد يوسف - عبد العزيز عبد الحق - علي حسن عبد القادر، دار الرائد الإسلامي - بيروت، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتاب المصري، 1946.

139. العلل، علي بن عبد الله بن جعفر المديني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط2: 1980.

140. علل الترمذي الكبير، رتّبه أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي - أبو المعاطي النوري - محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب - بيروت، ط1: 1409-1989.

141. علم الرجال نشأته وتطوره، محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة - الرياض، ط1: 1417-1996.

142. علم طبقات المحدّثين أهميته وفوائده، أسعد سالم تيم، مكتبة الرشد - الرياض، ط1: 1415-1994.

143. علوم الحديث، (ابن الصلاح) أبو عمرو بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر- دمشق، 1406-1986.

144. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار الفكر - بيروت، دت.

145. العنوان الصحيح للكتاب، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط1: 1419.

146. عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1: 1410-1990.

147. الغارة على العالم الإسلامي، لُ شاتليه (Le Chateli)، ترجمة مساعد اليافعي - ومحبّ الدين الخطيب، منشورات العصر الحديث، القاهرة - ط1: 1350، جدة - ط2: 1387.

148. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، تحقيق رجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط3: 1402-1982.

149. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار السلام - الرياض، دار الفيحاء - دمشق، ط3: 1421-2000.

150. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1415-1994.

151. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد السخاوي، تحقيق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، 1421-2001.

152. الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفراييني، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، 1411-1990.

153. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد (بن حزم)، تحقيق محمد إبراهيم نصر - عبد الرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ - السعودية، ط1: 1402-1982.

154. فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر، أحمد سمايلوفتش، دار الفكر العربي - القاهرة، 1418-1998.

155. فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر بن خير بن عمر الأموي، تحقيق محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1419-1998.

156. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط2: 1392.

157. في التصوف الإسلامي مفهومه وتطوره وأعلامه، قمر كيلاني، المكتبة العصرية - بيروت، 1962.

158. فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق نخبة من العلماء، دار الفكر - بيروت، ط2: 1391-1972.

159. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمي الدين الذهبي، تحقيق عزت عطية - موسى محمد الموشي، دار الكتب الحديثة - القاهرة، ط1: 1392-1972.

160. الكامل في التاريخ، ابن الأثير الجزري عز الدين أبو الحسين علي بن أبي كرم، تحقيق محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية - بيروت، ط4: 1427-2006.

161. كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، صدر الدين محمد بن إبراهيم المناوي، تحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم، الدار العربية للموسوعات - الرياض، ط1: 1425-2004.

162. الكفاية في معرفة أصول الرواية، أبو بكر أحمد الخطيب البغدادي، تحقيق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، دار الهدى - القاهرة، ط1: 1423-2003.

163. كلمة الحق، أحمد محمد شاكر، قدم له وترجم لمؤلفه عبد السلام هارون، مكتبة السنة - القاهرة، 1987.

164. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، (المتقي) علي بن حسام الدين الهندي، تحقيق بكري حياني - صفوة السقا، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1413-1993.

165. اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة - بيروت، دت.

166. اللباب في تهذيب الأنساب، عز الدين بن الأثير، دار صادر - بيروت، 1400-1980.

167. لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن الكرم المصري، تحقيق عامر أحمد حيدر - مراجعة عبد المنعم قليل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1426-2005.

168. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عادل أحمد - علي معوض - عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1416-1996.

169. المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام، محمد البهي، مطبعة الجامع الأزهر - الإدارة العامة للثقافة الإسلامية - القاهرة، دت.

170. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، 1402.

171. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مكتبة القدس - القاهرة، دت.

172. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ابن منظور محمد بن الكرم، تحقيق روحية النحاس، دار الفكر - دمشق، ط1: 1409-1989.

173. مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، أبو شامة المقدسي، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، مؤسسة غراس - الكويت، ط2: 2003.

174. المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1403-1983.
175. المزهر في علوم اللغة وأنوعها، جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق محمد جاد المولى - محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية - بيروت، 1408-1987.
176. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، دار الكتاب العربي - بيروت، دت.
177. المستشرقون، نجيب العقيقي، دار المعارف - القاهرة، ط4: 1980-1981.
178. المستشرقون الناطقون بالإنجليزية (دراسة نقدية)، عبد اللطيف الطيباوي، ترجمة قاسم السامرائي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية - السعودية، 1411-1991.
179. المستشرقون والحديث النبوي، محمد بهاء الدين، دار النفائس - الأردن، دار الفجر - ماليزيا، ط1: 1420- 1999.
180. المسند، أحمد بن محمد بن حنبل، شرح وتحقيق أحمد شاكر - وأكمله حمزة الزين، دار الحديث - القاهرة، ط1: 1416-1995.
181. المسند (البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار، تحقيق محفوظ زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، 1424-2003.
182. مسند أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفراييني، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة - بيروت، ط1: 1419-1998.
183. مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمول للتراث، ط1: 1409-1988.
184. مسند الإمام أبي حنيفة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، نظر محمد الفريابي، مكتبة الكوثر - الرياض، ط1: 1415-1994.
185. مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق رمضان بن أحمد آل عوف، دار ابن حزم - بيروت، ط1: 1423-2003.
186. مصابيح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشي - محمد سليم سمارة - جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة - بيروت، ط1: 1407-1987.
187. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي - بيروت، 1390-1970.

188. المعجم الأوسط، أبو القاسم الطبراني، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض، ط2: 1415-1995.

189. معجم البلدان، ياقوت الحموي، تحقيق فريد عبد العزيز، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1410-1990.

190. معجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع أبو الحسين، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، 1418.

191. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، ط2: 1404-1984.

192. معجم المؤلفين - تراجم مصنفي الكتب العربية-، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1: 1414-1993.

193. معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة – بيروت، 1378-1959.

194. المعجم المفصل في اللغة والأدب، ميشال عاصي – إميل بديع، دار العلم للملايين، – بيروت، ط1: 1987.

195. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - بيروت، 1399-1979.

196. معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن - الرياض، ط1: 1419-1998.

197. معرفة علوم الحديث، الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، 1397-1977.

198. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، تحقيق بشار عواد، شعيب الأرناؤوط - صالح عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1: 1404-1984.

199. مفتاح كنوز السنة، فنسنك، ترجمة فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العرب - بيروت، 1983.

200. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسن بن محمد، تحقيق محمد خليل عيتاني، دار المعرفة – بيروت، ط1: 1418-1998.

201. المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق أحمد شاكر - عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، 1979.

202. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، 1411-1990.

203. المقتنى في سرد الكنى، شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد صالح المراد، طبعة الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، 1408.

204. من افتراءات المستشرقين على الأصول العقدية في الإسلام، عبد المنعم فؤاد، مكتبة العبيكان – الرياض، ط1: 1422-2001.

205. مناهج المحدثين، سعد بن عبد الله آل حميد، اعتنى به ماهر بن صالح آل مبارك، دار علوم السنة – الرياض، ط1: 1420-1999.

206. مناهج المستشرقين في الدراسات الإسلامية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – تونس، 1985.

207. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق محمد عطا – مصطفى عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط2: 1415-1995.

208. منهاج السنة النبوية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط1: 1406-1986.

209. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال (الجامع الصحيح)، أبو بكر كافي، دار ابن حزم – بيروت، ط1: 1421-2000.

210. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر – السعودية، ط3: 1410-1990.

211. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر – دمشق، ط3: 1401-1981.

212. الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى الغرناطي، شرح وتحقيق عبد الله دراز– عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، دت.

213. الموسوعة العربية العالمية، مجموعة من الباحثين، مؤسسة أعمال الموسوعة – الرياض، ط2: 1419-1999.

214. الموسوعة العربية الميسّرة والموسّعة، ياسين صلواتي بمساعدة مجموعة من الأساتذة والباحثين، مؤسسة التاريخ العربي – بيروت، ط1: 1422-2001.

215. موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين – بيروت، ط3: 1993.

216. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف ومراجعة مانع بن حمّاد الجهني، دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي للطباعة – الرياض، ط4: 1420.

217. الموضوعات، أبو الفرج بن الجوزي، تحقيق توفيق حمدان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1415-1995.

218. الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط3: 1418.

219. موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشد - الرياض، ط1: 1418-1998.

220. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق علي معوض - عادل أحمد بمشاركة عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية. بيروت، ط1: 1416-1995.

221. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الصباح – دمشق، ط3: 1421-2000.

222. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق مسعود عبد الحميد السعدني - محمد فارس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1414-1994.

223. نهاية السول في شرح منهاج الأصول، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، عالم الكتب – بيروت، 1982.

224. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، تحقيق محمود محمد - طاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، ط1: 1383-1963.

225. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط - تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1: 1420-2000.

226. الوضع في الحديث، عمر بن حسن فلاته، مكتبة الغزالي - دمشق، مؤسسة مناهل العرفان - بيروت، 1401-1981.

227. وفيات الأعيان وأبناء الزمان، شمس الدين بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر - بيروت، 1397-1977.

- **المجلات والدوريات:**

228. جوانب نقدية في جهود الشيخ أحمد شاكر الحديثية، رسالة ماجستير، إعداد يوسف عبد اللاوي، إشراف نصر سلمان، جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة، سنة: 1997-1998.

229. البحوث والدراسات المقدمة: للمؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنة النبوية - بالدوحة، مراجعة عبد الله الأنصاري، منشورات المكتبة العصرية - بيروت، ط1: 1401-1991.

230. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة وآدابها، العدد (25): 1423-2002، إشراف ناصر بن عبد الله الصالح، رئيس التحرير سليمان العايد.

231. مجلة الحكمة، مجلة بحثية علمية شرعية ثقافية، بريطانيا - ليدز، العدد (4): سنة 1415، العدد (13): سنة 1418، العدد 10: سنة 1417.

232. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (48): سنة 1422-2002، تصدر عن مجلس النشر العلمي - بجامعة الكويت.

233. مجلة "المجلة"، العدد 19: سنة: 1377-1958، تصدر بالقاهرة.

234. مجلة المجمع اللغوي، سنة 1353-1934، المطبعة الأسيرية - ببولاق - القاهرة.

235. مجلة المنار، مجلد (33): 1351-1933، مجلد (34): 1353-1934.

- **المصادر باللغة الأجنبية:**

236. The Encyclopidia of Islam, prepared by a number of leading orientalists, new edition, Leiden - E.J.Brill, 1991.

237. Le petit Larousse - grand forma, sous la direction de Philip merlt, edition larousse - paris, 2005.

238. Oxford advenced learner's dictionary of current english, A.S. Hornby, oxford university press - Oxford - New york, sixth edition: 2004.

فهرس الموضوعات

مقدمة ..... أ

الفصل التمهيدي: مفاهيم مهمة

تمهيد 2

المبحث الأول: التعريف بالاستشراق وجهوده في دراسة السنة النبوية 3

المطلب الأول: مفهوم الاستشراق ونشأته 3

الفرع الأول: تعريف الاستشراق لغة 3

الفرع الثاني: تعريف الاستشراق اصطلاحًا 5

الفرع الثالث: نشأة الاستشراق وتطوره 8

المطلب الثاني: أهداف الاستشراق ومجالاته 14

الفرع الأول: أهداف الاستشراق 14

الفرع الثاني: مجالات أنشطة الاستشراق 22

المطلب الثالث: جهود المستشرقين في دراسة السنة - ما لهم وما عليهم - 26

الفرع الأول: بعض الجهود المشكورة للمستشرقين في دراساتهم للسنة النبوية 26

الفرع الثاني: بعض الجهود السلبية للمستشرقين في دراساتهم للسنة 27

المبحث الثاني: التعريف "بدائرة المعارف الإسلامية" 30

المطلب الأول: أسباب ودوافع إنشائها 30

الفرع الأول: قرار "مؤتمر جنيف" 31

الفرع الثاني: بروز الحاجة إلى جمع شتات الأبحاث الاستشراقية في موسوعة شاملة 31

الفرع الثالث: المكتبة الشرقية 31

المطلب الثاني: إصداراتها 33

الفرع الأول: إصدارات النسخة الأجنبية 33
الفرع الثاني: إصدارات الترجمة العربية 35
الإصدار الأول 35
الإصدار الثاني 36
الإصدار الثالث 36
المطلب الثالث: خصائص "دائرة المعارف الإسلامية" 37
.....
الفرع الأول: الخصائص العامة "لدائرة المعارف الإسلامية" 37
الفرع الثاني: خصائص الترجمة العربية 42
المطلب الرابع: كتّاب الدائرة والمتعقبون عليها 43
.....
الفرع الأول: كتّاب "دائرة المعارف الإسلامية" 43
الفرع الثاني: المتعقبون على "دائرة المعارف الإسلامية" 46
المطلب الخامس: موقف علماء ومفكري الإسلام من "الدائرة" 47
.....
[redacted] المبحث الثالث: ترجمة الشيخ أحمد شاكر 50
.....
المطلب الأول: اسمه ومولده ونشأته 50
.....
المطلب الثاني: حياته العلمية 52
الفرع الأول: سماعاته وإجازاته 52
الفرع الثاني: رحلاته العلمية 52
الفرع الثالث: المناصب التي تولاها 53
الفرع الرابع: ثناء العلماء عليه 53
المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه 54
.....

المطلب الرابع: وفاته وآثاره 57
المطلب الخامس: جهود الشيخ أحمد شاكر في مواجهة الحركة الاستشراقية 61
الفرع الأول: مقدمته على جامع الترمذي ومفتاح كنوز السنة 61
الفرع الثاني: كتاباته في بعض المقالات 62
المبحث الرابع: التعريف بتعقبات أحمد شاكر على دائرة المعارف الإسلامية 64
المطلب الأول: مجالات تعقبات أحمد شاكر على دائرة المعارف الإسلامية 64
المطلب الثاني: الخصائص العامة للتعقبات الحديثية 67
المطلب الثالث: منهجه العام في التعقبات الحديثية 70
نتائج الفصل 73

الفصل الأول: التعقبات المتعلقة بالصحابة والرواة

تمهيد 75
المبحث الأول: موقف "دائرة المعارف" من عدالة الصحابة 76
المطلب الأول: دعوى عدم احتجاج أبي حنيفة بأنس بن مالك 77
الفرع الأول: عرض تعقّب أحمد شاكر على ما جاء في مادة "أنس بن مالك" 77
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 78
البند الأول: مناقشة ما زعمه كاتب المادة من أنّ أبا حنيفة لم يحتج بحديث أنس 78
البند الثاني: رواية أنس لحديث المعراج ثابتة من روايته ورواية غيره من الصحابة 82
المطلب الثاني: التشكيك في وجود شخصية تَميم الداري 84
الفرع الأول: عرض تعقب أحمد شاكر على ما جاء في مادة تميم الداري 84

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 85
المطلب الثالث: دعوى الخلاف في توثيق أبي هريرة 89
.....
الفرع الأول: صورة الصحابي أبي هريرة في دائرة المعارف الإسلامية 89
الفرع الثاني: الفقرة الأولى من تعقّب أحمد شاكر 90
الفرع الثالث: الفقرة الثانية من تعقّب أحمد شاكر 94
أولا- منهج الصحابة في عدم الإكثار من الرواية 95
ثانيا- دفاع أبي هريرة عن نفسه 96
ثالثا- استدراكات الصحابة على أبي هريرة 97
الفرع الرابع: الفقرة الثالثة من تعقّب الشيخ أحمد شاكر 98
أولا- مدة صحبته للنبي ﷺ 98
ثانيا- دقّته وتَحرّيه في الرواية 98
الغاية من الطعن في أبي هريرة 99
المطلب الرابع: الطعن في خلق الحسن بن علي بن أبي طالب 100
.....
الفرع الأول: عرض تعقب أحمد شاكر على ما جاء في مادة "الحسن بن علي" 100
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 101
أولا- تعصب المستشرق "لَمنس" وتحامله على الإسلام وأعلامه 101
ثانيا- الأوصاف الجوهرية للحسن رضي الله عنه 102
المطلب الخامس: الطعن في الحسين بن علي وعلي بن أبي طالب 106
.....
الفرع الأول: تعقب الشيخ شاكر على مادة الحسين بن علي 106
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 107
ملاحظة 108
المطلب السادس: الطعن في عبد الله بن عمر 109
.....

الفرع الأول: تعقب الشيخ شاكر على مادة "حفصة" 109
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 109
المبحث الثاني: أوهام الدائرة في أسماء الصحابة ومن اختلف في صحبتهم 113
المطلب الأول: أوهام الدائرة في بعض أسماء الصحابة 113
الفرع الأول: الأشعث بن قيس 113
أولا- عرض تعقّب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "الأشعث" 113
ثانيا- التحليل والمناقشة 113
الفرع الثاني: أبو سعيد اليمني 116
أولا- تعقّب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "أهل الصفة" 116
ثانيا- التحليل والمناقشة 116
ملاحظة 118
الفرع الثالث: نسبة "شجري" في أسماء الصحابة 119
أولا- تعقّب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "الحديبية" 119
ثانيا- التحليل والمناقشة 119
المطلب الثاني: التعقبات المتعلقة بالمختلف في صحبتهم 122
الفرع الأول: أبو الطفيل عامر بن واثلة 122
أولا- عرض تعقّب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "أصحاب" 122
ثانيا- التحليل والمناقشة 123
الفرع الثاني: أبو هالة التميمي 124
أولا- تعقّب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "خديجة" 124
ثانيا- التحليل والمناقشة 125
المطلب الثالث: الخلاف في تسمية بسر بن أرطاة وفي صحبته 127
الفرع الأول: عرض تعقّب أحمد شاكر على مادة "بسر بن أبي أرطاة" 127

الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 128
المبحث الثالث: التعقبات المتعلّقة بالرواة من غير الصحابة 132 .....
المطلب الأول: الحسن البصري 132
الفرع الأول: تعقّب الشيخ أحمد شاكر على جزئية من مادة "تابع" 132
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 132
المطلب الثاني: محمد بن عيسى الترمذي 138
الفرع الأول: تعقيب الشيخ شاكر على الجزئية الأولى من مادة الترمذي 138
الفرع الثاني: تعقيب الشيخ شاكر على الجزئية الثانية من المادة 139
الفرع الثالث: تعقيب الشيخ شاكر على الجزئية الثالثة من المادة 141
المطلب الثالث: ابن شهاب الزهري 143
الفرع الأول: الفقرة الأولى من تعقّب أحمد شاكر على مادة "الزهري" 143
الفرع الثاني: الفقرة الثانية من تعقّب أحمد شاكر على مادة "الزهري" 144
الفرع الثالث: الفقرة الثالثة من تعقّب أحمد شاكر على مادة "الزهري" 145
الفرع الرابع: الفقرة الرابعة من تعقّب أحمد شاكر على مادة "الزهري" 149
نتائج الفصل 152

الفصل الثاني: التعقبات المتعلقة بكتب السنة

تَمهيد 154
المبحث الأول: موقف "دائرة المعارف الإسلامية" من روايات الصحيحين 155
المطلب الأول: عرض ردِّ أحمد شاكر على ما جاء في مادتي "أم الولد" و"التقليد".... 155
الفرع الأول: ردّه على ما جاء في مادة "أم الولد" من الزعم بأنّ حديث جبريل موضوع.. 155
أولا- مستند كاتب المادة في دعواه والجواب عليه 157
ثانيا- حديث جبريل هو من أصول الإسلام 158
الفرع الثاني: ردّ الشيخ أحمد شاكر على ما جاء في مادة "التقليد" 159

المطلب الثاني: التحليل والمناقشة للتعقيبين السابقين 160
الفرع الأول: بيان مكانة الصحيحين عند علماء الإسلام 160
الفرع الثاني: كشف أحمد شاكر لبعض أوهام المستشرقين في الكتب الحديثية... 165
التعقيب الأول 165
التعقيب الثاني 166
المبحث الثاني: شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما وانتقادات الدارقطني عليهما 168
المطلب الأول: شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما 168
الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر 168
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 169
البند الأول: شرط البخاري ومسلم في الصحيحين 169
البند الثاني: مقارنة موجزة بين شرط البخاري ومسلم في السند المعنعن 172
المطلب الثاني: انتقادات الدارقطني على الصحيحين 182
الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر 182
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 182
المبحث الثالث: مناهج المحدثين في تأليف كتب الحديث 189
المطلب الأول: طريقة المحدثين في ترتيب المصنفات الحديثية 189
الفرع الأول: تاريخ المصنفات الحديثة المؤلفة على الأبواب والمسانيد 189
البند الأول: عرض تعليق الشيخ أحمد شاكر 189
البند الثاني: التحليل والمناقشة 190
الفرع الثاني: كتب الأطراف والجوامع العامة 193
أولا- عرض التعقيب الأول 193
ثانيا- التحليل والمناقشة 193
ثالثا- عرض التعقيب الثاني 195
رابعا- التحليل والمناقشة 195

المطلب الثاني: الاسم الصحيح لجامع الترمذي 197
الفرع الأول: عرض تعقيب أحمد شاكر على جزئية من مادة "الترمذي" 197
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 197
المطلب الثالث: منهج البغوي في كتاب المصابيح واصطلاحه فيه 200
الفرع الأول: عرض تعقيب أحمد شاكر على ما جاء في مادة "البغوي" 200
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 201
المطلب الرابع: كتب مصطلح الحديث 205
الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر 205
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 206
نتائج الفصل 209

الفصل الثالث: التعقبات المتعلقة بقواعد المحدثين واصطلاحاتهم

تمهيد 211
المبحث الأول: التعقبات المتعلقة باصطلاحات علم الحديث 212
المطلب الأول: تعقيب وجيز حول الإجازة وبعض أحكامها 212
الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "إجازة" 212
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 212
أولا- تعريف الإجازة 212
ثانيا- أنواعها 213
ثالثا- حجّيتها 213
رابعا- رأي الشيخ أحمد شاكر 214
المطلب الثاني: مفهوم الحديث المرسل وحجيته 216
الفرع الأول: عرض تعقيب أحمد شاكر على مادة "تابع" 216
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 216
أولا- تعريف الحديث المُرسَل 217
ثانيا- اختلاف العلماء في الاحتجاج بالمرسل 219

ثالثا- موقف أحمد شاكر من مذهب الإمام الشافعي في المرسل 222
رابعا- صحّة مرسل الصحابي 223
خامسا- الخلط الذي وقع فيه كاتب المادة 223
المطلب الثالث: مفهوم السنة عند المستشرقين من خلال ما جاء في "الدائرة" 224
....
الفرع الأول: عرض تعقيب أحمد شاكر على جزئية من مادة "الحديث" 224
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 225
المطلب الرابع: مفهوم الحديث الحسن 233
الفرع الأول: عرض تعقيب أحمد شاكر حول تعريف الحديث الحسن في "الدائرة" 233
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 233
أولا- تعريفات الحديث الحسن ومناقشتها 234
ثانيا- الخطأ الذي وقع فيه محرر المادة 238
ثالثا- تعريف أحمد شاكر للحسن في تعقيبه 239
المطلب الخامس: الطبقات الثلاثة الأولى من رواة الحديث 240
الفرع الأول: عرض تعقيبي أحمد شاكر في هذا الموضوع 240
التعقيب الأول 240
التعقيب الثاني 240
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 241
أولا- طبقة الصحابة 241
ثانيا- طبقة التابعين 243
ثالثا- طبقة أتباع التابعين 244
رابعا- طبقة التابعين وأتباعهم فيهم الثقة وغير الثقة 244
المبحث الثاني: اختلاف النقاد في الحكم على الرواة توثيقا وتضعيفا 246
.....
المطلب الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر 246
المطلب الثاني: التحليل والمناقشة 247
أولا- الاختلاف في الجرح والتعديل هو كاختلاف الفقهاء 247

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا- العمل فيما إذا اجتمع جرح وتعديل في راو واحد 248
ثالثا- أسباب الاختلاف في الجرح والتعديل ومرجحاته 249
المبحث الثالث: ظهور حركة الوضع وجهود العلماء في مواجهتها 254
.....
المطلب الأول: موقف أحمد شاكر من كتابات "جولد زيهر" ونظرياته في السّنّة 254
الفرع الأول: عرض الفقرة الأولى من تعقيب أحمد شاكر على مادّة "الله" 254
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 256
أولا- نظريّة "جولد زيهر" في الوضع في الحديث 256
ثانيا- موقف أحمد شاكر من "جولد زيهر" وكتاباته 257
ثالثا- خصائص كتابات جولد زيهر ونظرياته في السنة وموقف علماء الإسلام منها 258
المطلب الثاني: تَأثّر كُتَّاب "الدائرة" بنظرية "جولد زيهر" في الوضع 260
الفرع الأوّل: تعقيب أحمد شاكر على مادة "أسامة" 261
الفرع الثاني: تعقيب أحمد شاكر على مادة "أم الولد" 262
الفرع الثالث: تعقيب أحمد شاكر على مادة "بئر معونة" 263
الفرع الرابع: تعقيبه على جزئية في مادة "الحديث" 265
الفرع الخامس: بداية نشأة حركة الوضع وأسباب ظهورها 267
المطلب الثالث: جهود العلماء في حفظ السنّة وتبليغها وصيانتها من الموضوعات 271
الفرع الأول: جهود الصحابة في حفظ السنة وتبليغها 271
البند الأول: عرض الفقرة الثانية من تعقيب أحمد شاكر على مادة "الله" 271
البند الثاني: التحليل والمناقشة 271
أولا- عناية الصحابة وحرصهم على تلقي السنة 272
ثانيا- أهم العوامل التي ساعدت الصحابة على حفظ الحديث 273
ثالثا- كتابة الحديث في عصر الصحابة 273
رابعا- مراحل تدوين الحديث 275
الفرع الثاني: قواعد عامّة لتقسيم الحديث وتمييزه 275
البند الأول: عرض الفقرة الثالثة من تعقيب أحمد شاكر على مادة "الله" 275
البند الثاني: التحليل والمناقشة 276

الفرع الثالث: جهود علماء الحديث بعد الصحابة في حفظ السّنة 280
البند الأول: عرض الفقرة الرابعة من تعقيب أحمد شاكر على مادة "الله" 280
البند الثاني: التحليل والمناقشة 281
أولا- الحرص على إسناد الحديث من خلال نقد الرواة وتَتّبع أحوالهم 281
ثانيا- تَمييز الحديث الموضوع ووضع علامات لِمعرفته 283
ثالثا- التدوين الرسمي للسنة وعلومها وقواعدها 287
رابعا- علم الحديث وقواعده خصّيصة لِهذه الأمة 290
الفرع الرابع: بيان الشيخ أحمد شاكر لِمقاصد المستشرقين ومنهجهم المضطرب في التعامل مع الأحاديث النبوية 292
الفقرة الرابعة من تعقيب الشيخ أحمد شاكر على مادة "الله" 292
المطلب الرابع: الرحلة في طلب الحديث وفوائدها 293
الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر 293
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 294
المطلب الخامس: وضع الحديث في الترغيب والترهيب 298
الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر 298
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 299
❖ **خصائص الدراسات الحديثية للمستشرقين في "دائرة المعارف"** 305
المبحث الرابع: تخريج أحمد شاكر لبعض الأحاديث وحكمه عليها 307
المطلب الأول: الحديث الأول من مادّة "سروال" 307
الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر 307
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 307
المطلب الثاني: الحديث الثاني من مادّة "سروال" 309
الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر 309
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 309

المطلب الثالث: الحديث الثالث من مادّة "سروال" 311
الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر 311
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 311
المطلب الرابع: الحديث الرابع والخامس من مادّة "سروال" 314
الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر 314
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 314
المطلب الخامس: الحديث السادس من مادّة "سروال" 317
الفرع الأول: عرض تعقيب الشيخ أحمد شاكر 317
الفرع الثاني: التحليل والمناقشة 317
نتائج الفصل 318
خاتمة 321
ملاحق 327
الملحق الأول: عدم استيعاب تعقبات أحمد شاكر لجميع المباحث الحديثية في "الدائرة".... 327
الملحق الثاني: الآراء والاختيارات الحديثية لأحمد شاكر في تعقباته على "الدائرة"..... 332
فهارس البحث 334
فهرس الآيات القرآنيّة 335
فهرس الأحاديث النّبويّة 337
فهرس الأعلام المُترجَم لهم 339
فهرس الأماكن المعرّف بها 342
فهرس المصطلحات الحديثية 343
فهرس مواد "دائرة المعارف" 345
فهرس المصادر والمراجع 347
فهرس الموضوعات 365

ملخص البحث بالعربية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إنّ هذا البحث المعنون بـ: «**تعقبات الشيخ أحمد شاكر على "دائرة المعارف الإسلامية" في المباحث الحديثيّة – دراسة تحليلية نقدية –**» هو دراسة لتعقّبات الشيخ أحمد شاكر الحديثية التي كانت متناثرة بين طيّات هذه الموسوعة، ومغمورة في هوامشها وحواشيها، وتَبْرز أهميّة هذه الدراسة في التنبيه على ما احتوته "دائرة المعارف الإسلامية" من أخطاء وأوهام لَها تعلّق بالمباحث الحديثية، وكذا الرّد على ما جاء فيها من طعون في السنّة وعلومها، كما تهدف إلى إبراز جهد الشيخ أحمد شاكر في الدفاع عن السنة ضد شبهات المستشرقين.

وقد جاء هذا البحث في أربعة فصول؛ فصل تمهيدي تضمّن التعريف بأساسيّات تَخدم موضوع البحث وتثريه وتضعه في سياقه، بحيث تناول التعريفَ بالاستشراق وتاريخ نشأته وتطوره وأهدافه ومجالاته، ولَمحةً عن جهود المستشرقين في دراسة السنّة، وما كان لَها من آثار إيجابيّة وسلبيّة على العالم الإسلامي، ثُمّ التعريف "بدائرة المعارف الإسلامية" وإصداراتِها وأهم خصائصها، وموقف علماء الإسلام منها، ثم ترجمةً مختصرة لأحمد شاكر تُبْرز نشأته وحياته العلمية وما خلّفه من آثار خدمة للعلم الشرعي والأمة الإسلامية.

أمّا الفصل الأول فقد تناول التعقبات المتعلّقة بالردّ على المطاعن التي جاءت في موادَّ متفرقة من "الدائرة" في عدالة جِلّة من الصحابة، لقصد دفع الشبهات والافتراءات المثارة حولَهم وتفنيدها، ثمّ التعقّبات التي تضمّنت تصحيح الأخطاء والأوهام الواردة بخصوص أسماء الصحابة، وكذا من اختُلف في صحبتهم، مع التنبيه إلى الراجح في ذلك، ثُمّ ردّ الشبهات المثارة حول كبار رجال الحديث وأركان الرواية – بعد الصحابة – من أمثال "الزهري"، بالإضافة إلى تصويب الأخطاء الواردة في أسماء رواة الحديث أو أسماء شيوخهم، ونحو ذلك.

واختصّ الفصل الثاني بالتعقّبات المتعلّقة بكتب السنّة ومصنّفات الحديث، فتناول ردّ الشيخ أحمد شاكر على ما جاء في "الدائرة" من إسقاطٍ لروايات الصحيحين طعناً في مكانتهما وتهوينا من شأنهما، وقد أبرز الشيخ "شاكر" – في مقابل ذلك – مكانتهما ونوه برفعة منزلتهما، كما درس هذا الفصل مناهج بعض المحدثين في تأليف مصنّفاتهم الحديثية، وشروطهم فيها، وأهمّيتها بين كتب رواية الحديث وقواعده.

أمّا الفصل الثالث فتضمّن التعقبات المتعلقة بتصحيح أخطاء وردت في مواد "الدائرة" بخصوص التعريف بالمصطلحات الحديثية، مع بيان المفاهيم العلمية الدقيقة لَها، ثم مناقشة الشبهة التي استند

إليها كثير من محرّري "دائرة المعارف الإسلامية"، والتي تجعل من الخلافات السياسية والمذهبية التي عرفها التاريخ الإسلامي؛ ذريعة للحكم على جملة كبيرة من الأحاديث النبوية بالوضع والاختلاق، وفي مقابل ذلك فقد قدّم هذا الفصل ردًّا على هذه الشبهة وغيرها فيه بيانٌ للجهود الجبارة التي بذلها علماء الحديث لصيانة السنة من الموضوعات والأكاذيب والأوهام، وما ابتكروه لذلك من علوم وفنون تقوم على قواعد وضوابط بالِغَة الدقة في نقل الأخبار ونقدها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص البحث بالإنجليزية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Summary

The current research untitled, (sheikh Ahmed Shakir comments on Encyclopedia of Islam In the Hadith matters; analytical critical study) is a study of the comments of Ahmed Shakir dealing with Hadith which were dispersed everywhere in the encyclopedia and hidden between its pages. Our study aims at drawing attention on the mistakes and illusions conveyed in the encyclopedia concerning Hadith matters, showing the refutation of defamations in Sunna and the different discipline related to it and bringing out Ahmed Shakir efforts in defending Sunna against suspicions of orientalists.

The current research is divided into four chapters including introductory chapter and three other chapters; when introducing this thesis we defined some fundamentals related to our research namely the definition of orientalism, its genesis, development, aims and its main domains. It points out the efforts of orientalists in the study of Holy Tradition and its positive and negative effects on the Islamic World. A brief presentation of the Encyclopedia of Islam,its publications and works and the Islamic scholars towards it are discussed here. This introductory part is concluded by detailed biography of Sheikh Ahmed Shakir showing his life, scientific formation and the efforts he did in the service to Islamic nation.

The first chapter considers the comments carried out on the contests in the good character and trustworthiness of Companions may Allah be pleased with them contained in different articles in the Encyclopedia dealing aiming at defending them. It also deals with comments trying to correct the different mistakes and illusions in the names of Companions and discuss the authenticity of those of whom the companionship is contested with indication of the right saying in the matter in addition to the refutation of contests in the great narrators of Hadith such as Zohri and the correction of mistakes of their names, etc.

The third chapter is devoted to the comments that correct some errors in the articles of encyclopedia concerning the notions of some Hadith terms and gives the right definitions of them. It also discusses the suspicion brought up by some writers in the Encyclopedia saying that political and sectarian conflicts were behind judging a lot of Hadiths as being fabricated mawdūe. the great contribution of Hadith scholars to keep Sunna away from lies and illusions and the creation of many disciplines based on upright bases in reporting news and sayings are also on of the topics of that chapter.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية